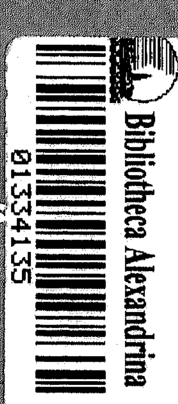
العلاقات المصرية السودانية

في ظل الاتفاق الثنائي

١٨٩٩ - ١٩٢٤



عبد الفتاح عبد الصمد منصور



العلاقات المصرية السودانية

فى ظل الاتفاق الثنائى

١٨٩٩-١٩٢٤

د. عبد الفتاح عبد الصمد منصور



١٩٩٣

الغلاف والاشراف الفني :

جرجس ممتــــاز

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله صاحب المن والفضل ، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين .

فقد انقطعت على مدى بضع سنين قضيتها متنقلا بين مصر والسودان ـ لدراسة العلاقة بين البلدين خلال الربع الأول من القرن العشرين .

وتتناول هذه الدراسة تاريخ العلاقات بين مصر والسودان في الفترة التي تبدأ عقب القضاء على الحكم المهدى فى السودان واسترداده وتوقيع الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وتنتهى هذه الفترة باخراج الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان فى نهاية سنة ١٩٢٤ وانفراد بريطانيا به .

وقد اخترت هذه الفترة موضوعا لدراستى لعدة أسباب منها ما يلى :

١ ـ ان هذه فترة متميزة فى تاريخ العلاقات بين مصر والسودان عن الفترة السابقة عليها والفترة التالية لها ، وتمثل لذلك مرحلة لها سماتها الخاصة بها فى تاريخ ذلك البلد .

٢ ـ أن تاريخ السودان طوالها بقى غامضا لم تتناوله دراسة علمية ، فضلا عن أن الكتب التى تناولت تاريخ السودان خلالها كانت ـ فى شبه تعمد واضح ـ تمر على هذه الفترة مرا سريعا وبالقدر الذى

يسمح للكاتب أن ينتقل من القرن التاسع عشر قبلها الى ما بعدها سنة ١٩٢٥ ٠

٣ ـ ان الوضع القائم حاليا فى وادى النيل هو أحد نتائج أحداث هذه الفترة ، اذ قامت أثناءها صلات سياسية بين مصر والسودان ، ولكن القائمين على حكم السودان من البريطانيين كانوا طوالها يحاولون فى مهارة أن يقطعوا كل وشيحة تصل بين مصر والسودان ، حتى كادوا أن يجهزوا على كل تلك الروابط السياسية سنة ١٩٢٤ ٠

٤ ـ ان هذه الفترة تمثل جانبا من تاريخنا القومى لأن موضوع السودان كان أحد المعالم الرئيسية لمرحلة الصراع بين مصر وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى كما كانت أحداث سنة ١٩٢٤ التى انتهت باخراج الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان احدى سمات انتكاسة ثورة سنة ١٩١٩ ٠

تمتد هذه الفترة خمسة وعشرين عاما تتصل الوقائع فى أثنائها بعضها ببعض اتصالا وثيقا وتمضى فى تطور مستمر وتنتهى فى سياقها الى نتائج معينة ومحددة أهمها نجاح بريطانيا فى تحقيق أهدافها من الاتفاق الثنائى تضم الوحدة السياسية لوادى النيل والتخلص من مصر باجبارها على الخروج من السودان فى سنة ١٩٢٤ وانفراد بريطانيا به ٠ مع الأخذ فى الاعتبار أن بريطانيا لم تكن تستطيع أن تستغنى عن العنصر المصرى فى السودان ولا عن المعونة المالية المصرية للسودان لأن مصر كانت الدولة الوحيدة التى قبلت ـ عن طيب خاطر ـ أن تقدم للسودان مساعدتها المالية لسد العجز السنوى فى ميزانيته فضلا عن قروض للتنمية أمدته بها لتطوير اقتصادياته فى وقت لم يكن يجرؤ أى مستثمر ـ فرد كان أو دولة حتى بريطانيا ـ أن يغامر بأمواله فى السودان ، فانتشلته مصر بذلك من خراب مالى مؤكد كان يتردى فيه بعد عهد المهدية ٠

والنتيجة الثالثة أن الروابط الطبيعية بين مصر والسودان كانت أقوى من كل ما بذلته بريطانيا لقطعها ، حتى انه ما لبث الشعب السودانى أن هب فجأة ـ حين ظنت بريطانيا أنه بات يكره مصر ـ يطالب بوحدة وادى النيل ويبذل فى سبيلها دماء أبنائه سنة ١٩٢٤ ٠

وقد استلزمت هذه الدراسة بحث مسائل معينة ومحدودة على امتداد فترة البحث ، ومنها الكيفية التى تم بها دخول بريطانيا عنصرا جديدا فى ادارة السودان ، ثم موقفها من مصر شريكتها ـ قانونا ـ فى هذه الادارة ، وموقف كل من الدولتين مصر وبريطانيا من السودانيين أنفسهم ، ومدى ما قدمته كل دولة لمساعدتهم ، ولماذا طمس دور مصر الايجابى فى السودان

طوال هذه الفترة ، وما مدى هذا الدور الذى قامت به ودوافعه ، وهل أحس السودانيون بذلك الدور أم لا ؟ واستتبع ذلك طبعا دراسة موقف الشعب السودانى من الحكومة الجديدة التى تسلطت عليه .

ومع قيام الثورة الوطنية في مصر سنة ١٩١٩ ، ماذا كانت نظرة قادتها والشعب المصرى أثناءها للسودان ولفكرة وحدة وادى النيل وهل أثرت هذه الثورة فى السودان ، وما هو موقف حكومة السودان من الحركة الوطنية التى اندلعت فيه تطالب بوحدة وادى النيل . وهل كان للسودان مكان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، وأخيرا ما هى الظروف التى غادر فيها الجيش المصرى والموظفون المصريون السودان فى نهاية سنة ١٩٢٤ ؟

وكانت العقبة الكبرى التى صادفتنى فى هذه الدراسة ندرة المكتوب عن هذه الفترة وانعدام الوثائق الخاصة بها بطريقة واضح أنها متعمدة ، وقد تأكدت من ذلك حين عثرت على وثيقة عبارة عن منشور سرى للغاية وزعته حكومة السودان على مديرى مديرياتها سنة ١٩٥٤ تأمرهم بابادة وثائق هذه الفترة فيما بين ١٩١٠ و ١٩٢٥ وبرغم ذلك لم أيأس .

وبعد خمس سنوات من الاقامة المتصلة فى السودان والبحث المستمر فيما تضمه دار الوثائق المركزية بالخرطوم والوزارات والمديريات السودانية ، وبعد الاتصال بعدد من الشخصيات السودانية التى شاركت فى صنع الأحداث ، أمكننى أن أحصل على معلومات أصلية تغطى هذه الفترة كما تمكنت من جمع عدد من الوثائق سلمت جانبا كبيرا منها الى مكتبه جامعة القاهرة ونشرت مع هذا عددا آخر منها كملاحق للبحث فقيض لها بذلك أن ترى النور لأول مرة .

ثم استكملت الوثائق المطلوبة للبحث من دار المحفوظات البريطانية بلندن Public Record Office التى أمدتنى بأفلام تضم عددا من الوثائق المفيدة خصوصا الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩٠٥ ، كما كان لوثائق عابدين قيمتها فى استكمال بعض النقاط التى كانت فى حاجة الى استكمال ، وبهذه الوثائق وفقت الى كتابة البابين الثالث والرابع بشأن التنظيمات الادارية والمالية فى السودان لأنه لم يسبق أن تناولهما باحث بالدراسة العلمية الوثائقية حتى الآن . وظهر منهما لأول مرة دور مصر فى تطوير السودان سياسيا واقتصاديا . كما تمكنت على أساس من الوثائق أيضا اجراء تقييم لثورة اللواء الأبيض والثورة المسلحة فى السودان سنة ١٩٢٤ لأول مرة .

وقد كان لتوجيهات استاذى الجليل المرحوم الدكتور محمد فؤد شكرى الفضل الأكبر فى تشجيعى على اختيار هذا البحث ، وبفضل هديه

أمكنني الجمع في منهج البحث بين الطريقتين الطولية والعرضية في وقت واحد ·

وأخيرا فقد كان للفترة التي قضيتها بالسودان أثرها الكبير ؛ لأنها أضافت لي أحاسيس معينة أعانتني على استيعاب خلفيات كثير من الأحداث والتعبير عنها بطريقة أقرب الى واقعها في موطنها الأصلي ، ولا يفوتني في هذا أن أذكر بالخير معاونة مدير دار الوثائق المركزية بالخرطوم ومساعديه وغيرهم من الشخصيات السودانية الذين التقيت بهم لكريم معاونتهم اياي في استقصاء بعض الخلفيات السودانية الصرفة لأحداث كثيرة ·

شكرا لكل من أسدى الى عونا في هذا البحث مرتجيا من الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء والله ولي التوفيق ·

يوليو ١٩٦٨

مختصرات

● تقرير المخابرات الشهرى فى السودان	SIMR.
● تقرير المخابرات السنوى فى السودان	SIAR.
● المخابرات	Intel.
● الحاكم العام	G. G.
● السكرتير الادارى	Sivsec.
● السكرتير المالى	F. S.
● السكرتير القضائى	Leg. Sec.
● دار المحفوظات العامة بلندن	P. R. O. L.



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الأول

عرض عام لتطور
أحوال السودان السياسية والاقتصادية
خلال القرن التاسع عشر
١٨٢٠ ـ ١٨٩٩

الفصل الأول :

عرض عام للأحوال السياسية والاقتصادية بالسودان فى ظل الحكم المصرى من ١٨٢٠ حتى ١٨٨٢

الفصل الثانى :

النشاط الأجنبى فى السودان وقيام الثورة المهدية

الفصل الثالث :

استرجاع السودان وأثر الموقف الدولى فى ذلك ٠



الفصل الأول

عرض عام للأحوال السياسية والاقتصادية بالسودان فى ظل الحكم المصرى
(١٨٢٠ ـ ١٨٨٤)

أولا : اقامة الوحدة السياسية لوادى النيل ومسالة السيادة :

استولى محمد على على السلطة فى مصر ، ثم شرع فى وضع النظام السياسى الذى ارتآه صالحا ، والذى كان يهدف من ورائه الى « نقل مصر من مجرد ايالة عثمانية بسيطة الى باشوية وراثية سواء كانت منفصلة عن جثمان الدولة العثمانية أم داخلة فى نطاق الامبراطورية العثمانية اذا كان الاستقلال والانفصال متعذرا » (١)

وقد اقتضت كثير من العوامل فتح السودان وادخاله فى اطار ذلك النظام السياسى الذى شرع محمد على فى وضعه لمصر وضم جنوب وادى النيل الى شماله فى وحدة سياسية واحدة (٢) • ومن بين تلك العوامل الكثيرة مطالبة عدد من زعماء السودان (٣) بانشاء حكومة قوية بالسودان

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان (تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩) ص ٧ ، ٨ (القاهرة سنة ١٩٥٧) •

(٢) McMichael, Sir H. : The Sudan, p. 28, (London 1954).
Shebeika, Dr. M. : British Policy in the Sudan (1882-1992), p. 13.

(٣) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ ٣ ص ١ (القاهرة سنة ١٩٠٣) •

على يد مصر تقضي على عوامل الانحلال التي انتهى اليها اتحاد الفنج وتستبدل به عهدا من الرخاء والنظام والطمأنينة ، ومنها استئصال شأفة المماليك الذين تركزوا عند دنقلة العجوز وزادوا من الاضراب فى جنوب مصر ، وكذلك البحث عن الجنود من بين الجماعات السودانية ٠

وبرغم صحة كل هذه الأسباب حتى ما ذكر عن الرغبة فى البحث عن الذهب فى السودان ، الا أنه لا يمكن أن يكون من بينها سبب واحد حاسم دفع محمد على لتوجيه جيوشه الى السودان ٠ ولكنه يمكن أن نعتبر السببين التاليين أساسيين للفتح :

١ ـ ضبط الأراضى الجنوبية وتنظيمها وبث الأمن فيها ٠

٢ ـ الانتفاع بالسودان فى تكوين القوة العسكرية وخصوصا بعد فناء جزء كبير من قوة محمد على فى بلاد العرب ٠

وفى الفترة الواقعة بين عام ١٨٢٠ ، ١٨٢٣ تمكنت قوات محمد على بقيادة ابنه اسماعيل كامل من ادخال أقاليم النوبة وسنار وكردفان فى حوزة مصر ، وبدأ من هذا التاريخ تأسيس الوحدة السياسية الحديثة لوادى النيل ٠ فكانت هذه أول محاولة فى العصور الحديثة للتوغل فى القارة الافريقية وتنظيم شئونها ، اذ لم تكن دول أوروبا قد تخطت الساحل بعد نحو الداخل (٤) ٠

وقد نشأ جدل قانونى حول موئل السيادة فى السودان نتيجة لتضارب الأهداف الكبرى للدول الأوروبية فى وادى النيل وما يترتب على ذلك من تشكيل كل دولة من هذه الدول للسياسة التى تحقق أهدافها ، فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية فى ضعف تام واستحقت نعت « الرجل المريض » ٠ فكثيرا ما كانت تلك الدول تضطر الى تغيير أسلوب عملها أو التخلى عن بعض آرائها ـ تكتيكيا ـ مؤقتا ـ واعتناق غيرها لتواجه بذلك ظرفا طارئا أو تتخطى عقبة عارضة ٠ وكانت فكرة السيادة وموئلها فى السودان من بين تلك الآراء التى تنازعتها الأهواء المختلفة ، فاستخدمتها الدول خصوصا انجلترا وفرنسا استخداما متضاربا فى تعاملها مع بعضها أو فى تعامل كل منهما مع غيرها من الدول (٥) ٠

يذكر أن الملك نصر الدين ملك الميرفاب ببربر وصل الى محمد على وشرح له حال سنار وما وصلت اليه من الانحلال ، وهون عليه أمر فتحها ٠ كما جاءه أيضا رجل من عائلة الزبير المالكة فى أرجو وأخبره بحال دنقلة وعبث المماليك فيها ٠

(٤) Wingate, Sir R. : Wingate of the Sudan, p. 11. (London 1955).

(٥) ان مجال هذا الموضوع هو الدراسات القانونية البحتة ، ولكنى مضطر ـ استكمالا للبحث ـ الى مس جانبه القانونى مسا بسيطا بما يوضح الفكرة فقط دون الخوض فى الجدل القانونى بما يساعد فى تحليل بعض مواد الاتفاق الثنائى وأهدافها فى الباب الثانى ٠

ويجمع الكتاب والباحثون على ما كان للسلطان العثماني من سيادة على السودان ، استمدها مما كان للدولة العثمانية من سيادة على جانب من السودان الحالى منذ القرن السادس عشر ، فضلا عن أن اسماعيل كامل ابن محمد على قد فتح ما فتح من أقاليم السودان باسم السلطان العثمانى صاحب السيادة على مصر ، فكان أن صارت له السيادة العليا « القانونية » على كل من مصر والسودان – أى على وادى النيل – فى وقت واحد ٠

وعلى الرغم مما عقد للباب العالى من سيادة قانونية على السودان نتيجة للفتح المصرى فانه لم يمارسها من الناحية الفعلية ، بل مارست مصر ذلك الجانب الفعلى كله نيابة عنه وهو يشمل تصريف شئون البلاد عامة من ادارة وتنظيم واقتصاد ودفاع وتدبير شئون الرعية وغير ذلك ٠

وقد تأكدت هذه السيادة الفعلية فيما احتوته نصوص تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ التى وافقت عليها الدول الأوربية الكبرى ٠ فمنح محمد على وفق ما جاء فى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ « ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر ولكن بغير الارث » فكان صدور هذا الفرمان اعترافا بما لمصر من حقوق فى السودان (٦) ٠

وقد جعلت السياسة المصرية من أهدافها الرئيسية الاحتفاظ بوحدة الوادى السياسية الأمر الذى من أجله عنيت الباشوية باقامة حكومة قوية موطدة فى جنوب وادى النيل – أى فى السودان – تقوم بادارته وتنشر الأمن والطمأنينة فى أرجائه وتعلم أبناءه وتنعش اقتصادياته وتدعم الحكم الذاتى فيه ٠

واذا كانت تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ قد غدت تأكيدا رسميا للجانب الفعلى للسيادة التى مارستها مصر فى السودان ، فقد كانت فى ذات الوقت بالغة الأثر على كل من مصر والسودان لأمد بعيد ٠ فبمقتضى هذه التسوية أصاب وضع مصر فى السودان شىء من الخلخلة ساعد عليه ضعف القوة العسكرية المصرية التى كانت السند الأول لمصر فى مواجهة الدولة العثمانية وغيرها ٠ فصار يسرى فى السودان بمقتضى هذه التسوية ما تسنه الدولة العثمانية من قوانين ومعاهدات ومن بينها الامتيازات الأجنبية (٧) كما بات متعذرا – بمقتضاها أيضا – اجراء أى تعديل أو تغيير على الوضع الذى حددته الفرمانات للسودان من غير موافقة الدول (٨) ٠

---

(٦) Silva White, Arthur : The Expansion of Egypt, p. 388.

(٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٤١ ٠ (القاهرة سنة ١٩٤٧) ٠

(٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٦٤ ٠

وكان التأكيد الذى حصلت عليه مصر فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ لمباشرة سيادتها الفعلية في السودان محل نظر السلطان العثمانى الذى كان يتوق الى التشفى من محمد على ومن مصر ، فرأى أن يحرم مصر من تلك السيادة وينقلها اليه مباشرة ، وذلك بأن يحيل مصر ذاتها الى «أيالة» لا تختلف فى شىء عن سائر أيالات الدولة العثمانية وشرع فى تنفيذ خطته منذ تولى عباس باشا ولاية مصر سنة ١٨٤٩ منتهجا الى ذلك السبيلين التاليين :

١ - الانتقاص من هيبة مصر فى نظر الدول واضعاف حكومة « الباشا » فيها .

٢ - الاعتداء على ما يكون قد حصل عليه محمد على من حقوق وامتيازات .

وكانت أزمة التنظيمات العثمانية المشهورة هى ذروة محاولات السلطنة العثمانية لبلوغ مآربها غير أن عباس باشا استطاع بمساعدة بريطانيا أن يجتاز تلك الأزمة حين تم الاتفاق فى ابريل سنة ١٨٥٢ على تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر مع تعديلها بما يكفل للوالى الاحتفاظ بسيادته الداخلية الكاملة ويمكنه من دعم قوته تدريجيا فى قابل الأيام حتى أصبح وليس هناك ما يربطه بالباب العالى سوى سيادة أسمية .

ومهما يكن من أمر فقد طرأ على وضع السودان عامل جديد منذ انتهى حكم محمد على ، ذلك أن الدولة العثمانية - وبموافقة الدول الأوربية طبعا - قد اعتبرت السودان فى فرمان التولية الذى أصدره السلطان العثمانى الى ولاة مصر من ابراهيم بن محمد على حتى اسماعيل - اعتبرته - من الملحقات المصرية . فكان هذا الاعتبار اعترافا وخطوة جديدة نحو تدعيم وحدة الوادى السياسية .

واذا كانت السيادة العثمانية على السودان - منذ عهد محمد على حتى عهد الخديوى اسماعيل محل شك لدى بعض فقهاء القانون وغيرهم من الباحثين نتيجة انقطاع ممارسة الدولة العثمانية لهذه السيادة فى السودان واضطلاع مصر بها ، فان حقوق مصر العملية لم تلبث أن تدعمت من الناحية القانونية فى عهد الخديوى اسماعيل ، ذلك أن فرمان الوراثه الصلبية الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ قد جعل تطبيق هذا النظام الوراثى صراحة على «ولاية مصر مع ما هو تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقا ميتى سواكن ومصوع » (٩) . أى على السودان . وعلى ذلك تكون وحدة الوادى السياسية قد تكونت وتحدد موئل السيادة الفعلية التى انشئت قانونا منذ ١٨٦٦ فى الباشوية (١٠) .

---

(٩) Silva White, Arthur : Ouv. Cit., p. 388.

(١٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٠٤ .

ثم تأكدت وحدة الوادى السياسية هذه مرة أخرى فى فرمان الخديوية سنة ١٨٦٧ ثم فى الفرمان الشامل الصادر فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ ، وصارت الخديوية تشمل أقطار الوادى كلها مصره وسودانه(١١)٠ ثم تلا ذلك المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، والتى اعترف فيها بما لمصر من سيادة على كل ساحل البحر الأحمر الغربى وساحل الصومال من رأس علبه فى الشمال حتى رأس حافون فى الجنوب (١٢) ٠

لما كانت فرمانات ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٧٣ قد صدرت بموافقة الدول ضمنيا ، فقد كان ذلك يعنى اعتراف الدول ـ وتركيا طبعا ـ بوحدة الوادى السياسية كما أنه صار متعذرا من الناحية القانونية نتيجة لفرمان ٢ أغسطس سنة ١٨٧٩ ـ الخاص بتولية الخديو توفيق ـ على أى دولة أوروبية منفردة ، وكذلك تركيا ، أن تنقص من حقوق السيادة المصرية فى السودان أو أن تفض تلك الوحدة أو أن تقتطع اقليما من أقاليمه الخاضعة لهذه السيادة كما وأنه لم يكن يجوز شرعا لمصر ـ أو حتى لتركيا ـ صاحبة السياد القانونية العليا على مصر والسودان ـ أن تتنازل عن أى جزء من أجزاء مصر أو ملحقاتها ـ بما فى ذلك السودان طبعا ـ الا بناء على اتفاق دولى (١٣) هذا أو أن يغتصب منهما شىء بالقوة الغاشية وذلك موضوع آخر ٠

ثانيا ـ الادارة المصرية فى السودان :

وكان ولاة مصر منذ عهد محمد على حتى قيام الثورة المهدية يسترشدون فى تنظيم شئون الحكم والادارة فى السودان بقواعد من شأنها أن تبرز فى وضوح قيام وحدة سياسية فى وادى النيل ، وتأكيد ما لمصر من حقوق لممارسة السيادة الفعلية على السودان ، ثم العمل على دعم هذه الوحدة وتأكيدها باعتبار أن فى هذا الدعم والتأكيد تقوية لمسند الباشوية فى القاهرة ٠

وكانت القواعد الأساسية للنظام الادارى الذى وضعه ولاة مصر للسودان تحقيقا لأهدافهم تقوم على دعامتين رئيسيتين :

١ ـ النظر الى السودان ـ فى اطار وحدة وادى النيل السياسية واعتباره كأى مديرية من مديريات مصر ٠

---

(١١) نفس المصدر السابق ص ١٣٤ ٠
Diplomacy in the Near East Vol., 1, p. 175.
(١٢) Silva White, Arthur : Ouv. Cit., p. 388.
(١٣) Silva white, Arthur ; Ouv. Cit., p. 389.

٢ ــ العمل على أن ينعم السودان بحكومة محلية قوية مصلحة ورشيدة٠

وعلى الرغم من هذه الأسس الرئيسية فان ظروف الادارة المصرية فى السودان لم تكن ميسرة بحيث يسهل عليها تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة المصرية فى السودان دون عنت أو ارهاق ٠

فحين دخلت قوات محمد على السودان صادفت الادارة المصرية الجديدة فى السودان ظروفا لم تعتد مثلها فى مصر فقد وصلت قوات محمد على الى مناطق شاسعة كانت ــ حقيقة ــ دون ما وصلته أيام اسماعيل ــ لكن الظاهرة الواضحة فيها أنها لم تكن تمثل تكتلابيئيا واضحا كما هو الحال فى مصر حين نرى فيها التكتل البيئى واضحا تسهل ادارته ٠ كما كانت الظروف المعنوية فى السودان متغيرة عنها فى مصر ، اذ تعودت مصر الخضوع لسلطة مركزية فى أغلب فترات تاريخها ، بينما كان السودان على عكس ذلك تسوده البداوة ويشيع النظام القبلى فيه كما أن سكانه لم يعتادوا الخضوع لسلطان واحد يقيم فى عاصمة للبلاد ، وفى ظل هذا النظام الذى كان يسود المجتمع السودانى لم يكن يعرف الفرد منهم سوى السلطة المحلية المحدودة المحصورة فى شيخ القبيلة التى ينتمى اليها ٠ ولم يكن الشيخ ذاته يهتم الا بالنطاق المحلى المحدود الذى تعيش فيه قبيلته٠

وساعد على هذا بساطة الماضى الحضارى بالنسبة للسودانين ، اذ كان يظلل مخيلته ماض مبهم لا يعدو الانتساب لاحدى القبائل العربية الكبرى كبنى أمية أو بنى العباس أو نحوهما ٠ وكذلك عزلة السودان عن العالم الخارجى ٠

وبالاضافة الى ما سبق كان الرعى أساس الاقتصاد فى السودان وهى حرفة تستتبع دائما عدم ظهور الملكية الفردية بل يظهر فيها شيوع نظام الملكية الجموعية للأرض ٠

وقد أدى اختلاف الظروف الطبيعية والاجتماعية فى السودان عنها فى مصر الى اختلاف الادارة فى كل منهما عن الأخرى ٠ كما كانت هذه الظروف المغايرة جديدة على من أوكلت اليهم حكومة مصر أمر الادارة فى السودان منذ أيام الفتح الأولى ومن أجل ذلك لم يكن لدى هذه الادارة الجديدة أول الأمر خطة موضوعة أو نظام للحكم يمكن أن ينقل الى السودان ونتيجة لذلك كانت ادارة السودان على عهد محمد على مرتجلة بحيث كانت تضع الحلول المناسبة للظروف الطارئة ٠

ولكن خطة الادارة لم تلبث أن تقدمت تدريجيا بعد ذلك على هدى ما كان يمر بها من تجارب وما يصادفها من دواع وظروف كان لابد من الاستجابة لها ومواجهتها ٠ وفى هذه الاستجابة والمواجهة كان لدى

المسئولين عن ادارة السودان نظام الادارة القائم فى مصر ولم يكن هناك ما يمنع من الاستفادة به فى السودان عند الحاجة • وكانت أولى نواحى الاستفادة من الادارة فى مصر هى « التقسيم الادارى » فقد قسم السودان الى مديريات ومراكز بلغ عددها ست مديريات رئيسية هى كردفان ودنقلة وبربروتاكا (كسلا) وسنار والخرطوم (١٤) • وكان على رأس كل مديرية مدير وعلى رأس المركز مأمور كما هو الحال فى مصر •

حكمدارية السودان :

وكانت الرئاسة العليا (الحكمدارية) تختلف فى السودان عنها فى مصر وقد جربت مصر هناك أكثر من طريقة على النحو التالى :

١ ــ أن يكون لوالى مصر أو خديويها حاكم عام يمثله بالسودان ، فيتولى جميع السلطات هناك ويكون همزة الوصل مع حكومة القاهرة وقد جرى العمل بهذه الطريقة معظم الوقت تقريبا منذ الفتح حتى قيام الثورة المهدية •

٢ ــ طريقة الحكم المركزى الشديد ، وفى هذه الحالة لم يكن للسودان حكومة قائمة بذاتها وانما كانت هناك تبعية مباشرة للادارات فى مصر ، وأصبحت أقاليم السودان فى هذا مثل مديريات أو محافظات مصر نفسها •

وكان يتجمع فى يد الحكمدار كل أسباب السلطة فى السودان • فكان مسئولا عن تنفيذ سياسة مصر من حيث استتباب الأمن وصيانة السلام ورد الغارات عن الحدود والعناية بالاقتصاد والتعليم وما الى ذلك •

وقد كان منصب الحكمدار يحمل فى طياته كثيرا من المخاطر الناجمة عن بعده عن مقر الباشوية فى القاهرة ، الأمر الذى كان يزيد من فرص غواية الحكمدار من جانب كل من كانت له مصلحة فى اضعاف الباشوية عن طريق فصم عرى وحدة الوادى السياسية التى كانت حقيقة قائمة • وكان من بين هؤلاء الباب العالى الذى كان يطمع فى أن يعيد مصر الى مجرد أيالة عادية من أيالات الدولة العثمانية كما سلف • كما كان فى مكنة ــ حكمدار السودان ــ نتيجة بعده عن القاهرة ــ استغلال السلطات التى هيأها له منصبه لمصلحة شخصية أو نحوها ــ كما هو الحال فى كل زمان ومكان ــ

---

(١٤) ذكر بعض الكتاب ومنهم A. Silva White أن المديريات كانت سبعة وليست ستة واحتساب فازغلى المديرية السابعة فى السودان بينما نظر اليها غيره على أنها مجرد مكوكية لم ترتفع الى مستوى المديريات الأخرى وان كان لها استقلالها الادارى •
Silva White, Arthur : ouv. Cit., p. 377.

مما لا يتمشى مع السياسة التى كانت تهدف حكومة القاهرة الى تنفيذها لمصلحة السودانيين وتطوير شئونهم ٠

وعلى ذلك كانت مهمة اختيار الحكمداريين مهمة شاقة ٠ فكان يتوقف على حسن اختيارهم اطمئنان حكومة القاهرة على وحدة الوادى السياسية ، فضلا عن تمتع السودان بحكومة طيبة تسعى لخيره وخير سكانه ٠ وعلى العكس من ذلك فقد كان يسوء الحكم وتختل الادارة هناك وتهدد الأخطار وحدة الوادى اذا أسىء اختيار الحكمدار ٠

ومن أجل ما سلف كانت حكومة القاهرة تولى عملية اختيار الحكمداريين كل اهتمامها ٠ فقد دققت فى أن يكونوا من بين الأكفاء الذين يتمتعون بالسمعة الطيبة والجد وحسن تصريف الأمور والاستماع الى شكايات الناس ٠ كما فرضت حكومة القاهرة رقابة صارمة على رجال الادارة من الحكام والمديريين ونحوهم فى الأقاليم السودانية (١٥) وخصوصا محمد على الذى بث عيونه وأرصاده لمعرفة مسلكهم وحمل أنبائهم اليه (١٦) ٠

وقد اشتهر أكثر الحكمداريين بالأمانة والاستقامة والقدرة على العمل والاصلاح ٠ ولم تضطر مصر حتى سنة ١٨٥٤ الى استدعاء أحد من حكمداريها بالسودان الا واحدا فقط هو عبد اللطيف باشا (١٨٤٩ ــ ١٨٥١) الذى كثرت ضده شكوى الناس ونسب اليه احتكار تجارة النيل الأبيض لنفسه ٠ ومما تجدر ملاحظته أن ما نسب الى عبد اللطيف باشا من بعض الكتاب وكلهم تقريبا أوربيين كان يقابله ازجاء الثناء عليه والشكر له من غيرهم على أساس مقدرته الادارية وما تحقق من اصلاحات على عهد حكمداريته (١٧) ٠

وتجلت يقظة الباشوية فى القاهرة لما يدور فى السودان وحرصها على تقصى الأمور بنفسها حين قام اثنان من ولاة مصر هما محمد على باشا ومحمد سعيد باشا بزيارة السودان للوقوف على حسن سير الأمور هناك ومعرفة مدى ارتياح السودانيين الى الادارة القائمة فيه ٠ فكانا يستمعان الى شكايات الأهالى ويبتان فيها ، وكثيرا ما كانا ينتصفان لهم ضد موظفيهم ٠

---

(١٥) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ١٢ ٠ (القاهرة سنة ١٩٥٧) ٠

(١٦) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٥١ ــ ٥٢ ٠

(١٧) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ١٥ (القاهرة سنة ١٩٤٨) ٠

محمد على والسودان :

وبرغم ارتحال محمد على الى السودان الا أن رحلته كانت قصيرة قليلة النتائج بالنسبة لادارته اذا قورنت برحلة سعيد باشا التى قام بها بعد ذلك ، ولا نعتبر هذا دليلا على تفرغ محمد على لشئون السودان ، وذلك لكثرة شواغله واستمرارها وخصوصـا فى الفترة بين ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ومن أجل ذلك لم يعط تلك البلاد العنايـة الواجبة لادارتهـا وتنظيمها والالتفات اللازم لتقويمهما ٠

وضاعف من العقبات فى وجه الادارة أيام محمد على عدم استطاعته توفير كل طوائف الموظفين اللازمين لها بالسودان (١٨) وقد لمس محمد على بنفسه ذلك النقص وهو فى رحلته بالسودان اذ كانت الشكوى دائما موجودة من قلة أصحاب الوظائف الكتابية الأمر الذى اضطر الحكومة الى الاعتماد على العصبيات والشياخات المحلية فى بعض المهام الادارية وجمع الضرائب وغيرها ٠ ويتضح مدى دقة وعمق مشكلة نقص رجال الادارة فى السودان اذا عرفنـا أن مصر ذاتها كانت تشكو من القلـة النسبية من الصالحين للادارة فيها ٠

سعيد باشا والسودان :

وقد وجـد السودان من وقت سعيد باشا بالـذات متسعا للتفرغ لشئونه ، سعيا وراء تحقيق الهدف الكبير للسياسة المصرية فيه ، وهو ضمان بقـاء الوحـدة السياسية للوادى وادخال السودانيـين فى سلك العمران والرفاهية ٠٠واقامة شعائر العدل ونشر ألويـة اليمن والايمان ٠٠٠٠ » (١٩) فعين أخاه الأمير عبد الحليم حكمـدارا للسودان ــ وهو شخص يثق فيـه كل الثقة ليعمـل على توفير أسباب الراحة والتقـدم للسودانيين (٢٠) ٠

ويدل هذا التعيين على مدى اهتمام سعيد باشا بالسودان ورغبته فى الاصلاح خصوصا وأنه قـد تم بعد أن كثرت شـكاوى النـاس من الحكمداريين فى السودان الأمر الذى اعترف به سعيد باشا فى رسالـة

(١٨) دار الوثائق القومية دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة ملكية وثيقة رقم ٢١ بتاريخ ١١ محرم ١٢٥٥ ٠

(١٩) رسالة سعيد باشا الى أهالى السودان فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٧٢ لتقديم أخيه الأمير عبد الحليم اليهم بمناسبة تعيينه حكمدارا على السودان ٠ دفتر ١٨٨٣ صادر الأوامر نمرة ٤ ص ٣ بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٧٢ ، (نوفمبر ١٨٥) (دار الوثائق القومية) ٠

(٢٠) Mariette E. ; Lettres et Souvenirs Personelles ; p. 45. (Paris 1904).

لأهل السودان يقدم لهم فيها أخاه الأمير عبد الحليم والسابق الاشارة اليها فقد ذكر سعيد فيها أنه (قد كثرت الى الحكمدارية السلف أوامرنا العديدة واستمرات اليهم التنبيهات العديدة باقامة شعائر العدل ونشر ألوية اليمن والايمان وهم عجزوا عن القيام بالوفى) ٠

وحين مرض عبد الحليم غادر السودان ولم يعين سعيد باشا حكمدارا بدله وفضل أن يدرس الأوضاع على الطبيعة ٠ فقرر السفر الى السودان على أساس أن يرى « أن عدم دخول بلاد السودان التى هى من أجزاء ممتلكاتنا تحت الاتفاق والانتظام حتى الآن مع أن مقصدنا ومطلوبنا تقدمها وعمرانها لأمر موجب للأسف جدا والحق يقال وليس بقاؤها على ما هى عليه من الأمور التى يجوز تحملها ، وبما أنني هممت العزيمة منذ مدة على أن أرى تلك البلاد وأتبين أحوالها وأوضاعها وأقف على ما يجرى فيها أولا بقصد السياسة وثانيا تحت حاجة النزاهة فعزمت على أن أذهب اليها بذاتي لكى نضع لها فيما بعد النظم التى تكفل عمران تلك البلاد والحوالى وتكون بها الرفاهية للرعايا والأهالى (٢١) ٠

وقد أوضح سعيد باشا أسباب الرحلة وأهدافه من ورائها بأنها العمل على كفالة العمران فى السودان وتحقيق الرفاهية للسودانين ٠

الادارة غير المباشرة فى السودان (الادارية الأهلية) :

على أن تفكير سعيد باشا بالنسبة لادارة السودان قد هداه الى أن سبب الخلل فيها يرجع الى الأمرين التاليين :

١ ــ نظام الادارة المركزية وربط مديريات السودان بحكمدار واحد ٠

٢ ــ عدم اناطة الكثير من الشئون الادارية لشيوخ البلاد وحكامها ٠

وقد عالج سعيد باشا الوضع بأن أصدر أربعة مراسيم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ تضمنت اصلاحات ادارية وضريبية تستهدف كلها مصلحة السودان وأهله فألغى نظام المركزية الادارية واستبدل به اللامركزية أو ما يعبر عنه فى علم الادارة المحلية باسم الادارة الأهلية وتوسع فى اشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والادارة ٠ فألغى حكمدارية الخرطوم وقسم السودان الى خمس مديريات بدلا من ست وأقام على رأس كل مديرية مديرا مسئولا مسئولية مباشرة أمام حكومة القاهرة ٠

---

(٢١) أمر سعيد باشا الى ناظر الجهادية للاعداد للرحلة : محفظة رقم ٦ أوامر لديوان الجهادية وثيقة رقم ٥٠ فى ١١ ربيع أول ١٢٧٣ ٠ (دار الوثائق القومية) ٠

كما ملأ الوظائف برجال كان أغلبهم من أبناء السودان من المشايخ والزعماء والملوك (٢٢) •

وجعل سعيد باشا ـ فيما أصدره من مراسيم ـ تقرير الضرائب وتقديرها بالاتفاق مع أعيان البلاد وأوكل الى مشايخ البلاد ومكوكها جمع الضرائب (٢٣) والفصل فى المنازعات والقضايا المحلية ، على أن يعرض ما يستعصى حله منها على مجلس يشكل لهذا الغرض (٢٤) •

وصحب ذلك اصلاحات أخرى لتنشيط التجارة وتسهيل المواصلات بين أقاليم السودان بعضها البعض ثم بينها وبين القاهرة •

على أن أهم اصلاحات سعيد باشا كانت اعلان الغاء الرق وابطال تجارته والقضاء عليها (٢٥) وقد أعلن ذلك وهو فى مدينة بربر فى أوائل ابريل ١٨٥٧ وكان هدفه الأساسى من ذلك استرجاع نفوذ الحكومة فى الاصقاع الشاسعة التى كان تجار الرقيق قد أخضعوها لسيطرتهم من دون الحكومة (٢٦) •

وقد لمس أهالى السودان آثار اصلاحات سعيد باشا وشهد بذلك فى أوائل القرن العشرين رجل مسن من أهالى قرية بنا Binna فى مديرية دنقله ، حين قابل ونجت باشا حاكم عام السودان وقال له « لقد رأيت سعيد باشا فقد كان رجلا عظيما وقد وجد الأهالى السلام والراحة على أيامه » (٢٧) •

وعلى الرغم من جهود سعيد باشا فقد تضافرت عوامل شتى على اخفاقها كان من بينها بعد الحكومة العليا فى القاهرة عن الخرطوم الأمر الذى جعل بعض المشايخ يبدون العصيان والتمرد على المديرين وظلم الناس والتلاعب بالأموال (٢٨) • ثم انشغال حكومة القاهرة فى تثبيت مسند الباشوية والمحافظة عليها فى وجه العواصف التى صادفتها ، هذا بالاضافة الى افتقار السودان الى العناصر البشرية الجديدة ، سودانية أو غير سودانية ـ لتدعيم الجهاز الادارى هناك الأمر الذى تسبب فى اخفاق اللامركزية الجديدة لتحقيق أهدافها ، تلك اللامركزية التى لم تكن فى

---

(٢٢) Mc. Michael, Hislory of the Arabs in the Sudan, Vol. II, p. 402.

(٢٣) Wingate R. : Ouv. Cit., p. 12.

(٢٤) دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ـ مكاتبة رقم ٣٥ ص ٣٣ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ (دار الوثائق القومية) •

(٢٥) McMichael H. ; The Suddan, p. 30.

(٢٦) نعوم شقير : تاريخ السودان وجغرافيته جـ ٣ ص ٣١ ـ ٣٢ •

(٢٧) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 13.

(٢٨) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٦٢ •

الواقع سوى نقل للسلطة من الخرطوم الى القاهرة مما عاد بالضرر على السودان ، اذ أصيبت جهود السلطات المحلية بالجمود . واضطرت القاهرة فى نهاية الأمر الى الغاء اللامركزية واعادة منصب الحكمدارية بسلطاتها اللامركزية من جديد فى الخرطوم فى مايو ١٨٦٢ .

وبرغم ما يوجد من نقد لاصلاحات سعيد باشا فى السودان فمما لا شك فيه أنه لو أتيحت الفرصة المناسبة لانجاز تلك الاصلاحات لأمكنها معالجة كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع السودانى ولأمكن تلافى الأسباب التى أدت بعد حوالى ربع قرن من الزمان الى اشعال الثورة المهدية فى السودان (٢٩) .

الخديو اسماعيل والسودان :

ومهما يكن من أمر محاولات سعيد باشا لاصلاح الحال فى السودان فقد خلف وراءه لاسماعيل باشا عهدا مثقلا بالمشكلات الداخلية فى مصر ذاتها فضلا عن السودان اذ زاد تغلغل النفوذ الأجنبى فى كل من مصر والسودان وما صاحب ذلك من زيادة انتشار الرق بالسودان نتيجة لازدياد نفوذ تجار الرقيق هناك وفرض سيطرتهم على مناطق شاسعة بعيدة عن الخرطوم وخروجها من نفوذ الحكومة . هذا بالاضافة الى تعرض أطراف السودان الشرقية والغربية الى الغزوات المتزايدة من جانب الأثيوبيين والفوراويين وغيرهم .

وحين فرغت حكومة اسماعيل بالقاهرة من مشاكلها مع السلطان وتم اطلاق يد الخديو فى تصريف شئون البلاد الداخلية واطمئنانه الى استقرار وضع الخديوية تفرغ للسودان فشهدت الفترة بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٩ أعظم نشاط فى تاريخ السودان الحديث .

ومما تجدر ملاحظته أن ادارة السودان قبل عهد اسماعيل لم تكن سوى ادارة تجارب ومحاولات . ومعنى هذا أن قواعد الحكم والادارة لم تكن قد استقرت بعد على أسس كافية عند تولى اسماعيل باشا الحكم . وقد جاءت التجربة من أنه قد أنيط بالادارة المصرية فى السودان عبء ثقيل لم تعهده من قبل ، لعل أبرز سماته امتداد الادارة الى أقاليم شاسعة فى السودان وفى جنوبه بالذات فى مناطق أعالى النيل .

وقد وجه اسماعيل نشاطا كبيرا نحو تطبيق مبدأ اشتراك شيوخ القبائل مع سائر العناصر الوطنية فى تحمل مسئوليات الحكم ، وشغل

---

(٢٩) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ص ٩٠ – ٩١ .

السودانيون الوظائف الهامة وصار منهم بعض المديرين ونظار الأقسام والمعاونون ووصل بعضهم الى أعلى الرتب العسكرية (٣٠) كما كان منهم القضاه ورؤساء التجار وأنشئت المجالس المحلية فى كثير من المدن للفصل فى قضايا الأهالى ومشاكلهم وهو ما يعبر عنه باسم الادارة الأهلية أو الادارة غير المباشرة .

ونشط العمل فى زيادة عمار السودان وتقدمه فكثر تعمير المساجد ونشر التعليم وزاد الاهتمام بالزراعة والتجارة الى غير ذلك من نواحى الرقى بالسودان والسودانيين هذا فضلا عن النشاط الكبير الذى وجهه اسماعيل نحو الغاء الرق والنخاسة كما سيأتى بعد .

توسع الخديو اسماعيل فى أفريقيا :

وكان من السمات البارزة فى عهد الخديو اسماعيل توسيع أملاك مصر فى أفريقيا فضمت مديرية خط الاستواء ثم مصوع وزيلع وبوغوص وهرر وتاجوره وبربره كما ضمت دارفور فى غرب السودان وكان هذا التوسع فى جنوب السودان وشرقه بالذات فتحا لباب المشاكل الكبرى التى صادفتها حكومة الخديو اسماعيل بعد ذلك .

وكان توسع مصر فى أفريقيا أساسا نتيجة من نتائج سياسة الخديو اسماعيل ازاء مشكلة الرق التى أولاها جل عنايته .

ففى سبيل القضاء على الرق وتجارته لم يكن مفر من دخول الخديو اسماعيل مع تجار الرقيق والنخاسين فى معركة متعددة المجالات فى داخل السودان حيث كانوا يفرضون سيطرتهم على بعض أقاليمه وفى خارج السودان حيث المواطن الأصلية للرقيق فى قلب أفريقيا (٣١) وجهات أعالى النيل ودارفور على وجه الخصوص (٣٢) .

وقد كان من سوء حظ الخديو اسماعيل أنه أخذ يعالج هذه المشكلة التى ورث أصولها مع وراثته لولاية مصر فى وقت بدأ فيه نشاط الاستعمار الأوربى فى أفريقيا . وقد جاءت النكبة نتيجة للتفاعل بين الصعوبات التى ورثها وبين دخول الأوربيين فى تلك المناطق حتى أنه بات مؤكدا أن حكم السودان أسهل كثيرا على الادارة المصرية من غير فتح تلك المناطق ، ولكن المساوىء التى كانت تسودها نتيجة فتحها فتحا غير منظم على غير يد الحكومة

(٣٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٧٦ .

(٣١) Wingate R. : Ouv. Cit., p. 23.

(٣٢) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ١٦٨ .

أجبرت الخديو اسماعيل على توجيه قواته اليها لفتحها ثم ترتيب ادارة تلك المناطق بما يحقق ايقاف الأعمال غير الانسانية التى زادت ، كما تولى ذوو النيات السيئة أخبارها بالنشر المغرض فهولوها بحيث جعلوا منها سبة فى جبين مصر ،وقد استخدم الخديو اسماعيل فى فتح تلك المناطق وضبطها رجالا أجانب مستهدفا من ذلك أمرين : أولهما صبغ عمله بصبغة المدنية الحديثة ردا على ما كان يثار عمدا ضد الادارة المصرية فى جنوب السودان . وثانى الأمرين قطع خط الرجعة على الدول الأوربية باشراك أبنائها فى العمل حين تريد التدخل .

وبدأ الخديو اسماعيل يعمل على قفل النافذة التى يصدر منها الرقيق الى الخارج من موانى البحر الأحمر وموانى الصومال على المحيط الهندى وعلى الأساس السالف ــ وهو القضاء نهائيا على الرق والنخاسة ــ سيرت مصر جيوشها الى تلك الجهات ففتحتها وتكونت الامبراطورية المصرية فى أفريقيا بذلك على أسس انسانية بحته (٣٣) .

وقد ترتب على توسع مصر فى أفريقيا النتيجتان التاليتان :

أولا : دخول مصر فى حروب مع أثيوبيا فى ١٨٧٦ حين حاولت الأخيرة كسر الحلقة التى ضربت من حولها متذرعة بما ادعته من حقوق لها فى اقليم بوغوص الذى احتلته مصر سنة ١٨٧٢ وساحل البحر الأحمر وقد زاد فى احتدام المشكلة الأثيوبية عدم تخطيط مناطق الحدود بين الجارتين وخصوصا فى مناطق بنى شنقول كما ساعد على ذلك أنه كان يعتلى عرش أثيوبيا الامبراطور تيودور الذى وصلت آماله الى حد التفكير فى تخليص قبر السيد المسيح فى القدس . وقد تحمل الفريقان خسائر جسيمة فى الحرب التى انتهت بعقد هدنة بين الطرفين .

ثانيا : عقد معاهدة الغاء الرقيق بين مصر وبريطانيا فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ (٣٤) تلك المعاهدة التى سيأتى ذكرها بالتفصيل والتى كانت أحد أسباب اشتعال ثورة محمد أحمد المهدى بالسودان .

وقد كان التوسع الذى قامت به مصر فى أعالى النيل من أجل الغاء الرق والنخاسة وما استلزم ذلك من نفقات باهظة تحملتها الخزانة المصرية ، من عوامل الأزمة المالية التى استحكمت فى مصر وأثرت على السودان بالتالى والتى استعصى على الخديوى حلها فأدت فى النهاية الى عزل الخديو اسماعيل

---

(٣٣) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ١٧ .

(٣٤) سيرد الحديث عنها تفصيلا فى الفصل الثانى من هذا الباب .

واضعاف الحكمدارية فى السودان ، فعجزت عن قمع الحركة المهدية فى بدايتها ٠

ومهما يكن من أمر فان الادارة المصرية فى السودان ـ شأنها شأن أى ادارة أخرى فى بلد حديث عهد بالأنظمة الادارية الحديثة ـ قد اقترفت أخطاء أو صادفتها مصـاعب لم يكن هناك منها فـكاك ، فى فترة انتقال وتجارب وتكاليف ، توضـع فيهـا الأسس الأولى للنظام والعمـران فى السودان ، وتعتبر بحق أشق مراحل الانشاء فى أى بلد مماثل (٣٥) ٠

« واذا نظرنا الى الأمر من ناحية المدنية لم يسع المنصف أيا كانت وجاهة النقد الموجه الى الادارة المصرية فى السودان ، الا أن يعترف بأنه الى جهود مصر يرجع الفضل فى أن المناطق الممتدة حتى البحيرات أصبحت ضمن العالم المعلوم ، وفتحت على العالم المتحضر لأول مرة مناطق عذراء لم تكن معروفه من قبل ، فلم تلبث الدول الاستعمارية أن تصارعت عليهـا تحت شعارات كاذبة تتجلى فى أنها بعد ما يقرب من قرن من الزمان تركتها على حالها دون أن يصيبها تقدم يذكر ، والى مصر يرجع الفضل فى أن بيوتا تجارية أوربية أمكن تأسيسها فى السودان وان رحـلات عملية استكشافية قد عملت وان بعثات من البشريين المسيحيين قد توطنت (٣٦) ٠

ثالثا ـ الأحوال الاقتصادية فى السودان :

كان لمبدأ الوحدة السياسية لوادى النيل الأثر الأول فى رسم وتنفيذ السياسة الاقتصاديـة لكل من مصر والسودان ٠ وكان محور السياسـة الاقتصادية أيام محمد على هو تعمير كل من مصر والسودان على حد سواء ٠

وقد كان محمد على يؤمن بمسألـة زيـادة موارد السودان فعـلا ويستحث عماله المحليين على ذلك ٠

وبرغم هذه النوايا الطيبة والرغبة فى الأخذ بيد السودان الا أن ما اتخذ فيه من خطوات ايجابية لم تكن فى مثل فعالية مثيلاتها التى اتخذت فى مصر ويرجع هذا الى اختلاف موارد السودان عن موارد مصر واختلاف الأسس التى يمكن أن تقوم عليها سياسة اقتصادية لتنمية تلك الموارد فى كل من البلدين ، فنظام الزراعة مختلف فى كل من البلدين والرعى كما سبق أن ذكرنا فى السودان حرفة رئيسية للسكان ، هذا الى أن محمد

---

(٣٥) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٢٣ ٠

(٣٦) دكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨ (رسالة شفوية من محمد شريف باشا الى ايفلن بارنج فى ١٨٨٣/١٢/٢١) ٠

على نفسه لم يتفرغ للسودان تماما لكثرة مشاغله فترك عملية تنمية موارد السودان فى معظم الأحيان لحسن تصرف الحكمداريين وعلى ذلك فان الأمر كان مجرد جهود فردية تتعلق بحكمدار معين فى زمن معين وربما اقليم معين أيضا • وكان محمد على يتبع فى مصر نظام الاكتفاء الذاتى حتى اذا دخلت قواته السودان طبق نفس النظام عليه • ثم توسع فيه نتيجة تكوين وحدة الوادى السياسية لوادى النيل على أساس أن يسد الفائض فى مصر احتياجات السكان فى السودان ، ويسد الفائض فى السودان ـ ان وجد ـ احتياجات السكان فى مصر (٣٧) • ولتحقيق فكرة الاكتفاء الذاتى فى السودان شهد عصر محمد على وما بعده توسعا فى الزراعة لا سيما فى عهد حكمدارية محوبك وخورشيد باشا وممتاز باشا الذى يشار اليه بالبنان فى هذا الصدد فأدخل هؤلاء عددا من المحاصيل الجديدة هناك وخصوصا المحاصيل التجارية وأحرزت زراعتها قدرا من النجاح وتأيدت حقوق الملكية ، وقامت على المحصولات الزراعية صناعات مختلفة كالنيله والسكر والصابون وغيرها فزاد الرخاء وانتعشت أحوال السكان فى السودان (٣٨) •

ومما تجدر ملاحظته أن ذلك لا يعنى أن الزراعة مستها عصا سحرية فقد بقى النظام الزراعى القديم فى السودان قائما فى جوهره حتى من حيث المحاصيل التقليدية •

أما ما استحدث فلم يكن كافيا بدرجة تساعد على التأثير فى اقتصاد السـودان •

وكان من أهم ما عنى به محمد على فى السودان لزيادة موارده هو البحث عن الذهب وقد قام بالبحث عنه خبراء أجانب ومحليون وأنفق على ذلك كثيرا من الأموال وبذل فيه الجهود وان لم يتحقق له ما كان يعلقه عليها من آمـال •

وزاد النشاط التجارى فى السودان زيادة كبيرة الأمر الذى أدى الى قيام مدن جديدة مثل مدينة محمد على والكاملين والخرطوم ذاتها • كما زاد من نشاط التجارة انشاء العلاقات التجارية مع جيران السـودان فى أثيوبيا ودارفور ووادای وما اليها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا النشاط الاقتصادى انتقال عدد من السكان من حال البداوة التى عاشوها سنوات طويلة الى حياة الحضارة نتيجة اشتغالهم أو اتصالهم بحرفة التجارة التى انتعشت آنذاك •

---

(٣٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ١٣ •

(٣٨) Lepsius pp. 163-164.

وكانت الحكومة أيام محمد علي ـ كما هو الحال في مصر آنذاك ـ تحتكر عدة تجارات في السودان منها السنامكي والصمغ وغيرها من منتجات سنار ، غير أن هذا الاحتكار ألغي سنة ١٨٤٩ كما ألغي كذلك نظام العهد (٣٩) الذى كانت حكومة محمد على قد فرضته من قبل الأمر الذى مكن كثيرا من الأوروبيين من الاشتغال بالتجارة (٤٠) وقد استهدفت الحكومة من الغاء الاحتكار انعاش حال السودانيين الاقتصادى ، غير أن تنفيذ الالغاء كان متعذرا بسبب أن بعض الحكمداريين وهم بعيدون عن الاشراف المباشر لحكومة القاهرة لم يكونوا يرغبون فى ذلك ؛ لأنهم يفيدون فائدة شخصية من وراء الاحتكـار خصوصا بعد أن فتح النيل الأبيض للتجارة وما تبع ذلك من رواج تجارة العاج والرقيق وهى التجارة المغرية الوافرة الأرباح التى كان يسيل لها لعاب الحكمداريين وكان ممن أشيع عنهم ذلك الحكمدار عبد اللطيف باشا جركس ـ كما سبق القول ـ الذى عزلته القاهرة حين كثرت ضده الشكاوى ٠

النظـــام الضريبى :

بعد فتح السودان على عهد محمد على قام المباشر حنا الطويل بوضع نظام الضرائب على الأهالى فتم تسجيل القرى وعينت لها ضرائبها وكانت الضرائب فى السودان نوعين ٠

١ ـ ضرائب على الجماعات المستقرة التى تعمل فى الزراعة وغيرها من الحرف ٠ واتخذ بالنسبة لهؤلاء وحدة اعتبرت مقياسا لمقدرة الفرد المالية كالساقية أو الفدان أو شجرة النخيل مثلا ٠ وبقدر ما يمتلكه الفرد من هذه الوحدات تقدر الضرائب وكان تعامل الحكومة فى هذه الحالة مع الأفراد مباشرة ٠

٢ ـ ضرائب على الجماعات المرتحله كالبدو وهذه كانت تقوم على أساس الاتفاق على مبلغ من المال يقدر جملة واحدة على الجماعة من الناس وكان شيخ القبيلة مسئول أمام الحكومة عن الضرائب المقررة على قبيلته وكان الشيخ فى هذه الحالة يقسم مربوط الضريبة المطلوبة منه على أفراد قبيلته أو جماعته دون أن يكون للحكومة صلة بهم ٠

---

(٣٩) Arminjon, P. ; *Situation* Economique et Financiere de l'Egypt et le Sudan Egyptien, p. 37. (Paris 1911).

(٤٠) تقرير تشارلس مرى قنصل انجلترا فى مصر الى حكومته فى يناير ١٨٥٠ نقلا عن كتاب دكتور محمد فؤاد شكرى :. الحكم المصرى فى السودان ص ٥١ ٠

ولم يكن الناس قد ألفوا ذلك ، ولما كانت المبادلة هى وسيلة التعامل التقليدية فى الماضى فقد وجد الأهالى صعوبة فى دفع مثل الضرائب النقدية ومن هنا اتهمت الحكومة بفرض ضرائب فادحة مع أنها لم تكن كذلك (٤١) •

وكان رجال الادارة فى السودان يقومون بجمع الضرائب من الأهالى حتى اذ كان عهد سعيد باشا وما أحدثه من تغييرات ادارية بمقتضى مراسيم الخرطوم الأربعة الصادرة فى ٢٦ يناير ١٨٥٧ أوكلت عملية تقدير الضرائب وجمعها الى مكوك البلاد ومشايخها •

وقد أدى طول العمل بالنظام الضريبى الذى وضعه محمد على للسودان ، الى ضرورة الحاجة الى تعديله أو تغييره حتى يتلاءم مع التطور الذى طرأ على الأحوال العامة فى البلاد من حيث النهضة الزراعية والصناعية والعمرانية فيها ، وما استلزمه ذلك من قيام مدن واضمحلال غيرها • هذا بالاضافة الى هجر بعض الفلاحين لأراضيهم وقطعانهم وأشتغالهم بتجارة العاج والرقيق أو انصرافهم الى الصناعة جريا وراء ربح أكثر فأدى ذلك الى اختلال القوة الشرائية للنقود نتيجة زيادة النشاط التجارى وارتفاع الدخل لعدد أكبر من السكان خصوصا بسبب ظروف الحرب الأمريكية التى أدت الى رفع سعر بعض المحاصيل وخصوصا القطن كما كان عدم تعديل النظام الضريبى منذ أيام محمد على أمرا غير مقبول خصوصا وقد كانت هناك أنماط ضريبية لم تعد تلائم الوقت ولم يعد الأهالى يهضمونها بعد أيام محمد على ومثال ذلك تضامن أهل القرية أو المدينة فى تسديد الضرائب المقررة على أهالى القرية أو المدينة جميعا مهما كانت الظروف (٤٢) •

وزاد من سوء الحال فى السودان أن جامعى الضرائب سواء الباشبوزق (الجند غير النظاميين) أو رؤساء القبائل والزعماء والشيوخ والمكوك قد استغلوا مناصبهم أسوأ استغلال ، فاستخدموا الضرائب وسيلة للانتقام من أعدائهم من ناحية وسبيلا الى الاثراء وتحقيق المآرب الشخصية من ناحية أخرى (٤٣) ولذلك لم يحس أهالى السودان بأى أثر لقرار سعيد باشا الخاص بمنع الباشبوزق والجند من جمع الضرائب • فلم يحقق هذا النظام أى تخفيف من أعباء الضرائب عن كاهل الأهالى فى النهاية • وانما أفقد الحكومة جزءا من مستحقاتها وذهب الى جيوب جامعى الضرائب • وساعد على ذلك أساسا التخلخل الادارى خلال فترات الانتقال التى

---

(٤١) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣٢ •

(٤٢) دكتور محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ص ٧٨ •

(٤٣) Mc Michael Sir H. ; The Sudan, p. 31.

صاحبت الغاء المركزية واحلال اللامركزية محلها (٤٤) ثم اعادة المركزية نظاما للحكم مرة أخرى بعد ذلك •

كما ساعد على ذلك أيضا فى عهد اسماعيل حاجة الادارة فى السودان الى الأموال أثناء الأزمة المالية فى مصر فاشتط حكمداريو السودان فى جمع الضرائب وخصوصا موسى باشا الذى ضرب به المثل فى الاشتطاط وزاد شططه بالنسبة لبعض القبائل القوية مثل بنى عامر والهدندوة رغبة فى كسر شوكتهم وكانت هذه احدى وسائله العديدة العنيفة لذلك •

ومما تجد الاشارة اليه أن استغلال السلطة لم يكن قاصرا على المشايخ والمكوك فحسب بل كان جميع رجال الادارة صغارا وكبارا يستولون على نصيب معين من الضرائب لأنفسهم بعد تحصيلها الأمر الذى ساعد جامعى الضرائب على زيادة استغلال سلطتهم واثقال كاهل الأهالى بالضرائب •

وقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك كله هو ذيوع التذمر والاستياء بين السكان فى السودان الأمر الذى اقتضى تسيير التجريدات لاخماد ثورات الأهالى هناك •

وبرغم جهود الحكومة لتطوير اقتصاد السودان حتى يحقق مبدأ الاكتفاء الذاتى الذى استهدفته الحكومة فقد باءت تلك الجهود بالفشل وظلت مصروفاته تربو على ايراداته باستمرار (٤٥) •

وقدر متوسط العجز السنوى فى ميزانية السودان بمبلغ ٢٤ ألف جنيه انجليزى (٤٦) وان كان ستيوارت قد قدره بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه سنة ١٨٨٢ فى تقريره •

وكانت مصر تسد هذا العجز فى ميزانية السودان بطريقة آلية كل سنة وذلك لأنه لم يكن للسودان ميزانية مستقلة بل كانت ميزانيته جزءا من الميزانية المصرية وتشكل بابا من أبوابها ، فكان السودان يعامل فى هذا معاملة أى مديرية أخرى من مديريات مصر تماما ، ايمانا بمبدأ الوحدة السياسية لوادى النيل •

رابعا موقف السودانيين من الادارة المصرية :

لم يتحمس أهالى السودان للادارة المصرية الجديدة فى أول الأمر فنظروا اليها كأنها معتدية عليهم ، وذلك نتيجة محاربتها لجماعات مختلفة

---

(٤٤) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 16.

(٤٥) Wingate, R. ; Ouv. Cit., pp. 16 & 26.

(٤٦) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ص ١٥ — ١٦ •

منهم واخضاعهم قسرا ، فى الوقت الذى لم يجدوا فى سلوكهم ما يبرر هذا الاعتداء ، اذ لم يعتدوا على أى حق من حقوق محمد على حتى فتحه لبلادهم ، ومن أمثلة ذلك رسالة المقدوم مسلم القائم على شئون كردفان الى محمد بك الدفتردار والتى جاء فيها « الى حضرة دفتردار تابع باشى محمد على ... ان كان نحن فى بلدنا مسلمين وتابعين كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر والنهى فى زمان السلاطين المتقدمين ، انتم أهل بحر ونحن أهل بر وكل سلطان يحكم أهل بلده بما قال الله ولا نحن تحت ملككم من زمان السابق ، كل سلطان يحكم رعيته بما قال الله وهو المسئول ٠ أما أنتم فغير مسئولين عن حكم ديار الغير ...

... ولا ظهر فى زمان السلاطين المتقدمين من العثمانى من خاطبنا بهذا الخطاب ولا من يرسل التجريدة على بلاد الاسلام الا أنتم فى زمن محمد على باشا غزيتم ديار المسلمين ٠

... أنتم مسلمين تحت سلطان آل عثمان خليفة رسول الله لكن نحن خارجين فى حكمه ولا هو مسئول بنا يوم القيامة كل راع مسئول عن رعيته يوم القيامة ٠

نحن ما خالفنا كتاب الله وسنة رسوله ولا عهد الله لكم بقدوم بلادنا ٠ أنتم غاصبين ظالمين وسالبين كما قال الشيخ فجاز دفع سايل ان جيت بلادنا انت سايل وظالم ونحن مظلومين أن متنا فى دارنا متنا مظلومين وشهداء بين يد الله (٤٧) ٠

واستمال الحكم المصرى حقيقة العناصر التى تمصرت أو دخلت فى زمرة أعوان الحكم الجديد فى الوظائف العسكرية أو المدنية أو اكتسب من العهد الجديد مزايا مادية أو أدبية مختلفة ٠ أما الكتلة أو الكتلات الشعبية فلم تقتنع بالفكرة الجديدة والنظام الجديد ولذلك لم تنضم قلبيا الى ذلك النظام وهذه مسالة خطيرة جدا ٠ لأنها كانت بانصرافها عن الحكم المصرى القائم عامل مساعدة لنجاح المهدية ٠

وبرغم ذلك فان الحكومة الجديدة قد وحدت البلاد تحت ادارة واحدة ، وصار هناك قطر واحد أخذ تسمية واحدة (السودان) ، ولكن هذه الوحدة فى طورها الأول بل فى القرن الأول من حياتها كلها لم يعتبرها الناس مثلا أعلى ، أرقى من أوطانهم المتفرقة القديمة ٠ اذ لم يكن يتسع أفق الرجل العادى الى أبعد من قبيلته أو موطنه ٠ ولا يتجه ولاؤه أو اخلاصه أو تحمسه لأكثر من نطاق العصبية الخاصة التى ينتمى اليها ٠ وعلى

---

(٤٧) محفظة رقم ١٩ وثيقة رقم ١٩ (دار الوثائق القومية بالقاهرة) ٠

ذلك فان الشيء الأول الذى قدمته مصر للسودان ، وهو وحدته الوطنية ، لم يكن من شأنه أول الأمر أن يجمع حوله القلوب ويكتل حوله الناس • فلا يكفى أن يتحد القطر سياسيا أو اداريا لتتكون الروح القومية ولكن عكس ذلك هو الصحيح ، فاذا كانت الروح القومية سابقة للوحدة صار اتمامها سهلا ميسرا كما هو الحال فى توحيد ألمانيا ، أما اذا كانت هذه الروح لاحقة لها فيحتاج التوحيد زمنا طويلا حتى يتم •

وبرغم ما سلف فان الوحدة الوطنية التى أوجدها الحكم المصرى قد فرضت مزايا مادية سريعة للسودان ، ذلك أنها صفت الحروب الداخلية والفتن والخصام بين القبائل والممالك ، وقد وعى الناس هذه الميزة وفهموها ، كما أدت هذه الوحدة الى تيسير التجارة فوجد الناس لحاصلاتهم أسواقا بعيدة قد تصل الى مصر • على أنه قد يقال فى هذا الصدد بأن تيسير التجارة قد تم نتيجة للأمن الداخلى وليس للوحدة الوطنية • وقد يدلل على هذا الرأى بأن مشكلة المواصلات لم تحل نتيجة قيام الوحدة بل بقيت كما هى اذ لم تنشأ طرق جديدة للمواصلات ، ولكن ذلك لا يقلل من رأينا لأن طبقة من التجار فعلا قد استفادت ماديا من قيام الحكم المصرى فى السودان ، هذا بالاضافة الى أن امتداد الحكم المصرى الى المناطق الجنوبية من السودان نحو أعالى النيل قد فتح أمام التجارة موارد جديدة انتعشت بها التجارة انتعاشا كبيرا ، ولو أنها اتجهت مع الأسف لتجارة الرقيق أكثر من غيره •

والخلاصة من هذا أن الحكم المصرى قد اكتسب الى جانبه جانبا من الشعب فى السودان وعلى رأسهم طبقة التجار فتحمسوا له سواء كانوا تجار الداخل أو الخارج •

واذا كان الحكم الجديد قد بنى واختط مدنا أخذت تحيا حياة جديدة وتتطلب حاجات مختلفة • الأمر الذى كان له أثره فى تنوع الحياة وتنوع الصناعات • واذا كانت الحكومة الجديدة أدخلت زراعات وحاصلات جديدة ، وان هذا كله نفع البلاد وأوجد فى السودان رواجا ماديا ونشاطا واضحا نتيجة معرفة البلاد لأنماط جديدة من الحياة واحتكاك السودانيين بآراء وأنظمة لم يعهدوها من قبل ، فان كل ذلك لم يؤثر فى الصناعة أو الزراعة فى السودان تأثيرا جوهريا يؤدى الى زيادة فى الموارد العامة أو زيادة فى الثراء العام زيادة يكون من شأنها تعديل فى نظام الثروة أو القوى السياسية كما حدث فى مصر فى القرن التاسع عشر عندما حدثت تعديلات أدت الى أنواع من الغنى وظهور انماط من القوى الجديدة فيها ، أما فى السودان فلم يحدث فى الزراعة شىء من ذلك بل بقى الحال كما هو عليه • أى لم تظهر طائفة من الناس تنسب ثراءها ورخاءها وتربط

مصالحها بالنظام الجديد وتدافع عنه ، وعلى ذلك فلم يكتسب العهد الجديد الا التجار والموظفين دون أن تكون وراءهم عصبية تنفع الادارة الجديدة اذا احتاجتها • ونتيجة ذلك فانه حين شبت الثورة المهدية أسرع هؤلاء أما بالفرار أو ادعاء الانضمام الى المهدية أى ظهر خوفهم وتجردهم من كل قـــوة •

وأخيرا فان من مظاهر التقدم التى أوجدها الحكم الجديد كان انشاء المدن والادارات المختلفة والأنظمة الجديدة وزيادة اتصال البلاد بأوربا • ففتحت نتيجة ذلك البــلاد للنفوذ الأوربى والبعثات العلميــة والتجارة والمبشرين وهذه امور كرهها الشعب فى مجموعه • وصار ما نعتبره مزية وأخذا بأسباب الحضارة والتقدم وما نعتبره اتصالا بالحضارة الأوربية كل هــذا لــم يعتبره الســودانيون كـذلك بل كرهــوه واعتبروه دلالة على أن حكــــامهم مارقين عن الــدين وزاد من هــذه الفـكرة أو هذه العقيدة لدى الأهــالى أن حكــــامهم كــانوا خليطــا من الأوربيين غير المسلمين أو الأتراك والشراكسة بطباعهم المغايرة لطباع السودانيين • فأسدوا بتصرفاتهم النيات الحسنة التى كان يحملها ولاة مصر للسودان الذين كان أحد دوافعهم الرئيسية لفتح السودان ولدفع عجلة الحكم فيه هو العمل على زيادة عمران البلاد وتقدمها والأخذ بيد أهلها •



الفصل الثانى

النشاط الأجنبى فى السودان وقيام الثورة المهدية

أولا : دخول النشاط الأجنبى الى السودان :

فى الوقت الذى لم تدخر فيه حكومة القاهرة وسعا فى سبيل النهوض بشئون السودان فى الحكم والادارة والاقتصاد ٠ كان هناك عنصر مخرب يسعى نحو مصلحته الشخصية فى السودان وهم الأجانب الذين استغلوا فتح البلاد لهم أسوأ استغلال ، فكانو جماعة معطلة للعملية الاصلاحية الدائرة هناك ، وعاملا كبيرا من عوامل التذمر والاستياء بين سكانه ٠ ثم فى النهاية المعول الأكبر فى محاولات هدم الوحدة السياسية التى ضحت مصر بالكثير فى سبيل الحفاظ عليها وتدعيمها ٠

ولم يكن فى السودان حتى تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ عدد يذكر من الأجانب ، غير أن الفترة التى تلت عقد هذه التسوية شهدت كثيرا من الأجانب الوافدين الى هناك ، ويمكن ادراك مدى تزايدهم السريع اذا عرفنا أن عدد الأجانب بالسودان سنة ١٨٤٧ كان خمسة أفراد فقط ، ثم ارتفع هذا العدد سنة ١٨٦٠ الى ٢٠ أجنبيا من مختلف الجنسيات (١) ٠

وكان الأجانب فى أول الأمر رحالة ومستكشفين ، ثم وفد من بعدهم جماعة من المبشرين ثم لحق بهؤلاء وأولئك جماعة من التجار من أوربا يسعون وراء الثراء عن طريق جمع العاج والاتجار فيه ٠ وقد ساعد الأجانب

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٩٣ ٠

على الوفود الى السودان والاقامة فيه ما كفلته تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ من مزايا للأجانب واستتباب الأمن في ربوع السودان وفتح النيل الأبيض للملاحة ٠

وكان هم الأجانب الذين كثر توافدهم على السودان أيام سعيد باشا على الخصوص جمع المال من أقرب طريق وبأيسر السبل ٠ وسرعان ما وجدوا فى تجارة الرقيق ما يحقق لهم بغيتهم بلا حدود ، فباشروها متسترين وراء تجارة العاج (٢) ٠ وكان للقناصل جميعا ـ باستثناء قنصل النمسا ـ دور ايجابى فى تجارة الرقيق ، فكانوا فضلا عن مؤازرة تجار الرقيق يتجرون هم أنفسهم فى الرقيق جنيا للربح (٣) ولا غرابة فى ذلك فقد اعتبرت هذه الفترة العهد الذهبى للقناصل بالسودان ٠

وكان بعض العرب يعملون بجانب الأجانب فى ميدان تجارة الرقيق والنخاسة وقد أظهروا باقتحامهم هذا الميدان تفوقا واضحا على الأجانب من تجار الرقيق حتى لقد عجز كثير منهم عن الاستمرار أمام المنافسة العربية ، فباعوا « زرائبهم » ٠ أما من صمد من الأجانب فى وجه المنافسة العربية من أمثال دييونو المالطى ، فقد أدمجوا بيوتهم فى بيوت التجار العرب ، وكونوا شركات كانت بمثابة « دكتاتوريات » قوية استأثرت بالسلطة والنفوذ فى بعض أقاليم السودان مستهدفين من وراء ذلك مساومة الحكومة على احتكار تجارة العاج ثم التستر وراءها للاتجار فى الرقيق ٠

ولم تكن الحكومة تجد غضاضة فى أن تمنح هؤلاء التجار ـ الأجانب والعرب أو الشركات المشتركة بينهما ـ ما يريدون (٤) فى مناطق شاسعة فى دارفور وأعالى النيل وكانت كلها أقاليم خارجة عن سلطان الحكومة ٠ غير أنه قد نتج عن تنازل الحكومة هذا فى آخر حكم سعيد باشا أن زاد تغلغل النفوذ الأجنبى ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب فى السودان ، وانحسر سلطان الحكومة تماما عن مناطق كثيرة (٥) بل وقد صار السودان كله بمرور الوقت مهددا بالضياع من يد الباشوية وصار على الحكومة ـ اذا أرادت أن تدعم سلطانها فى السودان ـ أن تبذل قصارى جهدها للقضاء على تجارة الرقيق الشائنة وتجار الرقيق الأقوياء ٠

وحين تولى الخديو اسماعيل الحكم فى سنة ١٨٦٣ وضع برنامجا مفصلا لوضع حد للأحوال المضطربة فى السودان نتيجة انتشار الرق

(٢) Shukri Dr. F. Khedive Ismail & Slavery in the Sudan, p. 91-92. (Cairo 1937).

(٣) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٩٣ ـ ١٦٧ ٠

(٤) McMichael Sir, H. ; The Sudan, p. 32.

(٥) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٩٦ ؟

وتجارة الرقيق . وساعد الخديو اسماعيل في ذلك أن حكمدار السودان على عهده وهو ــ إسماعيل باشا مظهر ــ كان يشاطره رأيه فضلا عن أنه كان صادق النية في ضرورة القضاء على تجارة الرقيق (٦) .

وكان البرنامج يهدف الى ابطال تجارة الأسلحة والبارود ، وفرض الرقابة على نشاط تجار الرقيق ، ثم القضاء على الرق بفتح مناطقه الأصلية في السودان الشرقي والغربي والجنوبي واغلاق المنافذ التي يصدر منها الرق على ساحل البحر الأحمر وساحل الصومال كما سلف .

واتخذ الخديو اسماعيل أولى الخطوات العملية لتنفيذ برنامجه بتعيين السير صمويل بيكر سنة ١٨٦٩ بعقد لمدة أربع سنوات بغرض كشف مناطق أعالى النيل واخضاعها لحكم مصر والقضاء على تجارة الرقيق واحلال تجارة مشروعة محلها كما جاء في البند الثاني من عقد استخدامه .

واستعمل صمويل بيكر وسائل الشدة والبطش من أجل الضرب على أيدى تجار الرقيق مما كان سببا في اثارة عداء الأهالي (٧) وخصوصا قبائل الباري مما حدا بالخديو اسماعيل الى أن يرسل اليه رسالة في فبراير سنة ١٨٧٢ ينتقده وجاء فيها : « أمر مهمتك في أساسها مهمة سلام وتقدم وانك مكلف باستمالة السكان الى الرجال البيض الذين ما دخلوا بلدا من بلادهم الى الساعة الا للقتل والنهب والاستيلاء على الأسرى والعبيد .. » (٨) .

وقد جانب التوفيق بيكر في مهمته من جميع نواحيها ؛ لأنه لم يكن أكثر من مغامر خيالي لا يعالج الأمور على وجهها ، اذ كان يعتقد أن مجرد انشاء نقطة عسكرية في منطقة من المناطق من شأنه القضاء على تجارة الرقيق في تلك المنطقة (٩) :

وقد كلفت مهمة بيكر مصر أكثر من مليون جنيه دون أن يحقق سوى انشاء ثلاث مناطق عسكرية وخط حدود خيالي تألفت منها مديرية خط الاستواء . كما أساءت مهمته الى سمعة مصر وانتقصت من هيبتها بين سكان تلك المناطق النائية الأمر الذي كان لمصلحة الانجليز دون سواهم

---

(٦) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 17.
Mc Michael, Sir H. : The Sudan. p. 31.

(٧) د. زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ – ١٩٥٢ ص ٨٤ (القاهرة ١٩٦٦) .

(٨) خطاب من الخديو اسماعيل الى صمويل بيكر في فبراير سنة ١٨٧٢ (سجلات عابدين) .

(٩) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٥٣ .

وهو ما اعترف به بيكر نفسه في مقال كتبه سنة ١٨٧٨ بمناسبة الجدل الذى ثار حول المسألة الشرقية آنذاك فقال « لقد ساعدت محاربة تجارة الرقيق على فتح الباب للتدخل « الانجليزى » (١٠) ٠

ومهما يكن من أمر فقد أدى انتهاء عقد بيكر الى عودة الحال الى أكثر مما كانت عليه ، بل وضاع كل نفوذ للحكومة المصرية فى تلك الجهات ، مما كان سببا فى اختيار الجنرال تشارلس غوردون لانشاء الحكومة الموطدة التى اخفق بيكر فى اقامتها (١١) ٠

وتمثلت أكثر الخطوات حسما من جانب حكومة الخديو اسماعيل للقضاء على الرق فى القرار الذى أصدره الجنرال تشارلس غوردون فى ١٨٧٤/٣/١٧ ٠ وهو فى طريقه الى غوندوكرو ٠ ويقضى هذا القرار باحتكار الحكومة تجارة العاج ، وهى التجارة التى كان يتستر وراءها تجار الرقيق ٠ كما قضى ذلك القرار بمنع دخول الأشخاص الى مديرية خط الاستواء الا بعد الحصول على تصريح من حكومة السودان ، موقعا عليه من السلطات فى غندوكرو أو غيرها ، وذلك كخطوة للقضاء على الرق فى مستودعه الرئيسى بالسودان (١٢) ٠ كما حرم القرار تشكيل الجماعات المسلحة فى مديرية خط الاستواء أو ادخال البارود والأسلحة اليها ، وفرضت عقوبات مشددة على كل مخالف لهذه القوانين ٠

ومهما يكن من أمر فقد كان قرار ١٨٧٤/٣/١٧ لازما جدا اذا أريد تسديد ضربة قاصمة لتجارة الرقيق النخاسة فى السودان ٠ وبرغم ذلك فقد كان لذلك القرار آثار وخيمة نتيجة للتشدد فى منح تصاريح دخول مديرية خط الاستواء ٠ الأمر الذى أدى الى تعطيل التجارة فى النيل الأبيض ، فكسدت أحوال التجار وزاد تذمرهم من الحكومة سواء كانوا أصحاب تجارة مشروعة أو تجار رقيق ، وباتوا يتحينون كل فرصة للانقضاض على الحكومة ٠ وقد كانوا بالفعل من أوائل المؤيدين لمحمد أحمد المهدى فى أول مراحل ثورته ٠

ثانيا : مشكلة الرق فى السودان ومحاولة معالجتها :

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تبذل جهودها الصادقة للقضاء على الرق فى السودان ، كانت انجلترا من ناحيتها هى الأخرى مهتمة بعملية الغاء الاتجار فى الرقيق منذ حملتها الدول هذه المهمة فى مؤتمر فينا

(١٠) Murry & Silva White ; *Savel* Baker.
(نقلا عن كتاب الامبراطورية السودانية للدكتور محمد صبرى ٥٧) ٠

(١١) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٨٦ ٠

(١٢) Wingate, R. : Ouv. Cit., p. 23.

سنة ١٨١٥ ومنحها حق تفتيش سفن الدول الأخرى فى أعالى البحار بحثا عن الرقيق . وظهر اهتمام انجلترا بهذا الالغاء فى السودان منذ أيام محمد علي ولكن اهتمامها زاد وظهر بوضوح حين تولى اسماعيل باشا الحكم ، حتى أن اللورد راسل وزير خارجية بريطانيا قد أصدر تعليماته الى سفيره فى تركيا هنرى بلور « بألا يدع مناسبة تمر دون أن يوضح للباشا ــ أى اسماعيل باشا ــ مدى اهتمام الحكومة الانجليزية بضرورة القضاء على تجارة الرقيق فى افريقيا ، وترحيبها العظيم بالتعاون مع سموه ما وسعها ذلك ... » وكان الخديو اسماعيل من جانبه صادق الرغبة فى هذا التعاون كما ذكر السفير فى رده على وزير خارجيته . وقد كان من نتائج ذلك التعاون وضع برنامج سنة ١٨٦٥ التفصيلى الخاص بمكافحة الرق والنخاسة فى السودان (١٣) .

وثمة نتيجة أخرى لاهتمام انجلترا بمسألة الرق والرقيق ، ذلك أن الحكومة البريطانية ضغطت على الخديو اسماعيل حتى يعقد معها معاهدة تحدد أجلا مسمى يلغى خلاله الرق من السودان نهائيا .

هذا فى الوقت الذى لم تكن تملك فيه بريطانيا أو غيرها من الدول الأوربية المستعمرة من الخبرة ما يمكنها من تقدير ما يواجه مصر من صعوبات في هذا السبيل ، أو أن تبدى لها رأيا له قيمة في هذا الصدد (١٤) ، وذلك لأنها كلها لم تكن قد توغلت بعد الى قلب القارة وخبرت مشاكل أهلها بل كانت ما تزال قابعة على الساحل فى الوقت الذى كانت فيه مصر أول دولة تتوغل فى القارة ناشرة ألوية الحضارة والمدنية فى العصور الحديثة .

وعلى الرغم من اقتناع الخديو اسماعيل باستحالة تحديد تاريخ لالغاء الرق ، فقد رضخ للضغط الانجليزى بسبب احتياجه الى مؤازرة بريطانيا فى حل أزمته المالية من ناحية ، ولرغبته فى انجاح مفاوضاته مع انجلترا حتى تعترف بالسيادة المصرية على ساحل الصومال والساحل الغربى للبحر الأحمر من ناحية أخرى .

وانتهى الأمر بأن تورط الخديو اسماعيل وعقد اتفاقية بينه وبين انجلترا فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . وقد اشتملت هذه الاتفاقية على الاجراءات التى تكفل فى نظر الحكومتين المصرية والانجليزية القضاء على تجارة الرق فى مصر والسودان ، كمنع تصدير الرقيق وانزال العقوبة الصارمة بالمشتغلين بهذه التجارة الشائنة ، وتزويد العتقاء من العبيد

---

(١٣) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٤٧ .

(١٤) Wingate, R. : Ouv. Cit., pp. 24-25.

« بأوراق العتق » ، وتسليم رعايا الدول الأجنبية المتهمين بالاشتغال بهذه التجارة الى دولهم حتى يحاكموا أمام المحاكم المختصة بالنظر فى قضاياهم ، واستخدام العتقاء فى الأعمال الملائمة لهم ، وتعهد الحكومة بتربية أولادهم ٠

والملاحظ أن كل ما ورد فى اتفاقية ٤ أغسطس لم يكن يخرج عن الاجراءات التى صدرت بها تعليمات الخديو الى رجال حكومته بالقاهرة والخرطوم منذ سنوات مضت ، ولكن الجديد فى الاتفاقية هو تخويل الطرادات البريطانية الحق فى تفتيش السفن المصرية فى المياه المصرية بحثا عن الرقيق لأنها بذلك خالفت أساس تفويض الدول لها سنة ١٨١٥ بحق تفتيش سفن الدول فى أعالى البحار وليس فى المياه الاقليمية للدول ٠، وتسليم أصحاب هذه السفن ــ ان وجد لديهم رقيق ــ الى السلطات المصرية حتى يحاكموا أمام المحاكم الوطنية ٠ وفى مقابل ذلك أعطيت الحكومة المصرية الحق فى تفتيش السفن التى تحمل العلم البريطانى بحثا عن الرقيق أيضا ، على أن يسلم أصحابها ــ ان وجد معهم رقيق ــ الى السلطات البريطانية ٠

ومهما يكن من أمر فان هذه الاتفاقية لم تخرج عن كونها عهدا سجل عددا من الاجراءات ، كان الغرض منها تنفيذ سياسة التقييد تنفيذا دقيقا ، ولكن أهميتها تركزت فى الديكريتات التى أصدرها الخديو اسماعيل تنفيذا لها والتى كان أهمها ديكريتو ٤ أغسطس ١٨٧٧ الذى نص على « تحريم بيع وشراء الرقيق من الزنوج والحبشان منعا باتا » فى مصر فى مدى سبعة أعوام من تاريخ صدور هذا الديكريتو تنتهى سنة ١٨٨٤ وفى مدى اثنى عشر عاما فى السودان والملحقات المصرية تنتهى سنة ١٨٨٩ ، فاذا قبض على شخص يتجر فى الرقيق بعد هذين التاريخين قدم للمحاكمة وعوقب بالحبس مدة تتراوح بين خمسة شهور وخمس سنوات ٠

وقد أدى صدور ديكريتو ٤ أغسطس ١٨٧٧ التنفيذى الى تغيير وجه المسألة تغييرا كاملا لأنه خرج باتفاقية ١٨٧٧ من مجرد وثيقة تحمل تسجيلا « لطائفة من اجراءات التقييد » الى أداة هامة من أدوات تنفيذ سياسة « الالغاء العنيفة » ٠ وهو أمر أجمع المعاصرون على استحالة تنفيذه فى الأقاليم السودانية بصورة تكفل الغاء الرق وتقضى عليه فى المدة المحدودة لذلك ٠ وقد شاطر هذا الرأى كل من الجنرال جوردون والكولونيل ستيوارت (١٥) ٠ وهذا هو وجه الخطورة فى هذه الاتفاقية ٠

---

(١٥) تقرير ستيوارت : نقلا عن كتاب الحكم المصرى فى السودان للدكتور محمد فؤاد شكرى ص ٣١٩ ٠

ومهما يكن من أمر فقد كان عقد اتفاقية ٤ أغسطس عملا جانبته الحكمة ، ولم تكن توجبه أية ضرورة ؛ ذلك أنه كان من المتعذر بل من المستحيل تنفيذ ما جاء بالاتفاقية خاصا بالسودان لأن الرق كان متغلغلا في الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية فيه منذ أمد طويل • وقد أجمع المؤرخون على أن السياسة التى اتبعت نحو الرقيق نتيجة لهذه الاتفاقية والديكويتو المنفذ لها كانا أحد الأسباب التى أشعلت ثورة محمد أحمد المهدى وأدى الى ضياع السودان (١٦) •

ثالثا : الجنرال تشارلس جوردون واثارته لتجارة الرق في السودان :

وقد وقع عبء تنفيذ اتفاقية ٤ أغسطس ١٨٧٧ والديكريتو المنفذ لها على عاتق الجنرال تشارلس جوردون (١٧) الذى شغل منصب الحكمدارية في السودان منذ فبراير ١٨٧٧ وكان الخديو اسماعيل قد اختار جوردون لمنصب الحكمدارية لعدة أسباب ، منها أنه انجليزى ، وكان يرغب فى ارضاء بريطانيا التى كان اسماعيل فى حاجة الى عونها لحل المشاكل السياسية والمالية التى أحدقت به آنذاك ، وثانى تلك الأسباب أن الخديو اسماعيل أراد أن يشرك جوردون ـ وهو الأجنبى ـ فى الجهود التى يبذلها لمكافحة الرق ، حتى تكون أعماله وجهوده ردا يدحض المفتريات التى راجت حول الخديو اسماعيل تتهمه بالعمل على ابعاد الأجانب عن السودان حتى يخلو له الجو للمضى فى تجارة الرقيق •

ولم يكن من رأى الجنرال جوردون أول الأمر اتباع سياسة العنف فى الغاء الرق ، لأنه كان يؤمن باستحالة انتهاء الرق بالسودان وقد قال فى هذا : ان الرق سيتلاشى من السودان حين يستطيع المرء أن يبتز الحبر الذى امتصته ورقة من النشاف (١٨) •

"When you have got the ink that have soaked into blotting paper out of it, then slavery will sease in these lands."

كما كان من رأيه الاعتماد على عامل الزمن فى عملية الالغاء (١٩) وقد ضمن رأيه هذا مشروعا وضعه لمكافحة الرق ، كان مصيره الرفض ، وتكليفه بتنفيذ اتفاقية ٤ أغسطس والديكريتو المنفذ لها واعتباره مسئولا عن الاجراءات الحاسمة الواجب اتخاذها للقضاء على تجارة الرقيق فى المناطق التى يحكمها وفى سواحل البحر الأحمر •

---

(١٦) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٢٦٢ •

(١٧) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 17.

(١٨) Stratechey, L. ; Eminent Victorians, p. 229. (London, 1938).

(١٩) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٣٤ •

وبدأ جوردون عملية التنفيذ باعلان اتفاقية ٤ أغسطس والديكريتو للأهالى بالاضافة الى العقوبات المفروضة على المخالفين . وشرع يطارد فى عنف تجار الرقيق ـ وهم المتذمرون فعلا من قرار احتكار الحكومة لتجارة العاج ـ الأمر الذى أدى الى قيام الاضطرابات التى تطلبت ارسال حملات عسكرية لاخمادها خصوصا فى دارفور وبحر الغزال (٢٠) وقد هدأت الحال بالفعل ولكنه الهدوء الذى يسبق العاصفة .

وقد أثبتت سياسة المطاردة العنيدة المستمرة التى أتبعها جوردون مع تجار الرقيق ، أن تجار الرقيق ـ برغم الهدوء الظاهر فى الموقف ـ مصرون على مقاومة سياسة الحكومة فى الغاء الرق وانهم يتربصون بها الدائر (٢١) . وباتت مهمة الحكومة بعد الهدوء الظاهرى للأحوال ، احكام الرقابة على تجار الرقيق حتى لا يعودوا الى سابق قوتهم . ولم يكن هناك سبيل لذلك الا قدرة حكومة الخرطوم وسلطانها .

ولم تكن سياسة جوردون فى الغاء الرق هى وحدها سبب التذمر فى السودان ؛ لأن بعض تصرفاته الأخرى التى نتجت عن طبيعة سلوكه الشخصى واجتماع الأضداد فيه (٢٢) أدت الى زيادة هذا التذمر ، ومن ذلك أن جوردون عزل عددا كبيرا من الموظفين المصريين الأكفاء ، وعين عددا ضخما من الأوربيين فى المناصب الرئيسية التى خلت بعزل المصريين وكذلك عددا من السودانيين جانبه التوفيق فى اختيارهم . وكانت موافقة الخديو اسماعيل على هذا الاجراء الأخير من جانب جوردون أحد المآخذ الكبرى التى أخذت على اسماعيل (٢٣) .

وقد اجتهد هؤلاء الأوربيون كى يحققوا لجوردون هدفه فى الغاء الرق ، فحملوا بقسوة على تجار الرقيق والنخاسين الأمر الذى فسر فى السودان على أنه حرب دينية يقوم بها « الكفار » (الأوربيون المسيحيون) ضد المسلمين (٢٤) . فكان عاملا آخر من عوامل انفجار السودان ضد الادارة القائمة فيه .

على أنه اذا كان منع الانفجار فى السودان متوقفا على مدى قدرة حكومة الخرطوم وسيطرتها على الموقف الداخلى ، فان تطور الأحداث فى

---

(٢٠) Mc Michael H. ; Ouv. Cit., p. 33.

(٢١) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٥٤ .

(٢٢) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٣٥ .
Stratchey, L. ; Ouv. Cit., p. 229.

(٢٣) دكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٤) R. Wingate Ouv. Cit., p. 27.

مصر ذاتها لم يلبث أن أفقد حكومة الخرطوم ما بقى لها من قوة ونفوذ (٢٥)٠ فقد عزل الخديو اسماعيل فى يونيو ١٨٧٩ من منصب الخديوية نتيجة تدخل الدول الأوربية وما تبع هذا العزل من انفجار الثورة العرابية وما انتهى اليه الأمر من احتلال الانجليز للبلاد (٢٦) ٠

وفى الوقت الذى كانت فيه الثورة العرابية تعم مصر ، كانت الثورة المهدية قد تفجرت فى السودان وكأنما كانت الثورتان على موعد ، ثم تطورت الأحداث فى السودان الأمر الذى أدى الى نجاح المهديين فى استقطاع السودان لأنفسهم فترة من الزمن ٠

رابعا ــ قيام الثورة المهدية :

وعلى أثر عزل الخديو اسماعيل ، قدم جوردون استقالته من منصبه، بعد أن باءت جهوده كلها بالفشل سواء فى الغاء الرق أو تدعيم الادارة واقامة حكومة قوية فى الخرطوم تضمن استقرار الأحوال فى السودان ٠

فحين وفد جوردون الى السودان أول مرة كانت البلاد تنعم بالرخاء والسلم ، ولما غادره خلف وراءه رصيدا وافرا من الفوضى الادارية والسياسية التى ضربت اطنابها فى البلاد (٢٧) ، ومزيدا من عدم الرضا الذى اعترى الأهالى عموما نتيجة فداحة الأعباء المالية التى أثقلت كاهلهم ، فضلا عما ذاقوه من عنف عند جمعها ٠ وكان أكثر المتذمرين فى السودان من الادارة ملاك الرقيق وتجاره الذين قارب وضعهم حد الانفجار (٢٨)٠ وقد زاد من حدة التذمر أن الخديو توفيق الذى خلف أباه اسماعيل فى الحكم ، أصدر أوامره الى مديرى المديريات السودانية ــ من الأجانب الذين كان جوردون قد عينهم وخلفهم وراءه بعد استقالته ــ بالاستمرار فى مطاردة تجار الرقيق رغبة منه فى ارضاء بريطانيا التى كانت قد أبدت له مخاوفها من مغبة التهاون فى عملية مكافحة الرق (٢٩) ٠

ونتيجة لما سلف ، فانه ما كاد يظهر الفقيه محمد أحمد حتى التف الناس حوله ينشدون الراحة النفسية فى تعاليمه ٠ وآزره تجار الرقيق من جميع أنحاء السودان مؤملين أن يجدوا فيه الرجل الذى يثور ضد الحكم القائم فى السودان ، الذى ضيق عليهم فى مورد رزقهم لحد نضوبه تقريبا (٣٠) ٠

---

(٢٥) Mc Michael, H. ; Ouv. Cit., p. 34.

(٢٦) Colvin, Sir Aukland : The making of Modern Egypt, pp. 70-71. (London 1909).

(٢٧) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٦٨ ٠

(٢٨) Wingate, R. : Ouv. Cit., p. 24.

(٢٩) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٦٨ ٠

(٣٠) نعوم شقير : تاريخ السودان وجغرافيته جـ ٣ ص ص ١١١ ــ ١١٢ ٠

وبعد استقالة جوردون ظهرت في عهد خلفه رؤوف باشا ، عدة عوامل ساعدت على اضطرام الدعوة المهدية وانتشارها • وكان أول تلك العوامل أن رؤوف باشا نفسه لم يقدر الدعوة المهدية قدرها الصحيح(٣١)، كما أن الثورة العرابية التى اندلعت فى مصر فى ذلك الوقت لم تدع الفرصة لحكومة القاهرة حتى تمنح الثورة المهدية المتزايدة فى السودان الاهتمام الكافى (٣٢) •

ونتيجة لكل ما سلف ولغيره أخفقت جهود الحكومة المصرية بالقاهرة وجهود الادارة المركزية فى الخرطوم فى التغلب على الدعوة المهدية التى عمت شرق السودان ثم غربه ، وكان أبرز دليل على هذا الاخفاق أن انتهت مغامرة هكس باشا المجنونة بابادة جيشه عند شيكان بغرب السودان فى نوفمبر ١٨٨٣ ، ونتج عنها قوة مركز المهدية وازدياد شوكتها ، وتوالت انتصاراتها فى شرق السودان وغربه ، وقطعت سبيل الاتصال بين أمين باشا فى مديرية خط الاستواء وحكومة الخرطوم ، وبات السودان كله مهدداً بالضياع • وعند ذاك كان قد تم الاحتلال البريطانى لمصر الذى عالج اتساع الثورة المهدية فى السودان بسياسة خاصة تحقق أهدافه كما سيأتى بعد •

---

(٣١) Wingate R. ; Ouc. Cit., p. 27.

(٣٢) ذكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٥٥ •

الفصل الثالث

استرجاع السودان وأثر الموقف الدولى فى ذلك

أولا ـ سياسة بريطانيا تجاه السودان حتى اخلائه :

وفى غمرة الأحداث ، كانت بريطانيا قد تمكنت من مصر ، وسيطر الاحتلال على كل مقدراتها ، وسرح جيشها فصارت عزلاء ، وتحكم فى ماليتها واقتصادها تحكما كاملا ، وباشر الادارة فيها مباشرة تامة وباختصار لم تعد الحكومة تستطيع أن تتحرك خطوة واحدة دون أن تباركها بريطانيا ٠

أما بالنسبة للسودان فقد اتبع الانجليز أزاءه سياسة يمكن أن نلاحظ فيها مراحل أو أطوار ٠

١ ـ الطور الأول حين وقفت بريطانيا موقفا سلبيا ازاء تطور الأحداث فى السودان ، فلم تتدخل فى شئونه الادارية أو الحربية (٣٣) وتركت مصر تتصرف فيها بمفردها ، واكتفت انجلترا أثناء ذلك بجمع المعلومات المختلفة عن السودان بمعنى أن دورها كان استطلاعيا صرفا ٠ فقررت فى نوفمبر ١٨٨٢ ارسال الكولونيل ستيورات الى السودان ليستقصى أحواله فى الوقت الذى كانت الثورة المهدية قد أخذت تجتاحه (٣٤) ، كما كلف اللورد دوفرين ـ الذى كان موجودا فى مصر يستقصى أحوالها فى نوفمبر ١٨٨٢ ـ بوضع تقرير عن السودان ٠

(٣٣) Wingate, R. : Ouv. Cit., p. 27.
Colvin A., Ouv. Cit., pp. 46-47.

(٣٤) McMichael, H. ; Ouv. Cit., p. 39.

ويلاحظ أن كلا من ستيورات ودوفرين قد التقيا فى تقريريهما عند تأكيد فكرة تمسك مصر بممتلكاتها فى السودان برغم الثورة المنتشرة فى ربوعه ، مع اعترافهما بالأمر الواقع من حيث ترك بعض الجهات المتطرفة من السودان كدارفور وفاشودة ، وتركيز جهودها فى المناطق الأخرى القريبة ، هذا مع عدم اغفال أن عملية الاخلاء هذه لم تكن تجد قبولا لدى الشعب المصرى أو الحكومة المصرية بأية حال (٣٥) .

ونتيجة لفكرة السلبية التى اتبعتها بريطانيا برغم تطور الأحداث فى السودان ، فانها لم تتدخل حين تقرر ارسال حملة هكس باشا الى غرب السودان ، تلك الحملة التى كانت ضربا من الجنون (٣٦) ، والتى آلت الى الفناء عند شيكان فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ كما كانت سياسة السلبية هذه مبعث الكارثة التى انتهت بمقتل جوردون باشا فى الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ (٣٧) .

وكانت كارثة هكس باشا فى شيكان — وهى النتيجة الطبيعية لسلبية السياسة البريطانية فى السودان — وتعيين السير ايفلين بارنج معتمدا بريطانيا فى مصر التى وفد اليها فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٣ عاملا رئيسيا فى تغيير هذه السياسة وبدأ الطور الثانى من أطوارها ، وهو تقرير التدخل المباشر فى مجريات الأمور بالسودان .

٢ — فقد ترتب على هزيمة هكس باشا زيادة نفوذ المهدى فى السودان كما كشفت هذه الهزيمة عن ضعف سياسة السلبية التى اتبعتها الحكومة البريطانية ازاء المسألة السودانية حتى ذلك الوقت ، فكان أن أصر السير ايفلين بارنج بعد وصوله الى مصر فى منصب القنصل البريطانى على ضرورة اعتراف لندن بأهمية المسألة السودانية (٣٨) . وما لبثت الحكومة البريطانية أن مالت للأخذ بسياسته ورأت أنه لا مناص من تدخلها فى شئون السودان وتقرير ما يتبع من سياسة هناك ، مع تحفظ واحد هو استبعاد فكرة احتمال استخدام قواتها العسكرية فى أية عمليات عسكرية فى السودان . وكان ذلك فى الوقت الذى قررت فيه اطالة أمد احتلالها لمصر .

ونصحت بريطانيا محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية باخلاء السودان ، وجعل حدود مصر عند أسوان أو وادى حلفا على أكثر

---

(٣٥) تقرير الكولونيل ستيوارت — كتاب مصر والسودان للدكتور شكرى ص ٣١٤ .
Calvin, A. ; Ouv. Cit., p. 46.

(٣٦) McMidiael, A. ; Ouv. Cit., p. 40.

(٣٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣١٧ .

(٣٨) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 43.

تقدير (٣٩) ، غير أن جهود ايفلين بارنج ضاعت سدى فى اقناع شريف باشا أن فى التخلى عن السودان وسيلة للمحافظة على استقلال مصر (٤٠) . ونتيجة لصلابة موقف شريف باشا ازاء هذه المسألة ، أنذره الانجليز بضرورة اطاعة أوامر الخديو تحت ارشاد الانجليز ، وهددوه بتعيين وزراء انجليز بدلا من المصريين ، ولم يسع شريف باشا الا تقديم استقالته ، فاستطاع الانجليز بعد ذلك أن ينفذوا سياسة الاخلاء على يد نوبار باشا ووقع الاختيار على الجنرال جوردون ليضطلع بمهمة تنفيذ عملية الاخلاء ، ولم يلبث جوردون أن فشل ودفع حياته ثمنا لها ؛ لأن اختياره لتنفيذ هذه المهمة الخطيرة كان أبعد ما يكون عن الصواب .

ويرجع فشل جوردون فى مهمته الى العاملين التاليين :

(أ) أن جوردون نفسه قد أساء تقدير الموقف وأثار بتصرفاته الحمقاء المصاعب والمشاكل ، لدرجة أن الكولونيل ستيورات قد وجه له النقد عليها (٤١) .

(ب) سياسة حكومة جلاد ستون التى كانت تقضى بالعودة الى السلبية والعزلة ، ولم تدرك فداحة خطئها الا فى ٥ أغسطس ١٨٨٤ أى قبل سقوط الخرطوم بحوالى أربعة أشهر (٤٢) .

وقد اختلفت الآراء حول هدف بريطانيا من تقرير اخلاء السودان ، حتى ذهب البعض الى أن الانجليز قد قرروا سياسة الاخلاء عامدين ، حتى يخلقوا فى السودان حالة تسمح لهم بتطبيق النظرية الخاصة بالملك المباح Res Nullius أو البلاد التى لا صاحب لها (٤٣) واستغلال هذا الوضع لخلق أساس قانونى تستند عليه فى الاستيلاء على السودان أمام الدول الأوربية المنافسة أو الدول غير الأوربية مثل تركيا بالذات من الطامعين فى السودان .

وثمة رأى آخر يقف الى جانب الرأى السالف على قدم المساواة فى قوته ومفاده أن جلاد ستون لم يكن يعير المناقشات أو المحاولات التى كانت تجرى فى الدوائر البريطانية بشأن مصير جوردون أى التفات حتى فوجىء فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ بلورد هارتنجتون Lord Hartington

---

(٣٩) Lord Cromer : Modern Egypt, p. 294.

(٤٠) Colvin, A. ; Ouv. Cit., p. 87.

(٤١) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 52.

(٤٢) Straichey L. : Ouv. Cit., p. 281.

(٤٣) دكتور محمد صبرى مرجع سبق ذكره ص ٧٠ .
Stratchey L. ; Ouv. Cit., p. 281.

أحد زعماء حزب الأحرار الحاكم في بريطانيا يهدد بالاستقالة اذا لم ترسل حملة لانقاذ الجنرال جوردون من ورطته في الخرطوم (٤٤) ٠

ولما كان لورد هارتنجتون من زعماء الحزب البارزين ويتزعم جماعة قوية فيه هي جماعة الاثرياء الأرستقراطيين من ذوى الشعور المستعارة ، فضلا عن نفوذه الواسع فى البلاد ، فقد خشى جلاد ستون من تأثير تهديد هارتنجتون على الحزب وعلى نفوذه فيه ، خصوصا وأن هارتنجتون لم يكن من النوع الذى يتراجع عن تهديداته ، فانصاع جلادستون للأمر بعد خمسة شهور من محاولات هارتنجتون (من ابريل حتى أغسطس ١٨٨٤) واضطر الى الالتزام بسياسة التدخل فى السودان وارسال حملة لانقاذ جوردون (٤٥) ٠

ومن الرأيين السالفين بشأن التزام بريطانيا بسياسة التدخل فى السودان يتضح عدم تعارضهما بل يكمل كل رأى زميله ٠ فتهديد لورد هارتنجتون عجل بالتزام هذه السياسة وارسال حملة انقاذ جوردون ، التى كان المهديون أسرع منها الى مقره وقتله على سلم القصر ، وما تلا ذلك من اكراه الحكومة المصرية على اخلاء السودان وما ترتب على هذا الاخلاء من فض الوحدة السياسية بين مصر والسودان ٠ هذا في الوقت الذى كان النشاط الدولى الاستعمارى فى أفريقيا قد أخذ يزداد حول أعالى النيل ، فبريطانيا كانت قد بدأت تميل الى ناحية الاستعماريين من أمثال سيسل رودس نتيجة لانتقال السلطة من الأحرار الى يد المحافظين (٤٦) ٠

وفى نفس الوقت بدأت فرنسا فى العمل للوصول الى مناطق أعالى النيل من الغرب وكذلك من الشرق بمساعدة أثيوبيا ، مستهدفة مناوأة بريطانيا اينما كانت منذ أن احتلت الأخيرة منفردة مصر ٠ كما كانت الجهود الألمانية مبذولة فى شرق أفريقيا سعيا للوصول الى أوغندا حيث منابع النيل ، وبجانب هؤلاء كان ليوبولد ملك بلجيكا يجتهد فى توسيع امبراطوريته في الكونغو زحفا نحو الشرق الى مديرية بحر الغزال ثم النيل ٠ وازاء هذه الظروف وبسببها بدأت تتجمع الأسباب القوية التى حدت بالحكومة البريطانية الى تغيير سياستها فى افريقيا عموما ٠ وقد

---

(٤٤) كان لورد هارتنجتون يعتبر نفسه مسئولا عن تعيين جوردون فى الخرطوم ٠ ولما تواترت الأنباء عن فشله فى مهمته واحداق الأخطار به ، وقع هارتنجتون فريسة لوخز الضمير لسكوته على الأخطار التى صارت تتهدد مصير جوردون بالخرطوم فعرض على الحكومة مشروع ارسال حملة لانقاذه ، ولما ظهر لهارتنجتون تسويف الحكومة فى الأخذ بمشروعه لجأ الى سياسة الضغط على المستر جلادستون وفشل أول الأمر ولكنه نجح حين هدد بالاستقالة ٠ Stratechey L. ; Ouv. Cit., p. 280.

(٤٥) Strachey L. ; p. 281.

(٤٦) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ١٧٨ ٠

حدث هذا التغيير فى جنوب افريقيا وفى غربها بغانا ونيجيريا وفى شرقها بالسودان ، حيث قررت بريطانيا تنفيذ مبدأ التدخل العسكرى المباشر والاطاحة بحكومة المهديين – التى كانت برغم سيطرتها على جزء كبير من أعالى النيل – غير قادرة على ملء الفراغ الذى احدثه اخلاء مصر للسودان والذى تجاهد أكثر من دولة لملئه • وكان هذا هو الطور الثالث من أطوار السياسة البريطانية ازاء السودان •

ثانيا – النشاط الدولى فى أفريقيا وعلاقته بالسودان :

زاد تسابق الدول الاستعمارية الأوربية للتوغل فى قلب القارة الأفريقية وكان واضحا أن حكومة الخليفة عبد الله عاجزة عن الاحتفاظ بحدود السودان كما شكلتها مصر بأموالها ودماء أبنائها وجهد رجالاتها ، ذلك أن القوى الاستعمارية قد وصلت الى تلك الحدود من الشرق والغرب والجنوب وأخذت تدق عليها بعنف ، واقتطعت أجزاء منها وتوغلت نحو الداخل فى أراضى السودان بالفعل •

وكانت الدبلوماسية البريطانية آنذاك – فى سبيل تحقيق أهدافها – تتخذ فى السودان أشكالا متناقضة ازاء ذلك النشاط الأوربى الاستعمارى، خدمة لأغراضها وبحسب ما كان يواجهها من ظروف ، فقد كانت بريطانيا تتمسك « بالسيادة المصرية العثمانية » على السودان وترفض اعتباره أرضا لا صاحب لها ••••• Res Nullius حين تريد أن تبعد عدوا أو تواجه منافسا لها فى وادى النيل يريد اقتطاع أجزاء من السودان مثل فرنسا ، أما حين تريد هى أن تقتطع لنفسها أو تقطع لحليف لها أو تقتسم مع عميل لها بعض أملاك مصر السالفة فى السودان و خارجه فانها لا تلبث أن تعود الى حجة الملك المباح Res Nullius ، وتنادى بأن هذه الأملاك أصبحت أرضا لا صاحب لها بعد خروج المصريين منها • وقد تجلى ذلك حين أرادت أن تبرر المعاهدة التى عقدتها مع ايطاليا لاقتسام أراضى ساحل الصومال وشرق السودان •

ونتيجة لهذه السياسة ذات الوجهين وما نجم عنها قررت بريطانيا استرجاع السودان ، فقد كان ليوبولد ملك بلجيكا من بين الطامعين فى الأملاك التى احتلتها القوات المصرية فى السودان الى الشرق من مستعمرة الكونغو الحرة التى أنشأها ليوبلد فى ١٨٨٤ – ١٨٨٥ فأخذ يتوغل شرقا من مستعمرته الى حوض بحر الغزال • وازاء هذا التوغل سلكت بريطانيا طريقا سلبيا لتلافيه فأرسلت رينل رود الى بروكسل حيث عقد معاهدة فى ١٨٩٢/٥/١٤ أتاحت لليوبولد السيطرة على الأراضى الواقعة على شاطىء النيل الغربى من بحيرة البرت حتى فاشودة ، مع ملاحظة أن هذه المعاهدة قد نصت على عدم تجاهل مطالب مصر وتركيا فى حوض النيل

الأعلى (٤٧) ، كما استأجر الملك ليوبلد منطقة اللادو . وقد شاء الانجليز بذلك أن يجعلوا من البلجيك سدا يقف في وجه التقدم الفرنسي - الذي كان ظاهرا انذاك - من الساحل الغربي لأفريقيا شرقا صوب النيل (٤٨) .

وقد ضايقت المعاهدة الانجليزية البلجيكية فرنسا وأيقنت أنها معطلة لخططها ، فنادت باعتبارها ملغاة ولا وجود لها ، على أساس أنها اعتداء على حقوق السيادة المصرية التركية . ومخالفة لفرمان التولية الصادر للخديو عباس حلمى فى مارس سنة ١٨٩٢ والذى وافقت عليه الدول الأوربية وجاء فيه عدم جواز ترك « أى قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقا » وساندت ألمانيا فرنسا في موقفها المعارض وذلك لأسباب تتصل بتنازل بلجيكا عن منطقة من الكونغو لبريطانيا على مقربة من أفريقيا الشرقية الألمانية (٤٩) .

وكانت فرنسا قبل عقد هذه المعاهدة ، تعارض بشدة فى وجود الاحتلال البريطانى بمصر ، وكانت فى ذات الوقت تسعى لضم اقليم بحر الغزال الى أملاكها والوصول بذلك الى نهر النيل (٥٠) ، تنفيذا لمشروعها الاستعمارى الكبير الخاص بتكوين حزام فرنسى يمتد من شرق القارة الى غربها ليقطع على بريطانيا مشروعها الاستعمارى الخاص بخط سكة حديد القاهرة / الكاب (٥١) ولو تم لفرنسا ما تريد لتهيأت لها فرصة الوصول الى النيل ثم ازعاج سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر على الأقل ان لم يكن اخراجه منها .

ومهدت فرنسا لتنفيذ مشروعها هذا حين سوت مشاكلها فى غرب أفريقيا مع ألمانيا وبلجيكا ، فعقدت معهما معاهدات نالت بفضلها حرية التوغل نحو الشرق الى أقصى ما تستطيع فرنسا الوصول اليه (٥٢) . كما وطدت فرنسا علاقاتها مع أثيوبيا فى الجانب الشرقى من افريقيا حيث تقربت من الامبراطور منيليك الثانى وحصلت منه على امتياز بمد خط حديدى من جيبوتى الى أديس أبابا ، بل أقنعته انها تستطيع مساعدته على مد الحدود الأثيوبية الغربية الى بحر الجبل باعتباره الحد الطبيعى لأثيوبيا من ناحية الغرب . ثم أغرت الامبراطور على اصدار منشور للدول الأوربية فى ١٨٩١/٤/١٠ يعلن فيه أنه سيحاول ارجاع حدود أثيوبيا الى ما كانت

---

(٤٧) Silva White, A. : Ouv. Cit., p. 394.

(٤٨) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ١٧٧ .

(٤٩) Shebeika, M. ; British Policy in the Sudan, P. 336.

(٥٠) Woolf Leonard ; Empire & Commerce in Africa, p. 184.

(٥١) Ibid, pp. 179-180.

(٥٢) Intel. Box-four (Class 1).
دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

عليه قديما من الخرطوم شمالا الى بحيرة فيكتوريا جنوبا فيما يلى أرض الجالا ، وأنه لن يقف مكتوف اليدين اذا أتت بعض الدول البعيدة تريد تقسيم أفريقيا • وكان هذا يتمشى مع أهداف فرنسا التى تسعى الى عرقلة أعمال كل من انجلترا وايطاليا فى وادى النيل (٥٣) ، فضلا عن اتفاقها سرا مع الخليفة عبد الله على ايقاف التقدم الانجليزى المصرى فى قلب افريقيا (٥٤) • وساعد فرنسا فى ذلك أن المفاوضات بين الامبراطور منيليك صديق الفرنسيين والخليفة عبد الله قد بدأت لتسوية ما بينهما من خلاف والتفرغ لمواجهة « الرجل الأبيض » •

وفى ٢٥ أكتوبر ١٨٩٤ أرسلت فرنسا حملة بقيادة المسيو ليونارد تصل الى حوض النيل تنفيذا لمشروعها السالف ذكره ، وقد دفعها الى ذلك رواج الشائعات عن اعتزام بريطانيا التقدم من أوغندا شمالا الى حوض النيل ، هذا فضلا عن فشل المفاوضات بين انجلترا وفرنسا لتسوية المشاكل الاستعمارية بينهما فى أفريقيا •

وفى أوائل عام ١٨٩٦ صدرت الأوامر الى الكابتن مارشان بقيادة حملة عسكرية والخروج بها من أفريقيا الاستوائية الفرنسية والتقدم نحو الشرق والتوجه الى النيل ورفع العلم الفرنسى ، كما أخطر بأنه سيلتقى هناك بحملة أثيوبية أخرى قادمة من الشرق كان باديا أن الاتفاق عليها قد تم بين الفرنسيين والأثيوبيين (٥٥) •

وقد بات على بريطانيا التى بدأت تعتبر حوض النيل برمته منطقة نفوذ بريطانية ــ أن تدافع عن مصالحها الحيوية فيه ، خصوصا وقد صار وصول فرنسا ــ الى أعالى النيل يعنى احراج الاحتلال البريطانى لمصر •

وفى ذات الوقت الذى بات فيه الوضع محرجا بسبب تقدم الفرنسيين من الغرب كان الوضع بالنسبة للايطاليين ــ حلفاء الانجليز ــ غاية فى الحرج من ناحية الشرق ، وذلك نتيجة لاندحارهم فى موقعة عدوة أمام الأثيوبيين فى مارس ١٨٩٦ ، والحاحهم على الانجليز بوجوب انقاذهم من حرجهم الذى هم فيه (٥٦) • وكانت ايطاليا فى حد ذاتها ــ بغض النظر عن هزيمة عدوة ــ ذات مطامع ظاهرة للتوسع فى السودان الشرقى وشرق أفريقيا عموما • وقد شجعتها بريطانيا على ذلك • اذ حرضتها على

---

(٥٣) دكتور زاهر رياض : تاريخ اثيوبيا ص ١٢٤ •

(٥٤) مقال بدون امضاء فى المجلة المعاصرة عدد ديسمبر ١٨٩٧ •
Silva White, A. ; Ouv. Cit. ; p. 393,

(٥٥) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ص ١٨٢ ــ ١٨٣ •
Woolf 8. ; Empire & Commerce in Agrica, p. 191.

(٥٦) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٠٠ •
Wingate R. ; Wingate of the Sudan. p. 105.

تحقيق تلك الأطماع فى أثيوبيا وشرق أفريقيا ، وقد أرادت بريطانيا بذلك أن تستعين بايطاليا فى شرق القارة لمقاومة النفوذ الفرنسى النامى فى أثيوبيا ولوقف خطر المهديين فى نفس الوقت • وعلى هذا فقد كانت بريطانيا بهذه السياسة البارعة تخدم مصالحها الخاصة وتعمل على اشغال ثلاثة منافسين فى وقت واحد : الايطاليين والسودانيين والأثيوبيين (٥٧) •

وكانت احدى خطوات التوسع الايطالى فى شرق أفريقيا عقد معاهدة « أوتشيالى » بينها وبين الامبراطور منيليك فى ١٨٨٩/٥/٢ واعتبر الطليان – بموجب المادة السابعة عشرة من النص الايطالى للمعاهدة – أن أثيوبيا قد أصبحت تحت حمايتهم • وأخطرت ايطاليا الدول بذلك ، فسعت بريطانيا حتى عقدت مع ايطاليا اتفاقية فى سنة ١٨٩١ تحددت فيها مناطق نفوذ كل من الدولتين فى شرق أفريقيا ، واعترفت فيها ايطاليا بالسيادة العثمانية المصرية على شرق السودان ، الأمر الذى طمأن بريطانيا فلم تعد تخشى من السماح لايطاليا باحتلال كسلا ، وتم ذلك الاحتلال فعلا فى ١٧ يوليو ١٨٩٤ هادفة من وراء ذلك الى استخدام ايطاليا لمقاومة النفوذ الفرنسى فى أثيوبيا وشرق أفريقيا ، ووقف الخطر المهدى فى السودان (٥٨) •

ونتيجة للتفسير الذى أعلنته ايطاليا لمعاهدة أوتشيالى – خصوصا بالنسبة للمادة السابعة عشرة منها – احتدم الخلاف بين ايطاليا وأثيوبيا وتطور الى حرب انتهت باندحار الايطاليين بقيادة براتييرى أمام الأثيوبيين فى معركة عدوة فى ١٨٩٦/٣/١ التى كانت من أشنع الهزائم التى منيت بها أمة فى القرن التاسع عشر (٥٩) أذ استولى الأثيوبيون على جميع قطع مدفعية الجيش الايطالى وقتلوا منه ستة آلاف وأسروا مثلهم •

ثالثا – استرداد السودان :

وكان من بين نتائج معركة عدوة نتيجتان هامتان أولاهما تخلى ايطاليا مؤقتا عن أحلامها الاستعمارية فى شرق أفريقيا ، فبات وقوع الصراع بين الانجليز والفرنسيين فى وادى النيل أمرا لا مفر منه (٦٠) والنتيجة الثانية أن المهديين انتهزوا فرصة المحنة القاسية التى تردت فيها ايطاليا ، ونجاح المفاوضات الخاصة بتسوية خلافاتهم مع الأثيوبيين – انتهزوا ذلك – وضغطوا على الايطاليين فى كسلا فباتوا فى موقف غاية

---

(٥٧) Woolf L. ; Ouv. Cit., pp. 159-160.

(٥٨) Woolf L. ; Ouv. cit., p. 159.

(٥٩) دكتور زاهر رياض : تاريخ أثيوبيا ص ١٢٤ •

(٦٠) Woolf, L. ; Ouv. Cit., p. 178.

في الحرج • وتحت هذه الظروف العصيبة ألح الايطاليون على الانجليز بضرورة قيامهم بعملية عسكرية ضد السودانيين حتى يتحول نشاطهم الى جهات أخرى غير كسلا فيخف ضغطهم عن الايطاليين هناك تنقذهم من حرجهم الذى هم فيه (٦١) • ازاء ذلك قررت بريطانيا ارسال حملة لاسترداد دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦ ، تشغل المهديين فى الشمال ليخف ضغطهم عن الايطاليين فى الشرق •

وقد أثبتت حملة دنقلة هذه بوضـــوح ضعف قوة المهديـين وامكان تحطيمها ، اذ حدث وتقدم الجيش نحو الجنوب فى قلب السودان • كما أثبتت الحملة كذلك مدى خوف الانجليز من وصول الفرنسيين الى بحر الغزال واقاليم أعالى النيل ، خصوصا وقد أكدت المخابرات البريطانية خطة الفرنسيين للوصول الى حوض النيل من غرب أفريقيا حيث يلتقون مع حملة أثيوبية أخرى تصل من أثيوبيا ، وكان ذلك الخوف هو السبب الرئيسى فى تقرير بريطانيا التقدم جنوب دنقلة واسترداد باقى السودان وسبق الفرنسيين فى الوصول الى الجنوب (٦٢) •

رابعا ـ حادث فاشودة ١٨٩٨ :

وقبل بدء الزحف جنـوبى دنقلة ، تمكنت بريطانيا من تســوية مشاكلها مع أثيوبيا التى كانت مجالا لنشاط دولى كبير ، فقد نجح رنل رود مساعد اللورد كرومر فى عقد معاهدة مع الأثيوبيين فى١٤/٥/١٨٩٧ تضمن حيادهم ولكنه فشل فى ايقاف نشاط الفرنسيين فى أثيوبيا الذى كان يتكون منهم عدد كبير من مستشارى الامبراطور منيليك الثانى • وقد تمكن الضابط الفرنسى كلوشيت من الوصول الى منطقة فاشودة بجيش أثيوبى تحت قيادة ضباط فرنسيين قبل أن يصل اليها مارشان بثلاثـة أسابيع فقط (٦٣) فقفل راجعا منها عقب وصوله مباشرة حين وجد نفسه وحيدا فى هذه المنطقة بعد أن تأخر مارشال فى الوصول (٦٤) حيث كان الاتفاق أن يلتقيا هناك •

وبدأ السير هوبرت كتشنر على رأس جيش غالبيتـه العظمى من المصريين زحفه جنوبا من دنقلة فى مايو ١٨٩٨ واستولى على أم درمان فى ٢ سبتمبر وهرب منها الخليفة ،كما استولى على الخرطوم ورفـع عليهـا العلمين المصرى والانجليزى ، ثم أصدر كتشنر أوامره بالزحف فورا الى

(٦١) Wingate, R. ; Ouv. Cit., p. 105.
McMichael H. ; Ouv. cit. ; p. 52.

(٦٢) Silva White, Arther; ouv. cit., p. 382.

(٦٣) Silva White, A. ; Ouv. Cit., p. 400.

(٦٤) دكتور زاهر رياض : تاريخ أثيوبيا ص ١٢٦ •

فاشودة بعد أن وصلته أخبار وصول « رجال بيض »اليها وكان كتشنر يقدر مما لديه من معلومات أنهم فرنسيون (٦٥) وعندما صار كتشنر ومارشان وجها لوجه عند فاشودة فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ ، أكد كتشنر سريان الحقوق المصرية على الجهات التى احتلها مارشان وطالبه باخلائها ، وهدد بأن فى امكانه ارغامه على الاعتراف بالسيادة المصرية على تلك الجهات • بينما تمسك مارشان بوجوده امتثالا لأوامر حكومته •

ومما هو جدير بالذكر أن كلا من الانجليز والفرنسيين قد تبادلوا المواقف فى أثناء أزمة فاشودة ، فتخلى الانجليز عن مبدأ « الملك المباح » الذى عقدوا على أساسه معاهدة ١٨٩٢/٥/١٤ مع ليوبولد ملك البلجيك، كما أن الفرنسيين قد تخلوا عن نظرية سريان السيادة المصرية على الأراضى السودانية التى طالما نادوا بها وهم يعترضون على المعاهدة الانجليزية البلجيكية السالفة الذكر •

ونتيجة تمسك كل من مارشان وكتشنر بموقفه تأزم الموقف فى فاشودة مما أدى الى التهديد بقيام حرب بين انجلترا وفرنسا فى أوروبا • ولكن لم تلبث فرنسا أن أدركت أن قيام حرب بينها وبين انجلترا ستكون وخيمة العواقب عليها وعلى أملاكها (٦٦) وأذعنت فرنسا للأمر الواقع ازاء تربص قوة المانيا الامبراطورية سواء فى أوربا أو فى خارجها فى الميدان الاستعمارى • خصوصا وأن قوات مارشان كانت أضعف من أن تقاوم قوات كتشنر • وتفاوضت فرنسا مع انجلترا لحل الأزمة سلميا على أساس استدعاء مارشان من فاشودة (٦٧) • وتم ذلك فى ١٨٩٨/١٢/١١ وسوى الخلاف الذى أثاره ذلك الحادث بين انجلترا وفرنسا باصدار تصريح مشترك فى ١٨٩٩/٣/٢١ حددت فيه مناطق نفوذ فرنسا وقد خرجت منها مناطق بحر الغزال وبحر العرب ودارفور ودارفرتيت (٦٨) وبهذا تكون بريطانيا قد حصلت على كل ما كانت تطلبه وهو ابعاد النفوذ الفرنسى عن وادى النيل •

ومن فاشودة بظروفها وملابساتها وما سبقها من محاولات فرنسية تهدف للوصول الى النيل يتضح أن الدافع لفرنسا كان احراج الانجليز فى وادى النيل (٦٩) •

---

(٦٥) McMichael H. ; Ouv. Cit., pp. 54.

(٦٦) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٦

(٦٧) McMichael H. ; Ouv. Cit., p. 61.

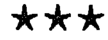
(٦٨) Woolf, L. ; Ouv. Cit., p. 195.

(٦٩) دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ٢٣٥ •

ومهما يكن من أمر فقد كانت أهمية حادث فاشودة تتركز فى أنه أثناء مرحلته الأخيرة وقبل جلاء مارشان وقواته عنها ، أصدرت بريطانيا عدة تصريحات تؤيد جملة وتفصيلا حقوق السيادة المصرية « العثمانية » على السودان وتنفى نفيا قاطعا نظرية « الملك المباح » التى أخذت تتمسك بها فرنسا بعد أن كانت ترفضها • وأعلن المسئولون البريطانيون سواء فى محادثاتهم مع فرنسا أو فى أحاديثهم الخاصة ، أن وادى النيل كان ولا يزال ملكا لمصر •

أما موقف مصر من هذا الحادث وأثناءه ، فهو تمسكها الشديد حكومة وشعبا بمبدأ الوحدة السياسية لوادى النيل وبحقوقها فى السودان • واتضح موقف الحكومة المصرية هذا فى خطاب التفويض الذى بعث به بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية فى ١٨٩٨/١٠/٩ الى الانجليز ليتولوا عن مصر المفاوضات مع فرنسا • وكان الأساس الذى تمسكت الحكومة المصرية بمقتضاه بحقوق سيادتها على السودان ، ليس حق الفتح الجديد باعتبار أن قواتها تمثل النسبة الغالبة فى الجيش الذى قهر المهديين ، ولكن حقوقها القديمة فى السودان التى كانت قائمة قبل المهدية ، واعتبرت مصر أن اخلاءها السودان أيام الثورة المهدية كان اخلاء اضطراريا ، وأن العمليات العسكرية التى قامت بها قواتها فى السودان كانت حركات تأديبية لجماعة من العصاة وأنها تستأنف الحقوق التى كانت قد تعطلت مؤقتا أيام المهدية ، ولم يكن المقصود بها تأسيس حقوق جديدة •

وبالنسبة للمهدية وبقاياها ، فقد طورد الخليفة عبد الله حتى قتل فى أم دبيركات سنة ١٨٩٩ كما تم استرداد السودان بأكمله ما عدا أرض بنى شنقول التى ظلت فى يد الأثيوبيين وكذلك دارفور التى سارع على دينار الى انتزاعها من أيدى المهديين قبل أن يصل اليها كتشنر وجلس على عرشها مع اعترافه بالولاء والطاعة للحكومة الجديدة فى الخرطوم • وتعهد لها بدفع ضريبة سنوية ، واعترفت به ادارة السودان الجديدة رسميا سلطانا على دارفور سنة ١٩٠٠ وظل كذلك حتى قضى عليه سنة ١٩١٦ • أما باقى السودان فبرغم غزو قوات كتشنر له وقيام الادارة الجديدة فيه ، الا أنه كان يفتقر الى الهدوء (٧٠) اذ كانت بعض القبائل ما تزال راغبة عن الخضوع للادارة الجديدة •



---

(٧٠) Silva White, A. ; Ouv. Cit., p. 386.



الباب الثانى

الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩
بين مصر وبريطانيا

الفصل الأول :

أصول الاتفاق الثنائى

الفصل الثانى :

مشروع الاتفاق الثنائى

الفصل الثالث :

النص الرسمى للاتفاق الثنائى ودراسته ٠

الفصل الرابع :

نظرات على الاتفاق الثنائى ٠



الفصل الأول

أصول الاتفاق الثنائي

اولا ـ رفع العلمين المصرى والبريطانى على السودان :

ساء خديوى مصر والسلطان العثمانى الطريقة التى سلكتها الحكومة البريطانية فى تقرير استرجاع السودان ، فقد أغفلت الحكومة البريطانية مشاورة الخديو قبل تقريرها الزحف على دنقلة ، وزاد من استيائه اعتقاده أن هدف الحملة مساعدة ايطاليا فقط (١) . أما السلطان فقد ضايقه عدم استئذان بريطانيا اياه قبل الدخول فى الحرب مع المهديين ، وهو صاحب السيادة الشرعية على مصر ، وتنظم الفرمانات السلطانية علاقاته بخديويها، فضلا عن انعقاد السيادة له على السودان كذلك .

وقد خفف الانجليز من هذا الاستياء حين أوضحوا للخديوى بأن الغرض من حملة دنقلة انما هو استرداد أملاك مصر فى جنوب وادى النيل . وقد قصد الانجليز من هذا الايضاح أن يستعمله الخديو فى الرد على استفسارات السلطان العثمانى فى هذا الشأن . وترتب على هذا الايضاح، ذيوع الاعتقاد لدى المصريين على وجه الخصوص أن الغرض من استرجاع السودان كله أو بعضه انما هو اعادته الى مصر واقامة الحكم المصرى فيه من جديد (٢) .

---

(١) Shebeika : British Jolicy In the Sudan, pp. 404.

(٢) صحيفة Le Progrés العدد الصادر فى ١٨٩٨/٩/١٨ ، وصحيفة Le Phare d'Alexandrie العدد الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٩٨ .

وكان يقابل هذا الاعتقاد في نفس الوقت فكرة واضحة لدى كرومر ممثل بريطانيا وقنصلها العام في مصر ، تستهدف اقامة نوع من الحكم في السودان يختلف عما كان قائما فيه أيام المهدية والأيام السابقة على المهدية · وأفصح كرومر عن فكرته هذه في عدة مناسبات ، منها رسالته التي بعث بها الى سلسبورى في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٨ (٣) عقب معركة عطبرة يذكر فيها أنه لا يستطيع أن يتجاهل أن أى تقدم يتم الآن في السودان انما يمثل نجاحا انجليزيا أكثر منه مصريا ، فأراد بذلك أن يوضح أن القوات البريطانية المشتركة في عملية استرداد السودان ، ليست قوات مساعدة أو معاونة في العملية كما كان مفهوما آنذاك وانما يرجع الفضل الأكبر في الاسترداد الى الدور الرئيسى الذى قامت به تلك القوات ·

وقد ظلت عقيدة المصريين — ومنهم الخديو — على ما هى عليه بالنسبة للسودان حتى سقطت أم درمان في ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ في أيدى القوات الزاحفة ، وارتفع فوقها العلمان المصرى والبريطانى ، فوصلت الخديو في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ — وهو بأوروبا — برقية تخبره أن الحكومة البريطانية أخطرت الحكومة المصرية أنه أصبح لانجلترا حق الاشتراك في ادارة السودان نظير ما بذلت في سبيل استرجاعه من مال ومن رجال ، فتبددت بذلك عقيدة الخديو ، وبات واضحا أن للانجليز ازاء السودان خطة معينة لا تتفق ووجهة نظر المصريين تستهدف اقحام الانجليز كشركاء في شئون السودان متذرعين في ذلك بما قدموا من عون بالمال وبالرجال — بغض النظر عن الكم — في عملية استرداد السودان ، وكان مظهر هذه الخطة الانجليزية هو رفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى (٤) فوق أم درمان ·

١ — كيف تولدت فكرة رفع العلمين :

جاءت أول اشارة لرفع العلمين متجاورين في خطاب بعث به سلسبورى الى كرومر في ٣ يونية سنة ١٨٩٨ (٥) — وكتشنر ما يزال في طريقه الى أم درمان — يحذره فيه من أن يعترف الانجليز في الجهات التى يصل اليها الزحف جنوبا « بالحقوق المصرية وحدها » —

We must be cureful of acknowledging Egyptian title by itself any further South.

---

(٣) Cromer to Salisbury No. 57 Secret 12/4/1898. p.R.O., F.O. 78/4956. (P.R.O.L.)

(٤) كانت مصر آنذاك تستخدم العلم التركى الأحمر ، اذ لم يكن لها علم خاص ·

(٥) Sa'isbury to Cromer No. 47 Secret, 3 June 1898. P.R.O. F.O. 78/5050. (P.R.O.L.).

وفى نفس الرسالة سأل سلسبورى كرومر عما اذا كان من الحكمة « عند الاستيلاء على الخرطوم ، رفع العلمين المصرى والبريطانى جنبا الى جنب فوقها » وفى ختام الرسالة دعا سلسبورى كرومر أن يفكر جديا فى مسألة رفع العلمين •

وأبدى كرومر تشككه فى فائدة الفكرة أول الأمر ، ثم عاد فكتب لسلسبورى فى ١١ يونيو سنة ١٨٩٨ بأنه كلما أمعن التفكير فى مسأله رفع العلمين كلما زاد اقتناعا بهـا (٦) • وفى ١٥ يونيو سنة ١٨٩٨ كتب كرومر لسلسبورى يحبذ فكرة رفع العلمين ، واعتبر رفعهما اشارة ظاهرة على التغيير القائم فعلا بالسودان (٧) •

وحين كتب سلسبورى لكرومر بفكرة رفع العلمين كان يرى ـ ووافقه كل من كرومر وكتشنر بعدها على رأيه ـ أن أفضل سياسة تتبع هى الاكتفاء برفع العلمين المصرى والبريطانى جنبا الى جنب فوق مدينة الخرطوم وحدها ، على اعتبار أنها عاصمة الدولة المهدية ، ويترتب على سقوطهـا دخول الدولة بأسرها من حلفا الى وادلاى فى حوزة القوات الزاحفة التى تتألف من جيشين يقودهما السردار بحكم مركزه الشخصى وليس بحكم مركزه الوظيفى فلا يحدث عند ذلك افتئات على الحقوق التى لكل حكومة من الحكومتين المتحالفتين على انفراد ، واذا حصـل هذا فتزول عقبـات دبلوماسية كثيرة (٨) ، خصوصا وأنه كان معروفا أن رفع العلم البريطانى فوق حلفا وسواكن بالذات كان من شأنه أن يثير معارضة ضخمة ، لأنهما لم يخرجا عن حكم المصريين فى أية لحظة طوال الحكم المهدى للسودان •

وكانت عملية رفع العلمين تحقق لبريطانيا هدفين أساسيين أولهما أنها تبرز للعيان ما استقر عليه رأيها من حيث مشاركتها المشروعة فى أدارة السودان وثانيهما القضاء نهائيا على ما كان شائعا حتى ذلك الوقت بين المصريين على وجه الخصوص من أن غاية استرجاع السودان هى أن تستعيد مصر وحدها السلطة فيه •

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت لعملية رفع العلمين دلالة واضحة على نوع الوضـع السياسى المنتظر للسودان ، والذى بدت ملامحـه من تحذيرات سلسبورى للقوات البريطانية الزاحفة فى ٣ يوليو سنة ١٨٩٨ بأن لا تعترف بالحقوق المصرية وحدهـا فى السودان ، أى أنه قد قـرر

(٦) Za'land : The Marquess of Lord Cromer, pp. 238.

(٧) Memorandum by Cromer to Sali bury, 15 June 1998 PRO., F.O., 78/5050.

(٨) Salisbury to Cromer No. 47 Secret, 3 June 1898. PRO., F.O. 78/5050.

بالفعل أن هناك شريكا معينا لمصر فيما قد يكون هناك من حقوق بالسودان وأفصح سلسبورى فى آخر تحذيره هذا ـ صراحة ـ عن هذا الشريك بأنه انجلترا التى تساهم قواتها مع القوات المصرية فى احراز النصر بالسودان ، ذلك النصر الذى اعتبره كرومر نجاحا انجليزيا أكثر منه مصريا ، وترتب عليه حدوث تغيير « واقعى » قائم بالفعل فى السودان ، نتج عن مشاركة القوات البريطانية للقوات المصرية فى عملية استرجاع السودان ، الأمر الذى صار فى ـ نظر بريطانيا ـ أساس الحقوق المختلفة الجديدة فى السودان ، أما الحقوق القديمة التى كانت « لتركيا » والتى قامت بها مصر نيابة عنها فقد أغفلت وصارت ـ حسب رسالة سلسبورى ـ أثرا بعد عين .

٢ ـ المصاعب التى كانت تواجه عملية رفع العلمين :

وكان الانجليز يعرفون خطورة ما هم مقدمون عليه ، ولذا قدروا ما قد يجره عليهم ما اعتزموا القيام به فى السودان من عقبات ومشاكل ، من جانب خديو مصر والسلطان العثمانى ثم فرنسا وأثيوبيا ، باعتبار هؤلاء ذوى مصالح مباشرة فى الأمر . غير أن دوافع اعتراض كل من هؤلاء كانت تختلف عن دوافع الأخرى فبينما كان اعتراض خديو مصر والسلطان العثمانى نابعا من افتئات بريطانيا على حقوق السلطان والخديو ، كانت اعتراضات فرنسا من جهة ومنيليك ـ الذى زينت له فرنسا مشروع مد حدوده الغربية الى مجرى النيل (٩) من جهة أخرى نابعة من الدفاع عن المصالح والصراع فى مجال المنافسة الاستعمارية ، وأخيرا لا يخفى دور فرنسا فى تحريض الأطراف الثلاثة الأخرى على الاعتراض . ومهما يكن من أمر هذه الاعتراضات فقد رتب الانجليز مخرجا لكل حالة من هذه الحالات على حدة على النحو التالى :

كان الاحتلال البريطانى متأكدا أن خديو مصر وهو يتزعم طبقة لها نفوذ فى مصر ، سوف يقفون موقفا عدائيا متشددا من الاحتلال فى مصر خصوصا بعد أن وضحت نية بريطانيا فى اطالة مدة بقائها بمصر لأجل غير مسمى (١٠) وكان السودان ـ بصفته موضوع الساعة الى جانب حيويته ـ سهل الاستغلال من جانب الخديو ، غير أن كرومر لم يكن يقيم لمعارضة الخديو وزنا على أساس أنه لم يكن فى الامكان اتخاذ أية خطوة هامة فى السودان أو فى مصر دون موافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (١١) وفوق ذلك فقد كان الخديو ضعيفا ، ولا يلزم بريطانيا

---

(٩) دكتور زاهر رياض : تاريخ اثيوبيا ص ١٢٥ .

(١٠) Cromer to Salisbury 15 June 1898 PRO, F.O. 78/4956.

(١١) Ibid.

للحصول على موافقته على أى شيء تريده منه – أكثر من مجرد الاصرار على ما تريد ، فلا يسعه حينذاك الا الرضوخ • أما اذا فكر هو أو وزراؤه فى المعارضة استنادا الى تأييد السلطان لهم ، فعليهم أن يعرفوا أن معارضة السلطان لن تغير من وجهات نظر الحكومة البريطانية لسبب هام جدا ، وهو أنها كانت قد رتبت أمورها على « أنه من المهم جدا لأسباب محلية وعامة عدم السماح لمعارضة السلطان أو الخديو أن تنتصر » (١٢) وفضلا عما سلف فقد أكد رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى للخديو عدم قدرة الخديو على العمل فى السودان دون موافقة شريكه الأكبر Spureme Partener بريطانيا •

وبالنسبة للسلطان ، فيلاحظ أنه لم يترك فرصة الا وحاول انتهازها لاظهار تمسكه بما له من حقوق فى السيادة الشرعية على السودان ومصر وكان السلطان مدفوعا الى ذلك بعاملين :

أولهما : تحريض الفرنسيين اياه وكذلك المصريين ومصطفى كامل بالذات •

وثانيهما : ما كان يعتمل فى نفسه هو نتيجة استبعاده كلية واهماله – عن عمد – فى كل اجراء يتخذ بشأن السودان ، حتى وصل الحال الى حد عدم الرد على ما كان يقدمه من احتجاج (١٣) • ثم جاء رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فوق السودان « تحذيرا مقيدا للسلطان العثمانى » واشعارا له بأن عاملا جديدا قد طرأ على السودان ، مظهره العلم البريطانى المرفوع الى جانب العلم المصرى فوق مبانى الخرطوم • واذا تركنا كل هذا جانبا فقد كان السلطان أضعف من أن يقف موقف المعارضة الايجابية حتى النهاية •

أما فرنسا – غريم بريطانيا الأول – فلم تكف عن محاولاتها لاحراج الاحتلال البريطانى فى وادى النيل أو اخراجه منه كلية أن أمكن ، ولم يثن فرنسا عن ذلك ما وصلها من تبليغات من الحكومة البريطانية « بأنها لا تعترف بأن لأية دولة أوربية غير بريطانيا حقا فى امتلاك أى جزء من أجزاء وادى النيل (١٤) ، وقد أكدت بريطانيا تبليغها برفع علمها الى جانب العلم

---

(١٢) Cromer to Salisbury No. 163, Secret, 4 June 1898 PRO. 78/5050.

(١٣) Shebeika M. : British Policy In The Sudan, pp. 409.

(١٤) مذكرة من سفير بريطانيا بباريس مستر مونسون الى المستر هانوتو وزير خارجية فرنسا فى ١٨٩٧/١٢/١٠ ، كما وردت فى رسالة من سلسبورى الى كرومر فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٨ نشر فى
British Documents on the Origins of the War (1898-1914). Vol. I by Gooch & Temperely, pp. 159.

المصرى فوق السودان ، الأمر الذى كان اشارة ظاهرة للفرنسيين بأن السيطرة على وادى النيل هى « مسألة انجليزية أكثر منها مصرية (١٥) » .
فاذا حاولت فرنسا أن تعترض على عملية رفع العلم البريطانى فى السودان ، فالرد على ذلك كما دبره كرومر ـ هو أن فرنسا قد « دعت الخليفة عبد الله التعايشى منذ فترة قصيرة لاستخدام علمها هى (١٦) » .

وتوقع كرومر معارضة منيليك امبراطور أثيوبيا الذى ظهرت منه بتحريض من فرنسا ـ بوادر رغبته فى المطالبة بمساحات واسعة فى شرق السودان . وكان الشائع بالقاهرة آنذاك أن الانجليز سوف يواجهون صراعا مع أثيوبيا أكثر منه مع فرنسا ، ومن أجل ذلك ـ وجريا وراء سياسة الحيطة والحذر اللذين اتبعهما كرومر نصح بأن يقتصر الاحتلال فى السودان آنذاك على المناطق الضرورية فقط لتنفيذ السياسة البريطانية العامة ، أى قصره على ضفاف النيل الأبيض وجزء من النيل الأزرق (١٧) حتى لا يستثير الجيش الزاحف منيليك أو يصطدم معه فى وقت كان يهم الانجليز فيه التفرغ لقطع الطريق على خطط فرنسا فى وادى النيل أولا ، وتثبيت أقدامهم فى السودان دون ضوضاء ، ويكفى فى هذه الحال أن يكون رفع العلمين البريطانى والمصرى اشارة للأثيوبيين بأن السيطرة على نهر النيل مسألة انجليزية أكثر منها مصرية .

وثمة عقبة شكلية أخيرة كانت تعترض عملية رفع العلمين على السودان وهى أن العلم البريطانى كان قد رفع فوق حلفا فى الوقت الذى لم يكن مرفوعا فيه على أسوان ، ووضع المدينتين واحد من حيث أنهما لم تخضعا لحكم المهدية ، وبالتالى لم تسترجعهما القوات الزاحفة . وقد حلت هذه المشكلة بانشاء مديرية جديدة ـ مؤقتة ـ فى مصر أطلق عليها اسم مديرية الحدود ـ ضمت المدينتين وما بينهما ، واعتبرت مدينة حلفا ـ وهى التى كان يرفرف عليها العلم البريطانى ـ عاصمة للمديرية الجديدة ، ولذا صار من الممكن الاستغناء عن رفع العلم البريطانى فوق أسوان .

ثانيا ـ تبليغ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ :

سارعت بريطانيا باتخاذ الاجراءات العملية لوضع ما اعتزمت القيام به موضع التنفيذ ، فحصلت الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان البريطانى على التنازل لمصر عن مبلغ ٨٠٢ ر ٧٩٨ جنيها ، قيمة ما كانت

---

(١٥) Cromer to Salisbury 15 June 1898 PRO., F.O. 78/4956.
(١٦) Shebeika M. : British Policy in the Sudan, PP. 407.
(١٧) Cromer to Salisbury, 15 June 1898, PRO. _ F.O. 78/4956.

قد اقترضته مصر منها عند تقرير مبدأ استرجاع السودان (١٨) ، واعتبرت بريطانيا هذا المبلغ عند تنازلها عنه قيمة نصيبها فى عملية « الفتح » الى جانب ما ساهمت به من الرجال • وفى ١٨٩٨/٨/٢ ، بعث سلسبورى بتعليماته الى كرومر فى موضوع السودان فى الرسالة التالية (١٩) :

«نظرا لما أسدته حكومة جلالة الملكة الى حكومة الخديو من معاونة جدية عسكريا وماليا ، قررت حكومة جلالة الملكة أن يرفع العلمان البريطانى والمصرى جنبا الى جنب فى الخرطوم ، ولا يهدف هذا القرار الى تحديد الوضع السياسى لهذه البلاد تحديدا دقيقا فى الوقت الحالى ، غير أنه عليك أن توضح للخديو ولنظاره أن الغرض من الاجراء الذى أشرت اليه ، انما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتا مسموعا فى كل الأمور المتعلقة بالسودان ، وأنها تتوقع أن يجرى العمل بكل نصيحة قد ترى من المناسب تقديمها الى الحكومة المصرية فيما يتعلق بشئون السودان » •

وأبلغ رنل رود ــ القائم بأعمال كرومر أثناء غيابه آنذاك ــ فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ نص الرسالة السالفة الى بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية ، وبعد أن أدخل عليها التعديلات الشكلية الواجبة • وكان هذا أول تبليغ رسمى للحكومة المصرية بما اعتزمت بريطانيا القيام به فى السودان •

والملاحظ أن هذا التبليغ قد بدأ بأن قرر الدور الذى قامت به بريطانيا فى عمليات فتح السودان ، وحين يقرر التبليغ ان دور بريطانيا كان تقديم العون بالرجال والمال للخديو ، فانه يجعل العملية ــ أساسا ــ عملية الخديو ، ودور بريطانيا هو العون والمساعدة ، وفى هذا تهدم بريطانيا نظرية « الملك المباح » التى نادت فرنسا بها أثناء أزمة فاشودة ، وتتفق مع الخط السياسى الذى أعلنته بريطانيا منذ قررت استرجاع السودان ،غير أن التبليغ حين حدد مقدار العون الذى قدمته بريطانيا بأنه « جدى » فانه يدفع بذلك ما قد تواجه به بريطانيا ــ فى مجال المقارنة ــ من الضآلة الضئيلة فيما قدمته فعلا من الأموال والرجال بالنسبة لما ضحت به مصر فى العملية ذاتها •

وكان رفع العلمين المصرى والبريطانى جنبا الى جنب على الخرطوم ــ كما جاء فى التبليغ ، مظهرا للوضع الجديد فى السودان غير أن الحكومة البريطانية كانت تعرف أن تحديد الوضع الجديد للسودان على النحو

---

(١٨) Salisbury to Cromer No. 92; 5, June 1898 PRO., FO., 78/49.

(١٩) Salisbury to Cromer 2nd August 1898, F.O. 78/4955.

الذى يشير اليه رفع العلمين لن يقابل بالرضا سواء فى مصر أو فى تركيا أو فى السودان ذاته أو فى أثيوبيا أو فى فرنسا ، ومن أجل ذلك وردت جملة تحديد الوضع السياسى للسودان غاية فى الغموض الى حد أن سلسبورى حين أستؤذن فى نشر التبليغ فضل عدم نشر هذه الفقرة على أساس أن ، « ما يعتريها من غموض قد يكون مثار تعليقات مزعجة اذا نشرت (٢٠) » ويبدو غموض العبارة الخاصة بتحديد الوضع السياسى للسودان فيما يلى :

١ ــ أن الربط بين رفع العلمين ووضع السودان السياسى واضح تماما من التبليغ بمعنى أن السودان قد صار مصريا انجليزيا ٠

٢ ــ أن ذكر عبارة « لا يحدد هذا القرار فى الوقت الحاضر الوضع السياسى لهذه الأراضى تحديدا دقيقا » كما جاءت فى التبليغ يفقد عملية الربط السالفة الكثير من مدلولها ، وعلى ذلك يكون هناك مجال للتفسير واعادة النظر فيما يشير اليه العلمان فى المستقبل ، وجائز الا يكتفى ــ فى مجال التفسير ــ بأن يكون السودان مصريا انجليزيا ٠

وحتى نصل الى هذه الفقرة من التبليغ لا نجد فى نصه ما يشير الى تفضيل علم على علم أو أحد الطرفين ــ مصر وبريطانيا ــ على الآخر ، غير أن الشذوذ لا يلبث أن يظهر فى التبليغ بعد ذلك حين يذكر أن « بريطانيا قد جعلت من نفسها الشريك الأكبر وصاحبة الكلمة الراجحة فى كل شئون السودان » ٠

وتختتم بريطانيا تبليغها بانذار للخديو ووزارته حين تحذرهم من مغبة مخالفة نصائح ــ وبمعنى أكثر واقعية ــ أوامر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالسودان ٠

وهكذا تكون بريطانيا قد ضمنت لنفسها كل شئ فى السودان حين أخطرت مصر رسميا فى تبليغ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ بكل ما انتوت عمله فى السودان ، وهى انها قد اعتزمت أن تكون لها وحدها السيطرة التامة فى كل ما يتصل بالسودان من حيث تحديد وضعه السياسى على أساس ما أسدته من معاونة جدية عسكريا وماليا ٠

أما بالنسبة لمصر ، فان التبليغ لم يحو شيئا واضحا يؤمنها على حقوقها ــ أيا كانت ــ فى السودان ، ولم تكن الاشارة الى تجاور العلمين (الواردة فى التبليغ) تكفى بحال لتأمين تلك الحقوق ، فضلا

---

(٢٠) Shebeika M. : British Policy In the Sudan, p. 410.

عن ضمان سماع صوتها أو رأيها ـ ان وجد ـ فيما يختص بشئون السودان عموما سواء فى الادارة أو فى تحديد وضعه السياسى بل وضح فى عبارة التبليغ « ان مصر سوف تكون مسلوبة الارادة تماما (٢١) • وعلى استعداد لتنفيذ كل نصيحة قد ترى الحكومة البريطانية من المناسب تقديمها الى الحكومة المصريـة فيما يختص بشئون السودان » • وتشبه التعليمات التى حواها هذا التبليغ البريطانى سواء فى مبعثها أو سبب صدورها أو آثارها من حيث تجريد النظار المصريين من كل سلطة فعلية لهم ، تشبه هذه التعليمـات تعليمات جرانفيـل الى بارنـج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وهى التعليمات التى استقال على أثرها شريف باشا رئيس مجلس النظار وقتذاك (٢٢) ويذهب عمر طوسـون فى مناقشـته لهـذا التبليغ (٢٣) الى أن بريطانيا صارت بمقتضى تبليغ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ مسئولة عن المسائل الرئيسية فى السياسة المصرية مدة الاحتلال كمسئولية الوصى على القاصر الموضوع تحت وصايته حالا بحال « فصارت » الحكومة المصرية هى كرومر وحده دون غيره (٢٤) •

وبرغم خطورة ما جاء فى تبليغ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، فلم يتعد رد فعله لدى الخديو اصدار تعليماته لنظارة بالابراق سرا الى السـلطان بخبر رفع العلمين المصرى والبريطانى على الخرطوم ، أما النظار فلم يحدث هذا التبليغ لديهم أى أثر اطلاقا حتى أن واحـدا منهم لم يتقدم بمجـرد احتجاج بشأنه (٢٥) ، بل أنهم حين نفـذوا تعليمـات الخديو وأبلغـوا السلطان الخبر ، كان التبليغ خلوا من أى تعليق (٢٦) • ، ولا عجب فى هذا فقد كانت النظارة سلبية تماما •

أما السلطان فقد أرسل رسالة الى السفير البريطانى بالقسطنطينية يخطره بما نمى الى علمه من اقتراح رفع العلم البريطانى مع العلم التركى على الخرطوم ، ودعا السلطان فى رسالته « حكومة صاحبة الجلالة الى اعادة النظر فى هذا القرار الذى لو نفذ لوضعه فى مركز حرج » • ولما أراد السفير البريطانى الرد على السلطان منعه سلسبورى لأنه يشك فى « وجود

---

(٢١) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٨٢ •

(٢٢) المرجع السابق ص ٥٥٢ •

(٢٣) عمر طوسون ـ المسألة السودانية ص ص ٥٣ ـ ٦١ •

(٢٤) Le Courier d'Orient 5/10/1898.

(٢٥) McMichael H. ; The Sudan, p. 64.

(٢٦) Rod to Salisbury No. 226, 8 September 1989. PRO. F.O., 78/5050.

رغبة للرد عليه بالمرة » وعلى هذا النحو عولج الموضوع طالما بقيت معارضة السلطان قائمة (٢٧) ٠

وما لبثت بريطانيا بعد ذلك أن عبرت عما اعتزمت القيام به فى السودان على الصعيد الدولى ، فأوضح سلسبورى لسفيره فى باريس بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ المبدأ الذى تريد الحكومة البريطانية الاستناد اليه لاثبات الحقوق التى صارت لبريطانيا ومصر فى السيادة على المناطق موضوع النزاع بينها وبين الحكومة الفرنسية ـ بحر الغزال وغيره ـ وهذا المبدأ هو « ان كل الأراضى التى كانت خاضعة للخليفة قد أصبحت بعد العمليات العسكرية التى حدثت في الأسبوع الماضى ملكا للحكومة البريطانية والحكومة المصرية بحق الفتح وان الحكومة البريطانية ترى أن هذا الحق لا يقبل المناقشة » (٢٨) وبطبيعة الحال كان هذا المبدأ ينسحب فى تطبيقه على كل أقاليم السودان التى امتلكتها مصر أصلا وليس على بحر الغزال وحده ٠

ومهما يكن من أمر فقد بقيت هناك نقطة أخيرة وهى : ما هى دوافع بريطانيا وراء ما اعتزمت القيام به فى السودان ٠

مما لا شك فيه أن مصالح بريطانيا العليا أو المصالح الاستعمارية البريطانية كما كان يعبر عنها الوطنيون فى مصر والسودان ؛ كانت تكمن وراء ما اعتزمت بريطانيا القيام به ، على أننا ونحن بصدد الكلام عن تلك المصالح ينبغى الا نمنى النفس كثيرا بالعثور على أدلة ملموسة تثبت هذا الدافع الاستعمارى ، وحتى ولو لجأنا الى أحاديث ساسة بريطانيا ودبلوماسييها حول مشكلة السياسة الاستعمارية فلن يكون من السهل دائما اثبات هذا الدافع الاستعمارى من أحاديثهم (٢٩) فطالما عبروا عن الدافع الاستعمارى بالرغبة فى ادخال الحضارة الى البلاد التى يدخلونها واقامة حكم سليم أو القضاء على الرق وما الى ذلك ٠

ومهما يكن من أمر فانه يمكننا من كل ما سبق أن نحدد عناصر السياسة البريطانية فى السودان على النحو التالى :

١ ـ اتخذت بريطانيا من اشتراكها فى عملية الاسترداد ٠ حقا شرعيا

(٢٧) Shebeika M. : British Policy In the Sudan,p p. 409;
Mc Michael H. : The Sudan, pp. 64.

(٢٨) دكتور محمد فؤاد شكرى ـ مصر والسودان ص ٥٣٣ ٠
Gooch & Temperty ; British Documents on the origins of the War (1898-1914), p. 15.

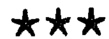
(٢٩) Abbas M. : The Sudan Question, pp. 47.

لتدخلهـا فى شـئون السـودان ، واعتبرت هذا الحق غير قابل للمناقشـة .

٢ ـ صار لمصر ـ من وجهة نظر بريطانيا المسيطرة على كل مقدراتها آنذاك ـ حقوق تنبع من حق الفتح هى الأخرى ، بغض النظر عن أى اعتبار آخر .

٣ ـ اهملت بريطانيا تركيا بالمرة الأمر الذى يشير بوضوح الى اعتزام بريطانيا ابعادها كلية عن السودان .

٤ ـ قررت بريطانيا أن تستأثر وحدها بكل شئون السودان .





الفصل الثانى

مشروع الاتفاق الثنـــائى

كان من رأى كرومر أن أفضل سياسة تتبع لتطبيق القواعد السالفة هى « ان يحصل الانجليز ـ لو استطاعوا ـ على كل ما يريدون من الناحية العملية دون احداث أى تغيير جذرى فى الوضع السياسى للسودان (١) ٠ وعلى ضوء هذا كان على كرومر ان يجد حلا للكيفية التى يمكن بها « تجنيب السودان ـ دون تسميته أرضا بريطانية ٠٠٠ استمرار اعتباره أرضـا عثمانية (٢) » ٠ ولتحقيق هذا فكر كرومر فى « انه من الممكن ألا يصبح السودان انجليزيا ولا مصريا ، بل يكون انجليزيا مصريا » ـ وترجـم السيرمالكولم ماكلرث Malcolm Mc Lluraith. المستشار القانونى للحكومة المصرية هذه الفكرة السياسية الى لغة قانونية تدل على مهارته ٠٠٠ برغم بعدها كثيرا عن المنطق ٠٠٠ ووافق سلسبورى بسرور على أنشاء دولة مولدة ، كان من المتوقع أن تثير طبيعة تكوينها دهشة علماء القـانون » وكان نظـام الدولة المولدة هذا هو نظام الحـكم الثنـائى Condominium الـذى تضـــمنته الاتفاقيـــة ٠ التى عقـــدت بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ٠

وكان اللورد كرومر قد وضع فى بادئ الأمر مشروعا للاتفاق الثنائى ، ثم عرضه مع مذكرة تفسيرية (٣) على المسئولين فى لندن ، فوافقوا عليه برمته بعد تعديل المادة الرابعة فيه وحذف المادة السادسة منه ٠

(١) Cromer to Salisbury No. 163 Secret 4 June 1898, PRO., F.O., 5050.

(٢) Sidney Low : Egypt in Transition, p. 122,

(٣) Cromer to Salisbury Separate & Secret, 10 November 1898, PRO., F.O., 78/4957.

اولا : المشاكل التي واجهت كرومر عند وضع مشروع الاتفاق الثنائي :

وتظهر المذكرة التفسيرية التي وضعها كرومر كثيرا من المشاكل التي واجهت كرومر عند وضع مشروعه ، وأنه حاول التغلب عليها كلها في مواد مشروعه ٠

ومما هو جدير بالذكر أن واحدة من تلك المشكلات التي صادفت كرومر لم تكن تتعلق بالسودانيين أنفسهم ، لأن مطالبهم ــ كما جاء في المذكرة التفسيرية ــ كانت غاية في البساطة ، ولا تعدو انشاء نظام سهل للضرائب ، وادارات غير معقدة للشئون المدنية وشئون القضاء الجنائي ، وتعيين نفر قليل من الموظفين يختارون بعناية ، لديهم سلطة البت في المشاكل المحلية البسيطة ، وذلك حتى يتسنى بالتدريج احلال نظام أكثر تعقيدا محل هذا النوع من الحكومة الأبوية التي يجب أن تفي بالغرض في الوقت الحاضر ٠

وكانت أهم هذه المشكلات ثلاث هي :

١ ــ وضع الأجانب في السودان :

وقد ظهرت هذه المشكلة بعد أن قدم كثير من الأوربيين طلبات للسماح لهم بالإقامة في السودان ، واستثمار رءوس أموالهم به ، والاتجار معه ، وأن يتمتعوا بحق التملك في السودان ، وكان كرومر يرى أنه « من المستحيل الحيلولة دون حصول هؤلاء على ما يريدون ، وأن عملا من هذا القبيل ليس من الحكمة في شيء لأن تقدم السودان ــ في رأي كرومر ــ لا يمكن أن يحدث من غير رءوس الأموال والمعاونة الأوربية » ٠

وكان يترتب على قبول طلبات هؤلاء الأوربيين لمزاولة نشاطهم بالسودان ، ضرورة وجود أجهزة ادارية وقضائية معينة لها طابع التقدم وما يتطلبه التقدم هذا من تعقيد ، خلافا لما يحتاجه الوطنيون في السودان آنذاك من أنظمة مبسطة وحكومة أبوية سبقت الاشارة اليها ٠ وعلى ذلك تبلورت المشكلة في التعارض بين ما يحتاجه أهل البلاد من أنظمة تناسبهم ، وبين ما يتطلبه وجود الأوربيين من أجهزة ادارية وقضائية أكثر تعقيدا ٠

ورأى كرومر كي يتغلب على هذه المشكلة ــ كما جاء في مذكرته التفسيرية ــ أن « يكتفى لفترة من الوقت على الأقل بالأنظمة الادارية والقضائية التي في وسع الحكومة اقامتها في بلد خرج مؤخرا من الحال البربرية التي كان عليها ، مادام هؤلاء الأوروبيون هم الذين اختاروا الذهاب الى السودان والاقامة به والاتجار معه واستغلال رءوس أموالهم فيه » ٠ وقد أكد كرومر في مذكرته التفسيرية ، أن ما سوف يوضع من

أنظمة ادارية وقضائية لن تخلو من المثالب والمآخذ ، اذا ما قورنت بالأنظمة الأوروبية أو حتي بالأنظمة المصرية • محتفظا لنفسه بخط الرجعة اذا ما هوجمت الأنظمة التى ستوضع للسودان •

٢ ـ الامتيــازات الأجنبية :

وهذه المشكلة تتعلق بالأجانب كذلك ، فانهم وهم يتمتعون فى مصر بامتيازات مختلفة ، كان لهم ـ قانونا ومنطقيا ـ أن يتمتعوا بنفس الامتيازات فى السودان طالما كان يشكل مع مصر وحدة سياسية واحدة ، ولتركيا عليها السيادة العليا • ولكن كرومر كان يعتقد أن تلك الامتيازات الأجنبية كانت عقبة كبيرة فى سبيل تنفيذ الاحتلال لسياسته فى مصر ، ومن أجل ذلك رأى أن يمنع الأوروبيين بالسودان من أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقا ، أو الاعتراف لهم بامتيازات في السودان تشابه الامتيازات والحقوق التى كانوا يتمتعون بها فى مصر •

ورأى كرومر أن السبيل للتغلب على هذه المشــكلة هو اصــدار « اعلان واضح » يتضمن ويحدد النظام السياسى الذى سوف يسرى فى السودان في المستقبل لأنه اذا سمح للأوروبيين بالاقامة فى السودان والتمتع بحق التملك هناك واستثمار أموالهم به والاتجار معه دون اصدار ذلك الاعلان ، فسوف يواجه السودان كثيرا من المشاكل مستقبلا ، لأن كثيرا من الأوروبيين المقيمين فى السودان سوف يعتبرون أن وضعهم هناك مشابه لوضعهم فى مصر ويتصرفون على هذا الأساس • ومن أجل ذلك صار ضروريا اصدار صك عام يوضح الوضع السياسي للسودان •

وثمة هدف آخر وراء منع سريان الامتيازات الأجنبية فى السودان ، هو منع تلك الامتيازات من التدفق الى ما وراء السودان في أواسط افريقيا وشرقها (٤) ومعروف أن الامبراطورية البريطانية كانت في هذه المناطق آنذاك فى أنشط مراحلها فقصد بهذا الاجراء حماية الممتلكات البريطانية التى كانت جزءا من أملاك مصر سابقا من الامتيازات •

٣ ـ وضع السودان السياسى :

كان ضروريا فى رأى كرومر أن يتجدد منذ البداية في الصك العام المقترح وضع بريطانيا فى السودان • بكل دقة ممكنة • وكان هذا يستلزم ـ بالطبع ـ النظر في وضع كل من تركيا ومصر في السودان ، باعتبار

(٤) Colvin O. : The Making of Modern Egypt; pp. 336.

أن لتركيا السيادة الشرعية على السودان ومارست مصر هذه السيادة نيابة عنها ، بعد أن تكونت بين مصر والسودان وحدة سياسية واحدة فى أوائل القرن التاسع عشر ، وأخيراً ماترتب على تحمل مصر النصيب الأكبر من نفقات استرداد السودان فى المال والرجال ٠

ومن الناحية النظرية لم يكن هناك سوى وضع من ثلاثة يمكن أن يكون عليه السودان فى ظروفه الراهنة ، ويتحدد فى ظل ذلك الوضع موقف بريطانيا وغيرها فى السودان ٠ وهذه الأوضاع الثلاثة هى :

(أ) أن تضم بريطانيا السودان اليها ٠

(ب) أن يعتبر السودان جزءا من الامبراطورية العثمانية ، أى يعاد ضمه الى مصر ٠

(ج) أن يكون هناك نوع من الحل الوسط تتحقق به الأغراض التى تريد بريطانيا تحقيقها بصفتها صاحبة الكلمة المسموعة فى السودان ٠

وبالنسبة للوضع الأول ، يلاحظ أن بريطانيا لم تكن تريد ضم السودان اليها « لأسباب سياسية ومالية واضحة » كما جاء فى مذكرة كرومر ٠

فمن الناحية السياسية سوف يكون الضم ـ لو تم ـ سابقة عنيفة غير مشروعة ليس لها ما يبررها ، لما قد يترتب عليها من تعقيدات سياسية واستعمارية ، فستتعارض عملية الضم مع التأكيدات التى طالما رددتها بريطانيا حول حقوق مصر فى السودان ، فضلا عن الدور الذى قامت به مصر فى الإسترداد من حيث تحملها معظم النفقات وأغلب الضحايا ٠ وفضلا عن ذلك فربما أدى الضم الى نكسة أخرى من المتاعب مع فرنسا التى آلمها ولا شك انسحابها الاضطرارى من فاشودة الأمر الذى قبلته على أساس أن بريطانيا كانت تقوم بدور المساعد لمصر فقط (٥) ٠

وتتضح الأسباب المالية لعدم استعداد بريطانيا لضم السودان لها ، اذا عرفنا أن كرومر كان يرى أن « السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج فى وهج الشمس » فقد تسبب السودان فى وهن المالية المصرية واضطرابها ، كما أن بريطانيا أنفقت في السودان مبالغ على أمل استعادتها عند تصفية الحساب ، فكانت النتيجة أن تضاعفت هذه المبالغ مرات دون طائل ، فقد بدأت بريطانيا عملية الانفاق بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه اعتمدها مجلس العموم البريطانى فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ لحملة ولزلى الخاصة

(٥) McMichael H. : The Sudan, pp. 62.

بانقاذ الجنرال جوردون ، فكان أن وصلت اعتمادات هذه الحملة الى ١١ مليون جنيه • وحين ناقش مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٨٩٦ نفقات بريطانيا فى السودان ، لم يكن أمام الحكومة الا أن تعد المجلس بأنها لن ترتكب مثل هذه الأمور مرة أخرى • فلو ضمت بريطانيا السودان الى أملاكها فانها تضاعف تلك الهفوة (٦) • هذا فضلا عن أن بريطانيا « لم تكن لديها النية لكى تضيف الى مسئولياتها مسئولية ادارة وتطوير منطقة شاسعة وخطيرة وجرداء في افريقيا المتوحشة (٧) » • ولم يكن هناك من حل أمام الحكومة البريطانية حتى لا تتسع الهوة سوى اشتراك مصر معها فتحمل عنها الغرم جله ان لم يكن كله •

وهنا يتبادر للذهن سؤال وهو :

اذا كان السودان هوة ومنطقة شاسعة جرداء لا ترغب بريطانيا فى ضمه اليها ، فلماذا كانت تهتم بأمره ؟

انه لا يمكن تفسير اهتمام بريطانيا بالسودان الا على الأساسين التاليين :

أولا ــ انشاء الامبراطورية الافريقية البريطانية وتنفيذ مشروع سكة حديد القاهرة الكاب •

ثانيا ــ استخدام السودان كضمان لبقاء الاحتلال البريطانى فى مصر عن طريق الاستيلاء على منابع النيل ، حسبما كان سائدا آنذاك •

أما الوضع الثانى وهو اعتبار السودان جزءا من أملاك الامبراطورية العثمانية فقد كان ذلك يؤدى ــ فى نظر الانجليز ــ الى استمرار اثارة المصاعب الدولية التى واجهتها بريطانيا فى مصر قبل استرجاع السودان ، فأدت الى اعاقة الاصلاح والتقدم فى مصر •

وبالاضافة الى ما سبق ، فقد أعلنت بريطانيا عدم اعادة ضم السودان الى مصر ، أى عدم ضمه الى الامبراطورية العثمانية ، وكانت حجة بريطانيا فى هذا ــ وانزلق وراءها فى ذلك كثير من الكتاب ــ هو أن مصر قد أساءت عندما كانت تحكم السودان قبل الثورة المهدية ، « وان الأساس الأخلاقى هو المانع فى هذا الضم » كما ذكر كرومر •

---

(٦) داود بركات ــ السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٥٥ ، ٥٦ (التقرير السرى من كرومر الى حكومته) عن عام ١٨٩٩ •

(٧) Wingate R. : Wingate of the Sudan, pp. 123. Mc Michael : H., The Sudan, pp. 63.

وبعد ما سلف كان على بريطانيا أن تجد حلا وسطا ، يحقق فى وقت واحد كافة الاحتياجات التشريعية للسودان ، ويؤمن مصر ، ويبعد الخصومة الأجنبية ويؤكد أن السلام والعدالة سوف يسودان السودان (٨) : أو كما عبر لورد كرومر يصبح السودان مصريا « الى الحد الذى يفى بالضرورات السياسية وقواعد العدل وفى نفس الوقت يكون انجليزيا حتى يمنع العقبات التى تعوق ادارة البلاد عن طريق الطفيليات الدولية العالقة — بالضرورة — بأردية السياسة المصرية القائمة ، وكان الواضح أن هذه الاحتياجات المتضاربة لا يمكن أن تتم بدون خلق نوع مهجن من الحكومة الأمر الذى لم يكن معروفا فى القانون الدولى (٩) » .

وقد كان الحل المقترح للوضع فى السودان — فى نظر كرومر — هو عقد اتفاق Agreement أو وفاق Convention بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد استقر رأى كرومر على هذا برغم ما كان يعلمه تماما من أن ثمة اعتراضات قانونية تقوم فى وجه ذلك الحل ، وقد أورد فى مذكرته التفسيرية لمشروع الاتفاق هذه الاعتراضات ، وتدور كلها حول مدى أهلية مصر لعقد اتفاق مع بريطانيا ، ثم مدى سريان السيادة العثمانية على السودان وقت عقد الاتفاق ، ولم يغفل كرومر هذه الصعوبات ، فأورد ردودا على هذه الاعتراضات كما سيأتى . على أن كرومر كان يرى أنه « لن يكون من الميسور وضع نظام على الورق يمكن أن يكون عمليا ومقنعا » . وكان سبب هذا الذى ذكره كرومر فى مذكرته التفسيرية هو الصعوبات التى عددها ثم جدة العمل أو الفكرة التى وضع خطوطها .

واذا كان اللورد كرومر قد حدد ما كان يواجهه من مشاكل عند وضع مشروع الاتفاق بثلاث ، فان سلسبورى حين اطلع على مذكرة كرومر التفسيرية ، ركز هذه المشاكل فى اثنتين فقط وجه اليهما نظر كرومر فى رسالة (١٠) بعث بها اليه وحضه فيها على ايجاد الحلول لها . وهاتان المشكلتان هما :

١ — اتخاذ الخطوات السريعة للابقاء على الصبغة « الدولية » خارج السودان .

---

(٨) Mc Michael H. ; The Sudan 62.

(٩) Cromer : Modern Egypt, pp. 549.

(١٠) Zetland : The Marquess of Lord Cromer ; p. 246. Salisbury to Cromer 9 December 1898.

٢ ـ ابتكار خطة تضفي الصفة القانونية علي ما يتخذ في السودان من تدابير تشريعية وادارية ٠

وكان سلسبوري يرى أنه « لو وجد كرومر الحل لهذين الموضوعين فلن يكون لسواهما أهمية لديه » واذا نظرنا الى توجيهى سلسبورى نرى أنهما يحققان كل ما كان ـ يرى كرومر تحقيقه ـ على النحو التالي :

فبالنسبة للدولية نلاحظ ما يلى :

١ ـ أن ابعاد الصفة « الدولية » عن السودان يترتب عليه أن وضع الأجانب هناك سوف يكون عاديا ، فلا يكون فى يدهم ما يمكنهم من مضايقة جهاز الحكم فى البلاد كما كانوا يفعلون فى مصر ، فضلا عما يحققه هذا من تمكن بريطانيا من الانفراد بالسودان ٠

٢ ـ أن تحقيق ابعاد الصفة الدولية كان يستلزم حتما ابعاد السيادة العثمانية عن السودان بصفتها مصدرها ، باعتبار أن السلطان العثمانى هو الذى منح الأجانب الامتيازات التى استغلوها أسوأ استغلال فى مصر ٠

أما بالنسبة لاضفاء الصفة الشرعية على التدابير الادارية والتشريعية فى السودان فيلاحظ أن هذا لا يمكن أن يكون الا اذا كان للسودان جهازه الادارى وكيانه الخاص المنفصل انفصالا تاما عن أى كيان آخر سواء كان مصر أو غيرها ٠ وهذا يعنى أن تحقيق هذا التوجيه يؤدى فى مداه القريب أو البعد الى فصل السودان عن مصر ٠

والخلاصة اذن أن الاتفاق المزمع ابرامه بين مصر وبريطانيا كان عليه أن يحقق ما يلى :

١ ـ أن يكون للأجانب وضع عادى بحت فى السودان كوضعهم فى أى دولة أخرى لا تمت بصلة الى السيادة العثمانية أولها علاقة بمصر ٠

٢ ـ أن يقوم فى السودان جهاز للحكم له كيان يضفى على تدابيره الادارية والتشريعية صفة قانونية ٠

٣ ـ خلق كيان سياسى مستقل للسودان عن تركيا ومصر ٠

٤ ـ ازالة السيادة العثمانية عن السودان ٠

٥ ـ أن تكون لبريطانيا الكلمة المسموعة بالنسبة لكل مقدرات السودان ٠

ومعنى هذا باختصار وضع الأسس التى تيسر تحويل السودان عند الحاجة الى محمية أو مستعمرة بريطانية خالصة ٠

ثانيا : خطبة لورد كرومر فى أم درمان (١٨٩٩/١/٤) :

وقد أفصح كرومر علنا لأول مرة عن نوع الحكم المقبل فى السودان ، فى خطبة ألقاها فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ بأم درمان بين جموع الشعب هناك (١١) ، وأراد بها أن يهيىء الأذهان لتقبل الاتفاق المزمع ابرامه بين مصر وبريطانيا (١٢) • والذى كان على وشك الصدور • ولهذه الخطبة أهمية خاصة للأسباب التالية :

١ ـ انها كشفت لأول مرة لجماهير الشعب عن نية الانجليز فى حكم السودان ونوع الحكم الذى سيقوم فى البلاد ، والذى كان مظهره رفع العلمين المصرى والبريطانى متجاورين فوق أم درمان والخرطوم •

٢ ـ ابراز وضع الحاكم العام للسودان فى عهده الجديد على أنه ملجأ للجميع ، وانه لا يجب التعويل على أحد غيره •

٣ ـ اتجاه النية الى فتح السودان للرسالات التبشيرية على نطاق واسع وعلى الخصوص فى السودان الجنوبى (١٣) •

٤ ـ أشار كرومر الى أن تطبيق العدالة سوف تتولاه محاكم بسيطة ، وكان فى هذا اشـارة مباشرة الى أن القضاء المختلط لن يكون له وجود فى السـودان (١٤) •

٥ ـ ضغط كرومر فى خطابه على سوء الحكم المصرى فى السودان قبل المهدية ، وذلك حتى يبرر الوضع السياسى الجديد فى السودان ، الا وهو اشتراك الانجليز مع مصر فى حكمه • وكان ذكر ذلك بمثابة تذكـير للنـاس بأنـه فى وجـود الانجليز ضـمان لهـم حتى يتقبلوا الحكم الجديد تقبلا حسنا باعتبار أن السودان سيخلو من المظالم المصرية السابقة •

٦ ـ أفهم كرومر السودانيين أن الادارة التنفيذية بالسودان سوف تكون بيد جماعة قليلة من الضباط الانجليز • وهؤلاء سيقومون بتنفيذ القواعد التى أعلنها كرومر على الناس •

---

(١١) ذكر نصها فى أكثر من كتاب ومنها كتاب دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ص ٥٧٥ ـ ٥٧٧ •

(١٢) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٢٩٩ •

(١٣) لم ترد هذه النقطة فى صلب الخطبة • وانما عرفت ضمنا من النقاش الذى دار عقب استفسار أحد المشايخ من المستمعين السودانيين عما اذا كانت أحكام الشريعة الاسلامية ستكون محترمة ونافذة المفعول فى السودان • وكذلك من خطاب كرومر لسلسبورى فى ١٨٩٩/١/١٣ •

(١٤) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٧٤ •

وقع خطبة كرومر :

وكان لهذه الخطبة أهمية غير قليلة أضفاها عليها الاعتباران التاليان :

أولا : ان شخصية كرومر ومركزه منحا الخطبة صفة رسمية ٠

ثانيا : أن الخطبة كانت أول تصريح رسمي علني عما سيكون عليه الوضع في السودان في عهده الجديد ٠

ومن أجل الاعتبارين السابقين كان لما حوته الخطبة وقعه الخطير في كل من لندن والقاهرة والخرطوم ٠

فبالنسبة للندن ، فقد علمت بأمر الخطبة في اليوم التالي لالقائها (٥ يناير ١٨٩٩) من برقية بعث بها رنل رود الى سلسبوري (١٥) ، ثم رسالة بعث بها كرومر الى سلسبوري أيضا في ١٣ يناير سنة ١٨٩٩ عقب وصول الأول الى القاهرة من السودان ٠ وقد ذكر كرومر في رسالته كيف أن رحلته الى الخرطوم أثارت اهتمامه الى حد كبير ، وانه وجد نفسه مضطرا لالقاء خطبة صغيرة ، وبعد ذلك تساءل عما اذا لم يكن قد تجاوز ـ فيما ورد بخطبته ـ ما يريده سلسبوري ، ثم أردف كرومر كيف كان وقع الخطبة حسنا في السودان ، وانه وجد من الواجب ازالة المخاوف من المبشرين ، مشيرا بذلك الى ما ذكره في خطبته من أن العمل سيجري بالسودان وفق الشريعة الاسلامية مشيرا بذلك الى حادث مقاطعة الشيخ السوداني له في خطبته ، وسؤاله اياه عن مدى تطبيق التشريعة الاسلامية بالسودان ٠

ووصل الى كرومر رد من سلسبوري في ٣ فبراير سنة ١٨٩٩ ، وكان مركزا على اجابة كرومر على تساؤل الشيخ السوداني ، اذ اعتبر المسئولون في لندن الوعد الذي قطعه كرومر على نفسه خاصا بتطبيق الشريعة الاسلامية في السودان خطوة غير موفقة لم يكن من الواجب اتخاذها ٠ وأورد سلسبوري شاهدين على أثر تصريح كرومر وهما :

١ ـ مشكلة الرقيق الهارب من أصحابه في السودان ، اذ سأل سلسبوري كرومر عن الكيفية التي يمكن بها معالجة هذه المشكلة لو طبقت أحكام الشريعة الاسلامية في السودان كما أكد كرومر في خطبته ، باعتبار أنه سوف يكون من المتعذر على الحكومة في السودان ـ كما جاء برد سلسبوري ـ أن تتدخل لتطبيق الشريعة الاسلامية على الرقيق الهارب واعادته الى أصحابه ، على أساس أن سياسة

(١٥) Rodd to Salisbury, No. 3 5 Jan. 1899, P.R.O., F.O. 78/5022.

الحكومة وأهدافها فى السودان ترمى الى الغاء الرق الغاءا تاما ٠
وقد جاء هذا التساؤل فى رد سلسبورى لأن كرومر كان قد أوضح
ـ قبل الخطبة بفترة ليست بعيدة ـ رأيه حول صعوبه معالجة مشكلة
رقيق الخدمة المنزلية Domestic Slavery وذلك حين كان يعلق
على المادة الثالثة عشر من مشروعه الذى وضعه للاتفاق الثنائى ٠

٢ ـ مشـكلة نشـاط الارساليات التبشيرية فى السودان ٠ فقد خشى سلسبورى من أن يتعطل نشاط الارساليات التبشيرية فى السودان ، وتغلق البلاد فى وجهها نتيجة لتأكيد كرومر فى خطبته بمراعاة تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان ، كذلك اعتبر رئيس الاساقفة فى انجلترا ـ كما جاء فى رد سلسبورى ـ أن خطبة كرومر قد تكون عقبة كأداء فى سبيل تعيين أسقف للكنيسة الانجليكانية بالقاهرة يمتد سلطانه على السودان ، واعتبر أن هذه الخطبه سوف تؤجل هذا التعيين سنة أو سنتين ٠

وكان كرومر يرى أنه من غير المناسب اتخاذ خطـوات فى سـبيل التبشير بالسودان فى ذلك الوقت المبكر لأسباب كثيرة ، منها أنه ليس من عادة الشرقيين أن يفكروا فى الأمور بامعان ، وانه من العبث اقناع سواد الناس بأن هناك فرقا بين عمل تقوم به الحكومة الانجليزية وعمل يقوم به أفراد عاديون من الانجليز ، وان الناس سوف يرون فى تعيين أسقف مسيحى أول مظهر ملموس من مظاهر السيطرة الانجليزية على السودان ، كما سيؤدى ذلك الى الاعتقاد بأن سياسة الانجليز العامة فى السـودان سوف تكون تحويل الأهالى الى الدين المسيحى (١٦) ٠

ورسالة سلسبورى تؤكد أن من بين أهداف السياسة الانجليزية فى السودان تأييد التبشير والارساليات التبشيرية فى السودان ان لم يكن كله فعلى الأقل خارج مناطق الأغلبية المسلمة فى جبال النوبا بكردفان وجنوب السودان ٠

وأيا كان رأى لندن ، فالواقع أن كرومر قد تورط فى الوعد الذى قطعه على نفسه بأن الشريعة الاسلامية سوف تكون مرعية فى السودان ، على الرغم من أنه قد برر صدور هذا الوعد بمحاولته ازالة مخاوف الناس من ناحية المبشرين (١٧) ٠ وقد جاء هذا التـورط نتيجة للمفاجأة التى

---

(١٦) Zetland : The Marquess of Lord Cromer. pp. 250.

(١٧) Cromer to Salisbury, 13 January 1899, P.R.O., F.O. 78/5022.

أحدثها استفسار الشيخ عن هذا الموضوع أثناء القاء كرومر خطبته أمام جمهور مسلم متمسك بدينه ، وخرج لتوه من عهد كانت خلاله الشريعة الاسلامية هى دستور السودان • فلم يكن هناك مناص لكرومر حتى يدلى باجابة على تساؤل الشيخ غير ما أدلى به • اذ كانت أى اجابة أخرى غير هذه الاجابة ستثير الشكوك فى نفوس المستمعين ، ولا يعلم نتائج ذلك الا الله •

على أن تصريح كرومر الخاص بمراعاة الشريعة الاسلامية في السودان قد أزعج رئيس وزراء بريطانيا وكبير أساقفتها ، لأنه قد قلقل ولا شك أخد جوانب السياسة البريطانية فى السودان ، الأمر الذى جعل من واجب رئيس الوزراء ورئيس الأساقفة أن يحسبا حساب ما سيترتب على هذا التصريح ، بحيث لا ينغص على السياسة البريطانية فى السودان صفوها فتسير وفق ما قدر لها أن تكون •

أما القاهرة فقد وصلها نص الخطبة في رسالة موجهة للخديو عباس من أحد المستمعين (٣) وكان ضابطا بالقوات العاملة فى السودان وفى نفس الوقت كان عضوا فى جمعية المودة السرية الموالية للخديو • وذكر الضابط المصرى فى خطابه أن « جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » ثم تساءل « عما اذا كان قد تم شيء من الاتفاق بخصوص السودان حتى يذكر اللورد كرومر مثل هذا الكلام » وكان الضابط بتساؤله هذا يعبر عن دهشة الضباط المصريين بالسودان واستيائهم ، فقد تبين لهم بعد أن استمعوا للخطبة ، أن عملية رفع العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب لم يقصد بها الا التدليل على مشاركة البريطانيين للمصريين فى حكم السودان ، وبسط النفوذ البريطانى عليه عن طريق السردار حاكم عام السودان الذى اعتبر كما ذكر كرومر فى خطبته « النائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية والذى لا يجب التعويل على أحـد غيره » •

هذا هو أثر الخطبة بين الضباط المصريين بالسودان ، أما القاهرة ذاتها فقد كان وقع الخطبة عليها شديدا بعد أن علمت بها من رسالة الضابط المصرى وعبر أحمد شفيق باشا (١٨) عن هذا الوقع فذكر أن تلك الخطبة كانت مفاجأة وكانت موضع دهشة ، حتى أن الخديو حين بلغته قال : اننى لا أصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر « • وكان تفسير القاهرة لهذه الخطبة كما أورده أحمد شفيق باشا أيضا أنها « اعلان صريح من

---

(١٨) احمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ قسم أول ص ٢٩٤ •

الجانب الانجليزى بأنه لا ينبغى الاشتراك فقط فى حكومة السودان بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائيا عن التدخل فى شأنه ، مادام السردار الانجليزى هو الشخص الوحيد الذى سيقوم بالأمر ، وبهذه الخطبة وضحت نيات الانجليز من رفع العلمين معا ، واتضحت خطتهم المقبلة فى السودان »٠

وكان سبب المفاجأة والدهشة اللتين عبر عنهما أحمد شفيق باشا هو انهيار آمال المصريين فى السودان بعد أن بددتها خطبة كرومر بأمدرمان ٠ فقد كان اعتقادهم الراسخ أن استرجاع السودان معناه فى بساطة أن يعود « الوضع » الذى كان للسودان قبل المهدية ، وتسترجع الخديوية منفردة سلطتها هناك على غرار ما كان عليه الحال سابقا ، ولم يكن يقلل من أمل المصريين هذا نظرة الشك التى نظر بها بعضهم الى عملية استرجاع السودان ، وأن هذه العملية سوف تخدم بريطانيا أكثر من مصر (١٩) ٠

وقد عبر الخديو عباس لكرومر عن عدم رضاه واستيائه مما ورد بخطبته فى أم درمان ، وذلك حين استقبله فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٩ ــ أى بعد عودة الأخير من السودان بأربعة أيام وقبل توقيع الاتفاق الثنائى بيومين ــ فذكر الخديو لكرومر « أنه لم يكن له بالخطبة علم من قبل » فاعتذر كرومر « بأنه قبل أن يذهب الى السودان لم يكن ينوى القاء خطب أو تصريحات ، ولكنه اضطر الى ذلك اضطرارا ٠ وأثناء نفس المقابلة أشار كرومر للخديو فى حديثه الى أن اللورد سلسبورى بعث بصورة من اتفاق مصرى انجليزى يختص بالسودان ، وانه سلم نسخة من الاتفاق لبطرس غالى باشا ناظر الخارجية (٢٠) ٠ فكان هذا أول اخطار رسمى من كرومر للخديو بأن اتفاقا انجليزيا مصريا خاصا بالسودان قد تم اعداده ٠

وبعد هذه المقابلة بيومين وقع الاتفاق الثنائى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من كرومر ممثل بريطانيا وقنصلها العام فى مصر نيابة عنها ، وبطرس غالى باشا ناظر الخارجية نيابة عن مصر ٠ وتضمن هذا الاتفاق الأوضاع التى عمد الانجليز على خلقها فى السودان والتى أراد الانجليز بواسطتها أن يحققوا ما أرادوه فى السودان ، وتلافى المشاكل التى سبقت الاشارة اليها ، والتى قدر كرومر وسلسبورى أنها سوف تواجه السودان فى وضعه الجديد ٠

★★★

---

(١٩) Mecky Abbas : The Sudan Question, pp. 52.

(٢٠) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ قسم أول ص ٢٩٥ ٠

الفصل الثالث

النص الرسمى للاتفاق الثنائى ودراسته [١]

أولا ـ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ :

« وفــاق » [٢]

« بين حكومة جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل » ٠

حيث ان بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالى الخديو ٠

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجــل ادارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزم حال كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ٠

---

(١) وضع هذا الاتفاق أصلا باللغة الانجليزية وتم التوقيع على النص الانجليزى له ، ثم قام بترجمته « سقراط سبيرو بك » وكانت هذه الترجمة هى التى جرى التعامل عليها فيما بعد وتم نشرها رسميا ٠ (النص الانجليزى ضمن الملاحق فى آخر البحث) ٠
ـ محمد عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٤٨ ٠

(٢) الفازيته السودانية عدد ١ بتاريخ ١٨٩٩/٣/٧ (وزارة الخارجية المصرية ملف رقم ١٠٩٧) ٠

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على حالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانون الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ٠

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما ٠

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

مادة أولى :

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ٠ أو

ثانيا : الأراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثا : الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا ٠

مادة ثانية :

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط ٠

مادة ثالثة :

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عام السودان) ويكون تعيينه بأمر عال (خديو) بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال (خديو) يصدر برضاء الحكومة البريطانية ٠

مادة رابعة :

القوانين وكافة اللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع

أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون وأية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة •

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها فى هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ورئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو •

مادة خامسة :

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية ، أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها•

مادة سادسة :

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول •

مادة سابعة :

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية الا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر ، لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج • ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدر الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن •

مادة ثامنة :

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه •

مادة تاسعة :

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

مادة عاشرة :

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

مادة حادية عشرة :

ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان وتصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

مادة ثانية عشرة :

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩ .

امضـــاء

كرومر بطرس غالى

اتفاق ١٠ يوليو ١٨٩٩ التكميلى بين مصر وبريطانيا :

ولما كانت سواكن قد استثنيت فى اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ من بعض القيود لاعتبارات مختلفة ، ونتج عن هذا الاستثناء متاعب عملية مختلفة لحكومة السودان فكان أن وقعت اتفاقية أخرى فى ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ جعلت وضع سواكن هو نفس وضع باقى جهات السودان من حيث سريان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وكان نص اتفاق ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ كما يلى (٣) :

---

(٣) رئاسة مجلس الوزراء (المصرى) : السودان من ١٨٤١/٢/١٣ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٨ ، ٩ .

« حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ٠

وحيث انه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات ، وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات ٠

وحيث ان عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما ، فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ٠

وحيث انه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه ٠

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الأولى :

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناه من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل ٠

تحريرا بمصر فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ ٠

امضـــاء

بطرس غالى   كرومر

دراسة مواد الاتفاق الثنائى :

قبل البدء فى دراسة الاتفاق يهمنى أن أقرر أنه نظرا لأنه قد أخذ بمشروع كرومر للاتفاق الثنائى كله تقريبا عند وضع الاتفاق ، فسوف يكون من المفيد الاعتماد على مذكرة كرومر التفسيرية (٤) لمشروعه فى دراسة مواد الاتفاق ٠

لقد استهل الاتفاق الثنائى بعنوان صيغ بمهارة فائقة ، فنص على أنه « وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو

---

(٤) Cromer to Salisbury, Confidential Memo. enclosed in the Document marked separate & secret 10 Nov. 1898, P.R.H., F.O. 78/4947.

مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل » فتلافت صياغة العنوان كل ما كان من شأنه أن يكون مثلبا يطعن به فى مشروعية الاتفاق ، فتركت مسألة السيادة معلقة لم يشر اليهـا العنوان بأى اشارة يمكن اتخاذهـا مادة للاعتراض على الاتفاق كما أن العنوان صيغ بحيث لا يظهر أى تعارض بينه وبين الفرمان السلطانى الصادر للخديو « بأنه لا يجوز له تحت أية ظروف أو وسيلة ترك هذه الامتيازات كلها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقا (٥) لأن العنوان انصب على أنه خاص « بادارة السودان فى المستقبل » وهذه لا تحمل أى معنى آخر غير عملية الادارة ٠ ثم ان العنوان نص على أنه وفاق وليس معاهدة بمعناها المعروف فى القانون ، ولذا فان هذا الوفاق لا يتعارض مع الفرمان السلطانى الذى يحرم على الخديو عقد أية معاهدات مع الدول الأجنبية ما عدا الاتفاقيات التجارية والجمركية فتوقيع الخديو أو ممثله على هذه الاتفاقية ليس سوى ممارسة لحقه فى اجراء الترتيبات المتعلقة بالادارة الداخلية فى خديويته » ٠

على أنه يؤخذ على هذا العنوان أنه نص على أنه « وفاق » بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وحكومة جناب خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل » دون وصف لهذه الادارة بأن تكون ثنائية أو غير ثنائية وذلك احتياطا لما قد يحتج به حـين يكون لبريطانيا « الكلمة المسموعـة » فى شئون السودان ، وهو الأمر الذى انتوتـه وأفصحت عنه رسميـا لمصر كما سلف ٠

وبعد العنوان بدأت الاتفاقية بمقدمة تضمنت حيثيات أربع خلفت الأساس القانونى الذى بمقتضاه صار « التفويض اللازم » لمصر وبريطانيا على « الاتفاق واقرار » ما جاء بالاتفاقية من مواد ٠

وقد قررت الحيثية الأولى عدة أمور هى :

١ ـ أن بريطانيا ومصر قد دخلتا السودان لافتتاح أقاليمه التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية ٠

٢ ـ أن عملية الفتح تمت « بالوسائل الحربية والمالية » التى بذلتهـا « بالاتحاد » مصر وبريطانيا ٠

وعلى هذا تكون الحيثية الأولى قد حددت فى وضوح سبب وجود مصر وبريطانيا فى السودان وهو فتح أقاليمه التى خرجت عن حكم مصر ، أى أن الاتفاق بهذا يكون قد قرر فى حيثيته الأولى عدم الاعتراف بنظرية

---

(٥) Abbas, Mecky : The Sudan Question, pp. 50.
مكتبة قصر عابدين : مجموعة الأوامر والديكريتات : قسم أول ص ١٠٥ ٠ (ديكريتو تولية الخديو توفيق فى ١٥ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) ٠

« الملك المباح » التى كانت مجالا للأخذ بها أو نبذها بين فرنسا وانجلترا منذ سيطرت قوات المهدية على السودان ، وذلك وفقا لمصلحة كل من الدولتين كما سبق • وقررت الحيثية الأولى كذلك أن ما بذل فى الفتح من الوسائل الحربية والمالية قد قدمتها كل من مصر وبريطانيامشاركة ومن غير تمييز طرف على طرف فيما قدم ، خلافا لما حدث فعلا • ونتيجة لهذا لا يجوز لأى من الطرفين أن يدعى الانفراد بالعملية أو بالجزء الأكبر منها ، ثم ما قد يترتب على ذلك من نتائج فأخفى بذلك تفوق مصر الواضح فيما قدمته من رجال وأموال فى عملية الاسترداد •

أما الحيثية الثانية فقد قررت « ضرورة » وضع نظام « مخصوص » سياسى وادارى للسودان ، دون ما تحديد لشىء من طبيعة هذا النظام • وقد كان الهدف من حتمية وضرورة وضع النظام السياسى والادارى فى السودان هو قطع الطريق على ما قد يثار من المطالبة بسريان قوانين وأنظمة بذاتها مصرية كانت أو غير مصرية على السودان • وأكد كرومر هذا فى مذكرته التفسيرية فذكر بصراحة أن النظام المزمع وضعه للسودان يختلف عن النظام القائم فى مصر • وفضلا عما سبق فقد منحت هذه الحيثية الثانية للجهاز الجديد فى السودان حق تنويع القوانين واللوائح داخل السودان بحسب حالة كل جهة هناك ، والفائدة الظاهرة من وراء هذا هى منح المرونة الكافية للجهاز الجديد فى عمله بالسودان • ولكن هذا النوع من المرونة فى امكانه أن يكون بذرة تنمو فيما بعد عند اللزوم وفى الزمان والمكان المناسبين للتفرقة بين أقاليم السودان المختلفة فتكون الحيثية الثانية بهذا قد خلقت تربة صالحة للفصل بين مصر والسودان ، وكسر الوحدة السياسية التى قامت فى وادى النيل من ناحية ، ومن ناحية أخرى منحت هذه الحيثية الادارة الجديدة سببا تستطيع به تفتيت السودان وتشجيع النعرات الاقليمية بين سائر أنحائه اذا شاءت ومتى شاءت •

وأبرزت الحيثية الثالثة مطالب بريطانيا فى الاشتراك فى وضع النظام المخصوص الادارى والقانونى للسودان ، ثم تنفيذ ذلك النظام وتعديله فى المستقبل ، وكل هذا على أساس ما أقامته بريطانيا لنفسها فى السودان من حقوق استخلصتها من اشتراكها مع مصر فى « فتح السودان » •

أما الحيثية الرابعة فنصت على الحاق مدينتى وادى حلفا وسواكن اداريا بالسودان لأن وضعهما خارج نطاق دولة المهدية وعدم خروجهما عن « طاعة الحضرة الفخمية الخديوية » كان يمنحهما طبيعة تغاير طبيعة سائر أجزاء السودان التى استولت عليها القوات الزاحفة من أيدى المهدية ، فشاءت الاتفاقية – أو كرومر – توضيح وضعهما سلفا حتى يطبق عليهما الاتفاق الثنائى كما سيأتى بعد •

ويلاحظ على مقدمة الاتفاقية فى جملتها أنها تعرضت لمسألة وضع السودان السياسى على الرغم من النص فى العنوان على أنه « وفاق خاص بادارة السودان فقط » فجعلت المقدمة « حق الفتح » هو صاحب الاعتبار الأول فى تبرير وجود انجلترا ومصر فى السودان ، وغضت النظر بقدر الامكان عن أية حقوق أخرى فى السودان غير حق الفتح ، ولكن الحقوق التى كانت لتركيا قانونا ولمصر عمليا فى السودان قبل قيام الحركة المهدية والتى اعترفت بها والتزمتها بريطانيا من الناحية العملية وقت تقرير عملية « استرجاع السودان » وأثناء حادث فاشودة على وجه الخصوص — كان لها كما قال كرومر « قوة الاعتبار ما يوجب الاعتراف بها كحقيقة واقعة ، ولا يمكن النظر اليها فى العرف الدبلوماسى كأنها مجرد خيال أو طيف ، وعلى الرغم من أنها فى بعض الأحيان كانت تتبخر كشبح فى الهواء ، فان الهيكل كان يبقى دائما ملحوظا وبدرجة كافية لا يتسنى معها اغفال هذه الحقيقة عند وضع النظام السياسى المطلوب للسودان (٦) . ومن أجل ذلك أشارت لها الاتفاقية فى حيثيتها الأولى ، ثم انه لا يقلل من شأن هذه الحقوق أنها وردت فى صورة « اشارة عابرة أو استنتاجية » لأن مجرد ذكرها على أى صورة هو اعتراف بوجودها وبقوة اعتبارها ، والا لأغفلت . ولكن وضعها على هذه الصورة « العابرة والاستنتاجية » كان متعمدا ، تنفيذا للمخطط الاستعمارى الانجليزى الذى كان يقوم على اهمال حقوق السيادة القديمة على السودان كلية وازالتها أو طمسها لو استطاع ، والاهتمام فقط بحقوق جديدة تفيد منها بريطانيا فى السودان وهو حق الفتح الذى كان يعنى التملك قانونا فى القرن الماضى (٧) .

ووضح الاهتمام بهذه الحقوق الجديدة فى الحيثية الثالثة فى المقدمة فبرزت « الحقوق التى صارت للحكومة البريطانية من واقع عملية الفتح » والتى يبدو أن ذكرها كان ضروريا ، لأن عليها وحدها يقوم المسوغ الحقيقى لابتداع وضع سياسى وادارى فى السودان يختلف عن الوضع القائم فى مصر » وهذا يؤكد ويحقق ما سبق أن أبلغ للحكومة المصرية من أن بريطانيا تعتبر أن لها « الكلمة المسموعة » فى كل شئون السودان .

---

(٦) Cromer : Modern Egypt, pp. 546.

(٧) كان « حق الفتح » يعنى التملك فى نظر القانون الدولى خصوصا فى القرن الماضى حيث كان الاخضاع والضم معترفا بهما من بين وسائل اكتساب الملكية ، هذا بالاضافة الى أن معاهدة برلين الموقعة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وكانت بريطانيا طرفا فيها ، نصت على هذه القاعدة حين ذكرت فى المادة ٣٦ على أن للدولة الموقعة « أن تقيم فى المناطق التى تحتلها على شواطىء القارة الافريقية سلطة قادرة على فرض الحقوق المكتسبة » .

محمد توفيق مصطفى : تعليقات على دستور الحكم الذاتى ص ٤ .

وقد ساعد ابراز «حق الفتح» كأساس لما صار لبريطانيا ولمصر من حقوق في السودان على اهمال « وإزالة » حقوق السيادة القديمة التي كانت معقودة لتركيا ثم مصر قبل الدعوة المهدية والتي لم يشر اليها الاتفاق الا اشارة استنتاجية كما سلف . فتكون الاتفاقية في مقدمتها نتيجة لهذا ــ قد وضعت أساس مشروعية وجود بريطانيا بالذات في السودان وأدخلتها عنصرا جديدا في ادارة شئونه فضلا عما منحته مقدمة الاتفاقية لمصر وبريطانيا من سند قانوني أو مبرر لوضع الاتفاقية الثنائية .

وبعد مقدمة الاتفاق بحيثياتها يلاحظ أن المادة الأولى من مواد الاتفاق حددت الجهات التي يطلق عليها « لفظة السودان » « بأنها جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض » . غير أن هذا التعميم في التحديد يتعارض مع ما جاء في مقدمة الاتفاق من حيث ادخاله مدينتي وادي حلفا وسواكن ضمن نطاق السودان في حين أنهما لم تدخلا في حوزة المهدية في يوم من الأيام ، أي لم تخرجا عن « طاعة الحضرة الفخمية الخديوية » ولكن كرومر كان يرى أن استبعادهما من نطاق السودان يثير مشاكل ادارية كبيرة ، ومن أجل ذلك أوجد حجة لتبرير ضم وداي حلفا وسواكن الى السودان وهي أن احتفاظ المصريين بهاتين المدينتين لم يتيسر الا بفضل القوات البريطانية والاشراف البريطاني على الدفاع عنهما ، وأنه بدون ذلك لفقدتهما مصر حتما ، ولكن ضعف هذه الحجة الواضح جعل كرومر يحتاط للأمر فأورد في صلب المادة الأولى تفسيرات توضيحية « للفظة السودان » تحقق أغراضه وتجنبه الحرج وتزيل ما قد يثيره تعميم اللفظ من مشاكل ، فقسم الأراضي التي يطلق عليها لفظة السودان الى الفئات الثلاث التالية :

١ ــ الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٣ . فدخلت بذلك وادي حلفا وسواكن في نطاق بلاد السودان .

٢ ــ الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد « وقد أراد كرومر بهذا أن يخرج من حدود السودان الجهات التالية :

(أ) قسم من مديرية خط الاستواء ضم الى محمية أوغنده البريطانية .

(ب) زيلع وبربره اللتان اقتطعتهما بريطانيا لنفسها وصارتا جزءا من الصومال البريطاني ، وهي جهات اقتطعتها بريطانيا لنفسها بمفردها ولم تشاركها في ذلك القوات المصرية كما جاء في صلب المادة ، فأوجدت بريطانيا ذريعة تبرر استمرار اقتطاعها لتلك الجهات

وعدم دخولها فى نطاق الأقاليم السودانية (٨) الأمر الذى أكد كرومر فى مذكرته التفسيرية أنه كان مقصودا منذ البداية ٠

٣ ـ الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا على أساس أن كثيرا من الجهات فى جنوبى السودان وغربيه كانت ماتزال بعيدة عن يد القوات الزاحفة فى السودان ، فضلا عن بعدها عن يد السلطة القائمة فيه حين أبرم الاتفاق ، وقد استهدف كرومر من وراء هذه العبارة ما يلى :

(أ) أن يدخل ضمن نطاق السودان كل الأراضى التى تفتح فى جنوبى السودان وغربيه نتيجة للجهود المصرية البريطانية المشتركة ٠

(ب) أن يستبعد من ذلك كل ما قد تفتحه بريطانيا بمفردها من أرض سودانية فى شمال أوغندا ومعنى ذلك تبعا لهذا التفسير أن تظل حدود السودان الجنوبية « مفتوحة لأية امتدادات تحصل من جانب (بريطانيا) فى أوغندا لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية فى اتجاه الشمال على حساب السودان فى وضعه الجديد أى « المصرى البريطانى » (٩) ٠

ومن كل ما سبق يتضح أن المادة الأولى من الاتفاق قد قررت ادخال مدينتى وادى حلفا وسواكن ضمن نطاق السودان ، وضمنت لبريطانيا الاحتفاظ بكل ما اقتطعته لنفسها من أقاليم كانت تسيطر عليها مصر قبل الحركة المهدية ، فضلا عن أنها ضمنت لها حرية توسيع رقعة محميتهـا فى أوغندا فى اتجاه الشمال على حساب السودان ٠

ونصت المادة الثانية من الاتفاق على أن « يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينـة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط » ٠

وقد قصد من وراء هذه المادة كما ذكر كرومر فى مذكرته التفسيرية الاشارة لأن يكون الوضع السياسى فى جميع أقاليـم السودان على نمط واحد فيما عدا سواكن فيصبح ما جرى فى الخرطوم وأم درمان من حيث رفع العلم البريطانى الى جانب المصرى عليها نمطا يتبع فى باقى جهات السودان ما عدا سواكن ٠

وكان استثناء سواكن ورفع العلم المصرى وحده عليها بمثابة اجراء وقائى واحتياطى مؤقت اذ خشى كرومر « أن يثير رفع العلمين متجاورين

---

(٨) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٦٥ ٠

(٩) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٤٦ ٠

على سواكن ــ عاصفة احتجاج كبيرة ليس هناك داع لها ··· وأن المقصود هو التمييز بين سواكن وسائر السودان فيما يتعلق بامتداد ولاية المحاكم المختلطة القضائية » ·

ومهما يكن من أمر فقد كان رفع العلمين المصرى والبريطانى متجاورين فى السودان اشارة ظاهرة للعيان على أن الوضع السياسى الجديد فى السودان له طابع مميز يختلف عن وضع مصر التى لا يرفع عليها الا العلم المصرى وحده وأن بريطانيا قد دخلت عنصرا جديدا الى جانب مصر فى السودان ·

وفوضت المادة الثالثة « الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يحمل لقب (حاكم عام السودان) ويكون تعيينه بأمر عال (خديو) بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال (خديو) يصدر برضاء الحكومة البريطانية » ·

ونظرا للشذوذ الواضح فى الجانب الشكلى لعملية تعيين وعزل الحاكم العام ، فان كرومر يحاول تغطية ذلك بعقد مماثلة بين طريقة تعيين الحاكم العام وتعيين أعضاء صندوق الدين ، غير أن الأمر جد مختلف بين الاثنين ، اذ المفروض أن الادارة فى السودان مشاركة ثنائية الأمر الذى لا يظهر له أى أثر فى عملية تعيين وعزل الحاكم العام من الناحية العملية ، وقد ذهب البعض (١٠) بصدد الناحية الشكلية الى أن تعيين حاكم عام واحد كان أفضل من تعيين حاكمين عامين يمثل كل منهما حكومته، ولكن هذا التفضيل يفقد كيانه نتيجة استئثار بريطانيا بعملية تعيين وعزل الحاكم العام من الناحية الفعلية ، لأن النص على قيام الخديو باصدار أمر التعيين والعزل كان اجراء شكليا لا يقدم ولا يؤخر ، وليس سوى مجرد سد منافذ يمكن أن يطل منها الطاعنون فى الاتفاق ، هذا والا لرأينا حاكما عاما واحدا للسودان غير انجليزى طوال أربعة وخمسين عاما هى مجموع عمر الاتفاق الثنائى · ثم ان كرومر فى مذكرته التفسيرية يؤكد استئثار بريطانيا من الناحية الفعلية بعملية تعيين وعزل الحاكم العام ، فيذكر أنه كان يميل « الى أن تتضمن مقدمة الاتفاق اشارة صريحة الى أن هذا التعيين قد نال موافقة الحكومة البريطانية ، ولكن اضافة هذه الفقرة لم يكن ضروريا بالمرة ، حيث انه من المحتم على الخديو طالما بقى الاحتلال فى مصر ــ أن يستمع الى نصيحة الانجليز فى كل الأمور الهامة » ·

واذا تركنا اجراءات التعيين جانبا نجد أن هذه المادة تركز الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى يد الحاكم العام دون أى تحفظ

(١٠) Abbas, Mecky : The Sudan Question, pp. 51.

من الجانبين المصرى والبريطانى ، الأمر الذى منح الفرصة للكاتبين كى يلقبوه بالدكتاتور فى كتاباتهم (١١) • وبرغم ذلك فانه يلاحظ من الناحية العملية أن كتشنر حين عين كأول حاكم عام للسودان ، تسلم فى نفس يوم تعيينه – وهو يوم توقيع الاتفاق – تبليغا رسميا من اللورد كرومر يتضمن عدة أوامر من الحكومة البريطانية اليه ، عليه تنفيذها بصفته حاكما على السودان (١٢) • فكأن التطبيق العملى كان يخالف نص الاتفاقية وأن انجلترا قد صممت منذ البداية – بغض النظر عن أى اعتبار – على أن تمارس وحدها ما سبق أن أخطرت به الحكومة المصرية وهو أن تكون لها « الكلمة المسموعة » فى كل شئون السودان • ورب قائل يقول بأنه كان فى امكان مصر اصدار تعليماتها للحاكم العام مثلما فعلت بريطانيا ، ويؤيدها فى ذلك أن الحاكم العام يعتبر موظفا مصريا فى خدمة الخديو من واقع مرسوم التعيين الخديو الصادر له ، ثم من واقع وضعه كضابط فى الجيش المصرى ، غير أنه لا يغيب عن البال أنه « لم يكن فى الامكان (من ناحية مصر) اتخاذ أى خطوة هامة تجاه السودان أو حتى فى مصر ذاتها دون موافقة الحكومة البريطانية » ولم يكن فى حسبانها أن تجعل لمصر عليه سلطانا •

وبهذا تكون المادة الثالثة من الاتفاق قد منحت بريطانيا الفرصة كاملة حتى تستأثر بكل شئون السودان دون اقامة أى اعتبار لمصر ، فجعلت الحاكم العام انجليزيا تختاره بريطانيا ، وتصدر له هى الأوامر والتعليمات من عندها وليس لمصر من الأمر الا توقيع مرسوم تعيينه كحاكم عام للسودان (١٣) •

أما المادة الرابعة من الاتفاق فنصت على أن « القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان ، أو على جزء منه ، ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون وأية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة • وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها فى هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ورئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو » •

---

(١١) Wingate R. : Wingte of the Sudan, pp. 129.

(١٢) Mc Michael H. : The Sudan, pp. 66.

(١٣) أما مسئولية الحاكم العام أمام مصر بصفته قائد الجيش وموظفا فى خدمتها • ثم بصفته مسئولا عما تنفقه من أموال فى السودان فسيأتى الحديث عنها فيما بعد •

وكما جاء في هذه المادة صار للأوامر واللوائح التى يصدرها الحاكم العام قوة القانون كما أجازت هذه المادة له امكان نسخ القوانين القائمة أو تحويرها عند تعارضها مع ما يراد اصداره من لوائح وأوامر • فكأن الحاكم العام طبقا لنص المادة الرابعة قد صار المصدر الوحيد للتشريع بجميع درجاته — القوانين والأوامر واللوائح فى السودان •

وقد أوجبت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على الحاكم العام أن يبلغ فورا المعتمد البريطانى فى مصر ورئيس مجلس نظار مصر بكافة المنشورات التى يصدرها ، ولكن التبليغ على هذا النحو قليل الأهمية بل ومعدوم ، لأنه يتم بعد اصدار القوانين والعمل بها فعلا ، أى أنه اجراء شكلى بحت لا يقدم ولا يؤخر وفى الامكان اغفاله • غير أن ثمة ضرورة مزدوجة ، كان يراها كرومر موجبة لتبليغ رئيس مجلس النظار المصرى بما يصدر من قوانين وهذه الضرورة المزدوجة هى :

١ — أن السودان على الرغم من أن له وضعا سياسيا « منفصلا » ما يزال من الناحية النظرية أرضا مصرية •

٢— المسئوليات المالية التى تعهدت بها مصر تجاه السودان (١٤) •

لم يكن النص على وجوب تبليغ رئيس مجلس النظار المصرى بما يصدر من قوانين فى السودان سوى مظهر باهت لاثبات اشتراك مصر فى ادارة السودان تلك المشاركة التى لم يكن لها أى أثر فى الواقع العملى ، بل كان هذا النص ستارا مهلهلا لستر موقف بريطانيا الذى طالما نادت به فى المجالات الدولية وأثناء أزمة فاشوده على وجه الخصوص — وهو أن السودان أرض مصرية ، فى الوقت الذى قد تقرر أن يكون له وضع سياسى غير مرتبط بمصر • يضاف الى ما سبق ان تبليغ رئيس مجلس النظار المصرى كان ثمنا أو تعويضا لما تعهدت مصر به للسودان من سد ما يظهر من عجز فى ميزانيته العامة •

ومهما يكن من أمر فقد حققت المادة الرابعة من الاتفاقية بالاضافة الى مقدمتها أحد الهدفين اللذين كان سلسبورى حددهما لكرومر ليحققهما عند صياغته الاتفاق ألا وهو « اضفاء الصفة القانونية على التدابير الادارية والتشريعية التى تتخذ فى السودان » • هذا بالاضافة الى أن هذه المادة الرابعة مع المادة الثالثة قد نظمتا طريقة ممارسة السلطة فى السودان ومصدر التشريع فيه •

---

(١٤) القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٦ يناير ١٨٩٩ وسيأتى الحديث عنه فى الباب الرابع •

وبجدر بى قبل ترك هذه المادة الرابعة من الاتفاق أن أشير الى أن نص المادة الرابعة كما وردت فى الاتفاق يغاير فى صياغته ما وضعه اللورد كرومر فى مسودة مشروعه الذى عرضه على لندن · ومن المفيد جدا دراسة المادة الرابعة هذه قبل تعديلها ، كما وردت فى مشروع كرومر أصلا ، لأنها تبين أهداف السياسة البريطانية فى السودان بوضوح ·

وقد نص مشروع المادة الرابعة على ما يأتى :

« ان القوانين وكافة اللوائح التى يكون لها قوة القانون والتى يصدرها الحاكم العام ، يشترط حصول الموافقة عليها سلفا من جانب الخديو وهو يعمل بموجب نصيحة نظاره ، ومن جانب الحكومة البريطانية ممثلة فى شخص قنصلها العام ، ومع ذلك فمن حق هذين اللذين يشترط الحصول على موافقتهما سلفا أن يعفيا الحاكم العام من هذا الواجب من وقت لآخر فى المسائل الادارية أو التنفيذية التى ينص عليها عندئذ فى الوثيقة التى تصدر بهذا الاعفاء ، والقوانين واللوائح التى يكون لها قوة القانون والتى يصدرها الحاكم العام بناء على هذا الاعفاء يجب تبليغها فورا الى القنصل البريطانى العام فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو ، وتكون خاضعة للمراجعة والحذف حسب ما يحتفظ به الاعفاء من سلطات لهذه الغاية » ·

وبمقارنة ما جاء فى الاتفاق بما جاء فى المشروع خاصا بهذه المادة يتضح أن نقاط الخلاف بين الاثنين تدور حول مدى الاشراف على أعمال الحاكم العام والجهات صاحبة هذا الاشراف · فقد كان من رأى كرومر — كما جاء فى مذكرته التفسيرية — أن يكون هناك ثمة اشراف على الحاكم العام ، ومن أجل ذلك نص فى المشروع على حصوله « سلفا » على موافقة الخديو والحكومة البريطانية على ما يصدره من قوانين ولوائح ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان النص على الموافقة الثنائية من جانب الخديو والحكومة البريطانية أمرا طبيعيا تحتمه طبيعة ثنائية الاتفاق ، غير أن كرومر كان يرى أن اضطلاع الحكومة البريطانية وحدها بالاشراف على أعمال الحاكم العام كافيا وفعالا ، وهذا الكلام وان كان يخالف ما يجب أن يكون — الا أنه يتفق وسياسة بريطانيا من حيث اصرارها على أن تكون لها « الكلمة المسموعة » فى كل شئون السودان ، أما بالنسبة لمصر فكان كرومر يرى أن هناك « ضرورة مزدوجة توجب ذكر اسم الخديو » فى هذا المجال أى توجب تبليغ مصر ، وهذه الضرورة المزدوجة هى :

١ — « أن السودان ما يزال من الناحية النظرية أرضا مصرية على الرغم من أن له وضعا سياسيا منفصلا » ·

٢ — « المسئوليات المالية التى تعهدت بها مصر نحو السودان » ·

وكلا الأمرين السالفين « يجعلان من الضروري والمرغوب فيه أن يسمع صوت الحكومة المصرية في هذه المسائل التشريعية » على أنه يلاحظ أن كرومر قد عمل في مشروعه على أن يقرن موافقة الخديو بنصيحة مجلس نظاره ، وذلك لأن الخديو عباس حلمي الثاني كان في رأي كرومر « ينزع دائما الى محاولة التخلص باستمرار من واجب الاستماع لنصيحة مجلس نظاره ، الأمر الذي كان يحتمه الأمر العالي الصادر في ٢٨/٨/١٨٧٨(١٥)٠ وفضلا عن ذلك فقد كان النظار المصريون لينى العريكة ، من السهل اصدار الأوامر اليهم واطاعتها ، هذا والا فان التهديد الذي تضمنه تبليغ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، و ٤ سبتمبر ١٨٩٨ ما يزال قائما » (١٦) ٠

ومهما يكن من أمر فقد كان مثل هذا الاشراف يضعف ويقلل من أثر ما أضفته المادة الثالثة من الاتفاق على الحاكم العام من حيث ان له وحده الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان ٠ هذا فضلا عن أن هذه الاشارة كانت تعطى مصر فرصة — أي فرصة — يمكنها بها أن توجد لنفسها صوتا مسموعا — على أي وجه في السودان ، وهذا ينقص بالطبع مما رتبته بريطانيا لنفسها من أن يكون لها وحدها صوت مسموع في كل ما يتصل بشئون السودان ٠

وقد استدرك كرومر ما يسببه الاشراف على الحاكم العام من اضعاف له ، ولذا نص المشروع في المادة الرابعة على أنه ليس ضروريا أن تشمل كل لائحة يصدرها الحاكم العام ، على ما يفيد حصوله سلفا على الموافقة عليها ، لأنه كان يرى أن من الأفضل أن يعمل المسئولون كل ما يمكن عمله لاظهار الحاكم العام في أعين أهل السودان — صاحب السلطة كلها في البلاد — هذا بالاضافة الى أنه كان يرى أن تركيز شئون الادارة في السودان في يد أي سلطة بالقاهرة — مصرية كانت أو بريطانية — خطأ كبير ٠ أما نوع المسائل التي يمكن اعفاء الحاكم العام من حصوله سلفا على الموافقة عليها ، فقد رأى كرومر ارجاء بحثها الى ما بعد ٠

تلك كانت المادة الرابعة وفق ما جاءت في مشروع كرومر ، وحين عرضت على لندن ، اعترض كتشنر بالذات على الفقرتين التاليتين منها :

١ — تأجيل تحديد سلطات الحاكم العام الى ما بعد ٠ذلك أن كتشنر كان يرى وجوب تحديد هذه السلطات فورا ، وبنى رأيه على أساس ما توقعه من كراهية الخديو لهذه الفقرة التي « لن تؤدي الا الى

(١٥) مجموعة مكتبة قصر عابدين : الأوامر والدكريتات قسم أول ص ٥٣ — ٥٤ ٠

(١٦) تبليغ الى وزراء مصر بضرورة الاستماع الى ما يصدر لهم من تعليمات من الحكومة البريطانية ٠

تجدد الجدل عند النظر فى تفاصيلها ، وحتى يتم ذلك فسوف يتقوض مركز الحاكم العام وسلطاته » (١٧) ٠

٢ – ضرورة حصول الحاكم العام على موافقة مصر وبريطانيا سلفا على ما يصدره من منشورات ولوائح لها قوة القانون ٠ وكان من رأى كتشنر أن يقوم الحاكم العام بتبليغ ما يصدره من لوائح ومنشورات لها قوة القانون الى رئيس مجلس النظار المصرى وممثل بريطانيا وقنصلها العام فى مصر ، وكان النص الذى اقترحه كتشنر كبديل لمشروع كرومر هو (١٨) :

« ان جميع المنشورات واللوائح التى لها قوة القانون والتى يصدرها للحاكم من هذا القبيل ، عليه أن يبلغها على الفور بعد اصدارها الى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو والى وكيل وقنصل عام حكومة جلالة الملكة بالقاهرة ،وفى كل الحالات تكون هذه المنشورات واللوائح التى لها قوة القانون خاضعة لما قد يقرره هذان الأخيران بالاتحاد من تعديل فيها أو نسخ لها » ٠

وقد أخذ المسئولون فى لندن بجزء من رأى كتشنر هذا ، فحذف من مشروع كرومر الفقرة التى تنص سلفا على موافقة رئيس مجلس النظار والقنصل العام واستبدلت بها فقرة تنص على « تبليغ هذه المنشورات اليهما فور استصدارها » ٠ ومن ناحية أخرى لم يؤخذ بالفقرة الواردة فى اقتراح كتشنر الخاصة بأن تخضع المنشورات واللوائح التى يصدرها الحاكم

---

(١٧) نصت المادة الرابعة فى مشروع كرومر على ما يلى :

Proclamations of the G. G. shall be issued only with the prior consent of His Highne s, the Khedive, acting under the advice of his council of ministers and of Her Britannic Majesty's Govt. through Her Brit. Majety's Agent, and Consul-General.

Nevertheless the parties whose consent is so required may, from time to time, exempt from the obligations to recieve such prior consent proclamations of the Göv. Gen. in respect of all such cla ses of administrative of excutive matters as may be specifieé in any instrument conferring such exemption.

Proclamations issued without prior consent by vertu of exemption, shall be forthwith notified to Her Brit. Majesty's Agent and Consul General in Cairo, and to the President of the Council of ministers of His Highness the Khedive, and shall be subject to such power of revision or rescission as may be reserv ed, by the in trument creating the exemption.

(١٨) وكان تعديل كتشنر كما يلى :

All such proclamations of ordinances of the G.G. shall after after promulgation be for with notified to the President of the Council of Ministers of His Highnes the Khedive and to Her Majesty's Governments Agent and Consul General in Cairo, and shall be in all cases subject to such revision or rescission as they may jointly decide.

العام للتعديل والنسخ بناء على قرار رئيس مجلس النظار والقنصل العام .

وقد جاء هذا التعديل الذى أدخل على المادة الرابعة من المشروع نتيجة لما أوضحه سلسبورى لكرومر (١٩) من أنه برغم موافقته على وجود قدر معين من الاشراف على الحاكم العام ، الا أنه يجب ألا تعيقه عمليه تحتيم حصوله على الموافقة السالفة على ما يصدره من منشورات ولوائح ، ثم أضاف سلسبورى أن المركزية الزائدة جدا قد تقيد حرية تصرف الحكومة بسبب « جنون تكديس الاوراق ، الأمر الذى يعتبر الداء المتوطن فى المصالح البريطانية » .

وإذا كان سلسبورى قد وقف الى جانب رأى كتشنر ورأى صوابه ، فان ذلك لم يزعج كرومر على الاطلاق ، اذ ان حذف الفقرة الخاصة بايجاد نوع من الاشراف على أعمال الحاكم العام من صلب الاتفاق الرسمى لم يكن يعنى تخلى بريطانيا عن هذا الرأى كلية ؛ لأنه فى نفس اليوم الذى وقع فيه الاتفاق الثنائى وصدر فيه مرسوم تعيين كتشنر حاكما عاما للسودان ، وجه كرومر الى كتشنر أوامر من الحكومة البريطانية شملت جميع ما جاء فى المادة الرابعة من مشروع كرومر ، بل وأكثر منها من حيث الاشراف على الحاكم العام (٢٠) .

ومن هنا يمكن القول بأن تعديل المادة الرابعة كان يهدف الى حرمان مصر من فرصة ابداء رأيها فى أى مشروع قبل صدوره ، وهى الفرصة التى منحت لبريطانيا ممثلة فى معتمدها وقنصلها العام فى مصر ، وكانت فى نفس الوقت ــ بمثابة تأكيد عملى آخر لما سبق أن أبلغته بريطانيا لمصر بأنها مصممة على أن تكون لها الكلمة المسموعة فى الشئون السودانية كلها ، وهو الأمر الذى كان يعيق استفادة مصر عمليا مما جاء فى المادة الرابعة من مشروع كرومر قبل تعديلها ، على فرض اقرارها فى صلب الاتفاق الرسمى ، وهذا يعنى انهيار الثنائية فى الاتفاق الذى تم بين بريطانيا ومصر ، وتأكيد مبدأ انفراد بريطانيا بالسودان وتحويله ــ فى يوم ما ــ الى محمية أو مستعمرة بريطانية خالصة .

وتعبر المادة الخامسة فى الاتفاق عن العلاقة بين مصر والسودان فى عهده الجديد . فقد نصت فى صراحة تامة على « ألا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا ، الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها » .

---

(١٩) Salisbury to Cromer 0/121909. (Zetland : The Smarquisse of Lord Cromer, pp. 233/39).

(٢٠) Cromer to Kitchner, 19 January 1989, P.R.O. F.O., 78/5022.

وكما هو واضح من النص يلاحظ أن بطلان سريان القوانين المصرية على السودان منسحب على المستقبل فقط ، وذلك باستثناء ما يصدر به الحاكم العام منشورا بالطبع ، أى أن القوانين المصرية التى صدرت قبل عقد الاتفاقية لا تدخل فى نطاق هذا البطلان أو المنع ، وقد تعرض كرومر فى مذكرته التفسيرية لذلك فذكر « انه ريثما يتم وضع مجموعة قوانين خاصة بالسودان ، فانه سوف تمر به فترة لا يكون ساريا فيه أثناءها أية قوانين ، فيكون السودان مسرحا للفوضى التامة خلالها ، ولذلك رؤى استنادا على فتوى قانونية ــ اعتبار استبقاء التشريعات المصرية التى صدرت قبل الاتفاق سارية المفعول على السودان » وهذا يشمل التشريعات حسب الفتوى القانونية التى صدرت قبل الثورة المهدية سنة ١٨٨٤ ، ويشمل هذا بالطبع القوانين المصرية التى صدرت سنة ١٨٨٣ فى ظل الاحتلال البريطانى ، وبرضاء سلطاته ، كلائحة المحاكم الأهلية والقانون المدنى والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون الجنايات (٢١) ٠

ومما تجدر ملاحظته أن تطبيق القوانين المصرية الصادرة قبل عقد الاتفاق الثنائى لم يكن تطبيقا مطلقا ؛ لأن المادة الرابعة من الاتفاق تمنح الحاكم العام حق تحوير أو نسخ أى قانون من القوانين المصرية القائمة بمجرد استصدار منشور بذلك ، وعلى ذلك تكون هذه المادة الخامسة من الاتفاق قد منحت السودان شخصية مستقلة من الناحية التشريعية ، فضلا عن الناحية الادارية ، ويكون بذلك قد وضع حجر جديد فى عملية فصل السودان عن مصر ٠

وتتعلق المادة السادسة من الاتفاق (٢٢) بما يصدره الحاكم من شروط خاصة باقامة الأوروبيين فى السودان أو متاجرتهم به أو تملكهم فيه ، فقضت بعدم منح « امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول » وقد أوضح الاتفاق فى هذه المادة للأجانب ــ فى صراحة تامة ــ مدى اختلاف وضعهم فى السودان ــ بكيانه الجديد عن وضعهم فى مصر ، وأبعدت نهائيا عن السودان الامتيازات الأجنبية ٠ فحققت هذه المادة بذلك لكرومر وسلسبورى هدفا رئيسيا من أهداف السياسة البريطانية فى السودان وهو « الابقاء على الدولية خارج حدوده » وبعبارة أخرى الغاء سريان الامتيازات الأجنبية على السودان ٠ وكان هذا يعنى فصم كل صلة كانت قائمة بين تركيا والسودان ، على الأقل من الناحية العملية لأن

---

(٢١) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٦٧ ٠

(٢٢) تقابل المادة السادسة من الاتفاق المادة السابعة فى مشروع كرومر ، اذ حذفت المادة السادسة من مشروع كرومر كلية كما سيأتى بعد ذلك ٠

الجانب النظرى لهذه الصلة بقى محل جدل قانونى عقيم فترة طويلة بعد ذلك ·

وكان كرومر متأكدا ــ نتيجة الغاء الامتيازات الأجنبية من السودان ــ أن ثمة معارضة سوف تقوم ضـد حق بريطانيا والادارة الجديـدة فى السودان فى وضع شروط خاصة بالأجانب هنـاك ، واعتبر كرومر أن هذه المعارضة « نوع من سوء الحظ » لا حيلة فيه · ولكن منطق كرومر فى استباحة هذا الحق قام ــ كما ذكر كرومر ــ على أساس « أننا نحن (الانجليز) ممتلكون للسودان وسوف يكون فى استطاعتنـا أن نثبت حقوقنا حتى ولو لم نكن قادرين على اقناع الغير بصحة مركزنا أو بمشروعية حججنا » ثم أضاف بأن اتباع مبدأ « الباب المفتوح فى التجارة بالنسبة للجميع سوف يخفف من حدة العداء لبريطانيا ، وهو الأمر الذى كفلته المادة السابعة من الاتفاق ·

وهكذا تكون هذه المادة قد أبعدت الامتيازات الأجنبية عن السودان، وأبقت على الدولية خارجه حسب تعبير سلسبورى ، هذا بالاضافـة الى دلالة هذه المادة بوضوح على أن الوضع فى السودان قد أصبح مغايرا تماما للوضع فى مصر ، وأن أول علامات هذا التغيير تجاهل ما للسلطان العثمانى من حقوق اسمية فى السودان ، وما يترتب على هذه الحقوق من سريان معاهدة الامتيازات الأجنبية فى السـودان وغيره من بلاد الامبراطورية العثمانية ، الأمر الذى لو استمر قائما لعرقل عملية استئثار بريطانيـا وحدها بالسودان ·

ونظمت المادة السابعة الرسوم الجمركية على التجارة بين السودان ومصر وبين السودان وغير مصر من البلاد ، فنصت على « ألا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، الا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحـل البحر الأحمر ، لايجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البـلاد المصريـة من الخارج ، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن » ·

وقد صيغت هذه المادة بعناية فائقة فلم تمنح أية دولة حقا أو ميزة تجارية على غيرها حتى مصر وانجلترا ذاتها ، فضمنت هذه المـادة ــ من حيث الشكل ــ المساواة التامة بين جميع الدول حين ادخالها التجارة الى

السودان « ليس فقط من مصر أو البحر الأحمر بل من الجهات الأخرى » • وكان الهدف من هذه المساواة المطلقة وعدم تقييد الاتجار مع السودان ، التخفيف من معارضة القوى المختلفة للاتفاق الثنائى كله او بعضه كما سلف ، هذا بالاضافة الى ما يمنحه هذا النص لبريطانيا ـ بصفتها دولة كسائر الدول ـ من تسهيل دخول تجارتها الى السودان • هذا ويلاحظ أن الادارة الجديدة فى السودان أرادت أن تؤكد ما جاء فى هذه المادة بالذات ، بالاضافة الى اعلان حسن نيتها تجاه ما جاء بها ، فأعلن كرومر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ فتح أبواب السودان للتجارة (٢٣) •

أما بالنسبة لتجارة الصادر وما يفرض عليها من رسوم جمركية فقد كانت تخضع ـ حسب منطوق المادة السابعة ـ « لما يقره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التى يصدرها فى هذا الشأن » ويذكر كرومر فى مذكرته التفسيرية أنه من الضرورى فرض رسوم أكثر من ١٪ على بعض الأصناف كالصمغ وريش النعام حتى « تتأكد حريتنا فى العمل بهذا الخصوص » ويثبت حق الجهاز الادارى القائم فى السودان فى حرية التصرف فى النواحى الجمركية والتجارية •

وأهم ما فى هذه المادة أنها « صيغت بحيث يدل مفهومها على وجود حق يخول فصل النظام التجارى فى السودان عن مثيله فى مصر ، ولو أن هذا الحق لم يذكر صراحة فى نص المادة » وقد توقع كرومر أن يقوم اعتراض حول هذا الحق ولذا ذكر أنه حين يقوم هذا الاعتراض فلن تكون هناك مندوحة « عن الرجوع الى حق الفتح لدفع الاعتراض » •

وبهذه المادة تكون بريطانيا قد منحت الدول المختلفة التى قد تعارض الاتفاق كله أو بعضه مهدئا أو ترضية باعلان الاتفاق الثنائى لسياسة الباب المفتوح فى التجارة ثم أن مضمون هذه المادة مع غيرها من المواد يبيح لبريطانيا سوقا ليست ضيقة لبضائعها الباحثة عن أسواق ، وأخيرا حققت هذه المادة لبريطانيا « فصل النظام التجارى (الجمركى) فى السودان عن مثيله فى مصر » كما ذكر كرومر •

ونصت المادة الثامنة على «ألا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه » فيما عدا مدينة سواكن •

وكان من أسباب ايراد هذه المادة فى الاتفاق ابدال الشك باليقين فى أمر سريان سلطة المحاكم المختلطة على السودان • فقد كان الرأى

(٢٣) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٥١ •

السائد فى (٢٤) الفترة السابقة على ابرام الاتفاقية أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على السودان ، وكان كرومر نفسه من أنصار هذا الرأى • ولكن لما كانت المحاكم المختلطة ذاتها تميل الى مد سلطانها على السودان ، فقد أورد كرومر هذه المادة فى الاتفاق حتى يحسم المسألة ويبعد سلطان المحاكم المختلطة عن السودان نهائيا ـ فيما عدا سواكن ـ خصوصا وأن هذه المحاكم لم تكن تخضع لأية رقابة تشريعية • ومن ناحية أخرى فقد كان فى الامكان ترك الوضع بدون تحديد فى الاتفاق ، والاكتفاء برفض تسلم اعلانات الدعاوى الصادرة من هذه المحاكم ، والامتناع عن تنفيذ ما تصدره من أحكام ، ولكن ذلك لم يكن من الحكمة فى شىء اذ ستظل هذه المسألة محكا بين المحاكم المختلطة وما تمثله من مصالح ، وبين الادارة القائمة فى السودان • واتخذ كرومر الوضع السياسى الخاص الذى صار للسودان فى عهده الجديد ، سندا فى معارضته أى احتمال لسريان سلطان المحاكم المختلطة على السودان ، وفى قطع كل أمل لهذا الاحتمال ، فتجنب السودان بذلك شكلا من أشكال الدولية التى كانت قائمة فى مصر آنذاك •

وقد كان استثناء سواكن من المادة الثامنة ، راجعا الى وضعها الذى كان يغاير باقى السودان ـ من حيث سريان سلطة المحاكم المختلطة عليها من عدة سنوات سابقة فضلا عن استثنائها من مواد الاتفاق كلها كما جاء فى مقدمته لظروفها طوال حكم المهدية ، وفضلا عن هذا فكان كرومر يخشى موجات الاحتجاج التى سوف ترتفع اذا أصاب هذا الوضع فى سواكن أى تغيير ، فارتأى ضرورة ترك الأمور على ما هى عليه فيها ومن هنـــا استثنتها هذه المادة • وان كانت قد دخلت ضمن باقى أجزاء السودان بعد ذلك بمقتضى اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ •

وتعتبر هذه المادة من أهم مواد الاتفاقية ؛ لأن ما جاء بها كان حجر الزاوية بالنسبة للوضع الجديد للسودان ، من حيث ابعاد الدولية عنه ، فكونت هذه المادة بالاضافة الى المادة السادسة سدا محكما بين الدولية وبين السودان • وبات السودان مطمئنا أو بمعنى أكثر واقعية ـ باتت انجلترا مطمئنة الى غلق مدخل واسع كان فى امكان الدول الأجنبية استخدامه لمناوأة وجود بريطانيا فى السودان •

واعتبرت المادة التاسعة السودان بأكمله ـ ما عدا مدينة سواكن ـ تحت الأحكام العرفية ، ونصت على بقائه كذلك ـ حتى يتقرر غير ذلك بمنشور من الحاكم العام (٢٥) •

(٢٤) أرفق كرومر مع مشروع الاتفاق الذى وضعه مذكرتين تؤيدان هذا الرأى من وضع المستر ماكلريث المستشار القضائى للحكومة المصرية •

(٢٥) استمرت الأحكام العرفية سارية فى السودان حتى سنة ١٩٢٦ حين ألغيت فى وقت واحد مع قانون الطوارىء •

وقد أراد كرومر بهذه المادة أن يكون لدى الحاكم العام ـ بالضرورة ـ سلطات واسعة تعينه في المحافظة على النظام ، بما في ذلك حقه في اقصاء أي شخص أوروبي أو وطني عن البلاد التي ما تزال تسودها الاضطرابات ، وتخرج كثيرا من أقاليمها عن يد الادارة القائمة بالخرطوم . كما كان وجود الأحكام العرفية بالسودان يساعد على منح الجهاز الاداري هناك قوة يمنع بها امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان ؛ لأن تعطيل القانون المدني في ظل الأحكام العرفية سوف يجعل من المتعذر على المحاكم المختلطة ممارسة سلطتها القضائية في السودان ، وقد كان هذا هدفا رئيسيا لاعلان الأحكام العرفية ، اذ ستكون سلطات المحاكم المختلطة من أولى الحالات الاستثنائية التي سوف تواجه الحاكم العام ويمارس فيها سلطاته الواسعة التي تخولها له هذه الأحكام العرفية (٢٦) .

ومما سلف يمكن أن يفهم ضمنا أنه لن تكون هناك سلطة ايجابية للمحاكم العادية في السودان ، ومن أجل ذلك استدرك كرومر هذا في مذكرته التفسيرية وذكر « أنه يجب ألا يتبادر الى الذهن أن ذلك يعني انعدام وجود دور القضاء ، بل على العكس فقد تأسست المحاكم في دنقله ، كما خصص في ميزانية السودان مبلغ للتوسع في انشاء المحاكم » . ومعنى هذا أن كرومر كان يهدف ـ كما جاء في مذكرته ـ الى عدم سريان السلطات الواسعة المخولة للحاكم العام ـ في ظل الأحكام العرفية ـ الا في الحالات الاستثنائية فقط ، وأنه بمرور الزمن سوف تبذل كل الجهود لجعل شئون القضاء في السودان متلائمة ومبادىء القانون المدني المعترف بهـا » .

ومهما يكن من أمر فقد وضعت هذه المادة في يد الحاكم العام السلطة كلها في السودان في جميع الشئون والمجالات ـ ومنحته ضمانا كافيا حتى تفوق سلطته في السودان ما عداها ، بغض النظر عن مدى استخدامه لتلك السلطة الواسعة ، كما أن هذه المادة قد منحته القوة عند ممارسته سائر سلطاته المخولة له بمقتضى الاتفاق الثنائي . وقد اتخذ الكتاب والباحثون من هذه المادة بالذات ثم من غيرها من المواد حجة قوية أخرى لنعت الحاكم العام بصفة « الدكتاتور » على أساس أنه كان يستطيع أن ينفذ ما يشاء ويعترض على ما لا يشاء (٢٧) .

وتنص المادة العاشرة على عدم جواز « تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة من قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية » .

---

(٢٦) McMichael H. ; The Sudan, pp. 67.

(٢٧) Wingate R. : Wingate of the Sudan, pp. 129.

واذا كان كرومر وهو يضع هذه المادة يرى أن اشتراط حصول الهيئات القنصلية على اختلاف درجاتها على تصريح بالاقامة فى السودان من الحكومة البريطانية أمر ضرورى فانه توقع فى نفس الوقت أن يصادف هذا الأمر معارضة من جانب الذين مازالوا غير معترفين بما حدث من تغيير على وضع السودان السياسى وكذلك الذين مازالوا يعتبرون السودان لا يختلف فى وضعه السياسى عن سائر أملاك الدولة العثمانية أى مصر • ثم أن منطوق المادة يشير الى توافر النية لدى بريطانيا لمنع أى تدخل أجنبى فى شئون السودان (٢٨) ؛ لأن هذه المادة كانت اعلانا عاما لكل الدول بأن لبريطانيا الكلمة العليا فى كل شئون السودان ، وأن للسودان وضع مغاير لوضع مصر ومنفصل عن جسم الدولة العثمانية ، وأن المشاركة الثنائية فى ادارة السودان ليست سوى ستار تتخفى وراءه انجلترا فى السودان ، كما حققت هذه المادة لبريطانيا فى وثيقة رسمية ـ عمليا ونظريا ـ فكرة أن يكون لها « الصوت الراجح » فى شئون السودان وأن تكون هى الشريك الأكبر Supreme Partner فى ادارة شئون السودان •

ونصت المادة الحادية عشرة على أنه « ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان وتصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن » •

وأهم ما يلاحظ على هذه المادة أن تحريمها للرقيق ليس عاما مانعا ؛ لأن نص المادة اقتصر على عملية الاتجار فى الرقيق مستقبلا • أما وضع الرقيق الموجود فعلا لدى السودانيين أو ما قد يمتلكونه مستقبلا بقصد الانتفاع الشخصى به ، فلم تتعرض له هذه المادة ، وأرجأت ذلك الى ما قد يصدر من منشورات تنفيذية بعد ذلك فكأن كرومر قد اعترف فى هذه المادة اعترافا ضمنيا برقيق الخدمة المنزلية Domestic Slavery وهو ما أشار اليه كرومر فى مذكرته التفسيرية بأن مشكلتهم شديدة التعقيد ، وأنه من المستحسن تركهم وحالهم فى الوقت الحاضر • وقد فسر ذلك السير هارولد ما كمايكل الحاكم العام الأسبق للسودان وسكرتيره الادارى من قبل ـ بأن أى محاولة لالغاء هذه الفئة من الرقيق بجرة قلم قد تؤدى الى ثورات عنيفة • وربما أثارت أصعب مشكلة اجتماعية ، وذلك بخلق طبقة من العاطلين الراغبين فى النزوح الى المدن (٢٩) وعلى هذا النحو يكون كرومر قد نقض بنفسه ما جاء فى اتفاقية ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ الخاصة بالرقيق بين الخديو اسماعيل وبريطانيا ، والتى كانت من العوامل الفعالة فيما طرأ على السودان من أحداث مدمرة بعدها كما سبق •

(٢٨) Mc Michael H. : The Sudan, pp. 67.

(٢٩) Mc Michael H. : The Sudan, pp. 68.

وهكذا أظهرت هذه المادة مدى تغير النظرة البريطانية لمشكلة الرقيق عما كانت عليه قبل خمسة عشر عاما فقط ، واعترفت بأن الغاء الرق قسرا وفورا وخيم العواقب • وهو الأمر الذى أكرهت عليه الحكومة المصرية من قبل وانتهى بضياع السودان ، كما سلف فى الباب الأول •

ثانيا ـ المادة السادسة فى مشروع كرومر :

وقبل أن أختتم الكلام عن مواد الاتفاق الثنائى ، يجدر بى أن أتعرض للمادة السادسة فى مشروع كرومر ، التى حذفت من الاتفاق حين عرض على لندن لأن هذه المادة توضح كثيرا من جوانب السياسة البريطانية فى السودان ، وخصوصا ما يتعلق منها بالناحية المالية •

وقد كان للترتيبات المالية فى السودان أهمية خاصة لدى كرومر ومن أجل ذلك أفرد لها احدى مواد مشروعه للاتفاق الثنائى • فقد كان فى ذهن كرومر وهو يصوغ هذه المادة من مشروعه تحقيق الهدفين التاليين:

١ ـ منع صندوق الدين من التدخل فى مالية السودان ـ حتى لا يتيح الفرصة للدول الممثلة فى صندوق الدين من أن تعلن رأيها فى الاتفاق سواء ككل أو كمواد متفرقة ، خصوصا وأن كرومر توقع قيام الاعتراض على بعض مواد الاتفاق •

غير أن كرومر بعد بحث طويل مع مستشاريه رأى أنه من المستحسن ترك هذا الموضوع جانبا فى الوقت الحالى « وعدم الاشارة اليه ، على أساس أنه لو فرض ونشأت أية صعوبة مع صندوق الدين ، فلن تجدى أية نصوص قد يتضمنها الاتفاق فى الوصول الى تسوية بشأنها ، وبالتأكيد لم يكن يغيب عن ذهن كرومر موقف أعضاء صندوق الدين حين تقررت حملة دنقلة •

٢ ـ أن يحمل الحكومة المصرية وحدها مسئولية جميع النفقات المدنية والعسكرية العادية للسودان ، وفى مقابل ذلك وضع ايرادات السودان تحت تصرف مصر ، وتصبح ميزانية السودان جزءا من ميزانية مصر • وفى هذه الحالة لم يكن كرومر يخشى من صندوق الدين على أساس أن الصندوق لن يثير أية مشكلة طالما لم يظهر فائض فى ميزانية السودان ، الأمر الذى كان كرومر مطمئنا الى أنه لن يتحقق لفترة طويلة قادمة •

ومن ناحية الخزانة المصرية كان كرومر على يقين أنها قادرة على تحمل نفقات السودان « دون أى حاجة لمعونة الحكومة البريطانية » ومعنى

هذا أن كرومر لم يكن يريد أن تتحمل الحكومة البريطانية أية نفقات فى السودان التى أقحمت نفسها شريكة فى ادارته بل مدبرة لكل شئونه الادارية وغير الادارية • والحالة الوحيدة التى أشار كرومر فيها الى أن تتحمل بريطانيا نفقات مالية هى نفقات كتيبتين من الجنود البريطانيين (٢٠٠ جندى) أشار العسكريون البريطانيون (لورد كتشنر والسير فرانسيس جرانفل) بأن تعسكرا فى الخرطوم باستمرار « حتى يشيع وجودهما الثقة والطمأنينة فى النفوس ••• وتفيد فى مواجهة أية صعوبات قد يثيرها الجنود الوطنيون والسود منهم على وجه الخصوص » • وقد رأى كرومر أن تتحمل بريطانيا نفقات هاتين الكتيبتين ، لأنه اعتبر أنه من غير الحكمة مطالبة الحكومة المصرية بنفقاتهما ، اذ سوف يكون لذلك وقع سىء بالاضافة الى أن نفقاتهما سوف تكون ضئيلة ، ولا سيما أنهما سوف تسحبان من قوات الاحتلال فى مصر • وفى هذه الأثناء لم يكن يتوقع كرومر أن يجد ما قد يدعو لارسال قوات انجليزية غير هذه الى السودان ، وأنه حتى لو أدى سوء الحظ الى ذلك فمن الممكن — فى رأى كرومر — أن تتحمل الحكومتان المصرية والبريطانية نفقات تلك القوات الاضافية مناصفة بينهما • فكانت مصر بهذا بقرة حلوب للسودان وانجلترا ، ولا تملك من أمر نفسها شيئا •

وقد توقع كرومر أن يكون لنشر هذه المادة وقع سىء فى الأوساط المصرية فضلا عن أعضاء صندوق الدين ، الذى كان كرومر يهدف الى ابعاد أعضائه كلية عن التدخل فى شئون السودان المالية وغير المالية كما سلف ، وحين عرض المشروع على المسئولين فى لندن ، اعترض كتشنر وأيده فى ذلك سلسبورى (٣٠) على ما جاء بهذه المادة خاصا بوضع مالية السودان تحت اشراف الحكومة المصرية ، واعتبرا ذلك أمرا غير مرغوب فيه ، على أساس أن تخويل وزارة المالية المصرية ادارة مالية السودان نتيجة اعتبار ايرادات السودان جزء لا يتجزأ من ايرادات مصر ، يعطى القاهرة سببا للتدخل فى تفاصيل الشئون الادارية للسودان ، ويؤدى هذا بالطبع الى عدم امكان تحقيق أحد أهداف الاتفاق ، وهو منع صندوق الدين من التدخل فى مالية السودان (٣١) ومن هنا اقترح كتشنر صيغة تجنب فيها اعلان أحقية مصر فى التصرف فى ايرادات السودان ، ولكن كتشنر وهو يضع هذه الصيغة التى ارتأها بقى متأثرا بما وضعه كرومر فى مشروعه الأصلى ، وهو خضوع مالية السودان لاشراف ومراقبة المالية المصرية ، وذلك مقابل ما ستقوم به من انفاق على الشئون العسكرية والمدنية للسودان • وفيما يلى نص التعديل الذى اقترحه كتشنر :

---

(٣٠) Zetland M. : The Marquesse of Lord Cromer. pp. 238-239.
(٣١) Shebeika M. : British Policy in the Sudan, pp. 419.

« تكون الادارة المالية بالسودان تحت اشراف الحاكم العام يعاونه السكرتير المالى لحكومة السودان الذى سوف يصدر بتعيينه مرسوم خديو كالحاكم العام وتخضع مالية السودان لاشراف ورقابة نظارة المالية بالقاهرة، طالما كانت الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن كافة النفقات المدنية والعسكرية العادية فى السودان ·

"The administration of the Finances of the Sudan will be under the G. G. assisted by the F.S. of the Sudan, who will be appointed by Khedivial decree in a similar manner to the G.G. — the control and supervision of these finances will be vested in the Ministry of Finance in Cairo, the Egyptian Government being solely responsible for all civil and ordinary military expenditure in the Sudan."

على أنه ازاء ما أثير حول هذه المادة من اعتراض وجدل وما كان يحيط بها من صعوبات ، تقرر حذفها من النص الرسمى للاتفاق الثنائى · ولكن فى نفس الوقت عولجت الترتيبات المالية الخاصة بالسودان فى وثيقة سرية منفصلة ، صدر بها قرار وزارى فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ حوى كل ما جاء فى المادة السادسة من مشروع اللورد كرومر ، وكل ما كان يجول بخاطره وبخاطر المسئولين الآخرين من الانجليز ·



الفصل الرابع

نظرات على الاتفاق الثنائى

اولا - مسئولية بريطانيا فى وضع الاتفاق الثنائى :

بعد أن فرغت من دراسة بنود الاتفاق وما عنته بريطانيا من وراء كل بند فيه خطر الى الذهن سؤال تأكيدى وهو :

ما مدى مسئولية بريطانيا عن هذا الاتفاق الذى رأينا أنه وضع ليخدم مصالحها قبل أى شىء آخر ؟

فالاتفاق الثنائى يحمل توقيع ممثل بريطانيا اللورد كرومر وممثل مصر بطرس غالى باشا ، ومعنى هذا من الناحية الرسمية والقانونية أن الطرفين المتعاقدين قد دخلا فى مباحثات كانت ثمرتها هذا الاتفاق الذى وقعه الطرفان برضائهما الكامل كدليل على استعدادهما لتنفيذ ما جاء به ، وما التزم به كل طرف من طرفيه حياله قبل نفسه وقبل الطرف الآخر . غير أن الواقع بالنسبة للاتفاق الثنائى يخالف الجانب الرسمى له كل المخالفة فقد اضطلعت بريطانيا وحدها بمهمة وضع الاتفاق ، وكان دور مصر شكليا بحتا ، لم يزد عن توقيع الاتفاق حين قدم لها ، وبمعنى أصح لم يكن لها بالاتفاق علم يعتد به قبل اخطارها به رسميا بواسطة اللورد كرومر الذى اتبع سياسة المفاجأة بالنسبة لاعلان الاتفاق حتى لا يدع مجالا لتدخل أو تفكير فى التدخل من أى جهة أوربية أو غير أوربية ، قد يفسد عليه خططه أو يؤجل توقيع الاتفاق ، ولو أن ذلك من الناحية العملية كان أمرا مستبعدا . والأدلة على ذلك كثيرة من واقع الوثائق وأحاديث المعاصرين المطلعين .

فقد ذكر أحمد شفيق باشا فى مذكراته (١) بصدد الحديث عن هذا الموضوع أن الخديو حين استقبل اللورد كرومر فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٩ بعد عودة الأخير من السودان والقائه خطابه المشهور بأم درمان فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ أبدى لورد كرومر عدم علمه بالخطاب قبل القائه فاعتذر كرومر بأنه لم يكن ينوى القاء خطاب قبل السفر وذكر له أثناء نفس المقابلة أن اللورد سلسبورى بعث اليه بصـــورة من اتفاق مصرى انجليزى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لبطرس غالى باشا ناظر الخارجية ·

فهذا دليل كاف من مؤرخ معاصر له علاقة وثيقة بالخديو ، على أن الأخير لم يكن له علم حتى بالمبادىء العامة التى سوف يقوم عليها الاتفاق الثنائى ، وذلك حتى يوم ١٧ يناير سنة ١٨٩٩ ، أى قبل توقيع الاتفاق بثمان وأربعين ساعة ·

وما يقال عن الخديو يقال عن حكومته من حيث عدم علمها بالاتفاق قبل أن يتسلم بطرس غالى باشا ناظر الخارجية نسخة منـــه من اللورد كرومر · ويضاف الى ما سبق أن اللورد كرومر قد ذكر لسلسبورى فى خطابه اليه بتارخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ (٢) ـ وهو الخطاب الذى حوى مشروع الاتفاق الثنائى الذى وضعه كرومر ـ ذكر كرومر ـ أنه قد قام بمجرد « اخطار » رئيس الحكومة المصرية (مصطفى فهمى باشا) وناظر الخارجية المصرية (بطرس غالى باشا) بالاتفاق ولكنه لم يباحث أعضاء الحكومة المصرية فى النقاط التفصيلية الواردة فى مشروع الاتفاق ، وأنه ـ أى كرومر ـ « فهم على قـــدر ما استطاع ادراكه من بعض ما بـــدر من المصريين أثناء الحديث معهم حول هذه المبادىء أنهم موافقون عليها عموما ، ثم يستطرد اللورد كرومر فى نفس خطابه فيـذكر أنه من الضرورى أن توافق الحكومة المصرية على الاتفاق » ·

فاذا كان ما سلف يفيد علم الحكومة المصرية بالاتفاق قبل عقده بفترة ، الا أن الحقيقة المؤكدة وراءما سلف ، أن بحثا حول الاتفاق الثنائى لم يدر مع الحكومة المصرية خصوصا وأن كرومر كان لا يتوقع أى معارضة من جانب النظار المصريين للاتفاق‌الثنائى ، وكيف كانوا يعارضون وقد تسلط عليهم المستشارون الانجليز (٣) ، والاحتلال البريطانى قائم فى مصر ، هذا بالاضافة الى أن جماعة المصريين كانوا ـ دون شك ـ يذكرون جيدا تعليمات جرانفيل الى بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وهى التعليمات التى استقال شريف باشا على أثرها ثم تعليمـــات سلسبورى الى كرومر فى

---

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ٢٩٥ ·

(٢) Cromer to Salisbury, 10 Nov. 1898. P.R.O., F.O. 78/4957.

(٣) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٢٩٩ ·

٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ وغيرهما من التعليمـات التى « جعلت للمشورة الانجليزية صفة الأمر ، وجعلت موقف المصريين بين أمرين : اما الخضوع أو الاستعفاء (٤) • فلم يكن للحكومة المصرية اذن حين عرض عليها الاتفاق الثنائى ألا أن تسمع وتطيع • فكأن علم الحكومة المصرية بالاتفاق قبـل توقيعه لم يكن ليغير شيئا مما انتواه الانجليز وهو ما عبر عنه كرومر من أنه « من الضرورى أن توافق الحكومة المصرية على الاتفاق » وحتى لو فرض واشتركت الحكومة المصرية فى وضع الاتفاق الثنائى مع الجانب الانجليزى ، فلم يكن باستطاعــة المصريين أن يعترضوا على شىء أو يناقشوا الجانب الانجليزى فى شىء ، فكأن علم الحكومة المصرية بالاتفاق الثنائى قبل توقيعه لم يكن له أية قيمة فعلية ، ويستوى فى هذا علمها وعدم علمهـا بالاتفاق قبل توقيعه سواء بسواء •

أما تركيا صاحبة السيادة العليا على مصر وعلى السودان ، فلم يكن لدى بريطانيا أى استعداد لأن تصغى لشىء مما قـد تقوله تركيا ، على أساس أن من سياسة بريطانيا ازاء السودان هو عدم الاعتراف بأى حقوق لتركيا فيه على الاطلاق وأنها ــ أى بريطانيا ــ كانت تعتقد أن موقفها من مسألة الحكم فى السودان ــ كما ذكر كرومر صحيحا وعادلا ولا يزحزحها عما انتوته أى شىء (٥) •

ومما سلف يتبين بكل وضوح كيف أن خديو مصر (٦) وسلطان تركيا كذلك ، لم يكن لهما علم بالاتفاق الثنائى قبل توقيعه ، ومن هنا تنتفى عنهما مسئولية الاشتراك فى وضعه ، على حين تقع هذه المسئولية كاملة بالنسبة لوضع الاتفاق من الناحية الفعلية سواء فى أصوله أو صياغته ، على بريطانيا وحدها دون غيرها وذلك على الرغم من توقيــع ناظر الخارجية المصريــة بطرس غالى باشا على الاتفاق الثنائى كأحد طرفيه ، وما يلقيه هذا التوقيع من الناحية القانونية من مسؤلية والتزام على مصر •

ثانيا ــ النتائج التى ترتبت على وضع الاتفاق الثنائى :

ترتب على توقيع الاتفاق الثنائى ، ثم وضعه موضــع التنفيذ عــدة نتائج اختلفت من حيث ميعاد ظهورها بحسب طبيعة كل نتيجة ومجال

---

(٤) حسين رشدى باشا : مذكرة له بعنوان « بحث فى حالة السودان » رقم (٢) نشرت فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ بمناسبة وضع الدستور • وقد جمعها الأستاذ عبد الله حسين فى كتابه : السودان جـ ٢ ص ٥٨١ •

(٥) Cromer : Modern Egypt, pp. 550-552.

(٦) على اعتبار أن كرومر عندما أبلغ رئيس الوزراء وزير الخارجية بالاتفاق لم يدخل معهم فى تفصيلات ترقى الى مستوى العلم •

ظهورها ، وكان من بين تلك النتائج التى ظهرت سريعا عقب اعلان الاتفاق النتيجتان التاليتان :

١ ـ خيبة أمل المصريين :

كان أول ما بلغ المصريين عما ورد بالاتفاق الثنائى ما ذكره كرومر فى خطبته بأم درمان فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ قبل توقيع الاتفاق واعلانه

وقبل أن تصل الى علم المصريين محتويات الخطبة ، وقبل أن يعلن الاتفاق كان بعض المصريين عموما ـ الخديو وبطانته والمشتغلون بالسياسة آنذاك من أفراد الشعب يعتقدون أن استرجاع السودان معناه فى بساطة أن يعود الوضع الذى كان لهذه البلاد قبل المهدية اليهـا ، وأن تستعيد الخديوية المصرية منفردة سلطتها فى السودان على النحو الذى كان عليه الحال قبل ذلك • وبرغم هذا ، فقد شابت عقيدة المصريين فى نفس الوقت شائبة شك ورأوا فى عملية استرجاع السودان عاملا يخدم بريطانيا أكثر مما يخدم مصر (٧) •

وسرعان ما تبدد وهم المصريين حين وصلت الخديو خطبـة اللورد كرومر فى أم درمان (٤ يناير سنة ١٨٩٩) فكانت « مفاجأة وكانت موضع دهشة ، حتى أن الخديو عندما بلغته قال : اننى لا أصدق أن يكون هذا هو نص خطبـة اللورد كرومر ، ولكنه تبين فيما بعـد أن هذا هو النص الصحيح وذلك حين استقبل الخديو اللورد كرومر فى ١٧ يناير سنة١٨٩٩ بعد عودة الأخير من السودان بأربعة أيام • وفى المقابلة اعترض الخديو على الخطبة « بأنه لم يكن له بها علم من قبل » فاعتذر كرومر بأنه قبل أن يذهب الى السودان لم يكن ينوى القاء خطب أو تصريحات ، ولكنه اضطر الى ذلك اضطرارا •• وفى أثناء المقابلة أشار (كرومر للخديو) فى حديثه الى أن اللورد سلسبورى بعث بصورة من اتفاق مصرى انجليزى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لبطرس غالى باشا ـ ناظر الخارجية »(٨) •

وقد كان لعنصر المفاجأة الذى استخدمه الانجليز فى ابلاغ الاتفاق للمصريين أثره فى زيادة عنف وقعه عليهم ، فبمجرد اعلان الاتفاق قابله المصريون بعاصفة من الاستنكار الشديد بلغت ذروتها بعد ذلك عند اغتيال بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية الذى وقع الاتفاق نيابة عن مصر مع اللورد كرومر • كما ساعد فى زيادة غضب المصريين ما صاحب توقيع

---

(٧) Mecky Abbas : The Sudan Question, pp. 52.

(٨) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ قسم أول ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ •

الاتفاق من اجراءات أبرزت حقيقة وضعهم فى السودان ـ نتيجة للاتفاق ـ كشريك أصغر ، ففى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٩ وهو نفس تاريخ توقيع الاتفاق ـ صـدر مرسـوم خديو بتعيين كتشنر باشا حاكما عاما على السودان ، ومرسوم آخـر بتعيين مديرين انجليز لمديريـات السودان ، فظهر استئثار الانجليز بالوظائف الادارية العليا هناك ، على حين لم يحصل المصريون على وظيفة أعلى من وظيفة مأمور مركز ـ باستثناء وظائف القضاء الشرعى التى قضت الضرورة بأن يشغلها المصريون ـ • وتتضح مـدى ضآلة وظيفة المأمور آنذاك اذا عرفنا أن مساعد مفتش المركز ـ الذى كان انجليزيا ـ كان من سلطاته مراجعة قرارات المأمور والغائها عند اللزوم • فكانت هذه أهم نقطة تحز فى نفوس المصريين ، اذ انهم كانوا على استعداد لتقبل أى شىء فى سبيل السودان ، الا أنه يظهر أن وضعهم فيه كشريك ثانوى لا حول ولا طـول ، فى الوقت الذى بذلوا فيه الكثير من المـال والرجال فى استعادة السودان ثم ما سوف يتحملونه من نفقات كثيرة أخرى فى السودان فى عهده الجديد (٩) ، فأيقنوا أن بريطانيا لم تكن لتقبلهم شركاء فى السودان ـ حتى على هذا المستوى الصغير ـ لو لم يكن السودان عبئا ماليا ثقيلا (١٠) أرادت بريطانيـا أن تنفضه عن كاهلهـا وتلقيه على عاتق مصر •

ولم تكن عوامل سخط المصريـين خافيـة على الانجليز ، وكان رد الانجليز حين يثار موضوع استئثارهم بكل شئون السودان دون المصريين ، أنه لم يكن فى مقدور المصريين أن يسترجعوا السودان بغير قيادة اللورد كتشنر وضباطه والمعونة المالية التى قدمتها الخزانة البريطانية للانفاق منها حين تقررت حملة دنقلة ورفض صندوق الدين الموافقـة على صرف مليون جنيه للانفاق منها على الحملة • وكان هذا هو نفس منطقهم وهم يصوغون الاتفاق الثنائى •

وعبرت الصحافـة العربية والافرنجيـة ـ عدا القليـل منها ـ عن سخطها على الاتفاق الثنائى واعتبرته الصحف العربية ـ غير المتحـدثة باسم الاحتلال ـ سلبا لحقوق مصر الادارية فى السودان وأجمعت تلك الصحف آنذاك على أن بريطانيا كانت مسئولة كل المسئولية عما جاء فى الاتفاق الثنائى ، وأن أحدا لم يكن له بالاتفاق علم ، وكان مفاجأة للمصريين وعلى رأسهم الخديو • وقد اشتد سخط تلك الصحف حين أعلن ـ بعد توقيع الاتفاق بعشرة أيام ـ أن الحكومة المصرية قد سددت فى ٢٩ يناير

---

(٩) كانت مصر قد وقعت تعهدا بتسديد كل ما يظهر فى ميزانية السودان من عجز (القرار الوزارى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٨١٩) •

(١٠) Abbas Mecky : The Sudan Question, pp. 52.

سنة ١٨٩٩ مبلغ ٥١٢٫٠٠٠ جنيه الى الحكومة البريطانية قيمة نفقات الجنود البريطانيين فى موقعتى عطبرة وأم درمان ضد قوات المهدية • وقد علق أحمد شفيق باشا على هذا الخبر بقوله : لقد كان لمطالبة الحكومة الانجليزية بهذا المبلغ الذى زعمت أنه من أجل انفاقه ومن أجل الحملة التى أنفق عليها ، وقد أصبحت شريكة مصر فى السودان ــ صدى دهشة ولكن هذه التصرفات كانت تتكرر تباعا بحيث لم يبق مجال للدهشة بعد » (١١) •

والى جانب الصحافة العربية ، فقد شنت الصحافة الفرنسية المحلية حملة عنيفة ضد الاتفاق ، خصوصا صحف :

Le Nil ; La Réforme ; Le Phare d'Alexandrie ; Le Courir d'Orient ; Le Journal Egyptien.

وقد بلغت حملة صحيفة Le Journal Egyptien من العنف درجة أدت الى تعطيلها فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ ، وليس بخاف أن هذه الصحف الفرنسية المحلية حين حملت حملتها هذه لم تكن فى حملتها العنيفة منزهة الغاية أو سليمة القصد ، لأنها كانت تسترشد بتوجيهات الفرنسيين الذين لم يألوا جهدا ــ حتى توقيع الاتفاق الثنائى ــ فى معاكسة الاحتلال البريطانى فى وادى النيل ووخزه باستمرار ، علهم يخرجوه منه أو يخرجوه فيه •

٢ ــ بروز مشكلة السيادة على السودان :

كانت النتيجة الثانية الواضحة لتوقيع الاتفاق الثنائى هى بروز مشكلة السيادة على السودان ؛ لأن هذا الاتفاق ان لم يكن قد تعرض لمشكلة السيادة تعرضا مباشرا فانه حوى فقرات ذات علاقة مباشرة بموضوع السيادة كذلك ، غير أن هذه الفقرات كانت متناقضة فى مداولها حول السيادة ــ فعلى حين يقر بعضها السيادة العثمانية المصرية على السودان والقائمة منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فان غيرها من الفقرات يؤيد ويؤكد ظهور سيادة جديدة على السودان لكل من انجلترا ومصر نابعة من حق الفتح • فكان هذا أحد أسباب بروز موضوع السيادة كمشكلة تحتاج الى الحل والحسم •

وكان فى الامكان حسم الخلاف حول مشكلة السيادة ــ بعد أن تركها الاتفاق الثنائى دون حل من الناحية الفقهية ــ لو أن حكما من محكمة دولية قد صدر حول موضوع السيادة ، ولكن شيئا من ذلك لم

---

(١١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ قسم أول ص ٢٩٩ •

يحدث ، وكل ما حدث هو أن المشكلة نوقشت على الصعيد الدبلوماسى ، كما حدثت حيالها تصرفات معينة ، ولكنه كان واضحا فى هذا وذاك أن هناك وجهتى نظر للمشكلة انقسم حيالها فقهاء القانون والسياسة ٠

وقد سبقت مشكلة السيادة على السودان فى ظهورها توقيع الاتفاق الثنائى ، فبمجرد تحطيم قوات الخليفة عبد الله وسقوط الخرطوم ورفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى فوقها طفرت مشكلة السيادة وظهر الوضع البريطانى وجها لوجه أمام الوضع « المصرى العثمانى » فى السودان واستمر الوضعان مادة للنزاع بين مصر وبريطانيا حتى انهته اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين حكومة الجمهورية المصرية والحكومة البريطانية بما تلاها من اجراءات ٠

وكان من أسباب تأخير حل مشكلة السيادة على السودان حوالى نصف قرن شدة التعقيد والشذوذ اللذين اكتنفاها نتيجة لعدة عوامل كان من أهمها قيام حكومة المهدية فى السودان منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٩٨ ، فى الوقت الذى كان الصراع الاستعمارى الأوربى فى أفريقيا على أشده خصوصا بين انجلترا وفرنسا ٠ وكان السودان مرتبطا بالمشاريع الاستعمارية الرئيسية لكل من الدولتين فى أفريقيا عموما ووادى النيل خصوصا ، ومن ثم بات موضع تنافس شديد بين الدولتين ولم تكن تلتزم أيا من الدولتين ــ فرنسا وانجلترا ــ فى التنفيذ العملى لمخططها الاستعمارى فى تلك الحقبة مبدأ ثابتا ، بل كانت كل دولة تعدل موقفها من السودان حسب الظروف والملابسات التى تمر بها ، فصار لهذا التعديل أثر كبير فى اختلاف وجهات النظر حول مشكلة السيادة على السودان على النحو التالى :

حتى سنة ١٨٨٤ كان السودان خاضعا للسيادة العثمانية « قانونا » وتقوم مصر نيابة عن السلطان العثمانى بالجانب العملى من هذه السيادة كما سلف ٠ وفى سنة ١٨٨٤ أخلت مصر السودان بناء على « نصيحة » بريطانيا ، وقامت فى السودان من ذلك التاريخ حكومة وطنية ، فاختلفت الآراء حول وضع السودان على عهدها ، وهل يعتبر السودان آنذاك « ملكا مباحا » Res Nullius وأرضا لا صاحب لها ، أو أن السيادة العثمانية ظلت قائمة عليه برغم وجود حكومة المهدية فيه ٠

فعلى الصعيد الدبلوماسى كانت بريطانيا تعتبر السودان « ملكا مباحا » حين قامت بمفردها دون استئذان السلطان أو الخديو ، بعقد معاهدة مع الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا ، وأجرت له بمقتضاها بعض أجزاء من السودان ، كما كانت تعتبره هكذا حين سمحت لايطاليا باحتلال كسلا

دون استئذان السلطان أو الخديو (١٢) • أما فرنسا فقد استفسرت من انجلترا فى هذه الاثناء عن تصرفاتها هذه باعتبار أن انجلترا — من وجهة نظـر فرنسا — قد اعتـدت على حقوق السلطان العثمـانى والخديو فى السودان ، فأوضحت فرنسا بهذا الاستفسار أنها لا تأخذ بنظرية « الملك المباح » اطلاقا ، وأنها تعتبر حكومة المهدية مجرد جماعة مغتصبة للسلطة من صاحبها الشرعى وهو السلطان العثمانى وممن مثله فى السودان وهو خديو مصر •

وبعد هذا بفترة حدث أن أرسلت فرنسا حملتها بقيادة مارشان الى أعالى النيل ، فكان هذا بمثابة اعـلان من فرنسا أنها تخلت عن رأيهـا القديم وأخذت بنظرية « الملك المباح » التى كانت تعارضها منذ فترة وجيزة ، هذا والا لما أقدمت على ارسال مارشان الى فاشودة ، أما انجلترا فكان موقفها أثناء تلك الأزمة وما قبلها بفترة ، ضد نظرية « الملك المباح » ، وذلك أنه حينما احتـج السلطان على حملة دنقلة وعلى انزال القوات الهنديـة والبريطانية فى السودان ، أجابت انجلترا والخديو بأن هـدف الحملة مشابه لأهداف الحملات التى أرسلت سابقا لمحاربة المهدى وان انزال القوات الهندية والبريطانية فى السودان لا يمثل أى اعتـداء على حقوق السلطان لأن هذه القوات تحت قيادة السردار الذى يعتبر « خادما » لدى الخديو (١٣) • وهذا اعتراف صريح من انجلترا أنها لم تكن تأخذ بنظرية « الملك المباح » فى هذه الآونة ، كما كررت انجلترا ذلك صراحة لمارشان أثناء أزمة فاشودة •

وبعد حادث فاشودة بمدة وجيزة وقـع الاتفاق الثنـائى بين مصر وبريطانيا فوضح فيه — من واقع تفسير كرومر لمواده ومقاصده من وراء كل مادة ، بالاضافة الى ما جاء به نصا — ان انجلترا كانت تأخذ بنظرية « الملك المباح » آنذاك واعتبرت السودان أرضا لا صاحب لها فدخلتها وأسست لنفسها حقوقا فى السيادة أقامتها على حق الفتح • وما أن ظهر موقف انجلترا الجديد حتى عدلت فرنسا موقفها من موضوع السيادة فنبذت نظرية « الملك المباح » وانبرت تدافع عن مبدأ السيادة العثمانية المصرية فى السودان وظهر ذلك جليا بين كتابها وفى صحفها •

واضح مما سبق أن انجلترا وفرنسا لم تكونا ترتبطان بمبدأ معين ازاء موضوع السيادة على السودان ، بل كانت كل منهما تتمسك بوجهة نظر خاصة لا تلبث أن تستبدلها بنقيضهـا اذا دعت الظروف السياسية الى

---

(١٢) Lowrance : Principles of International Law, pp. 170-1.

(١٣) Salisbury to British Ambassador in Turky 3rd June 1896. F.O. 141-315.

ذلك • وتبادلت الدولتان المواقف تجاه بعضها بخصوص مسألة السيادة على السودان ومدى اعتبار كل منهما له على أنه « ملك مباح » أو غير ذلك ، الأمر الذى أدى الى ابقاء مشكلة السيادة على السودان بدون حسم فى المجالين الدبلوماسى والعملى •

ولنفس الظروف السابقة انقسم فقهاء القانون فريقين ، فريق يرى أن خمسة عشر عاما تقريبا اضطلعت فيها حكومة المهدية وحدها بالحكم فى السودان ، مدة كافية لازالة أى بقايا للسيادة العثمانية هناك ، وأن السودان قد صار على عهد المهدية دولة مستقلة ذات سيادة •

ويسوق أصحاب هذا الرأى (١٤) لاثبات رأيهم الأدلة التالية :

١ ـ قام السودانيون بثورة ناجحة قضت على الادارة المصرية بالسودان وبلغوا من القوة درجة دفعتهم لمهاجمة مصر ذاتها ، ولم يرد المهاجمين الا القوات البريطانية الموجودة فى مصر آنذاك •

٢ ـ حكم المهديون بلادهم دون أى تدخل خارجى وتمكنوا من دحر جيش أثيوبى حاول التقدم نحو بلادهم •

٣ ـ لم يصدر السلطان أو الخديو أى قانون يسرى على السودان ، كما لم يفرض أحد غير المهدى ثم الخليفة عبد الله ضرائب على أهل السودان طوال فترة حكم المهدية •

٤ ـ اعترفت مصر اعترافا جزئيا بالحكم الذى أقامه الخليفة فى السودان وكان ذلك حين قرر مجلس النظار المصرى فى ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٨ جعل الحدود المصرية تقف عند نقطة شمال الأراضى التى يحتلها المهديون ، بل ان الحكومة المصرية ذهبت الى أبعد من ذلك فأرسلت الأمير حسن مندوبا ساميا مصريا الى وادى حلفا لمفاوضة المهديين •

وترتيبا على ما سلف اعتبر هذا الفريق من الفقهاء السودان أرضا لا صاحب لها وملكا مباحا ، وأن عمليات الجيش الزاحف على السودان آخر أيام الخليفة كانت عمليات فتح البلاد ، وبناء على ذلك فالوضع الجديد عقب الفتح يبرر اقامة نظام جديد للحكم والادارة فى السودان ، دون أن يكون هناك داع لاستشارة أحد أو الحصول على موافقة أحد ولو كان السلطان العثمانى نفسه ، كما أنه صار للدولتين الفاتحتين وحدهما ـ مصر وبريطانيا ـ الحق كل الحق فى اتخاذ أى اجراء فى البلاد المفتوحة وهى السودان ، حيث عقدت لهما عليه السيادة من واقع حق الفتح ، الذى كان يعترف به القانون الدولى آنذاك •

---

(١٤) O'Rourke, V. : The Juristic Status of Egypt and the Sudan, pp. 148.

ويرى الفريق الثانى (١٥) أن حكومة المهديين ليست سوى حكومة أقامها « عصاة » اغتصبوا السلطة من السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية العليا على السودان وأنه لا يترتب على قيام حكومة المهديين — تبعا لذلك — تأسيس أى نوع من السيادة على السودان ، وأن السودان قد بقى طوال حكم المهدية جزءا لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وان عمل الجيش الزاحف فى السودان اذن هو تأديب العصاة واسترداد البلاد الى حظيرة موئل السيادة الشرعى وهو السلطان العثمانى · وترتيبا على ما سلف اعتبر أصحاب هذا الرأى أى اجراء تتخذه الدولتان الزاحفتان بالاشتراك أو من جانب أى منهما على حدة — خاصا بالسودان — دون الحصول سلفا على موافقة السلطان العثمانى صاحب السيادة العليا على البلاد ، أو ممثله الرسمى عليها — يعتبر ذلك اجراء غير متفق وما جرى به العمل قانونا فى العـادة ·

ومن الرأيين السالفين يتضح أن محور الخـلاف بين أصحابهما هو تحديد وضع السودان على أيام الحكم المهدى · ومهما يكن من أمر فلو أننا حاولنا تطبيق كل من هذين الرأيين على الاتفاق الثنائى ، لوجدنا أن الاتفاق فى مقدمته يعترف بكلتا النظريتين ، بنظرية « الملك المباح » ونظرية اعتبار السيادة العثمانية قائمـة على السودان طوال حكم المهديـين على النحو التـالى :

تنص الحيثيـة الأولى فى مقـدمة الاتفـاق ان « بعض أقاليـم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية » فتعترف اذن بأن السودان قد بقى طوال حكم المهدية جزءا من الوحدة السياسية التى قامت فى وادى النيل على يد ولاة مصر التابعين للدولة العثمانية ، وبالتالى فالسودان جزء من الامبراطورية العثمانية وأن حكومة المهديـين بحسب هذا حكومة ثائرة خارجة عن طاعة موئل السيادة وصاحب السلطة الشرعى هناك وهو السلطان وممثله خديو مصر ·

ونصت الحيثية الثالثة فى مقدمة الاتفاق أيضـا على « التصريـح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح » وفى هذا اعتراف صريح فى الاتفاق بنظرية « الملك المباح » ·

ازاء ما سلف ، فانه يتعذر —ولاشك— التوفيق بين اعتبار السودان أيام حكومة المهديين فى حالة ثورة مؤقتة ضد خديو مصر ، وبين أن السيادة العثمانية المصرية قد انتهت نتيجة قيام حكومة المهديين فى السودان ، وانه صار ملكا مباحا Res Nullius وأرضا لا صـاحب لها ،

(١٥) Cochéris, J. ; Situation International du Sudan. pp. 502.

وأنه صار لأى دولة ـ أيا كانت ـ حق غزوه وفتحه وبالتالى تملكه ، وعلى ذلك لم يزل الاتفاق الثنائى الغموض الذى اكتنف مشكلة السيادة أيام حكومة المهديين ٠

ومهما يكن من أمر الجدل النظرى بين فقهاء القانون ، فان الاتفاق يقوم فى الواقع على أساس اعتبار السودان « ملكا مباحا » وأرضا لا صاحب لها ، بغض النظر عن صواب هذا أو عدم صوابه ٠ ويؤيد ذلك أن السودان كان قبل الثورة المهدية خاضعا للسيادة ٠ « العثمانية المصرية » بينما أوجد الاتفاق الثنائى لبريطانيا فى السودان حقوقا نابعة من « حق الفتح » وعقدت ادارة السودان ـ نظريا لبريطانيا ومصر بالمشاركة ، ولم يشر الاتفاق الثنائى فى صراحة الى أية حقوق للدولة العثمانية فى السيادة على السودان ٠ ولا يمكن تفسير هذا التغيير الجوهرى الذى بمقتضاه دخلت بريطانيا عنصرا جديدا فى السودان الا اذا أخذنا بنظرية « الملك المباح » ؛ لأن انجلترا لم تكن تستطيع الحصول على أية حقوق فى السودان فى صلب الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ ، لو لم يعتبر السودان ملكا مباحا وأرضا لاصحاب لها ، ولو لم تعتبر القوات المصرية البريطانية الزاحفة فيه فاتحة وغازية ٠ ويضاف الى ما سلف أنه كان فى امكان بريطانيا اعلان السودان ملكا خالصا لها ولها وحدها ولم يحل دون ذلك الا ما قدرته من عقبات دبلوماسية وقانونية يمكن أن تثيرها فى وجهها بعض الدول خصوصا فرنسا كما سبق فى بداية هذا الفصل ، ثم ماذا أضار بريطانيا من عدم امتلاكها للسودان ، وقد تصرفت فى كل شئون ومقدراته من الناحية العملية الفعلية ـ كما لو كان ملكا خالصا لها ، ولها وحدها مطلق السيطرة عليه ٠

ثالثا ـ مدى مشروعية الاتفاق الثنائى :

وكما اختلف الباحثون حول موضوع السيادة على السودان ، فقد اختلفوا كذلك حول مدى مشروعية الاتفاق الثنائى ؛ فبعضهم اعتبره اتفاقا غير مشروع ، ولاغيا شكلا وموضوعا ـ على حد تعبير رجال القانون من حيث أطرافه المعنيين وارتباطاتهم وأوضاعهم والسلطات المخولة لهم بتوقيعه ، ثم من حيث هو اتفاق وما جاء به من مواد تلغيه وتجعله قد ولد ميتا ، على حين اعتبره البعض الآخر اتفاقا قائما سليما ومشروعا ولا غبار عليه ٠

ويستند أصحاب الرأى الأول وعلى رأسهم الفرنسى جول كوشيرى (١٦) Cochéris, J. فى الدلالة على صحة رأيهم بعدم

---

(١٦) Cochéris, J. ; Situation International du Sudan, pp. 503.

مشروعية الاتفاق على الدور الذى قامت به مصر فى توقيع الاتفاق ، وهى غير مزودة حينذاك بما يؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة وذلك على النحو التالى :

١ ـ ان بريطانيا قد وضعت مصر فى مركز القاصر المحجور عليه ، سواء من تبليغ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ أو من تبليغ ١٨٩٨/٩/٤ السالف الاشارة اليهما ، فصار كل اتفاق يعقد بينهما لاغيا ومعدوم القيمة القانونية بالمرة ، كما هو الحال بالنسبة لأى اتفاق من هذا النوع بين وصى وقاصر موضوع تحت وصايته سواء ؛ لأن اتفاقية من هذا النوع سوف تمنح الأول فوائد وتلحق بالثانى أضرارا ، ومن ثم فهى باطلة (١٧) ، هذا فضلا عن أن مصر لم تقر الاتفاق الثنائى برضاها ، ولم تسلم به الا مكرهة مقسورة بقوة انجلترا (١٨) ، فالقوات البريطانية كانت تحتل أرض مصر ، وادارة البلاد كلها فى أيدى الدولة المحتلة ، وكان من واجب وزراء مصر الاستماع الى نصائح الدولة المحتلة أيا كانت تلك النصائح ، فعامل القسر والقهر قائم فى هذه الحالة فعلا .

٢ ـ ان وضع مصر السياسى « كدولة تابعة » لا تملك من أمر نفسها شيئا كما أجمع على ذلك فقهاء القانون ، فدولة هذا وضعها يجعلها عاجزة بالمرة عن عقد أية اتفاقات دولية على غرار الاتفاق الثنائى ، ولا يقلل من أمر هذا العجز أن مصر كانت تتمتع بشىء من السيادة الذاتية (١٩) ، فالخديو لم يكن سيدا أو ملكا ، وانما هو حاكم مقاطعة أو ولاية ، لا يملك الأرض التى عهد اليه وبالحكم فيها ، ولا يعدو عمله المحافظة على ما أودع لديه ، يتولى شئونه بوصفه نائبا عن السلطان ومفوضا من قبله ، ولذلك فسلطاته محدودة ومقيدة بالشروط التى تضمنتها الفرمانات التى أنابته فى حكم هذه الأراضى ، ومنها فرمان التولية الصادر للخديو توفيق سنة ١٨٧٩ ، والذى نص على أن « الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، ولا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقا » (٢٠) ، وقد تأكد هذا التحذير مرة أخرى ـ وبنفس الألفاظ ـ فى فرمان التولية الصادر الى عباس حلمى الثانى سنة ١٨٩٢ .

(١٧) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٦١ .

(١٨) حسين رشدى باشا : بحث فى حالة السودان السياسية نشر فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ واورده الأستاذ عبد الله حسين فى كتابه السودان ج ٢ ص ٨٠ .

(١٩) Cochéris, J. ; Situation International du Sudan, pp. 305.

(٢٠) مكتبة قصر عابدين مجموعة الأوامر والديكريتات قسم أول ص ١٠٥ .

وبناء على ما سلف « فان مشاركة بريطانيا فى احتلال السودان عن طريق الاتفاق مع مصر ، وليس عن طريق الاتفاق مع تركيا ـ صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان ـ تجعل الاتفاق مع مصر اتفاقا لاغيا وغير قانونى . وهذا بطبيعة الحال على اعتبار أن السيادة العثمانية كانت ممتدة على السودان طوال حكم المهديين (٢١) وعلى أساس هذا الرأى تكون نظرية « الملك المباح » غير معترف بها فى نظر كوشيرى والمؤيدين لرأيـه .

٣ ـ كانت الفرمانات العثمانية الصادرة لخديو مصر تمنعهم صراحة من عقد أية معاهدات أو اتفاقات سياسية مع الدول الأخرى ، الا ما كان منها متعلقا بالتجارة (٢٢) وكان من حق السلطان اعتبار أى اتفاق يعقده الخديو دون الحصول على موافقة السلطان وذو صبغة سياسية ، لاغيا وكأنه لم يكن .

واذا طبقنا هذا على الاتفاق الثنائى ، لظهر أن حكومة الخديو قد وقعت الاتفاق الثنائى دون تفويض من السلطان العثمانى بالتوقيع ، هذا فضلا عن أن وزير خارجية مصر حين وقع الاتفاق لم يذكر أنه نائب عن السلطان ـ صاحب السيادة العليا على مصر ـ فى هذا التوقيع . ولما كان الاتفاق يحمل طابعا سياسيا واضحا ، فهو بذلك لا يدخل فى نطـاق الاتفاقات أو المعاهدات التى أجازت الفرمانات السلطانية الصادرة للخديويين عقدها ، والتى حددت وضع مصر السياسى . ومن هنا يرى من يذهب هذا المذهب من رجال القانون أن الاتفاق الثنائى لاغ وغير مشروع .

٤ ـ أننا حتى لو أخذنا بنظرية « الملك المباح » على عكس ما سلف ، فان الأمر لا يتغير من حيث القول بعدم مشروعية الاتفاق ، وكل ما هنالك أن الحقوق التى أسسها الانجليز لأنفسهم تصبح مستمدة فى هذه الحالة من واقع اشتراكهم فى العمليات العسكرية التى أنهت حكم المهديين كما جاء فى مقدمة الاتفاق ، غير أن انجلترا وهى تضع الاتفاق وتوقعه كانت مرتبطة بعهود قطعتها على نفسها فى أكثر من مناسبة ، ومفادها المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية (٢٣)

---

(٢١) O'Rourk V. : The Juristic Status of the Sudan, pp. 148.

(٢٢) فرمان ٨ يونية سنة ١٨٦٧ وفرمان ١٦ اغسطس سنة ١٨٧٣ وقد جاء فيهما ما يلى « وقد أعطيناكم الرخصة الكاملة فى عقد وتحديد المقاولات مع مامورى الدول الأجنبية فى حق الكرمك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم احلال معاهدات الدولة العلية البوليتينية » (مجموعة الأوامر والديكريتات قسم أول) .

(٢٣) اعترفت انجلترا بهذا فى معاهدة لندن الموقعة فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بينها وبين النمسا وروسيا ، وفى مذكرة ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ والمذكرة المشتركة فى ١١ مارس =

فأدى توقيعها على الاتفاق الثنائى الى الاطاحة بتلك العهود ونسفها ٠
ويضاف الى ما سلف أن انجلترا وهى الطرف الثانى فى الاتفاق الثنائى قد اعترفت بما صدر للخديويين من فرمانات تحرم عليهم التفريط فى شىء مما فى يدهم من أملاك ومنها السودان طبعا كما كانت انجلترا تعلم كل العلم بالوضع السياسى والقانونى الذى كان لمصر من حيث تبعيتها للدولة العثمانية وما تفرضه عليها هذه التبعية من التزامات وشروط ، كما كانت تعرف تماما بأن السودان أرض عثمانية ، واعترفت بهذا فى مناسبات شتى كان آخرها ما ورد فى المعاهدة الانجليزية الكنغولية فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الخاصة بحاجز اللادور وبحر الغزال (٢٤) ، وبعد ذلك أثناء حادث فاشودة سنة ١٨٩٨ حين لم يسعف انجلترا أثناءه الا حجة تبعية السودان للدولة العثمانية حتى تخرج من الأزمة سالمة ، فلم تستطع فرنسا ازاءها أن ترد عليها من الناحية القانونية ٠

وعلى أساس ما سلف فانه لم يكن لبريطانيا أن تدعى جهلها بالوضع السياسى والقانونى الذى كان لمصر فى السودان ، ولا بوضع السودان ذاته، كما لم يكن يجوز لها أن تخرق تعهدات دولية ليس من حقها خرقها (٢٥) ، وبذلك يكون توقيعها على الاتفاق الثنائى اعتداء متعمدا على حقوق السلطان العثمانى وعلى الارتباطات التى كانت الدول الأخرى طرفا فيها ، ومن هذه الناحية يعتبر الاتفاق الثنائى بين انجلترا ومصر لاغيا ولا وجود قانونى له ٠

٥ — يرى المعترضون على مشروعية الاتفاق فى المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ منه (٢٦) دليلا يؤيدون به وجهة نظرهم ، اذ اعتبروا ما جاء بهذه المواد اعتداء واضحا على الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب من السلطان العثمانى ، وهذه الامتيازات حقوق ثابتة للدول ورعاياها مارسوها من مدة طويلة مضت ، فليس لمصر ولا لانجلترا

= سنة ١٨٤١ ، وفى معاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ وفى معاهدة برلين فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ وفى بروتوكول القسطنطينية سنة ١٨٨٢

Okeil O., Situation International du Sudan, pp. 92.
Cochéris J. ; Situation International du Sudan, pp. 504.

(٢٤) تنازلت انجلترا فى هذه المعاهدة لحكومة الكونغو (بلجيكا) عن القسم الأكبر من مديرية بحر الغزال وعن حاجز اللادو لمدة معينة مع الاحتفاظ بحقوق مصر فى أعالى النيل — دكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ص ٢٥٠ — ٢٥١ ٠

(٢٥) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٥٦ ٠

(٢٦) تتعلق هذه المواد بمعاملة الأجانب فى السودان وتنظيم معاملتهم وسكناهم ومتاجرتهم هناك ٠ كما تتعلق بوضع المحاكم المختلطة وغيرها مما له علاقة بالأجانب فى السودان ٠

ولا سواهما الحق فى الاعتداء عليها (٢٧) ، بمقتضى الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بها فضلا عن حماية القانون الدولى لها ٠ أما والحال هكذا وحدث الاعتداء عليها فعلا فى الاتفاق الثنائى فان ذلك يلغى الاتفاق الثنائى كوثيقة لها قيمتها القانونية ٠

وبعد ، فتلك كانت أهم الحجج التى يدفع بها رجال القانون والسياسة والباحثون بعدم مشروعية الاتفاق الثنائى ٠

أما الفريق الثانى وعلى رأسه الأمريكى (٢٨) Vernon O'Rourke فيرى أن الاتفاق مشروع وله قيمته القانونية الكاملة ، ويدللون على رأيهم بما يلى :

١ ــ قام الاتفاق على اعتبار أن القوات التى بدأت زحفها على السودان سنة ١٨٨٦ وأكملت زحفها على بقية السودان فيما بعد ، كانت تفتح أراضى لاصاحب لها ، وأن ما تأسس للانجليز فى السودان من حقوق ، تقوم على أساس هذا الفتح الأمر الذى تشاركها فيه مصر بحكم اشتراكها فى عملية الزحف وفى تكاليفه ، بل كان من نصيبها القسم الاكبر فى المال وفى الرجال من تكاليف الحملة ؛ أى أن هذا الفريق يعتمد على نظرية «الملك المباح »واعتبار السودان حين الفتح أرضا لا صاحب لها ، وأن المهدية حين أقامت فيه دولتها قد قضت على أى حقوق للسلطان أو لغيره فى السودان ، وهذه النظرية ــ « الملك المباح » هى التى تبادلت الحكومتان الفرنسية والانجليزية الأخذ بها حسب الملابسات والظروف التى مرت بها سياستهما الاستعمارية فى وادى النيل ٠

٢ ــ يستند المنادون بمشروعية الاتفاق على الواقع العملى له ، باعتبار أن الجانب العملى هو الصوت الأرجح فى رأيهم ، ذلك أن الاتفاق قد وضع موضع التنفيذ عقب توقيعه مباشرة ، واستمر العمل به
يوم شهر سنة
أكثر من أربعة وخمسين عاما (٢٣ ٠٠٠ ٥٤) حتى ألغته اتفاقية السودان المبرمة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين حكومة جمهورية مصر والحكومة البريطانية ٠ وخلال الأربعة والخمسين عام ، تعاملت الدول المختلفة ، حتى تلك التى عارضت الاتفاق مع السودان الجديد ــ المصرى والانجليزى ــ الذى خلقه الاتفاق الثنائى ، فكان

---

(٢٧) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٦٦ ٠

(٢٨) O'Rourk, V. : Juristic Status of Egypt and the Sudan. pp. 149

ذلك التعامل اعترافا بالاتفاق الثنائي – على الأساس العملي – من جانب معارضيه وعلى رأسهم فرنسا ٠

بعد ما سلف يلاحظ أن الحجج التى دافع بها المنادون بمشروعية الاتفاق الثنائي ، انما تقوم على أساس الواقع العملي أكثر من الاستناد الى الجدل الفقهى ٠

ومهما يكن من أمر الجدل حول مدى مشروعية الاتفاق الثنائى ، فانه قد وضع موضع التنفيذ الفعلى عقب توقيعه مباشرة – بل وقبل التوقيع – تحت اشراف الانجليز ، واضطر كل من أراد التعامل مع السودان من الدول والأفراد على السواء – معارضين للاتفاق أو مؤيدين له – أن يخضعوا للوائح وأنظمة حكومة السودان التى خلقها الاتفاق الثنائى هناك ، فأدى الاتفاق بذلك دوره الذى رسمه له الانجليز على أكمل وجه أكثر من نصف قرن ، وفرض وجوده فى ظل حماية واضعيه الأصليين والمنتفعين به وهم الانجليز ٠

رابعا : الخلاصة :

وضح مما سلف كيف أن الاتفاق الثنائى قد سلب مصر كل شيء – تقريبا – كان لها أو توقعت أن يكون لها فى السودان ، ولم يدع لها الا ما كان عبئا أرادت بريطانيا التخلص من مسئوليته ، فظهرت مصر فى الاتفاق الى جانب بريطانيا شريكا أصغر ، بل شريكا اسميا ، وحوى الاتفاق من القيود ما صار كفيلا بحرمانها تماما مما كانت تمارسه من سيادة عملية فى السودان قبل عقده ، كما شطر الاتفاق الثنائى وحدة وادى النيل السياسية التى بذلت مصر فى سبيل تكوينها الكثير ، وذلك حين عين الاتفاق للسودان حدودا بذاتها بين السودان ومصر ، فانفرط عقد تلك الوحدة أو كاد ، وباتت عملية مزج العناصر الساكنة فى ربوع الوادى مهددة بالتوقف الحتمى نتيجة لما اتخذ بعد ذلك من اجراءات ادارية مشددة ؛ لمنع عمليات المزج والاتصال بين أبناء الوادى فى جهاته المختلفة ثم تأكد هذا التمزيق مرة أخرى حين عقدت الاتفاقية الادارية سنة ١٩٠٢ الخاصة بالحدود بين السودان ومصر كما سيأتى فيما بعد ٠

وأهمل الاتفاق الثنائى الدولة العثمانية ، وما كان لها من سيادة شرعية على السودان اهمالا تاما ، فلم يشر لها من قريب أو بعيد ، وألغيت تلك السيادة العثمانية بجرة قلم كما قال كرومر ، ولكن مع ملاحظة أنه لم يكن يؤثر فى هذا الالغاء وجود بقايا للسيادة الاسمية العثمانية على السودان الأمر الذى اعترف به اللورد كرومر نفسه فى بعض الأحيان وناقشه وأقره فقهاء القانون ٠

أما سائر الدول الأخرى فيما عدا بريطانيا سواء كانت راضية عن الاتفاق الثنائى أو غير راضية ، فقد صار عليها أن تقبل الأمر الواقع فى السودان فى حدود ما ورد فى الاتفاق الثنائى أو ما تضعه حكومة السودان الجديدة التى أوجدها الاتفاق ـ وذلك حين تشاء أن تتعامل مع السودان المصرى الانجليزى الجديد ٠

أما بريطانيا فقد حقق لها الاتفاق أو حققت هى لنفسها فى الاتفاق كل أهدافها فأسست لنفسها حقوقا قانونية فى السودان أقامتها على حق الفتح الذى كان يعنى التملك حين وضع الاتفاق ، ثم ضمن الاتفاق لبريطانيا هذه الحقوق بعد توقيعه ، فكان أن دخلت عنصرا جديدا فى السودان ٠ كما حوت مواد الاتفاق الثنائى ما مكن انجلترا من الانفراد بالادارة والتشريع فى السودان ، وذلك عن طريق الحاكم العام الذى ركز الاتفاق فى يده جميع السلطات الداخلية بلا استثناء ، والذى استحوذت بريطانيا على حق اختياره من بين الانجليز ، فكان الاتفاق بذلك أساسا غير هزيل يمكن به تحويل السودان الى محمية أو مستعمرة بريطانية عند الحاجة واعلانها فى الوقت المناسب ، خصوصا وأن مقدرات مصر ـ شريكة بريطانيا فى التوقيع على الاتفاق الثنائى ـ كانت كلها تحت يد بريطانيا ، ويد قنصلها اللورد كرومر ملك مصر غير المتوج كما وصف ، يتصرف فيها كما شاء ٠

واذا كان الاتفاق الثنائى قد استهدف ـ فى نصه الى حد بعيد ـ أن تكون الادارة مشاركة ثنائية عادلة بين كل من مصر وبريطانيا طرفى الاتفاق وانه ليس لأيهما ـ نظريا ـ أن تستأثر لنفسها بالادارة فى السودان كله أو بعضه تحت أى ظرف من الظروف ، فقد بيت الانجليز النية على تجاهل هذه المشاركة فى الادارة تجاهلا تماما ، وسلب مصر كل نصيب لها فيها تقريبا ، وأن تنفرد بريطانيا وحدها بالادارة فى السودان ، فقدر بذلك للثنائية فى الادارة هناك الا تزيد عن كونها اصطلاحا وتعبيرا عن وضع مفروض وجوده بالسودان عقب توقيع الاتفاق الاثنائى فى مطلع القرن العشرين وألا يرى النور فى الواقع العملى على قدر المستطاع ٠

ومهما يكن من أمر فان الاتفاق الثنائى يمثل فى الواقع العملى حدا فاصلا بين حقبتين متميزتين فى تاريخ السودان ، فأنهى الاتفاق تماما مع نهاية القرن التاسع عشر ـ حقبة من تاريخ السودان تحققت فيها الوحدة السياسية لوادى النيل على يد مصر ، وتحت السيادة الاسمية العثمانية ، التى قامت مصر نيابة عن تركيا بممارسة الجانب العملى منها ، فاضطلعت بادارة البلاد مستهدفة تحقيق غايات انسانية صرفة رسمتها وباشرت تنفيذها بنفسها سواء فى وادى النيل أو فى أى بقعة وصلت اليها خارجه فى افريقيا ٠

وافتتح الاتفاق ـ مع مطلع القرن العشرين ـ حقبة أخرى جديدة فى تاريخ السودان ، صارت فيها السيطرة الكاملة على السودان معقودة لبريطانيا بأهدافها وسياستها ووسائلها التى تختلف تمام الاختلاف عن أهداف مصر وسياستها هناك ، بعد أن أسست بريطانيا لنفسها حقوقا ـ أيا كانت درجة أصالتها ـ فى السودان من واقع حق الفتح .

ومع توقيع الاتفاق وبدء هذه الحقبة الجديدة من تاريخ السودان فتح باب واسع جديد للنزاع بين مصر وبريطانيا بخصوص السودان . وكانت أهم نقاطه ما يلى :

١ ـ مشكلة السيادة على السودان التى لم يحسمها الاتفاق الثنائى ، ولجأت بريطانيا الى شتى الوسائل حتى تقضى على ما قد يكون هناك من حقوق لمصر أو لتركيا فيه ، ولم تتورع فى هذا أن تلجأ الى ساحة القضاء المختلط .

٢ ـ مشكلة ثنائية الادارة ، التى كفلها نص الاتفاق الثنائى ونوت بريطانيا ـ فى تصميم ـ على تجاهلها والانفراد بالادارة وحدها ، بقدر الامكان ، فى الوقت الذى لم تفتر فيه محاولات مصر تحقيق الثنائية فى الادارة تحقيقا فعليا ، من حيث كفالة المساواة مع بريطانيا فى التعيين فى الوظائف ، وأخذ رأيها فى شئون السودان وما الى ذلك .

ومن المشكلتين السابقتين تفرعت عدة مشكلات أخرى لها أهميتها وتأثيرها على مجرى الحوادث فى السودان بعد ذلك ، وعلى العلاقات بين مصر وبريطانيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخرى ، وأهم هذه المشاكل ما يلى :

١ ـ مسئولية الحاكم العام أمام مصر . ففى الوقت الذى كفلت له الاتفاقية الثنائية وضعا خاصا فى السودان ، كان الحاكم العام موظفا بوزارة الحربية المصرية وخاضعا لوزيرها بوصفه سردار الجيش ، فضلا عن مسئوليته أمام وزير المالية المصرية هو والسكرتير المالى عن شئون السودان المالية بمقتضى القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ .

٢ ـ ديون مصر على السودان . تعهدت مصر فى القرار الوزارى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ بسد كل ما يظهر فى ميزانية السودان من عجز ، وأن تمنحه قروضا لتمويل مشروعات التنمية فيه ، فأدى عدم وضوح وضع السودان ـ من الناحية القانونية ـ سببا فى الاختلاف على طبيعة ما تؤديه مصر للسودان من أموال ، وعلى مقادير هذه الأموال أيضا .

٣ ـ مسألة تحديد الحدود بين مصر والسودان كما سيأتى .

الباب الثالث

تنظيم الحكومة فى السودان عقب توقيع الاتفاق الثنائى وأثره على تطور السودان السياسى (١٨٩٩ ـ ١٩١٩)

الفصل الأول :

أهداف بريطانيا فى السودان وسياستها لتحقيقها فى ظل الاتفاق الثنائى ٠

الفصل الثانى :

تطور نظام الحكم فى السودان من ١٨٩٩ حتى ١٩١٩ ٠

الفصل الثالث :

وظائف الجهاز الحكومى بالسودان ومدى ملاءمتها لتنفيذ أهداف بريطانيا هناك ٠



الفصل الأول

أهداف بريطانيا فى السودان وسياستها لتحقيقها فى ظل الاتفاق الثنائى

اولا ـ حال السودان من الناحية السياسية عند توقيع الاتفاق الثنائى :

حين توقيع الاتفاق الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ كان السودان يمر بظروف محزنة خلفتها وراءها فترة الحكم المهدى وما سادها من حروب ومجاعات فالأهالى يعانون البؤس والفقر وكثير من الفلاحين هجروا أراضيهم ونقص عدد السكان الى حوالى ربع ما كان عليه قبل الحكم المهدى (١) . ودبت بين السودانيين ـ نتيجة لحكم الخليفة ـ الكراهية والشكوك ومزقتهم الخلافات وضعفت السلطات القبلية فى أغلب القبائل الا مكان منها بعيدا عن يد الخليفة مثل قبيلة الكبابيش (٢) وقبائل الفور .

وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وهو تاريخ توقيع الاتفاق الثنائى ـ تمت عدة اجراءات تنفيذية بمقتضى هذا الاتفاق فصدر أمر خديو عالى بتعيين « الفريق لورد كتشنر أوف خرطوم واسيال باشا سردار الجيش المصرى حاكما عاما للسودان » تنفيذا للبند الثالث من الاتفاق الثنائى الذى يقضى بتفويض الرئاسة العليا فى السودان الى حاكم عام ، كما صدر أمر خديو آخر فى نفس اليوم بتعيين المديرين والمفتشين فى مديريات السودان (٣) وقد

Cromer Lord ; Ouv. Cit., p. 889.

(١) لعوم شقير : مرجع سبق ذكره جـ ١ ص ٦٤ .

(٢) Mc Michael H. ; Ouv. Cit., p. 72.

(٣) الغازيته السودانية ص ، ١ ، ٢ ، ٣ العدد الاول الصادر فى ١٩٩٩/٣/٧ .

أبلغ اللورد كرومر نص هذين الأمرين الى كتشنر وأرفق بهما مذكرة بتعليمات الحكومة البريطانية اليه بشأن تحديد العلاقة بينه (اللورد كرومر) وبين الحاكم العام للسودان (٤) ·

والواقع أن الاجراءات الادارية السالف الاشارة اليها كانت منفذة فعلا من قبل توقيع الاتفاق · فكتشنر كان على علم بالاتفاق قبل توقيعه وكان له فيه رأى كما سلف ، ثم أنه كان على رأس الجيش الزاحف فى السودان يدير كل شئون الجهات التى تم فتحها كما تولى المديرون مناصبهم قبل صدور أوامر التعيين السابق الاشارة اليها وذلك أثناء زحف جيش الاسترداد داخل السودان اذ كانت القوات الزاحفة تترك أحد كبار ضباطها مديرا على كل مديرية من مديريات السودان ليتم استردادها (٥) وعلى ذلك لم تكن هذه الاجراءات سوى استكمالا للشكل القانونى لما هو كائن وقائم فعلا ·

ثانيا ـ الأهداف الكبرى لبريطانيا فى السودان :

وطبيعى أنه كان على الادارة الجديدة فى « السودان المصرى الانجليزى » أن تعمل جاهدة لتحقيق الأهداف الكامنة وراء الاتفاق الثنائى ووراء دخول بريطانيا شريكة مع مصر فى ادارة السودان الا وهى جعل « النفوذ البريطانى ـ فى الواقع العملى ـ هو النفوذ الأعلى أو الذى له السيطرة الكاملة فى السودان » (٦) على الأرض والسكان · وبمعنى آخر انفردت بريطانيا بالسيطرة على البلاد بعد أن استبعدت السياسة البريطانية فكرة ضمه اليها « لأسباب مالية وفنية » كما سلف · وقد عبرت الحكومة البريطانية عن ذلك بأن هدفها فى السودان هو « تمكين الحكومة البريطانية من ممارسة سيطرتها الكاملة على كل الشئون الهامة المتعلقة بالسودان » (٧) وهذا يستتبع بطبيعة الحال اغفال بل ابعاد الطرف الثانى الموقع على الاتفاق الثنائى وشريك بريطانيا فى حكم السودان من ممارسة أى حق له ، وبمعنى آخر فصل السودان عن مصر وهدم الوحدة السياسية لوادى النيل التى جاهدت مصر طوال القرن التاسع عشر لتحقيقها وتأكيدها ·

---

(٤) سيأتى ذكر هذه التعليمات بعد ذلك فى نفس الباب
Cromer to Kitchner, 19 Jan. 1899 enclosed in the document P.R.O., 78/5022.

(٥) نعوم شقير مرجع سبق ذكره جـ ١ ص ١٥٧ ·

(٦) Cromer Lord, Ouv. Cit., p. 548.

(٧) Cromer to Kitchner 19 Jan. 1899, enclosed in Cromer to Salisbury, No. 15 : 22 Jan. 1899. (P.R.O.F. 078 5022).

ثالثا ـ سياسة بريطانيا لتحقيق أهدافها في السودان :

وكان تحقيق هذا الهدف السياسي الكبير يحتاج الى خطة عمل محدودة كما كانت هذه الخطة في حد ذاتها تحتاج الى أدوات تنفيذية لها من المميزات ما يطمئن بريطانيا على امكان تحقيق هدفها في السودان وفصله في النهاية عن مصر .

وقد جرت خطة العمل هذه في اتجاهين :

١ ـ العمل على فرض السيطرة البريطانية الكاملة والوجود البريطاني في السودان بحيث يستشعرهما أهله وأبناؤه .

٢ ـ العمل على التخلص من الوجود المصري في السودان ما أمكن وانكار أي حق لمصر هناك بطريق أو بآخر .

وقد استدعى تحقيق ذلك انتهاج السبيلين التاليين :

(أ) خلق نظام للحكم وجهاز حكومي موثوق به في السودان يناط به تحقيق الأمرين السابقين .

(ب) استغلال سيطرة بريطانيا على مقدرات مصر عن طريق جيش الاحتلال واجبارها على قبول أي نظام حكم تقيمه هي في السودان ، بل وتسخير مصر ذاتها لخدمة أهداف السياسة البريطانية هناك .

وعلى ذلك بات واضحا أن تحقيق أهداف بريطانيا في السودان مرهونة بمدى كفاءة النظام والجهاز الحكوميين اللذين سينشآن هناك ونتيجة لذلك بات أيضا تطور السودان السياسي مرهونا بتطور نظام الحكم في السودان وقدرته على القيام بمهامه .

١ ـ سياسة الادارة المركزية في السودان :

وكانت حكومة السودان تتبع في ادارتها للبلاد حتى سنة ١٩١٩ النظام المركزي المباشر في الحكم . فكان كل مدير يحكم في مديريته حكما مباشرا ، وكان أولئك المديرون في الوقت نفسه مسئولين مباشرة أمام الحكومة المركزية في الخرطوم كما كان المفتشون في الأقاليم مسئولين أمام المديرين في مديرياتهم ويلي هؤلاء صغار الضباط التنفيذين ويسألون أمام المفتشين وتحت هؤلاء جميعا كان المأمورون ومساعدوهم من المصريين الذين كانوا على وشك ابعادهم عن السودان (٨) . وقد أدى استقرار هذا

(٨) duncan ; The Sudan, p. 147.

النظام البيروقراطي فترة طويلة الى استنفاد أمواله وأهمال المرافق الحيوية فيه (٩) ٠

وقد كانت الأوضاع القائمة في السودان عند توقيع الاتفاق الثنائي سنة ١٨٩٩ هي الدافع الأول الذي فرض تطبيق المركزيه في الحكم فرضا على السودان ٠ ففي ذلك الوقت كان نظام القبيلة مفككا من تأثير حكم المهدية وسياستها الخاصة بتفتيت القبائل عامة والقبيلة كنظام حتى يظل « الخليفة » هو الرأس الاكبر في البلاد يدين له الجميع بالولاء ، فضلا عن ازالة قوة وهيبة القبائل المعارضة للمهدية كالجعلين والشكرية وغيرهما وبذلك زال الأساس الذي كان يمكن أن يقوم عليه نظام الحكم غير المباشر أو اللامركزي في السودان ٠ وزيادة عن ذلك فقد تجمعت أسباب عدة ساعدت على ذلك منها أن الأحوال لم تكن قد إستقرت بعد في السودان ٠ فالثورات ضد الحكم الجديد متوالية وحركات العصيان لا تنقطع في الشمال والجنوب على السواء ضد الادارة القائمة بل بقيت مناطق كثيرة من السودان خارجة عن سلطة الحكومة ٠ فلم يكن هناك بد من استمرار الصبغة العسكرية للادارة في السودان للافادة منها في اقرار الأمن ، الأمر الذي لم يتوفر في السودان الا حوالي سنة ١٩٣٠ بعد اخماد ثورة النوير ٠ وكان رجال الادارة الأول من العسكريين وهؤلاء تعودوا نظام التسلسل القيادي في العمل مع التمسك بالضبط والربط والطاعة باعتبارها أساس ما تعلموه وتعودوا عليه ، كما أنهم بحكم طبيعتهم العسكرية يميلون الى الحكم المطلق وعندهم أن سلامة الدولة واستقرار الأحوال وخضوع الأفراد خير من تمحيص نظريات الحكم لاتباع أفضلها ٠ وزاد في التحفظ والتشديد وايثار الحكم المباشر في السودان على غيره من نظم الحكم وجود سلاطين باشا في وظيفة مفتش عام حكومة السودان فكان المستشار الأول للحاكم العام في الشئون الأهلية من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩١٤ ٠ وسلاطين كما وصفه السير هارولد ماكمايل الذي كان يشغل منصب حاكم عام السودان « قد وعى درسا واحدا دون كل الدروس على مدى تلك السنين الطويلة التي قضاها كأسير لدى الخليفة ، حيث شاهد عمليات الدس ومقاومتها والثورة واخمادها ، وذلك الدرس هو أنه ليس من الأمان السماح لشخص بمفرده أن يكون ظاهرا جدا ، سواء في أمور الدنيا أو الدين ٠ ولذا يجب المحافظة بكل عناية على موازنة القوى أو بفضل أضعافها (١٠) فكان ذلك حافزا لسلاطين على تحبيذ مبدأ المركزية في الحكم حتى لا يدع في يد الشيخ أو السلطان أو الملك في قبيلته سلطة لا يؤمن مغبة إستغلاله لها لمصلحته الشخصية ٠

---

(٩) محمد أحمد محجوب : مرجع سبق ذكره ص ٤٧ ٠

(١٠) McMichael H. ; Op. Cit., p. 246.

وبرغم أن لورد كرومر كان موافقـا على نظـام الحكومة المركزيـة البيروقراطية فى السودان ورعاها فى سنواتها الأولى أكثر من ست سنوات بعد توقيع الاتفاق الثنائى • فقد كان يدرك ضرورة وجود الادارة اللامركزية فى السودان ، وقد عبر عن ذلك فى تقريره السنوى سنة ١٨٩٩ عن أحوال السودان بقوله « اننى أخشى أن تكون هذه دلالة على أن كمية المكاتبات الرسمية فى السودان آخذة فى الزيادة ،ولحد ما فلا مندوحة عنها،ولكنى برغم ذلك أرفع صوتى بالرجاء بضرورة وضع قيد وثيق على كثرة المكاتبات التى تدل عموما على المركزية الشديدة ، والسودان بلاد أشد ما تكون حاجة لنظام الادارة اللامركزية بقدر المستطاع » (١١) • وبرغم سياسة المركزية التى أتبعتها حكومة السودان فى ادارته ، فقد جربت تلك الحكومة تعيين بعض المشـايخ لجمع الضرائب من الأهالى وابلاغهم أوامر الحكومة فى قراهم وملاحظة تنفيذهم لتلك الأوامر • غير أن هذه الوظيفة لم تكن تدر من المال على من يتولاهـا ما يكفيه فـأصبحت بمرور الزمن غير مرضيـة وغير لائقة لأصحاب المكانة من الأهالى • ولذا صارت آخر الأمر من نصيب طغام الناس (١٢) •

ومهما يكن من أمر فقد استمرت الادارة المركزيـة البيروقراطية فى السودان هى الطابـع المميز له حتى سنة ١٩١٩ حـين لاحت بوادر تغيير السياسة واتباع نظام الادارة اللامركزية الأمـر الذى ولد رسميا حـين وضـعت لجنـة ملنر تقريرها فى ٩/١٢/١٩٢٠ (١٣) اقترحت فيـه بصراحة ضرورة احتياج السودان الى نظام الادارة اللامركزيـة وأخـذت الحكومة البريطانية بهذا الرأى وبدأ تطبيقه فى السودان منذ ذلك الوقت •

ولم يكن شمال السودان عموما يمثل أى صعوبة بالنسبة للادارة فقد كانت تسوده اللغة العربية فى التخاطب وينتشر الاسلام فيه كعقيدة لسكانه، غير أن جنوب السودان كان أكثر تعقيدا حيث كان تعدد اللغات والمعتقدات بين الزنوج يمثل حواجز بالغة الخطورة ولم تكن حتى الخبرة الطويلة لرجال الادارة بالسودان كافية للتغلب على مثل هذه الحواجز ، فكثيرا ما أدى اتخاذ اجراء معين أو اصدار أمر ـ بحسن نية ـ يخالف أحد التقاليد الشائعة الى فتح باب المتاعب على الاداريين هناك • وتحتم للادارى أن يتفهم الوضع القائم هناك تماما ويتعرف على العادات الموجودة وعلى تقاليد القوم وطرق تفكيرهم • ومن هنا كان لابد من الدراسة • فلجأت حكومة

---

(١١) McMichael H., Op. Cit., p. 74.

(١٢) محمد أحمد محجوب ـ مرجع سبق ذكره ص ٥٢ •

(١٣) Report of the Special Mission to Egypt (CMD 1131) (9/12/1920).

السودان الى علم الأنثروويولجى أو علم الأجناس تستخدمه لخدمة سياستها الادارية فجمعت عن طريقه من المعلومات ما أصبح معينا لا ينضب بالنسبة لرجال الادارة فى السودان ٠

وكان الرواد الأوائل لدراسة قبائل السودان وعاداتهم وتقاليدهم دراسة عملية لابروفسور سيلجمان Prof. C. G. Seligmann وزوجته السيدة برندا سيلجمان Mrs. Barenda Seligmann وقد زار سيلجمان جبال النوبا بكردفان وعرب الكبابيش والبجاه فى الفترة من ١٩٠٩ حتى ١٩١٢ كما زار البارى وغيرهم من قبائل الجنوب فى الفترة من ١٩٢١ ، ١٩٢٢ (١٤) وتبع سيلجمان بعد ذلك فى هذه الدراسة البروفسور أ ٠ أ ٠ ايفانس برتشارد Prof. E. E. Evans Prichard الذى عمل سنوات عدة بين قبائل الزاندى والنوير والانجاسنا فى مديرية بحر الغزال واكتسب ثقتهم جميعا وقدم عنهم بحثا قيما لكل من العلم والادارة على السواء (١٥) ٠

وكان ثالث هؤلاء الباحثين هو البروفسور نادل Nodel الذى قضى زمنا طويلا فى جبال النوبا وكتب عنها مؤلفه المشهور (١٦) ٠

والى جانب هؤلاء جميعا كان هناك المبشرون المسيحيون ورجال الادارة الذين لم ينقطعوا عن تدوين مشاهداتهم وملاحظاتهم وآرائهم الأمر الذى كون حصيلة وافرة أفادت منها حكومة السودان كثيرا فى تحسين الخدمة فى السودان وتطويرها بالشكل الذى يحقق الأهداف البريطانية فى السودان على أحسن وجه ٠

وبدأت هذه الخطوات مبكرا عقب توقيع الاتفاق الثنائى مباشرة ممثلة فى اثنتين أولاهما مذكرة سرية وزعها كتشنر على المديرين للاسترشاد بها فى سياسة الناس وتنظيم العمل فى مديرياتهم والخطوة الثانية تعديل الحدود بين مصر والسودان ٠

٢ ــ مذكرة كتشنر السرية رقم (١) الى مديرى المديريات فى السودان :

وبقدر ما كان الهدف البريطانى فى السودان واضحا لبريطانيا عند توقيع الاتفاق الثنائى كانت السياسة البريطانية لتحقيق هذا الهدف قد خطط لها هى الأخرى وبدأ تنفيذها على الفور فى السودان ٠

وقد وزع كتشنر باشا أول حاكم عام للسودان مذكرة سرية تحمل

---

(١٤) Seligmann : The pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

(١٥) Pritchard : The Nuer.

(١٦) Nadel ; The Nuba.

رقم / ١ على مديرى المديريات والمحافظين فى السودان تضمنت السياسة المقرر اتباعها هناك وذلك للاسترشاد بها فى عملهم (١٧) ٠

وقد نشر السير هارولدماكمايكل هذه المذكرة فى كتابه « السودان » (١٨) كما نقلها عنه من تناولوا هذه النقطة بالكتابة وهم قليلون ، وبمقارنة ما نشره ماكمايكل مع صورة أصلية لها حصلت عليها أثناء وجودى فى السودان يظهر أن بعض بنودها قد جاءت مبتورة مثل البند الرابع فضلا عن اغفال نشر بعض البنود بكاملها مثل البند التاسع بالذات مما كان يعنيه عدم نشره بوصفه بريطانيا أولا وأحد كبار رجال حكومة السودان فى فترة من الفترات ثانيا ٠

وسوف أتعرض لهذه المذكرة بالتحليل لأنه برغم نشر جزء كبير منها الا أنها فى قسمها الأول تحدد أبعاد السياسة البريطانية فى السودان ووسائل تحقيقها ٠

وتنقسم المذكرة الى قسمين :

١ ـ مبادىء السياسة التى كان على المديرين والمحافظين فى السودان تحقيقها وقد صيغت فى شكل تعليمات لهم للاسترشاد بها فى معالجة الأمور فى مديرياتهم واستغرقت هذه التعليمات تسعة بنود فى المذكرة ٠

٢ ـ رسم اطار لأفراد الجهاز الحكومى فى مديريات السودان ومراكزه وترتيب الوظائف فى كل منها ومهام كل موظف ابتداء من المدير حتى الخفير وراتب كل من هؤلاء ومدى علاقته بالناس وأهم ما سيواجهه من مشاكل معهم مثل عملية تنظيم الضرائب وتسجيل الأراضى وغير ذلك ٠

وبدأت المذكرة فى قسمها الأول بأن بصرت المديرين والمحافظين بطبيعة الوضع الجديد الذى يعملون فى ظله ، فأوضح لهم البند الاول ـ أنهم يعملون فى فراغ تام وفى مجال بكر وأن عملهم تبعا لذلك هو الابداع والابتكار دون أى اعتبار لما كان قائما فى السودان من أنظمة سواء فى عهد الحكم المصرى أو حكم (المهديين) على أساس أن (المهديين) قد اقتلعوا نظام الحكم القديم من جذوره فلم يعد للنظام المصرى بذلك أى وجود البته ٠ كما أن حملة « الاسترداد » ـ ان جاز هذا التعبير فى هذا المجال ـ قد اقتلعت بالتالى حكومة المهديين وما حاولوا اقامته من أنظمة

---

(١٧) انظر الملحق رقم (٥) ٠

(١٨) Mc Michael, Sir H. ; The Sudan pp. 74-75.

فى السودان فأصبحت الفرصة مهيأة تماما « لخلق أنظمة جديدة تتفق ومطالب السودان » وبات المدير مطلق اليد فى مديريته يخلق ويبتدع ما يراه مناسبا من تنظيم دون ان يتقيد بشيء من الأنظمة القديمة التى كانت سارية فى البلاد ·

ويلاحظ أن ما جاء بهذا البند يتفق تماما مع نظرية « الملك المباح » Res Nullius التى تبنتها السياسة البريطانية فى السودان حين شرعت فى الاعداد لحملة الاسترداد ، كما يلاحظ أنه لم يرد فى هذا البند ما يمنع المدير من أن يقتبس من الأنظمة القديمة ما يراه مناسبا وصالحا لتحقيق أهداف السياسة التى كان عليه تنفيذها وهذا يتمشى تماما مع ما جاء فى المادة الخامسة من مواد الاتفاق الثنائى كما فسرها كرومر ·

وعلق البند الثانى من مذكرة كتشنر السرية اصدار القوانين والتنظيمات على الشعور بالحاجة اليها وحذر المديرين من اضاعة وقتهم فى عملية صوغ القوانين ونشرها بل تكريس جهدهم — على حد قول كتشنر فى تعليماته — لتطوير حكومة البلاد وتحسينها · فكانت هذه الفقرة بمثابة دعوة لرجال الحكومة الى اتباع الادراك المعقول دون التقيد بالشكليات (١٨) التى تحد من حريتهم فى التصرف فى فترة هم أحوج ما يكونون فيها الى المرونة الكثيرة وعدم تقييد أنفسهم بنصوص القوانين واللوائح حتى يحققوا أهداف الاتفاق الثنائى وأهداف السياسة البريطانية فى السودان · ثم ان كثرة القوانين فى هذه الفترة المبكرة من حياة السودان الانجليزى المصرى — بظروفه الاجتماعية القبلية وحيث ما تزال بعض قطاعات السكان متأثرة بالمهدية وأنظمتها — من شأنه أن يجعل كثيرا مما يسن من قوانين مشكوكا فيه وغير مقبول لدى الشعب وبذلك تخلق هوة سحيقة بين الحكومة الجديدة والشعب مما يصعب التوفيق بينهما · وبالاضافة الى ما سبق فان التقليل من وضع القوانين الا عند الضرورة والحاجة يتمشى مع تعليمات سلسبورى لكرومر عند وضع الاتفاق الثنائى · بأنه لا مبرر للحكومة لأن تغرق فى أكوام الأوراق والمكاتبات التى تعيقها عن العمل فكان هذا بمثابة تحذير من خطر البيروقراطية فى المستقبل ·

ويمثل البند الثالث من هذه المذكرة حجر الزاوية فى السياسة المقرر اتباعها فى السودان خلال هذه المرحلة المبكرة ألا وهو كسب ثقة شعب السودان فى الحكومة الجديدة ، وكانت الوسيلة الى تحقيق هذه الغاية كما حددتها المذكرة هى خلق طبقة تؤيد الحكومة الجديدة من بين الوجهاء والزعماء البارزين فى السودان ، وعن طريق هؤلاء كانت الحكومة

---

(١٨) محمد أحمد محجوب الحكومة المحلية فى السودان ص ٤٣ ·

تامل أن تكسب بالتدريج باقي المواطنين الى صفها · ورسمت المذكرة السبيل الى بلوغ هذه الغاية فجعلت من مهام الضباط فى المراكز توثيق صلاتهم بالأعيان فى مراكزهم كما وجهت المديرين والمفتشين الى أن يتعرفوا على الوجهاء فى مديرياتهم ويعملوا على اقناعهم بأن هدف الادارة هو انعاش أحوالهم المادية وزيادة ثرواتهم ، كل هذا عن طريق مصادقتهم والاهتمام بمصالحهم الشخصية · وتعقب المذكرة على هذا بأنه « لو حدث وتأكد للمواطنين مرة أن الضباط يكنون لهم فى صدورهم الرغبة فى رفع المستوى المادى لمن يتصل بهم من السودانيين كأفراد الى جانب الرغبة فى تقدم المجتمع ككل ، فسوف تتضاعف نتائج ما يقدمونه للأفراد من نصائح » وقد وضعت الحكومة فى اعتبارها قلة فائدة المنشورات المكتوبة وخصت المذكرة الضباط الانجليز فى الحكومة بالذكر فعلقت نجاح السياسة البريطانية فى السودان أو « احياء السودان » كما عبرت عنه المذكرة على تصرفاتهم الشخصية ازاء من اكتسبوهم من الأصدقاء السودانيين دون اخلال بالهدف العام الذى يسعى كل الى تحقيقه ·

وتكاد تكون هذه خطة مثلى من وجهة النظر البريطانية لكسب ثقة الشعب السودانى · فان طبيعة تكوينه وقربه ـ فى غالبيته ـ من النظام القبلى يجعل لوجهائه نفوذا غير قليل على مواطنيهم وتنعكس تصرفاتهم على أتباعهم من أفراد الشعب ويصبحون المرآة التى تعكس أمام هؤلاء الأتباع صورة الحكومة الجديدة وتصرفاتها · فلو أصاب واحدا من هؤلاء الزعماء المتصلين بالحكومة الجديدة تحسن فى أحواله المادية لأصبح مثلا واضحا أمام أتباعه وغير أتباعه على مدى ما يصيب الفرد من خير نتيجة اتصاله بهذه الحكومة · هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان وجود هذه الطبقة الجديدة من السودانيين واستمرار تحسين أحوالها يصبح مرهونا باستمرار ولائها للحكومة من ناحية وباستمرار وجود هذه الحكومة من ناحية أخرى والنتيجة الحتمية لهذا أن تصبح هذه الطبقة الجديدة من الوجهاء والزعماء بمثابة المدافع عن الحكومة الجديدة وتصرفاتها ان لم يكن عن اقتناع فعلى الأقل دفاعا عن ذاتها ووجودها ومصالحها الخاصة التى تسندها بل وتضمنها الحكومة الجديدة فى السودان ·

وكانت الظروف القائمة فى السودان من أحسن الظروف ملاءمة لخلق مثل هذه الطبقة وتحقيق السياسة الجديدة بسبب ما كان يسود السودان على عهد المهدية من بؤس وشقاء وتفكك وانهيار لأن اجتذاب الأفراد فى بلد ما الى الادارة يكون فى العادة أيسر بكثير فى ظل أحوال كأحوال السودان المفكك فى أعقاب المهدية (١٩) ·

---

(١٩) McMichael, H. The Sudan, p. 74.

والبند الرابع من مذكرة كتشنر الادارية يحض المديرين على تعويد الناس الصدق فقد أشارت المذكرة الى عادة الرياء المنتشرة بين الناس والى أنها احدى مشاكل الحكومة الجديدة حين يتملق الناس رؤساءهم ، ورسمت المذكرة الطريقة التى يستطيع بها المديرون اقتلاع هذه العادات من الشعب وذلك باشعار الناس أن الصدق متوقع منهم دائما وأن له وقع حسن سواء كان خيرا أم شرا • والى جانب ذلك حثت المذكرة المديرين على الاستعمال للآراء الصريحة العلنية المهذبة وفرز الكاذب والمنافق من غيره واعتبرت ذلك من الأمور التى تحقق بمرور الوقت تعويد الناس الصدق •

ويتعلق البند الخامس بالقضاء فكانت المذكرة حاسمة فى حض المديرين على الجزم والالتزام باللوائح القضائية والتأكد من احترام الناس للمحاكم وطالبت المذكرة المديرين ببذل كل جهد حتى يثق الناس فى نزاهة المحاكمات بالنسبة لهم كما حتمت على المديرين التزام الدقة والحذر فى تصرفاتهم بحيث لا يبدو منهم ما قد ينم عن ضعف الحكومة فى نظر فئات الشعب ، وجعلت من واجب المديرين قمع مثل هذه البوادر فى الحال • وفى الوقت الذى حضت المذكرة المديرين على التشدد والحزم مع الفئات المختلفة حثتهم على اتباع الروح الأبوية فى معاملة الأفراد فطلبت اليهم أن يعملوا على تصحيح أخطاء الأفراد وتبصيرهم بها وأن يتبعوا الرأفة مع من يقترف — غير متعمد — خطأ للمرة الأولى •

ويرجع عنصر التشدد الواضح فى هذا البند الى أن القضاء أحد وسائل الاتصال المباشر بين الحكومة والشعب فهو يعكس صورة للجهاز الحاكم وكيفية اضطلاعه بمهامه أمام أفراد الشعب زعماء ورعايا فتكون هناك فرصة لعقد المقارنة بين القضاء فى الماضى أيام المهدية والقضاء الجديد وعلى نتيجة المقارنة يتوقف تحديد الفرد لموقفه من الحكومة الجديدة من حيث تأييدها أو عدم تأييدها ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أن كرومر كان قد ركز فى خطبته التى ألقاها بأم درمان فى ٤ يناير ١٨٩٨ على نقطة القضاء ، وأن الحكومة الجديدة سوف توفر العدالة للمواطنين فى السودان ، كما قارن فى نفس الخطبة بين القضاء القديم فى السودان وما سوف يلمسه الأهالى فى ظل الحكومة الجديدة من توفر العدالة لهم •

ويتعلق البند السادس من مذكرة كتشنر السرية الأولى بعلاقة المديرين برجال الدين ومشايخ الطرق فى السودان • ففى الوقت الذى قرر فيه هذا البند مبدأ عدم التدخل فى العقيدة الدينية واحترام الدين الاسلامى حرمت على مشايخ الطرق والمشعوذين تعليم هذه الأمور للناس على اعتبار أن هؤلاء — كما جاء فى المذكرة — كانوا احدى سوءات السودان فى الماضى حين عاشوا على « الجهل الفظيع الذى عم الناس » وأنهم كانوا مسئولين عن جانب كبير مما حدث ابان الثورة المهدية •

وكان على من يريد أن يدرس العلوم الدينية أن يتوجه الى المعهد الدينى الذى أنشأته الحكومة الجديدة بالخرطوم وبذلك تحتم أن يكون التعليم الدينى تحت اشراف الحكومة مباشرة وفى داخل السودان وليس خارجه . وكان الهدف من ذلك هو منع السودانيين – بطريق غير مباشر – من الذهاب الى الأزهر الشريف لتلقى العلوم الدينية به وكان السودانيون شأنهم شأن كل المسلمين فى العالم الاسلامى المعروف قد درجوا منذ قرون على أن يؤموا الأزهر لتلقى العلوم الدينية بصفته يضم أعلى الفقهاء كعبا فى علوم الدين وأرسخهم قدما فيها وكان تحقيق ذلك يعنى قطع سبب من أسباب الاتصال بين مصر والسودان وابعاد السودانيين عن الأزهر الذى كان أحد معاقل الوطنية بين المسلمين الى جانب كونه جامعة دينية شامخة .

وكان البند السابع من المذكرة يتعلق بدور العبادة فأشار الى اعادة بناء المساجد فى المدن الكبرى ولكنها فى نفس الوقت منعت اعادة بناء المساجد الخاصة والزوايا وأضرحة المشايخ الا بتصريح خاص من السلطات المركزية بالخرطوم لأن الحكومة نظرت اليها على أنها مراكز للتعصب الدينى الحقيقى باعتبارها ملتقى رجال الطرق ومريديهم .

ومن البندين السادس والسابع يتضح مدى خشية الحكومة من رجال الدين ومشايخ الطرق وحرصها على مراقبة الروح الدينية بين الشعب حتى لا يعود السودان الى ثورة دينية أخرى وحتى يخرج جيل جديد من السودانيين انقطعت الصلة بينهم وبين رجال الصوفية وتعاليمها ولم يتلق شيئا من أفكار المهدية يهدد بقيام ثورة ثانية فى السودان على غرار الثورة المهدية تطيح بأهداف الانجليز وخططهم هناك .

وتطرق البند الثامن الى مسألة الرق فقرر – كمبدأ عام – ان الرق غير معترف به فى السودان . ثم كسر هذا المبدأ العام بتقرير منع التداخل بين الخادم المسترق وسيده طالما كان الأول يؤدى عمله طواعية واختيارا وانه اذا تعرض أحد الأرقاء لمعاملة قاسية أو أجبر على الاستمرار فى الرق فيقدم المتهم بذلك للمحاكمة باعتبار ذلك مخالفا للقانون وحين تزيد قسوة السيد على رقيقه فيجب أخذه بغاية الشدة . ويستطرد البند فيكمل هدم مبدأ تحريم الرق الذى أقره حين يترك لكل مدير اتباع أفضل الوسائل التى يراها حتى يستغنى الناس تدريجيا عن الاعتماد على الرقيق فى العمل الذى كان لزمن طويل يمثل جزءا من العقيدة الدينية والعادات فى السودان والذى يستحيل القضاء عليه دفعة واحدة دون الاضرار العنيف بثروات الأهالى ومشاعرهم » .

ثم يرسم الحاكم العام فى مذكرته للمديرين الطريق العملى لتنفيذ هذا البند فيذكر أنه يمكن عمل الكثير لاغراء الناس على الاستغناء عن

استخدام الرقيق وتعويدهم عدم الاعتماد عليهم دون الاعلان عن وجود أى رغبة فى ابطال امتلاك الرقيق · ثم يضرب الحاكم العام مثلا لجدوى هذه السياسة فيذكر أنه لاحظ فى هذا الصدد نتائج طيبة فى دنقلة حين عرف الناس ضرورة اعتمادهم على جهودهم الخاصة وليس على جهود الرقيق ·

ويمثل ما جاء فى هذا البند من السياسة الادارية فى السودان التطبيق العملى للمادة الحادية عشرة من الاتفاق الثنائى حين أشار كرومر فى تفسيره لهذه المادة بأن مشكلة الرقيق المنزلى شديدة التعقيد وأنه من المستحسن تركهم وشأنهم فى الوقت الحاضر ، كما أن ما جاء بهذا البند عن الرقيق يلغى عمليا ما جاء فى اتفاقية ٤ أغسطس ١٨٧٧ الخاصة بالرق بين الخديو اسماعيل وبريطانيا وهى الاتفاقية التى كانت من العوامل الفعاله فيما طرأ على السودان من أحداث مدمرة بعدها ، وبهذا تكون الادارة الجديدة قد ابتعدت تماما عما أكرهت عليه مصر منذ اثنين وعشرين عاما بمقتضى اتفاقية ٤ اغسطس ١٨٧٧ حتى لا تواجه حكومة السودان ما سبق أن واجهته مصر فى السودان حينذاك وكان أحد أسباب سخط السودانيين عليها وانحيازهم الى الثورة المهدية ·

وهكذا تكون الادارة الجديدة « البريطانية » فى السودان قد أخذت بمبدأ التدرج فى الغاء الرق دون أى اعتبار فى هذه المرة لمشاعر الرأى العام الانجليزى وجمعية الغاء الرق اللذين طالما اتخذتهما السياسة البريطانية ذريعة للضغط على مصر حتى وقعت اتفاقية ٤ أغسطس ١٨٧٧ ·

والبند التاسع من المذكرة أغفله ماكمايكل كلية فى كتابه ؛ وفى هذا البند ينبه الحاكم العام المديرين الى ضرورة اليقظة بالنسبة لكل ما يجرى فى مديرياتهم وما حولها ، ولتحقيق ذلك طلب الى كل منهم — بمساعدة المفتشين — أن ينظم جهازا للمخابرات المحلية من بعض المواطنين الموثوق فيهم فيجمعون المعلومات عن أحوال سكان المديرية أو أى معلومات أخرى نافعة سواء من داخل المديرية أو خارجها وبعد ذلك يضمن المدير جهود هذا الجهاز المحلى فى « التقرير السرى الشهرى للمخابرات » وبذلك تكون الادارة الجديدة قد خلقت لها — الى جانب بطانة المؤيدين من الوجهاء — عيونا منبثة فى البلاد من المواطنين يرقبون الأمور عن كثب فتحكم الادارة بهؤلاء وأولئك رقابتها على البلاد ·

واذا كان جهاز المخابرات عموما — وفى السودان بالذات آنذاك — جهازا ارهابيا فى نظر العامة أكثر منه جهازا استقصائيا ؛ فانه فى السودان كان بحاجة الى الجمع بين الناحيتين ذلك أن أعضاء الحكومة الجديدة فى السودان كانوا حديثى عهد بأحواله وكان عليهم أن يتعرفوا

على تلك الأحوال ويجمعوا من المعلومات ما يساعدهم على وضع أنظمة لادارة البلاد ويضمن أمنها فى ظل الأهداف التى استهدفتها تلك الادارة ، غير أن هذا لا يعنى أن جهاز المخابرات كان جهاز الاستقصاء الوحيد فى السودان ؛ لأن رجال الادارة عموما كانوا مكلفين بجمع المعلومات والبيانات واستقصاء أحوال البلاد والناس فى السودان على قدر جهودهم حتى أن هذه المهمة كانت احدى النقاط البارزة فى هذه المذكرة السرية اذ تكررت فى أكثر من بند من بنودها كما تكررت فى التعليمات التى حددت عمل كل موظف فى القسم الثانى من المذكرة .

وبهذه المادة التاسعة ينتهى القسم الأول من المذكرة الادارية السرية الأولى وما تحمله من مبادى السياسة الادارية فى السودان من أجل تحقيق هدف بريطانيا الأكبر هناك وهى السيطرة الكاملة على البلاد فحددت هذه المذكرة علامات الطريق أمام رجال الحكومة فى السودان لفترة غير قصيرة اذ لم يطرأ عليها أى تغيير جوهرى بعد ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

سياسة المنشورات السرية جدا :

واذ كانت مذكرة كتشنر السرية تمثل تعليمات الحكومة الى موظفيها بشأن سياستها فى السودان الا أن المشاكل الكبرى التى واجهت الحكومة كانت تحل عن طريق « المنشورات السرية جدا » التى كان يعدها السكرتير الادارى لحكومة السودان ويرسلها الى المديرين والمحافظين والمفتشين فيه وقد بلغت هذه المنشورات فى المدة التى يستغرقها البحث ٢٦ منشورا .

ويلاحظ أن هذه المنشورات كانت تحمل طابع المذكرات العسكرية فى صياغتها أو ما يطلق عليه اصطلاح Staff Duties كما كانت هذه المنشورات تحمل السياسة الغير معلنة لحكومة السودان والتى تتمثل فى تعليمات حكومة السودان أو أوامرها للمديرين والمفتشين فى السودان .

ونظرا لخطورة هذه المنشورات السرية فقد تخلص منها الانجليز قبل مغادرتهم للسودان سنة ١٩٥٣ ولم أعثر الا على ثلاثة منها فقط فى ملفات لم تمتد اليها يد التدمير ومرفق صورة أحد هذه المنشورات (٢٠) .

واذا لم أكن قد وفقت فى العثور على كل المنشورات السرية فان ما عثرت عليه لا شك يمثل علامة هادية على طريق البحث أوردها لتهدى غيرى من الباحثين عل بعضهم يوفق فى العثور على بقيتها فيمكن بذلك

---

(٢٠) صورة المنشور السرى جدا الملحق رقم (٦) .

اتمام كتابة سياسة بريطانيا فى السودان والدور الخطير الذى لعبته هناك ٠

تعديل الحدود بين مصر والسودان :

وكانت الخطوة التطبيقية المبكرة الثانية من جانب بريطانيا لتحقيق أهدافها فى السودان هى اعادة تخطيط الحدود بين مصر والسودان بطريقة تحقق عملية الفصل بين البلدين سياسيا واداريا فى وقت واحد ، ومما تجدر الاشارة اليه أن الحدود بين مصر والسودان كانت مجال تغيير وتعديل من قبل توقيع الاتفاق الثنائى ذاته ، فقد تعرض الكولونيل ستيورات لموضوع الحدود فى تقريره المشهور واقترح أن يكون الحد الفاصل بين مصر والسودان خطأ يبدأ من رأس بناس على البحر الأحمر متجها ناحية الغرب بحذاء خط العرض ٢٤° شمالا ثم جرت بعد ذلك تعديلات على الفكرة وفق ظروف الدولة المهدية فى السودان وتطور السياسة البريطانية بالنسبة لها حتى انتهت تلك الدولة ووقع الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ومنذ هذا التاريخ تم تخطيط الحدود بين مصر والسودان على ثلاثة مراحل هى :

١ ــ الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ :

وبمقتضى هذا الاتفاق صار خط العرض ٢٢° شمالا يمثل الحدود بين مصر والسودان وقد سبق الحديث عنه عند دراسة الاتفاق الثنائى ٠

وكان خط عرض ٢٢° شمالا هذا يقسم منطقة النوبة على النيل ذاته الى قسمين أحدهما شمالى تابع لمصر وجنوبى ضمن حدود السودان ٠ وتتميز النوبة المصرية بأنها مناطق مقفرة قليلة الزراعة يتمركز سكانها القليلون على ضفاف النيل فى قرى متناثرة يبلغ تعدادها آنذاك ٤٨٠٨٠ نسمة ويتركز ثلث هذا العدد تقريبا فى منطقة محدودة عند حلفا على ضفاف النيل شمال خط ٢٢° شمالا مباشرة اذ يبلغ سكان هذه المنطقة المحدودة ١٣١٣٨ نسمه ، وقد ساعد على تركيز السكان فى هذه المنطقة اتساع الوادى عندها فأصبحت منطقة زراعية ممتازة تبلغ مساحة ريفها المزروع حوالى ٥٠٠٠ فدانا كما ساعد توسط هذه المنطقة بين النوبة المصرية والسودانية الى أن تكون محطة للسفر بين البلدين ، وأن يتركز فيها النشاط الاقتصادي وخصوصا التجارة فى النوبة كلها ٠ وكانت مدينة عنقش (حلفا) هى مركز هذا النشاط كما صارت كذلك المركز الحكومى الرئيسى فى بلاد النوبة لتوفر مقومات قيام مثل هذا المركز فيها ٠

وكان خط عرض ٢٢° شمالا يفصل الصحراء الشرقية المقفرة حتى ساحل البحر الأحمر وكان بين هذا القفار منطقة متميزة تقع الى شماله

الحدود
السياسية والادارية
بين مصر والسودان .

مقياس الرسم : ١ : ٢٠٠٠٠٠٠
حدود سياسية :
حدود ادارية :

أسوان
العبابدة والبشاريين
مدار السرطان
الشلال
العلاقي
سيالة
البحر الأحمر
حلفا
حلايب

ضمن حدود مصر وتبدأ من بئر شلاتين فى الشمال الى رأس حداربه ومرسى امبيلا فى الجنوب • وتتميز هذه المنطقة بزيادة سكانها من قبائل البشارين والحمد وراب نتيجة لكثرة آبارها من ناحية وسقوط نسبة أعلى من المطر الشتوى عليها (٢١) بسبب انتشار المرتفعات بها وأهمها جبل علبه وجبل الشلال اللذين يكتسيان بالخضرة وتظهر عليهما الشجيرات والأشجار مما كان يساعد على زيادة استقرار هذه الجماعات لوفرة المرعى لحيواناتها بالاضافة الى ميل هؤلاء السكان الى قلة الحركة أصلا •

وقد ساعدت صلاحية الساحل لقيام الموانى على نشوء أكثر من ميناء هناك فى العصور السالفة مثل عيذاب ومرسى حلايب وبرنيس فضلا عن توفر المصايد فى البحر الأحمر فى تلك الجهات •

والأهم من كل ذلك أن منطقة جبل علبه وجبل الشلال وغيرهما من الجبال الأخرى فى هذه المنطقة تمتاز بثروتها المعدنية الوفيرة مما يجعل لها قيمة اقتصادية لا بأس بها • ويساعد على استغلالها زيادة تركيز السكان فيها نسبيا وصلاحية الساحل لاقامة الموانى •

تلك أهم ميزات المنطقة الواقعة شمال خط ٢٢° شمالا الذى جعله الاتفاق الثنائى حدا فاصلا بين مصر والسودان •

٢ ـ قرار ناظر الداخلية المصرى فى ١٨٩٩/٣/٢٦ بفصل منطقة حلفا عن مصر (٢٢) :

وبعد أقل من ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق الثنائى أصدر مصطفى فهمى باشا ناظر الداخلية المصرى فى ١٨٩٩/٣/٢٦ قرارا بتعديل خط الحدود بين مصر والسودان عند منطقة حلفا التابع لمحافظة الحدود المصرية (مديرية النوبة) •

وقد نص هذا القرار على فصل عشر نواحى من بلاد مركز حلفا ومن بينها مدينة حلفا نفسها وضمها الى السودان وهى نواحى ، عنقش (حلفا) ودغيم ودبروسه (التوفيقية) وأرقين وأشكيت ودبيره وسره شرق وسره غرب وفرس وجزيرة فرس • ومساحة هذه الجهات العشر ٤٠٩٤ فدانا مستغلة كلها فى الزراعة • ويبلغ مجموع سكانها ١٣١٣٨ نسمة يمثلون حوالى نصف عدد سكان النوبة المصرية البالغ عددهم ٣٣٩٤٢ نسمة •

وقد كان هذا القراروا ضحا فى ضم هذه العشرة بلاد نهائيا الى السودان وفصلها عن مصر • ولا يؤثر فى هذا أن القرار قد صدر عن وزير

(٢١) دكتور محمد عوض محمد : السودان الشمالى ص ص ٦٣ ، ٧٩ •

(٢٢) نص القرار الملحق رقم ٣ •

داخلية مصر وحده لأن صدور القرار بهذا الشكل قصد به منح هذا الفصل مظهرا بريئا بحيث يبدو كأجراء ادارى صرف من وزير الداخلية المصرى بالنسبة لمنطقة مصرية ـ فى نظر العامة ـ لتعديل تبعيات البلاد للمراكز ، دون أن يظهر للعامة الهدف السياسى وراء القرار . وان كان قد ورد فى صدره أنه خاص بتحديد تخوم مصر والسودان فحمل بذلك فى طياته معنى فصل البلدين وهى أحد أهداف بريطانيا فى مصر والسودان . وعلى هذا النحو تم ذلك العمل السياسى الخطير بشكل غير مثير لنفوس الأهالى .

وقد كان فصل مدينة حلفا والمنطقة المحيطة بها عن مصر يعنى اقتطاع المركز الرئيسى فى النوبة المصرية وضمها الى السودان ، فتصبح بلاد النوبة المصرية حينذاك بمثابة منطقة عازلة شبه فراغ فى جنوب مصر بين الشلال جنوبى أسوان وسرة جنوبى أدندان، الأمر الذى يساعد على اعاقة الصلة بين البلدين خصوصا وأن الجماعات النوبية الساكنة فيما بين حلفا والشلال لم تكن من الكثرة بحيث تلغى عملية الفراغ بين البلدين ، كما كانت عزلة تلك الجماعات وطبيعة أفرادها يجعلها عديمة الأثر فى وصل البلدين . ويترتب على ما سلف أن تصبح أسوان هى آخر مركز حكومى مصرى رئيسى الى الجنوب وتبعد حوالى ٩٠٠ كيلو متر من الحدود الجنوبية للبلاد مما يضعف الدفاع عنها ويجعلها منطقة عزل للسودان عن مصر .

٣ ـ قرار ناظر الداخلية المصرية فى ١٩٠٢/٧/٢٥ (٢٣) :

وبعد أن نجحت انجلترا فى اقتطاع منطقة حلفا من مصر وضمها الى السودان تطلعت بعد ذلك الى منطقة البشارين فى الشرق على البحر الأحمر حيث تسكن مثلثا قاعدته الى الشرق على ساحل البحر الأحمر ممتدة فيما بين رأس حداربة فى الجنوب وبئر شلاتين فى الشمال أما رأس المثلث فكان الى الغرب عند جبل بارتازوجا .

وقد بدأت هذه العملية بصدور قرار من ناظر الداخلية المصرى بعد اتفاقه مع ناظر الحربية بتشكيل لجنة « قمسيون » فنية مهمتها « تحديد منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية وذلك لصالح الأشغال الادارية » وكانت اللجنة « تحت رئاسة المدير (مدير أسوان) وعضوية ثلاثة مفتشين أحدهم من الداخلية والثانى من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فى الاجتماعات مشايخ العربان المقيمين بصحراء هذه المديرية » .

---

(٢٣) انظر الملحق رقم (٤) .
برغم أن هذا كان قرارا وزاريا مصريا غير أنه لم ينشر فى الوقائع المصرية كما جرت العادة .

وانتهت اللجنة من عملها يوم ١٩٠١/٥/٣١ بتقرير وخريطة أوضحت عليها الآبار الموجودة بالمنطقة كلها وخصصت لكل قبيلة بئرا وعرض التقرير والخريطة على ناظر الداخلية المصرى مصطفى فهمى باشا فأقره وأصدر به قرارا فى ١٩٠٢/٧/٢٥ تم به تعديل خط الحدود بين مصر والسودان •

وقرار وزير الداخلية يحوى ديباجة وتسع مواد •

وقد اشتملت الديباجة على الخطوات التى انتهت بصدور القرار ثم اختتمت بخلاصة مفادها أن تتبع حكومة السودان الأراضى المصرية التى يسكنها عرب البشارين على أن تتبع حكومة مصر الأراضى التى يسكنها عرب العبابدة فيما عدا بطنها المسمى المليكاب قبلى ومنطقة بئر باخوات •

وتضمنت المادة الأولى فى القرار اعتماد تقرير القومسيون الفنى السابق الاشارة اليه •

أما المادة الثانية فقد حددت منطقة سكنى البشارين المقيمين فوق أراضى مصر وتدير شئونهم حكومة السودان وهى المنطقة التى ضمت السودان لادارتها وهى على شكل مثلث فى أقصى الشرق بين مصر والسودان ويحدها خط يبدأ من الشمال عند بئر شلاتين على ساحل البحر الأحمر ومنه الى بئر المنيجه ثم الى جبل نجروب ومنه الى جبل أم الطيور فجبل الضيقة ومن الأخير يتجه خط الحدود الى بئر حسمة عمر ومنه الى جبل بارتازوجا •

وتعمدت المادة الثالثة أن تجد مبررا لنزع عرب العشباب من قبيلة العبابدة وخلق آصرة نسب بينهم وبين البشارين عن طريق الرحم حتى تجد ذريعة لضم منطقتها التى تضم بئر شلاتين المهم الى السودان وفصله عن مصر •

وحددت المادة الرابعة آبار ومناطق قبيلة المليكاب وهى التى تسكن شمال خط الحدود الجديدة من جهة الغرب فيما بين بئر شلاتين وجبل أم الطيور •

أما المادة الخامسة فحددت مناطق اقامة قبائل العبابدة والشناتير وآبارهم كما حددت الجماعات الساكنة فى المنطقة الوسطى من الحدود الجديدة •

وحددت المادة السادسة مناطق العشباب التابعين لعمودية بشيربك جبران آنذاك وهذه حددت الجماعات الموجودة شمال خط الحدود من جهة الشرقية •

الحدود
السياسية والادارية
بين
مصر والسودان
حدود سياسية
حدود إدارية
مقياس الرسم: ١: ٢,٠٠٠,٠٠٠

البحر الأحمر
بير قليب
أسوان
بير شاذلي
بير تاو
بير شوت
بير شنشف
رأس بناس
بير أم حبال
بير أبو هشيم
بير أبو سعفة
بير عمريت
بير ديف
بير مجل
العلاق
سيالة
شلاتين
بير شلاتين
جبل نجروب
بير منيجة
مرسى جرير
الديوان
عنيبة
كروسكو
توشكى
أبو سمبل
بير أبو سعيد
بير صميح
جزيرة حلايب
حلايب
بير أكوا
جبل علبة
رأس حدربة
رأس علبة
جبل شندب
جبل الطيور الفولاني
جبل المنيقة
بير أنجات
بير إيقات
بير أيس
منجم أويو
بير مثليت
مرسى أسيلا
فرص
سره شرق
أدندان
أشكيت
سره غرب
دبيرة
دكم
أرجين
ديروسه (التوفيقية)
عنقش (حلفا)
جبل حسمة عمر
جبل بر تزوحا



وقد أدخلت هذه المادة منطقة من أراضى السودان تحت ادارة مصر وهى على شكل شبه منحرف قاعدته الضيقة بين جبل حسمة عمر وجبل بارتازوجا وعرضه حوالى ثلث درجة من درجات العرض وقاعدته العريضة يعرض درجة من درجات الطول وهى منطقة خالية من الآبار قليلة السكان والأهمية اذا ما قورنت بمنطقة البشارين الشرقية التى ضمت من مصر الى السودان .

وربما أريد بضم هذه المنطقة الى مصر خلق شىء من التوازن الظاهرى ازاء اقتطاع منطقة هامة من مصر هى منطقة سكنى البشارين فى الشرق وضمها للسودان .

أما المادة السابعة فكانت خاصة بتنظيم العمد والمشايخ ووكلائهم ومناطق اقامتهم .

والمادة الثامنة حددت طريقة تعيين العمد ووكلائهم .

وأناطت المادة التاسعة بمدير أسوان تنفيذ القرار .

وقد ترتب على صدور قرار ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٢ عدة أمور هامة : فقد فصلت منطقة مصرية صرفه عن الادارة المصرية ووضعت تحت ادارة حكومة السودان وهى المثلث الواقع بين بئر شلاتين ورأس حداربه ونقطة على خط عرض ٢٢° شمالا . وتمثل هذه المنطقة واحدة من أحسن مناطق الصحراء الشرقية أن لم تكن أحسنها جميعا . كما وضع القرار تحت الادارة المصرية منطقة قاحلة من أرض السودان ويمثلها شبه منحرف قاعدته فى الجنوب بين حسمة عمر وجبل بارتازوجا .

وتبع ذلك أن نشأ بمقتضى هذا القرار خط جديد يمثل الحدود الادارية بين مصر والسودان فبات يظهر على الخرائط خطان للحدود واحد سياسى يسير مع خط العرض ٢٢° شمالا وفق الاتفاق الثنائى وآخر ادارى يسير مع ما جاء فى قرار ناظر الداخلية المصرى .

ولما كان أساس القرار هو تتبيع القبائل فان عملية المقارنة بين المنطقتين على جانبى العرض ٢٢° لم يعد لها مكان ؛ لأنه لا يمكن عقد مقارنة بين المنطقتين سواء من حيث المساحة أو القيمة الاقتصادية أو الطاقة البشرية الموجودة فيهما .

أما القيمة القانونية لهذا القرار ، فانه لا يعدو أن يكون قرارا اداريا بحتا صدر عن ناظر الداخلية المصرى فى حدود اختصاصات منصبه .

وكان يدخل ضمن هذه الاختصاصات من الناحية القانونية المجردة سريان هذا القرار على السودان ذلك أن السودان كان قانونا جزء من مصر وفصل عنها لأسباب ادارية خالصة كما جاء فى نص الاتفاق الثنائى بين

مصر وبريطانيا برغم أن الواقع كان يخالف ذلك كما سبق فى الباب الثانى من البحث ٠

ولم يكن القرار يحمل أى شكل سياسى أو يفيد تنازل مصر عن المناطق التى نقل القرار تبعيتها الادارية للسودان وذلك من واقع نص القرار ذاته الذى ذكر ان هدفه « صالح الأشغال الادارية » فضلا عن النص فى مادته الثانية أن المنطقة أرض مصرية صرفه وتنقل ادارتها فقط الى حكومة السودان ٠ هذا بالاضافة الى أن ناظر الداخلية لم يكن يملك قانونا أى سلطة تجيز له التنازل عن شبر من أراضى مصر ؛ ألا أن السلطة التشريعية هى الوحيدة التى تملك ذلك ٠ وكان بمصر آنذاك سلطة تشريعية قائمة ، دون اغفال الوضع القانونى لموئل السيادة على مصر ٠

ومهما يكن من أمر فان الفرق واضح بين قرار ناظر الداخلية فى ١٨٩٩/٣/٢٦ وقراره الصادر فى ١٩٠٢/٧/٢٥ فالأول انتهى بفصل منطقة حلفا وضمها نهائيا الى السودان دون أى نص يفيدولو ضمنا أن ذلك لأغراض ادارية برغم أن قرارات ناظر الداخلية لها صفة ادارية فقط ولا يملك أى سلطة تجيز له غير ذلك كما سلف ، ولكن القرار فى واقعه استهدف ضم منطقة حلفا نهائيا الى السودان تمشيا مع هدف الانجليز من الاتفاق الثنائى ألا وهو فصل السودان نهائيا عن مصر ومع ذلك فالقيمة القانونية للقرار فيها نظر ٠

أما قرار ١٩٠٢/٧/٥٢ فقد نص صراحة على أن مناطق البشارين أرض مصرية وأنها تتبع حكومة السودان من الناحية الادارية فقط ٠

ويظهر هذا الفرق بين القرارين على الخرائط بحيث يرسم فى مناطق البشارين خط للحدود الادارية بجانب خط الحدود السياسية على حين يختفى خط الحدود الادارية فى منطقة حلفا ، بل وتنكسر الحدود السياسية على شكل جيب عميق الى الشمال يضم العشرة بلاد التى تشملها منطقة حلفا كما سبق ٠

ومهما يكن من أمر فان الانجليز قد استغلوا تحكمهم فى مقدرات مصر واستعانوا بصفة وزير الداخلية المصرى واختصاصاته الادارية لتغطية عملية سياسية بحتة متمثلة فى تعديل الحدود بين مصر والسودان دون أن يثيروا أى شبهة بالنسبة لسوء نيتهم آنذاك ٠

وقد ظلت هذه الحدود كما هى دون أى اثارة لها حتى نهاية فترة البحث (سنة ١٩٢٤) ٠



الفصل الثانى

تطور نظام الحكم فى السودان
(١٨٩٩ ـ ١٩١٩)

أولا ـ انشاء الحكومة المركزية بالقاهرة ونقلها الى الخرطوم :

قبل ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو تاريخ توقيع الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا كانت مصلحة الحربية Military Office بالقاهرة تباشر جميع شئون السودان الحربية منها وغير الحربية . ثم جاء الاتفاق الثنائى فحدد الخطوة الأولى نحو تشكيل الجهاز الذى يشرف على الحكم فى السودان كما رسم بعض الخطوط العريضة لسياسة الحكم هناك . فركز فى يد الحاكم العام وحده السلطة العليا الحربية والمدنية فى البلاد كما صارت له وحده كذلك سلطة التشريع بكافة درجاته (القوانين والأوامر واللوائح) وأنيطت به سلطة الغاء الأحكام العرفية التى وضع السودان تحتها بمقتضى الاتفاق الثنائى .

وجدير بالذكر أن هذه السلطات هى مجموع السلطات الداخلية للسودان وكان تركيزها فى يد الحاكم العام وحده بمثابة تحديد لنظام الحكم المزمع اقامته هناك وهو الحكم المركزى البحت .

وكان الحاكم العام موجودا بالخرطوم بحكم وضعه كقائد للقوات الزاحفة فى السودان فلم يكن له أن يغيب عن مسرح عملياته يعاونه عدد من كبار ضباطه صدر بتعيينهم أمر خديو مع أمر تعيين الحاكم العام وأطلق على هؤلاء « أركان حرب الرياسة » وكان أهمهم السكرتير الادارى الذى يشرف على جميع الشئون الادارية الداخلية بالسودان . وتولى هذا المنصب

القائمقام فيتون بك Fitton ثم : السكرتير المالى الذى يشرف على شئون السودان المالية وعين فى هذا المنصب المستر هارمان (١) Harman,

واذا كان الحاكم العام قد اضطر الى أن يكون فى الخرطوم أول الأمر كما سلف ، فان جهاز الحكم المعاون قد بدأ عمله بالقاهرة فى هذه الفترة المبكرة وكان يشغل جزء من مبنى المخابرات التى كان يشرف عليها ريجنالد ونجت ، وبذلك ظلت الادارة الجديدة فى مرحلتها المبكرة مجاورة لمنشئها اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ، يشرف على العمل كله ويوجه . وكان كل من السكرتير الادارى والسكرتير المالى على صلة مستمرة بالحاكم العام بالسودان عن طريق البرق الذى أنشىء للأغراض الحربية بين مصر والسودان .

ثم نمت هذه النواة بتعيين عدد من الموظفين بالقاهرة . وكانت الظاهرة الواضحة فى هذه النواة الجديدة هى اندماج الناحيتين المالية والادارية بحيث لم يكن بينهما فاصل واضح فكانت لهما هيئة موظفين واحدة ودفاتر وسجلات واحدة (٢) فساعد ذلك على تخفيف العبء عن كاهل ميزانية السودان الواهية ، بتوفير النفقات الادارية كما منح القائمين على ادارة السودان فرصة انتقاء الأفراد فى هدوء . ويجرى العمل فى الادارة الجديدة بعد ذلك لفترة على هذا الأساس من مركزية التنظيم . ومن ثم اتسعت نواة الجهاز الادارى الجديد بالقاهرة وزادت أعمالها بزيادة تمرس جهاز الحكم الجديد فى العمل فقسمت الى ثلاث شعب باشرت كل منها الاشراف على ناحية من شئون السودان وهى (٣) :

١ ــ الشعبة المالية : Finance Section وتختص بالشئون المالية ومراجعة الحسابات .

٢ ــ الشعبة المدنية : Civil Section وتختص الشئون الادارية والمدنية عموما .

٣ ــ الشعبة القضائية : Legal Section وتختص بالشئون القضائيـــة .

---

(١) الغازيته السودانية : عدد ١ بتاريخ ١٨٩٩/٣/٧ .

(٢) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Class. 1 Box. 4. مذكرة من مساعد السكرتير الادارى O'Leary الى وينجت فى ٥ يناير سنة ١٩٠٠ بشأن تنظيم مصلحة السودان بالقاهرة .

(٣) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Class. 1 Box. 4. مذكرة سرية رقم ٨ من ونجت الى السكرتير المالى هارمان بشأن تنظيم مصلحة السودان ومشاكله فى ٨ يناير سنة ١٩٠٠ .

وبرغم هذا القدر من التحديد فى التقسيم فقد ظل الارتباط وثيقا بين هذه الأقسام الثلاثة فكانت لها كلها هيئة سكرتارية واحدة وان كان لكل قسم دفاتره وسجلاته الخاصة كما ظلت الناحيتان المالية والادارية (المدنية) على نفس الارتباط الوثيق السابق • وعهد بالاشراف العام على القسمين الى المستر هارمان السكرتير المالى ويساعده القائمقام O'Leary أوليرى بك (٤) •

وحين عين الجنرال ريجنالد ونجت رئيس المخابرات حاكما عاما للسودان فى ديسمبر سنة ١٨٩٩ قرر انشاء نظام مماثل فى الخرطوم يكون تابعا لمصلحة السودان بالقاهرة وعلى نفس نسقه • فعين الاميرال جاكسون بك سكرتيرا اداريا مقره أم درمان وعهد اليه بمهمة تنظيم هذه الادارة (٥) • ونقل هيئة كتابية من القاهرة للعمل بالخرطوم تحت اشراف أوليرى بك مساعد السكرتير المالى ويعاونه فى ذلك المستر بونهام كارتر الذى تولى بعد ذلك بقليل رئاسة الشعبة القضائية بالسودان •

وبعد حوالى أسبوع أرسل ونجت برقية الى هارمان فى١٦/١/١٩٠٠ يبلغه فيها بفصل الشعبة المالية عن الشعبة الادارية ويأمره بالبدء فى عملية الفصل وصارت ادارة المخابرات بالقاهرة ــ التى اختفى اسمها منذ هذا التاريخ ــ نواة للشعبة الادارية (٦) مع استمرار قيامها بمهمة المخابرات •

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ أعيد تنظيم الشعبة الادارية بكل من القاهرة والخرطوم (٧) وقسمت الى الفروع التالية :

١ ــ مكتب السكرتير الادارى بالقاهرة يباشر مراسلات الحاكم العام طالما كان فى القاهرة كما يباشر الشئون الادارية البحتة المتعلقة بالسودان بما فى ذلك عمل مدير المخابرات العسكرية ودراسة جميع المشروعات الجديدة والمقترحات •

٢ ــ مكتب السكرتير الادارى بالخرطوم وعمله نفس عمل المكتب السابق ويتسلم الحاكم العام جميع مراسلاته عن طريق هذا المكتب الا ما تدعو الضرورة الى ارسالها له مباشرة من غير طريق هذا المكتب•

---

(٤) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Class 1. Box 4.
مذكرة سرية رقم ٨ من ونجت الى هارمان السكرتير المالى فى ٨ يناير سنة ١٩٠٠ •

(٥) نفس الوثيقة السابقة •

(٦) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Clas: 1. Box 4.
برقية من ونجت الى هارمان فى ١٦/١/١٩٠٠ •

(٧) دار الوثائق المركزية بالخرطوم :
برقية رقم ٣ من أسربك بالقاهرة للحاكم العام بالخرطوم فى ٣/٢/١٩٠٠ •

٣ – ادارة مالية السودان بالقاهرة وكانت تنقسم الى أربعة أقلام هى :

(أ) قلم المراجعة ويقوم بجميع الأعمال المالية الخاصة بالسودان مثل الضرائب والتجارة والأراضى وما يتعلق بها .

(ب) البريـــد .

(جـ) التلغراف .

(د) السكة الحديد .

٤ – الادارة القضائية والتعليميـة وتشرف على كل ما يتعلق بالقوانـين والجرائم والرق وشئون التعليم .

وخلال سنة ١٩٠٠ انتقلت الادارة المركزية كلها من القـاهرة الى الخرطوم وانضمت الى مثيلاتها هناك . فكانت هذه هى الخطوة الرئيسية نحو تشكيل جهاز للحكم فى السودان له سماته الخاصة . وقد استتبع هذا الانتقال تغيير اسم الشعبة الادارية بالقاهرة التى كانت قبل ذلك ادارة المخابرات الى وكالة حكومة السودان بالقاهرة وعهد برئاستها الى الكولونيل جلايخن الذى خلف ونجت فى رئاسة المخابرات وكان يساعده فى عمله كل من رئيس مخابرات مصر ورئيس مخابرات السودان (٨) .

وكانت هناك عدة عوامل أدت الى انتقـال الادارة المركزية لحـكم السودان من القاهرة الى الخرطوم أولها بوادر هدوء الأحوال فى بعض الجهات التى تم فتحها لاسيما فى منطقة الخرطوم وبلاد النوبة فصار من الضرورى ظهور كيان قائم بذاته للحكومة فى داخل السودان أمام الأهالى وقطع دابر أى احتمال يخامر الأذهان بشأن وجود أية علاقة عملية بين حكومة مصر وادارة السودان وبالتالى اظهار انقطـاع الصلة بـين مصر والسودان باعتباره أحد الأهـداف الكبرى لبريطانيـا فى السودان كما سلف . وثانى تلك العوامل هى شخصية ونجت الذى كان على دراية واسعة بكل شئون السودان وأحواله منـذ كان رئيسا للمخابرات قبـل حملة الاسترداد فاطمأن كرومر اليه ولم يزعجه نقل الادارة الى الخرطوم خصوصا وانه كان على علاقة وطيدة باللورد كرومر فلم يشعره بأثر هذا النقل نتيجة استمرار اتصاله مع كرومر عن طريق الرسائل من جهة والانتقال اليه بالقاهرة على فترات متقاربة من جهة أخرى ليعرض عليه ويأخذ رأيه فى كل شئون السودان .

وزاد اتساع الجهاز الحكومى بعد انتقالـه الى الخرطوم فصار فى سنة ١٩٠٢ يضم السكرتير الادارى (الملكى) والسكرتير المالى والسكرتير

---

(٨) نعوم شقير : مرجع سبق ذكره جـ ١ ص ١٦٦ .

القضائى ومصالح المعارف والمساحة والسكة الحديد والتلغراف والبريد والوابورات والمخازن والسجون والغابات وصيد الحيوانات واستمر تطوير هذا الجهاز بعد ذلك باضافة مصالح جديدة اليه وتعيين الموظفين وترتيبهم بالطريقة التى تخدم السياسة البريطانية فى السودان ٠

وقام الجهاز الحكومى على هذا النحو بمهمته فى السودان طوال السنوات السبع الأولى من حياته يرأسه الحاكم العام فى الخرطوم تحت اشراف وتوجيه اللورد كرومر ٠

تشكيل اللجنة الاستشارية : Consultative Committee

ومع ذلك فقد جرت محاولة سنة ١٩٠٤ لتشكيل لجنة استشارية تضم سكرتيرى حكومة السودان مهمتها بحث الموضوعات التى يحيلها اليها الحاكم العام وتقديمها اليه للنظر فيها ، وكانت مهمة هذه اللجنة استشارية صرفة من واقع تسميتها ٠ Consultative واستمرت تمارس عملها من سنة ١٩٠٤ حتى سنة ١٩٠٨ حين استعيض عنها بمجلس جديد هو مجلس الحكومة المركزية كخطوة متقدمة لخلق شكل من الحكومة فى السودان ٠

وكانت اللجنة الاستشارية تجتمع بناء على دعوة الحاكم العام شخصيا وتدون نتائج مناقشاتها فى محاضر مختصرة لم تزد بعد قرابة خمس سنوات من العمل عن بضع ورقات محفوظة فى صندوق واحد صغير بدار الوثائق المركزية بالخرطوم (٩) ، وأهم ما يلاحظ عليها أنها لا تحمل رأيا أو اقتراحا باسم أحد أعضاء اللجنة ٠

ثانيا ــ انشاء مجلس الحكومة المركزية
Central Government Board (١٠)

وفى ٢٢ كتوبر ١٩٠٨ أصدر الحاكم العام للسودان أمرا بتشكيل مجلس عام جديد أطلق عليه اسم « مجلس الحكومة المركزية :
The Central Government Board.

وكان مجلس الحكومة المركزية يتكون من سبعة أعضاء هم السكرتيرون ورؤساء المصالح الكبيرة فى حكومة السودان ويجتمع فى مواعيد منتظمة لبحث ما يعرضه عليه الحاكم العام من موضوعات بين حين وآخر ولم تكن

---

(٩) Genco, Class 4, Box. 2, Pieces 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم ٠

(١٠) نص قرار التاسيس الملحق رقم (٩) ٠

للمجلس سجلات لتدوين مناقشات الأعضاء وآرائهم الخاصة بل اقتصر التسجيل على القرارات النهائية التى يتوصل اليها الأعضاء ٠ ولا شك أن هذه الطريقة تحرمنا من أن نعرف ما كان يمكن أن يوضح طريقة ادارة المناقشات بالمجلس ومستوى تفكير أعضائه والدوافع الحقيقية الكامنة وراء الصياغة النهائية لأى قرار من قراراته ٠

وقد عزا السير ألدون جورست القنصل العام البريطانى فى مصر من سنة ١٩٠٦ أسباب انشاء مجلس الحكومة المركزية الى ما طرأ على الجهاز الادارى فى السودان من « التعقيد بمضى الزمن وكثرة المسائل الفنية المعروضة على الحاكم العام وتضارب الأعمال وتأثرها كثيرا بحيث تعذر على الجهاز الادارى الموجود الى جواره حلها ٠ وقد ظهر عجز هذا الجهاز بوضوح منذ انشاء خط سكة حديد البحر الأحمر ١٩٠٦ » ٠ فكان انشاء مجلس الحكومة المركزية فى رأى جورست بمثابة « خطوة نحو اصلاح الحال » (١١) ٠

واذا كان السير ألدون جورست لم يوضح فى مذكرته علاقة انشاء خط سكة حديد البحر الأحمر بعجز الجهاز الادارى الا أن ذلك يتضح اذا عرفنا أن انشاء هذا الخط كان بداية مرحلة جديدة نحو تحقيق هدف بريطانيا فى السودان ألا وهو فصله عن مصر عمليا وذلك بتحويل توجيه السودان من الشمال الى الشرق كخطوة فى سبيل فصل السودان عن مصر فبدأت بذلك مرحلة جديدة فى أحوال السودان تستتبع تعديل أو تطوير نظام الحكم فيه بما يلائم ٠ وكان هذه التطوير عبارة عن انشاء جهاز له من السمات ما يوحى بكيانه المستقل أو شبه المستقل فكان انشاء مجلس الحكومة المركزية نمطا لذلك تحت التجربة ٠

ومهما يكن من أمر فان مجلس الحكومة المركزية كان خطوة تجريبية بحتة (١٢) فى حكم السودان من حيث ايجاد مجلس الى جانب الحاكم العام مكون من كبار موظفيه يبعد عنه صفة حكم الفرد المطلق التى لزمته ٠

وقد بقى تحكم الحاكم العام فى تحديد ما يعرض على المجلس من موضوعات ثم احتياج قراراته للموافقة النهائية للحاكم العام لاجازتها علامة على استمرار انفراد الحاكم العام بالسلطة فى السودان ٠

---

(١١) مذكرة الدون جورست حول التغيرات المقترحة فى حكومة السودان ٠
دار الوثائق المركزية بالخرطوم ٠ Genco Class 1. Box. 4.

(١٢) مذكرة الدون جورست حول التغييرات المقترحة فى حكومة السودان
دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco class I Box 4.

ثالثا ــ تأسيس مجلس الحاكم العام :

وبعد مضى عام تقريبا على انشاء هذا المجلس ، تجمع لدى المسئولين البريطانيين من الأسباب ما دعا الى اتخاذ خطوة أخرى للأمام ، يمكن بها تطوير مجلس الحكومة المركزية وذلك بانشاء مجلس جديد أطلق عليه اسم « مجلس الحاكم العام » Governor General Council

وقد أعد السير ألدون جورست مذكرة (١٣) ضمنها الأسباب التى تدعو لذلك ومنها الرغبة فى انشاء مجلس ذى صفة قانونية يتصل بالحاكم العام ويشترك معه فى مباشرة السلطتين التنفيذية والتشريعية فى السودان . ويضطلع فيه الأعضاء أثناء مناقشاتهم حول السياسة العامة لحكومة السودان بمسئولية أكثر مما سلف حين انعدمت الصبغة الرسمية فى مناقشات الحاكم العام مع كبار معاونيه فى مجلس الحكومة المركزية فكأن الهدف هو تنظيم تلك المناقشات (١٤) كما نظر جورست الى مجلس الحاكم العام المقترح كصمام أمان بالنسبة للتصرفات المتسرعة أو التدابير غير المدروسة التى تصدر عن رجال الادارة (١٥) فكان الهدف الأول لانشاء مجلس الحاكم العام هو محاولة التمويه بانتهاء حكم الفرد المطلق الذى ظل يسود ادارة السودان منذ سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩١٠ ، وذلك بنقل السلطة العليا فى السودان من الحاكم العام الى الحاكم العام مع مجلسه واضفاء الصفة الدستورية على هذا الجهاز الحكومى الجديد دون أن يؤثر ذلك على استمرار انعقاد الرئاسة العليا لشخص الحاكم العام فى النواحى الحربية والمدنية .

وقد كان جورست وغيره من كبار الانجليز المشرفين على الحكم فى السودان يعملون حسابا للرأى العام البريطانى اذا ما أدت بعض الظروف الطارئة الى مناقشة أحوال السودان فى البرلمان البريطانى أو تناولتها الصحافة البريطانية بالنشر وظهر فيها خضوع السودان من الناحيتين العملية والقانونية لحكم الفرد المطلق (١٦) فباتت تغطية هذا الأمر مهمة حيوية فى نظر جورست . فكان قيام مجلس بجانب الحاكم العام للسودان يغطى الموقف وينفى عنه صفة الدكتاتورية ويضفى على الادارة فى

---

(١٣) السير ألدون جورست : مذكرة بشأن التغييرات المقترحة فى حكومة السودان . دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco class I Box 4.

(١٤) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣١٨ .

(١٥) Mc Michael. H., the Anglo Egyptian Sudan pp. 109-110.

(١٦) دار الوثائق المركزية بالخرطوم :
السير الدون جورست : المذكرة السالف الاشارة اليها . Genco Class 1 Box 4.

السودان شكلا دستوريا (١٧) يدرأ عنها احتمال نقد الرأى العام البريطانى لحكومة السودان المصرى الانجليزى بغض النظر عن نوع الحكم فعلا فى ظل المجلس الجديد ٠

وقد كان بالامكان تحقيق هذا الهدف الذى التمسه جورست من وراء انشاء مجلس الحاكم العام عن طريق تطوير مجلس الحكومة المركزية أو ادخال تعديل غير كبير على الاتفاق الثنائى المعقود سنة ١٨٩٩ وذلك بتخويل السلطات الممنوحة لشخص الحاكم العام لمجلسه ، كما صار عليه الحال بعد ذلك ثم تعديل وضع الحاكم العام المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية حتى يتلأم مع التعديل الجديد ولكن الاتفاق الثنائى لم يكن وحده الذى يحكم وضع الحاكم العام فقد كانت هناك أيضا التنظيمات المالية للسودان التى صدر بها القرار الوزارى المصرى فى ١٦/١/١٨٩٩ والمعدل بالاتفاق المالى المبرم فى ٦/٥/١٩٠١ بين كل من ريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان والسير ألدون جورست المستشار المالى للحكومة المصرية آنذاك ٠ وهو يقضى بأن يكون لمصر حق الاشراف والتفتيش والمراجعة على مالية السودان (١٨) وأن يكون الحاكم العام والسكرتير المالى لحكومة السودان مسئولين أمام وزارة المالية المصرية (١٩) وكان يترتب على هذه المسئولية من السكرتير المالى — بصفته شريكا فى المسئولية مع الحاكم العام — حقه فى الاعتراض على قرارات الحاكم العام المالية اذا رأى ضرورة لذلك ، والضرورة هنا تأتى من احتمال محاسبة مصر اياه ان أخطأ أوأساء التصرف وبهذا صار لمصر — قانونا — النفوذ الأعلى فى السودان فى الشئون المالية وهذا يحول دون تحقيق بريطانيا لهدفها الأساسى فى السودان وهو أن يكون نفوذها بالسودان هو الأعلى فى كل شىء ٠ فبات هناك تعارض بين سلطة السكرتير المالى وسلطة رئيسه الحاكم العام للسودان ٠ كما صار للسكرتير المالى بذلك سلطة أعلى من سلطة الحاكم العام التى نص الاتفاق الثنائى على أنها السلطة العليا فى السودان بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق الثنائى ٠ وهذه كانت مشكلة كبيرة بالنسبة للبريطانيين سواء فى السودان أو القاهرة أو لندن بصفتها حائلا قانونيا دون تحقيق هدفهم فى السودان ٠ وعلى ذلك لم يكن مجرد اجراء تغيير أو تعديل على الاتفاق الثنائى وحده كافيا لحل مشكلة سلطة مصر العليا فى الشئون المالية للسودان أو تضارب سلطات الحاكم العام وسكرتيره المالى هناك ٠ وبات

---

(١٧) محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان ص ٤٦ ٠

(١٨) المادة ٨ من القرار الوزارى ١٦/١/١٨٩٩ والمادة ١٣ من الاتفاق المالى المعقود بين مصر والسودان فى ٥/٦/١٩٠١ ٠

(١٩) المادة الأولى من القرار الوزارى المصرى فى ١٦/١/١٨٩٩ والمادة الأولى من الاتفاق المالى المعقود فى ٥/٦/١٩٠١ ٠

الأمر يتطلب التفكير فى حل جديد ، على أنه كان يمكن أن يحل هذا الاشكال باجراء تغيير أو تبديل على الاتفاقية المالية المعقودة سنة ١٩٠١ وكان ذلك من أعز أماني المسئولين البريطانيين (٢٠) اذ بذلك سيتخلصون من رقابة الحكومة المصرية على مالية السودان فينتهى بذلك أقوى خيط رسمى يخضع جهاز الحكم فى السودان لحكومة القاهرة ، كما يزيد ذلك تأكيد تحقيق هدف بريطانيا الأكبر فى السودان يجعل نفوذها هو الأعلى هناك ٠

ولكنه كان معروفا لدى كل من السير ألدون جورست وريجنالد ونجت حاكم عام السودان أنه لا يوجد لدى مصر أى استعداد لاجراء تغيير أو تعديل يؤثر على حقها فى الاشراف المالى الذى كفلته لها نصوص اتفاق ٥ يونيه سنة ١٩٠١ المعدل للقرار الوزارى الصادر فى ١٨٩٩/١/١٦ كما أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تخشى ان طلبت اجراء تغيير أو تعديل فى الاتفاق المالى ذاك حول هذه النقطة أن تكف مصر عن تقديم عونها المالى للسودان ؛ لأن ذلك كان مقرونا بحقها فى الاشراف والتفتيش والمراجعة على مالية السودان ٠

وفى ذات الوقت كان معروفا لدى المسئولين البريطانيين أن مصر لا تعارض فى ادخال أى تغيرات أو تعديلات على نظام الحكم فى السودان باعتبار أنه بوضعه الراهن آنذاك لم يكن يمنحها حقها الكامل فى الشركة الادارية بالسودان خصوصا وأن الاتفاق الثنائى ذاته لم يكن يحوى من النصوص ما يمنع من توسيع نطاق حكومة السودان فى المستقبل ، بل نص على امكان ذلك فى حيثيته الثالثة (٢١) بواسطة الحاكم العام ودون الحاجة الى الرجوع لمصر باعتبار ذلك عملا اداريا بحتا داخل السودان ومن هذه الثغرة نفذ جورست غرضة وانتهى الأمر الى تقرير انشاء مجلس الحاكم العام لتحقيق الأهداف التالية :

١ ــ اضفاء الصفة الدستورية على حكومة السودان ولو شكلا ليجنبها نقد الرأى العام البريطانى باعتبارها حكومة الفرد المطلق القائمة فى السودان منذ سنة ١٨٩٩ ٠

٢ ــ تعديل وضع الحاكم العام بالنسبة لسكرتيره المالى فى السودان ٠

---

(٢٠) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Class 1 Box 4.
السير الدون جورست : مذكرة بشأن التغييرات المقترحة فى حكومة السودان ٠

(٢١) نصت هذه الحيثية على ما يلى :

« وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك فى وضع النظام الادارى ــ والقانون الآنف الذكر وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل » ٠

٣ ـ انشاء جهاز الى جانب الحاكم العام يعينه فى البت فى الأمور وتمحيصها ٠

وقد استرشد المسئولون البريطانيون عند وضع مشروع قانون مجلس الحاكم العام بقانون مجلس الحاكم العام فى الهند الذى وضع بين عامى ١٨٣٣ ، ١٨٥٥ ٠ وبعد انجاز المشروع عرض على حكومة الهند لاستطلاع رأيها فيه ٠ كما عرض بعد ذلك مصحوبا بمذكرة تفسيرية من اعداد ريجنالد ونجت على كبار موظفى حكومة السودان فى ١٩٠٩/١١/٤ لاحاطتهم علما به (٢٢) وبعد ذلك صدر فى شكله النهائى فى١٩١٠/١/٢٤ يحمل الأمر رقم ١ لسنة ١٩١٠ من الحاكم العام (٢٣) ، ثم نشر فى الغازيته السودانية فى ١٩١٠/٤/١٥ (٢٤) بعد ذلك ٠

مذكرة جنرال ونجت التفسيرية لقانون الحاكم العام :

وكانت المذكرة التفسيرية التى وزعها ونجت على كبار موظفيه لقانون مجلس الحاكم العام من اعداده هو (٢٥) وقد ضمنها كل ما يهمه أن يطلع عليه كبار أعضاء حكومته على الأقل وقد اعتمدت فى دراستى للقانون على هذه المذكرة أساسا ٠

وقد حرص ونجت على أن يمهد لمذكرته بتوضيح آثار انشاء مجلس الحاكم العام فذكر ان القرارات والقوانين سوف تصدر باسم « الحاكم العام فى مجلسه » وليس باسم الحاكم العام وحده فيتحمل أعضاء المجلس بذلك قدرا من المسئولية ازاء هذه القوانين والقرارات ثم عقب ونجت بأن عرض أى موضوع على المجلس لا يحتم صدور قرار بشأنه ، وانتقل ونجت من هذا التمهيد الى تحديد وضعه كحاكم عام للسودان بالنسبة للمجلس الجديد فأكد استمرار سلطته العليا فى الادارة على اعتبار أن قانون المجلس يكفل للحاكم العام سلطة عليا فى المجلس بحيث يكون باستطاعته ترجيح رأى لم يحصل على أغلبية الأصوات فى المجلس وان رأى المجلس استشارى فى مسائل تعيين الموظفين وغيرها ٠

بعد هذا التمهيد عرض ونجت تفسيرا لمواد القانون ٠

---

(٢٢) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Genco, Class 1 Box 4.

(٢٣) نص القانون الملحق رقم ١٢ ٠

(٢٤) الأمر نمرة (١) لسنة ١٩١٠ الغازيتة السودانية العدد ١٧٤ الصادر فى ١٥ أبريل ١٩١٠ ص ٢٥٧ ٠

(٢٥) دار الوثائق المركزية بالخرطوم ٠ Genco, Class 1 Box 4.
مذكرة ونجت التفسيرية لقانون مجلس الحاكم العام ٠

وتحوى مقدمة القانون المبرر القانونى لانشاء المجلس وأن الهدف من ايراد المقدمة هو اثبات موافقة الحكومتين الانجليزيـة والمصريـة على القانون الجديد غير أنه يستدرك فيذكر أن « هذه الموافقة حقيرة فى حد ذاتهـا » ·

وونجت لاشك محق فى وصفه السالف للموافقة المصرية الانجليزية لأنه حين أصدر هذا القانون استخدم حقه الذى خوله له الاتفاق الثنائى فلم يعد يهمه أية موافقة بعد ذلك وعلى ذلك فان النص عليها ليس الا لمجرد استكمال الشكل فقط واحتياطا اذا ما ظهر هناك اعتراض ·

وتتضمن المادة الثانية طريقة تشكيل المجلس ويلاحظ أن الحاكم العام قد منح مطلق الحرية بالنسبة لتعيين الأعضاء الاضافيين من حيث عددهم واشخاصهم ومدة عضويتهم ومن ينوب عنهم فى غيابهم كل ذلك فى مرونة كبيرة تمكن الحاكم العام من احداث أى تغييرات فى تشـكيل المجلس مستقبلا · وعقب على ذلك بأن هذه التغييرات تحتاج الى موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية ·

وقد جعلت المادة الثالثة رئاسة جلسات المجلس للحاكم العام وحفظت المادة الرابعة له سلطته العليا بالنسبة للمجلس فقصرت سلطة المجلس على مجرد نظر المواد الواجب اجراؤها بمعرفة الحاكم العام فى مجلسه وأكد نص هذه المادة الصفة الاستشارية للمجلس بالنسبة للحاكم العام ·

والمادة الخامسة من أهم مواد هذا القانون لأنها تنقل مسئولية اصدار القوانين كما حددتها المادة الرابعة فى الاتفاق الثنائى من الحاكم العـام وحده الى الحاكم العام فى مجلسه · مع تأكيد سلطة الحاكم العام العليا فى اصدار القوانين باسمه وحده دون التقيد بالمجلس ولا باعضائه كما تقرر مراجعة النظام القائم فى السودان لمعرفـة الأحوال التى منـح فيها الحاكم العام لنفسه سلطة وضع القوانين واختيار ما يستحق منهـا أن يصدر باسم الحاكم العام فى مجلسه ·

ومما تجدر ملاحظته أن المادة الرابعة من الاتفاق الثنائى كانت تجعل من واجب الحاكم العام اخطار قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ورئيس مجلس النظار المصرى بما يصدره من منشورات وقوانين ولكن هذه الفقرة لم تعد تحوى ما يمكن أن يشير الى ذلك ولو من بعيد (حتى برغم ما جاء فى المادة العاشرة من قانون مجلس الحاكم العام كما سيأتى بعد) (٢٦)

---

(٢٦) تنص هذه المادة على أن « للحاكم العام سواء حضر الجلسة او لم يحضرها أن يوقف تنفيذ أى قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ·

وبذلك عمل هذا القانون على تخليص الحاكم العام من التزامه ازاء الحكومة المصرية . أما التزامه ازاء القنصل العام البريطانى فقد تأكد فى مذكرة ملحقه بالمذكرة التفسيرية لقانون مجلس الحاكم العام تحدد « العلاقات مع قنصل بريطانيا العام » سيأتى ذكرها فيما بعد (٢٧) . وترتيبا على هذا حاول الحاكم العام اعفاء نفسه من التزامه ازاء مصر سعيا وراء قطع كل خيط يربطه بحكومة القاهرة وبالتالى قطع كل خيط يربط مصر بالسودان .

واذا كان نص هذه المادة الخامسة قد أغفل ذكر التزام الحاكم العام ازاء الحكومة المصرية فان ذلك لا يعنى سقوط هذا الالتزام من الناحية القانونية ؛ لأن هذه المادة وهى تنص على عملية « اصدار » القوانين من المجلس لم تتعرض لالتزام الحاكم العام هذا ازاء الحكومة المصرية وبذلك فانه يظل قائما قانونا طالما لم يصدر ما يخالف ذلك من حيث الاشارة الى سقوطه بغض النظر عن الناحية العمليــة . ويؤكد ذلك ما ورد فى نص المادة العاشرة من هذا القانون كما سيأتى بعد .

والمادة السادسة من القانون هى الأخرى من المواد الهامة فى القانون مجلس الحاكم العام اذ تحقق أحد أهداف إنشاء المجلس فقد منحت هذه المادة الحاكم العام فى مجلسه سلطة اقرار الميزانيــة السنويــة واقرار الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطى أو من الايرادات العادية ، فى الوقت الذى كان لمجلس النظار المصرى ونظارة المالية المصرية سلطة « اقرار ميزانية السودان والموافقة عليها وتعديل أبوابها أو اقرار اعتمادات اضافية فيها » وبذلك صار السكرتير المالى فى حكومة السودان مسئولا مسئولية مباشرة أمام مجلس الحاكم العام وأمام الحاكم العام . وعلى هذا النحو عدل مركز السكرتير المالى بالنسبة للحاكم العام فتحقق بذلك هدف رئيسى لانشاء مجلس الحاكم العام وسوف يأتى تفصيل ذلك فى الباب الآتى من البحث .

ونصت المادة الثامنة على أن يكون تقـرير المســائل فى المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين . كما نصت على ترجيح رأى الجانب الذى فيه صوت الحاكم العام بصفته رئيس المجلس اذا ما تساوى عدد الأصوات . كما قررت هذه المادة تسجيل قرارات المجلس ورأى كل عضو على انفراد وعلقت جواز تدوين الآراء المعارضة على مشيئة أصحابها ، وهذا يوحى للمعارض بالمطالبة بعدم تدوين رأيه .

وحفظت المادة التاسعة للحاكم العام حق الاعتراض على آراء الأغلبية فى المجلس سواء اتخذ هذا الرأى فى حضوره أو أثناء غيابه عن الجلسة

(٢٧) الفصل الثالث من هذا الباب .

ـ ويكون رأى الحاكم العام هو الذى يسرى وبذلك تهدم هذه المادة ما ورد فى المادة السابقة حول حق هذا المجلس فى تقرير الأمور ٠

ومن الملاحظ أن هذه المادة قد أكدت أكثر من غيرها السلطة العليا للحاكم العام وكيف أن مجلسه كان مجرد أداة استشارية أنشئت لتغطية سلطة الأوتوقراطية فقط أمام الرأى العام الانجليزى ، اذا سلمنا بهذا كهدف له قيمته فى انشاء المجلس بجانب الهدف الأكبر وهو ايجاد صيغة قانونية تعفى الحاكم العام وسكرتيره المالى من مسئوليتهما أمام الحكومة المصرية وبمعنى آخر قطع خيوط الاتصال بين مصر والسودان ٠

وتكمل المادة العاشرة المادتين الثامنة والتاسعة من القانون من حيث تحديد سلطة الحاكم العام بالنسبة للمجلس وتأكيد سلطته المطلقة فقد منحت المادة العاشرة الحاكم العام حق وقف تنفيذ أى قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أى الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ورئيس مجلس النظار المصرى ، على أنه اذا كان رفع هذه القرارات الى الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فى القاهرة فى المادة الرابعة من الاتفاق الثنائى أمرا واجبا فقد صار أمرا اختياريا فى قانون مجلس الحاكم العام ان شاء عرضه وان شاء لم يعرضه وعلى ذلك لا يمكن أن تضعف هذه المادة أو تقلل ـ قانونا ـ من قيمة الرأى السابق فى الكلام عن المادة الخامسة الخاصة بالتزام الحاكم العام ازاء الحكومة المصرية ٠

ومنحت المادة الحادية عشرة للحاكم العام فى مجلسه حق اصدار اللائحة الداخلية للمجلس من حيث تنظيم أعماله وأماكن اجتماعاته وتعيين موظفيه وتحديد واجباتهم فقطعت هذه المادة الطريق على أى تدخل فى تنظيم أعمال المجلس من أى جهة أخرى حتى ولو كانت مصر التى تصدر قراراتها بتعيين الحاكم العام وكبار مساعديه لشغل مناصبهم هذه فى السودان ٠

وتنظم المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة اجراءات العمل فى حالة خلو وظيفة الحاكم العام أو تغيبه عن جلسات المجلس ففى حالة خلو الوظيفة لأمر أو لآخر يتولى المجلس سلطات الحاكم العام ما لم يكن قد عين نائبا عنه فى وظيفته ٠

أما فى حالة تغيب الحاكم العام بالأجازة أو المرض أو البعد فكان من سلطة الحاكم العام تعيين من ينوب عنه فى رئاسته وأيلولة سلطاته كلها أو بعضها لهذا النائب ٠

ومنحت المادة الرابعة عشرة الحاكم العام وحده ـ اذا كان بعيدا عن مجلسه ـ نفس سلطته وهو فى مجلسه بشرط صدور قرار من المجلس بذلك وهو الحق الوحيد فى القانون الذى كان فى يد المجلس . غير أنه ليس يخاف أن صدور مثل هذا القرار المطلوب ليس صعبا بعد هذه الدراسة لمواد قانون مجلس الحاكم العام الذى كان للحاكم العام السلطة الكاملة عليه .

والمادة الخامسة عشر تحاول أن تؤكد عدم مساس أو تعارض بنود قانون مجلس الحاكم العام مع بنود الاتفاق الثنائى أو غيره من الاتفاقات التى تنظم العلاقة بين مصر والسودان . وقد نص على العلاقة بين مصر والسودان بالذات تطمينا لها ، بأن انشاء المجلس الجديد لن يؤثر اطلاقا على طبيعة الأوضاع القائمة بينها وبين السودان التى ينظمها الاتفاق الثنائى أو أى اتفاقات أخرى مثل الاتفاق المالى المعقود فى سنة ١٩٠١ بين حاكم عام السودان والمستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية .

ثم أن هناك جانبا آخر وهو علاقة بريطانيا بالسودان فان هذه المادة الخامسة عشر تخدم بريطانيا على أساس أن بريطانيا كانت تجد كل مبتغاها فى الاتفاق الثنائى كما هو ، بصفته يحقق لها أهدافها فى السودان ويضمن لها سياستها فيه ولم تكن على استعداد لاجراء أى تغيير أو تعديل عليه .

وقد ختم ونجت مذكرته التفسيرية حول قانون الحاكم العام بموضوعين خطيرين أولهما تحديد العلاقة بين الحاكم العام وقنصل بريطانيا بالقاهرة والثانى خاص بالعلاقات المالية بين مصر والسودان وسوف يأتى الكلام عنهما . وبعد هذه الدراسة لمواد القانون لم يبق سوى الخطوات التنفيذية له .

وقد استشارت حكومة السودان مكتب الهند بشأن قانون مجلس الحاكم العام خصوصا وأن القانون مأخوذ عن الهند أساسا . وقد كان من رأى المكتب أن « وجود مجلس رسمى خالص فى هذه المرحلة يكون أكثر أمنا » (٢٨) وقد أخذت حكومة السودان بهذا الرأى وبدأت فى تطبيقه فأصدر الحاكم العام فى ٢٤ يناير ١٩١٠ وهو نفس تاريخ قانون مجلس الحاكم العام أمرا بتعيين الأعضاء الاضافيين الأربعة بالمجلس (٢٩)

---

(٢٨) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : مذكرة مكتب الهند بشأن ومجلس الحاكم العام للسودان . Genco, Class I Box 4.

(٢٩) أمر الحاكم العام فى ١٩١٠/١/٢٤ (ص ٢٥٧ من الغازيتة السودانية العدد ١٧٤ فى ١٩١٠/٤/١٥) .

ويلاحظ أنهم كانوا بقية سكرتيرى حكومة السودان (٣٠) كما أصدر الحاكم العام أمره بتعيين الكابتن كلايتون رئيس المخابرات سكرتيرا عاما للمجلس (٣١) وبذلك صار المجلس رسميا كله حسب مشورة مكتب الهند ٠

وقد كان المجلس فى تشكيله الجديد بمثابة مجلس وزراء فى أى بلد آخر على اعتبار أن كل سكرتير من سكرتيرى حكومة السودان كان يدير قطاعا من قطاعات البلاد أى بمثابة وزير فى أى بلد آخر ٠

وقد أكد هذا الطابع الرسمى للمجلس سعى انجلترا لابعاد مصر عن السودان كلية فضلا عن انعدام التفكير فى اشراك السودانيين فى حكم أنفسهم ـ وهو أمر كانت تتيحه المادة الثانية من قانون مجلس الحاكم العام التى خولت الحاكم العام حرية كاملة فى تعيين الأعضاء الاضافيين فى المجلس ٠

وعلى أى حال فقد بقى هذا المجلس يعمل بعد ذلك فى السودان دون أن يدخل عليه أو على الجهاز الحكومى هناك أى تغيير حتى سنة ١٩٢٤ بل والى أن عقدت اتفاقية السودان بين جمهورية مصر وانجلترا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ٠

ومهما يكن من أمر فان مجلس الحاكم العام سواء من حيث عدد أعضائه الجدد أو من حيث طريقة تعيينهم أو سلطاتهم فانه لا يمكن اعتباره أكثر من لجنة تنفيذية استشارية تابعة للحاكم العام بعد أن فرض قانون انشاءالمجلس من القيود على صلاحياته ما أفسدها ، وبقى الحاكم العام ديكتاتورا يمارس حكم الفرد المطلق ٠ ويكفى فى ذلك أن قرارات المجلس سواء كانت متصلة بناحية الادارة أو غيرها لم تكن تأخذ قوة فعاليتها اذا لم يصحبها توقيع الحاكم العام ٠

واذا كان قيام مجلس الحاكم العام يمثل الحلقة الأخيرة فى تطور جهاز الحكم فى السودان فان هذا التطور قد حقق لبريطانيا الاقتراب من هدفها لايجاد شكل قانونى يؤكد الهدف الذى تسعى اليه والذى رسمه الاتفاق الثنائى وهو جعل النفوذ البريطانى فى السودان هو الأعلى أو انهاء النفوذ المصرى فى السودان ٠ فحقق هذا التطور للحاكم العام استقلالا أزيد ومحاولة الغاء مسئوليته أمام الحكومة المصرية بحيث لا يكون

---

(٣٠) سبق ذكر أمر الحاكم العام بالتعيين ٠

(٣١) أمر الحاكم العام نمرة ١ لسنة ١٩١٠ فى ١٩١٠/١/٢٤ (ص ٢٥٧ من الغازيتة السودانية العدد ١٧٤ الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩١٠) ٠

لها عليه سلطان ، كما حقق أمر تصحيح وضعه بالنسبة للسكرتير المالى الى حد كبير ، وبالتالى نقص الرقابة المالية المصرية (٣٢) ٠

على أن كل ما جاء به قانون مجلس الحاكم العام لم يحقق أغراض بريطانيا تماما اذ مازالت مصر تملك ــ ولو من الوجهة النظرية ــ من السلطة على الحاكم العام ما يجعله مسئولا أمامها ، كما كان لهـا من السلطة على السكرتير المالى ما يجعله هو الآخر مسئولا أمامها وأخيرا كان لها من الحقوق ما لم تسطع كل هذه التنظيمات ازالتها ، الأمر الذى ستحاول بريطانيا عن طريق جهاز الحكم فى السودان أن تتخلص منه وتفصل السودان عن مصر نهائيا كما سيأتى فى البابين القادمين ٠



(٣٢) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٢١٤ ٠

الفصل الثالث

وظائف الجهاز الحكومي بالسودان
ومدى ملاءمتها لتنفيذ أهداف بريطانيا في السودان

أولا ـ العسكريون والمدنيون في الجهاز الحكومي بالسودان :

وبدراسة الأوامر الخديوية الخاصة بتعيين كبار رجال الحكومة في السودان ، يلاحظ أن أفرادها جميعا ابتداء من الحاكم العام حتى وظيفة نائب المأمور كانوا من ضباط الجيش المصرى الانجليز والمصريين ، وقد منح هؤلاء بحكم عملهم الذى كانوا يشغلونه ـ الحكومة بالسودان الطابع العسكرى منذ توقيع الاتفاق الثنائي في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبقوا بنفس هذه الصفة العسكرية بعد ذلك .

ولا يقلل من هذا الحكم أن النص الانجليزى لعنوان مرسوم تعيين السكرتيرين والمديرين بالسودان كان « تعيينات الادارة المدنية » (١) ، أما الترجمة العربية الرسمية لذات النص فكانت أكثر قربا للواقع وهي « تعيينات أركان حرب الرئاسة » ، وهو اصطلاح عسكرى اقتبس ليدل على الصفة العسكرية لأولئك المعينين ، كما يدل كذلك على أن هؤلاء عينوا ليكونوا أركان حرب للحاكم العام للسودان والمعاونين له في العمل . وقد أكد كرومر ـ وهو منشىء الجهاز الحكومي في السودان ـ هذه الصفة العسكرية لرجال حكومة السودان حين ذكر في معرض دفاعه عن الجهاز الحكومي هناك « بأن السمات الأساسية للادارة كانت مدنية برغم أن

(١) Sudan Gazette March 7th. 1899, No. 1.

الحاكم العام وضباطه كانوا جميعا من العسكريين » (٢) وتلك كانت السمة الأولى لموظفى حكومة السودان ٠

والسمة الثانية لهؤلاء الرجال أنهم كانوا جميعا موظفين فى الحكومة المصرية وعليهم طاعتها وتنفيذ تعليماتها وأوامرها ، وذلك من واقع كونهم ضباطا بجيشها ويدينون بالولاء الوظيفى لها ٠

أما السمة الثالثة فهى أن الانجليز من الضباط قد استأثروا بالوظائف العليا كلها فى حكومة السودان من الحاكم العام حتى منصب المفتش – بينما شغل الضباط المصريون الوظائف التى تلى ذلك حتى نائب المأمور ٠

وقد استمرت كل هذه الصفات الثلاث تميز رجال الحكومة بالسودان طوال الربيع الأول من القرن العشرين أى حتى خروج القوات المصرية من السودان فى أواخر سنة ١٩٢٤ ٠٠

ولقد كانت هذه الصفات الثلاث فى رجال الحكومة تمثل أقصى ما تطلبه بريطانيا فيمن تعهد اليهم تنفيذ سياستها فى السودان ، فقد كانت الشروط المطلوبة فى هؤلاء الرجال ثلاثة :

١ – الاخلاص للسياسة البريطانية ٠

٢ – ألا يثير اختيارهم مشاكل أو متاعب لبريطانيا أو اعتراضات سواء من جانب مصر – لو فرض وحدث هذا – أو من جانب غيرها من الدول ٠

٣ – ألا يترتب على تعيينهم أى التزامات مالية على بريطانيا أو يؤدى تعيينهم الى ارهاق ميزانية السودان الواهية ٠

وكانت بريطانيا تضمن تحقيق شرطها الأول وهو اخلاص هؤلاء الرجال فى السودان لسياستها هناك وسهرهم على تنفيذها ؛ لأنهم كانوا جميعا من رعاياها ويحملون جنسيتها برغم عملهم فى الحكومة المصرية ثم أنهم كانوا يسيطرون على كل مقدرات السودان نتيجة توليهم جميع المناصب العليا والمتوسطة هناك ٠

أما الشرط الثانى الذى تطلبه بريطانيا فى هؤلاء الرجال وهو عدم اثارة تعيينهم لأى مشاكل ، فقد تحقق أيضا من كونهم جميعا ضباط فى الجيش المصرى يتسلمون رواتبهم من الخزانة المصرية وتسرى عليهم أوامر الحكومة المصرية ولوائح جيشها سواء فى الترقية أو النقل أو الندب من جهة الى أخرى داخل مصر والسودان ، فبات ميسورا لانجلترا نقلهم لشغل وظائف الجهاز الحكومى بالسودان عن طريق الأوامر الادارية واللوائح

---

(٢) Cromer, Lord. Modern Egypt, p. 891.

الخديوية المصرية ، وبذلك لا يمكن لأى متصيد أن يجد أدنى فرصة للاعتراض عليهم كانجليز أو على عملهم بالسودان كموظفين مصريين ٠

كما كان تعيينهم بأوامر خديوية وقرارات وزارية مصرية يرضى غرور رجال الحكومة المصرية ، فشغلت مصر بيدها ـ مرغمة ـ جميع الوظائف العليا فى السودان بموظفين انجليز لأن تعيينهم ونقلهم وعزلهم فى هذه الحالة من صميم الأعمال الداخلية المصرية ٠

أما الشرط الثالث الخاص بالتوفير المالى فقد تحقق من أن هؤلاء الضباط الانجليز العاملين بالجيش المصرى قد انتدبوا بنفس تبعيتهم الوظيفية من الجيش المصرى للعمل فى حكومة السودان التى تشارك مصر فيها ـ قانونا ـ بمقتضى الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا ، فكان انتداب هؤلاء الضباط الانجليز للعمل فى الحكومة السودانية ـ أو فى غيرها داخل مصر أو السودان ـ لا يغير جهة الصرف الأصلية لهم ، وهى الخزانة المصرية بوصفهم موظفين عاملين فى خدمة الحكومة المصرية ٠ وبذلك لم يترتب على تعيينهم أى تبعة مالية تجاه الخزانة البريطانية كما أعفيت بذلك ميزانية السودان الواهنة من جانب كبير من أعبائها (٣) وتحملته الخزانة المصرية ٠

وكان هناك عاملان آخران يحتمان وجود هذا الطابع العسكرى فى السودان ـ برغم أنه كان من المفروض اعادة الحياة المدنية الخالصة الى السودان بعد القضاء على المهدية ـ وهما عدم اتمام السيطرة على جهات السودان واحتياج ذلك الى أفراد عسكريين يقبضون على ناصية الأمور ولهم صلة بالقوات العسكرية التى تعمل على استتباب الأمر للحكومة الجديدة ٠ ولم يتحقق هذا الاستتباب نهائيا الا حوالى سنة ١٩٣٠ حيث كانت قبائل النوير وغيرها ما تزال ترفض الخضوع للحكومة الجديدة ٠

وثانى تلك العوامل ٠ كان طبيعة الأهالى وأثر الثورة المهدية عليهم ، الأمر الذى كان يتطلب نوعا من الحزم والصرامة حتى يمكن فرض هيبة الحكومة واحترامها على الناس خصوصا وأن بقايا أنصار المهدية القديمة بالسودان لم يستكينوا الا أيام الحرب العالمية الأولى حين ظهرت المهدية بشكل جديد على يد السيد عبد الرحمن المهدى ٠

دخول المدنيين الجهاز الحكومى فى السودان :

برغم اضطلاع العسكريين بالشئون المدنية فى السودان على نحو أو آخر ، فقد كان استمرارهم فى ذلك أمرا غير ممكن ٠ وكان لابد من أن يتولى الشئون المدنية فى السودان العنصر المدنى سواء كان منفردا

---

(٣) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣٠٦ ٠

أو مشتركا مع العسكريين • وقد أحس لورد كرومر نفسه بهذه الحاجة الملحة برغم أنه هو الذى وضع أساس الجهاز الحكومى فى السودان وتولى العسكريين لكل وظائفه • فقد ذكر « ان سوءة تعيين الضباط العسكريين فى الجهاز التنفيذى فى السودان هى احتمال ترحيلهم للعمل فى أى مكان آخر وخصوصا فى الظروف الوطنية الطارئة » (٤) وبالاضافة الى هذه السوءة التى ذكرها كرومر فقد ذكر رونالد ونجت فى ترجمة حياة أبيه السير ريجنالد ونجت أن هؤلاء الضباط العسكريين كانوا خالين من أى دراية بشئون السياسة والادارة المدنية ـ مما يحرم الادارة المدنية فى السودان من الاستفادة بهم على أساس أن أيا من هؤلاء الضباط العسكريين لم يحصل على دراسة أو خبرة مدنية قبل تعيينه فى السودان تساعده فى عمله الجديد (٥) • ولكن هذا النقد الذى وجهه رونالد ونجت الى الضباط يخالف رأى كرومر بشأن هؤلاء الضباط اذ انه ذكر ـ لتبرير تعيين هؤلاء العسكريين ـ أن نظام التعليم فى المدارس العامة Public Schools (٦) ببريطانيا والكليات العسكرية له طابع الالتزام بحيث يجعل الخريجين من الشبان المرموقين ملتزمين بتنفيذ السياسة الامبراطورية •

ويلاحظ بالنسبة لهذين الرأيين المتناقضين أن كرومر كتب رأيه فى سنة ١٩٠٨ وهو تاريخ نشر كتابه أما رأى ونجت فبرغم أنه كتب بعد ذلك بما يقرب من خمسين عاما ولكنه نقل ما يكتبه عن الأوراق التى خلفها له والده الذى كان شريكا لكرومر فى عملية تأسيس الجهاز الحكومى فى السودان والذى ظل متصلا به عمليا حتى ١٩١٩ بوصفه حاكما عاما للسودان ثم قنصلا بريطانيا فاحتك مباشرة بهؤلاء الضباط خصوصا وأنه هو ذاته كان واحدا منهم وعركهم فى العمل وكتب رأيه عن خبرة عملية قبل كل شىء فرأيه أقرب الى الواقع من رأى كرومر •

ومهما يكن من أمر فقد بدأ اختيار بعض المدنيين من خريجى جامعات انجلترا من الانجليز للعمل فى السودان بعد قضاء فترة تدريبية على الأعمال المدنية ودراسة اللغة العربية • ووصلت أول دفعة من هؤلاء الموظفين المدنيين الى السودان فى سنة ١٩٠٤ وكانوا خمسة أوكلت لهم الأعمال المدنية التى كان يتولاها صغار العسكريين ، على أساس أن يرقوا فيها الى الوظائف العليا فى السودان ، واستمر عدد الموظفين المدنيين

---

(٤) Cromer Lord : Modern Egypt, p. 891.

(٥) Wingate R. ; Wingate of the Sudan, p. 133.

(٦) هذا النوع من المدارس برغم تسميته الظاهرة ، لا يضم الا أبناء العائلات الاستقراطية البريطانية بسبب ارتفاع المصاريف الدراسية به • وينشىء طلبته على حب الامبراطورية والتفانى فى خدمتها الى جانب الاهتمام بالرياضة والتقاليد الانجليزية المرعية •

في حكومة السودان في ازدياد حتى بلغ مجموعهم ١٤٠ موظفا مدنيا في سنة ١٩٣٣ بخلاف عدد آخر من الانجليز شغلوا وظائف الكتبة وأشباههم من الوظائف الدنيا ٠

ومن هذا الرقم يتضح بطء تطعيم الحكومة في السودان بالمدنيين واستمرار صبغها بالصبغة العسكرية حتى سنة ١٩٢٤ ٠ فالوظائف العليا مثلا كادت تكون قاصرة على العسكريين حتى نهاية الفترة التي يستغرقها البحث ٠ فكان الحكام العامون للسودان من العسكريين الانجليز وكذلك جميع السكرتيرين أو مستشاري الحاكم العام فيما عدا اثنين فقط حتمت الضرورة أن يكونا من المدنيين بحكم كونهما منصبين فنيين وهما السكرتير القضائي وكان أول من شغل هذا المنصب المستر بونهام كارتر وسكرتير المعارف والصحة وأول من شغله المستر جيمس كرى ٠ وقد وصل هذان الاثنان الى السودان في سنة ١٩٠٠ مع ثلاثة خبراء في النقل النهرى والغابات لسد احتياجات القوات العسكرية بالسودان في هذه المجالات ٠ وبالنسبة لوظائف المفتشين في المديريات والمراكز فلم يدخلها أى مدنى حتى الحرب العالمية الأولى حين بدأ تطعيمها على نطاق ضيق جدا بالمدنيين ٠ أما المديرون فقد عين بينهم أول مدير مدنى سنة ١٩٠٩ كما لحق به زميل ثان سنة ١٩١٢ ٠ واستمر الحال كذلك حتى سنة ١٩٢١ ٠

وعلى أساس الشروط السابقة المطلوب توافرها في رجال الحكم بالسودان صدر في ١٩ يناير ١٨٩٩ مرسومان خديويان بتعيين كبار رجال الحكم في السودان ، وعلى رأسهم الحاكم العام للسودان وأركان حرب الرئاسة التسعة (٧) والمفتش العام ومديرى المديريات وعدد من المفتشين في المديريات المختلفة ٠

كما صدرت أوامر أخرى ببقية أفراد الجهاز الادارى وهم ــ مأمورى المراكز والكتبة ومن على شاكلتهم من صغار الموظفين ٠

وقد وضعت لكبار رجال الحكومة من الاختصاصات وحددت لهم من العلاقات ما يمكن من تحقيق الهدف البريطاني في السودان ومن هنا كانت دراسة اختصاصات هؤلاء جزء لا غنى عنه في البحث لاسيما وأن واحدا كالحاكم العام كان محور الحكم في السودان ٠ وسأقتصر في هذه الدراسة على كل من :

---

(٧) الفازيتة السودانية العدد الأول ص ٣ صادر في ١٩٥٩/٣/٧ ٠ « ويكون أركان حرب الرئاسة تسعة ضباط منهم سكرتيران مالى وملكى (ادارى) وسبع مديرين لمديريات السودان السبعة التي كانت تسيطر عليها قوات الاسترداد يوم ١٨٩٩/١/١٩ وهى (الخرطوم وسنار وكسلا وبربر ودنقلة وسواكن وحلفا » ٠

الحاكم العـام ـ المفتش العام ـ المديرين ـ المفتشين ـ كموظفين بريطانيين ثم مأمورى المراكز وصغار الكتبة كموظفين مصريين ٠

ثانيا ـ الموظفون البريطانيون فى حكومة السودان :

١ ـ الحـاكم العـام :

تولى منصب الحاكم العام للسودان فى الفترة التى يستغرقها البحث ثلاثة هم على التوالى ٠

اللورد كتشنر قائد قوات الاسترداد ٠ وقد صدر بتعيينه أمر عال من الخديو في ١٩ يناير ١٨٩٩ تطبيقا لنص المادة الثالثة من الاتفاق الثنائى ٠ ولكن كتشنر لم يستمر فى منصبه طويلا اذ استدعى فى نهايـة ١٨٩٩ للاشتراك فى حرب البوير ، وخلفه فى منصبه الفريق السير ريجنالد ونجت رئيس المخابرات واستمر فى عمله حتى عين قنصلا عاما بريطانيا فى مصر سنة ١٩١٦ فخلفه من بعده السير لى ستاك الذى ظل حاكما عاما حتى قتل فى أحد شوارع القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ٠

وقد ركز الاتفاق الثنائى فى يد الحاكم العام وحده « الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان » ٠ وقد فسرت الحكومة البريطانية هذا التعبير العام فى تعليماتها السرية للحاكم العام فذكرت أنه « ترك للحاكم العام صلاحيات كافية لمعالجة جميع الشئون المحلية فى حينها بدون الرجوع الى حكومتى القاهرة أو لندن » (٨) ٠ كما سبق تفصيلا فى الباب الثانى من البحث ٠

ومارس الحاكم العام سلطاته هذه بمساعدة عدد من السكرتيرين كانوا بمثابـة مستشارين له كل فى قطاع من قطاعـات الحكومـة فى السودان ٠

والواقع أن وضع الحاكم العام كما حددتـه مواد الاتفاق الثنـائى وما كان يمارسه من سلطات جعلته دكتاتورا (٩) ٠ كما سبق أن ذكرنا وذا سلطة أوتوقراطية خالصة فى شئون السودان الداخلية كلها حتى أن السير ألدون جورست القنصل البريطانى فى مصر أطلق فى سنة ١٩٠٩ على ادارة السودان أيام كتشنر وونجت صفة « حكومة الفرد المطلق » (١٠)٠

---

(٨) Cromer to Kitchner, 19 Jan. 1899 enclosed in Cromer to Salisbury, No. 15, 22 Jan. 1899, P.R.O. ; F.O. 78/5022.

(٩) Wingate, R. Ouv. Cit., p. 129.

(١٠) مذكرة السير الدون جورست بشأن « التغييرات المقترحة فى حكومة السودان ٠
Genco, Class 1, Box 4.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم ٠

وزاد من تأكيد هذه السلطة الأوتوقراطية وفاعليتها رتبة الحاكم العام العسكرية التى لم يكن يفوقها أى رتبة أخرى اذ كان برتبة فريق وسردار الجيش المصرى كله فى مصر والسودان وبات هو المرجع الأخير فى كل شىء تطبيقا لمبدأ التسلسل القيادى العسكرى .

والأمر الثالث الذى ساعد على تأصل صفة الأوتوقراطية فيه أن الاتفاق الثنائى لم يتضمن أية تفصيلات عن تنظيم حكومة السودان سوى ما جاءبها خاصا بوضع الحاكم العام واختصاصاته الواسعة .

قيود سلطات الحاكم العام :

وبرغم ما تركز فى يد الحاكم العام من سلطات ، فقد كانت هناك عدة قيود أو ضوابط لها تمثلت فى علاقته مع كل من الحكومة البريطانية الممثلة فى المعتمد البريطانى بالقاهرة والحكومة المصرية ثم أخيرا بعض أفراد حكومته ذاتها وعلى وجه التحديد السكرتير المالى لحكومة السودان .

(أ) علاقة الحاكم العام بالمعتمد البريطانى فى القاهرة :

وكانت أكثر القيود تحديدا وفاعلية بالنسبة لسلطة الحاكم العام هى علاقته بالمعتمد البريطانى بالقاهرة ، وقد تحددت علاقة الاثنين فى مذكرتين أولاهما موجهة من كرومر الى كتشنر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تحدد علاقاتهما وثانيهما من ألدون جورست الى ونجت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ تزيد فى تحديد هذه العلاقة وتحكمها .

مذكرة لورد كرومر فى ١٩/١/١٨٩٩ :

وقد أرسلها كرومر الى كتشنر أول حاكم عام للسودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (١١) على أنها تعليمات من الحكومة البريطانية التى طلبت منه تبليغها له .

وحددت هذه التعليمات الواجبات التى كان على الحاكم العام القيام بها تجاه المعتمد البريطانى وهى :

— اطاعة كل التعليمات التى يتلقاها من المعتمد البريطانى من حين لآخر .

---

(١١) Cromer to Kitchner, 19 Jan. 1899, enclo ed in Cromer to Salisbury, No. 15, 22 Jan. 1899 P.R.O., F.O., 78/5022. (Public Records House, London)

ونص المذكرة الملحق رقم (١٣) .

— أن يحيط المعتمد البريطانى باستمرار علما بالأحداث الهامة التى تجرى فيالسودان •

— أن يرسل الى المعتمد البريطانى مشروعات جميع القوانين واللوائح والتنظيمات ذات الطابع العام التى ينوى اصدارها بمقتضى السلطات المخولة له فى الاتفاق الثنائى •

— أن يرجع الى المعتمد البريطانى فى كل ما يتصل بعلاقات السودان الخارجية ، ويتلقى تعليماته بشأنها •

— أن يرسل اليه تقريرا سنويا عن الادارة فى السودان لارساله بدوره الى كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية •

ويتضح من هذه الواجبات كيف كان القنصل البريطانى هو المسئول الأول عن شئون السودان كلها كما تظهر كيف أن الحاكم العام كان بمثابة موظف تحت اشراف القنصل البريطانى وتجب عليه طاعته — بغض النظر عن كونه من الناحية القانونية له الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان أو موظفا خاضعا للحكومة المصرية ويعمل فى خدمتها •

وقد ضمن كرومر بهذه التعليمات جانب الممارسة العملية لاشرافه على الحاكم العام وشئون السودان وذلك فى الجملة الختامية من هذه التعليمات حين طلب الى الحاكم العام أن يواتيه كل عام بتقرير عن ادارة السودان ليتولى هو ارساله الى الحكومتين البريطانية والمصرية •

وتحوى هذه التعليمات كذلك خرقا واضحا ونقضا لبنود الاتفاق الثنائى على النحو التالى :

— أنها حددت الهدف الأكبر من الاتفاق الثنائى وهو تمكين بريطانيا وحدها من ممارسة الاشراف المناسب على الشئون الهامة بالسودان ولا يقلل من هذا ذكر عبارة « بالتنسيق مع حكومة الخديو » وهذا يخالف الاتفاق الثنائى من حيث انه ينص على اشتراك كل من مصر وبريطانيا فى ادارة السودان •

— انها قصرت صلاحيات الحاكم العام على معالجة الشئون المحلية الصرفية ذات الطابع العاجل فى الوقت الذى منحت نصوص الاتفاق الثنائى للحاكم العام كل السلطات التشريعية والتنفيذية باستثناء الشئون الخارجية •

— أنها جعلت من واجب الحاكم العام ارسال مشروعات القوانين والتنظيمات الى المعتمد البريطانى دون الاشارة الى مصر بصفتها الشريك الثانى فى ادارة السودان وهذا يخالف المادة الرابعة من

الاتفاق الثنائى التى تنص على أن يبلغ الحاكم العام ما يصدره من قوانين الى كل من مصر وانجلترا على السواء فور اصدارها ·

— أنها أوضحت للحاكم العام أن يجعل اتصاله بالحكومة المصرية عن طريق القنصل البريطانى حين طبت هذه التعليمات الى الحاكم العام ان يرسل اليه تقريرا سنويا يتولى هو ارساله للحكومتين المصرية والبريطانية · هذا فى الوقت الذى لا يحوى فيه الاتفاق الثنائى أى نص يمنع الحاكم العام من الاتصال بالحكومة المصرية مباشرة ، بل يحمل الاتفاق الثنائى ما يجيز للحاكم العام هذا الاتصال كما جاء بالمادة الرابعة منه ، وهكذا جعلت هذه التعليمات من القنصل البريطانى حائلا دون اتصال الحاكم العام بالحكومة المصرية وابعاد مصر عن الاتصال المباشر بحكومة السودان الا عن طريق القنصل البريطانى وهو ما جرى عليه الحال بعد ذلك حتى سنة ١٩٢٤ حين حاول رئيس وزارء مصر سعد زغلول باشا استخدام حقه فى سؤال الحاكم العام للسودان مباشرة كما سيأتى بعد ، · ومهما يكن من أمر فان هذه التعليمات تمثل جانبا من كيفية تنفيذ الاتفاق الثنائى وتوضح السبيل الذى قررت بريطانيا أن تسلكه فى السودان سواء بالنسبة لمصر أو بالنسبة للسودان ذاته ، وان الاشراف على شئون السودان فعلا منوط بالقنصل البريطانى أولا وقبل كل شىء وأن للحاكم العام أن يرجع اليه فى كل شىء · وهكذا تكون وجهة نظر كرومر الأولى عند وضع مشروع الاتفاق الثنائى قد انتصرت برغم حذفها من الاتفاق الرسمى (١٢) ·

وواضح مما سلف أن هذه التعليمات كانت تحمل صفة التعميم على اعتبار أنها لم تتطرق الى أية تفصيلات بالنسبة لعلاقة الحاكم العام بالمعتمد البريطانى وبرغم ذلك فان اشكالا لم يقم بسبب ذلك التعميم عند التطبيق العملى لها حتى سنة ١٩٠٦ (١٣) · أى طالما كان اللورد كرومر قنصلا لبريطانيا فى مصر ، ويرجع ذلك الى قوة شخصية كرومر التى فرضت بأسها واحترامها على أفراد حكومة السودان (١٤) كما ترجع الى سيطرته

---

(١٢) Stack, Lee ; Memorandum on the Future Status of the Sudan (S. Confidential), pp. 8-9. (From Allenby to McDonald, June 1, 1924, No. E 5239/735/16, 2237 (1169).

دار الوثائق المركزية بالخرطوم · ملفات بورسودان · ولم تكن قد رقمت بعد فى الأرشيف بعد نقلها اليه حين اطلعت عليها سنة ١٩٥٧ ·

(١٣) Stack, Lee : Secret Memorandum on the future Status of the Sudan, pp. 8-9.
(From Allenby to McDonald, June 1, 1924, No.
(E 5239/735/16) 2237 (11691)

(١٤) Mc. Michael H., Ouv. Cit., p. 74.

على الأمور من قبل توقيع الاتفاق الثنائى • وبعد توقيــع الاتفاق مارس كرومر سلطاته فى وضع أسس السياسة العامة لحكومة السودان (١٥) ممارسة كاملة متزنة هيأتها له قوة الشخصية التى تمتع بها بالاضافــة الى الخبرة الطويلة التى اكتسبها فقد سافــر الى السودان أكثر من مرة وجاب أرجاءه وتفقد أحواله وأبدى ملاحظاته للجهاز الادارى هناك وعلى رأسه الحاكم العام ، كما دون تعليقاته المسهبة على التقارير السنوية التى يبعث بها اليه الحاكم العام ، مشفوعة بتعليماته له ولرجاله وبطبعها فى نشرة سرية توزع على رجال حكومة السودان وغيرهم من المختصين فى القنصلية البريطانية فى القاهرة أو فى لندن ، وكانوا يأخذون بها أغلب الأحيان • وقد وصلت التعليقات والتعليمات الى أدق التفاصيل لما يعرض عليه من موضوعات • فبالنسبة للتعليم مثلا كان يتعرض لمواعيد الدراسة ومواد الدراسة وعدد الحصص ومدتها فى كل مادة وما الى ذلك ، وفى الجانب العسكرى ناقش طعام الجنود وهل يأكلون الذرة أم القمح وكيفية توصيل البصل والخضروات الى الجنود ومشاكل التبن بالنسبة للخيول وهل يستورد من مصر أو من غيرها وهل تأكل الخيول الشعير أم الذرة(١٦) وغير ذلك • وقد كان كرومر فى مناقشاته وتعليقاته يناقش مناقشة فطنة دقيقة تــدل على خبرة طويلة وأفــق واسع ، وكان فى كل ذلك يستفسر ويسأل ويوجه ويطلب ويأمر ويشكر ويرجو ويحاسب •

مذكرة ألدون جورست فى ١٣ يناير سنة ١٩١٠ :

وحين ولى السير ألدون جورست منصب القنصــل البريطانى بعد رحيل كرومر سنة ١٩٠٦ تناقصت رقابة قصر الدوبــارة على حكومــة السودان (١٧) • ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة شخصية كل من كرومر وجورست أساسا • وقد مارس جورست اشرافه على شئون السودان ولكن من غير ذلك التدخل الكامل فى دقائق الأمور مثلما كان يفعل كرومر ، الأمر الذى منح ونجت فرصة للاستئثار بالمزيد من السلطة والسيطرة فى السودان لدرجة أن جورست نفسه نعت حكومته بالدكتاتورية •

وانتهز جورست فرصة انشاء مجلس الحاكم العام فأرسل الى ونجت

---

(١٥) محمد أحمد محجوب : مرجع سبق ذكره ص ٤٥ •

(١٦) From Cromer to Wingate, 7/2/1904 (Comments on the Annual Report of 1903).

(١٧) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣١٩ •

مذكرة فى ١٩١٠/١/١٣ (١٨) يحدد فيها من جديد العلاقة بينه كقنصل بريطانى عام وبين حاكم عام السودان ٠

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى كانت فيه تعليمات الحكومة البريطانية فى عهد كرومر ذات صفة عامة حمل خطاب جورست الى ونجت تفاصيل وبنود متعددة اذ بدأت المذكرة بثلاثة بنود عامة تحدد ما يجب على الحاكم العام أن يخطر به القنصل العام سواء كان مسبقا أو بعد التنفيذ ثم عاد جورست ففصل كل بند من البنود الثلاثة تفصيلا ٠

ومما سلف يظهر الفرق بين كل من الرجلين كرومر وجورست ففى الوقت الذى منح كرومر نفسه حرية تفسير ما أورده عاما حسب مقتضيات الحال ، قيد جورست نفسه بما أورده من التفاصيل ٠

على أن التفاصيل التى أوردها جورست لم تكن تسلب القنصل العام شيئا من سيطرته على مقدرات الأمور فى السودان لو كان قوى الشخصية مثل كرومر اذ بها من البنود ما لو استغلت لشلت حكومة السودان والحاكم العام تماما بجانبه ، ولكن الأمر لم يسر على هذا النحو ففضلا عن اختلاف شخصيتى كرومر وجورست تشعبت النواحى المدنية وكثرت الأعمال العادية عن ذى قبل ٠ وبرغم ذلك ظلت الخطوط الرئيسية للسياسة العامة ، والمشروعات العمرانية الكبرى فى السودان تناقش وتبحث مع القنصل البريطانى فى القاهرة أولا (١٩) ٠

(ب) علاقة الحاكم العام بالحكومة المصرية :

ويتمثل القيد الثانى على الحاكم العام فيما تحتفظ به حكومة القاهرة فى يدها من سلطات وحقوق قانونية تؤكد كونه موظفا فى خدمة الخديو ومسئول أمام الحكومة المصرية من واقع مرسوم تعيينه حاكما عاما للسودان ، وذلك بالاضافة الى مسئوليته المشتركة بمقتضى بنود الاتفاق الثنائى أمام الحكومة المصرية ممثلة فى مجلس نظارها مثل مسئوليته أمام الحكومة البريطانية ممثلة فى وزارة الخارجية البريطانية التى يمثلها فى مصر القنصل البريطانى ، وذلك على أساس ثنائية الادارة فى السودان ٠ ولكن الحاكم العام من الناحية العملية مارس مسئوليته الثنائية عمليا أمام القنصل البريطانى فى القاهرة وحده كما سلف ٠ غير أن وضع الحاكم العام باعتباره قائدا عاما (سردارا) للجيش المصرى ويعمل فى خدمة

---

(١٨) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco Class 1. Box 4.
From Ghorest to Wingate, June 13th, 1910.
نص المذكرة الملحق رقم ١٤ ٠

(١٩) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣١٩ ٠

الحكومة المصرية جعلته مسئولا مسئولية مباشرة أمام وزير الحربية المصرية وخديو مصر ، ولكن الحاكم العام لم يشعر البته بهذه التبعيه ولم يود لها واجباتها طالما كانت مقدرات مصر بيد الانجليز • ثم أن الحاكم العام باعتباره سردار الجيش المصرى كان يعمل مستشارا عسكريا فنيا لوزراء الحربية المصريين المتعاقبين طوال العشرين سنة الاولى من عمر الانفاق فكان أولئك الوزراء — لعدم خبرتهم بالشئون العسكرية (٢٠) — يتركون له أمر تدبيرها وتصريفها فلم يمارسوا بذلك أى اشراف مباشر عليه (٢١) • وفضلا عما سلف فقد كان للقاهرة بمقتضى الاتفاقيــة الماليــة بين مصر والسودان فى سنة ١٩٠١ الإشراف المباشر على مالية السودان • ونتيجة لذلك كان الحاكم العام مسئولا من جهة أمام الحكومة المصرية عن التصرفات المالية لحكومة السودان ولكنه كان يقلل من ذلك الاشراف انه هذه المسئولية كانت تتم أمام المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية (٢٢) ابتداء من السير الدون جورست ثم المستر سيسيل من بعده ومن تلاهما من المستشارين الماليين الانجليز لدى الحكومة المصرية •

واذا كان تسلط بريطانيا على مقدرات مصر قد جعل مسئوليــة الحاكم العام أمام حكومة مصر أول الأمر عديمة القيمة من الناحية العملية الا أنها كانت قائمة وثابتة من الناحية القانونية •

وكان يمكن أن تصحح الأوضاع بالنسبة لعلاقة الحاكم العام بمصر فى أحد حالتين أولهما حدوث أى تغيير فى مركز بريطانيا بمصر وثانيهما ازالة حالة اليأس التى خيمت على المصريين بعد تصفية الثورة العرابية وقيام الاحتلال البريطانى فى مصر • وكلا الأمرين كان ولاشك يفسد على بريطانيا تحقيق هدفها الأكبر فى السودان وهو أن يكون لها النفوذ الأعلى هناك ، فضلا عن تأثر مركزها فى مصر ذاتها •

وكان ظهور مصطفى كامل بمثابة شعاع بسيط بدد شيئا من يأس المصريين فكان أن نفض مصطفى كامل عن كاهله اليأس وبدأ نضاله ضد الانحلال ونادى بوحدة مصر والسودان وتصحيح الأوضاع الشاذة الخاطئة فى علاقة البلدين نتيجة لتوقيع الاتفاق الثنائى • ثم حمل الحزب الوطنى نفس المبدأ من بعد مصطفى كامل • وبغض النظر عن مدى ما حققه مصطفى كامل أو الحزب الوطنى فى هذا السبيل الا أن ذلك أدى الى أن يفكر

---

(٢٠) سبب ذلك أن وزارة الحربية كانت مندمجة فى وزارة الأشغال طوال العشرين سنة الأولى تقريبا من عمر الاتفاق الثنائى فلم يكن وزيرها ضابطا بل كان مهندسا تنقصه الخبرة العسكرية •

(٢١) Stack. Lee : Memorandum on the future of the Sudan (Confidential), p. 8.

(٢٢) Ibid, p. 7.

الانجليز فى القاهرة والخرطوم فى أمر مسئولية الحاكم العام أمام الحكومة المصرية وتوقعوا من ورائها متاعب لمركزه ومركز بريطانيا ذاتها بالتالى فى السودان فحاول جورست ثم ونجت ثم لى ستاك التخلص من هذه المسئولية قدر استطاعة كل منهم • وكتبوا فى ذلك الكثير من المذكرات ومر علينا ما كتبه جورست ، كما كان لى ستاك أكثر من كتب حسما للموضوع وذلك فى مذكرته التى رفعها الى الحكومة البريطانية فى أول يونيو سنة ١٩٢٤ (٢٣) •

(ج) علاقة الحاكم العام بسكرتيره المالى :

أما القيد الثالث على الحاكم العام فقد جاء من ناحية سكرتيره المالى الذى كان له قانونا حق الاعتراض على الحاكم العام بمقتضى القرار الوزارى المصرى فى ١٨٩٩/١/١٦ الخاص بتنظيم مالية السودان ثم بمقتضى تنظيمات ٥ يونيه سنة ١٩٠١ المالية الخاصة بالسودان ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك عند الكلام عن أسباب انشاء مجلس الحاكم العام وانتهيت الى أن انشاءه قد صحح الى حد كبير وضع السكرتير المالى بالنسبة للحاكم العام ، وبذلك قل هذا القيد كثيرا ، وسيأتى تفصيل هذه النقطة فى الباب الرابع •

ومهما يكن من أمر فقد كان الحاكم العام كما سبق أن ذكرنا أقوى شخصية فى السودان دون منازع ولم يزعزع من هذه القوة اشراف القنصل البريطانى فى القاهرة عليه ، أو خضوعه الاسمى ومسئوليته النظرية أمام الحكومة المصرية فمارس سلطات حكم الفرد المطلق فى حدود السياسة العامة التى كانت ترسم له من الجهات الانجليزية العليا• ومن هنا لم تقل نظرة السودانيين اليه ــ بسبب ذلك الاشراف ــ بصفته صاحب السلطة كلها فى السودان على اعتبار أن ممارسة الاشراف على الحاكم العام كانت تتم بعيدا عن أنظار السودانيين ولا يشعرون بها ، فضلا عن أن الاتفاق الثنائى الرسمى الذى أعلن لأفراد الشعب السودانى فى العدد الأول من الغازيتة السودانية فى مارس ١٨٩٩ ــ قد نص على تركيز السلطة كاملا فى يد الحاكم العام • كما أنه مارس هذه السلطة التنفيذية بينهم كاملة •

٢ ــ المفتش العــام :

كانت أكبر وظائف الجهاز الحكومى فى السودان بعد الحاكم العام وظيفة المفتش العام للسودان وأول من شغل هذا المنصب هو الضابط

---

(٢٣) Stack Lee : Memorandum on the future of the Sudan June 1st. 1924. (Confidential).

النمساوى فون سلاتين المشهور منذ فترة الحكم المصرى السابق ويعتبر سلاتين الشخصية الكبيرة الوحيدة فى حكومة السودان من غير الانجليز ، وقد أنشئت وظيفة المفتش العام من أجل شخصية سلاتين باشا بالذات (٢٤) تقديرا لشخصه وخدماته للانجليز من ناحية ومن ناحية أخرى للاستفادة من خبراته الواسعة بالسودان وقبائله وعاداتها ومعارفه العديدين من بين السودانيين ، وذلك فى وقت كان الجهاز الحاكم بالسودان حديث عهد بالعمل هناك ويجهل الكثير من أحواله وسكانه • أما سلاتين باشا فقد خدم فى السودان وجاب الكثير من جهاته محاربا ضمن قوات الخديو اسماعيل فاكتسب الخبرة والصداقة • مما كانت الادارة الجديدة فى أمس الحاجة اليها •

وقد عمل سلاتين باشا المفتش العام بمثابة مستشار للحاكم العام فى النواحى الادارية والقبلية فى السودان • وقد أصدر كتشنر لائحة خاصة بمهام المفتش العام وصلاحياته نشرت بنصها الكامل فى أكثر من مرجع •

فكان على المفتش العام أن يجوب أقاليم السودان ليستقصى أخبار الزعماء والأهالى ويتعرف على مشاكلهم ، كما كان عليه أن يقدم للادارة فى السودان — الحاكم العام والمديرين — ما لديه من معلومات وآراء بشأن القبائل الرحل التى لم يكن لدى الادارة الجديدة بالسودان معلومات عنها بسبب حداثة عهدها بهذه الأمور ، وكان عليه كذلك أن يقدم للحاكم العام تقريرا عن كل رحلة يقوم بها فى أنحاء السودان • والملاحظ أن سلطات سلاتين باشا كانت مرنة وواسعة ، ومن سلطته البت فى كل ما يصادفه أثناء رحلاته من أمور تستدعى البت السريع أيا كانت طبيعة تلك الأمور • ولكنه برغم ذلك لم يكن له أن يبت فى أمر طالما كان يصاحبه مدير المديرية أو كان على مقربة منه ، فيجب وجود المدير مع سلاتين فى هذه الحالة (٢٥) •

وعلى الرغم من هذا القيد فلم يكن المديرون يرحبون بمثل منصب المفتش العام عموما واختصاصاته غير المحدودة غير أن شخصية سلاتين باشا بالذات وما امتاز به من ادراك واسع وذوق سليم نتيجة كونه غير انجليزى يعمل وسط جهاز كله من الانجليز جعله يلقى كل احترام من جميع من عمل معهم من المديرين • أما الأهالى فقد نظروا لسلاتين من أكثر

---

(٢٤) Wingate, R. ; Wingate of the Sudan, p. 133.

(٢٥) المنشور السرى رقم ١/ الخاص بالسياسة الادارية فى السودان •

من زاوية ، فبينما نظر له بعضهم نظرة خوف وشك ، فقد نظر اليه غيرهم كرجل له من الخبرات ما يمكن أن تفيد فى ازالة الأخطاء (٢٦) ٠

ولما كان مقررا منذ البداية أن يلغى منصب المفتش العام وألا يشغله أحد بعد اعتزال سلاتين باشا العمل ٠ فانه بمجرد قيام الحرب سنة ١٩١٤ ووقوف النمسا فى صف المحور ضد بريطانيا اعتزل سلاتين باشا العمل بسبب جنسيته النمساوية ورحل عن السودان وألغى منصب المفتش العام نهائيا وبذلك كان سلاتين باشا أول وآخر من تولى هذا المنصب وان المنصب كما سلف قد خلق من أجل شخص سلاتين باشا فقط ٠

٣ ـ السكرتيرون :

وكانوا بمثابة مستشارين للحاكم العام كل فى اختصاصه يشرف كل منهم على أحد قطاعات العمل بالسودان ٠ وكان أهمهم السكرتير الادارى والسكرتير المالى ٠ وكان السكرتيرون يمثلون الوزراء فى البلاد المستقلة ومقرهم الخرطوم ٠ وقد سبقت الاشارة اليهم فى أكثر من موضع ٠

٤ ـ المديــرون :

ويقومون بادارة مديريات السودان المختلفة يشرفون على ما دونهم من الموظفين وتحددت مهامهم فى مذكرة كتشنر السرية رقم ١ فى ١٩ يناير ١٨٩٩ السابق ذكرها ٠

٥ ـ المفتشــون :

وكان مفتش المديرية يلى فى درجته مدير المديرية وأرقى من مأمور المركز ٠ وكان يوجد بكل مديرية مفتشان انجليزيان ٠ مهمتهما التجوال فى أنحاء المديرية ولم يكن للمفتش هيئة مكتب تعمل معه ٠ لأنه كان جوالا باستمرار ٠ فكان عليه الاشراف على سير الادارة فى المديرية ، والتحقق من سلامة تنفيذ القوانين والأوامر واللوائح المختلفة ٠ كما كان يقوم بالتفتيش على موظفى المراكز جميعا بما فى ذلك المأمور فيراقب مدى تنفيذه لما تصدره المحاكم من أحكام ، وغير ذلك من مهام المأمور ٠ وكان من اختصاصه الاشراف على رجال البوليس والخفر فى المديرية ويشرف على جهاز المخابرات المحلية فى المديرية من حيث تشكيله وانتظام عمله ٠ ومن أجل ذلك كان على صلة مستمرة بأفراده (٢٧) ومهما يكن من أمر فقد اكتسب المفتشون فى السودان احترام الأهالى المشوب بالرهبة والخوف منهم (٢٨)٠

(٢٦) Mc Michael H. ; Ouv. Cit., p. 79.

(٢٧) مذكرة كتشنر السرية للمديرين رقم /١ ٠

(٢٨) مسكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٣١٧ ٠

ثالثا – الموظفون المصريون فى حكومة السودان :

١ – مأمور المركـز :

ويلي المفتش بين رجال الحكومة فى السودان مأمور المركز وقد تولاه الضباط المصريون وكان هذا أعلى منصب حكومي تولاه مصرى فى السودان • وكانت مهمة مأمور المركز المحافظة على الأمن والنظام كالقبض على المخالفين من الناس ، ومباشرة تنفيـذ أحكام المحـاكم وما الى ذلك من الشئون الادارية •

وكان المأمور فى عمله – بصفته رجل تنفيذ – يتصل اتصالا مباشرا بالأهالى فى مركزه • ومن هنا كان وضعه دقيقا ، اذ عليه وحده يكون رد فعل سياسة الحكم فى السودان بين الأهالى فأى سخط من جانبهم على الأحكام أو القوانين أو اللوائح التى تصدر ، وأى إنتقاد لتصرفات جهاز الحكم هناك ، تنصب على رأس المأمور المصرى وحده بصفته المنفذ المباشر لهذه اللوائح والقوانين والأحكام : ولما كان الحزم مع الأهالى أحد المبادىء الأساسية للادارة السودانية بحيث لا تظهر أى بادرة تنم عن ضعف الحكومة فى عيونهم (٢٩) فقد وقعت على المأمور وحده كل آثار هذا الحزم من جانب الأهالى دون أن يكون له جريرة فى ذلك بصفته أداة تنفيـذ لما يصدره اليه رؤساؤه الانجليز ابتداء من المفتش حتى الحاكم العام •

وكان يزيد من تعقيد مركز المأمور المصرى وجود المفتش الانجليزى الى جانبه يتمتع بسلطات واسعة يسلب بها المأمور جميع سلطاته تقريبا ؛ فكان المفتش هو الآخر يتصل بالأهالى اتصالا مباشرا مثل المأمور ولكن بوجه يختلف عن وجه إتصال المأمور بهم ، فالمفتش يتصل بالأهالى مستهدفـا كسب ثقتهم سواء بالعمل على زيادة ثروتهم أو إشعارهم باهتمام الحكومة بأمرهم فى الوقت الذى كان المأمور يتصل بالأهالى منفذا لعقوبة أو جامعا لضريبة أو مطالبا باتباع لائحة معينة • وشتان بين موقف الاثنين فى نظر الأهالى : والنتيجة المتوقعة لذلك هى ما يحمله الأفراد من عوامل الكراهية فى نفوسهم للمأمور المصرى ، ومن بعد ذلك للمصريين عموما • وثمة جانب آخر يزيد من عنف المقارنة بين الموظفين ، فقد كان من سلطة المفتش أثناء تجواله الاستماع الى شكاوى الأفراد والبت فيها • وكثيرا ما اشتكوا اليه من المأمورين المصريين ، وكثيرا أيضا ما كان المفتش ينصف هؤلاء الأفراد من السودانيين على حساب المأمورين بل كثيرا ما أعفى أفرادا وجماعات من تنفيذ أوامر أو لوائح طالبهم المأمورون بتنفيذها ، والنتيجة المؤكدة لهذه السياسة كانت اضعاف هيبـة المأمور المصرى ووظيفته فى نظـر

---

(٢٩) مذكرة كتشنر السرية رقم /١ الى المديرين :

السودانيين ، والارتفاع بوظيفة المفتش فى نظرهم باعتباره ملجأ الشاكي ونصير ضحايا المأمورين والموظفين فى المراكز وهذه كانت احدى وسائل خلق كراهية السودانيين للمصريين ممثلين فى المأمور أعلاهم رتبة فى السودان واظهار المصريين بمظهر الضعف والخضوع والامتهان بالنسبة للبريطانيين فى نظر السودانيين ٠

٢ ــ صغار الموظفين من الكتبة وأشباههم :

ومنذ تكوين حكومة السودان اعتمدت بالنسبة لصغار الموظفين من الكتبة وأشباههم على العنصر المصرى أساسا بالاضافة الى بعض الشوام ٠

وقد قام هؤلاء الموظفون الصغار بعملهم على الوجه الأكمل بل لا أغالى اذا قلت ان عبئا كبيرا من العمل قاموا به لدرجة أن واحدا مثل رونالد ونجت ذكر عن أبيه ريجنالد قوله انه لم يكن الانجليز لينجزوا عملا فى السودان بغير هؤلاء المصريين ٠

وقد هيأ للمصريين فرصة العمل فى السودان مع الحكومة الجديدة الخبرة التى سبق أن اكتسبوها من السودان حين كانوا يعملون هناك فضلا عن انخفاض مرتباتهم وفهمهم لطبيعة الأهالى ٠

ولكن وظائفهم الدنيا هذه أدت الى نفس نتيجة وظيفة المأمور من حيث انه كان وجه الحكومة أمام الجمهور فى العمل ، واليه لا الى كبار رجالها يرجع سخط السودانى أو حقده على قانون جديد لم يعجبه أو قسوة فى المعاملة يستدعيها الأمر أو ظلم فى تقدير ضريبة أو نزع ملكية وما شابه ٠

ولا يفوتنى وأنا أتكلم عن المصريين أن أذكر أولئك العمال المهرة والفعلة الذين قاموا بتشييد المبانى الحكومية فى الخرطوم وغيرها وازالوا عن وجه المدينة منظر التخريب الذى نتج عن حرب الاسترداد ، كما قاموا بمد خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون لحساب حكومة السودان ٠





الباب الرابع

الترتيبات المالية فى السودان عقب توقيع الاتفاق الثنائى وأثرها على التطور الاقتصادى للسودان

الفصل الأول :

الوضع المالى للسودان عند توقيع الاتفاق الثنائى .

الفصل الثانى :

تطور أحوال السودان المالية من ١٩٠٠ حتى ١٩١٩ .

الفصل الثالث :

المساعدات المالية المصرية للسودان وأثرها فى تطوير اقتصادياته (١٨٩٩ ـ ١٩١٩) .



الفصل الأول

الوضع المالى للسودان عند توقيع الاتفاق الثنائى

أولا ـ الاتفاق الثنائى واقتصاديات السودان :

اذا كان الاتفاق الثنائى قد رتب بعض الخطوط الأساسية لادارة السودان ، فقد خلا الاتفاق تماما من أية اشارة الى اقتصادياته باستثناء المادة السابعة التى عالجت موضوع الجمارك السودانية (١) . ولم يكن خلو الاتفاق من مواد ترتب اقتصاد السودان استهانة بهذه الناحية بل على العكس من ذلك ، كانت أهمية الناحية الاقتصادية هى الدافع الأول والأخير لذلك .

وتتضح هذه الأهمية اذا عرفنا أن الناحية الاقتصادية كانت أحد العوامل الرئيسية فى تشكيل سياسة بريطانيا فى السودان ، وعدم اعلان ضمه الى أملاك بريطانيا عقب القضاء على الحكم المهدى هناك . اذ كان المسئولون البريطانيون يرون أن « السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج فى وهج الشمس » ، ومن هذه الزاوية قطعت الحكومة البريطانية على نفسها وعدا سنة ١٨٩٦ أمام مجلس العموم البريطانى بألا ترتكب مرة أخرى خطأ الاندفاع فى الانفاق فى السودان (٢) . ومن هذه الزاوية كذلك عبر رونالد ونجت فى كتابه عن أبيه وكذلك ماكمايل فى كتابه عن السودان أن بريطانيا لم تكن لديها النية لكى تضيف الى مسئولياتهم مسئولية ادارة وتطوير منطقة ضخمة وخطيرة وجرداء فى افريقيا المتوحشة (٣) .

---

(١) الباب الثانى : الفصل الثالث .

(٢) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٥٥ .

(٣) Wingate R. ; Wingate of the Sudan, p. 123.
Mc Michael H. ; The Sudan, p. 62.

ثانيا ـ القرار الوزارى المصرى فى ١٦ يناير ١٨٩٩ لدعم اقتصاد السودان (٣م) :

وقد كان واضحا لدى اللورد كرومر أن الموارد المالية الذاتية للسودان فى سنواته الأولى لن تكون شيئا مذكورا الى جانب ما تتطلبه من نفقات ، وانه لا مناص اذن من حصول السودان فى عهده الجديد على عون مالى يساعده فى النواحى التالية :

١ ـ مواجهة العجز المؤكد (٤) فى النفقات العادية بالسودان ·

٢ ـ سد نفقات الدفاع عن السودان وتكاليف العمليات العسكرية التى كانت مستمرة فيه وخصوصا فى مناطق الغرب والجنوب وبعض مناطق الشرق ·

٣ ـ تزويد السودان برأس المال اللازم للمشروعات الضرورية له كوسائل المواصلات وغير ذلك مما يعين على تطوير البلاد ويزيد من دخلها(٥) ·

وعندما كان كرومر يضع مشروع الاتفاق الثنائى كان يضع نصب عينيه سياسة حكومته المالية ازاء السودان والوعد الذى قطعته على نفسها أمام مجلس العموم البريطانى ودوافعه ولذا جاءت صياغة المادة السادسة فى مشروع الاتفاق الثنائى الذى وضعه متمشية معها ، حين جعل مصر تتحمل جميع الأعباء المالية اللازمة للسودان الأمر الذى لابد أن يستتبع جعل مصر المشرفة على النواحى المالية هناك ·

وكان كرومر واثقا أن مصر لا تمانع فى تحمل ما يحتاجه السودان من أموال ، فقد كانت وما تزال تعتبر السودان جزءا لا يتجزأ منها ، فطوال فترة الحكم المصرى ، كانت ميزانية السودان جزءا من ميزانية مصر وكانت تقوم عن طيب خاطر بسد العجز الذى كان موجودا باستمرار فى ميزانية السودان · وعلى هذا الأساس بنى كتشنر اقتراحه فى المادة السادسة من مشروعه · غير أن الرأى فى لندن استقر على حذف هذه المادة من الاتفاق الرسمى بسبب ما أثير حولها من صعوبات كثيرة ، ورؤى أن تعالج الشئون المالية كلها بطريقة أخرى خارج الاتفاق ·

(٣م) انظر الملحق رقم ١٥ ·

(٤) Sudan Government ; Note on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899.
(Strictly Cinfidential) ,Financial Mecorandum No. 2, 1924), June 1924.

(٥) دار الوثائق المركزية بالخرطوم · ملفات بورسودان
Stack Lee ; Memorandum on the future of the Sudan, June 1924. (Confidential).

وعلى آثر ذلك قام كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر قائد حملة الاسترداد ، والسير ألدون غورست المستشار المالى للحكومة المصرية ، بوضع الترتيبات المالية للسودان فى مدينة أم درمان خلال شهر يناير سنة ١٨٩٩ : وكانت عبارة عن المبادىء التى تضمنتها المادة السادسة من مشروع كرومر بحذافيرها ثم صدر نتيجة أعمال هؤلاء الثلاثة قرار من مجلس نظار مصر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ يحمل عنوان « تنظيمات ادارة المالية السودانية » (٦) ٠

دراسة تنظيمات ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ :

وتدور بنود تنظيمات ١٦ يناير ١٨٩٩ المالية العشرة كلها حول النقاط الثلاثة التالية :

(أ) وضع نظارة المالية المصرية (أى مصر) ومسئولياتها المالية ازاء السودان ٠

(ب) وضع الحاكم العام وسكرتيره المالى ومسئولياتهما وسلطاتهما بالنسبة لنظارة المالية المصرية ٠

(جـ) الوضع المالى للموظفين العاملين بالسودان ٠

وبالنسبة لوضع نظارة المالية المصرية ومسئولياتها يلاحظ أن مصر كانت مسئولة عن سد ما يظهر فى ميزانية السودان من عجز (٧) ٠ وذلك من واقع المشروع التفصيلى (٨) لتلك الميزانية الذى يقدمه حاكم عام السودان والسكرتير المالى كل عام لنظارة المالية المصرية تمهيدا لاعتماده من مجلس النظار المصرى على أساس أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وميزانيته ــ فى ايراداتها ومصروفاتها ــ جزء من ميزانية مصر (٩) ٠ وأن مصر لا تستهدف من هذا سوى زيادة تطوير السودان (١٠) ٠ ويلاحظ أن العجز فى ميزانية السودان لم يكن مبلغا ثابتا بعينه وانما كان هذا العجز خاضعا فى مقداره لاحتياجات السودان ذاته ، تلك الاحتياجات التى كانت قابلة للزيادة (١١) عاما بعد عام نتيجة لاطراد عودة الأمور فى السودان الى حالتها الطبيعية ، واطراد زيادة الرقعة التى تدخل فى حوزة

---

(٦) نص القرار الملحق رقم ١٥ ٠
(٧) قرار تنظيم الادارة المالية فى السودان بند/٢ ٠
(٨) البند /٩ من نفس القرار ٠
(٩) البند /١ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان ٠
(١٠) البند /٦ من نفس القرار ٠
(١١) البند /١٠ من نفس القرار ٠

الحكومة هناك نتيجة لاستمرار عمليات الاسترداد • أما احتمال تناقص العجز في ميزانية السودان بعد عامين كما جاء في احدى فقرات القرار الوزاري (١٦) ، فليس الا احتياطا لموقف يحتمل مواجهته فيما لو أثيرت التزامات مصر المالية غير المحدودة تجاه السودان من أي ناحية سواء في صندوق الدين ـ ان حدث ذلك ـ أو غيره في الداخل أو الخارج ، خصوصا وأن الاتفاق الثنائي كان على وشك التوقيع فكان ايراد هذه الفقرة بمثابة تأكيد بأن هذه الالتزامات المالية محدودة بفترة زمنية معينة ؛ لأن واضعي هذا القرار ـ كرومر وكتشنر وجورست ـ كانوا يعلمون تمام العلم أن السودان « هوة سحيقة يذوب فيها المال كما يذوب الثلج في وهج الشمس » كما سبق •

وقد احتفظ القرار لنظارة المالية المصرية ـ باعتبارها سلطة عليا ـ بحق الاشراف والمراجعة والتفتيش على كل التصرفات المالية في السودان في كل الأوقات (١٣) ، ضمانا لسلامة التصرف في الميزانية وعدم تجاوز الاعتمادات الواردة في أبوابها المختلفة وبذلك كان لناظر المالية المصرية حق الاعتراض على أي تصرف مالي يراه غير سليم من جانب الحاكم العام للسودان والسكرتير المالي باعتبارهما مشرفين على الادارة المالية بالسودان كما كان الاثنان مسئولين أمام نظارة المالية المصرية (١٤) عن تصرفاتهما المالية في الميزانية التي يعتمدها مجلس النظار المصري للسودان ، ولم تكن تلك المسئولية سوى جزء من ولاية الدولة على موظفيها جميعا بما فيهم حاكم عام السودان والسكرتير المالي ، اللذين يعملان في خدمة الحكومة المصرية في السودان الذي يعتبر جزءا لا يتجزء من خديوية مصر •

ويستلفت النظر في مسئولية حاكم عام السودان وسكرتيره المالي أمام نظارة المالية المصرية كما وردت في البند الأول وغيره من بنود القرار الوزاري هذا ، أنها كانت مسئولية تضامنية صرفة بين الحاكم العام والسكرتير المالي دون أي تمييز لأحدهما عن الآخر في هذه المسئولية فوضع بذلك أساس خطير في نظام الحكم بالسودان وهو مساواة السكرتير المالي بالحاكم العام أمام نظارة المالية المصرية فصار للسكرتير المالي قانونا حق الاعتراض أو حق الفيتو على أي تصرف مالي لا يرضى عنه من جانب أي موظف في حكومة السودان حتى ولو كان الحاكم العام نفسه ، استنادا الى مسئوليته المتكافئة مع مسئولية الحاكم العام • ولا يخفى مدى تعارض هذا مع ما جاء بعد ذلك في الاتفاق الثنائي من حيث تركيز الرئاسة العليا

---

(١٢) نفس البند من نفس القرار •

(١٣) البند /٨ من القرار الوزاري المصري الخاص بتنظيم مالية السودان •

(١٤) البند/١ من نفس القرار •

المدنية والعسكرية فى شخص الحاكم العام (١٥) • فبات هذا الوضع الجديد يشكل متحكا فى سير الأمور بالسودان فيما لو التزم السكرتير المالى فى السودان بحقه فى الاعتراض من الناحية العملية •

وقد كان على الحاكم العام والسكرتير المالى أن يقدما كل عام مشروع ميزانية تفصيلية لنظارة المالية المصرية لتعتمدها من مجلس نظار مصر(١٦)، ثم توضع الايرادات المعتمدة تحت تصرف الحاكم العام والسكرتير المالى لينفقا منها فيما يزيد من تطوير السودان كالأشغال العامة والصحة وغير ذلك من الأمور الضرورية ، دون تجاوز للاعتماد الذى أقره مجلس النظار لأبواب المصروفات (١٧) •

وفى هذه النقطة بالذات يلاحظ أن القرار لم يشر بتاتا الى أى حق للحاكم العام فى الاستفادة من وفورات باب لباب آخر أو نقل اعتماد بند لبند آخر بل قيده القرار بحرفية تفاصيلها دون أى حق فى اجراء أى تعديل آخر فى نطاق اعتماداته • ولم يكن لهما ـ الحاكم العام والسكرتير المالى ـ أى حق فى طلب أى اعتماد اضافى لسد أى عجز يظهر فى الميزانية • وقد أضفى القرار على هذه النقطة أهمية خاصة فأفرد لها بندا منفصلا (١٨) ، وصاغها فى قالب التحذير لكل من الحاكم العام والسكرتير المالى • ولم يستثن القرار من هذا حتى اعتمادات المصروفات غير المنظورة ، فقد حتم القرار أن تطلب من وزارة المالية بالطرق العادية (١٩) • فتدرج فى مشروع الميزانية حتى تقر وتعتمد كباقى أبواب الميزانية •

وكان من سلطة الحاكم العام فى القرار تعيين الموظفين ، ولكن هذه السلطة كانت مقيدة ، اذ جعل القرار التعيين مؤقتا ولمدة عام واحد فقط ويشترط اعتماد مجلس نظار مصر لهذا التعيين • واذا أراد الحاكم العام أن يثبت موظفا سبقت موافقة مجلس النظار على تعيينه فعليه أن يدرجه ضمن الميزانية حتى يعرض على نظارة المالية ويعتمد مجلس النظار المصرى تثبيته (٢٠) •

ولم يكن الموظفون المدنيون المعينون بالسودان يخضعون للكادر المصرى على الاطلاق ولا حتى لقانون المعاشات المصرى (٢١) اللهم الا من

---

(١٥) المادة الثالثة من الاتفاق الثنائى •
(١٦) البند /٩ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •
(١٧) البند /٦ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •
(١٨) البند/٧ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •
(١٩) البند /٢ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •
(٢٠) البند /٤ من القرار الوزارى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •
(٢١) البند /٥ من القرار الوازى المصرى الخاص بتنظيم مالية السودان •

نقل من موظفى الحكومة المصرية ليعمل فى السودان وكان مثبتا على معاش فى مصر فتستمر معاملته من حيث المعاش وفق القانون المصرى بعد نقله الى السودان على اعتبار أنه حق اكتسبه • ويرجع هذا الاختلاف فى معاملة الموظفين المالية فى السودان عن زملائهم فى مصر الى طبيعة العمل فى السودان بسبب ظروفه العامة آنذاك وأحواله المناخية المختلفة عن مناخ مصر • ومن أجل ذلك كان لابد من أن ينظر اليه نظرة خاصة ، الأمر الذى استمر موجودا حتى توقيع اتفاقية السودان سنة ١٩٥٣ ، وما بعدها بالنسبة للموظفين المصريين الذين يعملون بالسودان • وبالاضافة الى ما سلف فقد كان من الضرورى اغراء الموظفين للعمل فى السودان الذى يقف على عتبة حقبه جديدة من تاريخه ولا شك أن الناحية المالية هى أهم مغريات الموظف •

طبيعة القرار وأهدافه :

ومهما يكن من أمر فانه يستلفت النظر فى هذه التنظيمات الأمور التاليـة :

١ ـ أن هذا القرار الوزارى المصرى وليد انجليزى خالص ؛ لأن ثلاثة من المسئولين الانجليز هم الذين وضعوا بنوده ، وهم اللورد كرومر واللورد كتشنر والسير ألدون جورست ، ولا يقلل من هذا الرأى ان القرار فى شكله القانونى الظاهر كان قرارا مصريا صادرا عن مجلس النظار المصرى ، وان اثنين من واضعيه هما اللورد كتشنر والسير ألدون جورست كانا موظفين يخدمان الحكومة المصريـة • فكتشنر لم يكن يرعى لتبعية الوظيفة أية حرمة ، الأمر الذى ظهر جليا فيما أبداه من ملاحظات على بعض مواد مشروع الاتفاق الثنائى الذى وضعه اللورد كرومر ، اذ كان فيهـا أكثر تشددا من اللورد كرومر نفسه (٢٢) • ثم أن بريطانيا كانت تعتبر لورد كتشنر وهو يقود حملة الاسترداد فى السودان يؤدى عمله بصفته الشخصيـة البحتة لا بصفته الوظيفيـة الرسمية ، وعلى ذلك لا يمكن تجريـد كتشنر من الصفة الرسمية الانجليزيـة وهو يشارك فى وضـع تنظيمات الادارة المالية للسودان • فاذا أضفنا اليه كرومـر وهو الممثل الرسمى لبريطانيا فى مصر لكان لهما ـ بغض النظـر عن موقف السير ألدون جورست ـ الأغلبية عند وضع هذه التنظيمات ،

---

(٢٢) الباب الثانى الفصل الثالث حول اعتراض كتشنر على المادتين الرابعة والسادسة من مشروع كرومر للاتفاق الثنائى ومقترحات كتشنر بشأنهما •

وأخيرا فانه يجب كل هذا واقع الحال فى مصر والسودان آنذاك من تحكم بريطانيا فى كل مقدراتهما ، وعلى ذلك فلا مراء فى أن هذه التنظيمات المالية كانت بأكملها من وضع الانجليز وصادرة بعد موافقتهم ·

٢ ـ أن هذه التنظيمات صدرت على شكل قرار من مجلس النظار المصرى ليسرى على السودان · ومعنى صدور هذا القرار وسريانه هو اعتبار السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ثم معناه كذلك موافقة الانجليز ضمنا على هذا الاعتبار ، بصفتهم مهيمنين على كل مقدرات البلاد عن طريق الاحتلال آنذاك ·

ثم أنه لا غبار على هذا الاعتبار ـ ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر ـ من الناحية القانونية البحتة ؛ لأن وضع السودان يوم صدور هذا القرار الوزارى فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ بعد القضاء على الثورة المهدية كان هو نفس وضعه سنة ١٨٨٤ وما قبلها (٢٣) · ثم أن هذا القرار الوزارى صدر فى تاريخ سابق على تاريخ الاتفاق الثنائى ، وهو الاتفاق الذى يتمسك الانجليز بأنه أوجد للسودان وضعا مغايرا لوضع مصر ·

وترتيبا على ما سلف صدر هذا القرار الوزارى لينظم الادارة المالية للسودان باعتبارها تابعة لنظارة المالية المصرية وباعتبار المشرفين عليها موظفين تابعين للحكومة المصرية · وباعتبار ميزانية السودان جزء من الميزانية المصرية ، كما كان عليه الحال منذ سنة ١٨٢١ · وهذا ولاشك يجعل مصر ـ ومصر وحدها ـ مسئولة عن تحمل كافة الأعباء المالية فى السودان ·

واذا كان هذا القرار بالاعتبار والتفسير السالفين قد صدر فى الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية قد رتبت مورها على الاستحواذ على السودان وأن تكون لها الكلمة المسموعة فيه · فما هدف صدور هذا القرار على هذا النحو ؟

على ضوء دراسة المادة السادسة من مشروع كرومر والبابين الثانى والثالث من هذا البحث عموما يظهر هدف الانجليز من صدور مثل هذا القرار الوزارى ، وهو عدم تحملهم أية أعباء مالية هناك باعتباره الهوة التى تبتلع الأموال ، وذلك دون ما اخلال بالهدف الأكبر للسياسة البريطانية وهو فصل السودان عن مصر ·

---

(٢٣) يتفق هذا الوضع مع موقف الانجليز يوم قرروا قيام حملة الاسترداد ، وطوال أيام الحملة وأثناء حادث فاشودة (أى عدم الأخذ بنظرية الملك المباح) ·

٣ ـ ان القرار الوزارى الخاص بهذه التنظيمات صدر فى ١٦ يناير ١٨٩٩ ، أى قبل توقيع الاتفاق الثنائى ـ الذى كان جاهزا فعلا للتوقيع ـ بثلاثة أيام ، فتحقق بذلك القصد من حذف المادة السادسة فى مشروع كرومر من صلب الاتفاق الثنائى ، وهو معالجة شئون السودان المالية خارج الاتفاق .

وقد ساعد هذا فى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية فى السودان وهو ابعاد « الدولية » عنه ؛ لأن خلو الاتفاق الثنائى من الشئون المالية ، أغلق ثغرة واسعة كان يمكن عن طريقها للدول الأوربية ـ ممثلة فى مندوبيها لدى صندوق الدين ـ أن تعلن رأيها فى الاتفاق الثنائى .

٤ ـ ان توقيع الاتفاق الثنائى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وتنفيذه لم يؤثر على هذا القرار الوزارى من حيث سريانه أو مفعوله ؛ لأن المادة الخامسة من الاتفاق حين نصت على عدم سريان « القرارات الوزارية المصرية » فى السودان ، قد حددتها بتلك التى تصدر فى مصر لاحقة على توقيع الاتفاق الثنائى فقط ، ولما كان هذا القرار قد صدر فى تاريخ سابق على تاريخ توقيع الاتفاق ، فان عدم السريان لا ينسحب عليه حسب نص المادة الخامسة ، وحسب تفسير كرومر لها كذلك .

والحالة الوحيدة التى يمكن أن تلغى هذا القرار أو تعدله ، فى ظل الاتفاق الثنائى ، هو صدور منشور من الحاكم العام بذلك وفقا لنص المادة الرابعة من الاتفاق التى تمنح الحاكم العام حق تحوير أو فسخ أى قانون من القوانين المصرية القائمة بمجرد استصدار منشور بذلك . فحتى يصدر مثل هذا المنشور ـ الذى لم يتم ـ سيظل هذا القرار سارى المفعول .

ومن النقاط الأربعة السالفة يتضح أن هذا القرار الوزارى المصرى كان انجليزيا لحما ودما حقق الانجليز بصدوره الهدفين اللذين استهدفهما اللورد كرومر من المادة السادسة فى مشروعه للاتفاق الثنائى وهما أن تتحمل مصر وحدها جميع الأعباء المالية بالسودان ، وثانيهما ـ ابعاد الدولية ـ وصندوق الدين أحد مظاهرها ـ من التدخل فى شئون السودان وأخيرا أن توقيع الاتفاق الثنائى لم يكن يؤثر على وجود هذا القرار وسريانه .



الفصل الثانى

تطور أحوال السودان المالية
من ١٩٠٠ حتى ١٩١٩

أولا ـ التنظيمات المالية السرية الصادرة فى ٦ مايو سنة ١٩٠١ :

وكان قرار مجلس النظار المصري الصادر في ١٦ يناير ١٨٩٩ الخاص بتنظيم الإدارة المالية بالسودان واضحا فى أن هدف مصر من مساندتها للسودان هو زيادة تطويره ودعم اقتصادياته باعتباره جزء لا يتجزأ من مصر وكان الموظفون بالسودان ابتداء من الحاكم العام مسئولين أمام الحكومة المصرية ، ولها حق تحديد سلطاتهم وأعمالهم باعتبارها وحدها موئل السلطة فى السودان ، غير أن توقيع الاتفاق الثنائي في ١٩ يناير ١٨٩٩ أوجد عاملا جديدين فى الموقف ، ففيه منحت انجلترا نفسها حق المشاركة في حكم السودان ، كما صار للحكومة الجديدة فى السودان بمقتضى الاتفاق نظام معين جعل الرئاسة العليا المدنية والعسكرية هناك للحاكم العام الذى بات مسئولا أمام بريطانيا ومصر معا عن تصرفاته ، وفضلا عن ذلك حوى الاتفاق من المواد ما وضع أساسا لفصل السودان عن مصر .

ولم يعد قرار ١٦ يناير الوزارى يتلاءم مع الوضع الجديد الذى خلقه توقيع الاتفاق الثنائى بالنسبة لانجلترا والحكومة الجديدة فى السودان ، فقد كان استمرار سريان هذا القرار فى ظل الاتفاق الثنائى يعنى تخلى انجلترا عن الهدف النهائى للسياسة البريطانية وهو فصل السودان عن مصر ، ثم كان هذا الاستمرار يخل بمبدأ ثنائية الحكم فى السودان ومبدأ تركيز الرئاسة العليا فى الحاكم العام كما وردت فى المادة

الثالثة من الاتفاق الثنائى ، ويفرض من القيود المالية ما يشل حرية الحاكم العام فى التصرف فى تفصيلات الميزانية التى يعتمدها مجلس النظار المصرى للسودان الا بعد استئذان الحكومة المصرية ذاتها ، فكان ذلك بمثابة حكم الاعدام على أى مشروع سريد بريطانيا تنفيذه فى السودان ولا ترضى عنه مصر خصوصا فى ظل سياسة بريطانيا المالية بالنسبة للسودان التى تقضى بأن تتحمل مصر وحدها جميع احتياجات السودان المالية ، وألا تتورط هى فى الانفاق هناك • وقد وضحت قيود قرار ١٦ يناير حين استقر رأى انجلترا على تنفيذ مشروع خط سكة حديد البحر الأحمر اذ كانت تلك القيود تهدد باستحالة تنفيذه •

فالمشروع ــ وأحد أهدافه الرئيسية ايجاد منفذ أو وجيه جديد للسودان عن غير طريق مصر ــ يحتاج الى موافقة مجلس النظار المصرى بمقتضى بنود القرار • ولكن رقابة صندوق الدين قائمة على ميزانية مصر ــ وميزانية السودان جزء منها ــ ثم ان ادارة السودان ــ بمقتضى القرار أيضا ــ لا تستطيع استخدام ما يمكن أن تحققه من وفورات فى أبواب الانفاق بالميزانية على المشروع ، كما لا تستطيع نقل اعتماد أى باب فى الميزانية الى المشروع بغير الرجوع الى مجلس النظار المصرى •

وبسبب ما أوجده القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ من تعقيدات بالنسبة للسياسة البريطانية ولنظام الحكم فى السودان كما سلف صار ضروريا ــ لانجلترا ولحكومة السودان ــ تعديل قرار ١٦ يناير أو نسخة ان أمكن حتى يتلاءم مع الوضع الجديد الذى أوجده الاتفاق الثنائى ، وحتى تزول بقدر الامكان القيود الواردة فى القرار على حرية تصرف الحاكم العام فى الشئون المالية والتى تعيق تنفيذ مشروعات بريطانيا المختلفة فى السودان مثل مشروع سكة حديد البحر الأحمد الهام • وكان أن تعدلت تنظيمات الادارة المالية بالسودان الصادر بها القرار الوزارى المصرى فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ بتنظيمات مالية سرية جديدة صدرت فى ٦ مايو سنة ١٩٠١ (١) •

وأهم ما يلاحظ على هذه التنظيمات ما يلى :

١ ــ أخذت هذه التنظيمات صفة السرية ولا يمكن تفسير هذا الا بأن الحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية أو كليهما معا كانت ترى أن اعلان هذه التنظيمات قد يؤثر على تنفيذها ما يثيره من معارضة

---

(١) نص التنظيمات الملحق رقم ١٦ •

دار الوثائق المركزية بالخرطوم • ملفات بورسودان

Stack Lee ; Confidential Memorandum on the future Status of the Sudan.

في الداخل أو فى الخارج ، لاسيما وأن موجة عدم الرضا عن الاتفاق الثنائى كانت ماتزال قائمة وقوية ، وخاصة فى الأوساط المصرية ٠

٢ ـ كانت هذه التنظيمات تحمل توقيع شخصين هما السير ألدون جورست المستشار المالى للحكومة المصرية وريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان فخالفت بذلك الشكل الذى ظهرت به تنظيمات ١٦ يناير ١٨٩٩ ٠ ولاشك أن توقيع الاتفاق الثنائى كان العامل الرئيسى فى هذا الاختلاف ، على اعتبار أن الاتفاق الثنائى ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ قد أوجد للسودان وضعا سياسيا يخالف الوضع الذى كانت عليه مصر ، فلم يعد السودان فى حاجة الى القرارات الوزارية المصرية خصوصا وأن المادة الرابعة من الاتفاق الثنائى حرمت أن يسرى على السودان ما تصدره الحكومة المصرية من لوائح أو قرارات أو أوامر لاحقة على الاتفاق الثنائى الا ما يصدر به الحاكم العام أمرا أو منشورا ٠

وقد كان توقيع طرفين لكل منهما طبيعة تميزه عن الآخر ـ على هذه التنظيمات يعنى وجود هذا الوضع المستقل للسودان عن مصر ٠ وانه من حيث الشكل قد تم الوصول الى هذه التنظيمات بعد تفاوض بين الطرفين وتعهد كل منهما بالتزام ما جاء فيها ٠ ومعنى هذا أن الحاكم العام قد عومل فى هذه التنظيمات على أنه شخص له كيانه الذاتى المستقل عن مصر تماما، وهذا يحمل ضمنا اقرار مصر بوجهة نظر بريطانيا الخاصة بأن للسودان وضعا يخالف الوضع الذى عليه مصر بعد توقيع الاتفاق الثنائى ٠ وأن هذه التنظيمات بشكلها التى ظهرت به ليست سوى عقد استوفى جميع شروط صحته ٠

٣ ـ انه برغم الرأى الوارد فى النقطة السالفة من اعتبار هذه التنظيمات عقدا مستوفى الأركان فان الصياغة ذاتها لم تكن تخرج عن صياغة أى منشور حكومى صادر من جهة رئاسية الى احدى اداراتها ٠ ويظهر هذا فى العنوان حين نص على أن هذه التنظيمات هى التى يجب على حكومة السودان أن تلتزم بها ثم ما جاء بعد ذلك فى البنود الأربعة عشر التى حوتها هذه التنظيمات من أنها كانت كلها فى صيغة اللوائح الحكومية الصرفة وهى فى ذلك تشبه طريقة صياغة قرار ١٦ يناير ١٨٩٩ ٠

٤ ـ انه برغم التزام واضعى تنظيمات ٦ مايو ١٩٠١ نفس الخطوط الرئيسية الموجودة فى قرار ١٦ يناير ١٨٩٩ الا أن هناك نقطتين جديدتين تماما وردتا فى هذه التنظيمات وهما :

(أ) استثناء السكك الحديدية في السودان دون غيرها من حيث جواز تجاوز الاعتماد المخصص لها في الميزانية السنوية (٢)٠ وبهذه الطريقة صار في امكان حكومة السودان أن تمضي قدما في تنفيذ مشروع خط سكة حديد البحر الأحمر الذي كان أول مشروع اهتمت بريطانيا بتنفيذه هناك ، والذي كان أحد العوامل الرئيسية في وضع هذه التنظيمات المالية ٠

ويرتبط بموضوع السكك الحديدية كذلك ماورد في البند الحادي عشر من هذه التنظيمات الذي نص على عدم جواز استخدام الوفورات في أبواب الميزانية المختلفة لانفاقه على الأشغال العامة ، في حين أن البند الثاني عشر أباح هذا الاستخدام بالنسبة لمرفق السكك الحديدية ٠ فالسودان كان في حاجة الى حركة تعمير شاملة بعد أن قضت فترة المهدية على ما كان به من منشآت أقيمت في الفترة السابقة عليها خصوصا وأنها لم تجدد فيه منها شيئا مذكورا ٠ وهذه الأشغال العامة أو ما يمكن أن يسمى بحركة البناء والتعمير هي الهوة التي تبتلع النقود في السودان كما كبر عنها كرومر ٠ فلو لم ينص على هذا القيد لابتلعت الأشغال العامة كل ما يمكن أن يقتصد من أبواب الميزانية وزيادة ، وهذا سيؤثر بلاشك على مشروع سكة حديد البحر الأحمر الذي شرعت بريطانيا في تنفيذه وعولت عليه كاحدى الخطوات ذات الأثر في تحقيق هدفها النهائي وهو فصل السودان عن مصر ٠

ويعتبر ما ورد في هذه التنظيمات خاصا بالسكك الحديدية والقوانين الخاصة بالموظفين هي السبب الرئيسي لوضع هذه التنظيمات ، ذلك أنها يسرت على حكومة السودان تنفيذ خط سكة حديد البحر الأحمر الذي كان مشروعا رئيسيا سياسيا واقتصاديا في وقت واحد بالنسة لبريطانيا ٠ كما مكنت هذه التنظيمات من اطلاق يد الحاكم العام بالنسبة لموظفيه ٠

(ب) ان هذه التنظيمات قد اعتبرت غير نهائية بالنسبة للسودان ، اذ نص على جواز تغييرها أو تعديلها مستقبلا من واقع ما تسفر عنه التجربة أو حين ترى نظارة المالية ضرورة لذلك (٣) ٠ غير أن رأى نظارة المالية في هذه الحالة قد ارتبط بتشاورها مع حاكم عام السودان ٠ وعملية المشاورة هنا تحمل معنى ضرورة موافقتها على أي تغيير قد يراه الحاكم العام ؛ أي أن رغبة نظارة المالية المصرية وحدها لم تكن تكفي لاحداث أي تغيير — على العكس من ذلك كان في امكان حكومة السودان

---

(٢) بند ١٢ من التنظيمات المالية التي تراعيها حكومة السودان في ١٩٠١/٥/٦ ٠

(٣) البند /١٤ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية ٠

أن تحدث ما تراه من تغيير أو تعديل على هذه التنظيمات ، خصوصا وأن أحد أسباب جواز التغيير كان واقع التجربة ، والتجربة هنا لا تعنى سوى تجربة تطبيق حكومة السودان لهذه التنظيمات فى السودان • وبذلك تكون حكومة السودان قد احتاطت لنفسها فتركت الباب مفتوحا لاجراء أى تعديل أو تغيير على هذه التنظيمات يكون فى صالحها أو يساعد على تنفيذ سياستها •

وقد استغلت حكومة السودان هذا الحق الممنوح لها ، فاستصدرت تعديلات على البنود الخاصة بالموظفين وكادرهم فى هذه التنظيمات (٤) ، كما تمكنت من الحصول على موافقة الحكومة المصرية بالاحتفاظ لنفسها بفائض الميزانية السودانية لتكون به احتياطيا لها أو تنفقه على مرفق السكك الحديدية لو رأت ضرورة لذلك ، وذلك بعد أن كانت حكومة السودان ترد الى مصر فائض ميزانيتها ــ ان وجد ــ قبل تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ (٥) •

وهكذا يكون البند الرابع عشر قد أعطى للحاكم العام منفذا يتخلص به من بعض القيود التى فرضتها عليه تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ هذه مستقبلا •

٥ ــ أفردت تنظيمات ٦ مايو لتنظيم شئون الموظفين ستة بنود (٦) نقل أحدها نصا من قرار ١٦ يناير ١٨٩٩ (٧) ، ثم زيد عليها بربط تاريخ بدء منح العلاوات والترقيات للموظفين مع بداية السنة المالية فى شهر يناير من كل عام ، كما تحتم انقضاء عامين على الأقل قبل أن يحصل الموظف على ترقية أو علاوة له (٨) • وأنهت تنظيمات ٦ مايو وجوب عرض اللوائح المالية الخاصة بالموظفين على نظارة المالية المصرية وعدم اجراء أى تعديل فيها الا بعد الحصول على

---

(٤) مذكرة الحاكم العام التفسيرية لقانون مجلس الحاكم العام •
ــ دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco, Class 1. Box 4.

(٥) المذكرة المالية السرية رقم ٢ لسنة ١٩٢٤ عن مدفوعات مصر والسودان •
ــ دار الوثائق المركزية بالخرطوم Palace Class 4. Box. 12.
Sudan Government ; Strictly confidential Memorandum on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899.

(٦) البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية •

(٧) البند ٤ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ الذى يقابل بند ٥ فى قرار ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ •

(٨) البند ٨ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية •

موافقتها (٩) . كما نصت على ضرورة الرجوع الى نظارة المالية قبل منح أية مكافآت أو معاشات جديدة للموظفين بالسودان (١٠) مع ضرورة الالتزام بما ورد فى الميزانية خاصا باعتمادات المستخدمين وكذلك بالأجور والمكافآت الاضافية (١١) .

٦ ـ ان مصر قد احتفظت لنفسها حسب نص التنظيمات بعملية الاشراف الكامل على جميع الشئون المالية الخاصة بالسودان كما كان الحال فى قرار ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ وذلك ازاء تغطيتها لاحتياجات السودان المالية . ولكن الملاحظ أن اشراف مصر كما ورد فى تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ كان أكثر تحديدا واحكاما منه فى قرار ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ فنصت على وجوب عرض مشروع ميزانية السودان على مصر لاعتماده (١٢) . كما لم تكن تفرض ضريبة جديدة أو تبدل ضريبة قائمة بدون موافقتها (١٣) . ولا تسرى أية تنظيمات مالية يراها الحاكم العام ما لم تعرض عليها سلفا (١٤) . هذا بالاضافة الى ما سبق القول بشان اشرافها على شئون الموظفين فى السودان ثم كان لها فى جميع الأوقات حق الاشراف والمراجعة أو التفتيش على جميع الاجراءات المالية فى السودان (١٥) .

وفى كل هذا كان الحاكم العام والسكرتير المالى مسئولين مسئولية تضامنية أمام نظارة المالية المصرية (١٦) كما كان الحال فى قرار ١٦ يناير ١٨٩٩ من حيث مساواة كل من الحاكم العام والسكرتير المالى أمام نظارة المالية المصرية وحق السكرتير المالى ـ القانونى ـ فى الاعتراض على أى اجراء مالى فى السودان حتى ولو كان من الحاكم العام كما سلف القول فى الفصل السابق .

وقد مارست مصر عملية أشرافها على مالية السودان في ظل تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ على نفس الأساس الذى كانت تمارسها به فى ظل تنظيمات سنة ١٨٩٩ وهو أن تمد السودان بما يحتاجه من أموال باعتبار ميزانيته جزء من الميزانية المصرية ، ويناقشها المجلس التشريعى القائم

(٩) البند ٥ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية .
(١٠) البند ٩ من نفس التنظيمات .
(١١) البند ٦ من نفس التنظيمات .
(١٢) البند ٢ من تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية .
(١٣) البند ٣ من نفس التنظيمات .
(١٤) البند ٥ من نفس التنظيمات .
(١٥) البند ١٣ ويلاحظ أن نصه هو نفس البند الثامن من قرار ١٦ يناير ١٨٩٩ الوزارى .
(١٦) البند ١ من نفس التنظيمات .

في مصر باستمرار أثناء مناقشته للميزانية المصرية ، بصفة السودان جزء لا يتجزأ من مصر كما ورد في محاضر مجلس شورى القوانين (١٧) • ومن ناحيه اخرى قبل الانجليز هذا الاشراف واعترفوا به وأقروا وجاهتـه ووجوبه (١٨) ، ولكن من زاوية مغايرة • اذ نظروا الى اشراف مصر على مالية السودان كمقابل لما تمـد به مصر السودان من أموال يوازن بها ميزانيته ، وأن هذا الاشراف يمكن أن ينتهى حين تصل ايرادات السودان الماليه الى الحد الذى تغطى فيه ايراداته مصروفاته فتنقطع مساعدة مصر الماليـة •

ثانيا — تبرم البريطانيين بتنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ الماليـة وأسباب ذلك :

وقد كان موظفو حكومة السودان يرون فى اشراف مصر على مالية السودان كما ورد فى تنظيمـات ٦ مايو سنة ١٩٠١ عامل مضايقة لهـم خصوصا وقد حققوا الهدف الرئيسى من هذه التنظيمات وهو انشاء خط سكة حديد البحر الأحمر واطلاق يد الحاكم العـام فى النواحى الماليـة لموظفيه • وقد عبر كثير منهم على مختلف درجاتهم ووظائفهم عن هذا الضيق فى مذكرات مختلفة تبادلوها مع بعضهم وأجمعوا فيها على أن الوقت قد حان لاعادة النظر فى التنظيمات المالية لحكومة السودان حتى يزول اشراف مصر كله أو بعضه على ماليـة السودان ، مدعـين فى هذا جميعا أنهـم لا يستهدفون من وراء هذا سوى مصلحـة السودانيين أنفسهم (١٩) • ويعلم الله أنهم ما أرادوا الا أن تطلق أيديهم فى مالية السودان بلا رقيب أو حسيب شأنهم فى هذا شأن أندادهم فى الهند وغيرها من المستعمرات البريطانية الذين كونوا لأنفسهم ثروات طائلة من وراء العمل هناك فى ظل مالية غير خاضعة لاشراف أحد غيرهم • كما يحقق هذا هدفهم الأكبر فى قطع ما يربط السودان بمصر من علاقات حتى يتم لهم تحويله الى محمية بريطانية أو نحوها فى الوقت المناسب •

وقد كان من بين تلك المذكرات مذكرة السكرتير الادارى فى حكومة السودان المستر P. R. Phipps التى بعث بها فى ١٨/٩/١٩٠٩ الى

---

(١٧) مجلس شورى القوانين جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ •

(١٨) Bonahmm Carter, Leg. Sec. to Governor General. September 18th. 1909. (Genco Clas 1 Box 4)
دار الوثائق المركزية بالخرطوم

(١٩) Phipps Bey Civ Sec. to Lee Stack; September 18th 1909. (Genco, C'ass 1 Box 4)
دار الوثائق المركزية بالخرطوم

لى ستك مدير المخابرات (٢٠) آنذاك ، ومذكرة المستر بونهام كارتر السكرتير القضائى فى حكومة السودان التى بعث بها الى الحاكم العام للسودان فى ١٨/٩/١٩٠٩ (٢١) وكذلك ما كتبه السير آلدون جورست المعتمد البريطانى لمصر تحت عنوان « التغييرات المقترحة فى حكومة السودان » (٢٢) • وكذلك ما جاء فى المذكرة التفسيرية على مسودة قانون الحاكم العام التى أعدها السير رجنالد ونجت الحاكم العام للسوداو(٢٣)• فقد ورد فى آخر هذه المذكرة فقرة تحت عنوان « العلاقات المالية بين مصر والسودان » • كانت فى الواقع الأساس الذى تم عليه وضع التنظيمات المالية الجديدة للسودان والتى صدرت سنة ١٩١٠ كبديل لتنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ •

ومن جملة تلك المذكرات بالاضافة الى الوضع العام والظروف التى كانت تمر بها حكومة السودان آنذاك يمكن أن نحصر الأسباب التى جعلت حكومة السودان وموظفيها يتبرمون من اشراف مصر على مالية السودان ، ويطالبون بتغيير تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية أو تعديلها — فيما يلى :

١ — كان اشراف مصر على مالية السودان المنصوص عليه فى تنظيمات ١٨٩٩ ، ١٩٠١ المالية يتعدى نطاق نظارة المالية المصرية التى يتحكم فيها المستشار المالى البريطانى ، فكانت الجمعيةالعمومية المصرية تناقش ميزانية السودان مع الميزانية المصرية بصفتها ميزانية ملحقه بها ويقرها مجلس النظار المصرى ، وكان أعضاء اللجنة المالية فى الجمعية يولون ميزانية السودان المزيد من عنايتهم ، لأنهم كانوا يعتبرون السودان جزء لا يتجزأ من مصر ويتمنون له اطراد التقدم والازدهار بأساليب الحضارة وزيادة السكان (٢٤) •

٢ — حرمان حكومة السودان نتيجة لتنظيمات ١٨٩٩ ، ١٩٠١ المالية من أى سلطة تمكنها من اجراء أى استثناء من اللوائح المالية أو تجاوز اعتمادات الصرف الواردة فى الميزانية السنوية المعتمدة — فيما عدا حالات قليلة كالسكك الحديدية — دون الحصول على اذن سابق

---

(٢٠) دار الوثائق المركزية بالخرطوم (Genco Class 1 Box 4).

(٢١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco, Class 1, Box 4.

(٢٢) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco, Class 1, Box 4.

(٢٣) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco Class 1 Box 4.

(٢٤) تقرير اللجنة المالية لمجلس شئون القوانين عند مناقشة ميزانية سنة ١٩١٠ وفيما يلى نص الفقرة :

"La Commission Considére Le Soudan : Comme une partie intégrale de l'Egypte ; aussi souhaite-t-elle qu'il progress et se développe par l'accrissement de la population et par tous les moyens de la civilisation".

من الحكومة المصرية • وساق بعض موظفى حكومة السودان ممن كتبوا فى هذا الموضوع للتدليل على احتياج حكومتهم لسلطة الاستثناء هذه بأنها حكومة حديثة ولذلك فهى معرضة لأن تواجه مطالب مالية غير منتظرة ، وظروفا تتطلب اعادة تعديل أبواب الميزانية خلال السنة المالية ، وهو أمر تواجهه الحكومات القديمة المستقرة(٢٥) ذاتها •

وكان من أهم ما يعنى الانجليز فى هذا الصدد عملية تعيين الموظفين التى كانت تحتاج لموافقة نظارة المالية المصرية لاتمامها حتى بالنسبة لصغارهم ، وتظهر أهمية هذه الناحية اذا عرفنا أن حكومة السودان دأبت على سياسة توظيف طوائف وجنسيات معينة بالذات (منهم السوريين واليونانيين) فى السودان لتنفيذ سياستها هناك• وبسبب أهمية الناحية الخاصة بالمستخدمين هذه استغلت حكومة السودان نفوذ الانجليز فى الحكومة المصرية ، وحصلت على تعديلات استثنائية خاصة بالمستخدمين فى الفترة بين ١٩٠١ ، ١٩١٠ (٢٦) وان لم تقنع بذلك حكومة السودان ، اذ كانت تريد فك كل ما يقيد تصرفاتها فى هذه الناحية وغيرها •

٣ ـ المساواة بين الحاكم العام والسكرتير المالى فى المسئولية أمام نظارة المالية المصرية بمقتضى تنظيمات ١٨٩٩ ، ١٩٠١ المالية الأمر الذى كانت تتجلى خطورته فى نظر رجال حكومة السودان حين لا يتفق الاثنان على الموضوعات التى يجب عرضها على وزارة المالية المصرية (٢٧) ، وما يصاحب هذه الحالة من ارتباك وبلبلة وتأخير ونفور • وقد تمتع السكرتير المالى لحكومة السودان نتيجة لذلك بسلطة كبيرة وصلت الى حد حقه فى الاعتراض على أى قرار يصدر فى السودان له علاقة بالناحية المالية وبسبب هذا كانت الموافقة الشخصية للسكرتير المالى ـ بسبب مسئوليته أمام نظارة المالية المصرية ـ لازمة لاقرار أى مشروع يتقدم به غيره من السكرتيرين ، والا ففى مقدوره أن يجمد مثل هذا المشروع بسبب الرجوع أو التهديد

---

(٢٥) (دار الوثائق المركزية بالخرطوم) •
Bonham Carter, Leg. Sec. to Governor General Sept. 18th 1909. (Genco C'ass 1 Box 4).

(٢٦) مذكرة الحاكم العام للسودان (ونجت باشا) التفسيرية لقانون مجلس الحاكم العام •
(دار الوثائق المركزية بالخرطوم) Genco Class 1 Box 4.

(٢٧) Bonham Carter : Leg. Sec. to Governor General, Sept. 18th. 1909. (Genco Class 1 Box 4) دار الوثائق المركزية بالخرطوم

بالرجوع الى نظارة المالية المصرية بالقاهرة وقد كان يترتب على هذا كثير من الاحتكاكات والمتاعب بينه وبينهم ، كما حدث فعلا أثناء اجتماعات مجلس الحكومة المركزية فى سنة ١٩٠٨ (٢٨) • وكان يزيد من حدة هذه الاحتكاكات عامل الغيرة الشخصية الذى كان يعتمل فى نفوس سكرتيرى حكومة السودان بسبب السلطة الكبيرة الممنوحة له وهو زميل لهم وغير ذلك •

وقد حوت المذكرات التى عالجت موضوع القيود المالية التى أوجدتها تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية مقترحات مختلفة فى هذا الشأن • ولكن يستلفت النظر فى هذه المقترحات ـ اتفاقها كلها على أنه يمكن حل جميع المشاكل المالية فى السودان اذا أوكل أمر الاشراف على النواحى المالية هناك الى «مجلس له صلاحيات تنفيذية» وغير خاف أنه فى نفس الوقت الذى ظهر فيه هذا الاقتراح كانت المحاولات مبذولة لتطوير مجلس الحكومة المركزية فى السودان ومنحه صلاحيات تنفيذية أوسع من ذى قبل كخطوة فى سبيل انهاء كل علاقة بين مصر والسودان • وفيما عدا هذا اختلفت كل مذكرة عن الأخرى فى طريقة الوصول الى هذه النتيجة ، فمثلا لجأ السكرتير الادارى المستر P. R. Phipps Bey الى عنصر الاثارة حين أقحم فى الموضوع عملية ثقة نظارة المالية المصرية أو عدم ثقتها فى موظفى حكومة السودان من الانجليز فذكر أن « المشكلة كلها تحل نفسها فى الواقع اذا توافر عامل الثقة ، (من جانب الحكومة المصرية) وسواء توفرت الثقة أم لم تتوفر ، أفلا يمكننا بطريقة ما أن نحافظ على مصالح هذا البلد (السودان) وأن ينظر الى جميع المقترحات الجديدة من حيث علاقتها بالمشروع العام للادارة وأنها ليست مجرد مقترحات منفصلة (وفى هذه الحال) يمكن أن يشرف على النواحى المالية مجلس ذو صلاحيات تنفيذية » (٢٩) •

ثالثا ـ مذكرة بونهام كارتر السكرتير القضائى لحكومة السودان فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ (٣٠) :

وكانت أكثر الاقتراحات عمقا وهدوءا ما جاء فى مذكرة المستر بونهام كارتر السكرتير القضائى لحكومة السودان والتى قدمها الى حاكم عام

---

(٢٨) P. R. Phipps, Civ. Sec. to Lee Stack, Sept. 18th. 1909.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم (Genco Class 1 Box 4).

(٢٩) P. R. Phipps, Cic. to Lee Stack Sep. 18th. 1909.
انظر الملحق رقم ١٠ •
دار الوثائق المركزية بالخرطوم (Genco Class 1 Box 4)

(٣٠) انظر الملحق رقم ١١

السودان فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، حتى أنها كانت الأساس الذى قامت عليه التنظيمات المالية الجديدة فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ والمعدلة لتنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ولهذا سأورد آراءه كاملة ٠

وحين فكر كارتر فى مقترحات جديدة كان يضع نصب عينيه ـ وشاركه فى ذلك غيره من موظفى حكومة السودان ، مثل الميرالاى فيبس P. R. Phipps بك السكرتير الادارى وغيره ، ان مصر لن تتنازل عن شيء مما ورد فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ، وانه لابد من اجراء ضغط كبير عليها حتى يتم التغيير المطلوب ، ولكنه كان معروف فى ذات الوقت أن « مصر يمكن ألا تعارض فى ادخال بعض التعديلات على التنظيمات القائمة فى ظل نظام المسئولية القائم » (٣١) أى مسئولية حكومة السودان أمامها بشرط أن تعرض عليها تلك التعديلات المقترحة ضمن مشروع عام لانشاء مجلس تنفيذى للسودان (٣٢) ٠ وفى هذه الحال يمكن أن يحوز ذلك رضا مصر أكثر مما لو عرضت عليها التعديلات المالية كاجراء قائم بذاته (٣٣) ٠

وقد ناقش بونهام كارتر فى مذكرته تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية مناقشة تفصيلية ثم انتهى الى تحديد الأسباب التى تبرر ضرورة اعادة النظر فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية وهى على التوالى :

١ ـ غل يد حكومة السودان فى الناحية المالية تماما ٠

٢ ـ وضع السكرتير المالى فى تلك التنظيمات بالنسبة للحاكم العام ٠

وبعد ذلك أورد بونهام كارتر مقترحاته بالنسبة لكل سبب من السببين السابقين :

١ ـ فبالنسبة لغل يد حكومة السودان فى النواحى المالية قسم بونهام كارتر مقترحاته فى هذا الشأن وعلى ضوء تقديره لرأى مصر ازاء أى اقتراح لاعادة النظر فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ، الى فقرتين :

(أ) البنود التى ارتأى الابقاء عليها من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية فى أى تنظيمات مالية جديدة وهى :

---

(٣١) P. R. Phipps Civ. Sec. to Lee Stack.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco Class 1 Box 4.

(٣٢) Bonham Carter, Leg. Sec. to Governor General.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم (Genco Class 1 Box 4).

(٣٣) Ibid.

١ ـ ترسل كل التنظيمات المتعلقة بالشئون المالية الى نظارة المالية قبل اعلانها (٣٤) ·

٢ ـ تعرض كل عام على مجلس النظار ميزانية تفصيلية (٣٥) ·

٣ ـ لنظارة المالية حق الاشراف والتفتيش والمراجعة (٣٦)·

ويلاحظ بالنسبة لهذه البنود الثلاثة أنها تمثل حقوق مصر التى لم يكن فى الامكان الحصول على أى تنازل من جانبها عنها وأن مصر ـ وهى التى تقوم وحدها بمساندة السودان ماليا ـ لو ضمنت لنفسها رسميا هذه الحقوق ازاء حكومة السودان ، لربما أمكن الحصول على موافقتها على التعديلات المقترحة فى التنظيمات المالية ·

(ب) البنود الأخرى المغايرة لما ورد فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية وهى :

١ ـ « حتى يمكن مواجهة المطالب الخاصة أو الجديدة ، يجوز للحاكم العام أن يعدل فى أبواب الميزانية بشرط عدم تجاوز الاعتماد الاجمالى لها أو اعتمادات الميزانية المنفصلة الخاصة بالمستخدمين والخدمات والمكافآت وبشرط اعتبار أى تعيين جديد غير وارد فى الميزانية تعيينا مؤقتا وللعام الجارى ، وأن تتضمنه اعتمادات السنة التالية اذا أريد تثبيته » ·

٢ ـ « يمنح الحاكم العام سلطة اجراء الاستثناء من اللوائح المالية بشرط ألا يترتب على ذلك أية مسئولية على الحاكم العام فى السنة الجارية ، أو أية زيادة فى الاعتماد الاجمالى للمرتبات والمكافآت » ·

يبقى دون تغيير بند الأشغال العامة الخاص بعدم تجاوزه أو زيادته من فائض الاعتمادات الأخرى (٣٧) ·

وقد اعتبر بونهام كارتر البندين السالفين المقترحين بمثابة مبادىء عامة فطق تحتاج الى تفصيل · واضح من هذين البندين أنهما يطلقان يد الحاكم العام بدرجة كبيرة فى التصرف فى ميزانية السودان بعد اعتمادها من مجلس النظار المصرى بنقل مبالغ من باب الى آخر فى الميزاية أو انشاء أبواب جديدة للانفاق غير واردة

---

(٣٤) البند /٥ من التنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ·
(٣٥) البند /٢ من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ·
(٣٦) البند /١٣ من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ·
(٣٧) البند /١١ من التنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ·

فى الميزانية المعتمدة ، ولا يقلل كثيرا من هذه الحرية التى اقترحت للحاكم العام اشتراط عدم تجاوزه لاجمالى الميزانية . كما صار للحاكم العام حق تخطى اللوائح المالية التى وضعتها مصر دون أن يترتب على ذلك أية مسئولية عليه . أما تحديد المسئولية بالنسبة للسنة التى تم فيها اجراء الاستثناء فلا قيمة لذلك ؛ لأن الميزانية سنوية تنتهى بانتهاء العام ويمكنه تمديد الاستثناء الذى أجراه فى العام الجديد .

وهكذا يكون بونهام كارتر بما سلف قد اقترح الحل الذى يفك ضائقة حكومة السودان من جهة غل يدها فى التصرف فى مالية السودان وتضررها من رجوعها المستمر لنظارة المالية المصرية لاقرار أى اجراء مالى — أو فى مخالفة الميزانية المعتمدة من قبل مجلس النظار المصرى كما جاء فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية .

٣ — ومن حيث وضع السكرتير المالى بالنسبة للحاكم العام اقترح بونهام كارتر فى مذكرته نقطتين لحل هذه المشكلة وهما :

(أ) اعفاء السكرتير المالى من مسئوليته أمام نظارة المالية المصرية، وقصر تلك المسئولية على الحاكم العام وحده .

(ب) انشاء مجلس تنفيذى للحاكم العام يتمتع بسلطة عليا فى السودان ، وتعرض عليه المسائل المالية الهامة مع غيرها من الشئون التنفيذية .

وقد جاء فى معرض مناقشة بونهام كارتر لهذا الموضوع ومبررات ايجاد حل له ما يلى :

« انى شخصيا (أى بونهام كارتر) أعتبر أن هذه التغييرات سوف تكون قليلة القيمة اذا ترك وضع السكرتير المالى بالنسبة لنظارة المالية المصرية على ما هو عليه الآن ونظن أنه من غير المحتمل أن يوافق القنصل العام البريطانى على التغييرات الخاصة بعلاقات السكرتير المالى بنظارة المالية المصرية الا نتيجة لضغط له اعتباره ولكنه اذا عرض الاقتراح كجزء من مشروع عام لانشاء مجلس تنفيذى كما اقترحتم سعادتكم فهناك احتمال أكبر فى أن يحوز القبول أكثر من عرضه كأجراء قائم بذاته .

... واذا ما أنشىء مجلس تنفيذى فيجب أن يمنح سلطة فى الناحية التنفيذية ذات الأهمية فضلا عن الشئون المالية ... كما أن اقتراح انشاء مجلس تنفيذى سوف يتيح فرصة طيبة للتحكم فى علاقات السكرتير المالى مع نظارة المالية المصرية . ونظن أن الأمر سيكون غير منطقى اذا أنشىء

هذا المجلس وترك وضع السكرتير المالى كما هو الآن مسئولا أمام نظارة المالية المصرية • فيجب عندئذ أن يكون الحاكم العام وحده مسئولا أمام النظارة طالما كانت المسائل المالية ذات الأهمية واجبة العرض على المجلس التنفيذى حتى لا يكون حق السكرتير المالى فى الاعتراض على الشئون المالية المستمد من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ، سببا يضعه فى صف الحاكم العام المفروض أنه الرئيس للمجلس التنفيذى المقترح ، أو سببا يجعله فى مركز أعلى من غيره بين زملائه السكرتيرين فى هذا المجلس » •

رابعا ـ تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ وما حققته حكومة السودان من ورائها :

تلك كانت مقترحات بونهام كارتر فى مذكرته للحاكم العام • وقد اتخذت هذه المقترحات أساسا للتنظيمات المالية الجديدة التى صدرت فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ (٣٨) التى حلت محل تنظيمات ٦ مايو سنة ١٩٠١ المالية • وقد وقع على التنظيمات الجديدة رجنالد ونجت حاكم عام السودان و هـ • ب • هارفى المستشار المالى للحكومة المصرية •

ويمكن اجمال ما أفادته حكومة السودان من التنظيمات الجديدة فيما يلى :

١ ـ صار الحاكم العام ومجلسه مسئولين وحدهما أمام نظارة المالية المصرية (٣٩) ، وأعفى السكرتير المالى من جزء كبير من هذه المسئولية ، ثم أن مسئولية الحاكم العام هنا كانت مسئولية غير شخصية بل تضامنية مع مجلسه الذى يتولى هو رئاسته فالمسئولية هنا واقعة على الطبيعة المعنوية له وللمجلس • وبهذه الطبيعة والصفة وقع الحاكم العام هذه التنظيمات الأخيرة ؛ لأن قانون مجلس الحاكم العام كان قد نشر قبل توقيع تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ المالية بأقل من شهر (٢٤ يناير سنة ١٩١٠) •

٢ ـ اقتصرت مهمة السكرتير المالى على بذل النصح للحاكم العام أو مجلسه فى مدى تطابق الاجراءات المالية المقترحة أو المقررة للتنظيمات (٤٠) فانتهت بذلك لحد كبير سلطة النقض التى كانت تخولها له تنظيمات سنة ١٩٠١ وبات بذلك مساويا فى المجلس لباقى السكرتيرين من أعضائه ؛ لأن نصحه المبذول بالنسبة لأى اقتراح

---

(٣٨) انظر الملحق رقم ١٧ •

(٣٩) المادة الثانية من تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ •

(٤٠) المادة الثالثة من تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ •

مقدم كان بامكان غيره من أعضاء المجلس بذله وبذلك تنعدم فرص الاحتكاك بينه وبين باقى السكرتيرين فى حكومة السودان • وان كان قد بقى له حق من حقوقه القديمة وهو امكان ارجاء تنفيذ القرارات التى يتخذها مجلس الحاكم العام اذا رأى أنها مخالفة للتعميمات ، وذلك ريثما يرجع فيها لنظارة المالية المصرية (٤١) فقط • كما أدت هذه التنظيمات الجديدة الى زوال فرصة مساواته بالحاكم العام فى المسئولية أمام نظارة المالية المصرية الأمر الذى كان يؤرق رجال حكومة السودان •

٣ ـ صار للحاكم العام فى مجلسه سلطة تجاوز الاعتمادات المالية لمواجهة الخدمات الجديدة وذلك من وفورات المكافآت والخدمات الأخرى فى حدود ألف جنيه فى السنة (٤٢) ، وهو امتياز جديد للحاكم العام لم يكن يتمتع به من قبل •

٤ ـ طبق الاستثناء الخاص بالسكة الحديد الوارد فى تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية ، على مصلحة البواخر والخدمات التجارية الأخرى(٤٣)• وهو توسيع جديد لذلك الاستثناء ومرتبط بالمواصلات والتجارة وهى ثمرة أراد الانجليز اقتطافها من السودان كغيره من البلاد التى يسيطرون عليها أو يحتلونها •

٥ ـ منح الحاكم العام فى مجلسه سلطة الاستثناء من القواعد التنظيمات المالية الصادرة عن نظارة المالية المصرية بالشروط التالية :

(أ) اخطار النظارة بالاستثناء وسببه وذلك بعد اجرائه • وعلى هذا النحو يفقد هذا الاخطار قيمته •

(ب) ألا يتم هذا الاستثناء الا فى « الحالات الخاصة التى تواجه فيها حكومة السودان صعوبة أو مشقة » (٤٤) والخطر فى هذا أن تقدير الصعوبة أو المشقة يرجع أولا وقبل كل شيء لحكومة السودان أو بالأحرى للحاكم العام ، ولا يوجد فى النص ما يوحى بأن لمصر أى تدخل فى هذا التقدير •

تلك كانت مكاسب حكومة السودان ، وهى مكاسب ضخمة جدا ؛ لأنه بمقتضى هذه التنظيمات الجديدة انتقلت كثير من السلطة التى كانت لنظارة المالية المصرية الى حاكم عام السودان ومجلسه ، أما ما بقى من

---

(٤١) المادة الثالثة من تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ •
(٤٢) المادة الثامنة من تنظيمات ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ •
(٤٣) البند ١١ من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية •
(٤٤) البند ١٢ من تنظيمات سنة ١٩٠١ المالية •

سلطات لمصر على حكومة السودان فى هذه الناحية المالية فلم تكن تهـم حكومة السودان فى شيء ؛ لأن مصر ـ حسب النظام المتبع ، كانت تمارس هذه السلطات الباقية فى الاشراف على مالية السودان عن طريق المستشار المالى البريطانى ، وآية ذلك أن حاكم عام السودان السير لى ستاك قد اعترف بعد ذلك بمدة بأنه لم تنشأ أية صعوبات فى الناحية المالية بين مصر والسودان عقب صـدور هذه التنظيمـات حتى منتصـف سنة ١٩٢٤ (٤٥) فتنفس موظفو حكومة السودان الصعداء ؛ لأنهـم بهذه التنظيمات قطعوا شوطا لا بأس به فى سبيل رفع اشراف مصر المالى عليهم بالسودان ، وبالتالى فى سبيل فصل السودان عن مصر ، وهى السياسة التى كان البريطانيون يسعون لاتمامها والتى كان صدور قانون تشكيل مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ قبل هذه التنظيمات المالية بأقل من شهر خطوة أخرى فى نفس الاتجاه .

خامسا ـ تسوية سنة ١٩١٢ المالية (٤٦) :

وبرغم ما تحقق لحكومة السودان من تخفيف اشراف مصر المالى عليها ، فلم تكتف السياسة البريطانية بما أحرزته فى هذا الصـدد فى تنظيمات سنة ١٩١٠ المالية ، وحاولت وضع تسوية مالية تحسم بهـا موقف السودان المالى من مصر سواء من حيث اشرافها المالى على حكومة السودان أو حجم ديونها على الحكومة والفائدة المستحقة على هذه الديون.

خطوات وضع التسوية واقرارها :

منذ سنة ١٩١٠ بدأت اتصالات سرية (٤٧) بين الانجليز المسئولين فى كل من مصر والسودان لوضع تسوية مالية تكمل الصورة التى رسمتها السياسة البريطانية لتحقيق أهدافها فى السودان والتى بدأ وجهها الواضح

---

(٤٥) Major General Lee Stack to F. M. Viscount Allenby No. 69 (Secret) May 25, 1924 (E. 5239/735/16) June 16, 1924. Memorandum on the Future Status of the Sudan. (Confidential).

دار الوثائق المركزية بالخرطوم : ملفات بورسودان .

(٤٦) الملحق رقم/١٨ .

(٤٧) من هذه الاتصالات السرية مذكرة اللورد كتشنر القنصل البريطانى بالقاهرة الى الجنرال رجنالد ونجت حاكم عام السودان فى ١٩١٢/١٠/٢٤ حول الأسس التى تم التوصل اليها بشأن التسوية .

صورتها ضمن المراسلة رقم 31 d. 5/2. من المستشار المالى البريطانى بمصر المستر هـ . ب . هارفى الى وكيل حكومة السودان بالقاهرة المستر برنارد بتاريخ ١٩٢٠/٥/٢٥ .

Sud. Govt. ; Payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, p. 29.

في الظهور باعلان قانون مجلس الحاكم العام والتنظيمات المالية للسودان سنة ١٩١٠ السابق الاشارة اليهما • وتمت هذه الاتصالات بين المستشار المالي البريطاني للحكومة المصرية ممثلا لها وبين لورد كتشنر القنصل العام البريطاني في مصر ورجال حكومة السودان وهؤلاء جميعا من البريطانيين •

وقد انتهت تلك الاتصالات السرية بوضع مذكرة مالية أعدها المستر أ • هـ • سيسيل المستشار المالي للحكومة المصرية في ١٢ نوفمبر ١٩١٢ بهدف « تسوية العلاقات المالية بين مصر والسودان » وبعبارة أوضح وضع حد للعقبات التي أوجدتها العلاقات المالية بين مصر والسودان في سبيل تحقيق أهداف بريطانيا في السودان •

وحين فرغ مستر سيسيل المستشار المالي البريطاني من اعداد مذكرته سارع لورد كتشنر الى ارسال مذكرة منه في ٢٤/١٠/١٩١٢ الى الجنرال ونجت حاكم عام السودان يخطره فيها بالأسس الواردة بمذكرة المستر سيسيل عن تسوية سنة ١٩١٢ والتعليمات التي يجب عليه اتباعها في المستقبل بالنسبة للشئون المالية وما يتصل منها بمصر وفيما يلي نص مذكرة لورد كتشنر (٤٨) :

« يجب أن يتذكر حاكم عام السودان ويلاحظ أن قروض التنمية التي تقدمها مصر للسودان ماتزال قائمة من حيث الأصل والفائدة ، وانها سوف تتأثر بنتيجة اقتراح حذف المعونات التي تقدمها مصر ، وأن السودان على هذا الأساس سوف يدفع هذه الفائدة من ايراداته حالما تصبح البلاد في حالة من الرخاء تسمح له بتحمل مثل هذه النفقات •

وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يتضح في الأذهان أن حذف نفقات الجيش من كلا جانبي ميزانية السودان سوف يعفي مالية السودان من مسئولية تحمل نفقات اضافية خاصة بالجيش المصري أثناء خدمته في السودان •

والى أن يصبح السودان في وضع يمكنه من ذلك فيشرف المستشار المالي على ميزانية السودان ويراقبهـا كما تكون موافقته على مشروعهـا ضرورية وملزمة من الآن فصاعدا » •

امضاء (كتشنر) ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٢

---

(٤٨) خطاب كتشنر لبرنارد بوكالة حكومة السودان في أكتوبر سنة ١٩١٢ •
Sud. Govt. ; Payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, p. 29.
(Palace, C. 4, B. 12). دار الوثائق المركزية بالخرطوم

وبعد أن تمت هذه الاجراءات العملية التى تهم الانجليز من تسوية سنة ١٩١٢ بقى اتمام الجانب القانونى « الشكلى » بالنسبة لها ألا وهو اعتمادها من الحكومة المصرية التى كانت قانونا صاحبة الشأن فى هذا الأمر ، بغض النظر عما فى هذا الاجراء من قلب للأصول ولكن سيطرة بريطانيا على مقدرات مصر جعلها تتصرف بهذا الشكل ·

وقد عرضت مذكرة المستر سيسيل المستشار المالى على اللجنة المالية برئاسة أحمد حلمى باشا ناظر المالية المصرية وأقرتها دون تعديل وصارت تعرف باسم تسوية سنة ١٩١٢ المالية ثم صاغت اللجنة من واقع التسوية بعد ذلك مذكرة أخرى بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ تبرر بها فى أعين المصريين التغيير المقترح لعلاقة مصر بالسودان وعرضت على مجلس النظار ضمن مشروع ميزانية ١٩١٢ فوافق عليها المجلس بالكامل وفيما يلى نص مذكرة اللجنة المالية :

« نظارة الحربية ـ لقد زادت ميزانية نظارة الحربية لسنة ١٩١٣ بمبلغ ١٤٥٩٧ جنيها مصريا نتيجة تكاليف انشاء مركز السوباط وغير ذلك من النفقات ·

وقد كانت النفقات العسكرية اللازمة للسودان حتى الآن تخصم من مجموع ميزانية نظارة الحربية وتدرج فى جانب آخر من الميزانية العامة فى شكل معونة ممنوحة للسودان لمواجهة العجز فى ايراداته · ومنذ بدأت مصر تتحمل جميع تكاليف الجيش عن طريق قروض مفتوحة فى ميزانية نظارة الحربية وكمعونة للسودان فقد رؤى من المناسب لتبسيط الاجراءات ومركزة جميع نفقات الجيش فى بند واحد عدم ادراج النفقات العسكرية اللازمة للسودان ضمن خصومات ميزانية نظارة الحربية على أن تحذف فى نفس الوقت المعونة المقررة للسودان لمواجهة مصروفاته ·

عجز المواد السودانية ـ يكف السودان كما سلف عن تلقى المعونة التى كانت تمنح لسد نفقاته المدنية على أن تترك مصر له الرسوم الجمركية التى تحصل فى الموانى المصرية على البضائع الواردة للسودان · وفى الجانب الآخر تحذف المعونة المقررة للسودان لمواجهة نفقاته العسكرية بحيث تتحملها ميزانية نظارة الحربية على اعتبار أن هذه المصروفات قد تحملتها ميزانية نظارة الحربية بالكامل ·

وهذه عملية بسيطة لتنظيم الميزانية دون أن يقلل ذلك بالمرة من

التزامات السودان تجاه مصر من ناحية هذه المصروفات المذكورة » (٤٩)·

ومذكرة أحمد حلمى باشا توضح تماما أنها صيغت لتبرير تسوية سنة ١٩١٢ ، ولكنه تبرير ساذج لايدل الا على أن أحمد حلمى باشا ناظر المالية لم يكن له من الأمر شيء حتى مجرد التفكير ؛ لأنه حين حاول تبرير التسوية المالية ذكر أن الترتيبات التى ستتخذ هى بغرض تنظيم الميزانية·

اشراف المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية على مالية السودان :

وبموافقة مجلس النظار المصرى على مذكرة اللجنة المالية تكون قد تمت جميع اجراءات وضع تسوية سنة ١٩١٢ المالية واعتمادها وسريان مفعولها بالنسبة للعلاقات المالية بين مصر والسودان ·

وتنقسم مذكرة المستر سيسيل أو تسوية سنة ١٩١٢ المالية الى قسمين · أولهما مذكرة مطولة تدور حول ديون مصر على السودان وفوائدها وهذه استغرقت القسم الأكبر منهـا ثم تنتهى المذكرة بالترتيبات التى اقترحها المستر سيسيل كتسوية مالية بين مصر والسودان وتتكون من خمسة بنود مختصرة هى التى صدرت وأصبحت تعرف رسميا باسم تسوية سنة ١٩١٢ وان ظل الجزء الأول من مذكرة المستر سيسيل عن الديون وفوائدها جزءا من التسوية ذاتها ·

---

(٤٩) وهذا هو نص المذكرة كما ووفق عليها ·

"MINISTÉRE DE LA GUERRE ; La création du district de Sobat et quelques autres depenses ont occasionné une augmentation de L.E. 14.597 dans le budget du Ministere de la Guerre pour 1913.

"Jusqu'ici, le montant des dépenses militaires qui incombent au Soudan venait en déduction du total de budget du Ministére de la Guerre, et figurait d'autre part au budget général sous formé de subvention accordée au Soudan pour L'insuffisance de ses revenue. Du moment que l'Egypte supporte la totalité des charges de l'armée, tant au moyen des crédits budgétaires ouverts au Ministére de la Guerre que sou forme de subvention au Soudan. Il a été judgé opportun, en vue de simpliffer les écritures et de centraliser toutes les dépenses de l'armée dans un seul chapitre, de la Guerre et de supprimer en meme temps la subvention consentie au Soudan pour lui permettre de faire fac a ces dèpenses."

"INSUFFISANCE DES REVENUS DE SOUDAN .— Ainsi qu'il a été dit plus haut le Soudan renoce a la subvention qui lui avait été accordée pour ses dépenses civile, moyennant abandon en sa faveur par l'Egypte des droits de douane percus dans les ports egyptien sur les marchandises a destination du Sudan. D'autre part, la subvention qui lui permettait de faire face aux dependses militaires qui lui incombent a été supprimée, ces dépenses etant de sormais supportées en entier par le budget du Ministére de la Guerre. C'est l'une simple question de disposition budgetaire qui ne modifie en rien les ogligations du soudan vis-à-vis de l'Egypte au point de vue des depenses dont il s'agit."

وسوف أقصر كلامى فى هذا المقام على الفقرة الثانيــة من البنــد الخامس من التسوية مرجئا بحث سائر البنود والجزء الأول من مذكرة المستر سيسيل المتعلق بالديون وفوائدها الى الفصــل القــادم الخاص بالمساعدات المالية المصرية للسودان لارتباطه بها ٠

ورد فى البند الخامس من التسوية أنه « الى أن تسوى ـ فى الوقت المناسب ـ الديون الواردة فى البندين ٣ ، ٥ السالفين سوف يكون اشراف المستشار المالى ورقابته على ميزانية السودان وموافقتــه على مشروعهــا ضروريا والزاميا كما كان الحال من قبل ٠٠٠ » ٠

ومن هذه الفقرة يظهر أن عملية الاشراف على مالية السودان قد زاد تحديدها فأنيطت بالمستشار المالى البريطانى فى مصر ٠ وقــد ســبق كيف كان حق نظارة المالية المصرية فى الاشراف على مالية السودان يؤرق رجال حكومة السودان ابتداء من الحاكم العام الى السكرتيرين ٠ فكان نقل الاشراف الى المستشار المالى البريطانى نوع من ضمان عدم استغلاله لهذا الحق فى احراج حكومة السودان على اعتبار أنه بريطانى يهمه مصلحــة بريطانيا فى المقام الأول ، ومن مهامه تنفيذ السياسة البريطانية لتحقيق أهدافها فى كل من مصر والسودان والا لما وجدناه يخلق من المبررات ما يؤدى الى استمرار تحمــل مصر أعبــاء ماليــة فى السودان الذى كان المستشار يعلم تماما أنه انفصل عمليا عن مصر وصار فى حكم مستعمرة أو محمية انجليزية لا ينقصها سوى الاسم ٠

ومما تجدر ملاحظته أن عملية الاشراف هذه ـ كما هو واضح من نص الفقرة جاءت مرتبطة بتســوية ديون مصر على الســودان وموقوتة باتمامها ـ بحيث يفهم فى وضوح أن عملية الاشراف تنتهى تلقائيا مع اتمام عملية تسوية الديون ودون أجل محدد ٠

وبرغم هذا فان قصر الاشراف على مالية السودان للمستشار المالى لم يكن يؤثر على مبدأ حق مصر وحق ناظر المالية المصرى فى الاشراف قانونا على مالية السودان ومسئولية الحاكم العام أمامه عن النواحى المالية ؛ ذلك أن المستشار المالى للحكومة المصرية برغم جنسيته البريطانية ليس سوى موظف فى خدمة الحكومة المصرية يعمل ـ قانونا ـ تحت امرة ناظر المالية المصرية بصرف النظر عن كونه صاحب الأمر الفعلى فى مالية مصر ، وخضوعه وولاؤه قانونا لناظر المالية المصرية وفى هذه الحالة يمكن تطبيق مبدأ أن الأصل يحجب الفرع على أساس أن المستشار المالى للحكومة المصرية وهو الفرع لا يحجب ـ بالحق الذى آل اليه للاشراف على مالية السودان ـ ناظر المالية المصرية وهو الأصــل عن ممارسة هذا الاشراف اذا أراد ٠ ولكن كانت سيطرة المستشار البريطانى العملية والمستمدة من نفوذ الاحتلال

البريطاني فى مصر تعوق تنفيذ هذا المبدأ القانوني وعلى ذلك فقد أمنت حكومة السودان بهذا المبدأ ما كانت تخشاه من قبل بعد أن آل الاشراف على مالية السودان الى شخص بريطاني لن يحرجها فى أى وقت ٠

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الفقرة القصيرة الخاصة باشراف المستشار المالى البريطاني فى المذكرة كانت أهم ما فى تسوية ١٩١٢ ٠ بل أن التسوية قد وضعت أساسا من أجل هذه الفقرة ٠ فبرغم محاولة تحديد الديون وفوائدها الا أن كل شيء يتصل بها قد ارتهن فى التسوية بمقدرة السودان على الدفع الذى لم يكن سيتم فى ذلك الوقت بل فى المستقبل وهو أمر كان مسلما به من الناحية الرسمية الظاهرية من جانب الانجليز فى مصر والسودان ، فكان فى الامكان اذن تأجيل الاشارة الى الديون وتحديدها خصوصا وأنه لم يكن هناك ثمة حاجة ملحة لذلك ، اذن فقد كان القصد من وضع التسوية شيء آخر غير ذلك ، وهو تغيير موئل الاشراف على مالية السودان وصاحب المسئولية فى هذا الشأن والذى أصبح بمقتضى التسوية المستشار المالى البريطاني للحكومة المصرية ٠

ولقد اعترف المسئولون البريطانيون ذاتهم بأن موضوع الاشراف على مالية السودان كان هو أساس التسوية وليس تسوية الديون فى حد ذاتها ، وقد جاء ذلك الاعتراف فى رد من المستر ادجار برنارد وكيل حكومة السودان فى القاهرة فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ (٥٠) على مذكرة وصلته من المستر بول هارفى المستشار المالى البريطاني فى مصر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ يسأله عن رأيه فى مذكرة كان لورد كتشنر قد أرسلها الى الجنرال ونجت فى ١٩١٢/١٠/٢٤ يخطره فيها بمضمون تسوية « سنة ١٩١٢ المالية (٥١) وقد علق برنارد على رسالة كتشنر التى تحوى مضمون التسوية « ٠٠ بأن التسوية قد وضعت أساسا لاظهار ضرورة استمرار رقابة المستشار المالى واشرافه على ميزانية السودان أكثر من تقرير تلك التسوية وسداد فوائد الديون حين يصبح السودان قادرا على ذلك » ٠٠



---

(٥٠) رد المستر ادجار برنارد وكيل حكومة السودان بالقاهرة على السير بول هارفى المستشار المالى للحكومة المصرية فى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ ٠
Sud. Govt. ; Payments made by Egypt to the Sudan Since, 1899. p. 29. (Palace C. 4. B. 12).

(٥١) مذكرة من كتشنر الى حاكم عام السودان بتاريخ ١٩١٢/١٠/٢٤ يخطره فيها بمضمون تسوية سنة ١٩١٢ المالية (مذكرة مدفوعات مصر للسودان ص ١٠) ٠
دار الوثائق المركزية بالسودان (Palace Class. 4. Box. 12)



الفصل الثالث

المساعدات المالية المصرية للسودان وأثرها في تطور اقتصادياته (١٨٩٩ ـ ١٩١٩)

أولا ـ مصر تنقذ السودان من الانهيار الاقتصادى عند توقيع الاتفاق الثنائى :

خرج السودان من حكم المهدية بميزانية خربة واقتصاد منهار وشعب جائع وفى حاجة ماسة الى مساندة مالية عاجلة وكبيرة • ولكن بريطانيا كانت قد قررت فعلا كما سلف عدم انفاق أموال من خزانتها فى السودان ، وذلك فى نفس الوقت الذى قررت فيه أيضا أن تستأثر بالسودان لنفسها من دون مصر • وعلى ذلك كان لابد من وجود ممول للسودان غير بريطانيا يقيله من عثرته ويبقى عليه الحياة لبريطانيا حتى تحقق فيه أهدافها • غير أن أحوال السودان العامة عند توقيع الاتفاق الثنائى لم تكن تشجع الأفراد ولا للشركات ولا الدول على المغامرة بالمال فى السودان •

ولكن مصر كان لها رأى مخالف فى هذه الصدد ، فكانت ترى أن من الواجب عليها عدم التخلى عن السودان فى محنته الاقتصادية • وأنها حين تأخذ بيده وتمد له يد العون الاقتصادى ، انما تفعل ما يحتمه عليها الواجب • وكان أن أصدر مجلس نظار مصر قراره فى ١٦ يناير سنة١٨٩٩ الذى تعهد فيه بسد العجز فى ميزانية السودان دون ما حدود • وبرت مصر بوعدها وقدمت للسودان احتياجاته من المال عن رضا وطيب خاطر يحدوها فيما تقوم به يقين لا يتزعزع بأن السودان جزء لا يتجزأ منها ، وأنه يمثل الشطر الجنوبى فى وحدة وادى النيل السياسية • الأمر الذى

طالما رددته كل من الجمعية العمومية والجمعية التشريعية فى تقاريرهما السنوية عند بحث ميزانية السودان التى كانت تقدم اليهما ضمن الميزانية المصرية وواحد من أبوابها ٠

ثانيا ـ أنواع المساعدات المالية المصرية للسودان :

وقدمت مصر معوناتها المالية للسودان تحت البنود الثلاثة التالية :

١ ـ المعونة المدنيــة — Civil Subvention.

٢ ـ المعونة العسكرية — Military Subvention

٣ ـ قروض التنمية — Advances made for Development

١ ـ المعـونة المدنيـة :

وتمثل هذه المعونة الأموال التى كانت تدفعها مصر للسودان لسد العجز القائم فى ميزانيته السنوية ، مع ملاحظة أنها كانت تنفق فى الشئون المدنية والادارية للسودان دون الشئون العسكرية ٠

وكانت حكومة السودان هى التى تحدد قيمة ما ستدفعه مصر تحت هذا البند وذلك من واقع تقديراتها فى مشروع الميزانية الذى كانت تقدمه سنويا الى نظارة المالية المصرية ٠ ولم يكن هناك من جانب مصر ما يحول دون فتح اعتمادات اضافية لهذا الغرض اذا لم يكف ما سبق رصده للمعونة المدنية فى الميزانية السنوية ، وفى ذات الوقت كان على حكومة السودان أن ترد سنويا كل فائض فى ميزانيتها الى وزارة المالية المصرية (١) ٠

وجرى الأمر على النحو السالف من جانب كل من مصر وحكومة السودان حتى سنة ١٩٠١ حين ظهر فائض مقداره ٤٥٫٠٠٠ جنيها مصريا فى ميزانية السودان ، استبقته حكومة السودان لديها ولم ترده الى الخزانة المصرية كما ينص القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٩، ولم تحاول حكومة السودان ـ كما يمكن أن يتوقع ـ أن تخصم هذا الفائض من جملة المعونة المدنية التى طلبتها من مصر لسد العجز المحتمل فى ميزانية السودان للسنة التالية (١٩٠٢) ، واستمرت حكومة السودان منذ هذا التاريخ تحتفظ بالفائض من ميزانيتها لاستخدامه فى أغراضها الخاصة ٠

---

(١) القرار الوزارى المصرى لتنظيم مالية السودان فى ١٨٩٩/١/١٩ ٠

والغريب في هذا الأمر أن السير ألدون جورست المستشار المالى للحكومة المصرية والمسئول عن متابعة تنفيذ هذا القرار الوزارى سكت عن نقض حكومة السودان للقرار وبرر خرقها له في تعليقه على مشروع ميزانية حكومة السودان لسنة ١٩٠٢ بما يلى :

« يبدو من الأصوب فى الوقت الحاضر عدم عرقلة عجلة التقدم التى تتيحها للسودان موارده الاضافية » (مشيرا بذلك الى هذا الفائض) • ثم اتخذ كرومر من هذا التبرير تكئة لتقرير مبدأ ـ تفيد منه ـ حكومة السودان فى هذا الشأن فذكر فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ ما يلى :« نظرا لاتفاق مصالح مصر والسودان فسوف تسمح السياسة المالية من الآن فصاعدا باستخدام الزيادة التى تطرأ على دخل السودان للأغراض السودانية » (٢) ، ومهما يكن من أمر فقد استمرت مصر تقدم للسودان هذه المعونة المدنية حتى سنة ١٩١٢ •

٢ ـ المعونة العسكرية :

وكانت هذه المعونة تستخدم لتغطية نفقات القوات العسكرية المصرية الموجودة فى السودان والتى كانت تمثل الغالبية العظمى من الجيش المصرى• ولذلك كانت ترصد ضمن ميزانية نظارة الحربية المصرية ولم تظهر فى مدفوعات مصر للسودان ألا ابتداء من سنة ١٩١٢ مع أنها كانت تنفق فى السودان ولأغراض سودانية صرفة •

وكان حجم المعونة العسكرية يختلف من عام لآخر نتيجة لاختلاف حجم العمليات العسكرية التى كانت تقوم بها القوات المصرية فى السودان للمحافظة على الأمن • وتأديب المتمرد من القبائل الضاربة فى غاباته وصحاريه جنوبا وغربا وشرقا ثم المحافظة على سلامة حكومة السودان •

واذا كان تحمل مصر للمعونة المدنية للسودان أمرا بررته بريطانيا بأنه كان يتم برضا مصر وبمقتضى قرار وزارى مصرى ، فان تكفل الحكومة المصرية وحدها بنفقات القوات المصرية العاملة فى السودان كان أمرا شاذا ، ذلك أن بريطانيا كانت شريكة لمصر ـ قانونا ـ فى حكم السودان ، فكان الواجب أن تشاركها فى هذا العبء المالى ، واذا نظرنا الى وضع بريطانيا الفعلى فى السودان من حيث استئثارها بكل شىء فيه لأصبح واجبا عليها أن تتكفل بكل هذه النفقات العسكرية ولكنها لم تكن تفعل •

---

(٢) تقرير كرومر عن مصر سنة ١٩٠٢ (التقارير القنصلية) •

وحاول لورد كرومر تبرير هذا الشذوذ بعدة مغالطات رددها في تقاريره السنوية (٣) ثم رددها على أثره كل المسئولين البريطانيين ومن هذه المغالطات أن القوات المصرية لو لم تكن بالسودان لكانت ساهرة على حدود مصر الجنوبية تحميها من اغارات المهديين عليها ، وان ما تنفقه مصر في السودان على قواتها العسكرية لا يزيد عما كانت تنفقه على قواتها أيام المهدية ، وان وجود قوات مصر في السودان يؤمن احتياجاتها من ماء النيل ... الى غير ذلك من المغالطات .

وقد حاولت حكومة السودان البريطانية أن تتنصل من تحمل نصيبها في المعونة العسكرية المصرية للسودان في مذكرة « سرية جدا » أعدتها تلك الحكومة سنة ١٩٢٤ عن ديون مصر على السودان (٤) جاء فيها ما يلي : « ومما تجدر ملاحظته أن الحكومة المصرية لم تطالب رسميا في أي مرة بسداد هذه المبالغ كما لم يكن لدى الرسميين المختصين في السودان أي فرصة لمناقشة مدى صحة هذه المبالغ حتى سنة ١٩٢٠ ، ويبدو أن المصريين كانوا يفهمون عموما أن هذه الأرقام قد سجلت لمجرد اثبات حقيقة تقديم مصر نفقات اضافية لاعاشة جزء من جيشها في السودان ، ومع ذلك الفهم فكرة أخرى بأن تتحمل حكومة السودان نصيبها كاملا في هذه النفقات من مواردها الخاصة في تاريخ لاحق حين تصبح قادرة على ذلك » .

وجدير بالذكر أن مصر وهي تدفع نفقات قواتها التي كانت تحافظ على الأمن في السودان وتلم شمل أجزائه المتناثرة ، كانت في ذات الوقت تدفع نفقات القوات البريطانية المحتلة في مصر على اعتبار أنهاتحافظ على الأمن فيها الأمر الذي سببه وجود القوات المصريــة في السودان ، فكأن السودان قد تسبب في أن تدفع مصر نفقات عسكرية مضاعفة .

٣ ــ قروض التنميـــة :

وبرغم أن قروض التنميـة اصطـــلاح الا أن مصر اســـتخدمته وعملت به منذ فجر القرن العشرين . وتمثل قروض التنمية المبالغ التي تدفعها مصر الى السودان لينفق منها على مشروعاته الانمائية والعمرانيـــة مثل السكك الحديدية والتلغرافــات وتنميته عمومـــا ، في وقت لم يكن العالم قد عرف ما يسمى بقروض التنمية ، بل كان دأب دول العالم القوية

(٣) تقارير كرومر السنوية عن سنوات ١٩٠١ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ .

(٤) دار الوثائق المركزية بالخرطوم
Palace Class 4. Box 12.
Sudan Government ; Strictly Confidential Memorandum on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, June 1924, (Financil Memo. No. 2).

آنذاك استعمار الدول الأضعف ونهب ثرواتها واستغلال مواردها المادية والبشرية لصالح المستعمر ٠

ثالثا ـ تطور مدفوعات مصر للسودان :

ولمعرفة تطور مدفوعات مصر للسودان من الأنواع الثلاثة الماضية التى قدمتهـا للسودان يمكن التمييز بين ثلاث فترات واضحـة فى هذا الصـدد :

١ ـ من سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٠٦ ٠

٢ ـ من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١١ ٠

٣ ـ من سنة ١٩١٢ وما بعدهـا ٠

١ ـ الفترة من سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٠٦ :

وقد ابتـدأت هذه المرحلة بتعهـد مصر ـ وهى تعمل تحت اشراف المستشارين الانجليز ـ أن تسانـد السودان ماليـا حتى يتمكن من بناء نفسه ، وذلك بمواجهة العجز فى ايراداته عن مصروفاته بما فى ذلك نفقات القوات العسكرية الموجودة هناك ، ثم مده برؤس الأموال اللازمة لتنميته وتطوير موارده وتزويده بوسائل المواصلات اللازمة له ٠

وقد حاول البريطانيون فى هذه المرحلة وعلى رأسهم كرومر تبرير ذلك باختلاق مزايا وهمية تجنيهـا مصر مقابل ما تمـد به السودان من أموال ٠ ومن أمثلة ذلك ما كتبه كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٢ يقول : « لقد أصبح النيل بأكمله ـ وعليه يتوقف رخاء مصر ـ فى أيدى أولئك المسئولين عن الحكومة المصرية والمهتمين بتحسين أحوالها ، وفى مرحلة قادمة سوف تقام أعمال هندسية فى أعالى النيل تحقق أكبر المزايا لمصر ٠ كما نفضت مصر عن كاهلها عنصر الخوف من غارات المهديين ٠ وتم كذلك فتح مجال للتجارة المصرية وتوظيف المصريين ٠٠ الخ » وقد تكررت مثل هذه الآراء فى تقاريره عن سنوات ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ٠ ودأب المسئولـون البريطانيون فى كتاباتهـم عن مدفوعـات مصر للسودان أن يفرقوا بين نوعين منها :

(أ) المساعدات Subventions وتتحملها الخزانة المصرية بما فى ذلك نفقات القوات المصرية فى السودان ٠ واعتبروها مجرد منح من مصر الى السودان لاترد ٠ واستندوا فى ذلك الى بعض فقرات متناثرة وردت فى مكاتبات متفرقـة منها القرار الوزارى المصرى (١٨٩٩/١/١٦) الخاص بتنظيم مالية السودان ، الذى وردت به

عبارة : « المبلغ الممنوح للسودان من ايرادات مصر »(٥) واستنتجوا من لفظ « الممنوح » مبدأ عدم سداده لمصر · ثم أكد ألدون جورست هذا المعنى فى رسالته الى كتشنر فى ١٨٩٩/١/٢٨ يقدم له فيها القرار الوزارى المصرى السالف الذكر وميزانية السودان عن سنة ١٩٠٠ فأشار فى الرسالة الى هذه المساعدات على أنها : « عجز فى دخل السودان بالنسبة لمصروفاته وتتحمله الميزانية المصرية » (٦)· وثبت هذا المبدأ واعتبرت هذه المساعدات منحا ليس لمصر الحق فى المطالبة بها ·

(ب) المنح Advances المفتوحة التى تقدمها مصر الى السودان لأغراض التنمية ·

واذا كانت مصر طوال هذه المرحلة الأولى لم تثر أى تساؤل أو بحث حول ما كانت تقدمه للسوادن من هذه المنح ومدى اعتبارها قروضا من عدمه ، فكان ذلك بسبب تحكم المستشارين الانجليز ــ ومنهم المستشار المالى ــ فى مقدرات مصر ، ثم بسبب خلو التنظيمات المالية والميزانية المصرية وحسابات السودان من أية اشارة الى تاريخ السداد أو سعر الفائدة وشروطها وما الى ذلك · فضلا عن عقيدة مصر بمبدأ وحدة الوادى السياسية ·

ولكن لورد كرومر ذكر صراحة فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠١ « أن الأموال التى تنفق على السكك الحديدية ومد أسلاك التلغراف واقامة الثكنات وغيرها بالسودان تعتبر قروضا تسدد لمصر فى تاريخ لاحق ؛ وبذلك أكد كرومر اعتبار قروض التنمية التى قدمتها مصر للسودان ديونا واجبة السداد لمصر كمبدأ بغض النظر عن تاريخ السداد أو سعر الفائدة ·

٢ ــ الفترة من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١١ :

وفى أوائل سنة ١٩٠٧ ظهر عامل جديد بالنسبة للعلاقة المالية بين مصر والسودان · حين أرسل السير فنسنت كوربت المستشار المالى البريطانى الى حاكم عام السودان الرسالة التالية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٧ (٧) :

---

(٥) بند ١/ من القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٨٩٩/١/١٦ ·

(٦) Sudan Government : Strictly Confidential Memorandum on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, June 1924, p. 26.
Palace Class 4 Box 12. دار الوثائق المركزية بالخرطوم

(٧) Sudan Government : Strictly Confidential Memorandum on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899 June, 1924.
Palace Class 4. Box. 12. دار الوثائق المركزية بالخرطوم

نظارة المالية

مصلحة المستشار المالى

القاهرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٧

سيدى بالاشارة الى الاتصال الأخير بينكم وبين لورد كرومر ، لى الشرف أن أؤكد نيابة عن حكومة سموه الاتفاق الذى يتبع فى المستقبل خاصا بالعلاقات المالية بين مصر والسودان وهو كما يلى :

١ ـ أن تحتفظ حكومة السودان لنفسها بكل فائض فى ميزانية سنة
جنيه مصرى
١٩٠٦فى حدود ما لا يقل عن ٥٠٠٠ خلافا للاتفاق السابق الذى يقضى برد الفائض • كما تحتفظ حكومة السودان بكل الفائض عن سنة ١٩٠٧ •

جنيه مصرى
٢ ـ تربط جميع ديون مصر على السودان بمبلغ ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ (وقد أمكن التوصل الى هذا الرقم بعد حذف العجز السنوى بما فى ذلك
جنيه مصرى　　　　جنيه مصرى
العام الحالى وهو حوالى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ وخصم مبلغ ٢٢٠٫٠٠٠ من
جنيه مصرى
الديون الباقية على السودان البالغة حوالى ٣٫٧٢٠٫٠٠٠) على أن
جنيه مصرى
يضاف الى مبلغ الـ ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ تكاليف انشاء كوبرى الحلفاية
جنيه مصرى
الآتى ذكره والبالغ قدرها ٢٥٠٫٠٠٠ وكذلك كل ما قد تقدمه مصر للسودان من قروض •

٣ ـ تدفع حكومة السودان خلال سنة ١٩٠٧ فائدة على القروض المختلفة
جنيه مصرى
جعلتها ١٦٣٠٠٠ • أما بالنسبة لسنة ١٩٠٨ فسوف تدفع فائدة
جنيه مصرى　　　جنيه مصرى
سنوية قدرها ٣٪ على مبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ومقدارها ٤٥٫٠٠٠ ، على أن يخصم هذا المبلغ من مقدار المعونة المدنية التى تقدمها مصر
جنيه مصرى
للسودان والتى سترتبط فى تلك السنة على مبلغ ٢٠٨٠٠٠ بدلا من
جنيه مصرى
٢٥٣٫٠٠٠ وسوف تتخذ هذه الترتيبات بعد ١٩٠٨/١٢/٣١ على

أساس تزايد تخفيض المعونة حتى تقطع فى النهاية ، ويدفع السودان فائدة مقدارها ٣٪ على جميع ديون مصر عليه المقدرة بمبلغ جنيه مصرى
٣٫٥٠٠٫٠٠٠ وما قد يضاف اليها كما سلف .

٤٥ ـ تقدم مصر على الفور قرضا لبناء كوبرى الحلفاية وتبلغ تكاليفه حوالى جنيه مصرى
٢٥٠٫٠٠٠ وبعد اتمام بناء الكوبرى وامكان مرور القطارات عليه ، تقدم مصر قرضا آخر لمد خط سكة حديد الى سجدى Sagady بما فى ذلك فرعيه الى النيلين الأبيض والأزرق ، مع استبعاد اقامة كوبرى على النيل الأبيض فى الوقت الحاضر .

٥ ـ من المفهوم أنه لن تحصل عوائد جمركية فى ميناء بورسودان على معدات السكك الحديدية ، أو الكوبرى ، كما لن تدفع أجورا على نقل هذه المعدات بالسكة الحديد .

ولى الشرف أن أكون

خادمكم المطيع

امضاء (فنسنت كوربت)

المستشار المالى

الى معالى حاكم عام السودان

الخرطوم

وتمثل هذه الرسالة بداية مرحلة جديدة بالنسبة لديون مصر على السودان ، فقد بدأ يتحدد فى وثيقة رسمية لأول مرة طبيعة ما تدفعه مصر من أموال للسودان وكيفية معاملة تلك الأموال .

وقد حددت هذه الرسالة أكثر من موضوع كما أوضحت نموذجا لما كان يجرى بين المستشارين الانجليز للحكومة المصرية وبين الموظفين الانجليز فى السودان على النحو التالى :

(أ) منح فنسنت كوربت المستشار المالى البريطانى لحكومة السودان رخصة رسمية أجازت لها ما دأبت عليه من الاحتفاظ بفائض ميزانية السودان ، مع أن المفروض قانونا رد هذا الفائض الى الخزانة المصرية كل عام بمقتضى القرار الوزارى المصرى فى ١٨٩٩/١/١٦ .

(ب) أنها ربطت جملة ديون مصر على السودان حتى أوائل سنة ١٩٠٧ بمبلغ ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها مصريا باعتبار أن هذا المبلغ هو جملة ما دفعته مصر للسودان — ولا يدخل فى ذلك مبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيها مصريا قيمة تكاليف انشاء كوبرى الحلفاية ·

ولا شك أن هذا الربط سبب لمصر كثيرا من الغبن اذ استبعد كوربت مبلغ ١٫٩٢٠٫٠٠٠ جنيها قدمتها مصر فعلا الى حكومة السودان ضمن قروض التنمية باعترافه فى رسالته كما لم يحتسب أية فوائد لهذا المبلغ ومعنى هذا أن مجموع أصول ديون مصر على السودان حسب أرقام كوربت يجب أن تكون ٥٫٦٧٠٫٠٠٠ جنيها مصريا بخلاف فوائدها التى تبلغ ٣٫٥٦٦٫٧٨٠ جنيها مصريا فتكون جملة الديون وفوائدها ٩٫٢٣٦٫٧٨٠ جنيها مصريا ·

(جـ) قدرت الفائدة بسعر ٣٪ مع العلم بأن هذه الأموال قدمت لمشاريع انمائية ، وتعتبر هذه الفائدة ضئيلة جدا اذا ماقورنت بفوائد الديون التى كانت لانجلترا ذاتها على مصر والتى وصلت الفائدة لبعضها الى أكثر من ٦٪ سنويا ·

(د) قررت الرسالة احتساب الفائدة على مبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها فقط من جملة الدين المربوط ، ولم أعثر بين الوثائق الكثيرة التى اطلعت عليها ما يمكن أن ينهض سببا لذلك · وبهذا يكون قد ضاع على مصر سنويا مبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيها قيمة الفائدة المستحقة على باقى المبلغ المربوط (٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها) ·

(هـ) أن تسدد حكومة السودان فائدة الدين من المعونة السنوية التى تقدمها مصر للسودان ، ومعنى هذا أن مصر كانت تسدد الفائدة المستحقة لها من خزانتها هى دون أن يتحمل السودان من موارده الخاصة أو من عائد المشاريع التى أقيمت بالقروض المصرية أى نسبة من الفائدة وهذا أمر يدعو للعجب الشديد ·

(و) الزام مصر بتقديم قروض للسودان لانشاء كوبرى الحلفاية على النيل الأزرق ، وتعهدها بتقديم قرض آخر لمد خط سكة حديد سجدى والتمهيد لتقديم قرض ثالث لانشاء كوبرى على النيل الأبيض فى وقت كانت مصر فى أمس الحاجة الى كل قرش لمشروعاتها الخاصة ولكنها آثرت السودان على نفسها ·

(ز) ربط المعونة المالية السنوية التى تقدمها مصر للسودان بمبلغ ٢٥٣٫٠٠٠ جنيها على أن تخصم منه قيمة الفائدة المستحقة على ديون مصر على السودان وأن تقل هذه المعونة تدريجيا حتى تتلاشى ·

ولم يكن ذلك يعنى أن تكف مصر عن تقديم هذه المعونة للسودان ولكن تلاشى المعونة سيتم نتيجة لتزايد قيمة الفائدة المستحقة لمصر بحيث تستغرق المعونة كلها (٨) ، وحين تستنفد هذه المعونة فى فائدة القروض التى لم يكن هناك ما يشير الى انقطاعها فى يوم من الأيام كان على حكومة السودان أن تسدد ما يزيد من الفائدة المطلوبة لمصر عن العون المستنفد كفوائد — وذلك فى حالة اقتدارها على ذلك ·

(ح) لم تشر رسالة فنسنت كوربت الى المعونة العسكرية التى تقدمها مصر للسودان من قريب أو من بعيد كما لم تشر الى المساعدات المدنية التى تقدمها مصر للسودان أى أنها اقتصرت على مبالغ قروض التنمية التى كان الأنجليز يعترفون بها ديونا لمصر على السودان ·

واذا جاز عدم الاشارة الى المساعدات العسكرية على اعتبار أنها داخله ضمن ميزانية وزارة الحربية المصرية ، فان عدم الاشارة الى المساعدات المدنية ليس لها ما يبررها · فبرغم اعتبارها منحا لا تستردها مصر حسب تفسير كرومر والدون جورست لها ، الا أن ذلك لا يؤثر بتاتا على حق مصر القانونى فى استحقاق مصر لهذه المبالغ واعتبارها ديونا على السودان · على أساس أن مصر كانت تدفعها كلها وحدها فى حين لم يكن لها من ادارة السودان — قانونا — سوى النصف ، كما لم يكن هناك أى نص قانونى يعفى بريطانيا من دفع نصيبها فى هذه المساعدات المدنية ·

ولو أدخلنا فى الاعتبار أنه قد ورد فى رسالة كوربت عند ذكر ربط ديون مصر بمبلغ ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها مصريا واستحقاقه للفائدة عبارة « وكل ما تقدمه مصر للسودان من قروض » فان الجملة الأخيرة لها صفة التعميم ولا تحدد بالمرة ما هية هذه القروض ولا أنواعها وبذلك يمكن أن يدخل تحتها المساعدات المدنية التى تقدمها مصر لتغطية النفقات الادارية فى السودان ·

وبعد هذه الدراسة لرسالة فنسنت كوربت يبدو سؤال لابد من الاجابة عليه :

ما سبب ارسال المستشار المالى البريطانى فنسنت كوربت لهذه الرسالة وموافقة المعتمد البريطانى فى مصر — الذى تشاور معه كوربت

---

(٨) Sudan Government ; Strictly Confidential Memorandum on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, June 1924. Palace Class 4. Box 12. دار الوثائق المركزية بالخرطوم

قطعا فيما ورد بها ـ على مبدأ تحديد سعر الفائدة وربط ديون مصر في هذا التاريخ بالذات ؟

وبرغم عدم ظهور وثائق رسمية توضح ذلك ، فان ملابسات تلك الفترة تلقى أضواءا على اجابة هذا التساؤل • ففى سنة ١٩٠٦ كان قد تم مد خط سكة حديد بور سودان ، وكان العمل جاريا فى انشاء ميناء بور سودان سعيا لتغيير التوجه الاقتصادى للسودان من الشمال نحو مصر الى الشرق نحو الهند وغيرها ، وكانت قد ظهرت بداية محاولات البريطانين فى مصر والسودان للعمل على التخلص من التزامات حكومة السودان بمقتضى الاتفاق الثنائى تجاه الحكومة المصرية سواء فى النواحى الادارية أو المالية ومن ذلك بالطبع العلاقة المالية بين مصر والسودان • فكان فى تحديد سعر فائدة ديون مصر على السودان وربط هذه الديون يستهدف اظهار استقلال شخصية حكومة السودان عن مصر احباطا لفكرة وحدة وادى النيل السياسية التى ماتزال مصر تدين بها على المستويين الحكومى والشعبى • ومن ناحية أخرى فقد كانت هذه المذكرة بمثابة اقرار رسمى من حكومة مصر ممثلة فى المستشار المالى البريطانى لها بالمبالغ التى اعتبرت ديونا على السودان نتيجة ما كانت تقدمه مصر له من أموال ، وذلك احتياطا لاحتمالات المستقبل ـ الذى لم يغب عن أذهان البريطانيين ـ اذا ما تزعزع الاحتلال البريطانى لمصر لأمر أو لآخر ، وما يترتب على ذلك من تغيير الأوضاع فى السودان • وأخيرا وليس آخرا فقد كان الانجليز قد اطمأنوا الى اضطراد استقرار الأوضاع فى السودان وامكان بدء استغلاله اقتصاديا وتقديم القروض لذلك ، فكانت هذه الرسالة بمثابة مقدمة لتبرير مطالبتهم بفوائد على ما سوف يقرضونه للسودان من أموال مستقبلا ، وكانت دراسات انشاء سد مكوار قد بدأت وكانوا قد رتبوا أمورهم على أن تتبناه بريطانيا وحدها كمشروع اقتصادى استثمارى •

٣ ـ الفترة من سنة ١٩٢١ وما بعدها :

ولما كانت حكومة السودان قد نجحت فى خلخلة التزاماتها فى النواحى الادارية والمالية تجاه مصر نتيجة لاعلان قانون مجلس الحاكم العام والتنظيمات الجديدة لمالية السودان ، فقد صار لازما لاستكمال جهود البريطانيين فى هذا الصدد اعادة النظر فى ديون مصر على السودان لتحديد حجمها وسعر فائدتها طريقة سدادها وموعد السداد الأمر الذى تم فى تسوية سنة ١٩١٢المالية والتى ابتدأت معها المرحلة الثالثة والأخيرة فى فترة هذا البحث بالنسبة لهذه الديون •

تسوية سنة ١٩١٢ (٩) :

سبق في الفصل الماضى ذكر تسوية سنة ١٩١٢ وموادها الخمس وكيف أقرتها الحكومة المصرية وطريقة اخطار حاكم عام السودان بها • وقد أشرت حينذاك الى أنى سوف أقصر دراستى على الفقرة الثانية من البند الخامس للتسوية مرجئا دراسة باقى البنود والمذكرة التفصيلية الممهدة للتسوية والخاصة بديون مصر على السودان وحجمها وفوائدها الى هذا الفصل •

وفى دراستى للتسوية سوف أدمج كلا من المذكرة الممهدة وبنود التسوية الخمسة على اعتبار أنهما كل ولا يمكن تجزئتهما •

ومهما يكن من أمر فانه يلاحظ على التسوية ما يلى :

١ – بدأت المذكرة بالنص على ايقاف المعونة المالية التى تقدمها مصر الى السودان وأن تسلم مصر الى السودان الرسوم الجمركية التى تحصلها على البضائع الصادرة من السودان والواردة اليه •

وكان ايراد هذين الاقتراحين فى صدر المذكرة يعنى أن السودان قد صار فى حال مالية ميسورة وانه لم يعد فى حاجة الى معونات مصر وبالتالى فعلى مصر أن تقطع ما تدفعه للسودان من معونات كل عام • غير أن ربط دفع الرسوم الجمركية الى السودان بايقاف المعونة المصرية له يصور احتياج السودان الى هذه الرسوم بعد استغنائه عن معونة مصر •

وبرغم ما سلف فان الأمر لم يكن على هذا النحو الظاهر من صيغة النص اذ كان الواقع العملى يناقض ذلك تماما ؛ لأن مصر – برغم اعتمادها لمذكرة المستشار المالى (تسوية سنة ١٩١٢) من مجلس نظارها فى أواخر نوفمبر من نفس العام – الا أنها لم تقطع معونتها المالية كلية عن السودان ، بل استمرت تقدم له المعونة العسكرية سنويا لاعاشة القوات الموجودة بالسودان • كما لجأت حكومة السودان كثيرا الى مصر – ومصر وحدها – بعد سنة ١٩١٢ تطلب منها العون كلما أعوزها المال مثلما حدث سنة ١٩١٧ حين طلبت حكومة السودان مبلغ ١٧٠٫٠٠٠ جنيها (١٠) لم تتأخر مصر عن تقديمه لها وفق مفهومها الخاص لمبدأ وحدة وادى النيل السياسية •

---

(٩) انظر الملحق رقم ١٨ •

(١٠) Sudan Government : Note on the payments made by Egypt to the Sudan since 1899 (July 1924) — (Strictly Confidential). Palace Class 4. Box 12.

واذا كان الأمر كذلك فماذا كان الهدف من ايراد هذا النص ؟

لقد استهدفت التسوية تغطية الشذوذ الواضح فى تحمل مصر وحدها سد العجز فى ميزانية السودان برغم وجود شريك لها فى ادارته . كما أن قطع المعونة عن السودان يسد ثغرة تفيد وجود علاقة سياسية معينة بين مصر والسودان فى الوقت الذى كانت بريطانيا تحرص على عدم وجود مثل هذه العلاقة . ولم يعد هناك مبرر للسكوت على مظهر هذه العلاقة بعد أن وقف اقتصاد السودان على أرجله بفضل معونات مصر له فوجب القضاء على كل ما يتعارض مع هدفها الأكبر هناك الخاص بفصل السودان عن مصر ، وهو الأمر الذى استهدفه النص على رد الرسوم الجمركية الى السودان مرة أخرى لمنح السودان صفة الاستقلال المالى عن مصر باعتباره وحدة سياسية منفصلة عنها .

٢ ـ انتقلت المذكرة بعد ذلك الى تفصيل المعونات المصرية للسودان وربط جملة قروض التنمية المقدمة من مصر للسودان حتى سنة ١٩١٢ بمبلغ ٥ر٣١٩ر٩٢٥ جنيها مصريا وقد سبق الكلام عن هذا المبلغ ومدى المغالطة فيه .

٣ ـ حين قررت هذه التسوية استمرار تحمل مصر نفقات قواتها العسكرية الموجودة فى السودان صورت ما ستتحمله من مبالغ على أنه يمثل « النفقات الاضافية التى تتحملها الحكومة المصرية نتيجة لاستبقاء قواتها بالسودان زيادة على ما كانت ستتحملة لو لم يكن السودان محتلا » وقد اعتبرت هذه العبارة القوات المصرية فى السودان قوات احتلال تتحمل صاحبتها تكاليفها ، فأرادت بذلك أن تجعل وجود مصر فى السودان يقوم على حق الفتح وهو نفس الحق الذى يقوم عليه وجود بريطانيا فى السودان .

ومما يجدر ذكره أن مصر كانت تدفع نفقات جميع القوات الموجودة بالسودان حتى القوات البريطانية الرمزية التى كانت بالسودان لأنها كانت تدفع تكاليفها كذلك ضمن نفقات قوات الاحتلال فى مصر .

وقد أدرك المستشار المالى ضعف جانبه فحاول أن يبرر تحمل مصر هذه المبالغ بعدم قدرة السودان على دفعها بسبب انقطاع المعونة المالية المصرية له ، وان تحمل مصر لنفقات قواتها فى السودان جاء مقابل اعفاء القوات المصرية من دفع أجور الانتقال وغيرها من الخدمات التى تؤدى للقوات المصرية بالسودان ولا يخفى ما يحمله مثل هذا

التبرير من مغالطـة وتناقض مع اعتبـار القوات المصريـة محتلـة للسودان ·

والغريب في الأمـر كذلك أن التسويـة اعتبرت تكاليف اعاشة القوات المصرية بالسودان دينا على حكومة السودان وفي هذا تناقض آخر لفكرة الاحتلال التي وردت في التسوية · على أن اعتبار هذه التكاليف ديونا على حكومة السودان يعنى أن القوات المصرية تؤدى خدمات لحكومة السودان تستحق عليها الأجر وأن حكومة السودان في هذا طرف مستقل عن مصر تدفع مقابل ما يؤدى لهـا ، وبذلك تعمد واضعوا هذه التسوية الى ابراز فكرة الانجليز باعتبار السودان وحدة سياسية منفصلة عن مصر تماما ولا تربطهـا بها أى رابطـة ولا حتى صفة الاحتلال التي أضفتها المذكرة على القوات المصريـة والا فان الاحتلال المصرى يعتبر احتلالا مثاليا منزها لا يحمل الاقليم المحتل أى تكاليف في سبيله وانما وجد لخدمته فقط · ولم يكن النص على تحمل مصر تكاليف قواتها بالسودان يعنى أنها لم تكن تتحملها قبل وضع تسوية سنة ١٩١٢ فان حكومة مصر كانت منذ بدأ استرداد السودان تتحمل نفقات قواتها في السودان في بنود قائمة بذاتها في ميزانية نظارة الحربية المصرية ·

٤ ـ وتصل التسوية الى مشكلة الفائدة المستحقـة لمصر على ما قدمتـه للسودان من قروض للتنمية وهو الأمـر الذى سبق تقريـره في سنة ١٩٠٧ ، ولكن تسديد الفائدة ارتبط بقدرة السودان على الدفع، كما نصت التسوية على تعلية الفائدة على المبلغ الأصلي لأنها كانت قبل ذلك تسدد لمصر من مصر ذاتها حين كانت تخصم من معونة مصر للسودان ، ونتيجة لتعلية الفائدة على أصل الدين كان سيزيد حجم مديونية مصر على السودان ·

٥ ـ بعد أن حاولت التسوية تبرير عمليـة استرداد السودان للرسوم الجمركية المحصلة في مصر على بضائعه الصادرة والواردة أوردت الترتيبات التي تساعد على تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة للسودان ، وذلك بانشاء فرع لمصلحة الجمارك المصرية بحلفا الى جانب مصلحة الجمارك السودانية وكانت هذه خطوة عملية للفصل الرسمي بين مصر والسودان ، ثم اشعار لأهل مصر والسودان أن ثمة فوارق موجودة فعلا بين البلدين وأن فكرة الوحدة السياسية لوادى النيل ليس لها وجود على الطبيعية من واقع الحدود الرسمية بين البلدين ·

٦ ـ كان المفروض أن تكون هذه التسوية شاملة لو أريد بها حقا تصفية الوضع المالى بين مصر والسودان ولكنها نصت على ارجاء النظر فى طريقة تسديد السودان ديونه الى مصر لحين انتعاش حالته بالقدر الذى يجعل هذا السداد ممكنا ٠ وهذه تعبيرات عامة فلا يوجد هناك ضابط أو معيار يمكن به قياس مدى انتعاش السودان وحتى لوفرض ونظرنا الى الميزانية واعتبار وجود فائض بها دليل على الانتعاش ، فان حكومة السودان حين طولبت بذلك سنة ١٩٢٠ بعد ذلك ، تنصلت بأن هذا الفائض لا يمثل انتعاشا ، وساعد على هذا التنصل نفس المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية فى القاهرة (١١) ٠

وهكذا وصل البريطانيون عن طريق تسوية سنة ١٩١٢ الى الحصول على اعتراف مجلس النظار المصرى بوجهة نظر حكومة السودان الانجليزية حول حجم ديون مصر على السودان وفوائدها كما سيرد تفصيلا ٠

واذا كان قد سبق القول فى الفصل السابق بشأن الجزء الذى درسته من التسوية ان الهدف الأساسى لها كان موضوع تحديد موئل الاشراف المالى على حكومة السودان فى المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية ، فان ذلك لا يعنى أن باقى التسوية كان عبثا خصوصا وأن الجزء الخاص بالتسوية والفوائد لم يكن سينفذ فى حينه بل كان تنفيذه خاضعا لقدرة السودان المالية على الوفاء ٠ ولكن ايراد هذا الجزء كان بمثابة اقرار من مصر بتحديد حجم ديونها على السودان وتحديد الفائدة المستحقة على هذه الديون وطريقة الدفع ، ومن هذه الناحية بالذات نجحت السياسة البريطانية نجاحا كبيرا أفادها فى المستقبل حين أثيرت مسألة ديون مصر على السودان ٠

ما هى حقيقة ديون مصر على السودان :

واضح مما سلف أن الانجليز فى لندن والخرطوم لم ينكروا ديون مصر على السودان بل أقروها واعترفوا بها فى أكثر من مناسبة وكان آخرها مذكرة لى ستاك عن مستقبل وضع السودان فى يونية ١٩٢٤ (١٢) ومذكرة

---

(١١) رسالة من هـ ٠ ب ٠ هارفى المستشار المالى للحكومة المصرية الى السير ١٠١ برنارد وكيل حكومة السودان بالقاهرة فى ١٩٢٠/٥/٢٥ 31. D. 5/2 (هذا مع العلم بان فائض مالية السودان بلغ ٤٣٨ر٣٧٤ جنيه مصرى سنة ١٩١٨) ٠

(١٢) Stack, Lee : Mem. on the Future Status of the Sudan (24-1-1924), p. 7.

المستر جورج تشستر السكرتير المالى لحكومة السودان فى يولية ١٩٢٤(١٣)، غير أن هذا الاعتراف اكتنفه أمران هما :

١ ـ مجافاة ما اعترفوا به للحقيقة •

٢ ـ اعتبارهم ما تدفعه مصر من أموال للسودان أمر حتمته احتياجات مصر ذاتها على شكل منافع تعود عليها من السودان وادارته وليس طرعا لصالح السودان وتطويره كما سبق •

وقد أثيرت ديون مصر على السودان عدة مرات على الصعيد الرسمى فى مصر خلال فترة البحث وكانت المرة الأولى سنة ١٩٠٩ حين أبدى مجلس شورى القوانين رغبته فى جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ فى وجوب دفع السودان لمصر فوائد على دينها تعادل فى سعرها الفائدة التى تدفعها مصر لدائنيها ، ونتج عن هذا أن أعلن وزير المالية المصرى تصريحا أمام المجلس يجيبه فيها الى رغبته ويحدد ٣٪ سعر الفائدة لديون مصر على السودان (١٤) •

وأثيرت الديون للمرة الثانية رسميا خلال ١٩٢٠ حين طالب السير بول هارفى المستشار المالى للحكومة المصرية حكومة السودان بالبدء فى دفع فوائد ديون مصر ولكن السكرتير المالى فى حكومة السودان استطاع أن يقنع السير بول هارفى بارجاء هذه المطالبة على أساس أن السودان مازال غير قادر على البدء فى دفع الفوائد أو سداد القروض الأصلية (١٥)•

ثم أثيرت ديون مصر مرة ثالثة سنة ١٩٢٠ أثناء محادثات سعد ملنر سنة ١٩٢٠ ، وقد ورد فى المذكرة التفسيرية للمادة الثالثة عشر الخاصة بالسودان فى مشروع الاتفاق الذى توصل اليه سعد وملنر انه « تم الاتفاق على أن تفحص مسألة الديون التى على السودان فى الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف واتفقنا أيضا على أن يبحث ممثل الخزانة البريطانية مع ممثل نظارة المالية المصرية فى هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس الاقتراحات » (١٦) ولما لم يكتب لمشروع سعد ملنر النجاح فقد مات موضوع بحث الديون مؤقتا •

---

(١٣) Sudan Government ; Strictly Confidencial, Note on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, (July, 1924). (Palace Class 4. Box. 12). دار الوثائق المركزية بالخرطوم :

(١٤) مضبطة مجلس شورى القوانين فى جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ •

(١٥) رسالة السير بول هارفى المستشار المالى للحكومة المصرية فى ١٩٢٠/٦/٢٥ الى السير ادجار برنارد وكيل حكومة السودان بالقاهرة ورد برنارد عليه فى ١٩٢٠/٦/٢٩ • (ملحق لمذكرة مدفوعات مصر للسودان) •

(١٦) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ١٤٨

وفى عام ١٩٢٢ حدثت اتصالات بشأن هذه الديون بين المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية والسكرتير المالى لحكومة السودان استمرت كذلك خلال ١٩٢٢ غير أن هذه الاتصالات اتسمت بطابع السرية بوصفها بين موظفين بريطانيين ولم تتخذ الطابع الرسمى ولم يكن للحكومة المصرية أى علم بها (١٧) ٠

وكانت آخر مرة أثيرت فيهـا الديون فى أعقـاب فترة البحث فى ١٥ يناير ١٩٢٥ حين أصدر مجلس النظار المصرى فى هذا التاريخ قرارا بوقف نشر ديون مصر على السودان سنويا ضمن ميزانيتهـا السنويـة ـ كما جرت العادة ـ حتى يتم البحث فى أساس طريقة وضع الحساب ومراجعة مشتملاته (١٨) ٠

وخلال فترة البحث كتب بحثان بشأن هذه الديون أحدهما يمثل وجهة نظر مصر والثانى يمثل وجهة نظر بريطانيا ٠

وقد أعد البحث الذى يمثل وجهـة نظر مصر محمد أبو الفتوح بك أحد مستشارى وفد المفاوضات المصرى مع بريطانيا برئاسة عدلى يكن باشا سنة ١٩٢١ ٠ وقد رجع فى بحثه الى السجلات والوثائق الرسمية المصرية ، ونشره بعد ذلك الأمير عمر طوسون (١٩) ٠ وتعتبر مذكرة محمد أبو الفتوح بك أول وثيقة رسمية مصرية بديون مصر على السودان ، وذلك لأن هذه المذكرة برغم عدم التعامل بها أثناء مفاوضات عدلى كيزون الا أنها كانت ستكون بغير شك رأى مصر الرسمى الذى يقدم للجانب البريطانى فيما لو أتيحت الفرصة لاثارة موضوع الديون ، ولكن عدم اثارة الجانب المالى أدى الى عدم تقديم المذكرة ، غير أن ذلك لا يؤثر اطلاقـا فى قيمتهـا وسوف أتعرض لها فيما بعد ٠

أما البحث الثانى الذى يمثل وجهة نظر بريطانيا فقد أعده السكرتير المالى لحكومـة السودان المستر جورج تشستر فى يوليو ١٩٢٤ بعنوان

---

(١٧) Sudan Govt. ; Note on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899. p. 19, Paragraph 19.

(١٨) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٤٨ ٠ (بيان محمد شفيق باشا وزير الأشغال ونائب رئيس الوزراء أمام مجلس النواب فى ٢٤ محرم ١٣٥٢ هـ) نيابة عن رئيس الوزراء اسماعيل صدقى باشا الذى كان غائبا ٠ وكان هذا البيان ردا على سؤال للنائب فهيم القيعى ٠

(١٩) محمد أبو الفتوح باشا : مذكرة عن السـودان المصرى (١٩٢١/٨/٥) ٠ نشرها الأمير عمر طوسون فى ذيل كتاب بعنوان ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية بقلم محزون (الاسكندرية ١٩٣٥) ٠

« مدفوعات مصر للسودان منذ ١٨٩٩ » وهو بحث سرى للغاية حصلت على احدى نسخه وأشرت اليه فى أكثر من موضع فيما سبق (٢٠) .

وأهمية بحث المستر تشستر أنه كتب للحكومة البريطانيـة فقط فظهرت فيه حقائق عن الديون كانت تغفل عمدا عند المكاتبات الرسمية بين مصر وحكومة السودان أو فى المكاتبات العادية والمنشورة لحكومـة السودان .

تلكهى المناسبـات التى أثيرت فيها مسألـة الديون خـلال فترة البحث ، أما وقد أتينا عليها فلنعـد الى النقطـة الأصلية وهى رأى مصر بالنسبة لهذه الديون .

أما رأى مصر بالنسبة لهذه الديون فكان له وجهان ، الوجه الرسمى للحكومة المصرية وهذا كان لا يختلف بشأن الديون وفوائدها عما قرره الانجليز ، ولا غرابة فى هذا ما دام المستشار المالى للحـكومة المصرية انجليزيا وكانت الحكومة المصرية تنشر كل عام تحت اشراف هذا المستشار البريطانى حجم ديونها على السودان وفوائدها ضمن القائمة الرسمية التى كانت تنشرها بميزانيتها السنوية وكان آخرها بالنسبة لفترة البحث القائمة التى نشرت سنة ١٩٢٥ وجـاء فيها أن هذه الديون حتى نهايـة مارس ١٩٢٣ كالآتى :

	جنيه مصرى
١ ـ المعونة السنوية للنفقات المدنية	٢ر٨٧١ر٨١١
٢ ـ نصيب السودان فى نفقات الجيش المصرى	٥ر٨٧٠ر٦٩٠
٣ ـ قروض التنمية	٥ر٤١٤ر٥٢٥
	١٤ر١٥٧ر٠٢٦

كما أكدت الحكومة المصرية نفس الأرقام سنة ١٩٣٣ فى القائمة التى أودعت سكرتارية مجلس النواب المصرى كرد على سؤال فهيم القيعى وجهه للحكومة حول هذه الديون (٢١) .

(٢٠) Sud. Govt. ; Note on the payments made by Egypt to the Sudan Since 1899. (1st. July 1924). (Strictly Confidencial).
(دار الوثائق المركزية بالخرطوم) .

(٢١) مضبطة مجلس النواب المصرى جلسة الأربعاء ٢٤ محرم سنة ١٣٥٢ هـ .
بيان محمد شفيق باشا وزير الأشغال ونائب رئيس الوزراء أمام مجلس النواب فى ٢٤ محرم سنة ١٣٥٢ نيابة عن اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء ردا على سؤال النائب فهيم القيعى .

ومما يثير الدهشة أن المبلغ السالف الاشارة اليه كما نشرته الحكومة المصرية ١٩٣٣ لم يكن يشتمل على الفائدة المستحقة عليه والذى كان قد اتفق سنة ١٩٠٧ رسميا على أن يكون سعرها ٣٪ وقد حدث ذلك لأن الحكومة المصرية كانت وهى تقدم القروض الى السنوات لاتهتم بأكثر من تسجيل المبالغ التى تقدمها فقط ضمن ميزانيتها فى كل عام وتنشرها كما هى من غير اشارة الى الفائدة · وقد استمر هذا النشر حتى كان قرار مجلس النظار المصرى فى ١٩٢٥/١/١٥ بايقافه ·

واذا كانت الحكومة المصرية قد أغفلت فوائد هذه الديون فان حكومة السودان البريطانية ـ فيما بينها وبين نفسها ـ لم تكن قد أغفلتها ذلك أن السكرتير المالى لحكومة السودان قد ضمن هذه الديون فى مذكرته السرية فى يوليو ١٩٢٤ وفائدتها المركبة فكان أن ارتفعت جملتها الى جنيه مصرى

٢٢٫٣٧٤٫٠٠٠ بيانها كالآتى :

قروض التنمية	٨٫٩٨٠٫٠٠٠
المساعدات المدنية	٤٫٩٨١٫٠٠٠
النفقات العسكرية	٨٫٤١٣٫٠٠٠
الجملة (٢٢)	٢٢٫٣٧٤٫٠٠٠ :

أما البحث الذى قام به محمد بك أبو الفتوح فقد جعل جملة ديون مصر على السودان بفوائدها ٣٪ سنويا ٣٥٫١٩٦٫٠٧٣ جنيها مصريا وبيانها كالآتى :

	جنيه مصرى
المبالغ التى أخذت من الميزانية العادية (المساعدات المدنية)	٤٫٦٠٨٫٩٧٥
المبالغ التى أخذت من الاحتياطى (قروض التنمية)	١٢٫٩٦٧٫٥٧٧
النفقات العسكرية	١٧٫٦١٩٫٥٢١
الجملة (٢٣)	٣٥٫١٩٦٫٠٧٣ :

(٢٢) Sud. Govt. ; payments made by Egypt to the Sudan Since 1899. p. 11. دار الوثائق المركزية بالخرطوم

(٢٣) محمد أبو الفتوح : مذكرة عن السودان المصرى ص ١٠٦ ·

وبذلك يكون الفرق بين جملة الدين فى المذكرتين هو مبلغ ١٢٫٨٢٢٫٠٧٣ جنيها مصريا ٠

ويظهر الفرق واضحا بين التقديرين فى كل من النفقات العسكرية وقروض التنمية ٠ أما المساعدات المدنية فالفرق بين التقديرين فيها ضئيل ، ويرجع سبب الفرق الى ما يلى :

١ ـ النفقات العسكرية :

احتسب تشستر أرقامه على أساس الفرق بين نفقات القوات المصرية فى حالة وجودها بمصر ونفقاتها وهى موجودة فى السودان فبلغت الجملة فى تقديره ٥٫٨٧٠٫٦٩٠ جنيها دون احتساب الفوائد ٠

أما محمد بك أبو الفتوح فقد احتسب كل نفقات القوات المصرية الموجودة فى السودان وليس الفرق بين النفقات باعتبار أن تلك القوات تؤدى واجبها فى السودان لخدمة السودان ذاته وليس لخدمة مصر ٠ وعند احتسابه لنفقات القوات المصرية فى السودان استخرج متوسط نفقات الجيش المصرى فى مصر فيما بين ١٨٨٣،١٨٩٣ فبلغت ٣٣٠٫٣٨٣ جنيها سنويا وخصما من الميزانية السنوية للجيش المصرى واحتسب الباقى على السودان ٠ وان كان فى تقدير أبو الفتوح بك أنه لو جرى فى حسابه على « تقسيم مصروفات الجيش المصرى بين مصر والسودان بقياس عدد العساكر التى فى كل منهما لكان على السودان أن يتحمل كل ميزانية الجيش تقريبا » وقد بلغت جملة نفقات القوات المصرية من سنة ١٨٩٩ حتى ١٩٢١ مبلغ ١٣٫٥٤٩٫٠٧٠ جنيها مصريا دون احتساب الفوائد ويمثل هذا المبلغ الذى حسبه محمد أبو الفتوح بك أقل من ثلث مجموع مصروفات الجيش المصرى كما ورد فى الميزانية المصرية ٠

ويلاحظ أن المبلغ الذى أورده تشستر يمثل نفقات الجيش حتى مارس ١٩٢٣ بينما ينتهى حساب أبو الفتوح بك عند مارس ١٩٢١ وهو تاريخ كتابة مذكرته ٠ ولو أضفنا نفقات الجيش فى السنتين اللتين لم يحتسبهما أبو الفتوح لأرتفع رقم أبو الفتوح بك الى حوالى ١٦ مليون جنيه على أساس أن متوسط نفقات الجيش المصرى بالسودان فى السنة ١٫٥ مليون جنيه (باعتبار نفقاته فى الثلاث سنوات السابقة على١٩٢١)٠

٢ ـ قروض التنمية :

وقد احتسب تشستر هذه القروض اعتبارا من ١٩٠١ حتى نهاية المدة على أساس المبالغ التى استخدمت لمشروعات التنمية وحدها من وجهة

نظره وجعل جملتها ٥٢٥ر٥٨٤ر٥ جنيها آخذا فى اعتباره ما اقتطع من المبالغ التى أخذت للتنمية بمقتضى ما فرض على مصر من تسويات لهذه الديون وأبرزها تسوية سنة ١٩٠٧ التى جعلت جملة ما قدمته مصر مبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ جنيها دون حساب الفوائد (٢٤) ٠

أما محمد أبو الفتوح بك فقد استند فى حساب هذه القروض على أساس أن الاتفاق أن تقدم مصر قروض التنمية من احتياطى الميزانية المصرية ،وعلى ذلك أدخل كل المبالغ التى أخذت من الاحتياطى لحكومة السودان ضمن قروض التنمية ٠ وفى هذا أرجع الأرقام التى رصدها الى عام ١٨٩٦ ٠ وقد بلغ ما قدم للسودان حتى ١٨٩٩ مبلغ ٢٥٦ر٤١٠ر٢ جنيها لم يرد لها أثر فى تقرير تشستر ، كما تجاهل أبو الفتوح كل ما فرض على مصر من تسويات خصوصا تسوية ١٩٠٧ السالف الاشارة اليها وجعل جملة هذه القروض ٢٣١ر٨٨٦ر٧ جنيها مصريا دون احتساب فوائد عليه ٠ هذا مع ملاحظة أن تشستر وأبو الفتوح بك يتفقون فى الأرقام اعتبارا من ١٩٠٩ أما قبل ذلك فالخلاف واضح ٠

٣ ــ المساعدات المدنية :

وقد قدر تشستر هذه المساعدات بمبلغ ٣٣٠ر٩٠١ر٢ جنيها بينما قدرها أبو الفتوح بك بمبلغ ٥٨٥ر٨٣٥ر٢ جنيها مصريا وتمثل الزيادة الواردة فى تقدير تشستر الى اختلاف أرقام سنوات ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٤ وتبلغ جملة الفرق ٧٤٥ر٦٥ جنيها ٠

٤ ــ فوائد هذه القروض :

وتمثل الفوائد كذلك قدرا من فرق جملة ديون مصر على السودان ، كما أوردها كل من تشستر ومحمد أبو الفتوح بك وقد اتفق كل من تشستر ومحمد أبو الفتوح فى سعر الفائدة وهو ٣٪ سنويا كما اتفقا على احتسابها أرباحا مركبة وبلغت جملة الفوائد فى حساب تشستر ٩٧٤ر٢١٦ر٨ جنيها بينما بلغت جملتها فى حساب محمد أبو الفتوح ٠٨٧ر٩٣٥ر١٠ جنيها ٠

ويرجع الفرق بين الرقمين الى الفرق بين أصل الديون كما احتسبها كل منهما ، فضلا عن أن تشستر كان يضع فى اعتباره تسوية ١٩٠٧ وقصر سريان الفائدة على مبالغ دون غيرها كما سلف ٠

---

(٢٤) رسالة من المستر فنسنت كوربت المستشار المالى للحكومة المصرية الى حاكم عام السودان فى ١٢ فبراير ١٩٠٧ ٠
Sud. Govt. ; Payments made by Egypt to the Sudan, p. 7.
دار الوثائق المركزية بالخرطوم

وآخر ملاحظة على مذكرة تشستر أنه ذكر أن الأرقام التى أوردها كديون تمثل ما جاء بدفاتر الحكومة المصرية ، وهو فى هذا يقول الحقيقة المبتورة التى لا تختلف عن الاختلاف فى شيء لأن الأرقام وردت فعلا فى دفاتر الحكومة المصرية ولكنه تصرف عند حسابهـا ولم ينقلهـا كما هى خصوصا نفقات الجيش المصرى وكذلك أرقام قروض التنمية ، وبذا فان قوله هذا لا يخدع ٠

وبرغم ذلك فان عملية الديون كما أوردهـا تشستر كانت أقرب التقديرات الانجليزية الى الحقيقة لأنه كتبها للانجليز بالذات أما محمـد بك أبو الفتوح فقد قدر الديون كرجل مصر مسئول استعدادا لتقديمها للمفاوض البريطانى كوثيقة تمثيل وجهة نظر مصر ٠ كما أنه حرص أن يختم مذكرته بملاحظة واضحة هى « أن جميع هذه المبالغ والأرقام مأخوذة من احصائيات سنوية للحكومة المصرية » وذلك لتأكيد بعده عن العاطفة فى التقدير والحساب واشارة الى أن المصدر موجود وغير خاف على الانجليز الذى كان المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية يعرفها بتفاصيلها جيـــدا ٠

وثمة تساؤل أخير بالنسبة لديون مصر على السودان وهو ما مدى استعداد حكومة السودان لتسديد هذه الديون الى مصر حتى نهاية فترة البحث ؟ ٠

كما سبق كانت حكومة السودان ترى أن قروض التنمية وحدها هى التى تستحق السداد لمصر على عكس المساعدات المدنية أو نفقات الجيش التى كانت غير مواجبة السداد فى رأى حكومة السودان ٠ ويدعم هذا الرأى أو يزيد عليه الجملة التالية التى وردت فى مذكرة المستر جورج تشستر عن الديون وفوائدها :

If ever the liability to repay the whole of amount is seriously considered ...

وتفيد هذه الجملة فى وضوح أنه لا يوجد اعتبار جدي لتسديد هذه الديون ومن ثم حاول أن يبحث عن وسائل لتخفيض المبلغ أو اقتطاع أكبر قدر منه حين لا يكون هناك مفر من الدفع ، فأورد فعلا قائمة بمبلغ ٠٠٠ر٨٣٤ر١ جنيها عائد الجمارك المصرية على البضائع الواردة الى السودان عبر مصر قبل ١٩١٢ ٠ حتى يقتطع هذا المبلغ من جملة الديون اذا أصبح الدفـع لازمـا ٠

رابعا ـ لماذا تمسكت مصر بحقها فى الاشراف على مالية السودان :

وهناك سؤال وهو : الى أى حد تساهلت مصر بالنسبة لحقوقها فى الاشراف على مالية السودان ؟

ويمكن الاجابة عن هذا السؤال من واقع كتابات الانجليز المسئولين فى مذكراتهم ٠ فقد سبقت الاشارة الى مـذكرات كل من السير ألدون جورست عند التفكير فى اقامة مجلس الحاكم العام ومذكرة كل من بونهام كارتر السكرتير القضائى والمستر فيبس السكرتير الادارى الى الحـاكم العام للسودان بخصوص التغييرات المقترحة لمالية السودان وادارته ٠

وقد جاء فى هذه المذكرات بوضوح أن مصر كانت متمسكة بكل حقوقها الواردة فى تنظيمات سنة ١٩٠١ ازاء حكومـة السودان ، سواء المالية وغير المالية ولم يكن لديها أى نية للتنازل عن أى من هذه الحقوق قيد أنملة (٢٥) وقد وضـع كل من عالـج النواحى الادارية والماليـة فى السودان أمامه مشكلة كيفية الحصول على موافقة مصر على أى تغيير مقترح باعتبار أن الحصول على مثل هذه الموافقة أمر صعب المنال ٠ وقد وصل بعضهم من أجل حل هذه المعضلة الى حد اقتراح ضرورة اجراء « ضغط كبير » على مصر حتى يتم التغيير المطلوب (٢٦) ويحمل لفظ « كبير » هنا دلالة واضحة على صلابة موقف مصر لدرجة لا يؤثر فيه الضغط العادى ، هذا فى الوقت الذى كان الانجليز أثناءه يحتلون مصر ويسيطرون على كل مقـدراتها ٠

وبالاضافة الى ما سلف فما فتئت الجمعية التشريعية عند نظر الميزانية المصرية تصر على اعتبار السودان جزءا لا يتجزأ من مصر وترصد هذا فى تقريرها السنوى عقب اقرار الميزانية وفى غير ذلك من المناسبات ٠

ومن الناحية الشعبية فأن وقفات مصطفى كامل والحزب الوطنى بالنسبة لوحدة وادى النيل كانت دليلا حيـا على تمسك الشعب المصرى بوحدة واديه والرغبة فى العيش مع أشقائه فى السودان تحت راية واحدة٠

ومن أجل ذلك لجأ البريطانيون الى وسيلة أخرى وهى عرض الاقتراح الخاص بالتغيير كجـزء من مشروع عام لانشاء مجلس تنفيـذى (٢٧) ، ورجحوا أن مصر لن تعارض فى ادخال بعض التعديـلات على التنظيمات

---

(٢٥) Genco. Class 1 Box4. — Bonham Carter to Governor General 18/9/1909.

(٢٦) Genco Class 1, Box 4. — Phipps to Stack, 18/9/1909.

(٢٧) Genco. Class 1 Box4. — Bonham Carter to Governor General 18/9/1909.

المالية القائمة (٢٨) اذا ما وردت مثل تلك التعديلات ضمن هذا المشروع العام ، وليس كاجراء قائم بذاته (٢٩) ٠

ذلك اذن كان موقف مصر بالنسبة للسودان وحكومة السودان كما أثبته الانجليز وهو التمسك بحقوقها فى الاشراف على ماليته ضمانا لحسن أنفاق ما تقدمه من موال لصالح السودان ، باعتباره جزءا منها مكملا لها وهدفها هو رفاهية أهله وزيادة تحضرهم ٠ ولكنه كان يقابل ذلك ان الانجليز كانوا أقوى من مصر وكانت حكومتها تعمل تحت اشراف المستشارين البريطانيين وجيش الاحتلال قابع فى البلاد والانجليز يسيطرون اداريا على السودان ٠

ولم يكن الاشراف فى حد ذاته هدفا لمصر وانما كان وسيلة لغاية أكبر وهى علاوة على تأكيد وحدة وادى النيل الاطمئنان الى حسن انتظام شئون السودان الاقتصادية لضمان تنمية موارده وترقية شئونه ومساعدة أهله خصوصا وان مصر وحدها هى التى أخذت على عاتقها تزويد السودان بما يحتاجه من أموال للتنمية الاقتصادية ٠

أثر مساعدات مصر المالية فى تطوير اقتصاديات السودان :

بقى تساؤل يحتاج لاجابة وهو : ما أثر ما أنفقته مصر على السودان؟٠

الواقع أن الاجابة على هذا توضحها حكومة السودان ذاتها ففى تقريرها السرى للغاية عن « ديون مصر على السودان » المكتوب سنة ١٩٢٤ أوردت ثلاثة جداول توضح تفاصيل ما قدمته مصر للسودان من قروض للتنمية وأوجه انفاقها من وجهة النظر البريطانية الصرفة وتشمل هذه الجداول ما يلى :

١ ـ نواحى انفاق قروض التنمية المصرية الى السوان من سنة ١٨٩٩ الى ١٩١٤ ٠

٢ ـ تفاصيل انفاق قروض التنمية المصرية الى السودان منذ سنة ١٨٩٩ حتى ١٩١٤ ٠

٣ ـ قروض مصرية تحت تصرف السودان حتى سنة ١٩٠٧ ٠

---

(٢٨) Genco C'ass 1 Box 4. — Phipps to Stack, 18/9/1909.

(٢٩) Genco. C'ass 1 Box4. — Bonham Carter to Governor General 18/9/1909.

(دار الوثائق المركزية بالخرطوم) :

وفيما يلي الجدول الأول :

نواحي انفاق
قروض التنمية المصرية الى السودان
منذ ١٨٩٩ الى ١٩١٤ (٣٠) ٠

أبواب الصرف	حتى ١٩٠٦	من ١٩٠٧ الى ١٩١٤	الجملة
السكك الحديدية	٢ر٥٤٨ر٠٠٠	١ر٣٧٢ر٧٦٥	٣ر٩٢٠ر٧٦٥
البواخر	٩٥ر٠٠٠	—	٩٥ر٠٠٠
الأشغال العامة	٣٠٨ر٠٠٠	١٠٠ر٥٩٣	٤٠٨ر٥٩٣
التلغرافات	١٩ر٠٠٠	—	١٩ر٠٠٠
ميناء ومدينة بور سودان	٦٨٥ر٠٠٠	٢٢٩ر١٧٠	٩١٤ر١٧٠
	٥٦ر٩٩٧		٥٦ر٩٩٧
الجملة :	٣ر٧١١ر٩٩٧	١ر٧٠٢ر٥٢٨	٥ر٤١٤ر٥٢٥
الخصومات :			
(أ) نفقات لم ترصد أساسا لمشروعات التنمية وخصمت من القروض التي قدمت حتى ١٩٠٦ ٠	٢١١ر٩٩٧	—	—
(ب) نفقات المباني العسكرية في بور سودان ٠	—	٢٨ر٠٣٥	٢٤٠ر٠٣٢
الصافي :	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر٦٧٤ر٤٩٣	٥ر١٧٤ر٤٩٣

(٣٠) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Palace Class 4. Box. 12.

Sudan Government : Note on the Payments made by Egypt to the Sudan Since 1899, p. 21.

وفيما يلى الجدول الثانى :

تفاصيل انفاق قروض التنمية المصرية للسودان منذ ١٨٩٩ (٣١)

البيان	المبلغ	الجملة
السكك الحديدية :		
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ ـ خط سكة حديد النيل البحر الأحمر	١ر٦٨٦ر٩٣٣	
٢ ـ خط أبو حمد كرمة	٢٦٩ر٠٠٠	
٣ ـ كوبرى النيل الأزرق	٢٥٠ر٠٠٠	
٤ ـ كوبرى النيل الأبيض	١٣٠ر٠٠٠	
٥ ـ خدمات سكة حديد أخرى	١ر٥٨٣ر٨٣٢	
		٣ر٩٢٠ر٧٦٥
البواخــر :		
١ ـ البواخر والقوارب النيلية	٦٤ر٠٠٠	
٢ ـ رصيف ميناء بسواكن	٣١ر٠٠٠	
		٩٥ر٠٠٠
الأشغــال العامــة :		
١ ـ مبنى مصلحة اصلاح المنازل والمستشفى والسجون .	٢٥٧ر٠٠٠	
٢ ـ الرصيف النهرى بالخرطوم	٧٦ر٠٠٠	
٣ـ برنامج المبانى المدرسية	٥٠ر٥٩٣	
٤ ـ مخازن الايداع	٢٥ر٠٠٠	
		٤٠٨ر٥٩٣

(٣١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم : Pa'ace C'ass 4. Box. 12.

Sudan Government : Note on the Payments Made by Egypt to the Sudan Since 1899, p. 23.

تابع الجدول الثانى :

البيـــان	المبلغ	الجمـــلة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
خدمات التلغراف :		١٩ر٠٠٠
ميناء ومدينة بور سودان :	٩١٤ر١٧٠	
استقطاعات :	٢٨ر٠٣٥	
		٨٨٦ر١٣٥
خدمات اخرى :		
١ ـ عجز فى ميزانية السودان سنتى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ .	٣٤ر٠٠٠	
٢ ـ نفقات غير عادية	١٥ر٠٠٠	
٣ ـ مبالغ صغيرة اخرى	٧ر٩٩٧	
		٥٦ر٩٩٧
الجملة :		٥ر٣٨٦ر٤٩٠
استقطاعات :		
نفقات لم ترصد أساسا للسودان وخصمت من المقدمة حتى ١٩٠٦		٢١١ر٩٩٧
الرصيد :		٥ر١٧٤ر٤٩٣

وفيما يلي الجدول الثالث :

قروض تحت تصرف السودان حتى سنة ١٩٠٧

قروض في نهاية سنة ١٩٠٤

احتياطي خاص :

البيان	جنيه	جنيه
قرض للسكك الحديدية وتلغراف السودان .	٧٤ر٠٠٠	
جنيه ٢٥٨٠٠٠ قرض لسكك حديد السودان .		
٧٨٠٠ خصومات : تنزيل من القرض الممنوح في ١٩٠٥	٤٥٠ر٠٠٠	
قرض لانشاء رصيف بحري في سواكن .	٣١ر٠٠٠	
قرض لمسح خط السكة الحديد من النيل لسواكن	١٠ر٠٠٠	
قرض لتحديد خط سكة حديد من النيل لسواكن .	١٦ر٠٠٠	
عجز في ميزانية السودان عن سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٠ .	٣٤ر٠٠٠	
تصميم خط سكة حديد أبو حمد مروى .	٢ر٥٠٠	
مدفوعات لحكومة أريتريا خاصة بالمواشي السودانية التي ترعى على أقاليمها .	٢ر٠٠٠	
مشتروات أدوات زراعية للملاك السودانيين .	٦ر٠٠٠	
تسوية حسابات سكة حديد مصر مع سكة السودان .	٢ر٥٠٠	
سكة حديد النيل ـ البحر الأحمر .	٦٠٠ر٠٠٠	
عجز في انتقالات وزارة الحربية بالسودان .	١٩ر٠٠٠	
مصاريف غير عادية للسودان .	١٥ر٠٠٠	
		١ر٢٦٢ر٠٠٠

قروض مفتوح سنة ١٩٠٥

ديون خاصة :

	البيان	المبلغ	المجموع
	ما قبله	جنيه	١ر٢٦٢ر٠٠٠
	أشغال عامة فى السودان ·	٢٥ر٠٠٠	
	عجز فى انتقالات وزارة الحربية بالسودان ·	٢١ر٠٠٠	
	سكك حديد النيل البحر الأحمر ·	٩١٢ر٠٠٠	
	ميناء بور سودان ·	١٥٠ر٠٠٠	
	سكة حديد أبو حمد كرمة ·	٢٦٩ر٠٠٠	
	تجهيزات الفنارات ·	٣ر٠٠٠	
			١ر٣٨٠ر٠٠٠
			٢ر٦٤٢ر٠٠٠

قرض مفتوح سنة ١٩٠٦

ديون خاصة :

البيان	المبلغ	المجموع
أشغال عامة بالسودان ·	٢٥ر٠٠٠	
عجز فى انتقالات وزارة الحربية بالسودان ·	١ر٠٠٠	
احتياطى عام :		
سكة حديد النيل البحر الأحمر ·	١٧٥ر٠٠٠	
ميناء بور سودان ·	٣١٥ر٠٠٠	
تصميمات لخطوط السكة الحديد ·	١٦ر٠٠٠	
خدمة السفن بين كريمة ودنقلة ·	٢٠ر٠٠٠	
أشغال مبدئية لانشاء كبارى فى الخرطوم ·	٨ر٠٠٠	
عمليات اكتشاف بحر العرب وبحر اللول ·	١ر٠٠٠	
مشتروات وأشغال مختلفة فى السودان ·	٢٦٥ر٠٠٠	
		٨٢٦ر٠٠٠

قرض مفتوح سنة ١٩٠٧

ديون خاصة :

٢٠٠٠٠ر٢٠	أشغال عامة فى السودان ٠
	احتياطى عام :
١٥٠٠٠ر١٥	مساكن الموظفين فى عطبرة ٠
٥٠٠٠ر٥	مستشفى عطبرة ٠
٢٥٠٠٠ر٢٥	مستشفى مدنى فى الخرطوم ٠
٢٢٠٠٠٠ر٢٢٠	ميناء بور سودان ٠

٢٨٥٠٠٠ر

٣٠٠٠ر٧٥٣ر٣ ★ الجملة

وواضح من هذه الجداول التى أوردتها حكومة السودان أن هذه الأموال المصرية أنفقت على النواحى التالية :

١ ـ المواصلات سواء السكك الحديدية والكبارى والبواخر النهرية والتلغرافات والتليفونات ٠٠٠ الخ ٠ وهذه كلها بمثابة مفتاح تطور الاقتصاد السودانى كما هو مفتاح تطور الاقتصاد لأى بلد آخر ٠

٢ ـ ميناء بور سودان وسواكن وهما مخرجا السودان الى العالم الخارجى من جهة الشرق وقد درجت السياسة البريطانية على تحويل توجيه السودان الاقتصادى ناحية البحر الأحمر وتقليل التوجيه الشمالى عن طريق مصر فانشأت أرصفة بحرية ومخازن أيداع وما اليها مما يحتاجه أى ميناء تجارى فى العالم ٠

(★) خفض هذا المبلغ الى رقم اجمالى مقداره ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ جنيه مصرى ٠

وتمثل ناحيتا الاتفاق السالفتان الخطوة الأولى لعمليات التجارة الخارجية السودانية الصادرة والواردة . وقد ظهر أثر الانفاق فى هذين الميدانين ممثلا فى تطوير اقتصاد السودان فانطلق بعد ذلك ، ولكن فى اطار سياسة بريطانية استثمارية استغلالية .

٣ ـ المبانى كالمدارس وغيرها من المبانى الحكومية والأشغال العمومية .

وبخلاف قروض التنمية لا يمكن أن نغفل الدور الذى قامت به القوات المصرية التى كانت تجوب السودان لنشر الأمن والسلام فى ربوعه محل الخوف والتمرد والعصيان ، واعادة الحياة الى حالتها الطبيعية مما كان يهىء الفرصة لقيام اقتصاد فى البلاد على أسس عادية من حيث الانتاج والتجارة وجمع الضرائب واقامة المشروعات وتشجيع الاستثمار .

بريطانيا والاقتصاد السودانى :

ومن السؤال السالف يقفز سؤال آخر مكمل له وهو : ماذا كان دور بريطانيا ـ شريكة مصر فى حكم السودان والمستأثرة به كلية ـ فى اقتصادياته ؟

سبق القول أن سياسة بريطانيا درجت على عدم انفاق أموال من الخزانة البريطانية فى السودان ولكنها فى الوقت ذاته احتكرت كل المشروعات التى قامت فى السودان كملك لحكومة السودان (٣٢) وحاولت أن تبرر هذا الاحتكار بوجود اشباه له فى أكثر من بلد غير السودان مثل مصر وأورجواى وغيرها .

ولم تمانع السياسة البريطانية فى السودان من قيام شركات الاستثمار مع تفضيل الشركات البريطانية منها وذلك لتقطع الطريق على الشركات من الجنسيات الأخرى التى كانت تتنمر للقفز الى السودان لاستثمار أموالها . وقد كانت بريطانيا حاسمة فى هذا القصر اعتبارا من ١٩١٢ أما قبل ذلك فقد أمكن قيام بعض الشركات . ومن أهم ما قام بالسودان من شركات استغلالية ما يلى :

١ ـ الشركة الانجليزية الأمريكية :

The Sudan Plantations Syndicate.

وبدأت أعمالها سنة ١٩٠٤ فى زراعة القطن بالسودان برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه ارتفع فى سنة ١٩١٠ الى ٢٥٠ ألف جنيه وبلغت أرباحها

(٣٢) Martin P. ; The Sudan in Evolution, p. 292.

بنسبة ٥ر١٢٪ فى أغلب السنين واستمرت هذه الشركة بعد ذلك حتى نهاية فترة البحث (٣٣) .

٢ ـ الشركة الألمانية لتصنيع الورق والوقود :

وهى شركة ألمانية تأسست سنة ١٩٠٨ وكانت تقوم بقطع النباتات المائية المنتشرة فى منطقة السدود ببحر الجبل واستخدامها فى صناعة الورق والوقود وبدأ المصنع يعمل سنة ١٩١٢ عند قرية سادايت Sadite قرب بحيرة نو ولكن المشروع أوقف نهائيا بأمر الحكومة ١٩١٥ بزعم أنه غير مفيد وما تزال جدران هذا المصنع قائمة الى الآن ، على أن دليل نجاحه هو تدبير عمالة لحوالى ١٠٠٠ شخص من قبيلة الشلوك . وكان السبب الرئيسى فى ايقافه هو منع الاستثمار غير الانجليزى من العمل فى السودان عموما وخصوصا الاستثمار الألمانى الذى كان ينافس انجلترا منذ نهاية القرن التاسع عشر عند منابع النيل وفى شرق أفريقيا ، هذا وكان قيام الشركة بالاستثمار فى جنوب السودان أمر مستبعد بسبب السياسة التى جرت عليها حكومة السودان فى الجنوب من حيث العمل على ابقاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هناك على ما هى عليه .

٣ ـ مشروع الجزيرة :

وكان أكبر الاستثمارات فى السودان هو مشروع الجـزيرة الذى استهدف زراعة ٣ مليون فدان فى منطقـة الجزيرة بشرق السودان ولم يزد دور بريطانيا بالنسبة لهذا المشروع عن ضمان القرض الذى طلبته الحكومة لانشائه وقدره ٣ مليون جنيه سنة ١٩١٣ بفائدة قدرها ٥ر٣٪ لصالح بنوك انجلترا التى كانت المستفيـدة من هذا القرض (٣٤) الذى تقرر أن ينفق على النحو التالى (٣٥) :

(أ) مشروعا ترى سهل الجزيرة :	٠٠٠ر٠٠٠ر٢
(ب) امتداد فى سكك حديد السودان :	٠٠٠ر٨٠٠
(جـ) أشغال رى آخر :	٠٠٠ر٢٠٠
الجملة :	٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه

(٣٣) Martin P. ; The Sudan in Evolution, p. 293.

(٣٤) دكتور زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٢١٠ .

(٣٥) Martin P. ; Ouv. Cit., p. 298.

وقد رفع مبلغ القرض بعد ذلك الى ٦ مليون جنيه سنة ١٩١٩ نتيجة ارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى وتم انشاء سد مكوار فى يوليو سنة ١٩٢٥ وافتتح فى يناير سنة ١٩٢٦ لرى المنطقة (٣٦) ·

ذلك كان دور بريطانيا بالنسبة لاقتصاديات السودان سلبيا صرفا من حيث الدفع ايجابيا صرفا من حيث الغنيمة ، أما مصر فانها اذا كانت قد قدمت للسودان من الأموال ما أقال اقتصاده من عثرته ثم ساعده على التطور وهيأه للانطلاق فان السياسة البريطانيـة استأثرت به تستنزف خيراته كمستعمرة لها مثل باقى مستعمراتها ·



(٣٦) Duncan ; The Sudan, p. 162.



الباب الخامس

اليقظة القومية في السودان ومصير الاتفاق الثنائي بين مصر وبريطانية (١٩١٩ - ١٩٢٤)

الفصل الأول :

قيام ثورة ١٩١٩ في مصر وموقفها من السودان .

الفصل الثاني :

لجنة ملنر وآراؤها بشأن السودان .

الفصل الثالث :

مقترحات لجنة ملنر بين بريطانيا ومصر والسودان .



الفصل الأول

قيام ثورة ١٩١٩ فى مصر وموقفها من السودان

أولا ـ موقف مصر من موضوع السودان قبل قيام ثورة ١٩١٩ :

اذا كان العنصر الشعبى ببنيانه الذى قام سنة ١٩١٩ جديدا على الحياة السياسية المصرية الا أن مطالبته بوحدة وادى النيل آنذاك لم تكن جديدة على تلك الحياة فى مصر عموما وخصوصا خارج النطاق الحكومى على اعتبار أن الحكومة كانت منذ الاحتلال تأتمر بأمره ولا تخرج عن الخط الذى رسمته السياسة البريطانية لمصر وللسودان معا والذى كان أهم ما يميزه انفراد بريطانيا بالسودان ـ بغض النظر عن التسمية التى تطلق عليه ـ وأبعاد كل أثر مصرى منه ، مع تمسكها (أى بريطانيا) بالاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ كأداة وسند شرعى وحيد للوجود الانجليزى هناك • ولم يكن يؤثر فى هذا الخط السياسى العام تلك الفلتات المتباعدة التى صدرت عن الرسميين المصريين تجاه السودان ووحدة وادى النيل لأن سلطات الاحتلال كانت تأخذ مثل تلك الفلتات بالشدة فتردعها ولعل حادث الحدود المشهور سنة ١٨٩٤ (١) خير دليل على ذلك •

---

(١) بينما كان الخديو عباس فى زيارة للحدود يوم ١٨٩٤/١/١٠ أبدى ملاحظاته علنا على الأورطة الثانية على مسمع من الضباط الانجليز فبلغ كتشنر ذلك فابلغ الخديو استياء الضباط الانجليز وعزمهم على الاستقالة • فافهمه عباس أنهم موظفون عنده وله حق ابداء الملاحظات على الجيش المصرى ، ولكن كتشنر ابلغ الأمر للمعتمد البريطانى الذى قدم ثلاث مطالب تتلخص فى ترضية الضباط الانجليز رسميا بثناء الخديو على نظام الجيش وعزل محمد ماهر باشا من وكالة الحربية (وكان يثق به الخديو) ثم اعتبار الضباط الانجليز فى الجيش المصرى تابعين لجيش الاحتلال • وتأزم الموقف ولكنه حل حين رضخ =

وبرغم انصياع رجال الحكومة المصرية للسياسة البريطانية فى السودان وموقف الرضا بالواقع الذى ارتضوه ، فان جانبا من ذات القطاع الحكومى فى مصر لم يشأ أن يستكين للسياسة البريطانية أو يغمض عينه عنها وعن تصرفاتها وخصوصا بالنسبة للسودان وان لم يؤد تصرفه الى أى أثر ايجابى • وذلك القطاع هم أعضاء المجالس التشريعية التى أقامها الانجليز فى البلاد من مجلس شورى القوانين الى الجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية التى خلفتهما بعد ذلك • فبرغم انعدام صفة الانابة فى أعضاء تلك المجالس الى حد كبير الا أنهم كانوا قد عاصروا أحداث المهدية فى السودان ثم استرداده وما تلا ذلك من تطورات وأخيرا يعرفون أن القوات المصرية ومصلحة الرى المشتركة قطع مصرية صميمة موجودة هناك كرمز لفكرة وحدة « وادى النيل » • وبالاضافة الى ذلك فقد كانت تواتى تلك المجالس فرصة سنوية متكررة يتناول فيها أعضاؤها موضوع السودان وذلك عند عرض ميزانية مصر للحصول على موافقة الأعضاء عليها استكمالا للشكل القانونى فقط وكانت الميزانية المصرية تضم ضمن أبوابها نفقات الحكومة المصرية فى السودان ومساعداتها له وقروضها لتنميته ، فلم يترك بعض الأعضاء هذه المناسبة تمر دون أن يعبروا فيها عما يجول فى نفوسهم تجاه السودان بنقد حكومته وأعمالها على أساس أن السودان « جزء لا يتجزأ من مصر » الأمر الذى تكرر وروده فى مضابط هذه المجالس أكثر من مرة (٢) دون أن يشطب أو أن يمنع الأعضاء من ترديده •

وهنا يطرح سؤال نفسه وهو : لماذا ترك الاحتلال البريطانى هذا الاتجاه فى مثل تلك المجالس الحكومية مع قدرتهم على اخماده فى وقته باعتبار تلك المجالس صناعات بريطانية صرفة ؟

الواقع أن السياسة البريطانية كانت قد رتبت أمورها على ألا تنفق فى السودان أية مبالغ على اعتبار أنه هوة سحيقة تبتلع الأموال فضلا عن

= الخديو فارسل من الفيوم عند عودته برقية الى كتشنر بحلفا فى ١٨٩٤/١/٢٦ يبلغه عن رضائه عن الجيش وتهنئة الضباط المصريين والانجليز على جهودهم • كما نقل محمد ماهر باشا محافظا للقنال ورفض المطلب الثالث •

(٢) مجموعة محاضر مجلس الشورى القوانين :

(أ) دور انعقاد المجلس ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ :

١ ـ تقرير لجنة الميزانية بالمجلس عن سنة ١٩١٠ ص ص ١٧٠ ـ ١٧٣ •

٢ ـ كلمة العضو فتح الله بركات فى نفس الدورة ص ١٣٣ •

٣ ـ كلمة العضو أحمد يحيى فى نفس الدورة ص ١٢٩ ، ص ١٧٠ •

٤ ـ كلمة العضو مرقص سميكة فى نفس الدورة ص ١٣٩ •

(ب) دور انعقاد المجلس ١٩١٠ ـ ١٩١١ :

تقرير لجنة الميزانية بالمجلس عن سنة ١٩١١ ص ١٣١ •

تعهد الحكومة البريطانية للبرلمان الانجليزى بعدم العودة الى انفاق المبالغ فى السودان كما مر • فلم يكن هناك سوى مصر كمصدر تمويل وحيد للسودان • ولتبرير أقرار ما يرصد من أموال للسودان ، لم يكن هناك مناص من التغاضى عن الاصطلاح الخاص بأن السودان « جزء لا يتجزأ من مصر » ويعادل هذا فى الجانب الآخر أنه كان بيد سلطات الاحتلال ضمان عدم تعدى هذا التعبير حدود الأوراق والمضابط وكان بمقدورها ايقاف أى تطور لمثل هذا الاصطلاح الى ما قد يضر بالسياسة البريطانية تجاه السودان •

أما القطاع غير الحكومى المصرى أو القطاع الشعبى ان جازت التسمية فلم يكن القيد المفروض عليه من سلطات الاحتلال البريطانى يماثل ذلك المفروض على الحكومة ولذا كانت فكرة وحدة وادى النيل والمناداة بها علنا واحدة من مفاهيمه كمطلب قومى مصرى يودون تجسيده على الطبيعة، واعادة صورة قديمة كانت ما تزال واضحة فى أذهان أبناء الشعب عموما سواء من عملوا منهم فى السودان فى القرن التاسع عشر أو ممن أدركوا حظا من العلم واحتكوا بأهله وكانوا عنصر ربط ووسيلة تأكيد للفكرة على حيز الواقع أو لاحقوا ما يكتب على صفحات الجرائد اليومية المصرية وخصوصا جريدة المؤيد التى دأب صاحبها الشيخ على يوسف على النقد البارع للسياسة الانجليزية فى مصر والسودان أو آراء مصطفى كامل التى بلورها الحزب الوطنى فى مطلبى الجلاء والوحدة وتولت صحف الحزب الكتابة عنها وأبرازها (٣) •

ولكن عيون الاحتلال كانت تلاحق ذلك القطاع غير الحكومى أو القطاع الشعبى ملاحقة يقظة مستمرة بهدف اخماد أى بادرة تعارض ما رسمته السياسة البريطانية خشية تطورها الى ما لا تحمد عقباه فطورد زعماء الحزب الوطنى ورجاله حتى لجأ محمد فريد الى الخارج وبقى هناك حتى مات • ولكن هذه الملاحقة لم تفت فى عضد المصريين أو تميت الفكرة التى وصلت الى درجة العقيدة لديهم •

ثانيا ــ قيام ثورة ١٩١٩ فى مصر :

على أى فقد كان ذلك أحد المنافذ عبر عن طريقه المصريون عن فكرة وحدة وادى النيل كما تجول بخواطرهم • وكانت فترة الحرب العالمية الأولى ، فترة موات بالنسبة لكل شىء بسبب فرض الحماية البريطانية

---

(٣) جريدة اللواء : الأعداد ٢٥٤٧ فى ١٩٠٨/١/٩ ، ٨١٢ فى ١٩٠٢/٦/٨ ٢٤٢٣ فى ١٩٠٧/٢/١١ ، ٢٤٦٦ فى ١٩٠٧/١٠/١٣ ، ١٦٠٥ فى ١٩٠٤/١٢/٢٦ ، ٢٥١٢ فى ١٩٠٧/١٢/٧ •

على مصر واعلان الأحكام العرفية فيها وما الى ذلك من الاجـراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية في تلك الفترة . وقد عتمت الدنيا فى وجه رجال مصر وقادة الرأى فيها خلالها فحجبت عنهم الرؤية منذ سنة ١٩١٤ . وساعد على ذلك أمران لم يكونا فى تقدير زعمـاء البلاد آنذاك أولهمـا ما ستزله انجلترا ببلادهم فى أثناء الحرب وثانيهما مبلغ استعداد الشعب المصرى للتضحية فى سبيل حريته وكرامته .

وبالنسبة للأمر الأول الخاص بما ستنزله انجلترا بالبلاد فان كتب التاريخ تزخر بما أصاب الناس فى أرزاقهم وأموالهم على يد قوات الاحتلال. وقد تعدى هذا الأمر كتب التاريخ الى التقارير الرسمية وعلى رأسها تقرير لجنة ملنر (٤) التى وفدت الى مصر فى أعقاب الحرب وعلى أثر قيام ثورة سنة ١٩١٩ لاستقصاء الحقائق .

أما الأمر الثانى الخاص باستعداد الشعب المصرى للتضحية فقـد ظهر ذلك من بداية اعلان الحماية ذاتها بل ومن قبلها ولكنه وضح جليا بعد ذلك فى الحملة الشعواء التى شنها فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ حسين رشدى باشا رئيس وزراء مصر أثنـاء فترة الحـرب على مشروع الدستور المصرى الذى أعده السير وليم برونيت المستشار المالى البريطانى بالنيابة وقد أورده لويد جورج فى كتابه عن « مصر بعد كرومر » (٥) .

« ولو انكشف الحجاب فى سنة ١٩١٤ عن هذين الأمرين ولو كان سم الاحتلال البطىء لم يفقد القادة ثقتهم فى أمتهم لسجل لهم التاريـخ فى سنة ١٩١٤ موقفا غير الذى سجل » (٦) .

ونتيجة لنشر مشروع برونيت ورد رشدى باشا عليه عم السخط بين المصريين على السياسة البريطانية وما كانت تبيته من نيات لمصر والمصريين . وظهرت بادرة تقارب بين المصريين فلم يلبث بعضهم أن تحدث الى بعض عما ينبغى أن يكون وما يجب عليهم عمله بعد فترة من الصمت فرضتها الأحكام العرفية على البلاد طوال فترة الحرب وأحس المصريون جميعا حكومة وشعبا بالآلام تحز فى نفوسهم فكان موقف رشدى باشا من مشروع برونيت فضلا عن تبرم السلطان حسين كامل بما فعله الانجليز نموذجا لذلك .

---

(٤) Report of the Special Mission to Egypt 9/12/1920. (CMD 1131).

(٥) كان من بين مواد هذا المشروع الا تنفذ التشريعات التى يقرها المجلس الأعلى المقترح الا بعد موافقة وزير خارجية بريطانيا كما كان اغلب أعضاء المجلسين المقترحين من غير المصريين .

(٦) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٤٥ .

كما كان يعرف أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة وعلى رأسهم سعد زغلول باشا ما للشعب من حقوق بصفتهم نوابه والمتكلمون باسمه الأمر الذى كان واضحا لهم تمام الوضـــوح وكان رجال الحكم السابقين كمحمد سعيد باشا وأعيان البلاد يدركون ضرورة الاستعداد لما يجب أن يكون عقب انقضاء الحرب وكان الشباب المثقف ممن تربوا فى مدرسة الحزب الوطنى وأشربوا مبادئه أو من نشأوا فى مدرسة الجريدة التى زخرت بمقالات الأستاذ لطفى السيد - يترقبون نهاية الحرب متلهفين لخـدمة القضية الوطنية ويتصلون بزعمائهم يدلون اليهم بما يكون لديهم من آراء ٠ أما عامة الشعب فكان لدى الكثيرين منهم الحافز الكافى لتلبية أى نداء للثورة على الاحتلال ، ذلك أن القرى المصرية عانت من السخرة والسلطة والمصادرة وجمع الأقوات والأرزاق فضلا عن أن كل قرية كانت تضم واحدا أو اثنين ممن عملوا فى القوات المصرية لاسترداد السودان أو خدم فيه بعد ذلك ٠

وعلى ذلك لم تغضب مصر سنة ١٩١٩ لتصرفـات الانجليز طوال سنوات الحرب مثل المصادرة والسخرة والأحكام العرفية وغيرها بقدر ما ثارت من أجل كرامتها وعزتها نتيجة تسخيرها لأغراض غير أغراض أبناء الوطن بل لأغراض الاستعمار (٧) ولم تكن غضبة المصريين وتذمرهم سلبية الطابع كما يبدو فى الظاهر ولكنها انطوت على أمل فى حياة لمصر كما ينبغى لها أن تحيا وعلى رجاء فى مستقبل يتناسب مع ماضيها ، ثم على عزم فى بناء الوطن من جديد ٠ كل هذا على قدر عزم من ركبوا موجه المد الثورى آنذاك من سعد وأصحابه ٠

ومهما يكن من أمر فقد جرت الأحداث السياسية المتعلقة بكل من مصر والسودان على السواء مع قيام الثورة فى اتجاهين واضحين :

١ - اتجاه حكومى رسمى سعت فيه حكومة مصر بغض النظر عن أى شئ تحاول على قدر جهودها تصحيح وضع مصر فى السودان عمليـا بصفتها شريكا فى الحكم الثنائى كخطوة لتحقيق مبدأ وحدة وادى النيل السياسية التى لم تكن قد خمدت جذوتها فى نفوس المصريين حتى ذلك الوقت ٠ واتخذ ذلك الاتجاه المفاوضات مع بريطانيا وسيلة لتحقيق ذلك الأمر الذى صبغ العلاقـات المصرية البريطانيـة من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٤ وما بعدهما ، كما اتخذت البرلمان بعد افتتاحه سنة ١٩٢٤ مجالا لمناقشة موضوع السودان ووسيلة أخرى لذلك ، وأخيرا محاولة انتهاز الحكومة بعض الأحداث فى السودان وتصرفات

---

(٧) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانيـة جـ ١ ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ص ٤٩ ٠

حكومة السودان ذاتها واستخدام مالها من حقوق قانونية ازاء تلك الحكومة لتصحيح وضع مصر ٠

أما حكومة السودان أداة تنفيذ سياسة بريطانيا فقد سلكت سبيلا مغايرا تماما يرمى الى قتل فكرة وحدة وادى النيل مع محاولة دفع نظام حكم السودان فى طريق ينتهى الى ذات النتيجة ٠

٢ ـ اتجاه شعبى سار فيه أبناء مصر بل وبعض أبناء السودان عقب تفجير ثورة سنة ١٩١٩ ٠ وقد انتهى الاتجاه الشعبى المصرى الى تكوين الوفد المصرى كهيئة شعبية موكلة عن الأمه المصريه ضمت أولئك الذين كانت لهم صفة الكلام والانابة عن الشعب مثل أعضاء الجمعية التشريعية واعضاء مجالس المديريات ورؤساء الطوائف الدينية والهيئات النظامية كالنقابات وما اليها لأداء مهمة سياسية معينة بذاتها كان موضوع السودان أحد جوانبها الأمر الذى انتهى فى سنة ١٩٢٤ الى بلورة هذا الموضوع والتقاء الوفد فيه مع غيره من الأحزاب المصرية آنذاك عند فكرة « وحدة وادى النيل » وقد ساعد احتدام المعركة الانتخابية فى مصر حينذاك على تسابق الأحزاب لاعلان التمسك بفكرة وحدة وادى النيل ٠

واذا كان الاتجاه الشعبى فى السودان لم يتخذ نفس الخطوط التى جرى فيها الاتجاه الشعبى فى مصر أساسا بسبب اختلاف ظروفه الا آن المشاعر الوطنية لأبناء السودان لم تلبث أن تبلورت فى مطلب واحد التقت فيه مع الاتجاه الشعبى المصرى هو « وحدة وادى النيل » أيضا ٠ وكانت جمعية اللواء الأبيض احدى الصور الشعبية المجسدة للتعبير عن هذا الاتجاه الشعبى فى السودان ٠

ومهما يكن من أمر فقد قابل زعماء الوفد ونجت باشا القنصل العام البريطانى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ يطلبون اليه التصريح لهم بالسفر الى باريس لعرض مطالب الأمة على مؤتمر الصلح المنعقد هناك ، فرفض هذا الطلب وما تلا ذلك من أحداث أدت الى اندلاع الثورة المصرية فى القاهرة أولا ، ثم امتدادها الى الأقاليم بعد ذلك الأمر الذى يخرج عن نطاق بحثنا هذا ٠

واستبدلت انجلترا الجنرال اللنبى بالجنرال ونجت مندوبا ساميا لها فى مصر ومشرفا على سياستها فى السودان وكلفته باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة القانون والنظام الى البلاد ، فأسرف فى قمع الثورة اسرافا شديدا كانت نتيجته بين الجماهير عكسية صرفة فزاد هياجها ٠ فتراجع عن سياسة الشدة وأفرج عن سعد باشا وصحبه وسمح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح

ولكن بعد أن أتخذت انجلترا حيطتهـا كى يرفض المؤتمـر الاستماع الى مطالب مصر من ناحية بل واقرار الحماية البريطانية عليها من ناحية أخرى ، حين نجحت فى أن تضمنها معاهدة الصلح مع ألمانيا كبنـد من بنودهـا واعتراف الدول بهذه الحماية ومن بينها الولايات المتحدة صاحبة مبدأ ولسون الخاص بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وكذلك ألمانيا الطـرف الثانى فى الحرب ·

ثالثا ـ موقف زعماء ثورة ١٩١٩ من السودان :

ومما تجدر ملاحظته أن السودان أو مبدأ « وحدة وادى النيل » لم تذكر ضمن مطالب الوفد المصرى النائب عن الأمة فى مقابلته لونجت باشا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وهى المقابلة التى ذكر مختصرا لما دار فيها كل من عباس العقاد فى كتابه عن « سعد زغلول » (٨) وعبد الرحمن الرافعى فى كتابه « الثورة المصرية » ، كما لم يتضمنه البيان الذى قدمه الوفد أيضا الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ (٩) · ولم يكن ذلك نسيانا للسودان أو تركا له لأن الوفد فى هذه المرحلة الأولى من حياته رسم أهدافه بحيث جعلها مرنة وعامة ، اذ وضعها والأحكام العسـكرية مبسوطه على البلاد والاجتماعات مقيدة وحرية الصحافة مكبلة غير مكفولة · ولكن ذلك لم يكن يعنى أن القادة قد رضوا بالقليل فان مقابلة ١٣ نوفمبر مع ونجت « لا تخرج عن كونها فتحا لموضوع وبدءا لعمل وخطوة تتبعها خطى ورسما لخطوط رئيسية وكان الخط الرئيسى هو الاستقلال التام وأهلية مصر له » (١٠) · أما موضوع السودان فلاشك أنه كان فى ذهن سـعد وصحبه ولكن لكونه شـائكا وعقبة يتحطم عليها كل شىء كان استبعاده حتى يتم فتح الباب ·

أما بيان ٦ ديسمبر الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر فقد أظهر حقا تحديد مطالب الأمة فى البنود الستة التى احتواها ولم يتضمن موضوع السودان ، الا أنه لا يمكن تفسير ذلك أيضا بنسيان السودان ـ كما سيثبت بعد ذلك ـ ولكن هذه المبادىء الستة «١١» اذا حللت نرى أنها ـ بعد

---

(٨) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ص ص ١٩٧ ـ ١٩٩ ·
عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية ص ص ٧٠ ـ ٧٢ ·

(٩) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ·

(١٠) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٥٤ ·

(١١) مطالب الوفد وندائه الى معتمدى الدول الأجنبية :

١ ـ المطالب :

(أ) تطلب مصر الاستقلال التام : لأن الاستقلال التام حق طبيعى للأمم :

طلب الاستقلال التام لمصر في المادة الأولى باعتباره المطلب الأساسى الذى ترتبت عليه باقي البنود ـ قد صيغت من الزاوية الدولية التى تخدم فى كسب أصوات الدول الأخرى الى جانب مصر ضد بريطانيا ، فكانت بمثابة ضمانات للدول فى حالة حصول مصر على استقلالها مثل حرية الملاحة فى قناة السويس والتعهد بوضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية واحترام الامتيازات وأن مصر فى طلبها حكومة دستوريـة لها برنامـج اصلاحى تستعين فى تحقيقـه بذوى العلم من أهل البـلاد الغربية وأن مصر وهى تطلب الاستقلال تضعه تحت ضمانة جمعية الأمم .

وقد كان من الحـكمة عـدم ايراد موضوع السودان ضمن مطالب الوفد لأن قادة الثورة كانوا يعرفون جيدا موقف بريطانيا منه واعلانها

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل ـ هى قد سفكت فى سبيله دم أبنائها ولقد كان ما حازته من النصر فى ميدان القتال كافيا لرد السيادة اليها لولا اجماع الدول العظمى فى ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ واكراهها على تقليل مطامعها الى أدنى حد ممكن وجعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التـام .

(جـ) لأن مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية اذ تركيا اصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة .

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها العام الذى يؤيده مركزها الجغرافى واحوالها المادية والأدبية .

٢ ـ تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للاجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل اصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية وتستعين على تحقيقها بذوى العلم من اهل العلم بالبلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى .

٣ ـ تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة واذا كان العمل اظهر أن بعضها يدعو الى تحوير الى بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التى من شانها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة للمصالح المنظورة فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الاخلاص والمجاملة .

٤ ـ تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى اهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى .

٥ ـ تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس .

٦ ـ تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادىء الحق والعدل على النمط الحديث .

(عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧) .

للدول فى أن السودان يخص بريطانيا وحدها فبات أمر السودان يخص مصر وبريطانيا وحدهما . ثم أن اثارة موضوع السودان فى مطالب الوفد لم يكن يفيد فى شيء فى عملية استرضاء الدول خصوصا اذا عرفنا أن جانب الحلفاء المنتصرين فى الحرب وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا كانوا قد رتبوا أمورهم ووزعوا فيما بينهم الغنائم ، فضلا عن أنه لم يكن بينهم من الشقاق أو الفرج ما يمكن أن ينفذ منه أحد خصوصا بعد حادث فاشودة سنة ١٨٩٨ ثم الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ .

ولم تكن فكرة وحدة وادى النيل بعيدة عن ذهن سعد وزملائه ولم يغفلوا عن السودان فى خطواتهم الأولى الا لدواع تكتيكية صرفة . وتأكيدا لذلك فان سلطات الاحتلال ما كادت تفرج عن سعد باشا وتسمح له ولزملائه بالسفر الى باريس فى ابريل سنة ١٩١٩ حتى ظهر موضوع السودان واضحا فى مذكرة الوفد الى مؤتمر الصلح ذاكرا « أننا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكا له مالنا وعليه ما علينا (١٢) وبهذا التعبير يتضح مدى ما تعنيه مطالبة الوفد بارجاع السودان الى مصر .

على أنه اذا لم يكن الوفد قد أشار الى السودان فى مذكرته لمعتمدى الدول ، فقد سبقه الى ذلك الأستاذ أمين الرافعى الذى كتب مذكرة فى ١٩١٨/١١/٢٠ ووزعها على معتمدى الدول فى مصر ليوجهوها الى حكوماتهم وكانت خاصة بالسودان . وجاء فيها ما يلى :

« ولا يذهبن أحد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لنسوده ، وانما نحن نعده جزا منها ، فما يسرى على الأراضى المصرية لابد أن يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها ، فهما توأمان حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة وما مثلهما الا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما » ...

وقصارى القول أن ..... كلا منهما فى حاجة الى الآخر ، أن مصر متممة للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال أحدهما عن الثانى ...

وحيث أن السودان غير منفصل عن مصر ... فلذلك نرفع أصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودان استقلالا تاما ... » (١٣).

---

(١٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ٥٧١ .

(١٣) أمين الرافعى : مذكرة عن المسالة المصرية فى ١٩١٨/١١/٢٠ قدمها الى معتمدى الدول فى مصر لابلاغها الى الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح نقلا عن كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ص ٨٠ - ٩٣ .

ولمذكرة الأستاذ أمين الرافعى – الذى لم يكن عضوا بالوفد – هذه دلالتها اذ توضح أن الوفد لم يكن وحده الذى ينظر هذه النظرة الى السودان ، فهناك الحزب الوطنى وأحد مبادئه الرئيسية الوحدة لم يتوان حينذاك عن اعلان رأيه بشأن السودان ٠

ومن عبارة الوفد السالفة بشأن السودان وعبارات الأستاذ أمين الرافعى يتضح أنها تحمل نفس المعنى أن لم يكن اللفظ لما سبق وردده أعضاء الجمعية التشريعية المصرية والجمعية العمومية ومصطفى كامل عند مطلع القرن العشرين ثم هى كذلك نفس المعنى الذى طالما رددته مصر طوال القرن التاسع عشر عمليا منذ دخولها السودان على أيام محمد على وبعد ذلك فى القرن التاسع عشر ٠

رابعا – اجتماع ٩ مارس سنة ١٩٢٠ وقراراته :

وعلى الصعيد الشعبى فى مصر عقد أعضاء الجمعية التشريعية المصرية المعطلة اجتماعا يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ فى « بيت الأمة » منزل سعد زغلول باشا بعد أن تعذر اجتماعهم فى الجمعية بأمر السلطة العسكرية فى البلاد ٠ وتصادف عقد الاجتماع بعد عام بالضبط من اعتقال سعد باشا (٨ مارس سنة ١٩١٩) وكان الأعضاء فى اجتماعهم هذا يقلدون اجتماع ملعب التنس أيام الثورة الفرنسية ٠ وناقش المجتمعون الحالة السياسية من جميع وجوهها بما فى ذلك موضوع السودان وتوصلوا الى القرارات التالية (١٤) :

أولا : أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها انكلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية ٠

ثانيا : تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تماما وفاقا لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه الا أنه يزيدنا تمسكا به ٠

ثالثا : تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها ٠

رابعا : تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها سواء كان الاعتداء واقعا على النفس أو المال أم أي نوع من أنواع الحرية ٠

---

(١٤) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٥٧٤ – ٥٧٥ ٠

خامسا : تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائهـا وذلك للأسباب الآتية :

(أ) لأن مصر والسودان كل لايقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ·

(ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحـة السودان منفردا ولا مصلحة مصر وحدها ولا مصلحة الاثنين معا · وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن كل هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصـد بها سوى مصلحـة الأجنبى وفائـدة أصحـاب رؤوس الأمـوال والشركات من الانجليز ·

سادسا : قررت أن ما قامت به أو تقوم به الهيئـة الحاكمة ويكون فيـه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهمـا يعـد لغوا ولا يلزم الأمة فى شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورهما الحاضرة والمستقبلة ·

سابعا : تقرر الجمعية ابلاغ هذه القرارات الى الجهات الآتية :

١ ــ الوفد المصرى فى باريس ·

٢ ــ رياسة مجلس الوزراء ·

٣ ــ قناصل الدول فى مصر ·

٤ ــ الصحف المصرية ·

٥ ــ كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ·

٦ ــ سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظها بسجلاتها ·

ثامنا : ارسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال ·

وحين وصل التلغراف الى سعد باشا بباريس رد على أعضاء الجمعية بالبرقية التالية :

« ان أعضاء الجمعية التشريعية قد أدوا واجبهم المقدس باعتبارهم الحماية باطلة قانونا واعلانهم استقلال مصر والسودان » ·

والجدير بالذكر أن اجتماع أعضاء الجمعية التشريعية قد تم بعد صدور بلاغ لجنة ملنر فى ٦ مارس سنة ١٩٢٠ • والتى أعلنت فيه أنها انجزت أعمالها فى مصر « وأجلت اتمام عملها الذى ستعود اليه فى لندن بعد عيد الفصح لاعداد تقريرها » فكان اجتماعأعضاء الجمعية التشريعية فى ٩ مارس بمثابه اعلان من هيئة نيابية رسمية بمطالب مصر ارادت أن تعيها لجنة ملنر عند رفع تقريرها ومن ناحية أخرى كان فى توقيت اجتماع اللجنة تأكيد وتأييد لسعد زغلول والوفد المصرى وما ينادى به وتمسكا بزعامته •

وقد كان السودان عاملا مشتركا فى كل هذه القرارات تقريبا فان قرارات الجمعية - باستثناء القرارين السابع والثامن اللذين يختصان بالاجراءات - تتحدث كلها عن السودان كجزء من مصر تشركه مع مصر على قدم المساواه فيما تطلبه لهما من حيث اعتباره مع مصر بلدا مستقلا(١٥) واعتبار كل ما طرأ عليهما منذ سنة ١٨٨٢ باحتلال أو سنة ١٨٩٩ بعقد الاتفاق الثنائى أو سنة ١٩١٤ باعلان الحماية أو غير ذلك باطلا ولا أساس له ولا يقيد البلدين فى شىء ثماستنكار ما وقع عليهما من اعتداءات (١٦) واعلان بطلان ما يتخذه الاحتلال فيهما من أمور تمس استقلالهما (١٧) الأمر الذى كان بمثابة احتياط لما يمكن أن يتم على يد حكومة عميلة قد توقع مع انجلترا على معاهدة تكبل بها مصر والسودان وتؤثر على استقلالهما •

ويلفت النظر فى هذه القرارات القرار الخامس منها الخاص بالاحتجاج على البدء فى مشروعات رى السودان ، فان التبريرين اللذين أوردهما أعضاء الجمعية التشريعية للاحتجاج لا يمكن أن يكون فيهما شىء من المنطق والحقيقة ، ولكن ثمة فكرة صاحبت بدء مشروع الجزيرة وأقامة سد مكوار مؤداها أن اقامة السد سوف تؤدى الى تقليل كميات الماء الواردة الى مصر الأمر الذى كان يعلمه الانجليز وأمعنوا فيه للتهويش واتخاذه سلاحا لتهديد مصر كما حدث فى أكثر من مرة كان أعنفها الانذار الانجليزى الى سعد زغلول فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عقب مقتل السير لى ستاك • كما كان اقامة هذا السد ذريعة لدفع مصر الى توقيع اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ بعد ذلك مع بريطانيا • هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد عرف أن مشروع الجزيرة كان مشروعا استثماريا لمصلحة بريطانيا أساسا ويقصد به انتاج القطن فى منطقة الجزيرة لمنافسة القطن المصرى الطويل

---

(١٥) القرار الثانى لاجتماع بيت الأمة فى ٩ مارس سنة ١٩٢٠ •
(١٦) القرار الرابع لاجتماع بيت الأمة فى ٩ مارس سنة ١٩٢٠ •
(١٧) القرار السادس لاجتماع بيت الأمة فى ٩ مارس ١٩٢٠ •

التيلة وضربه فى الأسواق باعتبار السودان وما أعـد له من ترتيبـات استعمارية ـ مضمون فى يد بريطانيا لمدة أطول من مصر ٠ وعلى أى فكان الاحتجاج فى المقام الأول بدافع الدفاع عن النفس سواء من حيث الخوف من نقص ما يصل مصر من ماء النيل وهو عماد حياة مصر أو من حيث الرغبة فى حماية محصول البلاد من المنافسة وهو القطن ٠ غير أنه من ناحية ثالثة كان الجانب الاستعمارى الواضح وطريقة ادارة المشروع أيضا عاملا وراء قرار أعضاء الجمعية التشريعية ، كما كان فى تنفيـذ مشروع الجزيرة خرقا لمبدأ أساسى فى أعمال الرى فى حوض النيل وهو اعتبار أعمال الرى فى مصر والسودان وحدة واحدة ، فكان فى اقامة سد مكوار كسر لأمور تنفيذية كانت تمس فكرة وحدة مصر والسودان ٠ كما كان القرار محاولة لحماية السودان من أضرار تعود عليه بعد تنفيذ المشروع وكتب عنها الخبراء وظهرت بعد ذلك ، مثل انتشار مرض البلهارسيا وادخال جماعات غريبة عن البلاد كونت أقلية فى اقليم الجزيرة (الفلاتا والهوسا أساسا) وارتفاع الماء الباطنى فى الجزيرة وما الى ذلك مما فصل فيـه من كتبوا عن هذا المشروع ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه وهو ما مدى قانونية هذه القرارات ؟ فى الواقع أنها قرارات سليمة قانونا وملزمة ـ بغض النظر عن عدم تنفيذها بسبب السلطة الغاشمة الغريبـة التى فرضت نفسها على البلاد وعـدم قانونية الحماية البريطانية عليها ـ لقد أصدرها أعضاء المجلس النيابى الأعلى والوحيد فى البـلاد والذى لم يلغ ولكنه تعطـل ٠ وكان أعضـاؤه ينتخبون ولهم قرارات سابقة حملت الصفة الرسمية والتزمت بها الحكومة٠ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان ملنر نفسه كان يرى أن لهذه الجمعية صفتها التمثيلية النيابية عن الأمة وان لها سلطة اقرار المعاهدات وما اليها حتى أنه كان يرى أن أى معاهدة مع مصر لا يمكن أن تنفذ الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة نيابة حقيقية وذكر مثلا لذلك الجمعية التشريعية المعطلة أو أى جهة أخرى جديدة تنتخب لهذا الغرض ٠ فهذه بريطانيا بلسان ملنر سلمت باهلية الجمعيـة لاصـدار القوانين ٠ اذن فقراراتها قانونا سليمة وملزمة ومن هنا كان اجتماع ٩ مارس هذا خطيرا ٠ وزاد من خطورته تأييـد الوفد المصرى الموجود فى باريس برئاسة سعد زغلول ـ نائب الأمة بمقتضى التوكيـلات والتوقيعات المعروفة للمؤتمر ولقراراته حـين أرسل بلسان سعد برقيـة الى أعضاء الجمعية يزكيهـم ويذكر ٠٠٠ « أنهم أدوا الواجب المقدس باعتبارهم الحماية باطلة قانونا وبأعلانهم استقلال مصر والسودان » (١٨) ٠

---

(١٨) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٥٧٦ ٠

وقد كان اجتماع ٩ مارس هذا خطيرا ـ سواء من حيث ما صدر عنه من قرارات أو من حيث صفة مصدرى هذه القرارات وأحست بخطورته سلطات الاحتلال فى مصر ولذلك صدر على لسان اللورد اللنبى أمر عسكرى فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ أى بعد هذا الاجتماع بأسبوع يقضى بمنع « كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيأة منتخبة ، وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها . ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون .

وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية . وكل قرار تأخذه أوتوافق عليه احدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به . وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضه للمحاكمة أمام مجلس عسكرى » (١٩) .

الامضاء

اللنبى فيلد مارشال

واذا كان لهذا الأمر العسكرى صفة الالزام الادارية فان صفته لا تنسحب على ما اتخذه أو يتخذه أعضاء الجمعية التشريعية من قرارات ولا يخل بقانونيتها وشرعيتها ، باعتبار أن هذا الأمر العسكرى صادر أولا من السلطة غير الشرعية فى البلاد وهو الاحتلال البريطانى وباعتبار حكومة مصر القائمة آنذاك ـ بغض النظر عن كونها عميلة ـ وأعضاء الجمعية التشريعية الموقوفة أو الأعضاء المنتخبين فى المجالس الأخرى بالبلاد هم أصحاب السلطة فيها . ثم أن اقرار الحماية على مصر فى معاهدة الصلح جاء أيضا من طرف غير ذى صفة لأن أعضاء المؤتمر دول أجنبية لا تلتزم مصر بقراراتهم كما أن مصر ذاتها لم تكن طرفا فى المعاهدة فلا يلزمها قانونا أى شيء تحويه خاصا بها .

أما الشعب ذاته فكان وراء زعامته يؤيد ما تنادى به بما فى ذلك موضوع السودان ولا يبالى برصاص المحتلين أو انذاراتهم وكان قيام تلك المظاهرات فى مصر ومن سقط فيها من الشهداء دليلا عمليا على تأييد الشعب للزعماء .

---

(١٩) صحيفة الأهرام بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٠ .

الفصل الثانى

لجنة ملنر وآراؤها بشأن السودان

أولا ـ تشكيل لجنة ملنر ومهمتها :

وبينما كان سعد باشا فى باريس يحاول أن يوصل صوت مصر الى مؤتمر الصلح نجحت بريطانيا فى احباط مساعيه ولم يتح له المؤتمر أى فرصة لأسماع صوته الى أعضائه كما نجحت بريطانيا فى تضمين معاهدة الصلح حمايتها على مصر ٠

وخشيت سلطات الاحتلال أن يعود سعد وأعضاء الوفد الى مصر فيزداد هياج الشعب ضد بريطانيا نتيجة انكشاف نياتها وحنثها بوعودها ، فعملت على أن تستقطب الثورة وتمتص حماس الجماهير فاعلنت عن عزمها على ايفاد لجنة تحقيق خاصة الى مصر برئاسة الفيكونت ملنر وزير المستعمرات البريطانى والذى لم يكن غريبا عن مصر اذ عمل فيها مستشارا ماليا لحكومتها قبل مهمته الأخيرة بخمس وعشرين عاما ٠ كما ضمت اللجنة كلا من المستر رنل رود الذى عمل مع كرومر فترة طويلة فى مصر، وضمت اللجنة أيضا الجنرال السير جون مكسويل الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر عند اعلان الحماية عليها سنة ١٩١٤ ٠ وبالاضافة الى هؤلاء ضمت اللجنة ثلاثة أعضاء آخرين هم البريجادير جنرال السير أدوين توماس الخبير الزراعى وعضو البرلمان البريطانى ثم الصحفى المستر ح ٠ أ سندر رئيس تحرير صحيفة وستمنستر جازيت وعضو حزب الأحرار البريطانى والمستر هورست (سير سيسيل بعد ذلك) المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية ٠ وقام بسكرتارية اللجنة المستر أ ٠ ب ٠ لويد الذى عمل فى مصر فترة طويلة اكتسب طوالها خبرة أفادت

منها اللجنة كثيرا ويساعده المستر أ ٠ م ٠ ب ٠ انجرام من موظفي وزارة الخارجية البريطانية والذى كان في نفس الوقت سكرتيرا خاصا للفيكونت ملنر ٠

وقد تحددت مهمة اللجنة فى بيانين رسميين صدر أحدهما عن لورد اللبنى فى ١٩١٩/١١/١٤ وصدر الآخر عن لورد كيرزن رئيس الوزارة البريطانية ١٩١٩/١١/٢٥ ٠

ومن البيانين يتضح أن مهمة لجنة ملنر لم تكن سوى لجنة تحقيق استقصائية صرفه لا تنتهى مهمتها الى نتيجة ملزمة لمصر أو لبريطانيا كما أنها لا تدفع الوضع فى مصر أى خطوة الى الأمام ٠ اذ يقر البيانات بقاء الحماية البريطانية على مصر كما يحددان ما سوف يتخذ من خطوات بأنها تستهدف توسيع نطاق الحكم الذاتى وتطوير المؤسسات المصرية المستقلة ذاتيا بطريقة تدريجية وفى ظل الحماية البريطانية ٠ وهذا لا يختلف فى كثير أو قليل عن الخطة التى أعلنها مستر جلاد ستون رئيس وزراء بريطانيا ولورد جرانفيل وزير خارجيتها سنة ١٨٨٢ كما لا يوجد فرق بين هذا وبين مقترحات لورد دوفرين الذى أوفد الى مصر فى أعقاب الاحتلال ٠

على أن الظاهرة الواضحة بالنسبة لمهمة هذه اللجنة أنها قد خلت من أى اشارة الى موضوع السودان ، واقتصرت هذه المهمة على مصر وحدها وكان هذا الخلو متعمدا كما ذكر ملنر فى تقريره ٠

ثانيا ـ لجنة ملنر والسودان :

وبرغم خطة لورد ملنر ولجنته فى عدم الاشارة الى موضوع السودان ضمن مهامها فقد أرسل الى السودان عضوين من لجنته ـ هما الجنرال السير جون ماكسويل والسير ادوين توماس الخبير الزراعى ، وبقيا فى السودان بضعة أسابيع عادا بعدها بمعلومات « ثمينة » على حد قول ملنر « ولم يكن اختيار ماكسويل وتوماس للذهاب الى السودان اعتباطا فماكسويل كان يعرف السودان من واقع عمله السابق كقائد للقوات البريطانية فى مصر ، كما كانت طبيعة الأمور فى السودان تحتاج الى مثل الجنرال ماكسويل وادوين توماس ذلك أن المشكلة الأولى فى السودان بالنسبة للسياسة البريطانية هناك كانت وجود القوات المصرية باعدادها الكبيرة نسبيا وانتشارها فى السودان شمال خط عرض ١٢° ، فضلا عن أن حكومة السودان كانت تتشكل فى غالبيتها العظمى من عسكريين أما جنوب ذلك الخط فكانت به قوات سودانية تمثل جزءا من الجيش المصرى ٠

فكان وجود خبير عسكرى هو غاية ما يرجى • اذ يمكنه أن يتفهم الأوضاع هناك أكثر من غيره فضلا عن امكان تفاهمه مع رجال الحكومة فى السودان لاستقصاء الأمور فيه •

أما المستر ادوين توماس فكان وجوده ضروريا كخبير زراعى ذلك أن بريطانيا كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ أكبر مشروعاتها الاستعمارية فى السودان وهو استزراع أراضى الجزيرة على المياه المحتجزة أمام سد مكوار •

ويسترعى النظر بالنسبة لمهمة ماكسويل وأدوين فى السودان انهما لم يتبعا نفس أسلوب لجنة ملنر فى مصر اذ لم يحاولا الاتصال بأفراد الشعب بل حددا موقفهما منذ البداية على الاستعانة بالجهاز الادارى هناك للحصول على ما يحتاجونه من معلومات تضمنها تقرير لجنة ملنر بعد ذلك •

وجمعت لجنة ملنر المعلومات التى تحتاجها لكتابة تقريرها وكان من ضمن ما توصلت اليه من آراء ضرورة « عقد معاهدة بين البلدين » ترضى فيها مصر ــ مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ــ بأن تسترشد ببريطانيا العظمى • بشرط أن توافق على المعاهدة هيئة ممثلة للشعب حتى ولو كانت الجمعية التشريعية المعطلة منذ اجتماع أعضائها فى بيت الأمة فى ٩ مارس والتى يشكل فيها الوفد الأغلبية المطلقة فبات سعد هدفا للجنة باعتباره رئيس الوفد •

ورأى ملنر ولجنته أن « من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له » ــ أى لسعد باشا ــ فكانت مناقشة سعد بالنسبة للجنة اذن أمنية عزيزة عليها • ولكنها لم تكن لتصل اليها طالما بقيت فى مصر لأن سعدا كان فى باريس آنذاك ورفض كل وساطة للعودة الى مصر ومقابلة لجنة ملنر فيها • فكان ان رحلت اللجنة فى الأسبوع الأول من مارس سنة ١٩٢٠ الى لندن •

ثالثا ــ السودان فى محادثات سعد ملنر :

وكان عدلى باشا ممن بذلوا جهودهم ووساطتهم لاقناع سعد بمقابلة اللجنة دون أن يقطع الرجاء فى نجاحه لأنه كان يعلم أن سعد لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوربا (١) •

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧ •

وقد استهدف عدلى من وراء جهوده لجر سعد الى مفاوضة ملنر ولجنته تهيئة السبيل لنفسه لاحراز كسب سياسى فى البلاد والفوز بالاتفاق مع بريطانيا على حل للمسألة المصرية · ولكنه كان يخشى غضبه الجماهير الثائرة التى رفعت سعدا الى مصاف الزعامة ومنحته وكالتها فبذل المستحيل حتى وقع سعد فى فخ المفاوضات مع الانجليز ، وبذا لم يعد هناك حرج عليه وعلى أى سياسى آخر أن يدخل فى مفاوضات معهم بعد أن سبقهم سعد اليها فكان للطموح الشخصى أثره الكبير فى سير الحوادث آنذاك والانحراف بالثورة المصرية ·

وقد كللت جهود عدلى باشا بتنسيق مع الحكومة البريطانية بالنجاح وقبل سعد السفر الى لندن ومحادثة ملنر وتم ذلك فعلا في يونيو سنة ١٩٢٠ · وقد غاب عن سعد باشا آنذاك أنه وهو فى موقف القوة يمتطى موجة المد الثورى وتدعمه الأمة وتسنده وتمنحه من قوتها قوة ــ غاب عنه ــ أن اللجنة كانت تحتاج اليه أكثر مما يحتاج هو اليها ، ولذا كان سفره الى لندن للمفاوضة فى غير محله ، فلو لم يسافر لقدمت اليه اللجنة حيث هو · وقد حاول العقاد مؤرخ سعد أن يبرر قبول سعد مفاوضة ملنر بأنها كانت ضرورة « وأنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع (٢) » ·

ومهما يكن من أمر فقد بدأت مفاوضات سعد ملنر فى ٩ يونيه ١٩٢٠ وانتهت بأن قدم كل جانب مشروعا لمعاهدة تعقد بين مصر وبريطانيا ·

وكما كان متوقعا لم يحوى المشروع البريطانى أى اشارة الى السودان تمشيا مع سياستهم ازاءه أما المشروع المصرى فقد أشار الى السودان فى مادته الثالثة عشرة وهذا نصها :

المادة الثالثة عشرة : « مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص » (٣)

وايراد هذه المادة بهذه الصياغة لاتعنى الا أن ثمة مسألة معلقة بين مصر وبريطانيا يمكن أن تكون موضع اتفاق خاص بينهما فى المستقبل وهى مسألة السودان ، وبمعنى آخر كانت هذه المادة تعنى تأجيل البت فى موضوع الشركة الادارية النظرية فى السودان بين مصر وبريطانيا ثم كانت تعنى أن موضوع السودان أو مبدأ وحدة وادى النيل كما نادت به الجماهير المصرية الثائرة قد أرجىء البت فيه ، وان المطالب الوطنية

---

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ص ٣٠٩ ·

(٣) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٢٣٤ ·

قد فتتت بفصل مطلب الوحدة عن مطلب الجلاء · ومهما يكن من أمر فقد انتهى ملنر والوفد المصرى الى مشروع اتفاق رضى عنه الطرفان « ان قليلا أو كثيرا » وهذا المشروع كان على شكل مذكرة تضمنت الأسس والقواعد التى يمكن أن تسوى على أساسها المسألة المصرية بما يحقق مصلحة كل من مصر وبريطانيا ·

وبرغم أنه جاء فى نص ديباجة المشروع أنه « لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ينبغى أن تحدد العلاقــة بينهـا وبين انجلترا تحديدا دقيقا (٤) فان هذه القواعد لم تشر من قريب أو بعيد الى موضوع السودان وكأنه لم يعد هناك بشأنه ما يحتاج لاتفاق بين مصر وبريطانيا · وحتى الأشارة الضعيفة التى وردت فى المادة الثالثة عشرة من المشروع المصرى المقدم الى لجنة ملنر لم يكن لها أى أثر عند وضع هذه القواعد النهائيــة ·

والثابت أن سعد باشا والوفد المرافق له فى لندن لم يبحثوا اطلاقا على طول مفاوضاتهم مع ملنر وأعضاء لجنته موضوع السودان وكانت هذه احدى المآخذ التى أخذها الانجليز حجة على مصر بعد ذلك فى مفاوضات عدلى كيرزن سنة ١٩٢١ حين حاول الانجليز التنصل استنادا على عدم مناقشة سعد لهذا الموضوع مع ملنر ·

وحاول عــدلى باشا تبرير ذلك فى مقابلته مع المســتر لندسى Lindsey المفاوض البريطانى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بما يلى :

« ···· وأذكر أن سعد باشا فى المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأن أراد أن يكون الاتفاق قاصرا على مصر وأن تتولى مصر فى نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع انجلترا ولكن المندوبين لما سافروا لمصر ليتلقوا رأى الأمة فى مشروع لجنة ملنر الذى لم يتعرض أيضا لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة فى أن تحل مسألة السودان منذ الآن » « (٤م) ·

وتتضح أهمية رأى عدلى باشا اذا عرفنا أنه بالاضافة الى كونــه رئيس وزراء مصر آنذاك فقد كان رفيق سعد فى مفاوضاته مع ملنر كما

---

(٤) Report on the Special Mission to Egypt, 9/12/1920. (CMD 1131), p. 23 (Milner's Report)

(٤م) محضر الجلسة التاسعة عشرة بين عدلى باشا يكن وبين المستر لندسى (مفاوضات عدلى ـ كيرزون) فى يوم الاثنين ١٧ أكتوبر ١٩٢١ بوزارة الخارجية البريطانية (مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٣٦٢) ·

كان حسب أقوال ملنر فى تقريره « الوسيط بين الفريقين والذى كان له نصيب عظيم فى مفاوضاتنا » (٥) .

ولم يفت ملنر أن يسجل موقف سعد هذا عليه . فحين اتفق الجانبان على مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ التى تحوى مشروع الاتفاق الذى توصلا اليه سارع ملنر الى ارسال خطاب الى عدلى باشا فى نفس التاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ يؤكد فيه عدم تناول موضوع السودان فيما جرى من محادثات بينه وبين سعد باشا وزملائه ، هذا نصه (٦)

« عزيزى الباشـــا ...

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى أنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلهـا اليك الآن جزء يقصـد به السودان كما هو ظاهر فى المذكرة نفسها ولكننى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوءفهم فى المستقبل أن يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختـلافا عظيما فى أحوالهما ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر .

ان السودان تقدم عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاقية سنة ١٨٩٩ فيجبوالحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك فى الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصـل اليهـا مـارا فى السودان ونحن عازمون على أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة وكفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة .

الامضـاء

ملنر

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

العنوان : حضرة صاحب المعالى عدلى يكن باشا

---

(٥) Report on the Special Mission to Egypt 9/12/1920. (CMD 1131), p. 23.

(٦) Report on the Special Mission to Egypt 9/12/1920. (CMD 1131), p. 23.

ترجمة مجلس النواب المصرى فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ .

ومن رسالة لورد ملنر الى عدلى باشا يتضح أن ملنر قد أخطر سعد أثناء المفاوضات معه ان موضوع السودان خارج عن نطاق بحثهما وأنهما لذلك لم يتناقشا فيه وبذلك يكون موضوع السودان قد استبعد من البحث « عن عمد » كما ذكر ملنر في تقريره بعد ذلك ٠ (٧) كما أوضحت هذه الرسالة رأى انجلترا فى أن البحث فى موضوع السودان يجب أن يؤخذ من زاوية أخرى غير الزاوية التى أخذ منها بحث موضوع المسألة المصرية على اعتبار أن أحوال السودان تختلف اختلافا عظيما عن أحوال مصر وأن وضع السودان فى رأى الانجليز قد تحدد بوضوح بالاتفـاق الثنائى سنة ١٨٩٦ وأنه يتقدم فى ظلها تقدما عظيما « وأنه لا توجد لمصر مصالح فى السودان سوى موضوع ماء النيل » ٠

بعد تقديم المذكرة فى ١٨ أغسطس الى الوفد المصرى سافر أربعة من أعضائه الى القاهرة (٨) ليحصلوا على رأى الأمه فى النقاط التى حوتها مذكرة ١٨ أغسطس ٠

وقد اعترضت فئات الشعب فى الاجتماع الذى عقد فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ على الأسس الواردة فى مذكرة ١٨ أغسطس وكان أكثرهم تشددا أعضاء الحزب الوطنى الذين حملوا عليها حملة شعواء وكذلك بعض أفراد البيت الخديوى ٠

وبرغم هذه المعارضة فقد انتهى الرأى ـ باستثناء الحزب الوطنى ـ الى قبول أسس الاتفاق الوارد فى مذكرة ١٨ أغسطس مع عدد من التحفظات بشأن بعض نقاطها ومنها السودان ونشرت هذه التحفظـات فى صحف الجمعة ١١ سبتمبر ١٩٢٠ ٠

وجاء فى التحفظ الخاص بالسودان ، أن تحل مسألته « على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطريـن ٠ وعلى أسـاس تمتـع مصر فعـلا بحقوق سيادتهـا فى السودان » (٩) ٠٠٠

وحين عرض الوفد على ملنر التحفظات التى طلبت الأمة تعـديل مذكرة ١٨ أغسطس على أساسها رفض ملنر تلك التحفظات وأرجأ بحثها

(٧) Report on the Special Mission to Egypt 9/12/1920. (CMD 1131), p. 23.

(٨) كان الأربعة هم : محمد باشـا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى بك ماهر ٠

(٩) عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية الجزء الثانى ص ١٣٥ ٠

الى مفاوضات رسمية بين البلدين ، فغادر سعد وزملاؤه لندن الى القاهرة مقررا عدم دخول المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى أبدتها الأمة ٠

وواضح أن لجنة ملنر حين امتنعت عن مواصلة نقاش تحفظات الأمة مع سعد زغلول كانت قد حققت غرضها فقد عرفت ولاشك انقسام الزعماء المصريين فى الرأى ازاء مذكرة ١٨ أغسطس بين متشدد ومعتدل ، وكان سعد زغلول شخصيا يعارض مشروع ملنر باعتبار أنه « مشروع ظاهره الاستقلال واعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها » (١٠) ٠

وقد حاولت بريطانيا بارجاء بحث التحفظات لمفاوضات رسمية استغلال اختلاف المصريين بشأنها ومفاوضة شخصية معتدلة يمكن أن تحقق معها ما تشاء ٠

رابعا ـ آراء لجنة ملنر بشأن الأوضاع فى السودان ومستقبلها :

وبرغم استبعاد ملنر لموضوع السودان من مباحثاته مع سعد زغلول باشا فانه لم يغفله فى تقريره الذى قدمه الى حكومته عن نتائج مهمة لجنته ٠ وقد دون فى القسم « د » من التقرير ما توصل اليه من آراء بشأن وضع السودان ومستقبله نتيجة للمعلومات التى حصل عليها كل من جنرال ماكسويل والمستر ادوين توماس أثناء رحلتهما الى السودان بالاضافة لما جمعته اللجنة من معلومات عنه فى مصر ٠

وقبل بحث آراء لجنة ملنر من الضرورى أن نؤكد أن مصدر المعلومات التى طرحت فى التقرير كان حكومة السودان الانجليزية لأن اللجنة لم تتصل بأحد من الشعب فى السودان لاستطلاع رأيه ، ولم يكن لسعد باشا أو لأحد من الوفد المصرى المرافق له دخل فى تلك الآراء ولا وجه لأى شبه بين ما جاء بها من مقترحات حول مستقبل السودان وما توصل اليه سعد وملنر فى مشروع اتفاقهما لتسوية المسألة المصرية ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن ما أورده ملنر بشأن السودان لم يكن يخرج فى رؤوسه عما جاء فى رسالة ملنر الى عدلى يكن باشا فى ١٨أغسطس سنة ١٩٢٠ السالف ذكرها لتأكيد استبعاد السودان من محادثات سعد ملنر ٠

وقد تناول ملنر فى هذا القسم الخاص بالسودان من تقريره موضوعين رئيسيين :

---

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية جـ ٢ ص ١٢٧ ـ ١٢٩ ٠
(رسالة خاصة من سعد زغلول باشا الى أعضاء لجنة عرض المشروع على الأمة) ٠

١ ــ تحديد وضع السودان السياسى ٠

٢ ــ مقترحات لتطوير السودان وتناولت الموضوعين التاليين :

(أ) مستقبل العلاقات بين مصر والسودان ٠

(ب) تطوير الأوضاع الداخلية بالسودان ٠

١ ــ تحديد وضع السودان السياسى :

وقد استند ملنر على الاتفاق الثنائى وحده لتحديد وضع السودان السياسى وعلاقة السودان بكل من دولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا وجعل من ذلك أساس آرائه على النحو التالى :

فبصدد وضع السودان ذاته ذكر ملنر أن الاتفاق الثنائى هو الذى يحكم كل أوضاع السودان باعتباره قد حدد له الحالة السياسية تحديدا جليا وأصبح بمقتضاه « تحت الحماية البريطانية المصرية » وأن هذا الوضع السياسى للسودان ليس محل مناقشة وان الموقف لم يحن بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها بلاد السودان فى آخر الأمر ٠ وبناء على هذا الرأى « تعمد » ملنر كما ذكر فى تقريره اخراج موضوع السودان من مباحثاته مع الوفد المصرى ٠

وانطلاقا من هذا الأساس حدد ملنر علاقة مصر بالسودان فذكر «أن مصر يكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ حيث ينص على الصلة السياسية بين مصر والسودان دون تأخير السودان عن الرقى والتقدم مستقلا عن مصر » ٠

وبهذه الفقرات كرر ملنر رأى بريطانيا الذى حدده لورد كرومر سنة ١٨٩٩ ومن قبلها بالنسبة لعلاقة مصر والسودان وبالتالى بالنسبة لمبدأ وحدة وادى النيل السياسية الذى كانت تنادى به جماهير الشعب المصرى آنذاك ، من حيث أن هذا المبدأ من وجهة النظر الانجليزية لم يعد له وجود الأمر الذى تؤكده عبارة « دون تأخير السودان عن الرقى والتقدم مستقلا عن مصر » ٠

وعدد التقرير بعد ذلك الأسباب التى تحول « دون تسوية مسألة السودان على المبادىء التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها » وبمعنى أوضح الأسباب التى تحول دون تحقيق فكرة وحدة وادى النيل ٠ وفى هذا الصدد ردد ملنر نفس حجج كرومر وغيره من الانجليز عموما الخاص بالاختلاف السلالى بين الشعبين وسوء الحكم المصرى فى القرن التاسع عشر ثم ما ترتب على قيام الحكم المهدى من خلق حالة الملك المباح

Res Nullius وان ذلك يجعــل مصر والسودان « بلدين ممتــازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين » •

ومن نفس أســاس الاتفاق الثنائى حدد ملنر وضــع بريطانيــا فى السودان فتكلم عن حق الفتح الوارد فى ديباجة الاتفاق الثنائى وأتبع ذلك باطراء حكومة السودان البريطانية وعلى جهودها فى عهد كل من ونجت وستاك الأمر الذى جعلها ـ فى رأى ملنر ـ « مقبولة ومحبوبة عند أهل السودان » •

وختم ملنر كلامه فى هذه النقطة حين وضع بريطانيا موضع الوصى على كل من مصر والسودان من حيث رعايتها لمصالحهما التى قد تتضارب بسبب ماء النيل فتضمن لمصر احتياجاتها من الماء وتكفل للسودان احتياجاته للتوسعات الزراعية المقبلة •

٢ ـ مقترحات ملنر لتطوير السودان :

وينتقل التقرير بعد ذلك ليعرض آراء ومقترحات لجنة ملنر بالنسبة لتطوير السودان وتتناول الموضوعين التاليين :

(أ) مستقبل العلاقات بين مصر والسودان •

(ب) تطوير الأوضاع الداخلية فى السودان •

مستقبل العلاقات بين مصر والسودان :

١ ـ الرابطة السياسية بين مصر والسودان :

واستحسن تقرير ملنر وجود رابطة سياسية على الدوام بين مصر والسودان ولكنه قصر هذه الرابطة على الجوار والاشتراك فى مياه النيل مغفلا أو متناسيا ما عدا ذلك من روابط بين البلدين •

وفى سبيل تحديد شكل الرابطة السياسية التى استحسن التقرير وجودها ذكر أنــه « لا يمكن أن تكون صورتهــا خضوع السودان لمصر » عامدا فى هذا الى الغمز بقصد اثارة أهل السودان ضد مصر مع وضــع بريطانيا فى موضع المدافع عن السودان •

ثم يستطرد التقرير فيذكر أن للسودان الحق فى أن يستقل بنفسه وأنه بلد « قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافهــا واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحق لها أن تكون كذلك أيضا » متناسيا أن مصر حين قيام الوحدة السياسية بينها وبين السودان جرت على أن تيسر للسودان

تقدمه ورقيه وفق مقتضياته واحتياجاته وبأسلوب مغاير لما كان يجرى في مصر •

واذا كان ملنر فى تقرير لجنته يحبذ قيام رابطة سياسية بين مصر والسودان فان ذلك كان من باب اقرار الواقع الذى لا يستطيع تجاهله أو أغفاله حتى ولو كان يؤمن بعكسه أو تقوم سياسة حكومته على غير أساسه ، خصوصا اذا كانت احدى مهام لجنته تهدئة المصريين ، ولكن طبعا لا ينفى سياسة حكومته التى تعمل على فصل مصر عن السودان ومحاربة أى شكل من أشكال الوحدة بين البلدين ، ومن هذا كان اقراره لقيام رابطة سياسية بينهما من باب الاستحسان •

ويختتم التقرير هذه الفقرة فيؤكد أن الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ بين مصر والسودان كان كافيا لتحديد العلاقة بين مصر والسودان وان بريطانيا لا ترضى عن هذا الاتفاق بديلا •

٢ ـ ميـــاه النيـــل :

واقترح ملنر لتلافى اختلاف البلدين على مياه النيل ـ التحكم فيها وضبطها للرى « وتعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وحددها بمصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بميـاه النيل وضبطه لتضمن توزيع المياه بالقسط » •

ويؤخذ على هذا الاقتراح تحديد البلدان التى لها علاقة بتوزيع مياه النيل بثلاثة فقط وهى مصر والسودان وأوجندا واستبعاد غيرها من بلاد حوض النهر التى لها حق الاشتراك فى موضوع مياه النيل فالحبشة أكثر تلك البلاد المستبعدة اتصالا بهذا الموضوع ، برغم أن القوانين الدولية وحقوق الارتفاق والمشاركة تكفل للدول الواقعة فى حوض النهر حقوقها فى مياهه الأمر الذى يستتبع ضرورة تشاورهم للوصول الى أسس يتم بمقتضاها توزيع مياه النهر أو اقامة المشاريـع المشتركة وغير المشتركة عليــه •

وكان وضع الاقتراح بالشكل السابق مقصود به :

أولا : تخويف مصر على أساس أن هناك شركاء لها فى ماء النيل ، وأن اللجنة المقترحة سيكون لمصر فيها أقلية فضلا عن أن هذه البلدان الثلاثة واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطانى ، وأولو الخبرة فى الرى فيهـا من الانجليز من أمثـال مردوخ ماكدونالـــد وهرست وجارستون وويلكوكس وغيرهم •

ثانيا : وضع بريطانيا موضع الوصى على النيل والملجأ الذى يمكن أن تلجأ اليه مصر باعتبار أغلبية أعضاء اللجنة المقترحة من الانجليز بحيث « يمنع أى تحويل لمياه النيل يمكن أن يقلل مساحة أرضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها » كما جاء فى التقرير ٠

وقد كان ملنر واضحا تمام الوضوح فى ابراز رأيه ـ الذى كان رأى بريطانيا ـ بشأن تحديد العلاقات بين مصر والسودان فقصر ما يربطهما من وشائج فى اثنين :

أولاهما ماء النيل المشترك بين كلا الدولتين وثانيهما رابطة الجوار وبذلك خيب ملنر رجاءالسذج والمتحمسين وقضى على آمالهم فى امكان موافقة بريطانيا على قيام وحدة سياسة من أى نوع بين مصر والسودان وأكد أن الرابطة الموجودة بين مصر والسودان والتى حددها بالجوار والمشاركة فى ماء النيل تقوم كذلك فى نطاق الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا ٠

تطوير الأوضاع الداخلية فى السودان :

وانتقل التقرير الى الوضع الداخلى بالسودان وما يراه لتطويره بما يتلاءم مع السياسة البريطانية العامة هناك فتناول جانبيين من الوضع الداخلى به وهما الادارة والجيش باعتبارهما الوسيلتين المباشرتين الى تحقيق أهداف بريطانيا فى السودان وهى الانفراد به دون مصر وفيما يلى آراء لجنة ملنر بشأنهما ٠

١ ـ الادارة :

قررت لجنة ملنر أنه برغم ضرورة خضوع السودان « لسلطة واحدة عليا الا أنه يستحسن ألا ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية على اعتبار أن الحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الاطلاق « بسبب اتساع ارجائه وتباين طباع أهله وأن يقوم بدلا من ذلك فى السودان حكم لامركزى » تلقى « مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية » باعتبار أن ما يناسب السودان هو « اللامركزية » والقى التقرير الضوء على نوع اللامركزية المطلوبة فجعلها مجرد « استخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الادارية البسيطة التى تحتاج البلاد اليها فى الحالة التى هى عليها من التقدم » ٠

وعلى النحو المتقدم يمنح التقرير السودان مجرد الشكل فى الادارة اللامركزية دون الجوهر لأن اللامركزية تعنى أساسا قيام حكومة أهلية

محلية تتولى جميع الشئون وليس مجرد الأعمال الادارية البسيطة • هذا في الوقت الذى حدد التقرير أهداف اللامركزية المقترحة والمكاسب التى ستترتب على قيام هذا النوع من الادارة فى الآتى :

(أ) تقليل النفقات الادارية •

(ب) زيادة كفاءة الرجال •

(جـ) حسن انتظام الادارة ذاتها •

(د) الاستغناء عن الموظفين المصريين الموجودين بالسودان تدريجيا والمقصود هنا السودان الشمالى وحده لأن السودان الجنوبى كان خلوا منهم •

ولا يقلل من قيمة النقطة الرابعة كهدف أصيل ما ذكره ملنر فى تقريره عن كراهية المصريين للعمل فى السودان فذلك ولاشك كان لـه نصيب من الصحة اذ كان السودان مكانا للموظف المغضوب عليه فى مصر وتلك سياسة درجت عليها الحكومة المصرية التى تعمل بتوجيه الاحتلال البريطانى فيها لأسباب غير خافية •

واستدرك التقرير بأن ثمة عقبة رئيسية ستعترض الادارة اللامركزية المقترحة وهى أدوات التنفيذ أو الأفراد فاعترف بأنهم قلة برغم استمرار حكم الانجليز للسودان لمدة عشرين عام متصلة مع دعاية ضخمة لما أدته حكومة السودان البريطانية فى مجال خدمات التعليم فى السودان وأنه لم يوفر الموظفين الذين يكفون لاقامة مثل هذا النوع المبسط بل الهزيل من الادارة •

وفى سبيل علاج هذا النقص دعا التقرير الى الاهتمام بتقدم التعليم على اعتبار أن « هذه الصعوبة — (أى قلة الأفراد) — ستذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفئا من أهله لتقلد الوظائف الرسمية »

وحذر التقرير من أن ينهج التعليم فى السودان نهجه « الخاطىء فى مصر » فلا يؤهل التلاميذ لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تتطلع أبصارهم الى الاستخدام فى الحكومة • وحدد هدف التعليم فى السودان بأن « يربى فى السودانيين القابلية والميل الى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة » •

ومهما يكن من أمر فان أوضح أهداف قيام هذا الحكم اللامركزى هو الاستغناء — وبمعنى أوضح — التخلص من الموظفين المصريين العاملين

بحكومة السودان لدرجة أن ملنر جعل الاستغناء عنهم مكسبا ، لأن ذلك سيؤدى الى زوال ذلك المظهر الباهت لثنائية الحكم فى السودان والدليل الهزيل على استمرار قيام الحكم الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ وتنفرد بريطانيا شكلا وموضوعا بالسودان بتخلصها من أحد جوانب الوجود المصرى هناك وهو ما درجت عليه السياسة البريطانية منذ توقيع الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ .

وبدأت حكومة السودان على الفور فى تأسيس ادارة مركزية فى البلاد كما بدأت تعمل على التخلص من الموظفين المصريين فى حكومة السودان ، فقامت بتدريب عدد من الشبان السودانيين لتأهيلهم للعمل كنواب مآمير يرقون بعد ذلك الى وظيفة مأمور فيحلون محل المآمير المصريين.

٢ ــ الجيش :

وذكر ملنر فى تقريره ضخامة القوات العسكرية الموجودة فى السودان ثم استدرك فذكر أن « وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازما لاتمام فتحها لاستتباب السكون فيها » واذا كنا نعرف أن معظم القوات الموجودة بالسودان آنذاك ومنذ استرداده كانت مصرية فكان ذلك اعتراف بأن الجيش المصرى ضرورى للسودان حتى يوصل حدوده الى ما كانت عليه ويعيد اليه كيانه السياسى والجغرافى ثم لينشر السلام والطمأنينة بين ربوعه . فوجوده اذن كان خدمة وطنية للسودان ذاته وليس لأى غرض آخر يمكن أن تصوره الكتب الانجليزية .

وبعد هذه المقدمة المسولة فى وصف مصر وجيشها ينتقل الى مقترحاته فى هذا المجال وهى اثنين كما يلى :

(أ) ابعاد القوات المصرية من السودان التى اعترف أن وجودها لازم « لاستتباب السكون فيه » ويبرر ملنر اقتراحه بأن هذه القوات تشكل عبئا ماليا ضخما تتحمله مصر وحدها .

وكان يكمن وراء اقتراح ملنر سبب رئيسى وهو عدم اطمئنان حكومة السودان الانجليزية الى ولاء القوات المصرية الموجودة بالسودان لها . خصوصا وأنها كانت تمتلك من القوة المادية ممثلة فى أسلحتها ما يمكن ــ فرضا ــ أن تؤثر عمليا به على الوضع القائم فى السودان ، برغم ما يقال عن سيطرة الانجليز على ذخائر تلك القوات وعلى أسلحتها . وبجانب هذا فقد كان انتشار هذه القوات فى أنحاء السودان يجسد فى نظر السودانين فكرة ثنائية الحكم الأمر الذى كان يتعارض مع سياسة بريطانيا فى السودان

منذ توقيع الاتفاق الثنائى • ثم أن الحاجة الى هذه القوات المصرية باتت ضئيلة نسبيا بعد أن أتمت الجانب الشاق من العمل فى السودان ووطدت أركان الأمن فى ربوعه فبات بالامكان اضطلاع قوات أمن أقل بهذه المهمة • وبحيث تكون تلك القوات الجديدة من عناصر يطمأن لولائها لحكومة السودان •

أما تذرع ملنر فى طلب ابعاد القوات المصريـة من السودان بتخفيف العبء المالى عن كاهل مصر ، فليس له محل بالمرة بل فضح تقرير ملنر بهذه الذريعة انجلترا وحكومة السودان اللتين مافتئتا تذكران دائما أن مصر لم تعد تنفق أية أموال فى السودان منذ تسوية ١٩١٢ المالية • ومن المؤسف أن سائر من كتبوا الى الآن عن أحوال السودان فى تلك الفترة انحرفوا وراء هذه المغالطة يرددونها ولكن الحقيقة التى ظهرت فى تقرير ملنر والتى دعمتها بالوثائق فى هذا البحث هو أن مصر دون انقطاع تنفـق الأموال وحدها •• ومن خزانتها الخاصة فى سبيل نشر الأمن فى ربوع السودان والمحافظة على كيانه حتى اعلان استقلال السودان •

ولما كانت هذه القوات بمثابة رمز للوجود المصرى فى السودان الذى يشارك الوجود البريطانى هناك ممثلا فى قوته العسكريـة الرمزية وحكومة السودان البريطانية ، ورمز كذلك لفكرة وحدة وادى النيل التى ما برحت شعارا قوميا يردده أبناء مصر والسودان فى تلك الفترة فكان ابعاد القوات المصرية بمثابة قطع البقايا الباقيـة من الروابط العملية بين مصر والسودان •

(ب) الفصل بين وظيفتى حاكم عـام السودان وسردار الجيش المصرى اللتين درج العمل منـذ توقيـع الاتفاق الثنـائى سنة ١٨٩٩ على جمعهما فى شخص واحد •

وفى هذا الصدد يذكر تقرير ملنر بأن « الأسباب التى تقتضى ذلك كانت وجيهة فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما » واستطرد التقرير بعد ذلك فأعرب عن « وجوب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة » •

وكان هذا الاقتراح متمما ومترتبا على اقتراح اخلاء السودان من القوات المصرية لأنه بابعادها لم يعد هناك داع لاحتفاظ الحـاكم العام بوظيفة سردار الجيش المصرى لعدم وجاهة ذلك وبالتالى فان ذلك يتيح الفرصة لأمكان تعيين حاكم عام مدنى للسودان كما اقترح ملنر بعد أن ظل حاكم عام السودان رجلا عسكريا منذ توقيع الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ •

وكان الفصل بين الوظيفتين كذلك يريح الحاكم العام من تبعية الخضوع قانونا لوزير الحربية المصرية وللسلطان فى مصر باعتباره موظفا مصريا يخضع للقوانين واللوائح المصرية وهو أمر كان يؤرق حكام السودان العامين منذ قيام الحكم الثنائى بالسودان وزاد على وجه الخصوص منذ اشتعلت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ وخشية الحاكم العام ان يتولى وزارة الحربية شخص قوى يمارس سلطاته عليـه ٠

وخلاصة القول أن تقرير ملنر ومقترحاته الواردة به بشأن السودان كانت بمثابة خطة عمل لتحقيق هدف بريطانيا الأكبر فى السودان وهو الانفراد به الأمر الذى لم يكن يعنى سوى ازالة كل أثر لمظاهـر الوجود المصرى هناك ٠ وقد حدد التقرير دون لبس هذه الخطة فى الآتى :

١ ـ تأسيس ادارة لامركزيـة فى السودان تنتهى فيمـا تنتهى اليـه بالاستغناء عن الموظفين المصريين فى حكومتة ٠

٢ ـ اخلاء السودان من القوات المصرية ، وقيام قوة سودانية خالصـة تدين بولائها للحاكم العام وحده ٠

٣ ـ اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية تجاه السودان ٠

٤ ـ تعيين حاكم عام ملكى للسودان بدل حاكمه العسكرى ٠

٥ ـ صدور تصريح رسمى تعترف فيه بحق مصر فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها وعلى نصب عادل من كل زيادة فى ايراد النهر نتيجة تنفيذ المشروعات الهندسية المختلفة على النيل٠

على أن ينتهى تنفيذ هذه الخطة الى قصر العلاقات بين مصر والسودان على رابطتى الجوار والمشاركة فى ماء النيل مع حدوث كل ذلك فى نطاق الاتفاق الثنائى المعقود بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ والذى تتمسك به بريطانيا كأساس يحدد وضع السودان السياسى وعلاقاته بكل من انجلترا ومصر ٠

وهكذا يكون تقرير ملنر قد منح الأوضاع فى السودان نوعا من الوضوح المطلوب لها بالنسبة لسياسة بريطانيا ازاءه ، فى مرحلة طغى فيها ضباب الحماس لدى الشعب المصرى والشعب السودانى على الحقيقة المبيته لهما ٠



الفصل الثالث

مقترحات لجنة ملنر بين بريطانيا ومصر والسودان

مثلت مقترحات ملنر بداية مرحلة جديدة بالنسبة للسودان فى الحكم والسياسة والاقتصاد • فأصبحت تلك المقترحات تمثل فى جملتها الآراء الرسمية للحكومة البريطانية بالنسبة للسودان ، وضعا ومستقبلا ، ونشرت الحكومة البريطانية تقرير لجنة ملنر كاحدى وثائقها الرسمية • كما تبنت الحكومة البريطانية تلك المقترحات حين بدأ عمليا تنفيذ ما جاء بالتقرير من مقترحات فى الاتجاهات الثلاثة التالية :

١ ـ المفاوضات المصرية البريطانية وما يتصل منها بالسودان والتزام المفاوض البريطانى طوالها بما جاء فى التقرير دون أن يتزحزح عنه •

٢ ـ تطوير أسلوب الحكم فى السودان على أساس من اللامركزية ، كما اقترحت لجنة ملنر ، والبدء فى التنفيذ غداة نشر التقرير •

٣ ـ ترتيب الأمور فى السودان استعدادا لأنهاء الوجود المصرى هناك ، وتحقيق فصل السودان عن مصر ، وقتل وحدة وادى النيل عمليا ، وانفراد بريطانيا بالسودان •

أولا : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية

١ ـ مفاوضات عدلى كيرزن ١٩٢١ :

وكان من بين الآراء التى أوردتها لجنة ملنر فى تقريرها • أن تقوم مفاوضات رسمية بين مصر وبريطانيا تناقش فيها التحفظات التى أبداها

الشعب المصرى على الأسس التى حوتها مذكرة ١٨ أغسطس البريطانية ، بهدف اقناع الزعماء المصريين بقبول التسوية الملنرية فى خطوطها الرئيسية •

وكان السلطان فؤاد ــ على ما يبدو ــ من مؤيدى مقترحات لورد ملنر أو على الاقل وجد فيها أساسا يمكن عن طريقه التوصل الى اتفاق بين مصر وبريطانيا • ومن هنا طلب الى لورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر « ضرورة وصول الحكومة (البريطانية) الى قرار فى مقترحات لورد ملنر ، يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى (١) •••

ولم تكن الحكومة البريطانية أقل رغبة من السلطان فؤاد فى التوصل الى تسوية مع مصر على أساس مقترحات ملنر ، ولذلك فانها ما لبثت ان استجابت الى رأى السلطان فؤاد الذى كان قد نقل رأيه اليها لورد اللنبى • وطلبت من مصر تعيين وفد رسمى للمفاوضات معها لوضع اتفاق بين البلدين على أساس مقترحات لورد ملنر (٢) •

ولم يكن فى رسالة اللنبى أى اشارة الى موضوع السودان ، فبات مفهوما أنه سوف يكون خارجا عن نطاق المفاوضات المقبلة ، خصوصا وان ملنر أصلا كان قد استبعده من الأسس التى وضعها فى مذكرة ١٨ أغسطس •

ودعا السلطان أحمد فؤاد عدلى باشا الى تأليف وزارة جديدة مهمتها الأساسية مفاوضة بريطانيا على الأسس الواردة فى قرار الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩٢١/٢/٢٦ (٣) •

وكانت هناك عوامل عدة رشحت عدلى باشا لمهمة المفاوضة من جانب كل من السلطان فؤاد والبريطانيين ، فقد كان فؤاد يثق به لما كان يعهده فيه من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور •

أما انجلترا ، فكانت ترى أن عدلى باشا هو الشخص الذى يمكن أن يقبل أسس التسوية التى انتهت اليها محادثات سعد ــ ملنر ، والتى تضمنتها مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ على أساس دور الوساطة الذى

---

(١) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٦١ •
(رسالة من اللنبى الى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١) •

(٢) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٦٩ •
(رسالة من اللنبى الى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١) •

(٣) أمر كريم نمرة ٢٣ بتكليف عدلى يكن باشا بتاليف الوزارة (١٦ مارس سنة ١٩٢١) •
(مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦) ص ٢٧٠ •

اضطلع به بين لجنة ملنر والوفد المصرى • فبات ذاك أكثر الناس فهما لوجهة النظر الانجليزية من ناحية ، ثم أكثرهم استعدادا لقبولها نتيجة ما قام به من شرح لهذه الأسس للوفد •

وعلى هذا بنت الحكومة البريطانية خطتها فى المفاوضات المقبلة على موقف معين تنتظره من عدلى باشا ومن ظنتهم يوالونه من رجال الوفد ومن رجال مصر (٤) •

وقد حدد عدلى باشا برنامجه بالنسبة للمفاوضات فى كتاب تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضة الذى رفعه الى الملك فؤاد فى ١٨ مايو سنة ١٩٢١ (٥) •

وتتلخص أهداف البرنامج فيما يلى :

(أ) تحقيق استقلال مصر فى الداخل والخارج •

(ب) الغاء الحماية البريطانية على مصر الغاء صريحا •

(جـ) تحقيق تحفظات الأمة بشأن مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ •

(د) عدم التقيد بمذكرة ١٨ أغسطس •

(هـ) تضمين الاتفاق الاحتياطات التى تحول دون تعارض مصالح بريطانيا والأجانب فى مصر مع الاستقلال •

ومن المبادىء الخمسة الماضية يتضح انها لا تتضمن أى شىء صريح عن السودان ، وان كان ما ذكره عدلى يكن باشا بشأن تحقيق تحفظات الأمة على مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ والتى كان السودان احدها ، يمكن أن يدخل السودان فى الأمر •

وقد استمرت المفاوضات فى الفترة ٧/٢١ حتى ١٩٢١/١١/١٩ عقدت خلالها ١٤ جلسة نشر محاضرها مجلس النواب المصرى سنة ١٣٩٦ (٦) •

وقد بحث موضوع السودان فى جلستين ، هما الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ١٠/١٧ بين كل من عدلى باشا والمستر لندسى Lindsey والجلسة العشرين بتاريخ ١١/٢ بين عدلى باشا والمستر لويد جورج •

---

(٤) شفيق غربال مرجع سبق ذكره ص ٨٣ •

(٥) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ص ٢٧٤ ــ ٢٧٥ •
(كتاب عدلى باشا الى السلطان فؤاد بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢١ يعرض أسماء الوفد المصرى للمفاوضات مع بريطانيا •

(٦) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الملحق رقم (٤) من ص ٢٦٧ حتى ص ٣٩٢ •

وكان عدلى باشا هو الذى تعمد تأخير بحث موضوع السودان فى المفاوضات حتى يفرغ من مناقشة المسائل الأخرى (٧) لعلمه أنه موضوع معقد ، فشاء ان يتلافاه حتى لا يعيق الاتفاق على الأمور التى يمكن الاتفاق عليها أولا ، وبرغم ان هذا التأخير لم يكن يهم الجانب البريطانى كثيرا أو قليلا مادامت سياستهم بشأن السودان معلنة ضمن تقرير ملنر • فان المستر لندسى المفاوض البريطانى هو الذى أثار موضوع السودان فى اجتماعه بعدلى باشا يوم ١٠/١٧ ، ولم يكن ذلك الا رغبة من بريطانيا فى تأكيد موقفها من السودان لعدلى باشا الذى ظل ممتنعا حتى ذلك الوقت عن الخوض فيه (٨) •

وقد انتهز عدلى باشا فتح موضوع السودان فتناول فى حديثه بشأنه النقاط التالية :

(أ) انتقاده لطريقة تنفيذ الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ فى السودان ــ بحيث أصبح « نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم وان الادارة أصبحت انجليزية محضة وكل ما لمصر الآن هو ان القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ الى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ وليس لهذا ان ينقض أمرا أو يبرم حكما » •

(ب) تحديد مطالب مصر بشأن السودان وهى « اقرار مبدأ السيادة المصرية على السودان باعتباره أرضا مصرية » وضمان اشراف مصر على ماء النيل • وان يكون لمصر يد فى السودان » • ثم وجوب تبعية الجيش السودانى للجيش المصرى واخلاصه لولى أمر مصر • ثم يستدرك عدلى باشا فيذكر للمستر لندسى أنه لا يطالب بذلك « لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطته » •

(جـ) حصر بعض مصالح مصر فى السودان وهى « النيل وهجرة المصريين الى السودان وتموين السودان لمصر » •

وقد جانب التوفيق عدلى باشا فى عرضه لموضوع سيادة مصر على السودان ، لأن الشكل الذى عرضها به كان يتعارض مع ما تردده الجماهير المصرية ومع ما يردده حزب قديم هو الحزب الوطنى بأن مطالب مصر هى الجلاء والوحدة • والوحدة لا تعنى سيادة بلد بل اندماج بلدين دون تسلط من ايهما على الأخرى ، كما أن الجمعية التشريعية المصرية فى

---

(٧) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ • ص ٣٦١ •

(من أقوال عدلى باشا للمستر لندسى فى الجلسة التاسعة عشر من مفاوضات عدلى كيرزون) •

(٨) محمد على الغتيت : مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٣٥٦ •

تعليقاتها على موضوع السودان سنة ١٩١٠ ذكرت انه جزء من مصر له ما لها وعليه ما عليها · وليس فى ذلك أيضا تسلط أو سيادة · ويبدو أن ذلك الرأى كان فى ذهن عدلى باشا وهو يطالب بسيادة مصر على السودان حتى انه استدرك فى حديثه مع مستر لندسى فذكر أن مصر لاتبغى التسلط والتحكم فى السودان ·

وبعد ان استمع المستر لندسى الى دفاع عدلى باشا ، تحدث فردد آراء الانجليز فى الحكم الثنائى وموضوع رفع العلمين المصرى والبريطانى فى السودان ، كما ردد مقترحات لجنة ملنر بشأن مياه النيل وعارض فكرة اشراف مصر الكلى عليها أو مراقبتها ، واعاد اقتراح ملنر بشأن اشتراك مصر فى لجنة مياه النيل ، كما اقترح ملنر من قبل ·

وفى الجلسة التالية مع عدلى باشا فى ١١/٢٢ أكد لويد جورج موقف بريطانيا من السودان الذى لم يكن يخرج عما ردده ملنر فى تقريره من حيث عدم استعداد بريطانيا « للتنازل عن مركزها فى السودان على الصورة التى تنزل بها عن مركزها فى مصر » · « لأن لمصر شأن غير شأن السودان · فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لانريد التدخل فى شئونها ، ونريد أن تربطنا واياها محالفة حقيقية ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التى ننزل بها عن مركزنا فى مصر » (٩) · ولا يدل هذا الرد البريطانى على أن بريطانيا غير راغبة فى التفاوض بشأن السودان · ولكن على أساس من وجهة نظرها هى · وقد أكدت انجلترا موقفها ذلك فى مشروع الاتفاق الذى قدمه المفاوض البريطانى لعدلى باشا فى ١٩٢١/١١/١٥ فكان نص المادة السابعة منه كما يلى :

« حيث ان رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه تتعهد مصر بان تستمر فى ان تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الدولتين وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام » ·

« وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من ماه النيل ، ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لحنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل احدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » ·

---

(٩) الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى كيرزون بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ (القانون ٨٠ لسنة ١٩٣٦) ص ٣٦٣ ·

ولا تخرج الآراء الواردة فى هذا النص عما ذكره ملنر فى تقريره اطلاقـا ٠

ورد عدلى باشا على المشروع الانجليزى بمذكرة قدمها الى كيرزون فى ١٩٢١/١١/١٥ رفض فيها المشروع كله ، لأنه « لا يحقق ما كنا نتوقع وليس فيه كما هو ما يبقى لنا الأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية » ٠ وأضاف قائلا :

« ٠٠٠ أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلابد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ٠ فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل » (١٠) ٠

وواضح أن عدلى باشا فى هذا قد أبرز الرأى الذى تنادى به الأمة بخصوص وحدة الوادى السياسية والتى عبرت عنه الى الوفد الذى أرسله سعد باشا لاستطلاع رأيها فى مشروع ملنر كما عبرت عنه فى غير ذلك من المناسبات سلف بعضها ٠

وحين عاد عدلى باشا الى مصر بعد فشل مفاوضاته مع كيرزون رفع الى السلطان أحمد فؤاد تقريرا فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ (١١) عن سير المفاوضات بينه وبين بريطانيا وظروفها وبرغم شمول هذا التقرير الا انه لم يشر فيه الى موضوع السودان من قريب أو بعيد ٠ ولعل ذلك راجع ــ فى رأى عـدلى باشا ــ الى ان مسألة السودان « لم يكن قد تناولهـا البحث » على أساس ان الحديث الخاطف حولهـا مع مستر لندسى يوم ١٩٢١/١٠/١٧ ٠ والمستر لويد جورج يوم ١٩٢١/١١/٢ كان عابرا ولم يتطرق الى تفصيلات الموضوع (١٢) ٠

ثم قدم عدلى باشا استقالته الى السلطان أحمد فؤاد فى١٩٢١/١٢/٨ ولكنه لم يقبلها الا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ٠

٢ ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :

واذا كانت مفاوضات عدلى كيرزون قد انتهت بالفشـل وقل الأمل فى التوصل الى اتفاق بين مصر وبريطانيا الا أن لورد اللنبى كان من رأيه

---

(١٠) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ مرجع سبق ذكره ص ٣٧٩ (رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع كيرزون للاتفاق بين مصر وبريطانيا فى ١٩٢١/١١/١٥) ٠

(١١) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ مرجع سبق ذكره ص ٣٨٤ ــ ٣٨٩ (تقرير مرفوع الى حضرة صاحب العظمة السلطان من الوفد الرسمى فى ١٩٢١/١٢/٨) ٠

(١٢) شفيق غربال : مرجع سبق ذكره ص ١٠٩ ٠

الخروج من الأزمة بأى وسيلة والتوصل الى اتفاق بين البلدين خصوصا وأنه كان يؤمن بأن نفوذ بريطانيا فى مصر يتوقف عليه سيادتها على البحر المتوسط • ومن أجل ذلك التقط فكرة كان عدلى باشا قد عرضها على كيرزون ورفضها فى آخر جلسة فى مفاوضاتهمابتاريخ١٩/١١/١٩٢١(١٣) ومفادها : « تنفيذ الاحكام التى تضمن مشروعكم (يقصد مشروع كيرزون) الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما احتلفنا فيه من المسائل » •

وبعد ان اقتنع اللنبى بفكرة عدلى باشا لم يتوان فى العمل على تنفيذها فمهد لذلك بنفى سعد باشا وزملائه فى ٢٣/١٢/١٩٢١ ، كما تمكن اللورد اللنبى بعد أخذ ورد طويلين مع حكومته ـ وصلا الى حد تقديمه استقالته من منصبه ـ الى دفعها للتسليم برأيه أو بمعنى آخر برأى عدلى يكن باشا •

وعلى أثر ذلك سلم اللنبى تبليغا الى السلطان أحمد فؤاد بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن أحد عشر بندا لا يشير أى منها الى موضوع السودان • وارفق به تصريحا لمصر عرف بعد ذلك باسم « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » أشار الى السودان فى بنده الثالث على أنه أحد الأمور التى تحتفظ انجلترا بصورة مطلقة بتوليها حتى يبرم بشأنها اتفاق بينها وبين مصر وفيما يلى نص البند الثالث :

« ٣ ـ الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

١ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر •

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة•

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات •

٤ ـ السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن » •

---

(١٣) مجلس النواب المصرى : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ •
(محضر الجلسة الرابعة والعشرون فى مفاوضات عدلى كيرزون بتاريخ ١٩/١١/٢١ ص ٣٧٢) •

(أ) سياسة بريطانيا بشأن التصريح :

وبرغم ما سلف فان اعلان التصريح بهذا الشكل جعل موضوع السودان مبهما ، فقد ذكر ضمن التحفظات التى يمكن التفاوض بشأنها فى المستقبل ·

ولم تلبث انجلترى ان افصحت عن سياستها الفعلية تجاه السودان فى المناسبتين التاليتين :

١ ــ بيان رئيس الحكومة البريطانية فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ عند عرضه للتصريح (١٤) · فذكر ثلاثة مبادىء بالنسبة للتحفظ الخاص بالسودان ·

(أ) تقرير أهمية السودان الكبرى للامبراطورية البريطانية وأهمية الجهود المصرية البريطانية المشتركة فى السودان لانقاذه من الخراب والدمار اللذين حلا به على يد المهدية ثم تقديم مصر وبريطانيا المال والرجال الى السودان منذ استرداده لحفظ السلام واعادة الرخاء بما يهيىء السودان لما هو جدير به من الخصوبة وزيادة السكان ·

(ب) عدم سماح بريطانيا « على الاطلاق بان يحيق الخطر بما حققه السودان من تقدم وما ينتظره من مستقبل عظيم فى السنوات القادمة » · وعدم موافقتها على اجراء أى تغيير فى وضع البلاد « على أساس أن أى تغيير قد يحدث سيؤدى الى « عدم اطمئنان بريطانيا على أموالها المستثمرة فى السودان » ·

(جـ) ان علاقة مصر بالسودان وحقوقها فيه قاصرة على حصولها على ضمان كامل بأن تطور السودان لن يهدد أو يؤثر على مواردها من المياه أو ما قد تحتاجه من مياه لزيادة زراعتها « وان بريطانيا على استعداد لاعطاء مثل هذه الضمانات التى لن تؤدى بأى حال من الأحوال الى تعطيل أو تأخير تطور السودان » ·

٢ ــ خطبة اللورد اللنبى فى الخرطوم يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٢ (١٥) فى اجتماع ضم وجهاء السودان · فاعاد على اسماع الحاضرين أقوال

---

(١٤) محاضر مجلس العموم البريطانى المنعقد يوم ١٩٢٢/٢/٢٨ ·

(١٥) كان من بين الحاضرين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى والشيخ يوسف الهندى والشيخ أبو القاسم هاشم رئيس جماعة العلماء والشيخ اسماعيل الأزهرى مفتش المحاكم والشيخ على التوم ناظر الكبابيش والشيخ ابراهيم موسى ناظر الهدندوة والشيخ ابراهيم الحاج محمد فرح ناظر الجعليين والسيد ادريس عبد المتعال شيخ الطريقة الأحمدية ·· وغير هؤلاء مثل نظار الشكرية والعبابدة والمسلمية ··· الخ ·

رئيس الوزراء السالفة فى مجلس العموم • وفى نهاية خطبته طلب اللنبى من المستعمين اليه ـ وكان معظمهم زعماء دينيين أو شيوخ قبائل ـ نقل ما سمعوه عنه الى ذويهم وكان بذلك يقصد ان ينقل كل زعيم طائفة ما سمعه الى أتباعه (١٦) •

وقد اعتبر لى ستاك هذه الضمانات « وعدا باستمرار الحكم البريطانى وتدعيمه فى السودان ، وعاملا أفاد فى تبديد مخاوف السودانيين (١٧) •

كما ان هذه المبادىء كانت تحديدا لموقف بريطانيا واعلانا لسياستها فى السودان وهى التمسك بالاوضاع القائمة فيه • ومن بيان رئيس الوزارة البريطانية يتضح ان الحكومة البريطانية متبنية مقترحات ملنر ولجنته واعتبار الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ هو أفضل السبل لتحقيق أهدافها هناك وضمان استمرار استثمار رؤوس الأموال البريطانية دون خوف عليها • ومن هنا حذر رئيس وزراء بريطانيا فى نفس بيانه بمجلس العموم من « أحداث أى تغيير فى وضع السودان » •

(ب) موقف المصريين من التصريح :

وقد انقسم المصريون ازاء التصريح الى فئتين : ايدته واحدة وعلى رأسها السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت • وعارضته فئة أخرى كان على رأسها الحزب الوطنى ثم الوفد المصرى • وقد رأى فيه هؤلاء نكبة على البلاد، واتخذوا من التحفظات الأربعة الواردة فيه دليلا على رأيهم ، وساعد على انتشار رأيهم اعتقال سعد باشا وزملائه ونفيهم الى سيشل •

وأصدر الحزب الوطنى فى ٢ مارس سنة ١٩٢٢ (١٨) بيانا للأمة برأيه جاء فيه :

« أنها (أى لجنة الحزب) لاترى أى تغيير حدث فى مقاصد الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر ، وان تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا من الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره • ولم يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من ابنائها للاستعانة بهم على تنفيذ السياسة البريطانية ••• » • ثم ختمت اللجنة بيانها فنبهت الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى وهو « استقلال

---

(١٦) Stack Lee ; Memorandum on the future status of the suden (12 June 1924).

(١٧) المرجع السابق •

(١٨) محمد على الغتيت : مرجع سبق ذكره : ص ٢٨٩ •

مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

كما عبر سعد باشا عن معارضة الوفد للتصريح فذكر انه مثل « ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتها بألف ، ولكن لاتباع الناقة بغير التميمة ، فما املحها من صفقة ، لولا الملعونة فى رقبتها » ويقصد التحفظات الأربعة .

ومهما يكن من أمر فقد انتهى الحال بعد تصريح ٢٨ فبراير الى أن مصر لم تعد تعرف لها خطة صريحة فى العمل السياسى بسبب تصارع أبنائها وعرقلتهم لخطوات بعض على غير أساس . وترتب على ذلك فساد الكفاح وفساد العمل الانشائى معا .

٣ ـ السودان وأزمة الدستور المصرى :

وكان أهم عمل أمام الحكومة المصرية بعد اعلان استقلال مصر فى تصريح ٢٨ فبراير هو وضع دستور للدولة . وتشكلت فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا برئاسة حسين رشدى باشا ، وما ان بدأت عملها حتى وصلتها رسائل ومذكرات تنبه أعضاءها الى موضوع السودان وضرورة تضمين الدستور اياه ، وكان أهم ما ورد للجنة فى هذا الصدد كتاب من الأمير عمر طوسون الى رئيس لجنة الدستور مؤرخ فى ٣ مايو سنة ١٩٢٢ يطالبه فيه « بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسودانيين على حد سواء .. » (١٩) . وفرغت اللجنة من مهمتها وسلمت مشروعها الى الوزارة يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وقد ورد ذكر السودان فى مادتين فيه هما المادة ٢٩ ، والمادة ١٤٥ على النحو التالى .

المادة ٢٩ : الملك يلقب بملك مصر والسودان .

المادة ١٥٤ : تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع انه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

واذا كانت المادة ٢٩ من المشروع قد جاءت تعبيرا عما يجيش فى خاطر الأمة بشأن وحدة وادى النيل السياسية التى عبرت عنه علنا فى مختلف المناسبات ، فان نص المادة ١٤٥ من مشروع الدستور جاء متحفظا اذ حجب النص سريان الدستور المقترح على السودان باعتبار أن الحكم فيه

---

(١٩) عبد الله حسين : مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠١ .

خاضع لقانون خاص هو الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ . على أن لجنة الثلاثين حين ذهبت الى حجب سريان الدستور على السودان لم تسلم بادعاء الانجليز انفصاله عن مصر ، بل ظهر واضحا فى منطوق النص ان السودان جزء من المملكة المصرية. وكان معنى ذلك ـ لو اجيز ـ انهيار جهود بريطانيا طوال أكثر من ثلاثين عاما لفصل السودان عن مصر وتحويله من الناحية الفعلية الى مستعمرة أو محمية بريطانية أو ما شاكل ذلك من المصطلحات التى برعت بريطانيا فى ابتداعها حتى ولو لم تنعته بمثل هذا الوصف . كما كان فى نص المادة ١٤٥ هدم للاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا والتى جعلت منه بريطانيا سندا لوجودها فى السودان من ناحية ثم سببا لشجب ما يمكن أن تنادى به مصر من حقوق فى السودان بعد ذلك من ناحية أخرى . وعلى العموم فان المادة ١٤٥ من مشروع الدستور . كانت مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق المشروعة بدون ادخال تغيير على الحالة الراهنة (٢٠) .

والواقع ان الملك فؤاد قد أصر على أن ينص فى الدستور على أنه ملك مصر والسودان ، ولم يكن ذلك نابعا عن وطنية أو ايمان بوحدة وادى النيل ـ فى هذه الحالة بالذات ـ بل اراد أن يتخلص من ثروت باشا الذى عمل على تقييد سلطات الملك فى الدستور الجديد . فأصر فؤاد على ان يلقب بملك مصر والسودان وهو يعلم ان اللجنة لن ترفض وفى نفس الوقت كان موقنا ان الانجليز سيعترضون على ذلك باعتبار السودان من التحفظات الأربعة (٢١) .

وعندما علم اللنبى بنص المادتين ٢٩ ، ١٤٥ من مشروع الدستور ، لفت نظر ثروت باشا الى ضرورة حذف النصين ، فقدم عبد الخالق ثروت باشا استقالته وترك هذه المهمة على عاتق وزارة توفيق نسيم باشا التى تولت الحكم بعده .

وأعاد اللنبى طلبه الى نسيم باشا وبرر طلبه هذا بأن السودان واحد من التحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير ، وان النصوص الواردة فى مشروع الدستور لاتتفق وهذا التحفظ ولا مع الاتفاقية الثنائية سنة١٨٩٩ وطال الأخذ والرد بين الوزارة وبين اللنبى الأمر الذى انتهى بتقديم انذار نهائى الى توفيق نسيم باشا بأنه « اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين ساعة ، فانها تسترد كامل حريتها فى العمل

---

(٢٠) كتاب استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٣ . عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢١) عبد الرحمن الرافعى فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٧٦ .
Jhon Marlow : Anglo Egyptian Relations 1800-1953, p. 261.

بازاء الحالة السياسية فيالسودان وفى مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير نراه مناسبا (٢٢) ٠

كما هدد بتغيير نسيم باشا برئيس وزارة آخرى يمكن أن يعد دستورا يحترم الوضع الراهن للسودان وتحقيق الرغبة الوطنية فى قيام حكم نيابى » ٠

وكانت الأمة المصرية تؤازر أعضاء لجنة الدستور رأيها بشأن المادتين ٢٩ ، ١٤٥ فى صياغتهما الأولى ، ترتيبا على ايمان هؤلاء جميعا بوحدة مصر والسودان ، وامتلأت الصحف المصرية بالمقالات حول موضوع السودان ، فطالبت كلها بالنص فى الدستور على وحدة وادى النيل واعلان الغاء أو بطلان الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ ٠ وكان أهم ما نشر مقالين لحسين رشدى باشا رئيس لجنة الدستور نشر فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ دفاعا عن تلقيب الملك فؤاد بملك مصر والسودان (أصل المادة ٢٩ فى مشروع الدستور) ٠ وحاول فى مقاله تأييد ما ذهبت اليه لجنة الدستور ومحاولة اثبات أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر باعتبارها حقيقة تستند الى التاريخ والقانون وغير ذلك ، وشحن رشدى باشا مقاله بتصريحات الرسميين الانجليز واقوالهم التى تؤيد وجهة نظره فضلا عن تحليله للاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ وتخريج ما يؤيد رأيه ٠

على أى حال فقد رفع المندوب السامى البريطانى نصين جديدين للمادتين الى حكومته كما رفعهما نسيم باشا الى الملك مشيرا بقبولهما ٠ وبعد ذلك قدم نسيم باشا استقالته على شكل تقرير شرح فيه جوانب الأزمة التى صاحبت الدستور وكيف أمكن التغلب عليها ٠ وقبل الملك الاستقالة فى ١٩٢٣/٢/٥ وكلف بعده يحيى ابراهيم باشا تأليف الوزارة وعلى عهدها أصدر الملك فؤاد أمرا ملكيا بالدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ بعد ادماج النصين الجديدين فيه على النحو التالى :

مادة أولى : مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى ٠

مادة ١٥٩ : يجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان ٠

---

(٢٢) كتاب استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا المقدم الى السلطان فؤاد فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ (محمد عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٢٠٣) ٠

والمادة الأولى هذه لاتحوى أى اشارة الى السودان اللهـم الا عبارة « ملكها لا يجـزأ » وهذه لم تكن تعنى قانونـا أى شىء لأن هذا الملك غير معروفة حدوده . أما المادة ١٥٩ المعدلة من مشروع الدستور فقد نصت على عدم الاخلال بما لمصر من حقوق فى السودان دون تحديد لهذه الحقوق ، وايرادهـا بهذا الشـكل لا يضير الانجليز بتاتـا أو يؤثر على وضعهـم وسياستهم فى السودان ، كما انها لم تزد على وضع مصر القائم شيئا من وجهة النظر الانجليزيـة ، وحقوق مصر التى لم يصبها شىء من زيـادة أو تأكيـد ، بل بقيت هى تقتصر فى رأى الانجليز على ميـاه النيـل . أما وجهة النظر المصرية أو رأى مصر فى تلك الحقـوق فلم يكن يهـم الانجليز ، طالما كانت ناصية مصر فى يدهم وادارتهم لها قوية ، وقوات احتلالهم قادرة كافية ، واخيرا وليس آخرا فان مجرد نص فى الدستور لم يكن فى هذا القرن يساوى شيئا الى جانب وضـع قائم ومعمول بـه ومسنود الى قوة قادرة على الدفاع عنه .

ثانيا ــ قيام الحكم اللامركزى فى السودان :

كانت حكومة السودان منذ انشائهـا حتى سنة ١٩٢٠ كما سلف تتبع نظام الحكم المركزى المباشر والبيروقراطية الشديدة ، وأثناء تلك الفترة كانت قد ارتفعت عدة أصوات تنادى بحاجـة السودان الى نظام الحـكم الغير مباشر ومنهـا صوت لورد كرومر نفسه ، حتى اذا كانت سنة ١٩٢٠ ظهر ان من بين مقترحات لجنة ملنر أقامة حكم لا مركزى فى السودان ، فسارعت حكومة السودان الى اعلان تبنيها لاقامة حكم لا مركزى فى السودان ، ثم حـددت سياستها الرسمية بالنسبة له فى المذكرتين التاليتـين :

١ ــ مذكرة سرية للغاية بعنوان « السياسة الاداريـة العامة » (مارس سنة ١٩٢٢) .

٢ ــ مذكرة سرية بعنوان « مذكرة بشأن سياسة الحكومة تجاه الجماعات الوطنية) (١٩٢٦) وهى تقييـم لتجربـة الحكومـة فى ممارسة اللامركزية فى السودان منذ سنة ١٩٢٢ .

وقد سبقت دراسة مقترحات ملنر بشأن مستقبل ادارة السودان ، الا أن الملاحظة الجديـرة بالاشارة ان ملنر كان يقصـد فى مقترحاتـه الامرين التاليين :

١ ــ ايجاد حكومة لا مركزية وادارة غير مباشرة باعطاء السلطات الأهلية حق ادارة الأقاليم التى لهم فيها سلطان ملحوظ .

٢ ـ تعليم السودانيين وتطعيم الحكومة المركزية بالعدد المطلوب منهم بعد أن يحصلوا على نصيب من التعليم يؤهلهم للأعمال الادارية والفنية وذلك ما يعبر عنه بالسودنة ٠

وبرغم ما سلف فانه لا يمكن القطع بأن ملنر كان يرمى الى تأسيس نظام حكم غير مباشر أو لامركزية فى الاذارة أو كان يدعو الى تطعيم الحكم المركزى بالشباب السودانى المتعلم ولكن الشىء المؤكد الواضح فى تقرير ملنر أنه لم يكن راض عن المركزية المسرفة والمغالاة من البيروقراطية المعقدة ، ويرجو ان تحكم البلاد بنوع من بنود من اللامركزية (٢٣) ٠

وقد ظهر أول أثر لآراء ملنر بخصوص ادارة السودان سنة ١٩٢١ حين ذكر السير لى ستاك حاكم عام السودان فى تقريره السنوى لعام ١٩٢١ أنه قد « اتخذت عدة خطوات تجريبية منذ بداية سنة ١٩٢١ فى سبيل اعطاء المواطن قسطا من تصريف شئونه ومساعدته ليعد نفسه للمسئوليات المتزايدة المقترنة بهذا العمل ٠٠٠ وباختصار هو ترك مسئولية الادارة بقدر الامكان فى يد السلطات الوطنية حيثما وجدت تحت اشراف الحكومة مبتدئة بما هو موجود فعلا من سلطات فى يدهم مع الاعتراض على كل تصرف خطير أو غير عادل وتدعيم كل ما هو عادل ومناسب لمصلحة الأهالى (٢٤) ٠

مذكرة سنة ١٩٢٢ حول « السياسة الادارية العامة » (٢٥) ٠

Memorandum on the general Adminstration policy (strictly confidencial) March 1922.

وايا كانت الخطوات التى اتخذتها حكومة السودان لاقامة الحكم غير المباشر أو اللامركزى هناك قبل سنة ١٩٢١ فقد كانت كلها مبدئية صرفة٠ ولكن الخطوة الأولى الرسمية من جانب الحكومة فى هذا الصدد تمت فى مارس سنة ١٩٢٢ حين وضعت حكومة السودان مذكرة سرية جدا قد حددت فيها سياستها الجديدة فى السودان ووسائل تنفيذها ٠

وابتدأت المذكرة باقتباس الفقرة التى أوردها ملنر فى تقرير لجنته بشأن مستقبل ادارة السودان ، واتخذت منها منطلقا لرسم الخطوط العريضة للسياسة اللا مركزية التى اتبعتها بالسودان ٠

---

(٢٣) محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان ص ٤٩ ٠

(٢٤) Suden Government : Annual Report 1921, p. 6.

(٢٥) انظر الملحق رقم ٧ ٠

وكانت سياسة حكومة السودان لاقامة اللامركزية فيه تقوم على أساس تدعيم السلطات القبلية القائمة فعلا فى نطاق الأمرين التاليين :

(أ) مراعاة سيكلوجية الوطنيين وتقاليدهم الموروثة ·

(ب) الملاءمة الادارية للوطنيين ·

وقصدت حكومة السودان بمراعاة سيكلوجية الوطنيين وتقاليدهم الا تتعارض السياسة الادارية اللامركزية المزمع تطبيقها فى السودان مع تاريخ البلاد وتطورها الطبيعى وما ثبت خلاله من تقاليد وعرف يحترمهما الناس ، حتى يمكن بذلك خلق تنظيم أهلى للقبائل يغنى الحكومة عن انتهاج أى أسلوب أوروبى تحكم به تلك القبائل يكون مخالفا لعاداتها وطباعها وما ينتج عن ذلك من احتكاكات وخلخلات بين الحكومة وبينها ، وفى هذه الناحية اقتبست حكومة السودان أفكار السير تشارلس بروك راجا سراواك التى كتبها سنة ١٨٧١ من واقع تجربته الادارية بالهند ·

أما الملاءمة الادارية فكان من المقرر أن تتم على أساس تحميل السلطات الأهلية التى كانت قائمة فعلا بالسودان أكبر قدر من أعمال الحكومة يمكن أن يعهد به اليها فى أمان وتحت اشراف الحكومة الكامل ، مما يؤدى الى تقليل عدد الموظفين الحكوميين ·

وقد حددت حكومة السودان السلطات الأهلية فى السودان بالمجموعتين التاليتين :

(أ) رؤساء القبائل ومشايخها الذين يمارسون الشياخة الفعلية بين أفراد قبائلهم ·

وكانت الحكومة قد عينت بعضهم أعضاء فى المحاكم بشمال السودان، بينما تشكل فى بعض مديريات الجنوب « محاكم الرؤساء » Chief Courts ذات الصلاحيات الاستشارية لفض المنازعات المتعلقة بتقاليد القبيلة وعاداتها ·

(ب) الموظفون التنفيذيون :

وكانت الحكومة قد شرعت فى اختيارهم منذ سنة ١٩١٩ للخدمة العامة من بين وجهاء القوم ، على أساس من العائلة والشخصية فقط ، ورتبت لهم دراسة عينوا على أثرها نواب مآمير ، كما كانوا يحضرون دورات تدريبية سنوية لزيادة تأهيلهم فى عملهم ·

ولما كان الموظف — حتى شيخ القبيلة أو رئيسها — تحت الإشراف المباشر لحكومة السودان تتحكم هى فى مصيره كله باعتباره موظفا حكوميا

عندها ، فقد كان شيوخ القبائل هم حجر الزاوية فى السياسة اللامركزية الجديدة بالسودان باعتبارهم أدوات تنفيذ هذه السياسة بين أفراد قبائلهم . ومن أجل ذلك حددت حكومة السودان موقفها من الشيخ فى وضوح تام .

وكانت تمنح هذا الشيخ أو الرئيس كل تأييدها ومساندتها طالما بقى على ولائه للحكومة ينفذ أوامرها بالسرعة المعقولة والكفاءة اللازمة ويحظى باحترام أفراد قبيلته . أما اذا ثبت عدم اخلاصه للحكومة وولائه لها أو فقد احترم أفراد قبيلته فسرعان ما يستبدل بغيره ، فكان الولاء للحكومة هو الأساس فى الشيخ وذلك لأن المحافظ على ولائه لها ــ حتى ولو كان غير كفء فى عمله ــ كان يمنح كل فرصة ممكنة ، حتى اذا عجزت الحكومة أو عجز عن زيادة كفاءته لم يعد هناك مفر من تغييره ، خصوصا وانه فى هذه الحالة سيكون قد فقد احترام أفراد قبيلته فتكون الذريعة جاهزة فى يد حكومة السودان لاتمام هذا التغيير .

ومع تحديد الحكومة لموقفها من شيخ القبيلة فانها كانت تخشى على النظام اللامركزى من الأمرين التاليين :

(أ) اساءة شيخ القبيلة لما منحه من سلطات خصوصا اذا كان الشيخ غير مقيد السلطة ، ولكن المذكرة هونت من هذه الناحية فذكرت أن الوطنى لا يضيره أن يلقى على يد شيخه المشقة عن أن يخضع لقوانين ومنظمات منقولة اليه عن أصل أجنبى .

(ب) كثرة تدخل رجال الادارة من الانجليز في أعمال الشيخ باعتبار أن هذه تؤدى الى نفور الأهالى من شيخهم وعدم اطاعته ويقل احترامه فى اعينهم ويصبح الشيخ فى مركز شاذ ويضطر الى أن يكون مخلب قط للحكومة .

وبرغم أن سياسة اللامركزية قد وضعت أساسا لتلائم القبائل العربية الراحلة فى شمال السودان ، فان حكومة السودان كانت تؤمن فى أمكان تطبيق المبادىء العامة السالفة لسياسة اللا مركزية على جميع سكان البلاد فى الشمال والجنوب اذا روعى عند التطبيق الاختلافات الموجودة بين جماعة وأخرى كما وكيفا حسب الظروف المحلية السائدة بالنسبة لكل جماعة . ومن أجل ذلك ضربت أمثلة لكيفية تطبيق هذه السياسة الجديدة فى جنوب السودان وبين الزراع المستقرين وفى القرى والقبائل الرعوية .

والملاحظ أن نظرة الحكومة لتطبيق اللامركزية بين هذه الجماعات الثلاثة اعتمدت أساسا على تشجيع النظم القبلية القائمة وتعميقها وخلقها

ان لم تكن موجودة ، مع دعم وتقوية نفوذ الرؤساء والمشايخ بين قبائلهم والعمد فى قراهم ٠

تطبيق السياسة اللامركزية :

وبدات حكومة السودان تتخذ الخطوات التنفيذية للسياسة اللامركزية الجديدة ، عقب وضع مذكرة مارس سنة ١٩٢٢ ، غير انها اتبعت الحذر فى التنفيذ رغبة منها فى الاستفادة من التجربة ٠

وكانت أولى الخطوات الحاسمة فى هذا السبيل ما يلى :

(أ) صدور قانون « سلطات المشايخ الرحل » فى ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ (٢٦) والذى طبق بعد ذلك على الجماعات شبه الراحلة فى شمال السودان (٢٧) ٠ وكان أبرز خطوات التطبيق فى دار مساليت حين منحت الحكومة لسكانها سنة ١٩٢٣ سلطة ادارة المنطقة تحت اشراف مقيم بريطانى ٠

(ب) انشاء محاكم الرؤساء Lukiko Courts (٢٨) بمديرية منجلا فى ١٥/٩/١٩٢٣ (٢٨م) ، ويلفت النظر فى قانونى سلطات المشايخ الرحل ومحاكم اللوكيكو ثلاثة أمور :

١ ـ ان السلطات التى منحت للمشايخ والرؤساء ليست جديدة بالنسبة لهم ، بل كانوا يمارسونها ٠ ثم جاء القانون فمنحها الصبغة القانونية ، بالاضافة الى تحديد من تخول لهم هذه السلطات بانهم اولئك الذين كانوا يمارسونها فعلا من قبل ٠ ويتضح ذلك من ديباجة قانون سلطات المشايخ الرحل التى جاء فيها :

« بما انه قد جرى العرف منذ عهد متطاول على مباشرة مشايخ القبائل الرحل سلطة عقاب رجال قبائلهم وفض الخصومات ، وبما انه يحسن تنظيم مباشرة تلك السلطات ٠٠٠ الخ ٠

٢ ـ ان القانونين لم يعطيا المشايخ أو الرؤساء سوى سلطة فرض الغرامة على الأهالى ، ولم يعط أيا منهم حق العقوبة بالسجن وكانت

---

(٢٦) قوانين السودان ج ١ ص ٥٤٩ (الطبعة القديمة) ٠

(٢٧) McMichael H. The Anglo Egyptian Sudan, pp. 108-109.

Mongalla 1/2.

(٢٨) سميت هذه المحاكم باسم اللوكيكو لأن نظامها نقل عن المحاكم المعروفة بهذا الاسم فى أوغندا ٠ ولفظ اللوكيكو هناك يعنى رئيس القبيلة ٠

(٢٨م) رسالة من مدير منجلا بالنيابة (قائمقام بروك) الى السكرتير الادارى بتاريخ ٧/١٠/١٩٢٤ (دار الوثائق المركزية بالخرطوم) ٠ Mongalla 1/2.

الغرامة في قانون سلطات المشايخ الرحل لاتتجاوز ٢٥ جنيهـا بينما لم تكن الغرامة تتجاوز في « أمر » انشاء محـاكم اللوكيكو خمسة جنيهات ٠

وفي كلتا الحالتين كان للمحكوم عليه حق استئناف الحكم أمام المفتش أو المدير ٠

٣ ـ لم يتعد أى من القانونين الجانب القضائى ، فأعطى الشيخ والرئيس السلطة القضائية وحدها ، وهى فى العـادة كانت أبرز ما يمارسه كل منهما فى قبيلته قبل صدور القانون ٠

وقد كانت حجة حكومة السودان فى هذا ان رؤساء العشائر وكبار رجال القبيلة كانوا من قديم الزمان يتمتعون بسلطة عقاب أفراد قبائلهم والفصل فى النزاع بين الأفراد ، كما كان للمجالس المشتركة بين القبائل المتجاورة حق الفصل فى أى نزاع بين تلك القبائل ٠ وكانت الحجة الثانية التى أوردتها حكومة السودان هى ان التجربة تنجـح كثيرا فى ميـدان القضاء ، وتؤكد صفة الزعامة للرئيس على أفراد قبيلته بما تعطيه أياه من مركز محترم ونفوذ معترف بهما من قبيلته (٢٩) ٠ مما يجعل من السهل عليـه فى المستقبـل أن يتولى شئون الادارة والتنفيـذ فى مضـارب قبيلته (٣٠) ٠

ومما تجدر ملاحظته ان اللامركزيـة التى ثبتت فى ادارة السودان كانت تعنى فقط منح شيخ القبيلة مع معمريها سلطات قضائية وتنفيذية دون أن يعنى ذلك قيام مجالس محلية أو بلدية (٣١) ٠

مذكرة سنة ١٩٢٦ حول « سياسة الحكومة تجاه الوطنيين » :

Government policy towards the Native population (1926) (Secret). (٣٢)

وأيا كان النقد الموجه الى سياسة اللامركزيـة التى بدأت حكومـة السودان تنفيذها هناك ، فقد كانت نفس حكومة السودان ترعى تجربتها وترقبها حتى اذا كانت سنة ١٩٢٦ وضعت حكومة السودان مذكرة سرية

---

(٢٩) رسالة من مدير منجلا بالنيابة (قائمقام بروك) الى السكرتير الادارى فى ١٩٢٤/١٠/٧ ٠
دار الوثائق المركزية بالخرطوم

(٣٠) Duncan, The Sudan, p. 147.

(٣١) Duncan, The Sudan, p. 147.

(٣٢) انظر الملحق رقم ٨ ٠

كانت بمثابة تقييم للتجربة ، وخرجت الحكومة من هذا التقييم باستمرار تمسكها بسياستها الادارية اللا مركزية ، وموافقتها على الخطوات التى اتخذت فى هذا الصدد ·

وأرجعت ما قد يكون هناك من قصور فى تطبيق اللامركزية فى السودان الى العاملين التاليين :

(أ) عدم مراعاة الاختلاف الواضح بين قبيلة وأخرى من حيث ثروتها ومدى تمسكها بالتقاليد القبلية ·

(ب) عدم توطيد أواصر الصداقة بين الأهالى وبين موظفى الحكومة الانجليز الذين أطلقت عليهم المذكرة اصطلاح « الرجل الأبيض » ·

ومن أجل ذلك حثت رجالها ممن يتصلون مباشرة بالأهالى على تدعيم أواصر الصداقة معهم وحذرتهم فى نفس الوقت من توجيه أى اساءة ــ مهما كانت غير متعمدة ــ الى الزعماء والبارزين من الوطنيين ، لما يترتب عليها من آثار وخيمة على كل خطط الادارة ومشروعاتها فى البلاد ورد فعل على الجهاز الحكومى ذاته ·

عيوب السياسة اللامركزية فى السودان :

وبرغم تمسك حكومة السودان بنظام اللامركزية فى الحكم بعد مرور أربع سنوات واعترافها بوجود بعض العيوب فى التطبيق ، فان ثمة عيوبا أخرى تلازم السياسة المركزية ·

ويوجه كثيرون النقد الى سياسة اللامركزية كما طبقت فى السودان ونسبت اليها كثيرا من الاخطاء · أولها : ان نظام القبيلة لا يصلح أن يكون وحدة نظام الحكومة المحلية أو أى نظام حكم ، لأن أهم عنصر يراعى فى مثل هذه الأحوال هو عنصر جغرافية الأقليم واقتصادياته ونوع الحياة التى يحياها سكانه ، وقد أدركت الحكومة هذا الخطأ وحاولت اصلاحه ، ولكنها وقعت فى خطأ أكبر وهى تحاول هذا الاصلاح اذ دمجت القبائل الصغرى الواقعة فى مضارب القبيلة الكبيرة تحت رئاسة هذا القبيلة ذات النفوذ الأكبر وبذلك خلقت بعض الزعماء الذين أصبح لهم نفوذ مماثل لنفوذ عهد الاقطاع حتى « حسب الناس انهم ازاء دكتاتوريات أهلية يسندها سلطان الحكومة وتحميها حرابها » (٣٣) ·

---

(٣٣) محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان ص ص ٥٨ ــ ٥٩ ·

والعيب الثانى لهذا النظام انه لا يعطى الكفاءات والمؤهلات الفردية فرصة الظهور بخدمة المجموعة ، لأنه ليس من المحتمل دائما أن يكون الشيخ المعين أكثر كفاية وأعظم مؤهلات من رؤساء القبائل الأخرى التى ادمجت فى قبيلة وتحت رئاسته لا لشىء الا لأن قبيلته أكثر عددا وأوفر مالا ، وكثيرا ما كان رئيس القبيلة الكبير يدس لرؤساء القبائل الصغيرة لدى الادارة ليحطمهم ويقضى عليهم حتى لا ينافسوه يوما فى رئاسة المنطقة .

والمأخذ الثالث على هذا النظام ان نظام الوراثة كان هو السائد فى رياسة القبيلة الأمر الذى يجعل حكم مناطق السودان شبيهة بالحكم الملكى الاوتوقراطى الذى تنعدم فيه الديموقراطية التى تسود بين الجميع وتتيح لهم فرصة الظهور وفق الكفاءة والمقدرة لا وفق المال والجاه والارث وغير ذلك .

وبذلك خلق نظام الحكومة الجديد سلطات لم يكن السودان يعرفها من قبل ، وهو فى هذا ينفذ تعليمات حكومة السودان الخاصة بخلق « طبقة متميزة » يكون للحكومة عليها اليد الطولى نتيجة أفضالها وأياديها عليها . على انه لا يمكن أن يقارن الرئيس الجديد بزعيم العشيرة القديم لأن زعامة العشائر فى الماضى كان يتمتع بها القوى الأمين المحبوب من الرجال ولا يتحتم أن يتمتع ابن رئيس العشيرة أو أحد أقاربه من بعده بنفس المنصب ، بل كان يمكن أن تتاح الفرصة لأفراد آخرين من أبناء العشيرة .

وقد نظر المتعلمون السودانيون الى اللا مركزية عند انشائها نظرة شك . فاعتبروا ان احياء سلطات شيوخ القبائل ورؤسائها سياسة رجعية تنحدر بالبلاد الى الوراء نحو الماضى البعيد بدلا من ان تضرب فى دروب المستقبل ، كما نظروا اليها على انها أساس التحالف بين الحكومة مع القوى القبلية والجهالة لتأمين مركز الحكومة وتأييدها ضد الاقلية المتعلمة وذوى الرأى السياسى فى السودان (٣٤) .

ومهما يكن من أمر فقد استمر الحال على هذا النحو دون تغيير جوهرى حتى سنة ١٩٣٧ حين بدأت حكومة السودان أولى خطواتها لاقامة الحكم غير المباشر فى السودان وهو ما يخرج عن نطاق البحث .

---

(٣٤) Atiya, Edward ; An Arab tells his story a study of loyalty, p. 163.

الباب السادس

حركة اللواء الابيض بالسودان
ومصير الاتفاق الثنائي
(١٩٢٢ ـ ١٩٢٤)



الفصل الأول

الحركة القومية بالسودان (١٩٢٢ ــ ١٩٢٤)

أولا ــ الروح القومية فى السودان وموقف الانجليز منها :

شهد العالم الاسلامى كله مع نهاية الحرب العالمية الأولى تغيرا فى أحواله واوضاعه ، فقد اهتزت جذور الأنظمة الاجتماعية التى كانت قائمة فيه الى حد ليس بقليل • وعمت المظاهرات المصحوبة أحيانا بالاضطرابات فى تلك البلاد تطالب كلها بالاستقلال وتقرير المصير •

ولما كان السودان واحدا من بلاد العالم الاسلامى فكان منتظرا أن تسوده الاضطرابات كغيره من تلك البلاد ، ألا أن الأمر بالنسبة له اختلف بعض الشىء اذ تأخر قيام الاضطرابات فيه بضع سنين • ولم يكن ذلك راجع الى رضاء السودانيين عن الادارة البريطانية التى كانت قائمة فيه كما ردد المؤلفون من الانجليز واغلبهم من كبار موظفى حكومة السودان هناك ، ولكنه كان راجعا الى أن الحكومة العسكرية التى فرضت سطوتها وارهابها على السودانيين (١) ، الذين لم يلبثوا ان فجروا سكونهم ــ نتيجة نمو الروح القومية ــ سنة ١٩٢٤ فى ثورة ضد الحكم البريطانى فى السودان أعربوا فيها عن عدم رضاهم عنه ، ويطالبون بوحدة بين مصر والسودان •

وكانت ثورة سنة ١٩٢٤ هذه تختلف فى طبيعتها عما سبقها من الثورات فى السودان ،اذ كانت حركة قومية قام بها المثقفون من أبناء السودان سكان المدن ، بينما كانت الثورات السابقة حركات دينية قادها رجال الدين مثل الثورة المهدية فى القرن التاسع عشر ،

---

(١) Duncan, J. S. R., The Sudan, p. 130.

وثورة ود حبوبه في شرق السودان ، وثورة الكجور اريندديت والكجور طمبل في مديرية بحر الغزال في العقدين الأول والثانى من القرن العشرين. وتختلف كذلك ثورة سنة ١٩٢٤ عن سوابقها بأنها قامت فى المدن الكبرى ، بينما قامت سوابقها فى مناطق البداوة من السودان .

تركيب المجتمع السودانى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى :

وللوصول الى اصول ثورة ١٩٢٤ فى السودان ، من الضرورى معرفة تركيب المجتمع السودانى عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، وقد كان يتميز فى هذا المجتمع العنصران التاليان :

(أ) رجال القبائل وكانوا يخضعون لرؤساء قبائلهم الذين ينظرون الى الدنيا من زاوية شخصية أو قبلية بحتة (٢) .

(ب) سكان المدن ويتكونون من التجار وموظفى الحكومة والضباط والطلاب والزعماء الدينيين ، وهؤلاء يطلق عليهم تعبير Intelligentsia أو المثقفين بحكم متابعتهم لمجريات الأمور فى بلادهم والبلاد الأخرى من الصحف أو من اتصالاتهم الشخصية . أما باقى سكان المدن من الحرفيين والطبقات العاملة فكانوا يشاطرون المستنيرين ممن يعملون معهم أو يختلطون بهم نفس أفكارهم (٣) .

عوامل نمو الروح القومية بين السودانيين :

وقد ساعد على نمو الروح القومية بين السودانيين العوامل التالية :

(أ) ظهور التعليم الحديث فى السودان - على قلته - وتخريج مدرسة كلية غوردون والمدرسة الحربية بالخرطوم لاعداد من الطلبة ، هذا بالاضافة الى عودة السودانيين الى الارتحال الى الأزهر يتلقون فيه العلم الدينى الذى كان له أثره الملموس بين السودانيين وخصوصاً سكان المدن .

(ب) زيادة اتصال المجتمع السودانى فى المدينة بالذات بالعالم الخارجى عن طريق الصحافة التى كانت تصل الى السودان من مصر ومن انجلترا فضلا عن ظهور الصحافة فى السودان - برغم انها كانت

---

(٢) Davis, R. ; (Acting Director of Intelligence) Report on control internal elements of the Sudan (March 18th 1927). Security 7/1 File 2.

(٣) دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

موجهة ـ مثل صحيفة حضارة السودان ، فأدى ذلك الى نمو روح التأمل والبحث عن الذات بين فئة المتعلمين والى عـدم الرضـا بين التجار (٤) ٠

(جـ) ظهور المشروعات الاستثمارية الأجنبيـة فى السودان وعلى رأسها مشروع الجزيرة الذى وجـه له كثير من النقـد وما صـاحب تلك المشروعات من شكوك فى مستقبل البلاد (٥) ، وفى أهداف الاستعمار البريطانى من ورائها الأمر الذى كان له أثره الكبير بين السودانيين ٠

(د) تعدد المناسبات التى أدت الى تنبـه السودانيين وصحوتهم نتيجـة تصرفات حكومة السودان مثل زيادة رفع أجور السكك الحديديـة وفرض ضرائب اضافية وغيرها مما كان يمس حياة الناس مباشرة ، فأثار انتباههم ونظروا اليها كمحاولة من الانجليز لنهبهم (٦) ٠

(هـ) وجود المصريين فى السودان ممن كانوا يعملون موظفين فى الحكومة أو ضباطـا وجنودا فى الجيش المصرى هنـاك أو تجارا ، فكانوا مع ترددهم فى أجازاتهم أو لاعمالهم بين مصر والسودان يحملون معهم من مصر أخبار الحركة الوطنية وروحها من أيام مصطفى كامل وبعده بما فى ذلك مبدأ وحدة وادى النيل ٠

(و) نجاح الحـركة الوطنية فى العـالم الاسلامى والعربى مثـل العراق والاردن ، وأثر ذلـك على المسـتنيرين Intelligentsia من أبناء السودان (٧) ٠

(ز) قيام ثورة ١٩١٩ فى مصر ونجاحها فى لفت الأنظار اليها خارج مصر عموما وفى السودان خصوصا ، ثم ذيوع الأخبار فى السودان عن انتصارها على الاستعمار البريطانى وبدءجلاء قواته عن مصر ٠

وقد كان لثورة ١٩١٩ آثارها المحسوسة لدى السودانيين من مختلف الطبقات الأمر الذى زاد من مدى تأثرهم بتلك الثورة ، نتيجة عدة احداث أولها كان توقف الملاحـة فى النيـل بسبب الثورة بين مصر والسودان ، مما أدى الى توقف نقل التجارة بين البلدين الأمر الذى وصل أثره واضحا الى كل من التجار والمستهلكين على حد سواء فى السودان ٠

(٤) Raily R.E.H., Note on the origin and Hi t. of the White Flag League (App. 7 of Ewart Report).

(٥) Ibid.

(٦) SIMR. No 306 (Jan., 1920).

(٧) Security 7/2 — file 2.

ووقع الحادث الثاني حين انقطعت الاتصالات التليفونية والبرقية بين مصر والسودان ، واقتصر الاتصال بين البلدين على خط لاسلكي البحر الأحمر الذي أثر على سكان المدن أساسا ثم سائر طوائف السودانيين ممن كانوا في حاجة للاتصال بمصر .

وثالثة الأحداث كان ارسال وحدات عسكرية سودانية من السودان الى الصعيد سنة ١٩١٩ واشتراكها في اخماد الثورة المتأججة هناك ووصلت تلك الوحدات الى قنا حيث قابلت القوات القادمة من الشمال (٨) .

وبقدر ما كانت الروح القومية اوضح ما يكون بين المستنيرين من أبناء المدن في السودان كان قطاع صغير من رجال القبائل الرحل خارج المدن لاتشارك جماعة المستنيرين أفكارهم القومية كلها .

ومهما يكن من أمر ، فقد حدد لفئات المستنيرين وزعمائهم طريق العمل القومي العاملان التاليان :

(أ) افتراضهم بانهم اكفأ من رؤساء القبائل في نقل مطالب السودانيين بما في ذلك مطالب القبائل ذاتها الى الحكومة نتيجة تعليمهم واستنارتهم واتساع افقهم ، بينما كان رؤساء القبائل – في رأيهم – ما يزالون بعيدين عن التفكير الحر الصريح مع السلطات الحاكمة في السودان نتيجة العادات المترسبة منذ أيام حكم الخليفة عبد الله التعايشي (٩) .

(ب) تاثرهم بما نادى به زعماء ثورة ١٩١٩ في مصر من ان وحدة مصر والسودان تعني مشاركة أبناء البلدين مشاركة كاملة في الحقوق والواجبات والوضع السياسي ، وان كان لحكومة السودان رأيها المخالف لذلك في تطور الأمور .

بداية ظهور الروح القومية بالسودان :

وقد مر العمل القومي في السودان منذ انتهاء الحرب العالمية حتى نهاية سنة ١٩٢٤ بمرحلتين :

(أ) من نهاية الحرب حتى بداية سنة ١٩٢٤ ، وهي فترة تبلورت خلالها روح القومية في السودان بمفاهيمه الواضحة .

---

(٨) Sudan Government Annual Report 1914 — 1919 (Re umée) pp. 63-68.

(دار الوثائق المركزية بالخرطوم) .

(٩) Security 7/1 File 2.

(ب) مرحلة الثورة طوال سنة ١٩٢٤ ٠

ولم تكن الفترة من سنة ١٩١٩ حتى بداية سنة ١٩٢٤ فترة سكون في السودان وانما كانت الفكرة القومية تتبلور طوالها بين قطاعات الشعب، كما ان هذا السكون ذاته قد بددته أحداث متفرقة في السودان كانت بمثابة ارهاصات مبكرة لثورة سنة ١٩٢٤ ٠

وقد كان واضحا باعتراف المخابرات في السودان ان السودانيين كانوا يمنحون المصريين الموجودين في السودان ــ منذ قيام ثورة ١٩١٩ ــ عطفهم الكامل على مطالبهم القومية (١٠) ٠ وهذا الاعتراف له أهميته لأن نفس المخابرات كانت قد دأبت منذ مطلع عام ١٩١٩ على ترديد أن السودانيين لم يكونوا يهتمون بمجريات الأحداث في مصر وانهم يحترمون الانجليز ويفضلون الادارة البريطانية على أي شيء سواها (١١) ٠ وقد تمثل هذا العطف في استجابة السودانيين لدعوة التبرع للمتضررين من أبناء ثورة ١٩١٩ ٠

كما ادى تثبيت ثورة ١٩١٩ في مصر لجذورها الى تشجيع الجماعات المتعلمة من الموظفين في السودان على نقد الحكومة وأعمالها مثل الكادر الوظيفي ونظام التعليم ومشروع الجزيرة وغيره ، وقد انتشرت آراء هذه الجماعات المتعلمة على نطاق واسع في داخل البلاد مما اضطر جهاز المخابرات في السودان الى لفت نظر الحكومة الى خطورة هذه الظاهرة وحثها على مواجهتها بالحزم اللازم قبل أن يستفحل أمرها ويصعب علاجها (١٢) ٠

وفي وسط المثقفين السالف الاشارة اليهم كانت تسري بين أعضاء نادي الخريجين من أبناء السودان (١٣) دعوة لقيام سودان مستقل مساو لمصر تماما يدير دفة الحكم فيه الخريجون من أبناء السودان ، وفي هذا المجال تعترف المخابرات كذلك بأن هذه الدعوة لم تكن مصرية ، أي انها كانت سودانية برغم مناداة الوفد بذات الفكرة (١٤) ٠

وبالاضافة لهذه الأفكار فقد قامت عدة أحداث ملموسة كانت تسير كلها في ذات الطريق القومي ٠

---

(١٠) Simr No 302 (Sept. 1919).

(١١) Sicr No 300 (July. 1919).

(١٢) Simr No 328 (Nov. 1921)

(١٣) المقصود بهم في تلك الفترة خريجو كلية غوردون بالخرطوم الذين أشرف الانجليز على تعليمهم وتربيتهم ٠

(١٤) Simr No 328 (Nov. 1921)

ففى مايو سنة ١٩١٩ انتهز ضابط سودانى متقاعد (محمد أمين هديب) فرصة صلاة الجمعة فى مسجد أم درمان والقى بعد الصلاة خطبة فى المصلين يدعوهم فيها الى الانضمام للمصريين لطرد البريطانيين من مصر والسودان ، وفشلت جهود شيخ العلماء (الشيخ أبو القاسم هاشم) الذى كان موجودا بالمسجد فى فض الناس من حوله وكانت مظاهرة فى داخل المسجد ، وقد سارعت الادارة بالقبض عليه وحاكمته وقضت عليه بالحبس ثلاث سنوات (١٥) ٠

وبعد حوالى عام من هذا الحادث قام موظفو حكومة السودان بمظاهرة للاحتجاج على مشروع الكادر الوظيفى الذى وضعته الحكومة لهم ، فكانت فرصة كذلك انتهزها الموظفون للاعراب عن أفكارهم السياسية فنادوا بوحدة مصر والسودان (١٦) ٠

موقف حكومة السودان البريطانية من الروح القومية الوليدة بالسودان :

منذ نشبت ثورة ١٩١٩ فى مصر ، كان واضحا أن السودان باعتباره الشطر الجنوبى من وادى النيل يمثل عنصرا بارزا فى برامج زعماء الثورة فى مصر ٠ ولما كانت السياسة البريطانية قد رتبت أمورها على التخلص من كل أثر لمصر فى السودان ،فلذلك نظرت الى هذه الثورة كخطر محدق بأهداف السياسة البريطانية فى السودان ، الذى كانت تربته مهيأة فى ذلك الوقت لتلقى فكرة وحدة مصر السودان ، حيث كان ــ كما تعترف مخابرات السودان الانجليزية ــ الأفندية من أبنائه يؤمنون بمبدأ وحدة مصر والسودان (١٧) ٠

وقدرت السياسة البريطانية موقفها من الروح القومية الوليدة ، وتوصلت الى الآتى :

(أ) ان أخطر ما تواجهه من أسس الدعوة لوحدة وادى النيل هو الأساس الدينى منها ، ثم النقد الذى كان موجها لأعمال حكومة السودان واتهام الشركات البريطانية العاملة هناك بنهب السودانيين ٠

(ب) ان ثمة طريقان تنتشر عنهما الأفكار بين السودانيين وهما :

١ ــ المثقفون "Intelligentsia" وخصوصا الموظفون الذين ينفذون سياسة الحكومة وأعمالها هناك ٠

---

(١٥) SIMR No 298 (May 1919).

(١٦) SIMR, No 321 (April, 1921).

(١٧) SIMR. No 300 (July 1919).

٢ ـ رجال القبائل الذين يمكن أن يتحولوا تحت تأثير أحد الفقهاء أو رجال الدين الى سبيل العنف ضد الحكومة (١٨) ·

وخرجت حكومة السودان البريطانية من هذا التقدير الى حصر سبل مكافحة الروح القومية الوليدة فى السودان وتأثير ثورة ١٩١٩ عليها فيما يلى :

(أ) الوقاية الأولية ضد أفكار الثورة ·

(ب) ارهاب الأهالى بالبطش السريع لاخماد أى بادرة فى وقتها ·

(جـ) كسب ولاء السودانيين عن أحد الطريقين التاليين :

١ ـ الزعامات القبلية والدينية ·

٢ ـ الدعاية سواء المضادة للثورة أو المؤيدة للسياسة البريطانية ·

(جـ) تزوير ارادة السودانيين بواسطة رجال الادارة فى السودان بالنسبة لموضوع وحدة مصر والسودان ·

فبالنسبة لعنصر الاحتياط عمدت حكومة السودان الى الحيلولة قدر المستطاع دون اختلاط القادمين من مصر بعد انتهاء اجازاتهم بالسودانيين على أساس أنهم يحملون ريح الثورة من هناك وأخبارها ، ومن ذلك ما حدث فى يناير سنة ١٩١٩ حين احتجزت حكومة السودان الباخرة التى كانت تقل جماعة من الموظفين والضباط العائدين الى عملهم بالسودان فى عرض البحر خارج مياه بور سودان حتى حان موعد قيام القطار المسافر الى الخرطوم ، فمنعتهم بذلك من النزول فى مدينة بور سودان (١٩) ونقل أخبار الثورة الى الناس ، ومن ذلك أيضا أسهام حكومة السودان مع سلطات الاحتلال بمصر فى محاولة اخماد الثورة وأفكارها فى مهدها حين أرسلت بعض الوحدات السودانية الى صعيد مصر للمساهمة فى اخماد الثورة هناك كما سبق ·

وتجلى عنصر البطش والارهاب فى المبادرة الى استخدام القوة والمعاملة القاسية مع أى سودانى يعتنق فكرة وحدة مصر والسودان أو يدعو لها ، كما حدث لمحمد أمين هديب السالف الاشارة اليه وسجنه ثلاث سنوات ·

---

(١٨) SIMR. No 328 (Nov. 1921).

(١٩) SIMR. No. 294 (January 1919).

وفى سبيل كسب ولاء السودانيين للسياسة البريطانية وسيطرة حكومة السودان على الناس ، لجأت الى الزعامات الدينية والقبلية لمساعدتها فى هذا السبيل ، وكانت هذه انسب الطرق لذلك بسبب ظروف السودان الخاصة التى ما تزال التقاليد والعصبية القبلية والدينية تلعب فيه دورا خطيرا وضخما فى آن واحد ٠

وحتى يكون تأثير الزعامات الدينية قويا ، عمدت السياسة البريطانية الى تفخيم الزعماء الدينيين (٢٠) وبذل الاحترام الزائد لهم حتى يتناسب وضعهم مع المهمة التى تعدهم لها غير ان هذه الوسيلة قد فشلت تماما فى المدن وبين المتعلمين والمستنيرين (٢١) ٠

وكانت مهمة هذه الزعامات فى السودان هى تهدئة الأهالى ومواجهة التعاطف الدينى بين السودانيين والمصريين ، ولجأ اولئك الزعماء الى نبش الماضى ومفترياته بالنسبة للحكم المصرى فى السودان خلال القرن التاسع عشر (٢٢) ٠ كما حرضوا اتباعهم على عدم المشاركة فى التبرع للمتضررين من الثورة المصرية (٢٣) ٠ ودفعتهم حكومة السودان بعد ذلك سنة ١٩٢١ فى حركة مضادة لجمع تبرعات خيرية يوزع جزء منها على الفقراء وينفقون الباقى على اتباعهم وانفسهم (٢٤) ٠

كما حاولت السياسة البريطانية ان تجعل من هؤلاء الزعماء الدينيين واجهة أمام العالم تدعى تأييد السودانيين لبقاء الحكم الانجليزى فى السودان ومعارضتهم لوحدة مصر والسودان ، وذلك بالطرق التالية :

(أ) اظهارهم كممثلين رسميين للسودان فى خارجه باعتباره بلدا مستقلا ، ومن ذلك ان حكومة السودان قد رتبت دعوة من حكومة انجلترا للزعماء الدينيين ورؤساء القبائل الكبرى فى السودان لزيارة بريطانيا

---

(٢٠) كان أهم هؤلاء السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى والسيد عبد الرحمن المهدى ، الذى سمحت له السياسة البريطانية منذ سنة ١٩١٥ بالاتصال باتباعه واحياء المهدية الحديثة تحت سمع الحكومة وبصرها مستهدفة من ذلك جعله قوة موازنة ومنافسة فى ذات الوقت مع قوة الختمية بزعامة السيد على الميرغنى ٠ ثم الشيخ أبو القاسم هاشم شيخ المعهد العلمى بام درمان الذى شاءت حكومة السودان البريطانية ان تزيد من مكانته بالدرجة التى تمكنه من السيطرة على خريجى المعهد من رجال الدين الذين كانوا يتعاطفون مع المصريين ، وينظرون الى الأزهر على انه غايتهم المنشودة لاتمام تعليمهم الدينى فيه ، وكذلك الشيخ اسماعيل الأزهرى مفتش المحاكم الشرعية فى السودان ٠

(٢١) SIMR. No. 327 (Oct. 1921).

(٢٢) SIMR. No. 294 (January 1919).

(٢٣) SIMR. No. 298 (May 1919).

(٢٤) SIMR. No. 327 (Oct. 1921).

في يوليو سنة ١٩١٩ لتهنئة ملك بريطانيا بالنصر وانتهاء الحرب . وقد اضفى الانجليز فى لندن والخرطوم على هذه البعثة كثيرا من مظاهر الحفاوة والتفخيم فى استقبالهم والحفلات التى اقيمت لهم ، وكذلك فى الاحتفالات الرسمية وغيرها التى رتبتها حكومة السودان لاستقبالهم عند عودتهم الى الخرطوم .

واستغل الانجليز هذه الرحلة فذكروا ان الزعماء وفدوا الى انجلترا للاعراب عن ولائهم للتاج البريطانى ، وان الشيء الوحيد البارز فى زيارتهم لانجلترا وأعربوا عنه لوزير الخارجية البريطانية عشية مغادرتهم لندن عائدين هو اعرابهم للمسئولين عن عدم ثقتهم فى نوايا مصر ورغبتهم فى تخليص بلادهم من الوجود المصرى (٢٥) . وعلى الرغم من ان المستنيرين من السودانيين قد استهجنوا هذه الرحلة وتظاهروا ضدها واتهموا الزعماء ببيع بلادهم للانجليز أثناءها الا أن حكومة السودان رأت انها حققت أثرها الحسن فى انحاء السودان (٢٦) .

(ب) استغلال هؤلاء الزعماء فى كتابة الالتماسات للحكومة البريطانية وحكومة السودان عن أنفسهم وجمعها من اتباعهم يعربون فيها عن عدم تعاطفهم مع الثورة فى مصر ، ويطالبون الحكومة بعدم الاذعان لمطالب مصر فى ادارة السودان (٢٧) . واعلان ولائهم للامبراطورية البريطانية (٢٨) .

(جـ) استغلال أسماء السادة الثلاثة فى عملية الدعاية للحكومة فى انحاء السودان ، ففى سنة ١٩٢٠ أنشأت الحكومة صحيفة حضارة السودان وسجلتها بأسماء السادة الثلاثة الذين فوضوا الشريف يوسف الهندى عنهم فى ادارتها منذ سنة ١٩٢٢ حين اشتدت الحركة الوطنية فى السودان ضد الانجليز ، وقد استهدف الانجليز أن تكون الصحيفة رسول الحكومة الى الأهالى ولسانها عندهم والمدافع عن سياستها أمامهم باقرار السادة الثلاثة وموافقتهم على ما تنشره .

---

(٢٥) SIMR. No. 331 (Febr. 1922).

(٢٦) SIMR. No. 300 (July 1919).

(٢٧) SIMR. No. 331 (Feb. 1922).

(٢٨) كتب التماسا فى ١٩١٩/٤/٢٣ كل من السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى والشيخ الطيب هاشم مفتى السودان والشيخ أبو القاسم هاشم رئيس هيئة العلماء واسماعيل الأزهرى قاضى قضاة دارفور والسيد الميرغنى السيد المكى ، كما كتب نفس السادة السابقين فى ١٩٢٢/٢/١١ التماسا آخر وزاد عليهم بعض رؤساء القبائل وهم ابراهيم محمد فرج وعوض الكريم أبو سن وابراهيم موسى وعلى ودالتوم .

وقد دعت صحيفة حضارة السودان ومنذ أول ظهورها الى ان يبتعد السودان تماما عن الثورة المصرية ، كما اعربت عن املها فى ان تصبح الادارة القائمة فى السودان انجليزية خالصة على اعتبار ان الانجليز
الادارة القائمة فى السودان انجليزية خالصة على اعتبار ان الانجليز
ورخاء أبنائه (٢٩)٠ كما دأبت الحضارة على مهاجمة المصريين والدعوة الى حق السودانيين فى تقرير مصيرهم الذى تراه الصحيفة فى الابقاء على الحكم القائم فيه (٣٠) ٠

وقد كفل وجود اسماء السادة الثلاثة الذين لم يكونوا يهتمون بأمر النشر فيما عدا الشريف الهندى عملية توزيع الصحيفة وقرائتها ٠ غير أن أصبع الحكومة الخفى وراء ما يكتب فى الصحيفة ما لبث أن ظهر حين أعلنت الحكومة ايلولة الصحيفة لها سنة ١٩٢٤ ، وذلك على ما يبدو بسبب احتدام الخلاف آنذاك بين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى ٠

أما الوسيلة الرابعة لمكافحة الروح القومية وتأثير ثورة ١٩١٩ ، وهى تزوير ارادة السودانيين فقد عمدت اليها حكومة السودان بعد ان فشلت فى كسب ولاء المثقفين من السودانيين وقتل الروح القومية لديهم وابعاد تأثير ثورة ١٩١٩ عن السودان ، ولجأت الى القبائل الساكنة خارج المدن حيث كان يتمركز المثقفون لتحصل على ولائهم لها ٠ وحين لم تكن واثقة من حصولها على هذا الولاء بسهولة لجأت الى تزوير ارادتهم وفى هذا الصدد حصلت على وثيقة رسمية من وثائق حكومة السودان عبارة عن برقية سرية الى مديرى مديريات شمال السودان فى ٢٢/٤/١٩٢٤ يغنى ايرادها عن أى تعليق وهو :

« من السكرتير الادارى الى تيبتس Tippetts مدير بورسودان التاريخ ٢٢/٤/١٩٢٤ ٠

سرى : فك رموزها بنفسك فقد تطلب مصر أن يكون لها نصيب أكبر فى الادارة بمقتضى اتفاق ١٨٩٩ أرغب فى معرفة انطباعاتك الصريحة بالنسبة للموضوعات التالية :

أولا : ما رأى الأهالى فى مديريتك ازاء أى زيادة لنفوذ مصر فى السلطة ٠

ثانيا : ما هى النتائج الأولى بالنسبة للأهالى اذا ما تمت الموافقة على هذه الزيادة ٠

Stack L. ; Memorandum on the future of the Sudan.
(٢٩) SIMR. No. 313 (August 1920).
(٣٠) SIMR. No. 343 (Feb. 1923)

ثالثا : ما هى النتائج المترتبة على ذلك وما مدى تأثر مستقبل مديريتك بذلك ·

وهذه ليست سوى استطلاع رأى تستهدف تقوية جانب قضية السودان بدحض مطالب مصر · ويجب الا تتصور اننا نقوم باى نوع من التسوية فى مسألة السودان ·

ارسل اجابتك بالبريد فيما لا يزيد عن شهر أو نحوه حتى يمكن أن يعرض على الادارة الخارجية عند الضرورة ·

الح فى الرجاء فى ضرورة بقاء هذه البرقية وردك عليها سرا··»(٣١)

فمن البرقية السالفة وضح انها حددت للمديرين الاجابة التى يجب عليهم ابلاغها للادارة الخارجية وهى بالقطع أن تكون معارضة لمشاركة مصر فى الادارة فى السودان وفق اتفاق سنة ١٨٩٩ · وبالتالى تزوير أى ارادة تكون لصالح وحدة مصر والسودان ·

وقد رد جميع المديرين على هذه البرقية بلا استثناء فى حدود الاجابة المطلوبة (٣٢) وهذا كانت تسلك السياسة البريطانية فى السودان

---

(٣١) Port Sudan, file 62.

برقية من السكرتير الادارى الى مدير البحر الأحمر فى ٢٢/٤/١٩٢٤ ·

(دار المحفوظات المركزية بالخرطوم) وفيما يلى نص البرقية :

"From : c.s. To : Tippetts Date : 22.4.1924.

Secret : Decypher yourself. Egypt may claim have greater share in administrative under 1899 Agreement.

Wish have your frank impressions under following heads.

First : How would natives of your province view any extension Egyptian influence of authority.

Second : What would be first results on natives that such extension has been agreed to.

Third : what would be subsequent results of some and how would future of your province be affected.

This is merely an enquiry, object of which is to strengthen Sudan case by reputing Egyptian claims and you must not imagine we are entertaining any question of compromise on Sudan question.

Send your reply by mail Within month or so which can if necessary be laid before foreign office.

Wish particularly to emphasize necessity keeping existence of this telegram and your reply secret.
(Adressed all governors).

(٣٢) Stack L. ; Memorandum on the future of the Sudan pp. 53-54-55.

دار الوثائق المركزية بالخرطوم (ملفات بور سودان) ·

انظر الملحق رقم ١٩ ·

سلوكا لا اخلاقيا بالمرة فى تزوير ارادة الناس فى الوقت الذى كان مبدأ تقرير المصير قد أقر فى عصبة الأمم ٠٠ ولكنها السياسة البريطانية التى كانت قد رتبت شئونها منذ الاتفاق الثنائى على أن يخلص السودان لبريطانيا ٠

تلك كانت أساليب السياسة البريطانية فى السودان لمواجهة الروح القومية الوليدة هناك وتأثير ثورة ١٩١٩ على السودانيين ، وبرغم تلك الوسائل فقد كان الفكر القومى والعمل القومى بالسودان ينضجان يوما بعد يوم ويتبلوران حتى انتهيا الى الوصول الى مرحلة التنظيم فظهرت الحركات والجمعيات ذات المبادىء والأهداف المحددة ٠

ثانيا ـ المرحلة التنظيمية للعمل القومى فى السودان ضد الانجليز :

ومنذ سنة ١٩١٩ اتجه العمل القومى فى السودان الى التنظيم فبدأت تظهر الجمعيات ذات الأهداف السياسية كما ظهر توزيع المنشورات السرية على نطاق واسع فى السودان ، الأمر الذى كان يتناسب طرديا من حيث التوزيع مع تطور العلاقات بين مصر الشعب وبريطانيا وخصوصا أثناء المفاوضات بين البلدين ٠

وكانت هذه المنشورات نوعين : نوع يعد فى داخل السودان ويوزع فى السودان ونوع آخر يرد من مصر ويوزع فى السودان ٠

وكانت المنشورات التى تعد فى السودان تحمل أفكارا محددة منها ما يلى :

١ ـ نقد أعمال الحكومة وسياستها فى السودان مثل مشاريع الرى فى الجزيرة وجبل الأولياء ورأس المال البريطانى المستثمر فى السودان ومخازى الانجليز عموما وزيادة الضرائب وبخس مرتبات الموظفين ٠٠٠ الخ ٠

٢ ـ دعوة أهل السودان الى الجهاد الدينى ضد الانجليز على اعتبار أن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط وفى السودان خصوصا تعمل ضد الاسلام ٠

٣ ـ الدعوة الى اتحاد السودان مع مصر على قدم المساواة ٠

وقد كانت المنشورات تحمل أسماء لجمعيات مختلفة مثل : « جمعية العمل على خلاص البلاد » ، و « جمعية الدفاع عن العقيدة في السودان » وقد غطى توزيع تلك المنشورات مديريات السودان الشمالية كلها فوصلت الى

مديريات النيل الأزرق ، وكسلاوكردفان ودارفور بالاضافة الى أم درمان والخرطوم (٣٣) ·

أما المنشورات الواردة من مصر فكانت تدعو السودانيين للانضمام الى المصريين لطرد الدخلاء والقضاء على سياسة بريطانيا واطماعها ضد الاسلام ·

وكانت هذه أيضا تزين بأسماء مختلفة منها « جمعية العلماء فى مصر » (٣٤) ·

وكان الأثر الواضح لتلك المنشورات فى السودان هو زيادة نظرة الشك التى كانت تخامر الناس فى الحكومة القائمة بالسودان ونواياها (٣٥) · وكانت هذه المنشورات تعبيرا عن الشعور بعدم الرضا بين السودانيين هنا وهناك عن السياسة البريطانية فى السودان · ومما تجدر الاشارة اليه أن حكومة السودان وقفت عاجزة أمام هذه المنشورات فلم تتحرك لمواجهة هذا النشاط المعادى لها بالسودان ، وان كانت قد بررت ذلك بأن حالة تهديد الأمن والنظام لم يصل الى الحد الذى يدعو لاتخاذ اجراء فى هذا الشأن (٣٦) ·

وكان ظهور هذه المنشورات السرية وتوزيعها على ذلك النطاق الواسع دليلا قويا على نمو الروح القومية لدى المواطنين خصوصا وأن السودان لم يكن يخلو من وجود جمعيات فى تلك الفترة وقبلها · واذا كانت الجمعيات السابقة على تلك الفترة مهنية فى أساسها مثل « جمعية العمال » فقد كانت الروح القومية وما يدور من أحداث من حول السودان وفى داخله دافعا الى تكوين جمعيات أخرى ظهرت أسماؤها الحركية فى نهاية المنشورات التى توزع فى السودان · وفيما يلى أهم الجمعييات التى كانت موجودة هناك :

جميعة العمال :

وهى من الجمعيات القديمة بالسودان وتضم الحرفيين والعمال فى المدن من البنائين والنجارين والحدادين والترزية وغيرهم · وبدأت أول محاولة لتكوينها سنة ١٩١٨ · وقد اتهمتها السلطات البريطانية كعادتها بالنسبة لكل ما قام فى السودان من تنظيمات بأنها على علاقة بعبد الرحمن

---

(٣٣) SIMR. No. 322 (May 1921).

(٣٤) SIMR. No. 331 (Feb. 1922), Appsndex X.

(٣٥) SIMR. No. 1921.

(٣٦) Ewart Report; p. 4.

فهمى الذى كان فى ذلك الوقت ينظم الحركة العمالية الوليدة فى مصر والذى كانت تشير اليه سلطات الاحتلال فى مصر كبلشفى التفكير • وكان أحد شخصياتها البارزة على أحمد صالح الذى كان صديقا لعلى عبد اللطيف، فاستغلت حكومة السودان هذه الصداقة ودفعته الى التعاطف مع جمعية اللواء الأبيض والسعى للانضمام اليها (٣٧) فنقل للمخابرات فى السودان وللحكومة عموما أخبار اللواء الأبيض (٣٨) وكانت مغلقة على الحكومة بسبب نظام الخلايا الذى كانت تتبعه (٣٩) • وقد استمرت هذه الجمعية قائمة بعد سنة ١٩٢٤ يحمل أعضاؤها البارزون أفكار اللواء الأبيض الأمر الذى أثار مخاوف حكومة السودان خصوصا وأن بعض زعمائها بالخرطوم – حيث يوجد أكبر تجمع عمالى آنذاك – كانوا من اتباع الطريقة العزمية المصرية مثل عبد الله ريحان رئيس الترزية بالخرطوم (٤٠)

جمعية الاتحاد السودانى :

وقد كانت هذه الجمعية قائمة بالفعل قبل سنة ١٩٢١ وظهرت فى القاهرة برئاسة محمد أحمد أبو الحسن العبادى الذى عاش فى مصر طوال فترة الحرب العالمية الأولى وقد ذكرت صحيفة الأهرام عن هذه الجمعية انها تنظيم تكون فى مصر لضمان استقلال السودان وتخليصه من الحكم البريطانى (٤١) كما نشرت الأهرام مع هدف الجمعية ذاك قائمة بأسماء القبائل السودانية التى تؤيد الجمعية (٤٢) • وبرغم مسارعة حكومة السودان الى مهاجمة هذه الجمعية فى جريدة حضارة السودان والتشكيك فى قيمتها وفى أسماء واعداد القبائل التى نشرتها الأهرام مؤيدين لها واعتبرت الموضوع كله فبركة صحفية (٣٤) الا أن أهالى السودان بدأوا يميلون الى تصديق ما نشر عن الجمعية من أخبار وتشكلت لها فروع فى قلب السودان (٤٤) •

---

(٣٧) SIMR. No. 359 (June 1924), Appendex X Annex F.

(٣٨) From Baily to the Director of Sud. Intel. (10-9-24). (Security 7/1 File 2.

(٣٩) SIMR. No. 340. (Nov. 1922).

١ – تقرير من مدير الخرطوم الى مدير المخابرات عن نشاط جمعية العمال فى ١٩٢٤/٩/١٠ •

دار الوثائق المركزية بالخرطوم •

(٤٠) (Security 7/1 File 2.

(٤١) SIMR. No. 340. (Nov. 1922).

(٤٢) صحيفة الأهرام العدد ١٣١٢٦ فى ١٩٢٢/١١/١٥ •

(٤٣) STAR, 1922.

(٤٤) SIMR, No. 340 (Nov. 1922).

ومهما يكن من أمر فقد كانت هذه الجمعية تضم أعضاء من السودانيين والمصريين على السواء وظهر فى الجمعية منذ سنة ١٩٢٢ جناح متطرف كان يضم فى جملته الضباط والعسكريين من أعضاء الجمعية ٠ وقد قام تشكيل هذا الجناح المتطرف على أساس الخلايا الخماسة السرية التى اتخذت لنفسها أسما حركية مثل « الشبيبه السودانية » و « الوطنى الناصح الأمين » (٤٥) وكانت كل خلية منفصلة عن الأخرى لضمان أمن الخلايا وسلامتها وقد انتشرت هذه الخلايا الأمر الذى كان دليلا على انتشار عدم الرضا بين السودانيين (٤٦) ٠

وقد كان أشهر خلايا جمعية الاتحاد السودانى خلية وادمدنى التى كانت تضم كلا من الملازم أول على عبد اللطيف واليوزباشى عبد الله خليل واليوزباشى محمد صالح جبريل ٠ كما تذكر تقارير الانجليز أن رئيس هذه الخلية كان اليوزباشى المصرى محمد فتوح مأمور واد مدنى ٠

واتخذ هذا الجناح السرى شعارا له القرآن والخبز وصورة الملك فؤاد رمزا لعمله السرى الذى كان يستهدف اقامة وحدة بين مصر والسودان (٤٧) وكان نشاط جمعية الاتحاد السودانى أعنف من نشاط جمعية اللواء الأبيض (٤٨) التى سيأتى ذكرها بعد وكان ظهور جمعية الاتحاد السودانى دليلا على نمو الوعى بالسودان بدرجة لم يجد الحاكم العام بدا من الاعتراف به بصحيفة الأهرام فى يوم ١٩٢٢/١١/١٥ ٠ كما أن هدف الجمعية كما أفصحت عنه الأهرام يبين أن هدف الحركة وهى قائمة فى مصر كان استقلال السودان من الاستعمار البريطانى وليس اندماجا فى مصر ، وانما كان تشكيل وحدة وادى النيل من السودان المستقل ومصر المستقلة الأمر الذى أعلن عنه على عبد اللطيف عضو الجمعية فى وضوح قبل تشكيل اللواء الأبيض وبعده ٠

ثالثا ـ جمعية اللواء الأبيض :

وبرغم اتهام الانجليز لعلى عبد اللطيف السابق الاشارة اليه كعضو فى خلية واد مدنى السرية التابعة لجمعية الاتحاد السودانى بأنه كان

---

(٤٥) كان هذا الاسم الحركى رمزا لخلية محمد أمين هديب الضابط السابق والذى سلفت الاشارة اليه ٠

(٤٦) Baily: Report on the origin of the white Flag League 1924. (Appendix 7 of Ewart Report)

دار الوثائق المركزية بالخرطوم ٠

(٤٧) SIMR, No. 362 (Sep. 1924) App. II.

(٤٨) SIAR, 1924, p. 3 No. A 2597 — 12 A.

واقعا تحت تأثير اليوزباشي محمد فتوح الا أنه كانت له آراؤه الخاصة التى تؤكد عدم خضوعه لآراء محمد فتوح • ففى مايو سنة ١٩٢٢ كتب الملازم أول على عبد اللطيف من أربعجى أورطة وثيقة بعنوان « مطالب الأمة السودانية » وأرسلها الى صحيفة حضارة السودان للنشر ، كما هربها الى مصر حيث نشرت فى صحيفة الأخبار القاهرية » (٤٩) • وفى هذه الوثيقة هاجم على عبد اللطيف سياسة حكومة السودان فى التعليم والقضاء واحتكار التجارة وانخفاض المرتبات •• الخ وختم الوثيقة بالمطالبة باستقلال السودان (٥٠) فقبضت عليه الحكومة وحكمت عليه بالسجن لمدة عام دون أن يكون له محام يدافع عنه بعد أن منعت ثلاثة محامين مصريين عنه حلفا من دخول السودان للدفاع عنه • الأمر الذى أثار الرأى العام فى السودان وعمت المنشورات عددا من مديرياته تتهم الحكومة بالظلم وعدم اتباع العدالة فى المحاكمة (٥١) • وحين خرج على عبد اللطيف من السجن كان يمتلىء حقدا على كل ما هو انجليزى (٥٢) •

وطوال سنة ١٩٢٣ كان موضوع السودان يمثل الصدارة بين الأحداث السياسية الهامة نتيجة لتطور الحوادث فى مصر من أزمة الدستور الى اعلان سعد باشا معارضته لتصريح ٢٨ فبراير بما فى ذلك التحفظ الخاص بالسودان ، واستغلال الأحزاب المختلفة فرصة الانتخابات فى مصر وابراز آرائهم بالنسبة للسودان ••• الخ كل هذا لاشك كان أمام ناظرى على عبد اللطيف الذى لم يلبث أن شكل جمعية اللواء الأبيض فى أبريل سنة ١٩٢٤ • وكان مؤسسوها بالاضافة الى رئيسها على عبد اللطيف هم صالح عبد القادر وعبيد حاج الأمين وحسن صالح وحسن شريف وكانوا جميعا موظفين فى مصلحة البريد وشهدت لهم المخابرات فى تقاريرها السرية بالاستقامة والنظام والخلق الحسن • وقام تنظيم الجمعية على أساس الخلايا السرية التى تضم كل واحدة عشرة أعضاء لا يعرفون غيرها من الخلايا (٥٣) • ويتلخص برنامج الجمعية فى المجاهرة بتأييد مصر فى موقفها من طلب الاستقلال التام لمصر وللسودان واتخذت لنفسها علما أبيضا عليه خريطة للنيل وفى أحد أركانه رسم للعلم المصرى وفى الركن الآخر عبارة « الى الأمام » •

---

(٤٩) محمد حسن عوض : قصة كفاح البطل على عبد اللطيف ص ٢٠ ـ ٢١ •

(٥٠) STAR, 1922.

(٥١) STAR, 1922.

(٥٢) Ewart Report p. 4.

(٥٣) Urgent Memo. From Philipp (for the director of Intel.) to the Mudirs. (June 22nd. 1924). (Port Sudan not yet numbered). دار الوثائق المركزية بالخرطوم

وكان من مظاهر نشاط الجمعية نشر الاحتجاجات ضد حكومة السودان وبريطانيا فى الصحف المصرية والبريطانية على السواء وقد تقبل السودانيون هذه الجمعية وآراءها قبولا حسنا فى انحاء السودان وانتشرت فروعها فى كثير من مدن السودان مثل ، بور سودان والأبيض وواد مدنى وعطبرة وحلفا ومروى والفاشر وغير ذلك من المدن ٠

ونتيجة لذلك لعبت الجمعية الدور الأكبر فى أحداث السودان السياسية سنة ١٩٢٤ وثورة شهر أغسطس من نفس العام بالذات التى انتهت بحل الجمعية والقبض على عدد كبير من أفرادها وتشريدهم وسجنهم ٠ وادخال رئيس الجمعية على عبد اللطيف فيما بعد مستشفى الأمراض العقلية وهو أوفر ما يكون صحة وأرجح ما يكون عقلا ٠

١ ـ مدى علاقة على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض بمصر :

لقد دأبت السياسة البريطانية بأجهزتها المختلفة على اتهام جمعية اللواء الأبيض ورئيسها على عبد اللطيف أنها كانت « واجهة سودانية لحقيقة مصرية خلفها » وجعلوا توفيق وهبى قاضى جزئى الخرطوم هو حلقة الاتصال بين الجمعية وبين الساسة المصريين (٥٤) كما تلمسوا كل بادرة للربط بين هذه الجمعية والاحزاب المصرية ، وازاء ذلك يطرح سؤال نفسه للاجابة وهو الى أى حد بلغ تأثير مصر والمصريين على الجمعية وعلى على عبد اللطيف ؟

وللوصول الى نتيجة ثابتة لهذا التساؤل ينبغى أن نستوضح أولا عدة نقاط وهى :

(أ) آراء على عبد اللطيف السياسية وبمعنى آخر آراء اللواء الأبيض السياسية ٠

(ب) الدور السياسى الذى قام به المصريون الموجودون بالسودان خلال تلك الفترة ٠

وبين أيدينا ثلاث وثائق تجيب على هذه الأسئلة سوف أعتمد عليها أساسا بالاضافة الى غيرها وهى :

(أ) وثيقة « مطالب الأمة السودانية » التى كتبها على عبد اللطيف فى مايو سنة ١٩٢٢ ٠

---

(٥٤) SIAR 1924, p. 3 p(No. A 2597-12 A).

(ب) برقية على عبد اللطيف وزملائه الأربعة الى الحاكم العام للسودان في ١٦ مايو سنة ١٩٢٤ ٠

(جـ) برقية على عبد اللطيف الى رامزى ماكدونال رئيس وزاره بريطانيا في ٣ يوليو ١٩٢٤ ٠

بالنسبة للنقطة الأولى يلاحظ أن على عبد اللطيف منذ عرف عنه اشتغاله بالسياسة وضحت في تفكيره الحقائق التالية :

انه كان يعتز بكرامته كسودانى ويدافع عن هذه الكرامة التى لا تسمح للسودانيين « بان يباعوا ويشتروا كالحيوانات التى لا رأى لها في مصيرها » (٥٥) ٠ كما كان يعارض الاستعمار البريطانى للسودان بكل قوته وكذلك أى حقوق تدعيها بريطانيا لنفسها هناك على أساس أن أى سودانى حقيقى لا يمكن أن يقبل الاساليب الامبريالية والخطط الرأسمالية التى تهدف الى ربط السودان قسرا بالامبراطورية البريطانية (٥٦) ٠

كما حملت وثيقة (مطالب الأمة السودانية) التى كتبها على عبد اللطيف سنة ١٩٢٢ أول ما نشره من أفكاره السياسية ، فكان يأمل في أن يقوم بالسودان تحت رئاسته « اتحاد قبائل السودان » مستهدفا من ذلك محاولة تقليل حالة البداوة الواضحة بين القبائل السودانية خارج المدن والتى كانت تشغلها شئونها القبلية والشخصية عما يسرى في المدن من روح قومية لأهداف سياسية ٠ كما طالب في الوثيقة بضرورة قيام حكومة سودانية وانهاء الحكم الأجنبى في السودان ٠ وختم الوثيقة بالمطالبة بالاستقلال للسودان (٥٧) ، وكان من رأيه أن للسودانيين وحدهم حق تقرير مصيرهم ومن هنا نادى بضرورة اشتراك ممثلين منتخبين من قبل الأمة السودانية في المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا حتى يكونوا على الأقل على علم بما ستسفر عنه تلك المفاوضات من قرار بالنسبة لمستقبلهم (٥٨) ٠

---

(٥٥) برقية من زعماء اللواء الأبيض (على عبد اللطيف وصالح عبد القادر وحسن شريف وعبيد الحاج الأمين وحسن صالح) في ١٦/٥/١٩٢٤ الى الحاكم العام ٠
SIMR. No. 360 (July 1924) Appendex B.

(٥٦) برقية من على عبد اللطيف في ٣ يوليو ١٩٢٤ الى رمزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ٠

(٥٧) Ewart Report pp. 4 & 5.

(٥٨) برقية زعماء اللواء الأبيض الى الحاكم العام في ١٦/٥/١٩٢٤ ٠
SIMR No. 360 (July 1924), Appendex B.

والعنصر الثالث فى أفكار على عبد اللطيف كان مطالبته بوحدة مصر والسودان ، وهنا يجب ان نذكر على الفور آن هذه العبارة لديه كانت تعنى وحدة مصر المستقلة مع السودان المستقل وليس اعترافا بملكيـة من جانب مصر للسودان كما ذهب كثيرون من المتحمسين . وكان لدى على عبد اللطيف دوافعه المختلفة وراء هذه الفكرة . وفى مقابل هذه الفكرة عن وحدة مصر والسودان من جانب على عبد اللطيف ظهرت فى مصر ذات الأفكار بالنسبة للعلاقة بين مصر والسودان على أساس من المساواة بينهما وليست على أساس الملكية أو حق السيادة بمعناه القديم . فقد ظهر فى الوثائـق من جانب بعض المصريـين اعتراف بوجود أمـة سودانيـة لها احترامها (٥٩) .

وحين قام البرلمان المصرى سنة ١٩٢٤ عقب استقلال البـلاد دعـا أعضاؤه الى اشتراك السودانيين معهم فى عضـوية البرلمان كممثلين عن السودان ومتساوين مع المصريين فى كل الحقوق (٦٠) . ولم يكن ذلك يعنى انتهاء التفكير القديم بالنسبة لعلاقة مصر والسودان فقد كان ما يزال موجودا لدى الجماعات المحافظة فى مصر حتى بعد ذلك بمدة .

وبالاضافة الى هذا التجاوب فى الأفكار بين على عبد اللطيف وبعض المصريين فقد كانت هناك عوامـل أخـرى قويـة تكفى لجذب نظـر على عبد الطيف أو أى شخص غيره جدى التفكير ، الى فكرة الوحدة بين مصر والسودان ، ومنهـا أن مصر فى تلك الفترة كانت شريـكة نضـال مع السودان يستهدف طرد الاستعمار البريطانى من كلا البلدين . كما أن أخبار نضال مصر الممثل فى ثورة ١٩١٩ قد تعدت حدودها الأمر الذى كان له صداه فى السودان وبين مثقفيه بالذات (٦١) .

ثم كان يمكن لعلى عبد اللطيف أن يحقق ـ عن طريق التقائه مع مصر ـ أمله فى الاشتراك فى المفاوضات مع بريطانيا بشأن السودان على أساس أن المفاوضـات كلهـا تجـرى مع مصر . كل هـذه العوامل جعلت على عبد اللطيف ينادى بوحدة مصر مع السودان ويعلن « معارضته للاساليب السرية والقهرية التى تتبعها السياسة البريطانية لفصـل السودان عن

---

(٥٩) برقية حسن يس رئيس اتحاد الطلبة فى مصر بتاريخ ١٩٢٤/٦/٣٠ الى رابطة طلاب كلية غوردون بالخرطوم SIMR No 360 (July 1924) Appendex N.B.D.

(٦٠) R. Davies (Acting Director of Intel.) Report on central Internal Elements (March 18th 1926). (Security 7/1 File 2)

(٦١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم SIMR. No. 328 (Nov. 1921)

مصر » (٦٢) وأن « الفصل يعنى الموت لكل من مصر والسودان » (٦٣) ٠

وقد حاول البريطانيون تشويه هذا التجاوب بين أفكار علي عبد اللطيف وفكر بعض المصريين ، فادعوا أن المصريين بهذا قد رسموا للسودانيين الصورة التى كانوا يودون أن يروا عليها السودان فيما لو شارك مصر فى الاستقلال (٦٤) ٠

ولكن هذا التلفيق من جانب الانجليز لم يكن خافيا على علي عبد اللطيف الذى كانت له تجاربه الخاصة معهم منذ سجنه ظلما سنة ١٩٢٢ وعرف « كم من المرات كذبوا وحملت أوراقهم الهراء » وكان يذكر دائما « أن السودانيين سوف يجبرونهم على قول الحق » (٦٥) ٠

أما النقطة الثانية الخاصة بالدور السياسى الذى قام به المصريون فى السودان فينبغى أن نقرر أولا الحقيقة المسلم بها وهى أن أى أقلية تعيش خارج بلادها لا يمكن أن تنفصل عن الوطن الأم مهما بعدت المسافة حتى ومهما بعد الزمان ٠ والارتباط بالوطن الأم يعنى متابعة أخباره والانفعال بأحداثه ومشاركة ذويهم آمالهم وآلامهم ٠ وهذا ولا شك ينطبق على المصريين فى السودان الا أن المصريين فى السودان كانت لهم ظروف تجعل الارتباط حيا باستمرار وقويا دائما ذلك أنهم كانوا أقلية فى بلد مجاور تماما لمصر ٠ فالاتصال مستمر والأحداث تصل أخبارها فى حينها خصوصا وأن الموظفين منهم أو رجال الجيش كانوا يقضون أجازاتهم فى مصر ويعودون بأخبارها طازجة وثالث تلك الأمور أن موضوع السودان الذى يعيشون بين ظهرانى أهله كان ذاته أحد شعارات الحركة الوطنية القائمة فى مصر ٠ ورابع هذه الأمور انهم كانوا يخالطون نفس العدو الذى يواجهه اخوانهم من أبناء ثورة ١٩١٩ فى مصر ٠ وعلى هذا الأساس فيمكن أن تجزم بأن المصريين فى السودان كانوا يخوضون الثورة فى السودان مع اخوانهم فى مصر

---

(٦٢) برقية زعماء الأبيض فى ١٩٢٤/٥/١٦ الى الحاكم العام
SIMR No. 360 (July 1924). APP. 8.

(٦٣) برقية من علي عبد اللطيف الى رامزى ماكدنالد فى ٣ يوليو ١٩٢٤ ٠
SIMR. No. 360 (July 1924), App. 0.

(٦٤) Ewart Report, p. 4.

(٦٥) برقية من علي عبد اللطيف الى رئيس جبهة الطلبة بالاسكندرية فى ١٩٢٤/٧/٣
(الملحق N من تقرير مستر ويليس رئيس المخابرات عن اللواء الأبيض) ٠
SIMR. No. 360 (July 1924), App. No.

تماما فكانوا يعقدون الاجتماعات (٦٦) وينظمون المظاهرات (٦٧) ويجمعون التبرعات للمتضررين بالعدوان البريطاني (٦٨) ٠

وعملوا كذلك على ابراز اتحاد عنصري الأمة من المسلمين والمسيحيين (٦٩) وبالاضافة الى ذلك فقد أدى انفعالهم بأحداث الثورة في مصر واحتكاكهم في العمل بالانجليز الى مضايقة الانجليز بما يتوفر لديهم من الوسائل ، فمن الطبيعي جدا أن نجدهم يشتركون في الخلايا السرية التي تشكل ضد الانجليز ومن الطبيعي جدا أن يتحدثوا الى اخوانهم السودانيين عن مساوىء الانجليز في السودان من ناحية وعن أخبار ثورتهم المصرية من ناحية أخرى ، خصوصا وأن شعاريها البارزين هما « الجلاء والوحدة » فكان هذان الشعاران موضوعا مشتركا بين الاثنين، وليس هناك ما يمنع جواز بل وجوب تناولهما في الحديث ٠ وبسبب صدق القضية ووضوحها ثم اشتراك الاثنين في آلام واحدة « تعاطفت الطبقة المتعلمة في السودان مع القومية المعادية للانجليز في مصر » (٧٠) ومن أجل ذلك باتت هناك تربة خصبة لعمل مشترك سوداني مصري ضد الاستعمار البريطاني في وادي النيل ٠

وبالرغم من هذه الحقائق التي كان يعترف بها الانجليز الرسميون في تقاريرهم السرية ، الا أن المخابرات الانجليزية في السودان كانت تتلمس اللاموجود لتصور وجود علاقة قوية وأيد مصرية محركة لثورة سنة ١٩٢٤ في السودان سواء عن سوء قصد لتشويه الحركة القومية في السودان وتلويث زعمائها ، أو كعادة عملاء أجهزة المخابرات دائما يكتبون ما يرضى رؤساءهم لضمان استمرار الدفع لهم ٠

ولما كان واضحا أن الانجليز يتعقبون كل أثر مصري في السودان بقصد القضاء عليه ،فقد تلمس عملاء مخابراتهم كل مناسبة وهولوا ان لم يكونوا لفقوا الكثير حول هذا الأثر ٠

---

(٦٦) ومنها اجتماع نادي الضباط المصري في الخرطوم في شهر نوفمبر ١٩١٩ كاجتماع عام بالاضافة الى الاجتماعات الجانبية SIMR. No. 304 (Nov. 1919).

(٦٧) منها مظاهرة في بور سودان في ٧ مايو سنة ١٩١٩ ومظاهرة عطبرة في ٥ مايو سنة ١٩١٩ ومظاهرة الخرطوم ٠٠٠ الخ SIMR, No. 298. (May, 1919)

(٦٨) Ibid.

(٦٩) قام المسلمون في منتصف ليلة عيد الفصح في ابريل ١٩١٩ بزيارة الكنيسة القبطية بالخرطوم لتهنئة اخوانهم الاقباط بالعيد كما زار المسلمون في اليوم التالي المكتبة القبطية بالخرطوم لتقديم التهاني بالعيد كما احتفل المسلمون المصريون بعد ذلك في بور سودان في ١٩١٩/٥/١٦ باستقبال المطران القبطي القادم من مصر ٠
SIMR. No. 297 & 298 (April & May 1919).

(٧٠) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Security 7/1 file 2.

وبهذه المناسبة فان المخابرات فى السودان وكذلك من كتب تاريخ السودان فى هذه الفترة من رجال حكومة السودان الانجليز (٧١) ركزوا على الحدثين التاليين كدليل على وجود الأصبع المصرى وراء ثورة سنة ١٩٢٤ وهما :

١ ـ زيارة محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى المصرى للسودان فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، واعتبروا أن هذه الزيارة كانت بداية تنظيم العمل المصرى فى السودان لاستغلال السودانيين للثورة ضد الانجليز . فذكروا أنه اتصل بعلى عبد اللطيف وزملائه من زعماء الحركة القومية فى السودان . غير أن ما اطلعت عليه من وثائق ومن ضمنها تقارير نفس المخابرات البريطانية فى السودان ، تدحض هذا تماما . فقد سافر حافظ رمضان الى السودان مستهدفا اعلان رأى الحزب بالنسبة لموضوع السودان وتكوين رصيد سياسى يساعد حزبه على الفوز فى المعركة الانتخابية التى كانت دائرة فى مصر ، وانتهز فى هذا ـ مثل غيره من الأحزاب المعارضة للوفد ـ فرصة أن سعد باشا لم يكن قد أعلن فى وضوح بعد عن سياسته ازاء السودان (٧٢) . وبذلك فقد كانت مهمة الرجل ـ أى محمد حافظ رمضان ـ مؤقتة كما تعترف لجنة التحقيق التى شكلها الانجليز بعد انتهاء ثورة سنة ١٩٢٤ لتحرى أسبابها والمعروفة باسم لجنة أيوارت نسبة الى رئيسها ، واعترفت هذه اللجنة أن تأثير محاولة حافظ رمضان لم تزد عن لفت نظر الناس الى شخصية رجل له شهرته (٧٣) . ويختم تقرير لجنة التحقيق رأيه بأن فشل الحزب الوطنى فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أدى الى عدم متابعته لنشاطه فى السودان . كما أن صالح عبد القادر أحد قادة جمعية اللواء الأبيض ذكر فى التحقيق الذى أجراه معه الانجليز أن حافظ رمضان لم يساعدهم كثيرا (٧٤) .

٢ ـ دور محمد توفيق وهبى قاضى الخرطوم المصرى . وقد جعلت منه المخابرات حلقة الاتصال بين على عبد اللطيف والحزب الوطنى كما صورته محركا للأحداث حتى تم تشكيل اللواء الأبيض (٧٥) .

---

(٧١) Duncan : The Sudan — Mc Michael ; The Sudan — Symes, Tour of Duty ... etc.

(٧٢) Ewart Report, p. 7.

(٧٣) Ibid.

(٧٤) Baily Report ; Origins of the White flag league.

(٧٥) Ewart Report, p. 8.

ولا ينكر أحد أن توفيق وهبى ـ كما تثبت الوثائق ـ كان يلعب دوره السياسى فى السودان كمصرى متفاعل مع أحداث الثورة القائمة فى مصر • وكان موضوع السودان خلال سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ يحتل موضع الصدارة بين الموضوعات المطروحة للمناقشة العلنية آنذاك • ثم انه كما تدل الوثائق كان نشيطا بين الجالية المصرية الكبيرة الموجودة فى الخرطوم وأم درمان بالذات • ولم يكن لشخص فى مركز توفيق وهبى كقاضى ومستنير ومنفعل بالثورة ان يتأخر عن استقبال محمد حافظ رمضان بك او أى شخص فى نفس مكانته حين يصل الى السودان • كما لم يكن لتوفيق وهبى أن يمتنع عن الاتصال بالسودانيين من الفئات المستنيرة التى تعيش من حوله فى العاصمة المثلثة • وطبيعى أن يتحدث هو وهؤلاء فى الأمور السياسية الجارية •

واذا كان الانجليز قد نظروا الى توفيق وهبى على أنه الأصبع الخفى الذى كان يحرك على عبد اللطيف واللواء الأبيض لصالح مصر ، فانى أرد على الفور بأن على عبد اللطيف فى حد ذاته لم يكن فى حاجة الى من يحركه فقد لمس الانجليز واعترفوا جميعا أنه كان ممتلئا كراهية لهم منذ اعتقل فى مايو سنة ١٩٢٢ (٧٦) • كما أن آراءه السياسية السابق الاشارة اليها من حيث ايمانه بقيام وحدة من السودان المستقل ومصر المستقلة على قدم المساواة ، هذه الآراء تحتم التفكير فى الدور الذى يمكن أن يقوم به توفيق وهبى أو غيره بالنسبة لعلى عبد اللطيف • ولعل التفسير الأقرب الى المنطق فى هذه الحالة هو أن دور توفيق وهبى لم يتعد التنسيق بين العمل السودانى الذى يقوم به على عبد اللطيف وبين العمل المصرى الذى يجرى فى مصر من حيث مواجهة العدو الواحد وهو الاستعمار البريطانى •

وعلى ذلك فان العمل السياسى فى السودان من الناحية العملية كان يسير فى مطالع سنة ١٩٢٤ فى خطين واضحين على النحو التالى :

١ ـ خط سودانى صرف بين المثقفين من السودانيين يبرز فيه على عبد اللطيف وزملاؤه من السودانيين وفق آراء على عبد اللطيف السابق الاشارة اليها •

٢ ـ خط مصرى بين الجالية المصرية فى السودان ومن أفرادها البارزين القاضى محمد توفيق وهبى •

وكان بين الخطين جسر للنضال أساسه التشاور بين البارزين من الشخصيات فى المجموعتين •

---

(٧٦) Ewart Report p. 7.

وكان المصريون الموجودون بالسودان فى نشاطهم داخل مجتمعهم الصغير هناك لا شك منفعلين ومتجاوبين مع الخط السودانى الموجود هناك ولا يتأخرون عن تأييده ومساعدته ما استطاعوا الى ذلك سبيلا بدافع من العدو الواحد والمصير الواحد للبلدين مصر والسودان ·

ولأيضاح هذه النقطة يجب أن نؤكد هنا أن العنصر المصرى النشيط فى السودان فى تلك الفترة لم يكن يعمل تحت أى صفة حزبيه رسمية ؛ لأن المعروف أن سعد باشا ظل حتى ابريل سنة ١٩٢٤ متحفظا فى الحديث عن سياسته ازاء موضوع السودان ، برغم أن أفرادا من حزبه خصوصا ممن سبق لهم العمل فى السودان كانوا لا ينون عن الافصاح عن آرائهم الخاصة بالنسبة للسودان ويشاركون مع غيرهم فى كل عمل فى هذا السبيل · وعلى ذلك فان نشاط الجالية المصرية فى السودان كان بدافع ذاتى مصدره الايمان والاحساس بعدالة القضية التى يدافعون عنها وغير ذلك من الأسباب ·

أما الخط السودانى والمثقفون السودانيون فقد انتهوا الى تشكيل جمعية اللواء الأبيض بعد ذلك فأصبحت تمثل الخط الأول السودانى تمثيلا كاملا والذى لم يلبث أن التحم فى تفكيره مع الخط الثانى المصرى وهتف بالملك فؤاد ملك مصر والسودان وبوحدة وادى النيل على النحو التالى :

ففى أواخر سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ طغى موضوع السودان فى مصر على ما عداه من موضوعات بالنسبة للجماهير الشعبية والساسة فى البلاد ، فقد ساعدت ظروف الانتخابات فى مصر لدفع موضوع السودان الى الصفحات الأولى من صحف القاهرة ، كما كان فوز الوفد فى الانتخابات وتشكيل سعد باشا للوزارة وافتتاح أول برلمان منتخب فى مصر المستقلة فى القرن العشرين ، فرصة فتحت الآمال لدى السودانيين مثل المصريين تماما ، على أن الفرصة واتت لفتح ملفات القضايا المعلقة مع بريطانيا ومن بينها موضوع السودان ، خصوصا وان رامزى ماكدونالد رئيس أول وزارة عمالية فى بريطانيا وجه دعوة الى سعد باشا رئيس وزراء مصر للدخول فى مفاوضات لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ·

ومع كل هذه الأمور تشكل بمصر فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ حزب جديد اسمه « حزب مصر والسودان » يهدف الى السعى لاستقلال مصر والسودان (٧٧) · وكان يضم رجالا من مختلف الأحزاب بالاضافة الى عدد كبير من قدامى الضباط الذين خدموا فى السودان · كما تكون فى البرلمان

---

(٧٧) لم يعمل هذا الحزب طويلا اذ انتهى فى ابريل سنة ١٩٢٤ حين تشكلت لجنة السودان فى البرلمان ·

المصرى « لجنة السودان » فكان ذلك دليلا بارزا على اهتمام مصر الرسمى بموضوع السودان ٠

كل هذه الأمور لا شك أثارت انتباه المثقفين السودانيين وعلى رأسهم على عبد اللطيف كما أثارت انتباه المصريين تماما ، خصوصا وأنه كما سلف كانت قد بدأت تظهر أصوات فى مصر تدعو الى وجود سودان مستقل يساند مصر المستقلة وهى نفس آراء على عبد اللطيف ؛ أى أن الهدف أصبح واحدا ، والواقع المؤلم الناتج عن الاحتلال البريطانى للبلدين واحد ، فضلا عن أسس وحدة وادى النيل التقليدية فى التاريخ والدين والجوار ٠٠٠ الخ ثم كان قرب بدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا فرصة كانت تحتم توحيد جهود الجماعتين ٠ فكان هذا السبب — بالاضافة الى غير ذلك من الأسباب التى أدت الى تعاطف المثقفين السودانيين مع الثورة فى مصر — عاملا رئيسيا فى تبديد الضباب الذى كان يغلف الهدف الأكبر لعلى عبد اللطيف واللواء الأبيض ووضحت أمام أعينهم الرؤيا ٠ فانطلقوا يشاركون المصريين فى السودان احتفالهم بالعيد الأول للدستور المصرى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ويهتفون بحياة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة سعد باشا زعيم الوفد المصرى والاستقلال التام لمصر والسودان ولوحدة وادى النيل ٠

بعد هذا الموقف من المثقفين السودانيين والذين انتظموا فى جمعية اللواء الأبيض بعد ذلك ، فليس بغريب أن تمد الأحزاب المصرية والرأى العام المصرى فى مصر والسودان أيديهم الى هذه الجمعية وتحظى بعطفهم وتأييدهم ٠ وليس فى ذلك ما يشين جمعية اللواء الأبيض أو رجالها حتى لو وصل الأمر الى تلقى الجمعية عونا ماديا من مصر والمصريين لمساعدتها على العمل ، وذلك أن الجمعية كانت تنادى علنا بوحدة مصر والسودان ٠ وظهر أن التهم التى لفقتها للجمعية حكومة السودان ورجالها ممن كتبوا عن هذه الفترة فى كتبهم بعد ذلك من سيطرة الضباط المصريين على جمعية اللواء الأبيض (٧٨) لا قيمة لها ٠ وانتهى بذلك خبث مقصد السياسة البريطانية من وراء تضخيم علاقة اللواء الأبيض ورجالها بمصر (٧٩) ٠

٢ — نشاط جمعية اللواء الأبيض :

تلك كانت جذور ثورة سنة ١٩٢٤ وأصل تشكيل جمعية اللواء الأبيض التى لعبت الدور الرئيسى فى الأحداث بالسودان سنة ١٩٢٤ ،

---

(٧٨) Mc Michael H., The Sudan, p. 183.

ذلك الدور الذى اختلف عن أى دور آخر لعبته أى جمعيـة أخرى فى السودان • فقد تميز عمل هذه الجمعية بالشمول والحركه •

لقد كان أعضاء الجمعية من كل البيئات والطبقات فى السودان ، فكان منهم الضباط من أبناء جنوب السودان وشماله والخريجون من الناقمين على الحكومة من كل جهات السودان فضلا عن التجار ورجال الدين والعمـال ورؤساء القبائل على السواء • كما انتشرت فروع الجمعيـة فى كل مـدن السودان الكبيرة تقريبا من الفاشر فى أقصى الغرب الى بورسودان فى أقصى الشرق ومن واو فى الجنوب الى حلفا على حـدود مصر ، ومن هنا شملت الأحداث التى سادت السودان بعد ذلك جميع مديرياته شمالا وجنوبا •

وكانت الحركة والحركة السريعة من مميزات عمل الجمعية ، بحيث بدأته ايجابيا ضخما على أثر تشكيلها ثم تعدى هذا العمل نطاق السودان اذ تخطت نظرة الجمعية حدود السودان الى الخارج فأرسل على عبد اللطيف رسله الى مصر بالذات لتنسيق العمل معها (٨٠) • كما وصلت برقيات الجمعية الى مصر وبريطانيا صحافـة وحكومة وبرلمانـا تعلن عن مبادئهـا ومطالبها • وكان كل ذلك دليلا على أن الجمعية قد لاقت أرضا خصبة مستعدة للتجاوب مع آراء الجمعية الوليدة •

وفى خلال شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٢٤ كان واضحا ن الدوائر السياسية الرئيسية فى السودان قد نضجت وأصبحت مهيـأة للعمـل الايجابى مع جمعية اللواء الأبيض والدفاع عن مبادئها (٨٠م) ومن هنا كان هذان الشهران حافلين بالعمل والنشاط واستهدف نشاط الجمعية خلالهما وضع دليل مادى أمام الانجليز والرأى العام الأوروبى عموما على حقيقة مشاعر السودانيين بالنسبة لمستقبل بلادهم وتمسكهم بوحدة وادى النيل ثم بالنسبة للمفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا (٨١) • واتسم عمـل الجمعية فى هذه الفترة بالتنوع فى الاسلوب دون الاخلال بالهدف • كما اتسم أعضاء الجمعية باليقظة لما يحيكه رجال حكومة السودان ضد البلاد

---

(٧٩) SIAR, 1924, p. 3, No. A 2597 — 12 A. & SIMR. No. 359 (June 1924).

(٨٠) وصل القاهرة من السودان فى أوائل شهر مايو الملازم ثانى مصطفى حافظ وحمل رسالة عليها توقيع رؤساء القبائل فى السودان بتاييد الوحدة بين مصر والسودان وقد عرفت حكومة السودان بأمره من رسالة بعث بها اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة آنذاك الى حكومة السودان بتاريخ ١٢/٥/١٩٢٤ ورقمها P. G. / S / 1927 (3).
دار الوثائق المركزية بالخرطوم (تقرير المستر ويليس عن اللـواء الأبيض فى ٢٠/٧/١٩٢٤ •

(٨٠م) SIAR. 1924 No. A 2597-12 A.

(٨١) Ewart Report, p. 10.

بحيث كانوا لا يتركون بادرة من جانب الحكومة الا ويردون عليهـا حتى لا تطمس الحقيقة قسرا وتظهر على الملأ • وفيما يلى بعض أساليب جمعية اللواء الأبيض فى هذا الصدد : :

(أ) جمع التوقيعات التى تثبت تمسك السودانيين بالوحـدة مع مصر • وقد قسمت الجمعية من أجل هذا السودان الى مناطق أوكلت كل منطقة الى مسئول كان من بين مهامه جمع تلك التوقيعات (٨٢) • وكان أبرز أولئك المسئولين الملازم أول زين العابدين عبد التام الذى جمع من مركز هيبان بجبال النوبا (مديرية كردفان) توقيعات ملأت ٥٠٠ عرضحالا هى مجموع ما كان بالمركز منها • وقد كتب على رأس كل عرضحال العبارة التالية :

« نحن شعب جنوب الوادى لا نريـد بقاء أى جنـدى أجنبى فى بلادنا • وقد وكلنا سعدا للمطالبة بحقنا فى «الحرية والسيادة»(٨٣) • وقد شملت التوقيعـات أغلب مديريـات السودان • وحمـل هذه التوقيعات مع زين العابدين عبد التام محمد المهدى بن الخليفـة التعايشى كدليـل على اشتراك شمـال السودان وجنوبـه فى هذا التفويض (٨٤) • وقد أدى القبض عليهما فى حلفـا واعادتهما للخرطوم الى قيام المظاهـرات فى ٦/١٧ وارسال الاحتجاجـات على ايقاف وفد جمعية اللواء الأبيض من السفر الى القاهرة •

(ب) ارسال البرقيات الى مختلف الجهات اعلانا لمبادىء الجمعية أو احتجاجا على السياسة البريطانية أو توجيه مطالب الجمعية والشعب السودانى الى الحكومة • وقد أرسلت تلك البرقيات الى مصر وانجلترا صحافة وحكومات وبرلمانات وجمعيـات وكان من أشهر تلك البرقيـة التى أرسلت فى ١٩٢٤/٥/١٦ من زعماء الجمعية الى حاكم عام السودان ليرفعها الى برلمانى مصر وبريطانيـا ، وقد حملت البرقيـة احتجاج الجمعية على تجاهل حكومة السودان الرأى العام فى مستقبل بلاده • وطالبوا باشتراك ممثلين عن السودان فى المفاوضـات المقبلـة على أساس أن السودانيين وحدهم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهـم ، وختمت البرقية بالاحتجاج على الأساليب السرية والاجباريـة التى تتبع لفصل السودان عن مصر (٨٥) •

---

(٨٢) تقرير ويليس مدير المخابرات بالنيابة الى جميع المديرين فى ١٩٢٤/٦/٢٢ وسبقت الاشارة اليه • دار الوثائق المركزية بالخرطوم •

(٨٣) محمد حسن عوض : قصة كفاح البطل على عبد اللطيف ص ٣٣ ، ٣٤ •

(٨٤) Ewart Report, p. 13.

(٨٥) برقية من زعماء اللواء الأبيض الخمسة الى الحاكم العـام فى ١٩٢٤/٥/١٦ (سبقت الاشارة اليها) •

كما انهالت البرقيات فى شتى المناسبات على البرلمان المصرى تنقل اليه صورا من أفعال الانجليز فى السودان وتطالب الشعب المصرى بالوقوف وراء الشعب السودانى وبحرية وادى النيل (٨٦) ٠

(ج) استغلال المساجد لالقاء الخطب كوسيلة لفضح أساليب الحكومة وظلمها تجاه تأييد السودانيين لمصر ٠ وقد اتبعت هذه الوسيلة فى كل مدن السودان وبعد صلاة الجمعة على وجه الخصوص ٠ وكان أشهر خطب المساجد خطبة الشيخ حسن الضرير فى مسجد الخرطوم يوم ٦/٢٠ الذى هاجم سياسة الحكومة وطالب المسلمين بالاحتجاج على أعمالها ٠

وقد استهدفت الجمعية من وراء ذلك اظهار التعاطف الدينى مع اللواء الأبيض ثم ابراز العنصر الدينى فى وحدة وادى النيل ، ومن ناحية أخرى كانت خطب المساجد فرصة لبيان تعصب حكومة السودان الدينى سواء فى سياستها نحو الجنوب ومحاربة انتشار الدين الاسلامى والكنيسة القبطية هناك ، وكذلك بالنسبة لتشكيل الجيش فى السودان ٠ وكان اختيار المساجد هذا فخا نصب لحكومة السودان ، فاذا حاولت فض الاجتماعات بالقوة أكدت تعصبها الدينى، والا فلتتركها ٠ وقد أحرجت هذه الوسيلة حكومة السودان كثيرا خصوصا بعد انتشارها فى مساجد السودان كلها (٨٧) فى شرقه وغربه ٠ ومما تجدر الاشارة اليه أن انضمام محمد المهدى الخليفة الى الجمعية قد منحها وزنا دينيا له أثره الكبير (٨٨) خصوصا حين قامت الحكومة بحركة مضادة للجمعية استخدمت فيها السيد عبد الرحمن المهدى ، بالاضافة الى تشكيل فرقة كونوستابلات متطوعين من ديم التعايشة لمواجهة الجمعية فى وسط الخرطوم ٠

(د) انتهاز كل المناسبات لفضح أساليب الحكومة واظهار تقصيرها وظلمها بالكتابة والخطابة والمظاهرات وكان أشهر هذه المناسبات ما يلى :

١ ـ مظاهرة جنازة الصاغ أحمد عبد الخالق مأمور أم درمان يوم ١٩ يونيو الذى خرج وراء نعشه الألوف من سكان أم درمان عرفانا

---

(٨٦) قرئت بعض البرقيات فى البرلمان المصرى ـ الشيوخ والنواب ـ جلسة النواب بتاريخ ٦/٢٤ حيث قرئت برقية لعلى عبد اللطيف وفى ٦/٢٥ قرئت برقية بتوقيع ١٥ سودانيا وفى جلسة ٦/٢٦ قرئت برقية بتوقيع صالح عبد القادر وعلى ملاس وباشرى عبد الرحمن (مضابط مجلس النواب المصرى ص ٦٦٩ ـ ٦٨٠ ـ ٦٨٤ فى نفس التواريخ) ٠

(٨٧) Ewart Report, p. 11.

(٨٨) Ibid.

بحسن ادارته فانقلبت الجنازة مظاهرة سياسية صاخبة خطب فيها القاضى توفيق وهبى عن المصريين معددا مواقف الفقيد الوطنية ، ثم أعقبه الشيخ عمر دفع الله بهتاف لمصر والسودان وسقوط الانجليز .

٢ ــ مظاهرة الأفندية بالخرطوم يوم ١٧ يونيو لاستقبال الملازم أول زين العابدين عبد التام ومحمد المهدى الخليفة بعد القبض عليهما فى حلفا (٨٩) .

٣ ــ مظاهرة اللواء الأبيض يوم ٢٣ يونيو احتجاجا على قرار منع المظاهرات والاجتماعات وقد حمل المتظاهرون اللواء الأبيض ثم ما تلا ذلك من مظاهرات فى أم درمان يوم ٦/٢٥ وفى الخرطوم مرة أخرى يوم ٦/٢٦ حين اضطرت الحكومة لاستخدام المتطوعين من كونوستابلات التعايشة (٩٠) .

وقد كانت حكومة السودان آنذاك تدرك خطورة جمعية اللواء الأبيض ونجاحها فى أعمالها مما يهدد بقلب سياسة بريطانيا فى السودان رأسا على عقب . ولذلك سارعت الخرطوم ــ حيث أجهزة الأمن المركزية ــ الى تحذير مديرى المديريات فى السودان من الجمعية وأخطارهم بأنها « تحمل لواء المعارضة للوضع القائم فى السودان .. » (٩١) وعددت لهم أسماء المشرفين على الجمعية (٩٢) .

وبالاضافة الى ذلك فقد قبضت الحكومة على عدد من المتظاهرين ، وكان من بين من قبض عليهم بعد مظاهرة ٦/٢٣ على أحمد صالح رئيس حزب العمال ، الذى كان القبض عليه بداية عمل الحكومة للقضاء على جمعية اللواء الأبيض . فتذكر المخابرات السودانية عنه أنها دسته على الجمعية لمعرفة أسرارها مستغلة فى ذلك صداقته لعلى عبد اللطيف ، وقد شهد على أحمد صالح بعد القبض عليه على جميع الأعضاء (٩٣) . كما عثر على قائمة تضم ١٢١ اسما من أعضاء اللواء الأبيض ، وعثر على أوراق أخرى ساعدت المخابرات السودانية وسائر أجهزة الأمن فى تعقب أعضاء الجمعية . وعلى

---

(٨٩) SIMR. No. 359 (June 1924) Appendix.

(٩٠) Ewart Report, p. 12.

(٩١) مذكرة عاجلة من المستر ويليس مدير المخابرات بالنيابة الى جميع المديرين فى ٢٤/٦/٢٢ (ملفات بور سودان غير مرقمة) .

(٩٢) ذكرت المخابرات السودانية ان المشرفين على الجمعية هم : اليوزباشى حسن أفندى عبد الوهاب قائد فرقة المدفعية بأم درمان وعلى عبد اللطيف والقاضى توفيق وهبى وسيد أحمد عثمان الموظف بالادارة القضائية بالزيداب .

(٩٣) Baily ; The Origins of the White Flag League (Appendix 7, of Ewart Report

أثر ذلك قررت الحكومة اتخاذ الخطوات لكسر تنظيم الجمعية والقضاء عليها • فبدأت بابعاد محمد توفيق وهبى عن السودان الى مصر ، كما شتتت بعض موظفى التلغراف الذين عرفت أنهم كانوا ينقلون الى الجمعية أى خبر يتصل بها ، الا أن صالح عبد القادر الذى نقل الى بور سودان ما لبث أن منح فرع الجمعية هناك دفعة نشاط كان لها أثرها فى الأحداث التى قامت ببور سودان بعد ذلك • وبذلك فشل هذا الاسلوب من أساليب الحكومة للقضاء على الجمعية •

كما قررت الحكومة كذلك القبض على على عبد اللطيف الأمر الذى تم بعد ذلك فى أوائل شهر يوليو سنة ١٩٢٤ وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وفى ذات الوقت قبضت على عرفات محمد عبد الله ولكن أخلى سبيله وأرسل الى مصر دون محاكمة •• برغم وجود أدلة ادانة ضده (٩٤)• وازاء البطش الذى مارسته السلطات البريطانية الحاكمة فى السودان مع الوطنيين هناك ، فقد لجأوا الى البرلمان المصرى كما سلف ، يرسلون اليه البرقيات بما يحدث لهم ويطلبون مساندة الشعب المصرى لهم لتحقيق « حرية وادى النيل » •

وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة المصرية رئيس وزراء بريطانيا فى ٢٥ يونيه أن بعض الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطنعة تهدف الى فصل السودان عن مصر ، وانهم يبطشون بالمتظاهرين الموالين لمصر الذى أثارتهم تلك الحركة المصطنعة وطلبت منه مساعدة مصر فى القضاء على هذه الأعمال التى تؤذى شعور الشعب المصرى وتنتهك حقوقه •

وأرسل سعد باشا الى حاكم عام السودان برقية بنفس المعنى وطلب منه فيها موافاته بتفاصيل الأحداث التى تجرى فى السودان ، وأعرب عن ثقته فى شعور موظفى حكومة السودان فى منع كل ما يعكر النفوس ، وفى المحافظة على الهدوء اللازم لتقدم البلاد (٩٥) •

وتناولت الصحف أحداث السودان فنددت صحيفة الأهرام بمحاولة الحكومة فى السودان جمع العرائض من الأهالى وذكرت أن الهدف منها اجبار المصريين على « قبول المباحثة بالقومية السودانية التى يريدون من كل أعمالهم خلقها من العدم » (٩٦) •

---

(٩٤) Ewart Report 13.

(٩٥) جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٢٤ حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٢١ •

(٩٦) الأهرام العدد الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٤ •

وفى نفس يوم ٢٥ يونيو أدلى اللورد بارمور فى مجلس اللوردات بتصريح أعلن فيه تمسك بريطانيا بالسودان لصالح أهله وبرضائهم (٩٧) وفى ٢٠ من نفس الشهر أكد نفس المعنى رئيس وزراء بريطانيا حين أدلى بتصريح فى مجلس العموم البريطانى ٠

كما ردت الحكومة البريطانيــة على التبليغ المصرى برسالة سلمهــا المندوب السامى فى القاهرة الى رئيس الوزراء فى ٦ يوليو أنكر فيها ما جاء فى التبليغ المصرى وذكر أن حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليهــا مع مصر » (٩٨) ٠

ومهما يكن من أمر فقد جرت الأمور فى السودان خلال شهر يوليو على نحو أقل اضطرابا من شهر يونيو ، وتميز بتعيين عبيد الحاج الأمين رئيسا لجمعية اللواء الأبيض خلفا لعلى عبد اللطيف ، وقد بدأ رئاسته للجمعية بارسال العديد من البرقيات احتجاجا على اعتقال على عبد اللطيف، ولكن سرعان ما فصل عبيد من عمله بحجة مخالفة قوانين العمل والاتصال بالصحف عن غير الطريق الرسمى (٩٩) ٠

رابعا ـ الثورة المسلحة فى السودان :

١ ـ ثورة أغسطس سنة ١٩٢٤ :

وبرغم اجراءات حكومة السودان المتعسفة ضد أبناء البلاد على أثر أحداث شهر يونيو فان فترة الهدوء النسبى لم تتعد آخر يوليو ، حتى اذا كان أغسطس بلغت الحركة القومية ذروتها واختلفت فى هذا الشهر عن سوابق عهدها ، اذ اتسمت بالشمول ووحدة التوقيت والعنف ٠ واكتسبت صفة الشمول هذا لأنها فى هذه المرة تعدت نطاق الخرطوم وأم درمان وعطبرة الى سائر أنحاء السودان فغطت مدنه الكبرى كلها غير ما سلف مثل بور سودان وشندى والأبيض وسائر جهات شمال السودان حتى دارفور والفونج وغيرهما وبحر الغزال وأعالى النيل فى جنوب السودان ٠

والصفة البارزة الثانية هى وحدة توقيت الحركة بحيث قامت فى أكثر من مكان فى السودان فى وقت واحد تقريبا ، الأمر الذى دعا مخابرات

(٩٧) SIMR. No. 359 (June 1924).

(٩٨) جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٢٤ حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٢٢ ٠

(٩٩) Baily, Origins of the White Flag League (Appendix 7 of Ewart Report).

السودان الى أن تدعى أنها كانت مرتبة لتحدث فى وقت واحد (١٠٠)، وأما صفة العنف فقد اتت من أن أفرادا من الجيش وطلبة الكلية الحربية قد اشتركوا فيها ، كما نجم عنها خسائر مادية جسيمة (١٠١) ٠

وكان أخطر تلك المظاهرات ما حدث أيام ٩ و ١٠ و ١١ أغسطس فى الخرطوم وعطبرة وترجع هذه الخطورة الى الطابع العسكرى الذى اتسمت به كما حدث فى ذات الوقت مظاهرات فى بورسودان والأبيض ٠

ففى صباح ٩ أغسطس خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم (٦٠ طالبا) فى مظاهرة مسلحة وفى مقدمتها رفعت صورة الملك فؤاد وفى مؤخرتها صورة سعد باشا زغلول٠وطافوا بثكنات الجيش المصرى بالخرطوم هاتفين بحياة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وبحياة سعد باشا ٠ ثم بلغوا بعد ذلك محطة السكة الحديد التى كانت تغص بالمسافرين ، فانضم اليهم نفر كثير منهم ووصلوا منزل على عبد اللطيف وهتفوا بحياته ، ومن هناك اتجهوا الى سجن كوبر بالخرطوم بحرى حيث كان على عبد اللطيف مسجونا فهتفوا له ٠ وفى المساء عادوا الى المدرسة التى كانت الحكومة قد استولت على ما بها من ذخيرة ٠ وطلب اليهم مكاون باشا قومندان قسم الخرطوم بتسليم أسلحتهم فأبوا ٠ وبالخديعة ــ بعد تدخل أولياء أمورهم ــ سلموا أسلحتهم ثم قبض عليهم ٠ وجرت محاكمة ستة منهم بتهمة تحريض الطلبة على التظاهر ، وأودعوا سجن ثكنات الجيش المصرى (١٠٢) ورفض بقية الطلبة استئناف الدراسة حتى يفرج عن زملائهم ، واستمر الوضع على هذا النحو حوالى عشرين يوما فنقلوا الى باخرتين نيليتين تحت حراسة مشددة حتى منتصف سبتمبر ثم أودعوا سجن الخرطوم العمومى ٠

وقد أقلقت هذه المظاهرة حكومة السودان الى حد بعيد ٠ فبالاضافة الى طابعها العسكرى كانت تخشى مغبة عواقبها السياسية على أساس أن طلبة المدرسة الحربية كانوا ينتمون الى أكثر العائلات السودانية نفوذا فى البلاد الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى أخطر النتائج ٠

وفى مساء نفس اليوم فوجئت سلطات الأمن بمظاهرة أخرى تتجمع فى حى (أبى روف) بأم درمان حيث ردد الأهالى الهتاف لمصر والسودان وتدخلت الشرطة ففضتها بالقوة وقبض على عدد من المتظاهرين ٠

وفى عطبرة كانت الحال أكثر خطورة اذ انتهز الأهالى فرصة مرور قطار يحمل بعض المسجونين السياسيين قادما من بور سودان فى طريقهم

---

(١٠٠) SIAR, 1924, p. 3 No. 2597-12 A.

(١٠١) Ibid.

(١٠٢) محمد عبد الرحيم : الصراع المسلح على الوحدة فى السودان من ص ٢٣ الى ٢٧ ٠

الى الخرطوم ، وتجمع الناس حوله يهتفون لملك مصر والسودان ولسعد زغلول • وانضم الى هؤلاء فرقة السكة الحديد وعدد من الموظفين واستبد الحماس بالمتظاهرين حتى خيم الليل ، وفى صباح اليوم التالى استأنفت فرقة السكة الحديد المظاهرة وحطموا ورش المصلحة وادارتها ثم توجهوا الى السوق حيث كانت الحكومة قد أرسلت اليهم قوة تغلبت عليهم وتمكنت من اعادتهم الى ثكناتهم • وحين حاولوا كسر سور الثكنات أطلقت عليهم النار فقتل عدد منهم •

وكانت مدينة بور سودان قد سبقت الخرطوم وعطبرة الى الثورة اذ اعتقلت السلطات البريطانيـة يوم ٥ أغسطس صالح عبد القادر الموظف فى البريد والتلغراف بتهمة نشر الدعاية المهيجة ، فتوقف عن العمل بعض موظفى البريد والجمارك بالمدينة احتجاجا على اعتقال على صالح ، وفى ٨ أغسطس كان على ملاسى يلقى خطبة حماسية فى مسجد المدينة بلغة الهدندوة واللغة العربية • ثم قاد بعد ذلك بيومين مظاهرة من قوة فرقـة السكة الحديد الذين كانوا متحفزين للصدام مع الشرطة • وفى نفس الوقت نجح على ملاسى فى اثارة قبيلتى الهدندوة والأمرار فبات الأمر خطيرا • واضطرت سلطات الميناء الى استدعاء الطراد البريطانى ويموث لاخمـاد الثورة كما وصلت المدينة تعزيزات من الشرطة من سائر أنحاء المديرية •

وفى شندى استقبل الأهالى قوة المشاة التى كانت مارة بالمدينة فى طريقهـا لوأد الثورة فى عطبرة بالهتـاف ضد الانجليز وبحيـاة مصر والسودان • وتجددت المظاهرات بعد ذلك مما اضطر الحكومة يوم ٨/١٦ الى اصدار أمر بمنع الاجتماعات العامة فى المدينة • وفى الأبيض نشطت جمعية اللواء الأبيض برئاسة اليوزباشى صالح جبريل نشاطا كبيرا وكانت تعمل على اثارة قبائل كردفان ودارفور • ولكن السلطات البريطانية أبعدت صالح جبريل الى الخرطوم فودعته فى محطة الأبيض مظاهرة كبيرة تهتف لمصر والسودان ولسعد زغلول • وقد أتت أعمال اللواء الأبيض ثمارها فى كردفان فجمع ناظر قبيلة الهبانية حامد سليمان توقيعات أربعة من رؤساء القبائل تأييدا لمصر وأرسلها الى سعد باشا بالقاهرة •

٢ ــ الثورة فى جنوب السودان :

ولم تكن الروح الوطنية ومعاداة الحكم البريطانى القائم قاصرة على أبناء شمال السودان بل كانت موجودة بين أبناء الجنوب كذلك • واذا كان شمال السودان قد شهد عدة ثورات ضد الحكم البريطانى وتأييد وحدة وادى النيل فان كثيرا منها كان يقودها ويشترك فيها أبناء جنوب السودان بل أن زعيم جمعية اللواء الأبيض نفسه على عبد اللطيف كان من أبنـاء

قبيلة الدنكا بجنوب السودان • وقامت فى الجنوب ثورات لا تقل فى قوتها عن ثورات الشمال خصوصا وأن الجنوب لم يكن قد خضع للحكم البريطانى نهائيا بعد • واستمرت فيه روح المقاومة التى لم يقض عليها الا استخدام الطائرات سنة ١٩٣٠ فى وحشية ضد آخر جيوب المقاومة فى قبيلة النوير •

وكان سكان جنوب السودان يشعرون بعدم الرضا عن الحكم البريطانى القائم ويتمنون فى كل لحظة الخلاص منه • وكثيرا ما لجأوا فى هذا الى السحر بجانب القوة • وكان دليل انتشار عدم الرضا هو انتشار ما ظهر من نبوءات حول نهاية الحكم البريطانى فى السودان وتقبل الناس لها قبولا حسنا • كما تزعم الأطباء السحرة (الكجور) فى الجنوب أبناء قبائلهم فى الثورات المختلفة ضد الحكم البريطانى وكان أشهرهم فى هذه الفترة اثنين هما اريندیت وجان طمبل • وسوف تكشف الدراسات المقبلة حول جنوب السودان عن ثورات أخرى ، بعد أن تظهر وثائقه خصوصا وأنه كان مغلقا اداريا وسياسيا بواسطة الحكومة هناك •

واريندیت Ariendeet هذا من سكان قرية اونانج Unang حيث تقطن عشيرته التى تسمى Farriat التى تنتمى الى جماعة المالوال Malwal أحد بطون قبيلة الدنكا • وظهر اسم اريندیت لأول مرة سنة ١٩١٧ فاشتهر بين قومه بالذكاء واشتغل بالسحر فما لبث أن صار الطبيب الساحر (الكجور) لقبيلته • وانتشرت القصص عن معجزاته ومقدرته على احياء الموتى واماتة الأحياء اذا شاء وان له براعة فائقة فى انزال المطر أو حبسه عن الناس • ومن فرط اعتقاد الناس فى أريندیت أطلقوا عليه اسم Makwoitch Dit أى الثور الأزرق العظيم ذو الوجه الأبيض وأطلقوا على بيته اسم Nana Nyallik « بيت الله » •

وأعلن اريندیت معارضته للحكم البريطانى فى السودان وحث الناس على عدم دفع الضرائب للحكومة ووعدهم بتخليصهم من بطشها ومناهضتها ودعاهم الى عدم الخوف من رصاصها لأنه قادر على أن يحوله الى ماء لا يصيبهم بأى أذى • وقد وجدت هذه الدعوة تجاوبا لدى الأهالى الذين لم يروا من الحكومة حتى ظهور أريندیت الا بطشا وتنكيلا وجمعا للضرائب فى قسوة فباتوا مشحونين بعدم الرضا من حكمها •

وقد حالف الحظ اريندیت لأقصى حد فى صناعة المطر الأمر الذى أدى الى زيادة المحصول فى منطقته بالقياس الى المناطق الأخرى المجاورة التى يسكنها زعماء موالين للانجليز ، فزاد ذلك من التفاف الناس حوله واتسع نفوذه حتى شمل منطقة نيام ليل بأسرها والمنطقة الوسطى من مديرية بحر الغزال •

وتصادف أثناء ذلك ظهور نبع فى شرق مديرية بحر الغزال وشاع بين الناس ان ظهوره دليل على قرب زوال الحكم البريطانى من السودان ، وتنبأ الكجور للناس بأن الله يسكن النبع وأنه سوف يزيل حكم الانجليز فى يوم من الأيام فتهافت الناس على النبع يزورونه ليتبركوا بالماء المقدس وبالطبيب الساحر فزادت النبوءة من حماس الناس ضد الحكم القائم والتفافهم حول أريينديت ٠

وانتهى العصيان المدنى الذى عم المنطقة نتيجة لدعوة أريينديت الى اشتعال الثورة فى المنطقة ضد الحكومة الأمر الذى أضعف نفوذها هناك ٠

وتخطت آراء أريينديت منطقته الى خارجها مما جعل الحكومة تتهمه بأنه وراء كل ثورة قامت فى بحر الغزال فى تلك الفترة والتى كان أخطرها جميعا ثورة نيام ليل سنة ١٩٢٠ (١٠٣) ٠

وقد بذلت الحكومة محاولات كثيرة للقضاء على أريينديت ولكنها لم تفلح طوال خمس سنوات فلجأت أخيرا الى القضاء على النبع المقدس فمنعت الناس من زيارته حتى يجف فينساه الناس ٠ وبرغم قرار الحكومة منع الزيارة غامر كثيرون من الأهالى لزيارة النبع المقدس فكانت الحكومة تقبض على من تلحق به قواتها وتقدمه للمحاكمة وأخيرا هاجمت اريينديت نفسه وتمكنت من القضاء عليه سنة ١٩٢٢ ٠

ولكن ثمة نتيجة هامة أسفرت عنها ثورة أريينديت هى اظهار مدى سخط الأهالى فى سنة ١٩٢٣ بجنوب السودان وعدم رضاهم عن الحكم البريطانى هناك واستعدادهم للثورة عليه متى تهيأت الفرصة المناسبة ٠

وحين قضى على أريينديت كانت الثورة الوطنية مشتعلة فى شمال السودان ولكن بذورها كانت قد تخطت الحاجز العرقى الذى فرضه الانجليز على جنوب السودان ٠ فقد كان أغلب المثقفين من أبناء جنوب السودان يعملون ضباطا وجنودا فى الجيش فكان العاملون منهم بالجيش رسل القومية الى الجنوب بين وحداتهم ٠ كما كان من يتركون الخدمة منهم سواء بالمعاش أو غير ذلك يعيشون الثورة كلها ، اذ كان معظمهم يسكن أم درمان بؤرة الثورة القومية بالسودان فكان هؤلاء معبر الأفكار الثورية بين اخوانهم فى شمال السودان وبين ذويهم فى جنوبه (١٠٤) ٠

وكانت أكثر مناطق الجنوب تأثرا بالثورة مديريتى بحر الغزال وأعالى النيل وهذه تمثل ثلاثة أرباع مساحة جنوب السودان أما المديرية

---

(١٠٣) تقرير مدير مديرية بحر الغزال عن أريينديت SIMR 327, pp. 4-5.

(١٠٤) Ewart Report, p. 17.

الاستوائية فلم تظهر وثائق بعد تدل على قيـام الثورة بها وربما كان لطبيعتها أثر فى ذلك ٠

وفى ٢٨ أغسطس ظهر فى واو عاصمة مديرية بحـر الغزال أول علامات الثورة فى جنوب السودان (١٠٥) ٠ فقد وجهت اهانة للعلم المصرى المرفوع على مبنى المديرية فى واو على أساس أن هذه الاهانة موجهة لمصر ذاتها وللملك فؤاد ملك مصر والسودان الذى يدين أبناؤه له بالولاء وأقسموا الموظفون منهم على ذلك عند بدء خدمتهم (١٠٦) ٠ وكان على رأس هؤلاء الضباط الملازم أول زين العابدين عبد التام الذى كان قد منع حلفا من الوصول الى مصر كممثل لأبناء جنوب السودان خلال شهر يونيو من نفس العام ٠ وعم السخط بين فئات الجيش المختلفة فى واو ٠ وقد كان هناك شعور بعدم الرضا بين أبناء مديرية بحر الغزال وسخط عام على الحكم البريطانى القائم منذ سـنوات وعبروا عنه بثوراتهم المختلفة مثل ثورة أريانديت وثورة جان طمبل ، ثم أزادت ثورة سنة ١٩٢٤ وانتقال أخبارها وأفكارها الى المديرية من حماس الناس فى بحر الغزال ٠

ومهما يكن من أمر فقد سارع الانجليز بمحاصرة القوات الثـائرة واطلاق النار عليها وقدم زعماء الضباط الى المحاكمة فقضت باعدام البعض وتخفيض رتب البعض الآخر وسجن فريق ثالث وطرده من الخدمة ٠

وكعادة الانجليز دائما حاولوا اتهام الدعاية المصرية بأنهـا المحرك لهذه الثورة ولكن خلو الجنوب ـ تقريبا ـ آنذاك من المصريين مدنيين وعسكريين يدحض هذه الحجة ٠

وبعد شهر تقريبا من اخمـاد الثورة فى واو اشتعلت الثورة بين أفراد القوات السودانيـة (الأورطة الثانية عشرة) المرابطـة فى ملكال عاصمة مديرية أعالى النيل فى الفترة بين ٢٢ ، ٢٨ سبتمبر ، على أثر اهانـة وجهت للملك أحمـد فؤاد يوم ٢٢ سبتمبر من جانب السـلطـة الانجليزية ٠ وتوجه ثلاثة من أفراد الأورطة الى القائد الانجليزى يحتجون على ذلك فاعتقلهم القائد البريطانى ، فغضب باقى أفراد الأورطة وحملوا صورة الملك فؤاد وثاروا هاتفين بحياتـه ملكا لمصر والسودان وحاولوا احراق منزل قائد الأورطة البريطانى كما وجهوا اليه رسالة تهديد ان لم

---

(١٠٥) جرت محاولة من لمس الطراز فى دارفور يوم ٢٤ أغسطس فثار الضباط والجنود احتجاجا وبعثوا برقيات الى الخرطوم فرضخت السلطة البريطانية ورفعت العلم الأخضر المصرى واعتذرت بأن ذلك تم من باب الخطأ غير المقصود ٠

(١٠٦) Ewart Report, p. 17.

يطلق سراح زعمائهم المعتقلين (١٠٧) • وما لبث لهيب الثورة أن امتد في اليوم التالى الى سكان ملكال أنفسهم والقبائل القاطنة من حولها التى اعتبرت هذه الثورة دليلا على انتهاء الحكم البريطانى فى السودان (١٠٨) واشتدت خطورة الموقف بضعة أيام حتى وصلت نجدات من الخرطوم الى ملكال استعملت القوة للسيطرة على الموقف ، ونجحت فى اخماد الثورة بعد أن قتلت أربعة ضباط ، وجرت محاكمة باقى الزعماء ، فحكم على خمسة منهم بالسجن سنة ونصف وأرسلوا بعد ذلك الى الخرطوم • أما بقية أفراد الأورطة فقد وزعوا على الوحدات المختلفة المنتشرة فى السودان لمنع تجمعهم • وبرغم ذلك فان روح الثورة لم تنته فى الجنوب بل خمدت لتظهر مرة أخرى فى شهر نوفمبر من نفس العام •

ومن الملاحظات الواضحة بالنسبة للثورة فى الجنوب هو عدم تعديها الأورطة العسكرية وعواصم المديريات الأمر الذى يفسره أن أكثر أبناء الجنوب ثقافة واستنارة فى ذلك الوقت كانوا منخرطين فى الجيش ضباطا وجنودا وهؤلاء كانوا يعسكرون فى المدن الكبرى ، أما بقية المستنيرين من أبناء الجنوب على قلتهم فكانوا يعملون فى الأجهزة الحكومية المركزة كذلك فى عاصمة المديرية أو مراكزها ، مع ملاحظة أنه لم تكن حكومة السودان البريطانية ـ عامدة ـ قد افتتحت أية مدرسة حتى سنة ١٩٢٤ ـ ولو ابتدائية ـ فى جنوب السودان ، وكانت عملية التعليم متروكة للارساليات التنصيرية وحدها التى قسمت الحكومة بينها مناطق الجنوب رسميا •

٣ ـ سياسة الارهاب البريطانى فى السودان :

وقد أدى تطور الأحداث على النحو السالف وانتشار الثورات والمظاهرات فى أنحاء السودان المختلفة الى استدعاء التعزيزات العسكرية البريطانية الى السودان من مصر • ففى الخرطوم وصلت قوات عسكرية بريطانية (فرقة (Argitt & Sutherland Highlanders) بالاضافة الى عدد من الطائرات مما أدى الى تغير الموقف هناك لصالح الجانب البريطانى (١٠٩) •

وفى بور سودان استدعى الطراد البريطانى « ويموث » لارهابى الوطنيين فى المدينة كما سلف • كما قدمت الى عطبرة فرقة عسكرية

(١٠٧) Ewart Report App. 3, p. 20.

(١٠٨) Ewart Report App. 3, p. 18.

(١٠٩) SIMR. No. 361, (August, 1924).

بريطانية كذلك لنفس الغرض وأبعدت أورطة السكة الحديد المصرية بعطبرة عن السودان فى ١٧ أغسطس ، ورحلت الى القاهرة ٠

وقد اتبعت القوات البريطانية التى وصلت مدن السودان المختلفة أسلوب البطش العنيف بهدف ارهاب الوطنيين ومنع تجدد الثورة ٠ كما بدأت حملة اعتقالات واسعة فى جميع أنحاء البلاد شملت المدنيين والعسكريين والموظفين والأهالى على السواء وقد بلغت تلك الحملة ذروتها فى الاسبوع الثانى من سبتمبر (١١٠) ٠

ثم بدأت محاكمة المعتقلين فى المدن المختلفة فمثل الأهالى أمام المحاكم العادية بينما تشكلت مجالس تأديب للموظفين منهم بالاضافة الى عقد محاكمات عسكرية للعسكريين السودانيين ٠ وأصدرت تلك المحاكم أحكاما قاسية تفاوتت بين سته أشهر وعشر سنوات فضلا عن الغرامات المالية ٠

وقد أدت سياسة الانجليز الارهابية الى اختفاء الاسلوب العلنى للثورة لمدة شهرين (١١١) وبدأ ظهور النشاط السرى للوطنيين فى السودان والذى تولى أغلبيته جمعية « الاتحاد السودانى » التى ظهرت على المسرح من جديد ٠ وبدأ أعضاؤها يرسلون الخطابات والمنشورات الى موظفى الحكومة والأهالى ٠ كما تعمدوا لصق بعضها على المقابر وعلى أعمدة التلغراف (١١٢) ومما جاء فى أحد تلك المنشورات ما يلى :

« الى متى سننتظر ؟ يمنعونا من اتباع السلطان أحمد فؤاد الأول العربى المصرى المؤمن بالله ورسوله ٠ وعرفتم قيمة الدين وبذلتم الأرواح لاقامته فعليكم اعلان الجهاد وقتل الانجليز الكفرة حيثما وجدوا واخراجهم من البلاد لا تخافوا من بنادقهم وطائراتهم لأن دين الله أقوى من كل البنادق والطائرات » (١١٣) ٠

واذا كان نجاح البريطانيين فى اخفات أصوات الوطنيين فى السودان المرتفعة بالاستقلال ووحدة وادى النيل قد أجبرهم على العمل من تحت الأرض فقد صار على الفئة القادرة على العمل العلنى ومواجهة البطش الانجليزى أن تؤدى ضريبتها فى هذا الجهاد كما سيأتى بعد ٠ وكانت هذه هى جماعة الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ٠

(١١٠) Ibid.

(١١١) SIAR. 1924, p. 4 No. A 2597 — 12 A.

(١١٢) SIMR, No. 363 (October, 1924).

(١١٣) Ibid, Appendix.

الفصل الثانى

حادث السردار ١٩٢٤
ومصير الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا

أولا ـ حادث السردار :

على أثر فشل اتفاق سعد زغلول ورامزى ماكدونالد على التفاوض فى لندن حدث تغيير كبير فى الخط السياسى لكل من مصر وبريطانيا على السواء ، ففى مصر سلك سعد سبيل التطرف بالنسبة لبريطانيا فى أقواله وأفعاله لدرجة أنه لم يضع أية فرصة واتته ـ أثناء رحلته الى القاهرة مارا بباريس ـ دون الادلاء بالتصريحات المثيرة بشأن موقف الوفد ومصر من الاحتلال البريطانى لمصر والسودان • ومما قاله أن ثمة وسائل أخرى يمكن أن تحقق الأهداف الوطنية ما دامت الوسائل السلمية لم تكف لتحقيقها •

كما عمد سعد باشا على ابراز مسلكه المتطرف فيما اتخذ من اجراءات فى القطاعين المدنى والعسكرى ، فعين عددا من رجال الوفد المتطرفين فى مناصب هامة بحكومته وبدأ يتخذ اجراءات داخلية تستهدف تصفية العناصر الأجنبية فيها مثل اصدار القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتنظيم عملية التخلص تدريجيا من الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية •

أما القطاع العسكرى فكانت علامات التغيير قد بدأت فى الظهور من قبل وزارة سعد باشا ، فقد انفصلت وزارة الحربية عن وزارة الأشغال وتولى الأولى وزيران ضابطان فى الفترة من صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حتى قيام وزارة سعد زغلول فى فبراير سنة ١٩٢٤ • وكانت

لهما اهتمامات ايجابيـة بالشئون العسكريـة ، فمارسا سلطاتهمـا فى استشارة السردار فى السياسه المستقبلة بالنسبة للجيش ، وما يطرأ عليه من تغييرات ، وبرغم أن هذين الوزيرين لم يـعرضا لوضع السردار كرئيس تنفيذى للجيش المصـــرى ، الا أن ثمة تغيير هام حدث فى هذه الفترة وهو تقييد سلطة السردار فى تعيين الضباط البريطانيين فى الأماكن الشاغرة بالجيش بحيث صار يحتاج فى ذلك لاعتمــاد مجلس الوزراء المصرى (١) • وحين تشكلت وزارة سعد باشا فى سنة١٩٢٤زاد استشعار السردار بالخطر • فقد أعرب وزير الحربية فى تلك الوزارة صراحة بأنه الرئيس الأعلى للجيش وانه من الضرورى الرجوع له فى جميع المسائل المختصة به مهمـا قلت أهميتهـا • كما واصـل سياسة الاعتراض على تصرفاته ، الأمر الذى كان ينال من هيبته بالتدريـج بين أفراد الجيش وصدى ذلك على منصبه كحاكم عام للسودان • وبعـد ذلك صرح سعد باشا بأن من سياسة حكومته العمل على ابدال السردار بضابط مصرى لأنه « لا يتفق وكرامة مصر كدولة مستقلة أن يتولى هذا المنصب أجنبى يقيم فى السودان » وانه يود أن يرى جميع ضباط الجيش المصرى من المصريين • وتبع ذلك اشاعة بأن لدى سعد باشا خطة لتصفية الضباط البريطـانيين فى الجيش المصرى حتى سنـة ١٩٢٧ (٢) ، فأثـار ذلك حفيظة الانجليز عموما والسردار على وجه الخصوص •

وسرت روح سعد المتطرفة الى جماهير الشعب المتحمسة ، وكان من بين نتائج التطرف أن شكل بعض الشبان المصريين المتحمسين (٣) جمعية وطنية سرية أطلقت على نفسها اسم « جمعية الفدائيين » وقد آثرت هذه الجمعية أن تسلك سبيل العنف فى نشاطها ممثلا فى الاغتيال السياسى باعتباره أنجح السبل المؤدية الى الاستقلال • وكان من بين من قررت الجمعية تنفيذ سياستها فيهم السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان (٤) •

---

(١) Stack Lee, Confidencial Memorandum on the Future Status of the Sudan (16 June 1924) p. 9.

(٢) SIMR. No. 365 (December, 1924).

(٣) كان الأعضاء المؤسسون لهذه الجمعية هم : عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا وابراهيم مصطفى الخراط بالعنابر ومحمد راشد المهندس بالتنظيم وعلى ابراهيم محمد البراد بالعنابر وراغب حسن النجار بمصلحة تليفونات الحكومة وشفيق منصور المحامى ومحمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف ومحمود صالح سائق سيارة أجرة •

(عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة جـ ١ ص ٢٢٥) •

(٤) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ـ الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٤١٢ (من أقوال عبد الفتاح عنايت) •

أما فى لندن فقد تغيرت وزارة حزب العمال وتولى الحكم حزب المحافظين بسياسته الامبراطورية الاستعمارية المعروفة ومسلكه المتشدد من سعد باشا ومصر فى وقت كانت الأوضاع الدولية كلها فى صالح فرض السياسة الاستعمارية على مختلف بقاع العالم نتيجة انهيار امبراطوريات المانيا والنمسا والدولة العثمانية ٠

وتبلورت عدة أفكار فى هذا السبيل كان فى مقدمتها ضرورة التخلص من سعد زغلول باشا ووزارته بعد أن ضاقت بريطانيا ذرعا باسلوبه العنيف ضدها ٠ كما كانت فكرة الاسراع بالتخلص من الوجود المصرى كلية فى السودان قد نضجت على اعتبار أن هذا الوجود المصرى كان وراء أحداث السودان طوال سنة ١٩٢٤ وما قبلها ٠

مذكرة لى ستاك السرية بشأن مستقبل السودان (١٦ يونيو سنة ١٩٢٤) (٥) :

وكانت فكرة التخلص من الوجود المصرى فى السودان مطروحة منذ قدوم لجنة ملنر الى مصر ، كما كانت مطلبا لأفراد حكومة السودان الذين كتبوا عنه الكثير من المذكرات والتى كان أهمها جميعا تلك التى أعدها السير لى ستاك باشا عن مستقبل السودان فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ وأرسلها الى المعتمد البريطانى فى مصر الذى أرسلها بدوره الى لندن فى ١٦ يونيو سنة ١٩٢٤ باعتبار أنه أكثر الأفراد خشية على وضعه كحاكم عام وكسردار مسئول أمام الحكومة المصرية فى وقت تشتعل فيه الثورة فى مصر ويتولى الوزارة فيما سعد باشا زعيم الثورة وله رأى فى السودان أعلنه فى صراحة ٠

وقامت مذكرة ستاك أساسا على أن الوجود المصرى فى السودان يمثل العقبة الوحيدة التى تواجه الحكومة هناك ٠

وقد خلص ستاك فى مذكرته الطويلة الى المقترحات المحددة الآتية بشأن مستقبل الأوضاع فى السودان وعلاقته بمصر :

١ — أن تعلن الحكومة البريطانية فى وضوح ودون مواربة وبشكل محدد عن وجوب دعم السيطرة البريطانية على ادارة السودان ٠ مع ضرورة اتمام هذا الاعلان مهما كانت النتيجة التى تسفر عنها المفاوضات المقبلة ٠

---

(٥) Stack Lee ; Confidencial Memorandum on the future Status of the Sudan (16 June, 1924).

انظر الملحق رقم ١٩ ٠

٢ ـ أن يوقع اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية يؤكد الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ ويتضمن الأمور التالية :

(أ) ماليا ١ ـ تحديد مقدار ديون مصر على حكومة السودان وشروط الدفع والفوائد ٠

٢ ـ الغاء التنظيمات المالية القائمة وتشكيل لجنة مصرية بريطانية يكون مقرها لندن لتشرف وتدبر مالية السودان والا يكون هناك أى اشراف على العمليات المالية الجارية طالما تم الوفاء بالالتزامات المالية الواردة فى الفقرة السالفة ٠

(ب) ضمان الحدود الجنوبية لمصر ٠

(جـ) حقوق الميـاه ٠

ضمان حقوق مصر القائمة حاليا مع نصيب عادل من فائض المياه (بينها وبين السودان) وأن تعقد اتفاقية للمياه توضح حقوق السودان وتزيل كل القيود الاقليمية ٠

ويكون لمصر حق التفتيش فى السودان بالقدر المعقول الذى يصون حقوقها ، وتتعاون الحكومتان فى جميع المعلومات المائية ٠

(د) الجـيش ٠

اتخاذ التدابير لانقاص القوات المصرية الموجودة فى السودان بحيث تنتهى الى قوة يتم تشكيلها على أساس اقليمى بحت وفق خطة تعدها حكومة السودان وبمقتضاها تسحب القوات المصرية الموجودة حاليا الى مصر مع حل الأورط السودانية وأن يتم هذا التشكيل فى مدى أربع سنوات تتحلل بعدها مصر من أى التزام لاعاشة القوات الموجودة فى السودان على أن تسهم فى نفقات الدفاع عن السودان بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه سنويا)٠

(ويمكن عدم الاعتراض على وجود قوة رمزية مصرية فى السودان مماثلة للقوة الرمزية البريطانية هناك) ٠

(هـ) تعديلات بسيطة بالنسبة لاتفاقات مسائل الجمارك (تعديل البند ٧ من الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩) والعملة والتجارة (٦) ٠

---

(٦) Stack Lee ; ouv. cit., pp. 10-11.

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ ـ أى بعد تقـديم المذكرة بحوالى شهرين عقد اجتماع بلندن ضم السير لى ستاك حاكم عام السودان ولورد اللنبى ورئيس الوزراء البريطانى رامزى ماكدونالد لبحث الوضع المتأزم فى السودان ووسائل مواجهته • وكان لى ستاك قد حصل قبل سفره الى لندن على موافقـة مجلس الحـاكم العام سرا باخـراج الجيش المصرى من السودان ، فاقترح ذلك فى اجتماع لندن ولكن رئيس الوزراء تحرج من الموافقة على الاقتراح وان كان قد وافق على انتهاز فرصة قادمة لطرد الجيش المصرى من السودان وتكوين قوة الدفاع السودانية (٧) وذلك فى قوله :

« ان على الحكومة البريطانية أن تستعد لابلاغ المصريين أنه فى حالة رفضهم القيام بواجبهم فى السودان فعليهم أن يتركوه وأن تحل محلهم قوة سودانية خالصة يمكن أن تغطى حكومـة السودان نفقاتهـا بتطوير اقتصاد البلاد وخاصة فى مجال زراعة القطن (٨) •

وحين شكل مستر بلدوين وزارة المحافظـين فى ٧ نوفمبر أرسل أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانيـة مذكرة الى سكرتير عـام عصبة الأمم فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (٩) ، ذكر فيها ان « الحكومة البريطانية ستظل محتفظة بمركزها على ضوء تصريح استقـلال مصر ، وان أى محاولة للتدخـل فى شئون مصر من جانب أى دولـة فستعتبره بريطانيا عملا غير ودى » (١٠) • ومن الغريب أن تشمبرلين قدم هذه المذكرة للعصبة فى نفس اليوم الذى قتل فيه السير لى ستاك باشا بالقاهرة وهو الحادث الذى أفضى الى سلسلة من الاجراءات البريطانية ضـد كل من مصر والسودان •

ففى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ انتهز أعضاء « جمعية الفدائيين (المصرية) » ، فرصة عودة السير لى ستاك من مكتبه بوزارة الحربية الى منزله وأطلقوا عليه الرصـاص هو ويـاوره وسائق سيارتـه وحاولوا

---

(٧) دكتور زاهر رياض (السودان المعاصر ص ٢٣٩) •

(٨) Lloyd G. ; Egypt Since Cromer, Vol. II, pp. 133-134.

(٩) كان اوستن تشمبرلين قد أرسل هذه المذكرة احتياطا لاحتمال انضمام مصر الى الدول الموقعة على بروتوكول جنيف الذى أصدرته عصبة الأمم فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن « التسويات السلمية للمشكلات الدولية » • وقد أكدت ديباجة البروتوكول « الرغبة فى المحافظة على سلم وأمن الأمم التى تتعرض حدودها واستقلالها أو أراضيها للتهديد » • ودعيت جميع الدول ـ حتى غير الأعضاء فى عصبة الأمم ـ منها مصر ـ الى التوقيع على البروتوكول وكان يمكن ان تجد مصر فيه سلاحا تستخدمه ازاء تهديد أراضيها ـ والسودان جزء منها ـ من جانب بريطانيا •

(١٠) Fabumi, ouv. cit., p. 85.

تغطية هروبهم بقنبلة يدوية ولكنها لم تنفجر وأصيب السردار فى يده ورجله وبطنه ولكن الاخيرة كانت بالغة الخطورة • وحاول الأطباء دون جدوى انقاذ حياته بعملية جراحية • وتوفى فى اليوم التالى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ •

وقد كان لهذا الحادث أصداؤه وآثاره فى كل من القاهرة ولندن والخرطوم على السواء • ففى القاهرة بالغت السراى والحكومة فى مظاهر الأسف لوقوعه وأصدر الملك فؤاد نداءا عقب وقوع الحادث أعلن فيه شديد أسفه لحدوثه وتمنى الشفاء للمصابين •

كما أصدر سعد باشا بيانا للأمة أعرب فيه عن أسفه هو وحكومته لوقوعه وتمنى للمصابين الشفاء العاجل ، وحث أبناء الشعب على تعقب المجرمين • واعتبر سعد الحادث ضربة موجهة الى شخصه (١١) وفرصة سانحة لخصومه من الانجليز والمصريين للعمل ضده ، ومن هنا كانت كراهيته له وأساه لحدوثه (١٢) • وحين أعلنت وفاة السردار أرسل الملك فؤاد برقية الى القائم بأعمال الحاكم العام بالخرطوم يعرب فيها عن حزنه لوفاة السردار •وذهب سعد باشا الى دار المندوب السامى البريطانى فقدم تعزيته وأعرب عن شديد أسفة لحدوثه ، وتبع سعدا وزراؤه فى تقديم التعزية ، كما قدم رئيس مجلس النواب ووكيلاه أسف نواب الأمة واستنكارهم للحادث • والزم الوزراء وأعضاء البرلمان رسميا بالاشتراك فى تشييع الجنازة ، كما نكس العلم المصرى على دور الحكومة لذات السبب (١٣) •

وحين سمع اللورد اللنبى بالخبر استشاط غضبا وخرج عن طوره وصرح للمستر هاول الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة انه « كان من رأيه أن يشنق هؤلاء جميعا ــ يقصد سعد ورفاقه ــ لولا أن حكومته لم تسمح له بذلك » (١٤) •

وكانت هناك عدة عوامل أغلبها شخصية وراء ثورة المعتمد البريطانى ، وكان لها أثرها الواضح على تصرفات اللنبى بعد ذلك ، فالسردار بالنسبة الى اللنبى كان صديقا حميما وزميل عمل موثوق به • واعتبره اللنبى حين مقتله ضيفا عليه ، يضاف الى ذلك ما كان يكنه اللنبى

---

(١١) Wavell ; Allenby in Egypt, p. 116.

(١٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ــ سيرة وتحية ــ ص ٤٥٦ •

(١٣) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية • الحولية الأولى سنة ١٩٢٤ من ص ٣٦٣ ــ ٣٦٦ •

(١٤) Howell M. ; Egypt's past, Present and future. p. 212.

لسعد باشا من حقد شخصى نتيجة للطريقة التى عامله بها طوال الأشهر الماضية (١٥) ٠

ثانيا ـ الانذار البريطانى لسعد باشا وملحقاته :

وبرغم مبالغة الحكومة المصريـة فى مظاهر حزنهـا على السردار ، فقد خرج اللنبى فى صباح ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فى مظاهرة عسكرية الى رئاسة الوزراء وقدم لسعد باشا الانذار البريطانى المشهور ٠ وفى آخر اليوم أتبعه بمذكرة تفصيلية لبعض نقـاط الانذار الأمر الذى رد عليه سعد فى نفس يوم ٢٢ نوفمبر أيضا ٠ فكان أن قدم اللنبى فى اليوم التالى ٢٣ نوفمبر تبليغا بالخطوات التنفيذيـة التى اتخذتهـا السلطات البريطانية لبعض ما حواه الانذار ٠

ونظرا لأن الكثيرين قد تناولوا الانذار بالسرد والدرس فسوف اقتصر على الجزء الخاص بالسودان منه ٠

وكان أول ما يلفت النظر فى الانذار تعرض ديباجته المهينة للسودان فى موضعين أولهما : اتهام الحكومة المصرية بالاعتداء على حقوق بريطانيا فى السودان حيث قرر الانذار أن القتل تم « نتيجة حملة عدوانية ضد حقوق بريطانيـا فى السودان » ، كما حاول أن يلقى مسئولية أحـداث السودان على عاتق الحـكومة المصرية متناسيا أنها نتيجة ثورة قوميـة صرفة ، فذكر أن الحكومة المصرية « قد سبق تنبيهها الى ما يترتب على العجز عن وقف هذه الحملة من عواقب فيما يتعلق بالسودان » ٠ كما كان يلفت النظر فى هذه الديباجة التركيز على وظيفة لى ستاك كحاكم عام للسودان ٠

وكان المطلبان الخامس والسادس (١٦) خاصين بالسودان وهما :

٥ ـ أن تصدر فى خلال أربع وعشرين سـاعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد ٠

٦ ـ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السـودان ستزيد مسـاحة

---

(١٥) Marlow J., Anglo Egyptian Relations, pp. 267-268.

(١٦) كانت باقى المطالب خاصة بطلب اعتذار الحكومة عن الحادث وتقديمها تعويضا عنه والبحث عن مرتكبيه ومنع المظاهرات والاذعان لمطالب انجلترا فيما يتصل بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ٠

الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ر٣٠٠ فدان الى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضيه المصلحة والحاجة » (١٧) ٠

وختمت هذه المطالب بتحذير للحكومة المصرية بأن « الحكومة البريطانية سوف تتخذ التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان اذا لم تلب هذه المطالب فى الحال » ٠

وفى مساء نفس اليوم ٢٢ نوفمبر قدم اللنبى ثانيا الحاقا لمذكرة الصباح وتوضيحا لنقطتين كانت احداهما تتعلق بالجيش المصرى فى السودان (١٨) ٠ وهى :

« بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة الى الجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) » (١٩) ٠ وقد أظهر هذا التوضيح ما كان يرتب للوحدات السودانية فى الجيش المصرى ، مع مناقضة ذلك للقسم الذى أداه الضباط السودانيون فى الجيش المصرى عند الحاقهم به من حيث ولائهم لملك مصر وللمادة ٤٦ من الدستور (٢٠) ٠

وقد حقق الانذار فى هذه الناحية أحد مقترحات لجنة ملنر ، وان كان قد حاول فى تقريره أن يضلل فى الهدف من اقتراحه فجعله لتخفيف أعباء مصر المالية كما سلف ، غير أن الهدف الأساسى من وراء ذلك كان السير خطوة الى الأمام نحو انهاء مظاهر الوجود المصرى بالسودان ، ويدخل ضمن ذلك انتهاء ولاء القوات السودانية للملك واتجاهها بهذا الولاء للحاكم العام وحده ، وكذلك انتهاء سلطة وزير الحربية على هذه القوات عن طريق رئاسته للحاكم العام سردار الجيش المصرى ، مع مخالفة ذلك صراحة للاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ ٠

وفى نفس يوم ٢٢ نوفمبر قدم سعد باشا الى اللنبى رده على الانذار وتوضيحه فى شكل مذكرة يهمنا منها بالنسبة للسودان أن سعدا أبدى

---

(١٧) جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حتى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

(١٨) كانت النقطة الثانية خاصة بمصالح الأجانب فى مصر ٠

(١٩) جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حتى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٢٩ ٠

(٢٠) تنص هذه المادة على ان الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط ٠

عدم موافقته على المطلبين الخامس والسادس الخاصين بالجيش المصرى وبأراضى الجزيرة على النحو التالى :

« أما فيما يتعلق بالمطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط ٠

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فأنى الاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » (٢١) ٠

وكأنما كانت السياسة البريطانية فى انتظار رد سعد باشا ، فقدمت فى اليوم التالى مباشرة يوم ٢٣ نوفمبر اليه تبليغا بالخطوات التى اتخذتها فعلا لتنفيذ ما جاء فى الانذار البريطانى ٠ وقد اقتصرت هذه الخطوات التنفيذية على المطلبين المتعلقين بالسودان من حيث انه « قد أرسل التعليمات الى حكومة السودان باخراج جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك » ٠ وكذلك تخويل حكومة السودان مطلق الحرية فى زيادة « المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ر٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة » (٢٢) ، ورتب المندوب السامى اتخاذ هذه الاجراءات على رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب الحكومة البريطانية بشأن هذين الموضوعين ٠ مع ملاحظة أن المطلب الثالث الذى لم يوافق عليه سعد باشا الخاص بمصالح الأجانب فى مصر لم يدخل ضمن هذه المذكرة التنفيذية ، مما يقطع بأن الأمر كان مرتبا من قبل بالنسبة للسودان لازالة الوجود المصرى من هناك ، وهو ما اعترف به اللنبى نفسه (٢٣) ٠ وقد صاحب

---

(٢١) رئاسة مجلس الوزراء المصرى : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٣١ ٠

(٢٢) رئاسة مجلس الوزراء المصرى : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٢ ٠

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ١٩٤ ٠

ما سلف احتلال القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية ، وارسال وحدات من الأسطول البريطانى من مالطة الى الاسكندرية وبور سعيد كما دعمت الحاميات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية ببعض وحدات من القوات البريطانية فى مالطة (٢٤) ٠

ولم تدع الاجراءات السالفة من جانب السلطات البريطانية مجالا لشك فى أن هدفها كان ـ الى جانب التخلص من الوجود المصرى فى السودان وانفراد السياسة البريطانية به تحقيقا لهدفها الأكبر هناك ـ هو احراج مركز الحكومة المصرية واجبارها على الاستقالة ٠ ولم يقو سعد باشا على تحمل هذا الضغط فقدم استقالته فى يوم ٢٣ نوفمبر وقبلها الملك فى اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) ٠

واجتمع البرلمان المصرى بمجلسيه عشية قبول الاستقالة ، وأعلن سعد خبر استقالته مع استعداده للتعاون مع أى حكومة أخرى ٠ وقرر البرلمان بعد جلسة سادها الحـزن من جانب والحماس من جانب آخـر الاحتجاج على التصرفات البريطانية ٠ فاحتج مجلس النواب على بريطانيا لأنها انتهزت وقوع حادث السردار « لقضاء مطامعها الاستعمارية » وعلى التصرفات البريطانية الجائرة الباطلة وانه « يشهد الأمم المتمدينـة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا (٢٥) ٠

وحين بلغ عصبة الأمم احتجاج البرلمان المصرى لم توزعه على الأعضاء على أساس أنه غير وارد من الحـكومة (٢٦) ٠ وغطى أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانيـة الموقف حين ألقى بيانا أعلن فيه استعداده لتقديم أى معلومات للمجلس عما حـدث والأسباب التى دعت بريطانيـا الى اتخاذ اجراءاتها فى مصر ٠ وقد برر الأستاذ توينبى موقف عصبة الأمم السلبى بأن النزاع المصرى البريطانى آنذاك كان ذا طابع دستورى ويفتقر الى الصفة الدولية (٢٧) ٠ وبرغم حجة توينبى الفقهية فى هذا الصدد الا أن الواقع كان غير ذلك الأمر الذى تفسره المذكرة التى أرسلها تشمبرلين

---

(٢٤) Newman ; Great Britain in Egypt.

(٢٥) أحمد شفيق باشـا : حوليات مصر السياسية ٠ الحولية الأولى (١٩٢٤) ص ٣٨٣ ـ ٣٨٦ ٠

(٢٦) RIIA : Great Britain and Egypt, p. 17.

(٢٧) Toynbee A. ; Survey of International Affairs (1925), pp. 221-222.

يوم ١٩ نوفمبر لتحذير العصبة ودولها من التدخل فى المسألة المصرية على أساس أن الحكومة البريطانية ستظل محتفظة بمركزها على ضوء تصريح استقلال مصر وان أى محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب أى قوة ستعتبر عملا غير ودى » (٢٨) ٠

ومما تجدر ملاحظته أن اللنبى كان موضـــع مؤاخذة من وزارة الخارجية البريطانية بسبب الانذار وما ظهر فيه من الأثر الشخصى البحث له ٠ ذلك أنه كان قد أبرق لحكومته بما اعتزم القيام به ، فردت وزارة الخارجية عليه برأيها الذى وصله قبـل مغادرته مكتبـه الى دار رئاسة الوزراء ، ولكنه لم يطق صبرا حتى تحـل شفرة البرقية وسارع بتبليغ الانذار خشية أن يمر وقت قد يقدم خلاله سعد باشا استقالته فلا يجد حكومة يقدم لها انذارا (٢٩) ويحرم اللنبى من لذة التشفى منه بعد أن ضاق به أشهرا (٣٠) ٠

على أى فأن الحكومـة البريطانيـة لم تقـر اللنبى على بعض فقرات الأنذار ، وكذلك بعض المطالب ٠ فلم ترض عن ديباجة الأنذار ، كما لم ترض عن المطلب الخاص بالتعويض ٠ ولا عن النص الخاص بزيادة الأراضى المنزرعة فى مشروع الجزيرة ، ورأت أن يعدل بحيث تصـــبح صيغته « توسيع نطاق الرى بالجزيرة أقصى توسيع ممكن بـلا أضرار بمصر ، على أن يكون تحديد نسب المياه بين مصر والسودان بواسطة لجنة فنية تمثل فيها الحكومة المصرية » ٠

وهناك فرق كبير بين النص كما قدمه اللنبى والنص الذى اقترحته الحكومة البريطانية ، فبرغم عدم اختلافهما من حيث اطلاق مساحة الأرض التى ستزرع بمشروع الجزيرة بدون تحديد ، فان وزارة الخارجية راعت فى نصها سياستها الثابتة تجاه مياه النيل ، كما وردت فى تقرير ملنر ، ومن مفاوضات عدلى كيرزون من حيث اقرار حق مصر فى تلك المياه ، وتشكيل لجنة فنية لتحديد حصة مصر فيها ٠

وبرغم أن الحكومة البريطانية قد أقرت المطالب بعد تقديمها ، فقد طلبت من لورد اللنبى أن يبرر مخالفتـــه للتعليمـــات التى وردت اليـــه بالشفرة ٠ وقد حاول اللنبى أن يبرر تصرفه ، فذكر أنه قصـــد بطلب الغرامة أن يشعر المصريون بسوء مغبة تصرفات حكومتهم ، وأن طلب اباحة الرى فى السودان يقصد به أن يجعل المصريين يدركون قوة انجلترا

---

(٢٨) Fabumi : ouv. cit., p. 85.

(٢٩) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٥٦ ٠

(٣٠) Abbas Makky ; The Sudan Question, pp. 63-64.

فى السودان ومدى ما تستطيع أن تنزله بهم • وأضاف بأنه كان فى نيته أن يخفف هذا الطلب حينما تتولى وزارة صديقة الحكم عقب استقالة وزارة سعد زغلول المتوقعة على اعتبار أنه من المصلحة أن يقوى الوزارة الجديدة بشىء من التساهل من جانبه ، وأما الطلب الخاص بتعويض الموظفين الأجانب فانه قدمه لكى يسوى مشكلة طال العهد بها ، ولكى يتجنب أن يرغم حكومة صديقة على حلها (٣١) •

وعلى أى حال فقد كانت صياغة الانذار كما قدم شديدة (٣٢) ورعناء تخلو من الاتزان وتحمل النقد فى أكثر من موضع ولا تتفق من حيث قيمتها الشكلية وحكومة دستورية ، الأمر الذى سببه تدخل العنصر الشخصى الصرف وعاطفة اللنبى الثائرة عند الصياغة • ذلك ان اللنبى نتيجة علاقاته المتوترة مع سعد زغلول من عدة أشهر أراد أن يثير ثائرته (٣٣) • وأن يتشفى منه فى لحظة لن تتكرر بسهولة فى تاريخ الدبلوماسية فجاءت عبارات الانذار تقطر حقدا أعماه عن سياسة حكومته التى ارتبطت بها ، وخصوصا بالنسبة لموضوع مياه النيل بالذات • وقد اعترف اللنبى بذلك للكاتب الفرنسى موريس برنو فذكر له « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكننى غيرت فقط فى صيغته التى جعلتها أكثر شدة » (٣٤) • وكانت نتيجة تصرف اللنبى هذه زعزعة ثقة وزارة الخارجية البريطانية فى مقدرة رجلها على الحكم الصحيح (٣٥) •

أما سعد باشا ذاته فقد لوحظ انه فى رده على الانذار البريطانى قد تقمص صفة الدبلوماسى المحترف حتى فى رفضه لبعض مطالب الانذار ، اذ أبدى على المطلبين الخاصين بالجيش ومياه النيل ملاحظاته بما يفيد عدم الموافقة فى الوقت الذى رفض غير ذلك من المطالب فى وضوح ، وكان هذا موقف ضعيف من زعيم ثورة ورئيس وزارة فى وقت واحد فى ساعة من ساعات العمل الحاسمة ، فأبقى ــ بموقفه هذا ــ النزاع فى دائرة دستورية صرفة الأمر الذى برر به توينبى عدم تحرك عصبة الأمم حين استجار بها البرلمان المصرى •

---

(٣١) Wavell : Allenby in Egypt, p. 117.

(٣٢) Handerson ; Making of the Modern Sudan, p. 23.

(٣٣) Marlow J. ; Anglo Egyptian Relations, pp. 269-270

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ١٩٤
(Maurice Pernot ; L'Enqietude d'un l'Orient sur la Route de L'Inde, p. 25).

(٣٥) Marlow J. Anglo Egyptian Relations, p. 271.

وقد أخذ على سعد باشا تسرعه فى تقديم استقالته وذهب البعض الى أنه لو بقى ثابتا فى مكانه عقب رده على الانذار البريطانى لوجد رأيا عاما قويا فى مصر وفى انجلترا ذاتها الى حد ما ، بل وفى بعض جهات العالم أيضا يقف من خلفه ويسانده . ولكن شجاعته تخلت عنه كما تخلت عنه براعته السياسية فقدم استقالته بعد الحادث بثلاثة أيام (٣٦) . ذلك الحادث الذى منح المناخ المناسب لتقديم هذا الانذار أو كما قيل بعد ذلك بعشرين عاما بأن « الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتمــلا » (٣٧) .

وبعد استقالة سعد باشا بيوم واحد (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) استدعى أحمــد زيور باشا الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ لتــأليف الوزارة الجديدة ، وكان مفهوما أن — المهمة الأولى — لهذه الوزارة هى تسوية الموقف المتأزم من أثر الانذارات البريطانية لمصر بطريقــة تجنب البلاد أكبر قدر ممكن من شرورها . الا أن وزارة زيور باشا خيبت هذه الآمال فسلمت للانجليز تسليما مطلقا وعلى طوال الخط بكل ما جاء فى انذار ٢٢ نوفمبر ، وغيره من المطالب التى قدمت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤. ومن ذلك جــلاء الجيش المصرى عن السودان وطرد الموظفــين المدنيــين المصريين منه ، وزاد الطين بلة تأجيل اجتماع البرلمان شهرا ابتــداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم صدور مرسوم بحل مجلس النواب (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤) فخمد بذلك صوت كان يمكن أن يرتفع ليعلن فى الظــلام أن حيفاً ألم بالأمة وكارثة وقعت لوحدة وادى النيل .

وبالنسبة للسودان فقد عين هدلستون باشا نائبا للسردار ونائبا للحاكم العام وبدأ يمارس مهمته الخاصة باجلاء القوات المصرية البحتة عن السودان .

وثمة سؤال وجيه يطرح نفسه وهو : هل كان مقتل السردار هو السبب الحقيقى الذى حدا بالحكومة البريطانية الى اتخاذ كل هذه الخطوات، وهل يستحق قتل هذا الموظف طلب هذه الترضيــات من مصر والاصرار عليها كما جاء فى مذكرة اللنبى ؟؟

والواقع أنه ليس هناك من تعليل لهذا كله سوى أن هذه المذكرة قد أعدت من قبل نتيجة لسياسة خاصة رسمت خطوطها من قبل أيضا . وانتهزت فرصة اغتيال السردار لتقدم وتنفذ . لا سيما وان أحد المطالب

---

(٣٦) Marlow J. ; Anglo Egyptian Relations, p. 271.

(٣٧) Wavell ; Allenby in Egypt, p. 116.

شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٦١ .

البريطانية في السودان وهو رفع مساحة الأراضى الزراعية أمر لا يتم بين يوم وليلة ، بل ويحتاج الى دراسات واستعدادات ومشاريع لا يتم توسيع الرقعة الزراعية الا بها • واعترف اللنبى نفسه بذلك كما سلف •

ثالثا ـ المشاكل التى ظهرت عند تنفيذ الانذار :

وكما جاء فى التبليغ البريطانى لسعد باشا فى ٢٣ نوفمبر وصلت التعليمات الى الخرطوم لاجلاء القوات المصرية البحتة من السودان على ألا تصحب معها أسلحتها أو ذخيرتها (٣٨) •

وعند تنفيذ عملية الاخلاء واجه الانجليز مشكلتان خطيرتان :

المشكلة الأولى :

رفض وحدات من القوات المصرية البحتة الرحيل عن السودان :

وتحت يدنا بالنسبة لهذه المشكلة المذكرة الضافية التى كتبها الأميرالاى أحمد بك رفعت قائد وحدات المدفعية المصرية بالخرطوم بحرى الذى عاش تلك الأحداث وصنع جزءا منها ونشرها الأمير عمر طوسون سنة ١٩٣٦ (٣٩) •

وكانت القوات المصرية فى موقف ضعيف بسبب بعدها كثيرا عن الأحداث التى كانت تجرى فى مصر ، ولم يعلموا بالانذارات البريطانية الا همسا ، اذ عمدت السلطات البريطانية فى السودان الى منع نشر أخبارها هناك وصادرت أعداد صحيفة « حضارة السودان » التى نشرت الانذارات بعد أن بدأ توزيعها بالأسواق ففلتت بعض أعدادها وبدأ الخبر ينتشر فى الخرطوم •

وانتهز الانجليز فرصة عدم علم القوات المصرية فى السودان بالأحداث الجارية فى مصر وتحفظوا على ذخيرتها ولم يعد مع الجندى سوى مرتبه العادى منها وهو عشر طلقات لكل بندقية ، كما حاصروا القوات المصرية واحتلوا المواقع الاستراتيجية فى مدينة الخرطوم وخصوصا كباريها على النيل الأزرق والنيل الأبيض • وزاد من سوء الموقف أن الانجليز كانوا يملكون عددا من مدافع الماكينة التى لم يكن لدى المصريين منها ما يجدى لمواجهة القوات البريطانية •

---

(٣٨) SIMR, No. 365 (Dec. 1924), App. 3.

(٣٩) نشر هذه المذكرة الأمير عمر طوسون سنة ١٩٣٦ فى كتاب بعنوان : مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب باشا الشاهد وأميرالآلاى أحمد بك رفعت •

وحين أبلغ هدلستون باشا نائب الحاكم الضباط المصريين أمر اخلاء السودان رفضوه على الفور ، وشكلوا من بينهم مجلسا حربيا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تولى رئاسته القائمقام أحمد بك رفعت (٤٠) . وكان أول قرار لهذا المجلس هو اقرار رفض أمر هدلستون باشا للقوات المصرية بمغادرة السودان (٤١) وأخذت القوات المصرية تعد نفسها لمواجهة الموقف الخطير والدفاع عن القرار الذى اتخذته . وتنفيذ الأوامر التى أقسمت على الدفاع عنها . فتحصنت وحصلت على ذخيرة للمدفعية من فتحة جانبية فى مخزن السلاح وبات الأمر خطيرا خصوصا وان من حولها القوات البريطانية تحاصرها .

وزاد من حرج الموقف أن نزلاء سجن كوبر بالخرطوم بحرى من السياسيين وطلبة الكلية الحربية ثاروا على سجانيهم وتسلحوا بما توفر لديهم من العصى وقطع الحديد وما استطاعوا الحصول عليه من أسلحة حرس السجن كما استخدموا العلم المصرى المرفوع على السجن فى الاتصال بالقوات المصرية المرابطة قريبا من السجن ، وعرفوا منها تطورات الموقف كله ، فسارعت القوات البريطانية بمحاصرة السجن وأطلاق النار على المتظاهرين فقتلت منهم عددا (٤٢) .

ومما يجدر ملاحظته أن موقف القوات المصرية فى الخرطوم من الناحية الحربية كان صعبا للغاية .

وكانت هناك عدة عوامل وراء رفض القوات المصرية اطاعة أمر اخلاء السودان حدد بعضها المجلس الحربى المصرى الذى تشكل فى الخرطوم بحرى يوم ١٩٢٤/١١/٢٥ وهى :

١ — تمسك القوات المصرية بقسمها للملك أن « يدافعوا عن السودان ولا يتخلوا عن شبر أرض منه » .

٢ — تجاوب القوات مع سعد باشا فى رفضه لطلب اخلاء السودان الوارد فى الانذار البريطانى .

---

(٤٠) كانت هناك رتبة أعلى من أحمد رفعت ويعتبر صاحبها مسئولا رسميا عن هذه القوات وهو اللواء محمد أمين باشا هيمن ولكنه آثر الخنوع وابتعد عن الأحداث خشية الانجليز ، وظل كما يذكر احمد رفعت « فى مخدعه وقد صرح علنا بانه لو ظهرت منه آية اشارة تحولنا لسجنه اللواء هدلستون باشا نائب السردار » .

(٤١) الاميرالاى أحمد بك رفعت : مذكرة حول اخلاء السودان (ضمن كتاب مذكرتان ص ٨١) .

(٤٢) SIAR. ; 1924, p. 4, (No. A 2597 — 12 A).

٣ ـ مخالفة أمر الاخلاء الذى أبلغ الى القوات المصرية للأصول العسكرية المرعية ؛ لأن هدلستون باشا نائب سردار الجيش المصرى قد أصدر أمره باخراج الأورط المصرية والضباط من السودان بناء على أوامر المندوب السامى البريطانى (٤٣) الذى لم يكن له أى صفة رسمية بالنسبة للقوات المصرية حتى يصدر هذا الآمر لأن « الجيش هو جيش صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر والسودان » ٠

٤ ـ غيرة القوات المصرية على شرفها العسكرى نتيجة لما يلى :

(أ) أنها تلقت أوامر ترك السودان تحت تهديد القوات البريطانية التى كانت تحاصرها حينذاك ٠

(ب) انذار القوات المصرية بالرحيل دون مدافعهم أو ذخيرتهم وتحت الحراسة البريطانية ٠

٥ ـ عامل قومى نتيجة للأحداث التى جرت فى السودان طوال الشهور الأخيرة وتصرفات الانجليز خلالها ، سواء منها ما يتصل باهانة السودانيين واهانة الجيش المصرى ذاته والتعريض بالملك من جانب تلك السلطات وتغيير بعض مظاهر ثنائية الحكم فى السودان القائمة بمقتضى الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ مثل منع مدير حلفا قرقول الشرف المصرى من الهتاف باسم الملك يوم العيد كالمعتاد (٤٤) ، الأمر الذى دفع قائد الطوبجية المصرى بالخرطوم الى تقديم احتجاج بهذا الشأن الى نائب الحاكم العام يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٤ (٤٥) ٠

٦ ـ غدر الأفراد الانجليز ممن يخدمون مع القوات المصرية فى السودان بالمصريين فراحوا يرشدون « الجيش الانجليزى ليسوقونا غدرا كالأغنام حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى بالخيانة ٠٠٠ ليسجلوا علينا المذلة والعار ثم يشحنوننا فى القطارات كالأغنام تحت حرس منهم بالبنادق والمدافع ونحن عزل من ذلك » ٠

وعلى أى حال فقد رتب الضباط المصريون أمورهم نتيجة تصميم

---

(٤٣) أمر كتابى من هدلستون باشا الى القائمقام احمد بك رفعت فى ١٩٢٤/١١/٢٤ (مذكرة أحمد رفعت ص ٤٥) ٠

(٤٤) احتجاج الضباط المصريين المقدم باسم قائمقام الطوبجية أحمد رفعت بك فى ١٩٢٤/٧/٣٠ (مرفق ضمن تقرير أحمد بك رفعت الى وزير الحربية المصرية بتاريخ ١٩٢٤/٨/٦ عن حوادث اخلاء السودان) (عمر طوسون : مذكرتان ص ٢٩) ٠

(٤٥) المرجع السابق ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

« الضباط والصف ضباط والعساكر على عدم ترك السودان (٤٦) الا على شروط أبلغها القائمقام أحمد بك رفعت الى هدلستون باشا أثناء اجتماعه معه هو وكبار الانجليز وهى (٤٧) :

(أ) وصول مندوب من مصر من قبل الملك يحمل اليهم أمره لهم بالاخلاء .

(ب) أن تكون معهم جميع أسلحتهم وذخيرتهم وجميع مهماتهم وبالشرف العسكرى .

(جـ) أن يكون السفر عن طريق حلفا وليس عن طريق بورسودان .

وأرسل القائمقام أحمد بك رفعت برقية الى الملك فؤاد يوم ٢٥/١١/١٩٢٤ ، بالمعنى المتقدم فالتقطتها وزارة زيور باشا الجديدة المستسلمة بالاتفاق مع السراى (٤٨) كمفتاح للموقف المتأزم فى الخرطوم ، ووقع الاختيار على البكباشى محمد أمين هيمن للسفر الى السودان بسبب ظروفه التى كانت تؤهله لذلك (٤٩) . وحمل أمرا من وزير الحربيــة بتاريخ ٣٠/١١/١٩٢٤ الى القوات المصرية باخلاء السودان لأنه « ليس من وراء هذه المناوأة سوى سفك الدماء بغير جدوى » كما جاء فى أمر وزير الحربية الى القوات المصرية فى السودان .

وبوصول الأمر المصرى للقوات المصرية بالاخلاء ، لم يعد أمامها سوى الطاعة ، فرحلت بشروطها السابقة ودون أن ينال الانجليز من شرفها شيئا ، ولكنها خلفت من ورائها متروكات قدرت بمبلغ ٥٠٢ر٠٦١ر٤٥٠ر١ (جنيـــه مليمـــ) قيمــة الذخائر والتعيينات والعلائق والأدوات والآلات والوش ووابــور طحين والحيوانات والمبانى وغيرها (٥٠) .

ويعلق أحمد رفعت بك على ما حدث بأنه « لو تمكن الانجليز فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ من طـرد المصريين بطرق الاذلال كما كانوا

---

(٤٦) برقية من القائمقام احمد رفعت الى الملك فؤاد فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . (مذكرة الاميرالاى احمد بك رفعت ص ٥٤) .

(٤٧) من حديث للقائمقام احمد رفعت الى هدلستون باشا وكبار الانجليز فى اجتماع ٢٥/١١/٢٤ بينهما (مذكرة الاميراى أحمد بك رفعت ص ٥٢) .

(٤٨) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٤٩) كان محمد أمين هيمن من أصل البانى وعمل ياورا لونجت باشا فى السودان قبل ذلك .

(٥٠) أميرالاى أحمد بك رفعت : مذكرة حول اخلاء السودان ص ٨٤ .

يشتهون لأصبحت الضربة قوية على مركز مصر فى السودان ومكانة المصرى هناك ، ولكن الله خيب ظنونهم وصمـــدت قوة الخرطوم بحرى أمامهـــم وقضت الطوبجية المصرية على آمالهم » (٥١) ٠

ومهما يكن من أمر فقد كان تصرف وزارة زيور باشا على هذا النحو من الخنوع مدعاة للأسف ؛ لأن مثل هذه الظروف كانت حافزا لأى وزارة وطنية أخرى على التضـــامن مع قواتهـــا حيث هى والاحتجاج على تصرف السلطات البريطانية ، أو على الأقل تقديم استقالتها حتى لاتصدر أمرا مهينا يصمها بوصمة العار ٠

بقى سؤال بشأن هذه النقطة وهو : ماذا كان موقف أهالى العاصمة المثلثة من هذه الأحداث ؟؟ ٠

والواقع أن العاصمة المثلثة شاركت بسكانها هذه الأحداث ، فعندما علم الأهالى برفض القوات المصرية ترك السودان وثباتهـــا على موقفهـــا وانضمام بعض الأورط السودانية لها ، زاد ذلك من حما سهم ضد الوجود البريطانى ، وان خير ما يعبر عن مشاعر السودانيين فى هذه الفترة مذكرة القائمقام أحمد بك رفعت ، فذكر فيها أن كثيرا من أهالى العاصمة المثلثة توافدوا « يريدون مقابلتى حتى كأننا فى عهد المهدى » ٠ وهتف الناس للملك وللقوات المصرية ولأحمد رفعت معلقين عليهم الآمال لمساعدتهم فى ابعاد الانجليز عن السودان ، وأعلنوا عزمهم على الانضمام للقوات المصرية فى أية لحظة ووصلت الى أحمد رفعت رسائل كثيرة تفيض باعتزام أكثر مشايخ الطرق وغيرهم الحضور الى قشلاقات الجيش للانضمام الى قواته نهائيا ٠ ويعترف الأنجليز أن الحالة فى الخرطـوم وأم درمان أصبحت متحرجة للغاية وبلغ التوتر أقصاه وكثرت الشـــائعات ، ولم يخفف من ذلك سوى الواقع المؤلم من حيث التفوق العســـكرى البريطانى واخماد الحركة القومية فى مصر ثم بعد ذلك فى السودان واتمام جلاء القوات المصرية (٥٢) ٠

فقد تبدد حماس الناس الطاغى حين وصل أمر الحكومة المصرية الى قواتها فى السودان بالانسحاب ، « فعم الحزن العميق والضجر وأرسلت لى الأهالى بعدم التحرك واطاعة هذا الأمر وتركهم للانتقام ٠ وقد شاهدت بنفسى بكاء الشعب وذهوله ، فكان منظرا يفتت الأكباد وكل ذلك واقع لا محالة على عاتق حكومتنا العديمة التبصير والتدبير (٥٣) ٠

---

(٥١) اميرالالاى أحمد بك رفعت : مذكرة حول اخلاء السودان ص ٧٢ ٠

(٥٢) SIAR., 1924 ? p. 5 (No. 2597 — 12 A).

(٥٣) اميرالالاى أحمد بك رفعت : مذكرة حول اخلاء السودان ص ٧٥ ٠

تلك خلاصة تقرير المسئول الأول الفعلى عن القوات المصرية فى السودان آنذاك وعن مشاعر السودانيين ، تلك المشاعر التى لمستها بنفسى فى ظروف مشابهة لهذه مع الفارق سنة ١٩٥٥ حين كان آخر فوج من القوات المصرية يغادر الخرطوم نتيجة توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٥٣ ، اذ تجمع على رصيف محطة الخرطوم جمع غفير من السودانيين الذين بلل الدمع خدودهم ، ولم يستطع البعض الآخر من فرط التأثر مغالبة نفسه وأجهش بالبكاء بصوت مرتفع ، وخرج البعض عن طوره فعلا فعلا صوته هاتفا للوحدة ، وكان من أبرز هؤلاء اللواء صالح الملك الذى اشترك فى ثورة سنة ١٩٢٤ بالسودان وكان أحد رجالها البارزين ·

المشكلة الثانية :

ثورة الأورط السودانية فى الجيش المصرى :

وقد تعدى الاحتجاج على قرار ترك القوات المصرية السودانيين المدنيين الى العسكريين منهم فقد قامت الأورط السودانية فى الجيش المصرى بثورة عسكرية احتجاجا على قرار اخلاء السودان من القوات المصرية وفصلهم عن زملائهم المصريين بتقرير سفر الآخرين وحدهم ·

وقد شملت هذه الثورة الأورط السودانية المرابطة بالخرطوم والوحدات الأخرى فى غرب السودان بتالودى بكردفان وجنوب السودان بواو عاصمة مديرية بحر الغزال · ففى الخرطوم خرجت قوة مدرسة ضرب النار وبعض فصائل الفرقة الحادية عشرة تجوب شوارع الخرطوم فى طريقها الى الخرطوم بحرى للانضمام الى القوات المصرية المرابطة هناك بقيادة القائمقام أحمد بك رفعت · وكان على رأس تلك القوات الملازم أول عبد الحفيظ ألمظ والملازم ثانى السيد فرج والملازم أول سليمان محمد والملازم ثان حسن فضل المولى الذين عصوا تنفيذ أوامر هدلستون وغيره من كبار الضباط الانجليز · وحاول هدلستون أحراجهم بمواجهتم اياه ولكنهم أصروا على موقفهم وأجابوا عليه « نحن لا نعرف هدلستون باشا نحن نعرف رفعت باشا فقط · ان أوامرنا تصدر فقط من رفعت باشا » (٥٤) ·

وحين وصلت القوات الثائرة كوبرى الخرطوم بحرى فتحت القوات البريطانية المرابطة عنده النار عليها فردت بالمثل واستمر ضرب النار فترة طويلة لم ينهه الا سدول الظلام · وحين تحصنت القوات

---

(٥٤) SIMR. No. 364 (Nov. 1924), App. 11.

السودانية بالمستشفى العسكرى المصرى بالخرطوم دكتها القوات البريطانية بالمدافع فهدمتها وقتل من الجانبين عدد من الضباط والجنود كما جرح عدد آخر (٥٥) ٠

وقدم زعماء الثوار لمحكمة عسكرية فقضت باعدامهم وخفف الحكم عن واحد ونفذ فى الثلاثة الآخرين ٠

ومن العلامات الظاهرة بالنسبة لثورة الوحدات العسكرية بالخرطوم أنها كانت ثورة نظيفة خلت من التعصب الأعمى ، اذ تركوا منازل الانجليز دون نهب كما تركوا عائلات الانجليز أيضا تمر بينهم دون أن تمس وهى فى طريقها الى سراى الحاكم العام للاحتماء فيـه ٠

وكانت هذه الثورة أخطر ما واجهه الانجليز فى عملية اخلاء السودان من القوات المصرية وبالقضاء عليها سيطرت القوات البريطانية تماما على العاصمة المثلثة ٠

ولا يعنى قيام هذه الوحدات وحدها بالثورة ان غيرها كان متخاذلا عن مشاركتها الثورة ولكن عدم وجود ضباط انجليز فى هذه الوحدات بالذات (٥٦) يسر لهـا الحصول على الذخيرة فانفردت دون غيرهـا من الوحدات السودانية بالخروج للانضمام الى القوات المصرية ٠ أما غيرها من القوات فقد حبس الانجليز من ضباطهـا عنهـا الذخيرة فباتت أسلحتها عديمة القيمة فى الوقت الذى كانت القوات البريطانية ترابط فى المراكز الاستراتيجية من المدينة ومعها كميات وافرة من الذخيرة ٠

وفى غرب السودان كانت الأورطة العاشرة ترابط فى تالودى عاصمة جبال النوبا بكردفان ، وحـين وصلت أوامر السفر الى أفراد الوحـدات المصرية البحتة منها يوم ٢٤ نوفمبر رفضوا اطاعة الأمر حتى يصلهم من الملك فؤاد كما رفض الضباط تسليم مسدساتهم ٠

وتضامنت الوحدات السودانية بزعامة الملازم أول زين العـابدين عبد التام والملازم أول محمد التوم مع الوحدات المصرية ورفضوا الانتظام فى طوابير تدريب لا يشترك فيها « اخوانهم » المصريون ، وطالبوا أن يعاملوا مثل « اخوانهم المصريين » (٥٧) وسيطروا على الموقف تماما لمدة خمسة

---

(٥٥) كانت خسائر الانجليز فى القتلى ٥ ضباط و ١٠ من الرتب الأخرى والجرحى ضابطان وأحد عشر من الرتب الأخرى وكانت خسـائر السودانيين القتلى ضابط واحد (م٠أ عبد الفضيل الماظ) و ١٤ من الرتب الأخرى والجرحى ٢٣ من الرتب الأخرى ٠ والمفقودين تسعة ٠

(٥٦) SIAR., 1924, p. 5 (No. A 2597-12 A).

(٥٧) Ewart Report, p. 21.

أيام حتى وصلت النجدات البريطانية من الخرطوم والأبيض فحاصرت القوات الثائرة .

وبرغم سيطرة الانجليز على الموقف بعد ذلك فقد رفضت الوحدات السودانية البقاء فى السودان ، وتمسكت بالسفر مع القوات المصرية ، وكتب أفرادها تعهدا بذلك وبدأ ترحيلهم معهم بالفعل ، ولكن السلطات البريطانية فى الخرطوم تداركت الأمر وأمرت بايقاف الوحدات السودانية عند كوستى حيث ألقى القبض على أفرادها (٥٨) تلافيا لتأثير ذلك على الرأى العام فى السودان ، خصوصا وانها ستمر فى مناطق آهلة ، فضلا عن تأثيره على الوحدات السودانية الأخرى .

وكانت السلطات البريطانية فى السودان تخشى كثيرا أن تتطور ثورة تالودى ؛ لأن أفراد الأورطة العاشرة كانوا من أبناء المنطقة ، فكان من السهل نقل الثورة الى خارج القشلاقات ، الأمر الذى سيترتب عليه اشتعال المديرية كلها بالثورة وصعوبة اخمادها بسبب طبيعة السكان الحربية فضلا عن طبيعة المديرية الجبلية ، كما كان هناك احتمال بانتقال الثورة من كردفان الى مديرية أعالى النيل المجاورة (٥٩) التى لم تكن الحكومة قد أحكمت سيطرتها على كل سكانها بعد ، فلا يلبث كل هؤلاء أن يلتحموا فى ثورة عارمة على اعتبار أن سلطان الحكومة القائمة فى السودان قد انتهى (٦٠) .

وكانت ثورة تالودى هذه دليلا حيا على مدى تلفيق السلطات البريطانية فى السودان للأحداث ، ذلك أن بعد تالودى عن الخرطوم وانعزالها يقطع بعدم وجود أى أثر مصرى وراءها ، الأمر الذى حاول الانجليز أن يلصقوه بالحركة القومية فى السودان واثبات عدم تفاعل هذه الحركة بفكرة وحدة وادى النيل أو رغبتهم فى الانضمام الى مصر . وبقدر ما حاولت لجنة تحقيق أسباب ثورة سنة ١٩٢٤ التى كان يرأسها المستر أيوارت أن تحمل الأحداث والأقوال أكثر من طاقتها فلم تستطع أن تورد دليلا واحدا تثبت به اشتراك مصر فى هذه الحركة مما اضطر اللجنة الى ذكر كل شىء على أنه احتمال (٦١) .

وبعد فهذه كانت انتفاضة الشعب السودانى فى وجه الاستعمار البريطانى مناديا « بوحدة وادى النيل » ومشاركا فى ذلك أشقاءه فى

---

(٥٨) محمد عبد الرحيم : الصراع المسلح على وحدة وادى النيل ص ٥٦ — ٥٧ .
(٥٩) Ewart Report, p. 22.
(٦٠) Ewart Report, p. 21.
(٦١) Ewart Report, p. 22.

مصر ، ولكنهم غلبوا على أمرهم ، وبدأت في السودان فترة حكم رهيب استخدم الانجليز خلالها مع زعماء الثورة كل وسائل البطش والتعذيب ، وقدموا أعدادا منهم الى المحاكمة التى استعملت فيها كل ضروب التهديد والترغيب للخروج منهم بألفاظ يمكن أن تحمل صفة الاتهام لمصر بأنها المحرضة لهم على ثورتهم ، وقد نشرت محاضر التحقيق أخيرا وظهر منها كيف أن الحركة القومية بالسودان كانت قومية نابعة من ذات السودانيين وان تعاطفهم مع اخوانهم المصريين كان عقيدة ومبدأ قبل أى شىء (٦٢) •

وانتهت المحاكمات باعدام البعض وسجن البعض الآخر والفصل والرفت لجماعة ثالثة • وقد لاقى المسجونون كل ضروب القسوة والتعذيب والمهانة فى سجونهم (٦٣) •

وتمكن بعض السودانيين من الفرار الى مصر هربا من بطش الانجليز فى السودان ونجاة بمبدأ الوحدة الذى كافحوا من أجله ، كما رفض عدد كبير من الشبان الانخراط فى قوة دفاع السودان التى تشكلت بعد ذلك ورحلوا الى مصر كذلك فأكمل الطلاب منهم تعليمهم والتحق الموظفون بوظائف فى الحكومة المصرية وألحق الضباط بالجيش المصرى ونالوا الترقيات مثل زملائهم المصريين ووصل بعضهم رتبة اللواء ومن هؤلاء اللواء خضر على واللواء سيف عبد الكريم واللواء عبد الله النجومى واللواء فرج الله محمد وغيرهم (٦٤) •

المشكلة الثالثة :

سد الفراغ الناتج عن اخلاء السودان من القوات المصرية :

وكان التفكير فى سد الفراغ قديما ، فقد سبق أن اقترح ملنر ثم ستاك تشكيل وحدات سودانية تحل محل القوات المصرية حتى اذا كان اخلاء السودان من القوات المصرية ، واتت حكومة السودان الفرصة فجعلت من بعض الأورط السودانية فى الجيش المصرى نواة لقوة دفاع السودان وتشكلت القوة بالفعل فى يناير ١٩٢٥ وكانت مصر تسهم فى نفقات هذه القوات بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيها مصريا سنويا • وهذا موضوع خارج عن نطاق فترة البحث •

---

(٦٢) سليمان كشه : اللواء الأبيض أمام القضاء سنة ١٩٢٥ (العدد الرابع من مجلة مرآة السودان مارس ١٩٥٧ عن محاضر التحقيق) •

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٢٠٥ •

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ •

وبالاضافة الى المشاكل الثلاث السابقة فقد كان الوجود المصرى مايزال ممثلا فى خمس نواح بالسـودان هى : الموظفون المدنيون المصريون فى حكومة السودان والدعاء لملك مصر على منابر المساجد يوم الجمعة والأعياد وعـزف السلام الملكى المصرى فى المناسبات وتـداول العملة المصريـة فى السودان ورفع العلم المصرى على المبانى الحكومية ٠

وقد بذلت حكومة السودان البريطانية جهدها لازالة هذه المظاهر بقدر المستطاع ٠

فبالنسبة للموظفين المدنيين المصريين انتهز السكرتير الادارى لحكومة السودان فرصة تنفيذ قرار اخلاء السودان من القوات المصرية وأصدر آوامره بترحيل الموظفين المصريين ممن أظهروا عداءهم لبريطانيا (٦٥) ٠ ولم يبق من الموظفين اذ جماعات معينة لها البريطانيون لسبب أو لآخر خصوصا وأنه لم يظهر منها أى عداء للسلطات البريطانية ٠

أما الدعاء لملك مصر على المنـابر أيام الجمع والأعياد فقـد تقرر تركه اعتبارا من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بمقتضى قـرار من مجلس ضم علمـاء السودان الدينيـين والمفـتى ٠ وقـرر المجتمعون العودة للدعـاء لخليفـة المسلمين (٦٦) ٠

أما بالنسبة للسلام الملكى المصرى فقد كانت تعزفه الفرق الموسيقية الرسمية الخاصة بالجيش والبوليس فصدرت لها الأوامر بعدم عزفه وحدث ذلك لأول مرة عند استقبال الحاكم العام الجديد للسودان السير جيوفرى أرشر بالخرطوم فى آوائل ينـاير سنة ١٩٢٥ (٦٧) ٠ واقتصر العـزف على السلام البريطانى وحده (٦٨) ٠

أما تداول العملة المصرية فقد ترك دون المساس به واستمر هذا التداول لما كانت حكومة السودان تجنيه من ربح من وراء ذلك ، فضلا عن آثار منع تداولها اقتصاديا أو على مشاعر بعض الجماعات السودانية ٠

---

(٦٥) Duncan : The Sudan, p. 141.

(٦٦) Toynbee A. ; ouv. Cit. p. 235.

(٦٧) كان الحاكم العام الجديد (السير جيوفرى ارشر) يعمل حاكما لأوغندا قبل تعيينه بالسودان وقد نشر مرسوم تعيينه حاكما عاما للسودان يوم ٢٤/١٢/٤ وعبر الحدود الأوغندية السودانية لتسلم مهام منصبه الجديد فوصل مدينة الرجاف بالسودان يوم ٢٤/١٢/٢٧ ووصل الخرطوم أوائل يناير ١٩٢٥ ٠

(٦٨) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٥١ ٠

أما العلم المصرى فقد رؤى الابقاء عليه مرفوعا على دور الحكومة بالسودان رمزا لاستمرار قيام الاتفاق الثنائى الذى حرص طرفى الحكم الثنائى على استمرار قيامه ·

رابعا ـ مصير الاتفاق الثنائى بعد ترك القوات المصرية والموظفين المصريين السودان سنة ١٩٢٤ :

بقى فى البحث سؤال أخير يطرح نفسه للاجابة عليه :

ما مصير الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا على أثر أحداث سنة ١٩٢٤ ، واخلاء السودان من الوجود المصرى به ؟

للاجابة على هذا السؤال شطران : شطر فقهى صرف وهو رأى القانون فى مدى قيام الاتفاق ، ثم شطر فعلى وهو مدى تمسك طرفى الاتفاق الثنائى به ؟

وبالنسبة للجانب القانونى فان مصرع السردار والقضاء على الوجود المصرى فى السودان بعده لا يعنى اطلاقا زوال الاتفاق أو انتهاء أثره القانونى ، ذلك أن طرفيه المتعاقدين مصر وبريطانيا لم يعلنا أو يبديا رأيا فى الغائه أو التخلص منه ، واعتبر ما اتخذ من اجراءات بالنسبة للوجود المصرى فى السودان اجراءا اداريا بحتا اقتضته ظروف خاصة الأمر الذى ليس له أثر على استمرار قيام الاتفاق ·

أما الجانب الفعلى فهو الأهم الذى يتمثل فى عملية تطبيق الاتفاق وأثر هذا التطبيق بالنسبة للأطراف المعنية الثلاثة وهى :

حكومة السودان أداة تنفيذ بنود الاتفاق · ثم طرفيه الموقعين مصر وبريطانيا ·

وقد بات الأمر محل تساؤل عقب مصرع السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وما تبع ذلك من اجراءات بريطانية استهدفت ازالة مظاهر الوجود المصرى فى السودان ·

وكان من رأى موظفى حكومة السودان انتهاز فرصة مصرع الحاكم العام والغاء الاتفاق الثنائى · وقد عبر المستر دانكان عن رأيهم أصدق تعبير فى كتابه « السودان » بقوله : « لن يتأتى لبريطانيا مثل هذا الموقف الدبلوماسى القوى مرة أخرى · فقد أثبتت « الواجهة » أنها كانت سوءة بالنسبة للسودان منذ وجدت (٦٩) · واتخذ أولئك الموظفين عدة خطوات

---

(٦٩) Duncan ; ouv. cit., p. 144.

عملية لايصال رأيهم الى الحكومة البريطانية والتى كان أبرزها البرقية التى بعث بها هدلستون باشا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الى المعتمد البريطانى بالقاهرة لابلاغها للندن ، ويقول فيها « لقد ثبت انعدام الثقة فى أسس الاتفاق الثنائى ولا نستطيع اعادة بناء قوة فى ظل ولاء مشترك ، وليس ممكنا أن نضمن عدم قيام ثورة قد لا نستطيع أن نواجهها بما نملك من قوى وأى نفس يمكن أن تخسرها من الجانبين ستكون نتيجة لما لم نقم به صباح مقتل ستاك - حسب رأى الجميع هنا - من اعلان سقوط السيادة المصرية ، وسوف تنتهى تماما فرصة قيام ثورة أخرى اذا نزعنا العلم المصرى » (٧٠) .

ولم يكن موظفو حكومة السودان البريطانيون بعيدين عن الحقيقة حين ذكروا أن مصرع السردار قد هيأ لبريطانيا فرصة نادرة للتخلص من الاتفاق الثنائى نهائيا وبالتالى التخلص من كل أثر للوجود المصرى فى السودان . غير أنه كان للحكومة البريطانية رأى آخر فى الموضوع وهو الابقاء على الاتفاق الثنائى والتمسك به .

وجاءت أول اشارة لهذا الموقف البريطانى فى بيان السير أوستن تشمبرلين أمام مجلس العموم البريطانى يوم ١٥/١٢/ ١٩٢٤ حين قال «بأن حكومته مصممة على البقاء فى السودان فى المستقبل ما دام هذا ضروريا للقيام بمسئوليتنا وواجباتنا نحو الشعب الذى نحكمه ونحن لا نرغب فى الغاء الحكم الثنائى . واذا ما عملت الحكومة المصرية - الجديدة الصديقة معنا - كما آمل - فان الحكم الثنائى سيبقى وسيستمر وسوف نعترف به ونظل مخلصين له . ولكن مما تعلمناه ومن تجاربنا السابقة يجب أن تكون لدينا السيطرة اللازمة والتى بدونها لا نستطيع القيام بواجباتنا » .

وفى ذات التصريح اعترض وزير الخارجية على اقتراح جعل بريطانيا وصية على السودان بقرار من عصبة الأمم على أساس « أن سياسة بريطانيا هى الاحتفاظ بالحكم الثنائى واستمراره لصالح ذلك البلد » (٧١) .

ثم حددت الحكومة البريطانية بعد ذلك رأيها فى الاتفاق الثنائى فى المرحلة الجديدة التى يمر بها السودان فى عبارات خطاب الترشيح الذى أرسله المستر امرى وزير المستعمرات البريطانية الى السير جيوفرى

---

(٧٠) Lloyd G. ; ouve. cit., Vol. II, pp. 136-137.
R.I.I.A. ; Great Britain & Egypt, p. 18.

(٧١) Toynbee A. : Survey of International Affairs (1925), pp. 252-253.

أرشر ليكون حاكما عاما للسودان جاء فيه · « والموقف فى جملة واحدة هو أن يجسد الحكم الثنائى فى شخص الحاكم العام فقط · أما ما عدا ذلك فلا روابط أخرى سوى صور روابط التعاون العادية بين جار وجاره » (٧٢) ·

وواضح من هذا الخطاب تمسك بريطانيا بالاتفاق الثنائى وعدم تغيير موقفها بالنسبة له الا أن أهمية الخطاب هى فى تحديد العلاقة التى تربط بين مصر والسودان ، اذ حققت ما كتبه ملنر خاصا بتطور السودان مستقلا عن مصر برغم وجود الاتفاق الثنائى قانونا ، بل عمليا فى الحدود التى تخدم السياسة البريطانية ·

وأكدت الحكومة البريطانية وجود الاتفاق الثنائى عمليا فى عدة مناسبات كانت أولاها تعيين الحاكم العام الجديد للسودان ، فقد جرت مراسم التعيين وفقا لبنود الاتفاق الثنائى ؛ اذ صدر بتعيينه مرسوم ملكى مصرى بناء على توجيه الحكومة البريطانية ، ثم خطت بريطانيا خطوة عملية أخرى فى هذا الصدد حين أبلغ المندوب السامى البريطانى الى رئيس وزراء مصر المنشور الذى أصدره حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بانشاء قوة الدفاع السودانية ، وكانت هذه الخطوة امتدادا لما كان معمولا به من قبل مصرع السردار بمقتضى بنود الاتفاق الثنائى من حيث اخطار الحاكم العام الحكومة المصرية بما يتخذه من اجراءات فى السودان ، على أنه يلاحظ أن هذه الخطوات العملية والتصريحات الصادرة عن بريطانيا لتأكيد استمرار قيام الاتفاق الثنائى فأنها كلها كانت تتعلق بأمور مظهرية لا تؤدى الى تحقيق وجود مصرى ملموس داخل السودان · وبرغم قيام الاتفاق الثنائى قانونا الا أنه كان يكمن وراء حرص بريطانيا على اعلان استمرار قيامه دوافع سياسية منها خشية وزارة الخارجية البريطانية من أثر اعلان الغاء الاتفاق الثنائى على الرأى العام خارج مصر (٧٣) وفى السودان · كما كان اللورد اللنبى يخشى من أثر اعلان الغاء الاتفاق على الوزارة الجديدة التى تشكلت فى مصر برئاسة زيور باشا ، فلم يشأ أن يضع أمامها مزيدا من العقبات باتخاذ هذه الخطوة (٧٤) ·

والى جانب تلك الدوافع فقد كان بقاء الاتفاق الثنائى يعنى استمرار قيام المبرر القانونى لوجود بريطانيا فى السودان ثم ذريعة تدفع بها أى نقد قد يوجه اليها بانفرادها بالحكم فى السودان واجبار مصر على الخروج

---

(٧٢) Archer G. ; Historical Memories of An East African Administrator, p. 190.

(٧٣) Duncan ; The Sudan p. 144.

(٧٤) Lloyd G. : ouc. cit. ; Vol. II, pp. 136-137.

منه • ومن أجل ذلك قررت بريطانيا أن يبقى الاتفاق الثنائى كواجهة للحكم فى السودان بعد أن تخلصت بريطانيا عمليا من الوجود المصرى هناك (٧٥) •

واذا كان ذلك رأى بريطانيا فماذا كان رأى مصر ؟

الواقع أن مصر كانت أحرص من بريطانيا على التمسك بالاتفاق الثنائى فكانت تتلمس الأسباب التى تبقى بها على الاتفاق الثنائى المعقود بينها وبين بريطانيا سنة ١٨٩٩ •

وقد وضح ذلك فى الدراسات القانونية التى أعدتها مصر بمناسبة انشاء قوة الدفاع السودانية سنة ١٩٢٥ ، وأعد المذكرة الأولى فى هذا الشأن رئيس لجنة قضايا الحكومة المصرية وقدمها الى رئيس وزراء مصر يوم ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ واستهلها بوجوب اعتبار الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ قائما قانونا بين الحكومتين (٧٦) •

وتقدمت مصر من جانبها بخطوة عملية رسمية لاثبات تمسكها بمبدأ استمرار قيام الاتفاق الثنائى بينها وبين بريطانيا حين قرر مجلس الوزراء المصرى فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ أن « تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة (١٩٢٥ ــ ١٩٢٦) كما كانت فى السنة الحالية (١٩٢٤ ــ ١٩٢٥) تماما من غير زيادة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان » كما كتب رئيس الوزراء الى المندوب السامى البريطانى فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ رسالة جاء فيها « أنه لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية (بين مصر والسودان ولما كانت لا يسعها التخلص من مسئولية الدفاع عن السودان فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن الأراضى السودانية ولهذا الغرض فان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما يتبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية فى القطر المصرى » وقد بلغ الفائض فى تلك السنة ٧٥٠ ألف جنيه حولت كلها الى حكومة السودان (٧٧) •

ثم جاءت اجابة المندوب السامى البريطانى على خطاب رئيس الوزراء

---

(٧٥) Duncan, The Sudan, p. 143.

(٧٦) مجلس الوزراء المصرى : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ــ ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٣ •

(٧٧) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٧ •

المصرى واضحة قاطعة فى اعتراف بريطانيا باستمرار قيام الاتفاق الثنائى فى قوله « وبالرغم من الاجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية فانها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات انما هو حق وعدل وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ سبعمائه وخمسين ألف جنيه » (٧٨) ٠

وقد نبع حرص حكومة مصر على استمرار قيام الاتفاق الثنائى من أنه بات وشيجة الاتصال الوحيدة بين مصر والسودان اللذين يشتركان فى مصدر واحد للحياة ممثلا فى ماء النيل فى وقت كانت بذور الشك والخوف قد تملكت المصريين من امكان التحكم فى مصيرها نتيجة التحكم فى ماء النيل من داخل السودان ، بالاضافة الى ماض تاريخى مشترك برغم تشويه الاستعمار له ، ثم وشائج وأصول عائلات مشتركة بين البلدين ثم روابط من الطبيعة جمعت بين البلدين ممثلة فى الجوار وانفتاح ما بينهما من حدود مع لسان وعقيدة مشتركين الأمر الذى عمق فكرة وحدة وادى النيل لدى الرأى العام فى مصر ٠

واذا كانت دولتا الحكم الثنائى قد حرصتا على تأكيد استمرار قيام الاتفاق الثنائى ، فان فرقا كبيرا يظهر بين مقصد كل من الدولتين فبريطانيا أرادت استمراره لتحمى وجودها فى السودان وتطمئن الى استمرار استثماراتها الاقتصادية والاستعمارية هناك ممثلة أكثر ما تكون فى المشروعات الزراعية ٠ ثم ضمان مواصلاتها الامبراطورية عبر البحر الأحمر الى المحيط الهندى ووسط أفريقيا وشرقها ثم أخيرا ضمان ايقاف سيال ثقافى جديد عبر السودان ومنه الى قلب القارة الأفريقية يؤدى لو استمر الى صحوة الجماعات الأفريقية وتطوير حياتها على حين يحرص الاستعمار على استمرار نومها بل وأماتتها حتى لا ترى على هدى مشاكل الثقافة الجديدة حقيقة الاستعمار المتسلط ينهب الأرض والسكان على السواء ؛ ومن هنا كان موقفها باستمرار موقف الأخذ من السودان دون العطاء ٠ وعلى نقيض ذلك كانت مصر التى أرادت استمرار الاتفاق الثنائى لتجعل منه معبرا يضمن استمرار صلتها بالسودان الذى تربطها به وشائج عدة ثقافية وسياسية وطبيعية وآلام وآمال لاستمرار رسالتها هناك والتى لا تضن فى سبيلها بأرواح أولادها وأموالها حتى فى وقت المحنة ومن هنا كان موقفها باستمرار موقف العطاء لا الأخذ الأمر الذى لم ينقطع حتى بعد القضاء على مظاهر وجودها الرسمى هناك بعد مصرع السردار ٠

---

(٧٨) نفس المصدر ص ٣٧ ٠

خاتمـــة

ومع مطلـع عام ١٩٢٥ غـادر الجيش المصرى والموظفون المصريون السودان راجعين الى مصر • وانفردت بريطانيا بالسودان ، فحققت بذلك ما استهدفته من وراء عقد الاتفاق الثنائى • وصـار لها النفوذ المستعلى والذى له السيطـرة الكاملة فى السودان ، وفى ذات الوقت استمـرت بريطانيا على نفس سياستها التى رسمتها بالنسبة للسودان وهى عدم ضمه اليها • فبرغم خروج المصريـين من السودان ، استبقت بريطانيـا الاتفاق الثنائى ولم تلغه فى وقت كان الغاؤه لا يحتاج لأكثر من جرة قلم•

وبدأ السودان مرحلة جديدة من تاريخه فى ظـل الاتفاق الثنائى أيضا ، ولكن بطرف واحد من طرفيه الموقعين عليه ، وانعـدمت ثنائيـة الحاكم التى نص عليها الاتفاق ، وان بقى جانب مظهـرى لهذه الثنائيـة ممثـلا فى استمرار رفـع العلم المصرى على دور الحكومـة بجوار العلـم البريطانى ، واستمرار تعيين الحاكم العـام بمرسـوم ملكى مصرى ، واستمرار تداول العملة المصرية فى السودان •

وكان تحقيق هدف بريطانيا الأكبر دليلا عمليا على نجاح السياسة التى رسمتها بريطانيا للوصول الى ذلك الهدف •

ومع النجاح الذى أحرزته سياسة بريطانيـا فى السودان ، فان السودانيين أنفسهم لم يكن لهم منه حظ ، ولا من الوجود البريطانى كله فى السودان ، ويكفى دليلا على ذلك أن السودان برقعته الواسعة لم يكن فيه سوى ست مدارس ابتدائية سنة ١٩٢٤ ـ بعد ربع قرن من الحكم البريطانى ـ والى جانبها مدرسة ثانوية واحـدة هى كلية غوردن ، كما عاش السودان فى ظل حكومة أوتوقراطية لم يتهيأ للسودانيين فى ظلها أى نوع من سودنة الوظائف أو الحكومة الأهلية أو نشر الثقافة أو زيادة الثروة •

كما عملت حكومة السودان البريطانية على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وتركت الجنوب عامدة على حاله من البدائية ، وقطعت كل سبيل يمكن أن يصـل منه اليه بصيص من النور فصار مرتعا خصبـا للارساليات التبشيرية التى زاولت فيه مهمتها فى اطار سياسة معينة نفذتها حكومة السودان بتخطيط من جانب لندن •

وبدأت مرحلة الاستغلال الاقتصادى للسودان لصالح بريطانيا ممثلة فى قيام عدة شركات انجليزية نفذت عددا من المشروعات الاستثمارية كان أبرزها مشروع الجزيرة لانتاج القطن الطويل التيلة لمصانع لانكشير ببريطانيا ٠

ومع دور بريطانيا المعتم كان هناك دور مصر المشرق ، فبرغم استئثار بريطانيا بكل سلطة فى السودان طوال فترة البحث ، الا أن مصر - ومصر وحدها - قدمت عن طيب خاطر للسودان من المعونات المالية وقروض التنمية ما أنقذه من الافلاس الذى كان يعانيه ، وما ساعده على اقامة الضرورى من المرافق الحيوية للازمة ، مثل خطوط التليفونات والتلغرافات والسكك الحديدية ٠ ولكن المصلحة البريطانية كانت وراء كل تخطيط للمشاريع التى تمت فى السودان بالأموال المصرية ٠ كما كان لأبناء مصر والسودان من العمال المهرة دورهم الكبير فى اقامة مبانى الحكومة وتجديد وجه عدد من مدنه التى كانت مهدمة عند توقيع الاتفاق الثنائى ٠

وقدمت مصر أيضا - الى جانب عونها المالى - رجالها من أفراد الجيش الذى ساعدوا فى استتباب الأمن فى البلاد ، والوصول بحدوده الى ما كانت عليها تقريبا خلال القرن التاسع عشر ٠ ومع هؤلاء كان الموظفون المصريون الذين أداروا عجلة العمل فى السودان بعد ما أصابها من موات فى نهاية القرن التاسع عشر ٠

وهكذا كان الفرق بين موقفين - موقف انجليزى ، وموقف مصرى - واحد يأخذ فقط ، والثانى يعطى فقط ، احساسا من المعطى - وهو مصر - بقوة الروابط التى تربطه بالسودان وتجاوب السودانيين معه فى هذه الأحاسيس أيضا ، الأمر الذى ظهر عمليا فى الانتفاضة الوطنية بالسودان سنة ١٩٢٤ ٠ وكانت هذه الانتفاضة دليلا عمليا على فشل السياسة الانجليزية بالسودان فى السيطرة على مشاعر السكان ٠ وهو الأمر الذى جعلهم يبتكرون من أساليب العمل بالسودان - اعتبارا من سنة ١٩٢٥ - ما يعمقون به الهوة بين السودانيين والمصريين ويبذرون به بذور الكراهية بينهما ٠

وعلى هذا النحو سارت السياسة البريطانية بالسودان بعد سنة ١٩٢٤ ، وهو ما يخرج عن نطاق فترة البحث ٠

الحمد لله

ملاحق البحث



الملحق رقم (١)

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن ادارة السودان ١٨٩٩/١/١٩

ANGLO-EGYPTIAN CONVENTION

Agreement between Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive of Egypt relative to the Future Administration of the Sudan.

Whereas certain provinces in the Sudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquerred by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive ;

And whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backword and unsettled condition of large portions theof, and for the varying requirements of different localities.

And whereas it is desired to give effect to the claims which have accrured to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation ;

And whereas it is conceived that for many purposes Wadi Halfa and Suakin may be most effectively administered

---

Sudan Gazette, No. 1, 7/3/1899: pp. 1-4.

in conjunction with the reconquered provinces to which they are respectively adjacent ;

Now, it is hereby agreed and declared by and between the undersigned, duly authorised for that purpose, as follows :

, ARTICLE I.

The word "Sudan" in this agreement means all the territories south of the 22nd parallel of latitude, which :

1. Have never been evacuated by Egyptian trooops since the year 1882 ; or
2. Which, having before the late rebellion in the Sudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert; or
3. Which may hereafter be reconquerred by the two Governments acting in concert.

ARTICLE 2

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water throughout the Sudan (except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone be used). (1)

ARTICLE 3

The supreme military and civil command of the Sudan shall be vested in one officer, termed the "Governor-General of the Sudan". He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government. and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

(1) The passages in square brackets were cancelled by a convention concluded on the 10th July, 1899.

ARTICLE 4

Laws as also orders and regulations with the full force of law, for the good government of the Sudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such laws, orders and regulations may a pply to the whole or any named part of the Sudan, and may either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing law or regulation.

, All such Proclamation shall be forthwith notified to Her Britannic Majesty's agent and consul-general in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Kherive.

ARTICLE 5

No Egyptian law, decree, ministerial arreté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Sudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

ARTICLE 6

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans, of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Sudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

ARTICLE 7

Import duties on entering the Sudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Sudan at Suakin, or any other part on the Red Sea littoral, they shall not exceed the corresponding duties for

the time being leviable on goods entering Egypt, from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Sudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

ARTICLE 8

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose what so ever, in any part of the Sudan (except in the town of Suakin) (1).

ARTICLE 9

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, The Sudan (with the exception of the town of Suakin),(1) shall be and remain under martial law.

ARTICLE 10

No consuls, vice-consuls, or consular agents, shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Sudan, without the previous consent for Her Britannic Majesty's Government.

ARTICLE 11

The importation of slaves into the Sudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this regulation.

ARTICLE 12

It is agreed between the two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July, 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of fire arms and their munitions, and distilled, or spirituous liquors.,

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

BOUTROS GHALI CROMER.

---

(2) The passages in square brackets were cancelled by a subsequent convention concluded on the 10th July, 1899.

الملحق رقم (٢)

الوفاق التكميلى (١٠ يوليو سنة ١٨٩٩)

SUPPLEMENTAL AGREEMENT FOR THE ADMINISTRATION OF THE SUDAN

Agreement made between the British and Egyptian Governments supplemental to the Agreement made between the two Governments on 19th January 1899 for the future administration of the Sudan.

Whereas under our Agreement made the 19th day of January 1899, relative to the future administration of the Sudan, it is provided by Article VIII, that the jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend nor be recognised for any purpose whatsoever in any part of the Sudan except in the town of Suakin :

And whereas no Mixed Tribunal has ever been established at Suakin and it has been found to be inexpedient to establish any such tribunal in that locality by reason notably of the expense which the adoption of this measure would occasion :

And whereas grievous injustice is caused to the inhabitants of Suakin by the absence of any local jurisdiction for the settlement of their disputes and it is expedient that the town of Suakin should be placed upon the same footing as the rest of the Sudan :

And whereas we have decided to modify our said Agreement accordingly in manner hereinafter appearing :

Sudan Gazette, No 50, 1/8/1903, p. 95.

Now, it is hereby agreed and declared by and between the undersigned duly authorised for that purpose, as follows:

ARTICLE 1

Those provisions of our Agreement of the 19th day of January 1899 by which the town of Suakin was exepted from the general régime established by the said Agreement for the future administration of the Sudan, are hereby abrogated.

Done at Cairo, the 10th of July 1899.

Signed : (BOUTROS GHALI
CROMER

الملحق رقم (٣)

القرار الصادر
من ناظر (وزير) الداخليـــة
فى ٢٦ مارس ســنة ١٨٩٩
بشأن تعديل تخوم مصر والسودان (١)

أولا : يكون الحد الجنوبى للقطر المصرى خطأ يمتد من الشرق الى الغرب ويكون مارا من الجهة الشرقيـــة للنيـــل بالبربا الكائنــة بناحيـــة (أدندان) ومن الجهة الغربية منه على مسافة ٢٠٠ متر شمال البربا الكائنة بناحية (فرس) وقد وضع هناك قائمان على كل قائم لوحة مكتوب على الوجهة الشمالية منها (مصر) والجنوبية (السودان) ٠

ثانيا : يفصل من مركز حلفا التابع لمحافظة النوبة (مديرية الحـدود) العشرة بلاد الواقعة قبلى خط الحـد المذكور وتدخـل فى حـدود السودان وهى بـلاد (عنقش وهى حلفا ـ دغيـم ـ دبروسة وهى التوفيقية ـ أرقين ـ أشكيت ـ دبيرة ـ سرة شرق ـ سرة غرب ـ فرس ـ جزيرة فرس) وزمامها كلها ٤٠٩٤ فدانا بما فى ذلك ١١٢ فدانا أطيان للأهالى غير مربوطة بالمال و ٧٢٠ فدانا من أملاك الميرى الحرة ويسكن هذه البلاد ١٣١٣٨ نفسا ٠

ثالثا : البلاد الباقية من مركز حلفا داخل الحدود المصرية تلحق بمركز كروسكو وبذلك يلغى مركز حلفا ٠

رابعا : محافظة النوبة المعروفة باسم محافظة الحدود ، أو مديرية الحدود تسمى مديرية أسوان ٠

خامسا : مركز الكنوز يسمى مركز كروســكو ، ويكون مقره كروسكو ويتكون من ٢٢ بلدة من أدنـدان جنوبا الى شاتروة شمـالا حيث

---

(١) أرشيف وزارة الداخلية المصرية ـ ملف الحدود ٠

يكون امتداد المركز ١٥٢ كيلو مترا وزمامه ٩١١٧ فدانا وسكانه ٣١٧٠٣ نفسا ٠

سادسا : ينشأ مركز جديد باسم مركز أبو هور ويكون مقره بلدة أبو هور ويتكون من ١٨ بلدة من ناحية المضيق جنوبا الى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتداد المركز ١٤٤ كيلو مترا وزمامه ٨٠٢٥ فدانا وسكانه ٣٢٣٩ نفسا ٠

ناظر الداخلية

تحريرا فى ٢٦مارس سنة ١٨٩٩ (امضاء)

مصطفى فهمى

الملحق رقم (٤)

القرار الصـــادر
من ناظر (وزير) الداخلية
في ٢٥ يولية سنة ١٩٠٢
بشأن التعديل الادارى للحدود الجنوبية (١)

ديباجـة :

حيث أن مديرية أسوان كانت تتبع نظارة الداخليـة فقـد اقتضى الحال وضع نظام مخصص لعربان هذه المديرية ·

ولما كان نظام العربان الصادر به القرار من هذه النظارة بتاريـخ ٣مايو سنة ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان مديرية أسوان ·

وحيث أن من الضرورى تحديد مناطق قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية لصالح الأشغال الادارية ·

وحيث أنه قد حصل الاتفاق بين نظارتى الداخلية والحربية فقـد تم تشـكيل قومسيون لهذا الغـرض تحت رئاسة المدير وعضوية ثلاثـة مفتشين أحدهـم من الداخليـة والثانى من حكومـة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحـل ويمكن لمشايـخ العربان المقيمـين بصحراء هذه المديرية أن يعاونوا فى اجتماع هذا القومسيون ·

وحيث أن القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٠١ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صور من قراره مرفقه بخريطة موضـح عليهـا المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة مع هذا ·

وحيث أنه قد تقرر أن تكون حدود منطقة القبائل التابعة لحكومة السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة

---

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم · Cairant, Class 3. Box 14, Piece 234.

للمناطق التى تديرها الحكومة المصرية تحتوى على قبائل العبابده ما عدا قبيلة المليكاب القبلى التى تضم بئر باخوات Bakhwat التى تتبع حكومة السودان ٠

وحيث أنه رؤى للنظارة الموافقة على ما يشتمل عليه القرار المذكور ٠
فبناء على ذلك قررنا ما هو آت :

قـــرار

المادة الأولى : يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبينة فى المواد الآتيـــة :

المادة الثانية : صار تحديـد آبـار ومنطقة عربـان البشارين الموجودين بأراضى الحكومة المصريـة ويخصون حكومـة السودان على النحو الآتى :

بئر أم بشتيت وهى تتبع قبيلة الكوربيلاب شياخة محمـد كاتول ٠ وبئر العادلاديت وهى تتبع عرب العشباب شياخة حسين حسان ٠ وبئر ايس تتبع عـرب البلكاب شـــياخة محمد عبد ٠ وبئر محاريقه تتبع عرب الحمدغوراب شـياخة بطران على ٠ وبئر نشت تبع عرب الكوربيـــلاب العليـــاب شياخة محمد كاتول وبئر ســلاله تبع عرب الحمدغوراب شياخة بطران ، على تيسنت ٠ وبئر مسيح تبع عرب العلياب شياخة محمد خير ٠ وبئر الجغب تبع عرب العلياب شياخة محمد كاتول ٠ وبئر ايقات تبع عرب المليكاب شياخة عيسى شان جراب ٠ وبئر مادى تبع عرب الكوربيـــلاب شياخـة محمد كاتول ٠ وبئر فيجاه وملكيته مشاع بين عرب المليكاب والحمد غورات ، وبئر الشلاتين تبع عرب العشـــباب شياخة حسن حسان ٠ وبئر أم راسين وبئر داجـديه تبع عـرب الكواتيـــل شياخـة عيسى عبـــد الله ٠ وبئر أبو حـــريك وأبو حديد تبع عرب الكوربيلاب شياخة محمد كاتول والحداد الشمالية لتلك المنطقة تبدىء من : بئر الشلاتين على شاطىء البحر الأحمر الى بئر المنيجة ومنها الى جبل بجربرود ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضنيقه ومن الضيقة يتجه الخط الى بئر حســـمه عنر ومنه الى جبل بارتازوجا وأخيرا الى كرسكو ٠ و تشـــكل حـــدود الســـودان حـــده الجنوبى (وتسير حدود السودان مع حدها الجنوبى) ٠

المادة الثالثة : حيث أنه قد تبين أن جماعة عربان العشباب التابعين لعمدية بشيربك جبران (شياخة حسن حسان) من أصل بشارى وكانت تبعيتهم الى بشيربك بسبب قرابتهم للعشباب من جهة الرحم فيجرى فصلهم من قبيلة العشباب باعتبارهم بشارى الأصل وتابعين لحكومة السودان ٠

المادة الرابعة : صار تحديد وتعيين الآبار والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمدية عبد العظيم بك خليفة تقرر أن تكون كالآتى :

بئر ديف وبئر كريجة ٠ وبئر أم سعفه والمسيح وتتبع تلك الآبار وادى حوضين ووادى النوم ٠ والحدود الشمالية لتلك المنطقة تبتدىء من جهة جبل أبرق فتتبعه وادى الحوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق يحدها البحر الأحمر ٠ ومن قبلى تبتدىء من بئر الشلاتين الى بئر المنيجة ومن بئر المنيجة الى جبل نجروب ومنه الى جبل أم الطيور والحدود من الغرب خط تصورى يبتدىء من جبل أم الطيور الى جبل أبرق ٠

المادة الخامسة : صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العبوديين والشناتير التابعة لعمودية باشرى بك محمد تقرر أن تكون كالآتى :

بئر القليب وتتبعه المنطقة المسماه بهذا الاسم والمحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى النيل لحدود سيالة ومن الغرب خط تصورى يبتدىء من نصف لمسافة الكائنة من بئر القليب وأمهير وكذا من نصف المسافة الكائنة بين القليب وبئر أنجات ٠ ومن قبلى حدود المليكاب ٠ وهى تبتدىء من جبل بارتازوجا الى كرسكو ٠

المادة السادسة : الآبار وحدود المنطقة التابعة لقبيلة العشباب عمدية بشيربك جبران تقرر أن تكون كالآتى :

بئر حيبال وبئر النقيب وبئر مره وبئر أمهير وبئر الطويل وبئر شنشف وبئر دجلاى وبئر كوردى وباقى الآبار الموجودة بهذه المنطقة لغاية الحدود بين مديريتى أسوان وقنا ٠ وحدود المنطقة التى توجد بها هذه الآبار تبتدىء من قبلى بالحدود المحدودة شمالا لمنطقة باشرى بك محمد على وبعدها تتبع الحدود الشرقية لمنطقة نفس العمدة أيضا لغاية جبل بارتازوجا ومنه الى بئر حسمه عمر على الحدود الشمالية

لمنطقة البشارين ومن حسمة عمر يسير الخط حتى جبل الضيقة ومنه الى جبل أم الطيور المحدود بحدود البشارين أيضا ثم من جبل أم الطيور الى جبل أبرق بالحد الفاصل بين هذا الجبل وبين المليكاب ثم من جبل أبرق يتبع وادى الحوضين الى البحر الأحمر لغاية حدود القصر وتبدأ الحدود الشرقية من البحر الأحمر وتبتدىء الحدود الغربية من السيالة بجوار منطقة العبوديين على النيل وتنتهى عند الحدود الفاصلة بين مديرية أسوان ومديرية قنا ٠

المادة السابعة : يكون لكل من هذه القبائل التابعة للعمد الثلاثة المذكورين من قبل مشايخ فرق العربان المقيمون حول الآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم ويكون كل شيخ فرقة مسئول عن ادارة منطقته المحدودة لككل منهم وعليهم أن يقيموا فى المناطق التى يضرب فيها رجالهم بتلك الجهات ويمكن لمشايخ الفرقة أن تعين وكلاء عنهم أيضا يكونون مقيمين بالمراكز التى تتبعها منطقتهم وعلى هؤلاء أن يؤدوا ما يكلفون به من الطلبات التى تتطلبها الخدمة ٠

المادة الثامنة : تعيين عمد ووكلاء العمد فى القرى ومشايخ الفرق للقبائل السالف ذكرها يتم وفقا لقرار نظارة الداخلية بشأن العربان الصادر فى ٣ مايو سنة ١٨٩٥ والمتبع فى باقى المديريات ٠

المادة التاسعة : على حضرة مدير أسوان تنفيذ هذا القرار ٠

ناظر الداخلية

(امضاء)

مصطفى فهمى

تحريرا فى ١٩٠٢/٧/٢٥

الملحق رقم (٥)

المذكرة السرية رقم / ١ الى المديرين (١٩ يناير ١٨٩٩)

CONFIDENTIAL MEMORANDUM TO MUDIRS (1)

1. The absolute uprooteal by the Dervishes of the old system of Government has afforded an opportunity for initiating a new administration more in harmony with the requirements of the Sudan.

2. The necessary laws and regulations will be carefully considered and issued as required ; but it is not mainly to the framing and publishing of laws that we must look for the improvement and the good government of the country.

3. The task before us all, and especially the Mudirs and Inspectors, is to acquire the confidence of the people, to develop their resources and raise them to a higher level. This can only be effected by the district Officers being thoroughly in touch with the better class of native through whom we may hope gradually to enfluence the whole population. Mudirs and Inspectors should learn to know personally all the principal men of their district, and show them by friendly dealings and the interest taken in their individual concerns that our object is to increase their prosperity. Once it is thoroughly realised that our officiers have at heart, not only the progress of the country generally but also the prosperity of each individual with whom they come into contact, their exhortations to industry and improvement will gain redoubled force. Such exhortations, when issued in the shape of proclamations or circulars effect little ; it is to the individual

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم . Intel., Clacc 5, Box 8, File 85.

action of British Officers, working independently, but with a common purpose, on the individual natives whose confidence they have gained that we must look for the moral and industrial regeneration of the Sudan.

4. One of the most difficult points we shall have to meet is the want of truthfulness amongst the people. It must always be remembered that it is the custom of the people of the Sudan to make things appear as pleasant to their superiors as possible ; and beyond their individual complaints, to only tell them that which they think will be agreeable. The people should be taught that the truth is always expected and will be equally well received whether plasant or the reverse. By listening to outspoken opinions when respectifully expressed, and checking liars and flatterers, we may hope in time, to effect some improvement, in this respest in the country.

5. In the administration of Justice in your province, you should be very careful to see that legal forms as laid down are strictly adhered to, so that the appointed courts may be thoroughly respected ; and you should endeavour by the careful inquiry given by your courts to the cases brought before them to inspire the people in the absolute confidence that real just is being meted out to them. It is vey important that the government should do nothing which could be interpreted as a sighn of weakness and all insubordination must be prombtly and severly suppressed. At the same time a paternal spirit of correction for offences should be your aim in your relation with the people, and clemency should be shown in dealing with first offences especially when such may be the result of the ignorance or are openly acknowledged. In the latter case they should be more than half pardoned in order to induce truthfulness.

6. Be careful to see that religious feelings are not in any way interfered with and that the Mohammedan religion is respected. At the same time, Fikis teaching different Tariks and dealing in amulets, etc. should not be allowed to resume their former trade. In old days, these Fikis,

who lived on the superstitious ignorance of the people, were one of the curses of the Sudan and were responsible in a great measure for the rebellion. Those among the people who desire to study religion should do so at the capital, where a school will be established under proper supervision.

7. Mosques in the principal towns will be rebuilt ; but private mosques, takias, zawiyas, sheikhs' tombs, etc. can not be allowed to be re-established. as they are generally formed centres of unorthodox fanaticism. Any request for permission on such subjects, must be referred to the central authorty.

8. Slavery is not recognised in the Sudan, but as long as service is willingly rendered by servants to masters it is unnecessary to interfere in the conditions existing between them. Where, however, any individual is subjected to cruel treatment, and his or her liberty interfered with the accused can be tried on such charges, which are offences against the law, and in serious cases of cruelty the severest sentences should be imposed. I leave it to your discretion to adopt the best methods of gradually eradicating the habit of depending upon the slave lobour which has so long been part of the religious crede and customs of this country and which it is impossible to remove at once without doing great violence to the feelings and injuring the properity of the inhabitants. Without proclaiming any intention of abruptly doing away with all slave-holding, much can be done in the way of discouraging it and teaching the people to get on without it. I have noticed good results in this respect in Dongola province, where the inhabitants have to a certain extent realized they must depend on their own industry.

9. It is important tha we swould have good iintelligence of all that is going on in and around your province. You should, therefore, with your inspectors, organize a system of local intelligence, derived, as fa as possible from people that you can trust : this should be supplement-

ed by sending special agents to any points where you think information can be procured. You should send in a monthly Confidential Intelligence Report.

Appointment : You are appointed Mudir of the province of which extends from and comprises the Mamuriehs of

Duties : You are responsible : as regards your province, for :

1. The public security.

2. The just and equitable assessment of the taxes, and their punctual recovery and payment into the treasury.

3. The correct keeping & punctual rendering of the accounts and the verification of the cash balance in the treasury.

4. The proper investigation of crimes, the trial of the accused before competent tribunals, & the due execution of sentences.

5. The establishment, and maintenance in a proper manner of registration of the land.

You will do your utmost to develop the agricultural and industrial resources of your province, and give your attention to its sanitary arrangements and also to the necessary educational requirements.

It will be your duty to see that all officials in your province perform their functions in such a manner as to introduce and maintain a just, honest and efficient administration of the country, and that their private behaviour is such as to set an example of moral and respectable living to the people around them.

No Government officials should have dealings with the native women of the district, nor should they engage in any trade, business or other employment than the Government service.

They should, also, not be permitted to purchase land in the Sudan.

Establishment : The following is the proposed establishment of Mudirieh officials, when appointed and authorised from Head Quarters. Mudirs cannot appoint officials to any of these posts, if vacant, without authority, except in the case of the Sarrafs and Katibs on L.E. 5 per month, who should be found locally, if possible.

In no case can the pay allowed for any of these posts be diverted to other purposes.

For Head Quarters of Mudirieh

	L.E.		L.E.
2 Inspectors			
1. Head Clerk and Translator	10	to	15
1 Head Sarraf	8	to	10
1 Mulazim Katib in charge of Stores.	10	to	15
1 Katib with certificate from Agricultural School.	7	to	10
1 Mulazim Katib in charge of land registery.	10	to	15
1 Head Measurer	8		
1 Engineer	20		

besides Katibs varying in number according to the importance of the Mudirieh.

For each Mamurieh

	L.E.		L.E.
1. Sarraf & Assistant Tax Collector.	6	to	7
1 Land Measurer	5		
1 Katib for Land Registration	5		
1 Katib for Mamur	5		

The Governor General recognises that the above establishment are very restricted and possibly inadequate for car-

rying on the administration in a perfectly satisfactory manner ; but he rellies upon the zeal and good feeling of the officials of all ranks to attain the best possible results with the means now at their disposal, during the period which must elapse, before Sudan recovers from the effects of Dervish misrule.

A Government employe is paid by the Government for his entire time ; there should, therefore, be no question in his case of extra pay for extra work.

Duties of employes. In order to establish some uniformity in Mudiriehs in the Sudan the following instructions are issued concerning the duties of employes; but they are not intended to restrict your individual authority as regards the arrangement to the best advantage of the work to be done in your provence. Should you find it necessary, however, to depart from these instructions, you should inform the Governor General, who will introduce such modifications from time to time as experience may show are generally necessary.

Inspectors. You should divide your province into two approximately equal districts and hold each Inspector responsible for the exact execution of all orders and regulations in the district allotted to him.

Duties of Inspectors

The Inspector is the Mudir's staff officer in charge of the district to which he is appointed by the Mudir. He will be responsible for the execution and enforcement in his district of all orders and regulotions that are issued for the administration of the province ; and for the smartness and discipline of the police.

He will be careful to strictly carry out the law as laid down and make the court over which he presides respected; and to see that the Mamurs in his district give proper punishments according to their powers.

It will be one of his most important duties to supervise the operations of the police and to see that they thoroughly

investigate all criminal cases and are employed in such a manner as to ensure the maintenance of public security.

He will not be a channel of communication between Mamurs and the Mudirieh that is Mamurs will forward direct to the Mudirrieh all reports and returns called for. He will, therefore, have no office staff, but will make himself acquainted with the work of the Mamurs of his district either in the central office or while inspecting the Mamuriehs.

He will be most careful to see that there is no oppression nor illegal taxation in his district.

He will report to the Mudir any official who fails to set a good example in the district by leading a moral and respectable life, or who shows negligence or incapacity in the performance of his duties.

Mamurs : Instruction for Mamurs are as under. In addition to the duties specified it should be noted that they are responsible for the proper measurement of the land in their Mamuriehs and its correct registration.

Instructions to Mamurs

The new position you are about to take up is an important and responsible one.

You should always bear in mind that you are the recognised agent in your district of a just and merciful Goverment, and as such you should do all in your power to gain the confidence and respect of the inhabitants who should in their turn, be made to look to and respect the Government of which you are the representative.

In order to acquire and hold this position, you should bear in mind the following points, which are essential to the good Government of your district.

You should recollect that this country has just been relieved from most oppressive end tyrannical rulers, who have plundered and enslaved the population, and engendered in them feelings of moral and physical fear, which it may take

long to eradicate ; your object should, therefore be to make the government of your district as great a contrast as possible to that of the Dervishes. Every effort should be made to induce the inhabitants to feel that an era of justice and kindly treatment has come ; with at the same time, a vigorous repression of crime, and a determination to put down with a strong hand any attempt of evil doers to carry on the practices, which it is hoped, have disappeared with the flight of the Dervishes.

No doubt the local people will proffer bribes, in order to try and secure the goodwill of their new rules ; these offers must be resolutely and absolutely refused and the peopte made to understand that they can acquire no benefits by such means, but are more likely to be severaly punished. In all their dealings with the Government they should be convinced of its unity of purpose and justice ; nothing, therefore should be taken from them without payment, in accordance with the fixed tariff(and every inducement should be given them to bring their saleable articles and products to fixed market places, where it is most important the regulation price should be adhered to ; you should also endeavour, by all means in your power, to encourage the inhabitants to increase the amount of cultivation in the district It is especially necessary that the women should be in no way molested, and that the Mamur of the district should be not only an example for fairness and justice, but also of morality, by doing all in his power to improve the moral tone of the inhabitants in his charge, and by instilling into their minds that it is to him they should turn for a redress of grievances, being fully convinced that he will act as is best for their interest and advantage consistently with justice.

Every effort should be made to repress crime, and Mamurs have the power of sending offenders to prison for one day, but when, in their opinion, offences are committed which deserve more severe purishment, they should refer the case to the nearest Commandant, who will either deal with it in accordance with the military powers delegated to him or will refer it to higher authority. Should it be dis-

covered that you or any of your employes have been the recipients of bakshish of any kind from the local people, you will be liable to be tried by court martial and dismissed the service. In any case of difficulty or doubt, you should at once refer to the nearest military commandant, under whose general direction and guidance you will act.

Instructions for Mannurs' Reports

Commencing with the southernmost village on the east bank, working north to the end of the Mamurieh, & returning by west bank, you should supply following information :

1. Name of village or island.
2. Names of principal inhabitants.
3. Name of Sheikh.
4. Did he served in this capacity under the Government.
5. His character.
6. Number of inhabitants — Local blacks, Arabs men, women, children under II.
7. Number of absentees.
8. Names of absentees & reasons for absence.
9. Number of persons who can read & write in the village
10. Number of animals — cows, sheep, goats, horses, donkeys, camels.
11. Extent of cultivated land along the river front.
12. Depth of cultivation now existing.
13. Depth of cultivable land.
14. Approximate area of land. Feddans — cultivated, cultivable. Foreshore or sandbanks.
15. Amount of on cultivated land in the village
16. Reasons for it not being cultivated.
17. Area of Government land or Beit el Mal land.
18. Area of lands of persons who are, or were, with the Dervishes.

19. Number of Sakiyas existing

20. Number of Sakiyas which were working before the Dervish occupation.

21. Similar information regarding shadufa

22. Suggestions for the improvement of the cultivation of the village.

23. Nature of crops grown during the year — barely, wheat, dhurra, cotton & c.

24. Amount of produce required for consumption in the village.

25. Appdoximate amount of village produce available for sale barley, wheat, dhurra tibn, & c.

26. Number of palm trees producing dates.

27. Amount of grazing land.

28. Distance between next village & nature of country, whether cultivable, good for grazing, or sandy.

29. Amount of wood available for cutting down.

30. Number of inland wells.

31. Number of houses in the village — inhabited, uninhabited,

32. Number of schools, mosques, shunas, Government buildings.

33. Number of ferry boats.

34. Names & numbers of Arabs in the neighbourhood, giving full information as to tribe, extent of country they inhabit, number of animals of possession.

35. General remarks on the district, & principal family in the district.

Before leaving the district you should give instructions to the chief villagers to do all that is possible to increase the cultivation of the district, and warn them that they are held responsible that all that can be done should be done to

increase the products, also supply them with the price list of produce as laid down by Government.

Plice Officers : The police Officer will be responsible under the Mamur for efficiency & smartness of the police in his charge. He will see that pay sheets are regularly and correctly rendered & that the requisitions for clothing, necessaries & equipment are duly sent in a proper time & according to regulation. He will be responsible for taking all measures necessary in his Mamurieh, for the prevention & investigation of crime, regarding which special regulations will be issued. He will give all possible assistance in the collection of revenue & in the execution of all other administrative duties in his Marurieh.

Ghaffirs : There does not appear to be any definite or general system of ghaffirs in the Sudan.

It is thought that the best course would be to follow the system of ghaffirs which till lately obtained in Egypt, where each village sheikh used to appoint a certain number of ghafirs in his village, who were remunerated by the villagers without the interference of the Government. These ghaffirs also acted as messengers between the Sheikh & the Mamur.

When this system has been generally adopted & is found to be in good working order, it is considered probable that it will be developed on the same lines as in Egypt; that is to say ; that the gaffirs will come under the supervision of the police & be paid by Government from a local rate levied on the inhabitants. You should study this question in your Mudiriah & report on the from time to time.

Collection & assessment of Taxes : The equitable *assessment* of the taxes is one of the greatest responsibilities of the administration; but it is also essential that the inhabitants be protected against unauthorised claims in the guise of taxation. Mudirs should, therefore, take every possible precaution, not only to see that the taxes are fairly assessed & properly collected, but also to ensure that the inhabitants pay nothing beyond the claims of the Government to any official, under any pretence whatever.

The Mamur or police officer with the katib & land measurer of the Mamurieh, should visit & measure the lands of each village & take all necessary steps to properly assess the taxation according to the law, giving each owner of land or trees a paper on which the taxes due for the year are clearly stated. Th sheikh of the village, under the superintendence & general direction of the Omdeh, will assist the Mamur Police Officer, Sarraf, or other official who comes to collect these taxes, & his retention of the sheikhship will in a great measure depend upon the services he renders in this respect.

The collecting officer will note on the original taxation paper given to the land owner the amount paid, whether whole or part.

Any land owner, who desires to do so; can at any time pay his taxes. either in whole or part, to the Sharaf at the Mamurieh, who will note on the taxation paper the amount paid.

It will be the duty of the Mudir & his Inspectors frequently to check the correctness of the assessment & measurement of the land & to see that the taxation papers in the hands of the proprietors are correctly filled in.

They will further be most carefully to see that no native sheikhs or others demand or collect from the people either in taxes or gifts any other than the legal rates. The only exception to this rule will be in the case of the local arrangements for the remuneration of gaffirs, which will be made by sheikhs & approved by you. As the gaffirs will be few in number & their duties will not take them away entirely from their ordinary employments, the rates of remuneration for their extra work will be very low and will probably take the shape of assistance in kind in lieu of money.

The rates of taxation of owners of large flocks of sheep & herds of cattle not employed upon sakias will be published later. Meanwhile the numbers of animals belonging to the proprietors should be recorded.

With regard to the tax, or "tulba" that the sheikhs of the nomad Arabs in your district should produce from their tribes, the calculation should be made as follows :

The approximate number of any class of animals in possession of the tribe having been ascertained, an estimate should be formed of the number of your produced yearly & of the proportion of these that attain maturity. One tenth of the number thus arrived at is the tulba to be demanded, & should be paid in money after fixing a fair over age price per head, or in kind as you may think most desirable.

Land Registry : It is the duty of tht Mamur to complie & keep up to date a register, by villages, of all the lands in his Mamurieh. To assist him in this duty he has under his orders one katib & one land measurer,.

The register should contain the following information as regards each individual property. :

1. Name of owner or owners
2. Boundaries of property & names of adjoining nwners.
3. Distances of boundaries from any prominent & permanent points.
4. Area of land.
5. Its description, whether,
   a) First or second class island land irrigated by sakia or shaduf.
   b) First or second class land on river bank irrigated bp sakia or shaduf.
   c) Land irrigated from wells.
   d) Land watered by the Nile flood.
   e) Land depending on rain.
6. The trees on the land
7. An account of how the present owner came into possession of the land, whether by succession or purchase, & the names of the owners for the last 10 years.

8. Whether owner has in his possession anw Hujjat for his land (if so a copy should be taken).

9. The particulars of any mortgage or debt on the lands.

10. If there is any known claim regarding the proprietorship, a short statement of the grounds on which it is based.

Note, — Government lands will be registered like any other lands.

When proceeding to register the lands of any village the Mamur should form the Omdeh, Sheikhs & notables into a commission, to afford information & inquire into titles & boundaries, etc. The commissioners should attend the investigations each day and see that the facts are correctly entered & set their seals to a statement to that effect at the close of each day's work.

Mamurs will giv instruceions in their Mamuriehs that any one desiring to sell land must give notice of the transaction in order that it may be recorded in the land register.

These instructions will be supplemented by laws & regulations concerning land registration & as regards sales & mortgages of land, pending the issue of which the Mamurs will carry out the preliminary registration of the lands in their districts.

Mulazim Katib for land Registry : It is deemed of considerable importance that the registration of all lands should be placed on a proper footing as soon as possible. You will, therefore, take particular care that the Mulazim Katib appointed to be in chargt of the land registry office of the Mudirieh carries on his work efficiently & strictly according to the regulations issued. These regulations art not to be considered as absolutely complete, but will be suppltmented from time to time. Until the preliminary registration, which has been ordered, is completed, the Mulazim katib should assist in its preparation.

The Mulazim katib in charge of land registry at the Head Quarters of the Mudirieh will be furnished by you

with copies of the registers of each village as they are completed ; & with the aid of his katib will keep the registers for the whole Mudirieh. Should the proprietorship of any land be disputed, the facts will be reported to head Quarters, when, if possible, the old registers will be examined & the case prepared for submission to a land commission for decision.

Katib for land Registry : The Katib with agricultural school certificate, while acting as a katib in the land registry office, will be available to assist you by experiment, or otherwise, in developing the agricultural capabilities of the province.

Land measurer : While generally more or less under the registering officer the head land measurer for the Mudirieh will be available to check any doubtful land measurements or to be employed as you may consider desirable.

Mulazim Katib for stores : The Mulazim Katib for stores will take charge of and be responsible for all Government stores, shunas, & animals as well as clothong & equipment of the police force of the Mudirieh.

Engineer : The engineer will look after any works in progress & draw up projects, where possible, for remunerative public works. Any civilian prisoners, there may be will be at his disposal for work.

Head Clerk & Translator : The head clerk & translator should be responsible to you for the proper keeping of the correspondence & accounts specific instructions regarding which will be issued.

Sarraf : The head sarraf appointed in each Mudirieh is in charge of & responsible under you for the Government treasury.



الملحق رقم (٦)

صورة لأحد المنشورات الدورية السرية جدا التى تحمل تعليمات حكومة السودان لكبار رجالها بشأن ادارة البلاد (منشور رقم / ١٠ بشأن تنظيمات الرقيق الهاربين) - (٢٨ يناير سنة ١٩٠٢) ٠

[أول صفحة فقط]

---

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم . Palace, Class 5, Box 1, Piece 3.

Sudan Government "CONFIDENTIAL" Circular Memorandum, No. 10.

Regulations as to Escaped Slaves, &c.

The following Regulations which concern the question of Domestic Slavery, &c. in the Sudan are re-published for general information:—

1.— Regulations as to Escaped Slaves. –

Many slaves who have recently left their masters and have come into the towns in the expectation of their obtaining an easy livelihood, have been reduced to great want. Others, being unwilling or unable to obtain regular employment, have taken, the men to thieving and the women to prostitution.

In order to protect the country and the slaves themselves from the dangers arising from the present state of affairs, the following regulations have been drawn up and are to be followed by Government officials in dealing with applications of slaves for their freedom or of masters for the return of their slaves:—

(1)—An enquiry will be held in each case. The slave and his (or her) master should be summoned and questioned Information as to the following points in particular should be obtained.

(*a*) How long the slave has been in slavery, and how he (or she) came into the possession of his (or her) master.

(*b*) Whether the slave has been treated well by his (or her) master or the reverse.

(*c*) What was the slave's reason for leaving his (or her) master.

(*d*) From what part of the country the slave originally came, and whether he (or she) has any relation or friends willing to assist him (or her).

(*e*) How he (or she) proposes to earn a livelihood.

(2)—If it is found that the slave has been in slavery for a long time, has been well treated by his (or her) master, and has no means of honestly earning his (or her) livelihood, the Magistrate should point out that the Government is not in a position to support him (or her) unless he (or she) chooses to work for the Government under certain conditions, nor can it permit him to be at large without a honest means of subsistence.

Slaves and other persons who are unable or unwilling to earn an honest livelihood may be made to work compulsorily by the Government for a small wage.

Mudirs will make their own arrangements for carrying out the provisions, and may apply to the Central Government for a grant of Ushur for wages. The arrangement should include some system by which slaves who work well, are assisted to earn their own livelihood either by the provision of permanent employment or the grant of a piece of land or a money payment.

Sudan Government "CONFIDENTIAL" Circular Memorandum, No. EZ.

Regulationsas to Escaped Slaves, & c.

The following Regulations which concern the question of Domestic Slavery, & c. in the Sudan are re-published for general information :

1. *Regulations as to Escaped Slaves.*

Many slaves who have recently left their master and have come into the towns in the expectation of their obtaining an easy livelihood, have been reduced to great want. Others being unwilling or unable to obtain regular employment, have taken, the men to theiving and the women to prostitution.

In order to protect the country and the slaves themselves from the dangers arising from the present state of affairs, the following regulations have been drawn up and are to be followed by Government officials in dealing with applications of slaves for their freedom or of masters for the return of their slaves :

(1) An enquiry will be held in each case. The slave and his (or her) master should be summoned and questioned. Information as to the following points in particular should be obtained.

(a) How long the slave has been in slavery, and how he (or she) came into the possession of his (or her) master.

(b) Whether the slave has been treated well by his (or her) master or the reverse.

(c) What was the slave's reason for leaving his (or her) master.

(d) From what part of the country the slave originally came, and whether he (or she) has any relation or friends willing to assist him (or her).

(e) How he (or she) proposes to earn a livelihood.

(2) If it is found that the slave has been in slavery for a long time, has been well treated by his (or her) master, and has no means of honestly earning his (or her) livelihood, the Magistrate should point out the Government is not in a position to support him (or her) unless he (or she) chooses to work for the Government under certain conditions, nor can it permit him to be at large without a honest means of subsistence.

Slaves and other persons who are unable or unwilling to earn an honest livelihood may be made to work compulsorily by the Government for a small wage.

Mudirs will make their own arrangements for carrying out the provisions, and may apply to the Central Government for a grant of Ushur for wages. The arrangement should include some system by which slaves who work well, are assisted to earn their own livelihood either by the provision of permanent employment or the grant of a piece of land or a money payment.

2. *Sudanese Soldiers Enticing Girls from the People of the Country.*

(1) No soldier will be allowed on his own initiative to take away a girl from anyone upon the ground that she is his sister, or for any other reason. If a soldier finds a sister of his living with a man, he must complain to his Commanding Officer who will forward the case to the Mudir. Any soldrier who takes away a black girl from anyone contrary to his regulation will be punished by his Commanding Officer.

(2) All cases, in which it is alleged that a soldier has taken away a girl from any person, or in which a soldier complains that his sister is the slave of some one, will be sent by the Commanding Officer of his Battalion to the

Mudir. The Mudir or an Inspector appointed by him will hear the case personally. The case itself will not be referred to the Kadi, but if the question of the validity or non-validity of a marriage arises in the case, that question should be referred to the Kadi, and his decision as to the marriage, subject to the right of appeal to the Grand Kadi, will be accepted as final.

(3) If the girl is married to the person, the Mudir will order her return to her husband and if she refuse put her in Prison.

(4) If the Mudir comes to the conclusion that the girls is practically the slave of a master who has treated her kindly, and not the sister of the soldier, and if she refuses to return to her master and has no means of subsistence, he will confine the girl in the ward for vagabonds, and will report the soldier to his Commanding Officer. He will then point out to the girl that the Government is not in a position to support her unless she chooses to work for the Government under certain conditions. If she refuses to go back to her master, and has no means of livelihood she may be made to work compulsorily by the Government for a small wage.

(5))If the Mudir finds that the girl is the soldier's sister he will, if the soldier has applied in accordance with these regulations and the Commanding Officer consents to her living in the Harimat lines, hand her over to the soldier, upon his undertaking to clothe and feed her suitably and to produce her if demanded and in the event of her marrying, to be responsible that the marriage is a suitable one.

If the Commanding Officer does not consent, the Mudir must not hand her over to the soldier, but will either hand her over to some trustworthy person taking proper guarantees, or will confine her in the ward for vagabonds as the case may demand.

(6) In all Mudirias, prison rooms for women should be provided separate from the men's prison. A separate house

or ward, having if possible a separate courtyard, should also be provided in places where the same is required for the reception of escaped female slaves who have no means of subsistance.

3. *Registration of Sudanese Blacks.*

His Excellency the Governor General desires Mudirs and Administrators whom this question concerns, to commence and complete as soon as possible a registration of the Sudanese (Black) population. (The Mudirs of Khartoum, Sennar, and Kassala are principally concerned).

The registration should be made as follows : ....

(1) Sudanese may conveniently be divided into the following classes :

Class 1. Sudanese who own land, shops or other immovable property.

Class 2. Sudanese who are in regular emplyoment *i.e.* have masters whom they are willing to serve.

Class 3. Sudanese of good character who work at a hired wage.

Class 4. Sudanese who have quitted their masters employment without reasonable cause.

Class 5. Sudanese loafers having no employment or means of livelihood.

(2) A Form should be distributed to all Mamurs and Police Officers, who should be instructed to fill them in with the utmost care. The forms should be checked by an Inspector when completed and periodically afterwards.

(3) It will be necessary to obtain Omdas, Sheikhs or other respectable persons to guarantee the statements made by Classes 1, 2, 3 and the names of these guarantors should be entered in the above mentioned Form.

(4) This registration in no way interferes with the above Regulations as to Escaped Slaves, etc.

4. *The Sudan Government & the Egyptian Slavery Department.*

(1) Representatives of Egyptian Slavery Department in the Sudan have power to make arrest, issue warrants and summonses, but have no Magisterial powers.

(2) In the Sudan, Slavery Department sends all cases to the nearest Mudir or Administrator for investigation (on Form approved.)

The Mudir or Administrator notifies to the Representative of Slavery Department how the case has been disposed of.

(3) Mudirs and Administrators submit quarterly returns to Slavery Department Khartoum.

(a) of all slave cases investigated.

(b) results of each case.

(4) Slavery Department Khartoum to render to Civil Secretary, Khartoum, by 1st November in each year, a full report giving detail of slavery work performed during the year.

(5) Mudirs and Administrators should not issue orders direct to Slavery Camel Corps, but whenever they consider that the services of the Camel Corps are necessary in the interest of the public Service, they should notify particulars of same by wire to nearest Representative of Slavery Department, who will send instructions to parties concerned to place themselves under Mudir's or other Officer's orders, or refer matter to H. E. the Governor General.

This does not refer to cases of "urgency", when Mudirs and Administrators can issue orders direct, but they should as soon as possible, notify same to Representative of Slavery Department, Khartoum.

(6) Non-Commissioned Officers and men of Slavery Camel Corps to be under same Regulations and Orders, regarding

enticing slaves from their masters, etc., as Non-Commissioned Officers, and men of Sudanese Battalions.

(7) The Slavery Department will not interfere in cases of domestic slavery, leaving such cases to be dealt with by the Sudan Government.

By Order of the Governor General.

(Signed) F. J. NASON, Lewa,

Khartoum, Civil Secretary.

28th January, 1902.

الملحق رقم (٧)

مذكرة بشأن السياسة الادارية العامة فى السودان مارس ١٩٢٢ ·

[صورة الصفحة الأولى]

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم ·

Civsec, Class 1, Box 48.

STRICTLY CONFIDENTIAL

MEMORANDUM.

GENERAL ADMINISTRATIVE POLICY.

McCorquodale & Co. (S.) Ltd., Khartoum.

GENERAL ADMINISTRATIVE POLICY

The Administrative Policy of the Sudan Government towards the native population is one of decentralized control-

The Milner Report of 1920 said of the Sudan, "Having regard to its vast extent and the varied character of its inhabitants, the administration of its different parts should be left, as far as possible, in the hands of the native authorities, wherever they exist, under British supervision ... Decentralization and the employment, wherever possible, of native agencies for the simple administrative needs of the country, in its present stag of development, would make both for economy and efficiency."

These words embody the ideals which the Sudan Government has long had in mind and to which it has already been able to give some degree of practical effect. It reamins to consider what native authorities and agencies there are, and to what extent these are at present fitted for the work required of them or capable of adaptation to the purpose.

They fall into two groups. The first and most important consists of the tribal Chiefs and Sheikhs as such, that is as adminstering their own tribes. The second are executive officials selected for the public service from the ranks of the native population.

Experiments have already been made with the second group. A number of Sudanese Civilian Sub-Mamurs, chosen for their qualities of character, and for preference drawn from good families, have been appointed and a training course for candidates is held yearly. The result has been satisfactory and the process will be continued and extended.

A number of native Sheikhs, again, have been given magisterial powers as members of courts held under the pro-

visions of the Code of Criminal Procedure, and have proved themselves of considerable assistance.

In Khartoum a fresh field has been opened to the influential native by the institution of a Municipal Council.

In certain Southern Provinces, too, courts of Chiefs have been employed in advisory and consultative capacities and for the settlement of disputes in which questions of native rights and customs are involved ; and it is proposed to develop the system in the light of experience gained.

As regards the first group — the tribal Chiefs and Sheikhs considered as such — a few preliminary remarks may not be out of place.

In the days before the Turkish conquest of 1821 tribal organization was highly developed and universal, though subject in many districts to the central authority of the Fung Kingdom. The Turks obliterated the rule of the Fung and substituted their own over a greatly extended sphere, but they interfered as little as possible with tribal organizations and left to the local chieftains most, if not all, of the powers of which they found them possessed. Provided the latter were amenable and collected the taxes assessed upon their people and restrained them from any action prejudicial to the iterests of the Government, they were left to their own devices and their authority was upheld.

Sixty years later the discontent bred by the continuous extortion and injustice suffered by the population at the instance of, or owing to the neglect of, the Government, found vent in the Dervish revolt.

The period which followed was one of autocratic despotism, terrorism and internecine conflict, and the patriarchal ideal of administration which had to some considerable extent obtained in pre-Dervish times was perforce replaced in all but a few outlying districts by militarism in its worst form. In other words the tribal Sheikh generally gave way to, or himself became, the commander of an unruly contingent of freebooters instead of being the leader and arbiter of a peaceful community. If, as Sheikh, he was unfitted for

this regime he was replaced by another more virile and ruthless than himself.

This was the state of affairs when we recognized the Sudan in 1898. The problem before us fell under two heads First, as regards personel to divide the sheep from the goats, to eliminate the mere freebooters and to retain and support such men as had commanded general respect, whether as Sheikhs of tribes, as Councillors, as Kadis or otherwise Secondly, as regards administration, to adopt or adapt whatever was found good and to reject or modify whatever was found bad. The two aims are of course interconnected, and the second was very cogently expressed by Sir C. J. Brooke, Rajah of Sarawak, in 1871 :

"The common mistake Europeans make in the East is to exalt western civilization almost to the exclusion of the native system, instead of using them as mutually corrective. There are two ways in which a Government can act. The first is to start from things as it finds them, putting its veto on what is dangerous or unjust, and supporting what is fair and equitable in the usage of the natives, and letting system and legislation wait upon occasion. When new wants are felt it examines and provides for them by measures rather made on the spot than imported from abroad ; and to ensure that these shall not be contrary to native customs, the consent of the people is gained for them before they are put in force.

. . . .

"Progress in this way is usually slow, and the system is not altogether popular from our point of view ; but it is both quiet and steady, confidence is increased, and no vision of a foreign yoke to be laid heavily on their shoulders, when opportunity offers, is present to the native mind.

. . . .

"The other plan is to make here and there a clean sweep and to introduce something that Europeans like better in the gap. A criminal code of the latest type ... or a system of taxation and police introduced bodily from the west is imposed with the full assurance of its intrinsic excellence, but with too little thought of how far it is likely to suit the circumstances it has to meet.

To expatiate on this thesis is unnecessary, and it is almost superfluous to direct attention to the obvious fact that the practical application of the principle must vary in kind and in degree with loval conditions.

In the Southern Sudan it is negro tribes that are concerned and much depends on the existence and efficacy of their local or tribal organization. Where such exists it can be fostered and guided along the right channels; where it has ceased to exist it may still be possible gradually to re-create it.

Among the sedentary semi-Arab population living further north there is little organization that has survived their settlement in permanent villages and the consequent removal of any need and tribal cohesion and co-operation. In proportion as they have become individualist it is unavoidable for the Government to deal direct with the individual, but something can still be done to maintain such minor powers as pertain by custom to the village Sheikhts and omdas.(1)

The case of the normads is very different, but presents no great inherent difficulties. With one or two exceptions the power of the headman of these tribes is far less at the present day than it was in pre-Darvish times. Between 1882 and 1898 the nomad tribes desintegrated. Some sections joined the Dervishes ; others resisted their authority; all alike were decimated by continuous punitive expeditions and internecine quarrels. As a natural consequnce the traditional authority of the Sheikhs greatly diminished, and the settled conditions of the last twelty years have not sufficed altogether to restore it. Fortunately, however, the theory of the paramount authority of the Sheikh is as old as the nomad habit itself and is so deeply implanted as to have the force of an instinct. In so far, therefore, as we support or revive the authority of the Sheikhs we have public opinion very strongly on our side.

---

(1) Note — An Ordinance entitled "The Village Courts Ordinance, 1925", has now been passed by the Governor General's Council.

By immemorial custom it is for the nomad Sheikh to decide all desputes as between his own people and to hear complaints by men of other tribes against them and to enforce any satisfaction that he deems to be due. He also expects and prefers to be responsible for the collection of all taxes due to Government from members of his tribe.

This procedure is of course necessarily modified by the insistence of the Government that certain more serious offences must be referred to it for trial or for approval of any settlement agreed upon; but, generally speaking, it works satisfactorily. It has the great incidental advantage of reducing the number of officials that would be needed under a system of direct control, but its greatest merit is that, subject to reasonable safeguards, it leaves the work of internal administration in the hands of those best fitted to perform it.

An intensive system of direct Governmental control in the case of nomads has indeed singularly little to recommend it Remarkable qualities of insight, sympathy, imagination, firmness, patience and knowledge are needed in the senior staff to make it sucessful and a large junior staff is unavoidale if records are to be kept. But, on the other hand, the nomad is the more contented in proportion as he is left without alien interference, and no foreigner has the knowledge and insight, and few the patience and power of restraint, which a good Sheikh possesses.

The crux of the matter lies in the character of the individual Sheikh, and here our policy is clearly defined. So long as the Sheikh remains loyal to the Government, carries out its orders with reasonable expedition and efficiency, and retains the respect of his people, he is supported. If he proves himself disloyal or if from moral failure he ceases to retain the respect of his people, he is replaced. If he is merely inefficient he is given every chance and is only deposed if his failure is complete — in which case he would almost certainly have also lost the respect of his people.

It is realized that there are two pitfalls of which we must beware : On the one side, if we leave the Sheikh too

free a hand he may abuse his powers — but let it be remembdred that a native prefers to submit to a few abuses at the hands of his own Sheikh rather than to be pestered with rules and regulations of alien origin, and that to the native his own standards of conduct are at least as reasonable as our own. On the other side, if we too often interfere the people not only give us little thanks for it, but they cease to look to the Sheikh for their redress or to obey him. They play him and the Government off the one against the other, and consequently the Sheikh has no effective pawer, finds himself in an impossible position, and is tempted to make a catspaw of the Government (1).

To sum up :

Decentralization is the keynote of our Administrative policy. In the case of the nomad and the negro alike the system is, as a general rule, rendered easier of application by its familiarity and acceptability to the parties chiefly concerned. The main requisites for its success are, first, the choice of the right men as Chiefs or Shaikhs and, secondly, firmness and insight in the administrator, coupled with a determination to interfere as little as possible.

In the case of the sedentary agricultural population a certain amount of latitude can be accorded to village Sheikhs and omads but not to an extent comparable with that alllowed in the case of communities organized on a tribal basis.

Khartoum, March, 1922.

Reprinted Khartoum, August, 1926

---

(1) N. B. — Subsequently to this Memorandum being written an Ordinance entitled "The Powers of Nomad Sheikhs Ordinance" was passed by the Governor-General's Council in 1922.

الملحق رقم (٨)

مذكرة بشأن سياسة الحكومة تجاه السكان الوطنيين (١٩٢٦) •

[صورة الصفحة الأولى من المذكرة]

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم •

Civsec, Class 1, Box 48.

SUDAN GOVERNMENT.

A NOTE ON GOVERNMENT POLICY TOWARDS THE NATIVE POPULATION WITH PARTICULAR REFERENCE TO THE TRIBES OF KASSALA AND THE GASH.

1926.



McCorquodale & Co. (S.) Ltd., Khartoum.

A NOTE ON GOVERNMENT POLICY TOWARDS THE NATIVE POPULATION WITH PARTICULAR REFERENCE TO THE TRIBES OF KASSALA AND THE GASH.

The main lines of the administrative policy of the Sudan Government vis-à-vis the native, were set out in a Memorandum which was prepared in Khartoum in 1921. A copy of it is attached hereto, marked "A."

The key-note of this policy is the desire to decentralise administration, in so far as this can be done by utilising tribal authority and organization, and this desire is justified firstly by native psychology and tradition and secondly by administrative expediency.

As regards the first, the Sudan Government is attempting to maintain a system of administration which is consonant with the country's past history and the lines of its natural development, and, with this object in view, to utilise the indigenous organisation of the tribes in such a way that any friction that might otherwise result from the application of European control to a native population with dissimilar ideals, may be reduced to a minimum.

As regards the second, not only are the interests of the administration best served by the means described above, but it is desirable on every ground that the number of Government officials should not be allowed to increase indefinitely, and this is only rendered possible by inducing native organisations to bear so much of the work of Government as can safely, and with due supervision, be entrusted to them.

The applicability of this policy in one district or another naturally tends to vary in proportion as tribal organisation has survived.

Clearly the successful execution of the policy outlined in the foregoing requires a somewhat special relationship between the native and the governing race, and in fact it has always been a legitimate source of pride to us thae there have been few instances of that attitude which has elsewhere resulted in some measure of embitterment and estrangement on the part of the native.

At this moment, when the Sudan is passing through a critical time in its history and is entering upon a new stage of development, without the memory of the Dervish times to offset our mistakes, and with an increased political consciousness, it is particularly important that the good relations existing between the white man and the native should not be prejudiced and that all those holding appointments which bring them into close contact with the native should make every possible effort to maintain friendly relations.

It is easy to conceive of offence given, however unintentionally, to an important native having disastrous effects upon the best of shemes, and the mistakes of individuals having serious reactions upon the whole governmental system of the country.

These are the general considerations which we have to bear in mind in our dealings with the native, and they apply with particular force in the case of those natives who have been appointed to positions of trust by the Government.

It is realised that the task is not always easy, that, in the particular case of the indigenous tribes of Kassala Province the local native can be, and frequently is, extremely difficult and irritating to deal with, and that some of the sheikhs are neither very competent nor very helpful. This state of affaids is largely due, not only to the looseness of tribal organisation and the shortcomings of individual sheikhs, but also to the aloofness and independence of spirit that have always characterised these wild and undisciplined tribes. The intensive agricultural development of the past few years While not without its educative effect, has none the less tended to encourage their natural bent towards individualism and led to a further weakening of tribal bonds, and it will in

addition be remembered that ignorance of Arabic has kept the less civilised members of the tribes to a considerable extent isolated from the rest of the local population.

At the same time a tribal organisation does exist, and some progress has been made in recent years towards its resuscitation, and the regrouping of sections under the best sheikhs available. The Tribal Note attached marked "B" will give some idea of the status of the various local tribes and of the attempts being made to deal with them and it is hoped that it may be found useful, more paricularly to newcomers who are necessarily at a loss in the first instance to distinguish one native from another.

The Sudan Government feel tha they may rely with every confidence upon the officials of the Kassala Cotton Company to co-operate with them to the full in carrying out their administrative policy towards the natives of the country, and there can be no doubt that only by such methods as those described in this note can the indigenous tribesman be successfully brought into the scheme, and only by the most sympathetic and careful handling will he become an asset instead of a drag upon it.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملحق رقم (٩)

قرار بانشاء مجلس الحكومة المركزيـة

(٢٢ اكتوبر ١٩٠٨)

Governor General's Office

Cairo, 22nd October, 1908.

In order to faciliate the transaction of government business I have decided to form a Central Board to be designated "The Central Government Board".

This Board will consist of the following members :

H. E. The Governor General.

H. E. El Ferik Sir R. Baron von Slatin Pasha.

El Lewa Bernard Pasha.

El Lewa Asser Pasha.

Mr. E. Bonham Carter.

El Miralai Phipps Bey.

Mr. J. Currie.

Mr. Wassey Sterry.

El Kaimakam Clayton Bey will act as Secretary of the Board.

The Board will consider all such questions as may from time to time be laid before it by H.E. The Governor General. The Board will sit at regular dates, an agenda will be prepared. Submitted for H.E. The Governon General's approval, and communicated to all members before the date of each

Genco, Class 1, Box 10, File 1.

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

meeting. All decisions arrived at by the Board will be submitted to H.E. The Governor General for his approval before action is taken with regard to them. All decisions of the Board, whether approved by H.E. The Governor General or not, will be recorded, but the individual opinions of members, and the discussions leading up to the final decisions will not be recorder.

("Sd" Regnald wingate) Lieut. General

Governor General of the Sudan.

الملحق رقم (١٠)

رسالة شخصية من المستر فيبس PHIPPS السكرتير الادارى لحكومة السودان الى لى ستاك مدير المخابرات بالسودان (١٨سبتمبر ١٩٠٩)

Private S.S. Orontes. Plymouth.

18th September 1909.

My dear L. S.,

I return you the notes of the financial relations of the Sudan with Egypt.

The present regulations will I feel not be relaxed by Egypt in *principle* but I think can be no objection to some modifications to rules which under the present system of dual responsibility put it in the power of the Financial Secretary to block every little proposal which in his opinion he cannot sanction without reference to Egypt. The possibilities of such an arrangement are obvious & since the formation of the central Government. Board we members have become very consicious of the inconviniences of a system which enables the Financial Serretary to hamfer every proposal involving the smallest amount of expenditure should he not personally agree with it. It can be argued that one should not legislate for hard cases but it seems possible to so amend the present regulations that only the more serious questions need be referred to Egypt.

It is difficult to say whether ever little petty new expenditure is or is not held over until Egypt approves. My

---

Genco, Class 1. Box 4, (١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم

impression is it ii not in fact, and where Financial Secretary is in accord he finds he is able to financially approve.

Whatever the original intention of Egypt in drawing up these regulations, it can hardly be assumed the Finance Ministry want new appointments of mall clerks or apprentices not in the budget, sent to it for approval as a special case each time. As I say only Financial Secretary knows what he refers & what he does not — it must be remembered he corresponds direct with the Financial Adviser. He, our Financial Secretary, always says he cannot be constantly applying to the Financial Adviser as it makes work and himself is told we should make our minds at Budget time what we want. The answer to this is that it is absurd to tie a new country down to single account in the year & latitude brings economy if judiciously exercised & of course provided our financial liabilities are not exceeded.

I would therefore suggest that only new appointments of say L.E. 600 & over be referded for special sanction & Egypt let us make smaller appointments and leave to us the responsibility of only making such as we afford at the time & in the future

Now the objection to this is the necessity constantly impressed by Sir E. Gorest on our Financial Secretary, so he says, of making certain every year of a good surplus for the many & various items of capital expenditure necessarily required for new services every year. Any latitude allowed us would be looked on as means of reducing our surplus & so increase the chances of the Sudan requiring loans for capital expenditure from Egypt. The whole question realy resolves itself into one of confidence. If Egypt thinks we are spendthrifts then we may be sure not a single concession will be given, If other wise, then surely we have had sufficient experience in the country to be trusted to know what is the best way of utilising our funds which at the best are an uncertain quantity so far as the purely Sudan recepts are concerned.

Anyhow, trust or not trust, can we not 'safeguard in some way the interests of the country, so that any new proposals are considered in their relation to the whole scheme

of administration & are not mearly departmental proposals isolated & dependent on the personal persistance of the proposer & the purely local considerations of the moment. Such a control can be exercised by a council with excutive powers. The various points which affect the formation of such a council with excutive powers are discussed in the notes I return you. The final decision must rest with the Governor General with whose *autocratic powers* such a council must necessarly interfere if it is to be excutive & consequently affective.

At present we have many Committees & Board all of an Advisory nature, & such must in effect do overlap, especially as diffirent elements are introduced in accordance with the various constitutions.

The estabyishment of an Excutive Council would do away with many of these Committees, would co-ordinate the work & carry out administration on the fixed lines of a definite policy which would assist enormously in the development of the country on lines most Suitable to it.

I am uncertain about one thing with regard to such a Council and that is the financial side of it. Such a Council may be the means of inducing Egypt to give us a freer hand over the expenditure of our revenue because it would realise that any act would become to after mature deliberation but would the Financial Secretary be still in a position block proposals. If the decissions are still liable to Financial revision they may be nothing but pious resoluttions as non-effective as the recommendations of our numerous committees. I do not know what the relations of the Financial Secretary would be from a financial point of view.

I take it the financial possibilities of any scheme would from important points of discussion at the Council & that the actual financing must be as now in the hands of the only man who *can* know, i.e. the Financial Secretary I suppose we should have a programme of the larger proposals to come up & we should always have due notice of such whilst certain official procedure as to what required the Council's consideration would be drown up & adhered to.

To go back to the present regulations — the existence of our own rules & regulations published with Egypt's approval make a good deal of the detailed paragraphs unnecessary. Still, I suppose, detail is requided to lie us down by, as we control our own people. The power to spend surplus money on services requiring them, must generally be referred to Egypt as if they are to control at all it must be by watching our estimates & actuals as far as the Budget is concerned. Special Credits or allotments of our surplus are different matters & a re-arrangement does not constitute a "virement" under financial regulations as it would regarding the Budget provisions.

I cannot think they would let us have a free hand up to the extent of our budget figures for the reasons I give, but I gather the item of general Central gives a certain amount of latitude for unexpected requirements to be financed, it is the new minor posts which seem to be productive of such discussion & the exceptions to regulations which regardless of results we are always told are impossible or need Egyptian sanction. I think we should have a certain free hand as regards special treatment in exceptional cases although the regulations not cover the method we recommend for adoption. I am so afraid of over-regulation & we cannot pretend to have fathomed the whole possibilities of injustice to our many junior officials & safeguarded their interests by our regulations. It is an entirely mistaken idea that special treatment causes discontent in every case. We can judge quite well and are not likely to raise trouble unnecessarily. Take the case of Currie Egyplian Officer's pay. It seems to me our regulations are sound, and only the interpreting of them that causes dissension. Financial Secretary seems to have such very original views on the subject. I have tried to avoid looking on things as the result of personality but one comes back to it every time if matters are probed deep enough.

These are my general views & I think the notes I return with some expansion will do very well for the note to the Governor General.

(Sgd.) P. R. Phipps

الملحق رقم (١١)

مذكرة المستر بونهام كارتر Bonham Carter السكرتير القضائي لحكومة السودان بشأن انشاء مجلس ذى صلاحيات تنفيذية بالسودان (١٨ سبتمبر ١٩٠٩)

His Excellency the Governor-General.

The draft which I was expecting from Phipps embodying the result of our Conclusions on the Regulations, which at present govern the financial relations between the Egyptian Ministry of Finance and the Egyptian Government have not yet arrived. In accordance therefore with your instructions to let you have our opinions on monday, I send you a summary of the conclusions we came to, though as I am unable to show this to Phipps, it is probable that in some details it will not exactly represent his views. The main points in the present financial Regulations are as follows :

(A) All regulations as to financial matters shall be communicated to the Finance Ministry before promulgation, & no exception to such regulations may be made without their approval.

(B) A detailed budget is submitted to the Council of Ministers, & no tax may be imposed altered nor may any expenditure not authorised by the Budget be incurred without the authorization of the Council of Ministers, except to some extent in the case of the Railways.

(C) The Ministry of Finance has the right of supervision, inspection & audit over the Sudan Finances.

Genco, Class 1, Box 4.

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(D) The Governor General & his Financial Secretary are held responsible to the Ministry of Finance for the excution of these regulations.

So long as the Egyptian Government makes an annual subvention to the finances of the Sudan Government and regards itself as liable in case of deficit, it is obvious that it must exercise financial control over the Sudan finances. But the question arises as wether while retaining an adequate control for the protection of the Egyptian Ministry, the inconveniences to the Sudan Government which undoubtedly exist cannot be minimized. These Inconveniences arise mainly from two sources.

In the first place the Sudan Government has specially no power without reference to incur expenditure not authorised in the budget, except in certain cases as regards the Railway, nor of making an exception to a financial regulation. Even under a long established Government, unforeseen wants arise or events occur which necessitate a rearrangement of budgetary items during the course of the year. Such cases naturally occure more fequently on a newly established government, and though in most cases the sum involved is small the inconvenience is considerable.

The second source of inconvenience arises from the fact that as regards responsibility to the Ministry of Finance, the Financial Secretary is placed in a position of equality with the Governor General. This places both the Governor General and the Financial Secretary in a difficult and disagreable position in the event of their taking a different view of the necessity of referring a case to the Egyptian Ministry of Finance. It also causes friction between the Financial secretary and other heads of departments which their proposals are blocked by a reference or threat of reference to a distant authority.

In order to obviate the first of these inconveniences we think it possible that the Agent General might consent to giving the Government, a freer hand in making minor alterations in the budget or exception to the financial regulations

to meet unforeseen contingencies occuring during the course of the year. As regards this Colonel Bernard's experience will no doubt enable him to suggest what relaxation of the present regulations would be most useful. It seemed to Major Phipps and myself that the Governor General might reasonably be granted power to make alternations contained in the budget subject to the following conditions :

(a) The total budgetary provision is not to be axceeded.

(b) The separate totals of the provisions on personnel and allowances and services are not to be exceeded.

(c) Any fresh appointment not authorised in the budget is to be considered temporary and for the current year and if to be made permanent must be included in the provisions of the following year.

Further the Governor General might be granted power to make exceptions to regulations provided that such exceptions cast no liability on the Government beyond the current year, and caused no increase in the provisions for personnel or allowances and services for that year.

The present provision that Railway Expenditure may be increased over budgetary provision provided that the net deficit or profit on Railways shown in the budget is not increased should stand as at present, and shall probably be extended to the Department of Steamers and Boats, if this extension is not already recognised.

The result would be that the following provisions would stand as at present ;

(a) All regulations as to financial matters shall be communicated to the Finance Ministry before promulgation.

(b) A detailed budget is submitted annually to the Council of Ministers.

(c) The Ministry of Finance has the right of supervision, inspection and audit.

And the other provisions would be altered to the following effect :

(d) In order to meet new or special requirements the Governor General may authorise alterations in the appropriations of the budget provided that neither the total budgetary provision nor the separate budgetary provisions for personnel and allowances and services are exceeded and provided also that any fresh appointment not authorised in the budget is to be considered temporary and for the current years and if to be made permanent must be included in the provisions for the following year.

(e) the Governor General may authorise exceptions from the regulations provided that such exceptions cast no liability on the Governor General for the current year and cause no excess ove the total provision for personnet or allowances.

The provision that the chapter for Public Works is not to be increased or exceeded by economies from other budgets to stand at a present.

The above provisions are intended as general principles and would require working out in detail.

Personally, however, I consider that these alterations would be of little value if the position of the Financial Secretary as regards the Egyptian Finance Minister is left as at present.

We thought it improbable that the Agent General would consent to an alteration in the relations of the Financial Secretary to the Ministry of Finance, unless as a result of considerable pressure. But that if the propcsal was presented as part of a general scheme for establishing an excutive council as suggested by *Your Excellency*, there was more probability of its meeting acceptace than if presented as a measure by itself, We were of opinion that the establishment of an executive council is likely to add to the efficiency of the Government. It would supersede some of the existing Committees and to that extent simplify the work of Government and would at the same time co-ordinate the work of the different departments. If an excutive council were established, it would have to be given authority not only in finan-

cial matters but also in general excutive matters of importance.

It is, however, obvious that an executive council would mean a curtailment of Your Excellency's personal powers, and the possibility that it might not in every respect always be in exact agreement with Your Excellency cannot be ignored. The establishment of such a council is therefore essentially a matter for your Excellency's personal consideration and decision.

Power would no doubt be reserved for the Governor General to overrule decisions of the Excutive Council under certain circumstances.

A proposal to establish an excutive council would afford a good opportunity for bringing up the relations of the Financial Secretary to the Ministry of Finance, and we think it would be illogical if the establishment of such a council is agreed upon to leave the Financial Secretary as now specially responsible to the Egyptian Ministry. The Govenor General should be left solely responsible to the Ministry, it being laid down that Financial matters of importance must be laid before the executive council.

18, September 1909.

E. Bonham Carter

Regate

الملحق رقم (١٢)

القانون رقم ١ لسنة ١٩١٠
فى ٧ يناير سنة ١٩١٠

« قانون بانشاء مجلس يساعد الحاكم العام » (١)

« حيث أن الوفاق المعقود فى ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجناب العالى الخديو قد فوض الى الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والملكية فى السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه · وحيث أنه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب ايجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام فى اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ·

فقد صدر الأمر بما هو آت :

١ ـ يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ ·

٢ ـ ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من أعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالى والسكرتير القضائى والسكرتير الملكى ، ومن أعضاء اضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة يعينهم الحاكم العام ·

يكون تعيين الأعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجوز اعادة تعيينهم واذا غاب أحد الأعضاء القانونيين بالاجازة أو تعذر عليه الحضور للمرض ناب عنه فى المجلس ، الموظف الذى يقوم مقامه فى وظيفته بحكم القانون أو من طريق التناوب ·

واذا غاب أحد الأعضاء الاضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام أن يعين بدله مؤقتا ·

---

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم ·

Genco, Class 1, Box 11, Palace 3.

٣ ـ يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفى حالة غيابه تكون الرياسة لأقدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣ ٠

٤ ـ للمجلس جميع السلطة المخولة له بمقتضى هذا القانون فى نظر كافة المواد التى يجب اجراؤها بمعرفة الحاكم فى المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أى قانون آخر ٠ أما غير ذلك من المواد الأخرى التى قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفته مجلس استشارى للحاكم العـــام ٠

٥ ـ جميع القوانين واللوائح التى للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام فى مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحـده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به ٠

٦ ـ يقرر الحاكم العـام فى مجلسه الميزانيـة السنوية ويمنـح جميـع الاعتمادات الاضافيـة سواء كانت من الاحتياطى أو من الايرادات العادية ٠

٧ ـ يجرى الحاكم العام فى مجلسه جميع المواد التى يجب اجراؤها فيه بمقتضى أى قانون معمول به أو على القواعد التى يقررها الحـاكم العام فى مجلسه ٠

٨ ـ تتقرر المسائل التى يجريها الحاكم العام فى مجلسه بأغلبية أصوات الأعضـاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون فى المادتين ٩ و ١٠ ٠ فاذا تساوت الأصوات كان الترجيح لجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس فى سجل محاضره مع بيان رأى كل عضو على انفراده ولكل عضو خالف الأغلبية أن يطلب اثبات أسباب مخالفته فى المحضر ٠

٩ ـ للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها أن يخالف ما أقرته الأغلبية لأسباب تدون فى محـاضر المجلس ويعتبر قراره هذا فى هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس ٠

١٠ـ للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها أن يوقف تنفيذ أى قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ٠

١١ـ للحاكم العـام فى مجلسه أن يسن قواعد لاتخالف هذا القـانون تختص بضبط أعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم ٠

١٢ـ اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تعذر عليه القيام بأداء وظيفتـه لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائبا عنه فى وظيفته ٠

١٣ـ للحاكم لعام كلما كان بعيدا عن مجلسه أن يعين موظفا ينوب عنه فى رياسته وفى ماله من السلطة كلها أو بعضـها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة ٠

١٤ـ للحاكم العام كلما كان بعيدا عن مجلسه أن يباشر وحده ما للحاكم العام فى مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجيز ذلك بقرار من المجلس ٠

١٥ـ لا يجوز تفسير أى نص من نصوص هذا القانون بما يفيـد تخويل الحاكم فى مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أو لأى تفاق معقود حتى الآن بين حكومتى مصر والسودان ٠



الملحق رقم (١٣)

مذكرة لورد كرومر الى كتشنر بشأن ترتيب العلاقة بينهما فيما يتعلق بشئون السودان (١٩ يناير سنة ١٨٩٩)

The Governor-General of the Sudan is to obey whatever instructions he may from time to time receive from Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and is to keep the latter fully informed of all important current events connected with the affair of the Sudan. The main object of the agreement which has been signed between the two Governments concerned is to enable an adequate control to be exercised by Her Majestq's Government, acting in concert with the Khedivial Government over all important matters connected with the Sudan, whilst at the same time sufficient powers are conferred on the Governor-General to settle all matters of local detail on the spot without reference to Cairo or London. In pursuance of this principle, you should, before issue submit to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General the draft of all important measures and especially all laws, and regulations of general application, which you may propose to enact under the powers conferred upon you by Articles IV, V and VI of the Agreement. You should also refer to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General for instructions in respect to all matters concerning the external relations of the Sudan. I have further to request that at the close of each year you will address to me a report on the administration of the Sudan fod submission to Her Majesty's Government and to the Government of the Khedive.

Cromer to Kitchner 19 Jan. 1899, enclosed in Cromer to Sali bury, No. 15, 22 Jan. 1899, P.R.D., F.O. 78/5022. (PDH. London).

الملحق رقم (١٤)

مذكرة السير ألدون جورست القنصل العام البريطاني
في مصر بشأن تحديد العلاقة بينه وبين الحاكم العام
بالنسبة لشئون السودان (١٣ يناير ١٩١٠)

Cairo, January 13, 1910.

Sir,

In Lord Cromer's letter to Lord Kitchner of January 19, 1899, transmitting a copy of the Agreement of the same date between the British and Egyptian Governments on the subject of the future administration of the Sudan, it is laid down that the control over the affiars of that countdy, which is the necessary consequence of the responsibilities assumed by the two Governments, should be exercised *through His Majesty's Agent and Consul General in Egypt, who is charged with the General Supermission of the policy of administrative methods adapted by the Sudan Government.*

Hitherto this duty has been carried out by the maintenance of close unofficial relations between the Governor General and the Consul General in regard to all matters of general interest to the welfare of the country, and no inconvinience has resulted from the necessarily somewhat undefined Character of the situation. The creation of a council, with definite functions, to assist the Governor General in the discharge of his excutive and legislative powers must, however, influence the relations between H. M.'s Agent and the Sudan Government and renders it desirable to lay down in

Genco, Class 1, Box 4. (١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

general terms the matters on which the Consul Generat expects to be consulted. In the following provisions, drawn up more especially for the information anh guidence of the members of the Council, I have teried to embody what appears to me to be the exciting practices.

I. In ordinary routine administration full responsibility rests with the Governor General by his Council. The Consul General requires to be kept informed as to matters falling under this head in such detail as may be necessary for enabling him to keep in touch with. Sudan administration and *for avoiding divergence of policy. Such information is comunicated in the confidential correspondence of the Governor General with the Consul General.*

II. As to all matters involving questions of policy, the Consul-General requires to be consulted before action is taken, in order that he may represent, and if necessary assertain the views of the British or Egyptian Governments.

III. The Governor General will also bring to the notice of the Consul General, at as early a stage as possible, questions affecting foreign subjects, their liberty or property, which are of a nature to lead to deplomatic representations; questions affecting foreig trade and especially such as concern the rights and obligations of shipping community ; and questions which appear likely to attract pubblic attention outside the Sudan.

IV. On the above lines, the approval of the Consul General should be obtained *before-hand* in the following matters :

1. All laws, oridinances and regulations made by the Governor General in Council. (Governor General's Council Ordinance section 5). In the case of legislation imposing additional taxation or involving serious change in the existing revenue system, reference should be made to Cairo before a definite proposal is submitted to the Council.

2. The despatch of military of punitive expeditions or of armed patrols of abnormal strength, or *except in cases of urgency, any recourse to material law by virtue of article* of the Agreement of January 19, 1899.

3. The introduction of any new general service, or any wide extension of the duties of an existing service.

4. The granting of 'large'' supplementary credits or credits involving any new departure whether charged to importance of credits, account will be taken of any consequential expenditure which may be involved by the granting of the original credit.

5. The raising of loans, either by the central Government or by local bodies.

6. The granting of advances from public funds to private individuals or bodies, with the exception of advances of no great individual amount made under schemes already approved.

7. "Important" concessions.

8. The appointment of members other than acting members, to the Governor General's Council, and, in general all department appointments to high offices in the Government service.

9. The appointment of an Acting Governor General.

10. *The submission of names of civil officials to H. Highness the 'Khedive 'for Egyptian decorations from the* third class upwards or the corresponding grades.

11. Rules made under section 7 and 11 of the Governor General's Council Ordinance.

V. The following matters will be regularly communicated to the Council General :

1. The minutes and proceedings of the meetings of the Governor General's Council.

2. General regulations issued by the Governor General or with his sanction.

3. The imposition of quarantine measures against Egypt or against any foreign country.

VI. In deciding, in questions of doubt, at what stage any matter should be brought to notice of the Consul General, or whether it is necessary that any particular matter should be specifically brought to his notice, it should be born in mind.

(a) That prior reference is specially necessary where the action proposed is of a public or formal character, which it would be difficult subsequently to cancel ;

(b) That action which can be invoked as a precedent must be judged according to the principles involved, even where the matter itself is of small immediate importance.

VII. Finally, the following matters will be referred to the Consul General for decision :

1. Differences of opinion between the Sudan Government and the Egyptian Ministry of Finance.

2. Differences of opinion between the Sudan Government and the Egyptian Irrigation Department.

I have the Honour to be

Sir

Your obediant Servant.

الملحق رقم (١٥)

القرار الوزارى المصرى (١٦ يناير ١٨٩٩)

Regulations for the Financial Administration of the Sudan, approved by the Council of Ministers on January

16, 1899.

1. The Finance Ministry to hold the Governo-General of the Sudan and his Financial Secretary responsible that the total amount granted from Egyptian revenues for the Sudan in the budget passed by the Council of Ministers each year is not exceeded in any one year.

2. Any special or unforeseen expenditure which cannot be defrayed from the budget and revenues of the Sudan will have to be met by special grants applied for in the usual manner and passed by the Council of Ministers.

3. It is understood that the budget for 1899 has been framed with the greatest regard to economy, and is only adequate for the present state of he country, and that, as the revenue of th Sudan develops, the budget will require to be correspondingly increased.

4. The Governor-General will have the power to make such appointment or changes of personnel in the existing budget as he may consider necessary, but, should such appoint-

---

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم Genco, Class 1, Box 10, File 1.

Major General Sir Lee Stack to field Marshal Viscount Allenby, No. 29 Secret, 25 May 1924. Enclosed in Allenby to Mc Donald No. E. 2539/735/16, 1 June 1924.

Egypt & Sudan No. 1169 Confidential, 16 June 1924. (p. 13).

ments or changes entail any increase in the liability of Egypt, they must invariabely be referred to the Ministry of Finance for the approval of the Council of Ministers. In any case, they will be considered as only temporary and for the current year, and will be incorporated in the budget of the following year when it is submitted for the approval of the Council of Ministers.

5. All Civil appointments in the Sudan will not be under the Egyptian Financial Code, including pension laws. Where an employee already serving for pension is definitely transferred to the Sudan, he will continue to be under the pension laws, but all such transfers must be approved by the Ministry of Finance beforehand.

6. In order to further the development of the Sudan, the Governor-General will have power, with due regard to paragraph 1, to expend such sums as he may deem necessary on public works, sanitation and other necessary objects.

7. A special grant cannot be asked for to cover the deficit in the budget of any one year.

8. Subject to the above provisions, the revenues and expenditure of the Sudan are placed under the control of the Governor-General and his Financial Secretary, the Ministry of Finance to have at all times the right of supervision, audit or inspection of the whole of the financial arrangements of the Sudan.

9. In the accounts of the Sudan submitted to the Ministry of Finance the items of revenue and expenditure will be shown separately.

10. It is considered as probable that the Sudan will require the same financial assistance as allowed in the 1899 budget for the two following years, and that after that period the sum should gradually decrease.

(Stamp. Conseil des Ministres

Présidence

الملحق رقم (١٦)

اتفاق بشأن التنظيمات المالية التي يجب على حكومة السودان اتباعها (٦ مايو سنة ١٩٠١)

Financial Regulations to be observed by Sudan Government

(Confidential.)

1. Governor-General of Sudan and Financial Secretary are responsible to the Ministry of Finance for the strict execution of the following regulations. No exceptions thereto may be authorised without the previous sanction of the Ministry of Finance.

2. A detailed budget of the receipts and expenditure for each year will be submitted for the approval of the Council of Ministers by the 15th November of the preceding year.

3. No new tax may be imposed or existing tax altered without reference to the Ministry of Finance.

4. Civil appointments in the Sudan are not under the Egyptian Finance Code, including pension laws. When an employee already serving for pension is definitely transferred to the Sudan, he may continue to be under the Egyptian pension laws, but all such transfers must be approved by the Ministry of Finance.

5. All regulations on financial matters especially those connected with pay, allowances and leave, shall be communicated to the Finance Ministry, before promulgation. Exceptions to the provisions of such regulations shall not be au-

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم . Genco, Class I. Box 10, File 1.

Major General Sir Lee Stack to field Marshal Viscount Allency, No. 29 Secret, 25 May 1924. Enclosed in Allenby to Mc Donald No. E. 2539/735/16 1 June 1924.

Egypte & Sudan No. 1169 Confidential, 16 June 1924, (pp. 13, 14).

thorised without the previous assent of the Ministry of Finance.

6. No extra pay allowances, and C., can be given other than such as are provided in the budget.

7. The expenditure on personnel provided in the budget cannot be increased in the course of the year, nor can new appointments not provided in the budget be made.

8. Promotions other than to vacant posts and increases of pay must date from the 1st January and must be proposed in the budget. There must be an interval of at least two years from date of last promotion or increase.

9. No new pensions or allowances to be granted without reference to Ministry of Finance.

10. No expenditure for which provision has not been made in the budget, may be incurred without the approval of the Ministry of Finance.

11. The Chapter for Public Works in the budget is not to be exceeded or increased by economies realised under other chapters.

12. The railway expensiture may be increased over the budgetary provision provided that the net deficit, as shown in the budget, is not thereby increased. Transfers from other chapters to railways are not allowed.

13. The Ministry of Finance has at all times the right of supervision, audit or inspection of the whole of the financial arrangements of the Sudan Gvernment.

14. The above regulations are introduced as a tentative measure and are liable to such alterations and amendments further experience may suggest (and as may be considered necessary by the Ministry of Financ in consultation with the Governor-General of the Sudan.

J. L. GORST

Financial Adviser.

F. R. WINGATE,

Governor-General

Cairo, May 6, 1901.

الملحق رقم (١٧)

اتفاق بشأن التنظيمات المالية التى يجب على حكومة السودان اتباعها (١٥ فبراير ١٩١٠)

Financial Regulations to be observed by the Sudan Government.

(Confidential)

1. The following regulations will replace those dated the 6th May, 1901 :

2. The Governor-General and his Council are responsible for the strict observance of the regulations.

3. It is the special duty of the Financial Secretary to advise the Governor-General or his council wether, in his opinion, any proposed action is contrary to these regulations. In the event of a decicisin being taken which, in his expressed opinion, infringes these regulations, all action on such decision shall be deferred, pending reference to the Ministry of Finance.

4. The budget for each year will be sent to the Ministry of Finance, for submission to the Council of Ministers, by the 20th November in the preceding year. No grants of special credit will be made, wether out of current revenue or out of the Sudan Reserve Fund, without the previous approval of the Ministry of Finance.

Genco, Class 1, Box 10, File 1.

5. No new tax shall be imposed, nor shall any existing tax be altered, nor shall any measure be adopted which is calculated to reduce the revenue of the Sudan Government, unless in each case the previous approval of the Ministry of Finance has been obtained.

6. Except as hereinafter stated, no next expenditure, for which provision has not been made in the budget or by a special credit, may be incurred without the approval of the Ministry of Finance.

7. The expenditure on personnel provided in the budget cannot be increased in the course of the year. No new appointments not provided in the budget may be made, except such provisional appointmenjs as are authorised under existing regulations, or, with the previous approval of the Ministry of Finance, such other provisional appointment as there may be economies to meet.

T. The total expenditure on allowances and services provided in the budget cannot be increased in the course of the year; but with the authoriy of the Governor-General in Council, new services of an urgent, character, involving no recurrent change on the budget, may get met of economies from allowances and services, provided that the amount applied for this purpose of such economies shall not in any year exceed L.E. 1,000.

9. Economies on personnel may not be utilised for allowances and services.

10. The chapter for Public Works in the budget is not to be exceeded, nor may it be increasd by economies realised under other chapters.

11. The expenditure on the departments of raidways, steamers and other trading services may be increased over the budgetary provision, but only on condition that a net surplus shown in the budget on the service concerned is not thereby decreased nor a deficit so shown thereby increased.

12. No pensions or retiring gratuities or allowances are to be granted other than those authorised by the Pensions

Ordinance, except with a special authorisation of the Ministry of Finance.

13. No Egyptian pensionable official shall be difinitely transferred for permanent service under the Sudan Government until the approval of the Ministry of Finennce has been obtained.

14. All financial regulations, and, in particular, regulations involving questions of pay, pensions, allowances and leave, shall be submitted to the Ministry of Finance for approval, Exceptions to the provisions of regulations approved by the Ministry of Finance shall not be authorised without the previous consent of that Ministry unless in special cases of hardship or inconvenience, when they may be authorised by the Governor-General in Council. Such exceptions, with the reasons for making them, shall at once be notified to the Ministry of Finance.

15. The Ministry of Finance has at all times the right of supervision, audit and inspection of the whole of the financial arrangements of the Sudan Government.

REGINALD WINGATE.

Governor-General in Council

H. P. HARVEY

Financial Adviser.

Cairo, February 15, 1910.

الملحق رقم (١٨)

تسوية سنة ١٩١٢ المالية

(أول نوفمبر ١٩١٢)

SETTLEMENT OF 1912.

Ministry of Finance.

Financial Adviser's Office.

(SECRET.)

Cairo,

1st November, 1912.

MEMORANDUM BY THE FINANCIAL ADVISER.

It is proposed :

1. To suppress the subvention given by Egypt to the Sudan.

2. To give to the Sudan the Custom duties collected in Egypt on Goods going to, and coming from, the Sudan.

In order to make matters clear, it is necessary to remember how the Sudan subvention is made up. The Sudan subvention consists in reality of three parts :

A) A sum corresponding to the extra cost to the Egyptian Government of the Army in the Sudan which is due to the Egyptian Government, but which the Sudan Govern-

Palace, Class 4, Box 12, Piece 58.

ment have not been able to pay by reason of its limited resources.

B) The interest on capital advanced for development which now amounts to LE. 5, 319, 952.

C) A sum corresponding to the remaining difference between the Sudan revenue and the Sudan expenditure.

These three, for the purpose of convenience, have been placed together in the Budget in one sum.

(A) A sum corresponding to the extra cost to the Egyptian Government of the Army in the Sudan :

This sum is add to the subvention because the Sudan Government cannot pay this charge, but it has been thought advisable to still show it as a payment from the Sudan in the Army Accounts. It represents the extra cost entailed on the Egyptian Government for the upkeep of Army in the Sudan over and above what it would have cost if the Sudan was not occupied.

As this sum is added to the subvention which the Sudan Government receives from the Egyptian Government to enable it to pay its way, and as it also appears as a contribution from the Sudan Government in the Army Accounts, at first sight there would seem so be no objection to its being struck out of the accounts on both sides.

If the subvention is suppressed, the Sudan Government, though it no longer receives a grant from the Egyptian Government, will not, for some time, be in a condition to pay for the extra cost entailed on the Egyptian Government by the retention of its Army in the Sudan.

It is therefore absolutely necessary, in order that the liability may be forgotten during the period between the supression of the subvention and the time when the Shdan is able to commence paying this charge to the Egyptian Government, that a record of he liability should be maintained.

There is a further danger in this sum not appearing in the Budget, and that is if the Sudan Government increases its transport rates, or the cost of any of the other services rendered by it to the Egyptian Army, Egypt may be paying an indirect subvention to the Sudan Government in the profit made out of such services by the Sudan Government.

It will therefore be necessary, in the interests of the Egyptian Government, to maintain a proper control over these charges as well as the remainder of the Budget of the Sudan Government.

This liability on the part of the Sudan Government will naturally only exist as long as the services of the Egyptian Army are lent to them.

The amount due will be fixed on the same basis as heretofore, and be subject to the control of the Financial Adviser.

(B) The interest on capital advanced for development :

It was decided in the past to charge the Sudan Government with interest on this debt, but in the state of the Sudan Finances it was impossible for them to pay. In order, however, to keep the matter in mind, and inaugurate the payment of interest, the Sudan subvention was reduced by the amount of interest on a portion of the loan, viz. : L.E. 1 500,000 and it was decided to charge interest on all further loans by a similar reduction of the subvention.

It was further decided that when the resources of the Sudan were sufficient for the purpose, that country should begin to pay interest on the debt to Egypt.

As the resources of the country further expanded, the amount to be paid was to be gradually increased until it had reached the full amount of the interest due at 3 per cent. of the debt to Egypt, and eventually the amount charged was to be further increased by the amount necessary to amortise the debt in a period to be then decided upon.

The suppression of this portion of the subvention, though it is to the immediate advantage of Egypt, is dangerous if it wipes out any record of this arrangement, and might.

unless proper reserves are made, be taken to mean that Egypt gave up all claims to the large sums of money advanced by her and the interest which they should bear.

The amount of the development loan at the beginning of the year stood at LE. 5,919,053.

It has already been decided not to charge interest on the annual contribution, which amounts to LE. 5, 018,215.

(C) A sum corresponding to the difference between the Sudan Government revenue and the Sudan Government expenditure :

This portion of the subvention is merely a temporary grant to enable the Sudan Government to meet its expenditure : the sooner this payment ceases the better from the Egyptian Government's point of view.

The second part of the proposal is to give the Sudan Government the Custam Duties collected in Egypt on goods going, to and coming from, the Sudan.

If the subvention is suppressed this arrangement would appear to be only equitable, and there is no objection to it, with this exception. It will be impossible to hand over to the Sudan Government the duties on anything which, as well as being imported into Egypt, is also produced in this country.

In all Customs Regulations, no drawback can be obtained on such articles, as it is impossible to say whether the article re-exported is the same, or of the same quality in value as that imported.

The Director-General of Egyptian Customs is of opinion that this exception will not cause much difference in the amount to be credited to the Sudan Government.

The method by which the actual figure to be paid to the Sudan Government will be fixed will be the following :

A branch Egyptian Government Customs Office will be established at Halfa alongside the Sudan Government's Customs Office.

All articles, with the exception of those which, in addition to being imported, are also produced in Egypt, going through will have their value determined by the estimators of both countries. From the figure thus obtained the amount of duty due will be fixed, and the Sudan Government will be credited with that sum, which will be deducted from the amout of the Egyptian Customs receipts.

This joint control is obviously necessary in the interests of the Egyptian Government.

The following is a summary of the intended arrangement to give effect to the proposals :

1. The subvention to the Sudan Government is to be suppressed.

2. The duty on all articles leaving or entering the Sudan, except those which, in addition to being imported, are produced in Egypt, will be paid over to the Sudan Government, less cost of collection. For the present year this sum will be fixed at L.E. 85,000.

3. The existing debt of the Sudan to Egypt, both in regard to principal and interest, will be in no way affected by the abolition of the subvention.

   Interest on this account will be charged against the Sudan revenues when they are sufficient.

4. The method and condition of repaying the Sudan debt will be a matter for future consideration when that country is in a sufficiently prosperous condition to make such repayment a possibility.

5. The omission of the charge for the maintenance of the Egyptian Army in the Sudan from the Budget in no way relieves the Sudan finances from this liability.

   The Sudan Government will be liable to repay the expenditure entaled on the Egyptian Government in this respect as soon as the Sudan is in a position to do so.

Until the liabilities mentioned in Nos. 3 and 5 are duly discharged, the supervision control of the Sudan Bud-

get by the Financial Adviser, and his concurrence in the provisions, will be as necessary and binding as heretofore.

I attach a memorandum, signed by H. B. M.'s Consul-General in Egypt, with reference to the liability of the Sudan Government in respect of the extra cost of the Egyptian army in the Sudan, and in respect of the loans made by the Egyptian Government to the Sudan.

(Signed) W. E. CEIL.

Financial Adviser.

CAIRO,

1st. November 1912.

الملحق رقم (١٩)

مذكرة السير لى ستاك بشأن مستقبل الوضع فى السودان
(١٦ يونية ١٩٢٤)

(صورة الصفحة الأولى من المذكرة)

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

EGYPT AND SOUDAN — [June 16, 1924.]

CONFIDENTIAL. **SECRET** SECTION 1.

[E 5289/735/16] No 1

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. MacDonald.—(Received June 16.)

HIS Majesty's High Commissioner for Egypt and the Sudan presents his compliments to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, and has the honour to transmit herewith the accompanying copies of a despatch and enclosures which he has received from the Governor General of the Sudan. Lord Allenby proposes to submit his observations on Sir Lee Stack's proposals at an early date.

The Residency, Cairo, June 1, 1924.

Memorandum on the Future Status of the Sudan.

Major-General Sir L. Stack to Field-Marshal Viscount Allenby.

الملحق رقم (١٩)

مذكرة السيرلى ستاك بشأن مستقبل الوضع فى السودان
(١٦ يونية سنة ١٩٢٤)

(This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government)

EGYPT AND SOUDAN.

CONFIDENTIAL. *SECRET* *Section* 1.

(E 5289/785/16) No. 1

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. MacDonald. — *(Received June* 16.)

HIS Majesty's High Commissioner for Egypt and the Sudan presents his compliments to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, and has the honour to transmit herewith the accompanying copies of a despatch and enclosure which he has received from the Governor-General of the Sudan. Lord Allenby proposes to submit his observations on Sir Lee Stack's proposals at an early date.

The Residency. Cairo, June 1, 1924.

Memorandum on the Future Status of the Sudan.

Major-General Sir L. Stack to Field-Marshal Viscount Allenby

(No. 69. Secret.)

My Lord, *Erkowit, May* 25, 1924.

IN view of the impeding negotiations between His Majesty's Government and the Government of Egypt on the reserved

questions, of which the Sudan is one, I have the honour to enclose a memorandum embodying the proposals of the Sudan Government for the future status of the country.

I trust your Lordship will appreciate that I have given the subject my full and anxious consideration, and that it is in no spirit of hostility to Egyptian aspirations that I have seen fit to advance proposals which are calculated, in effect, to define the continuance of British predominance in the Sudan in a more emphatic manner. On the contrary, I have no hesitation in acknowleding the assistance which the services of a number of Egyptian officers and officials have, under British direction and guidance given to the Administration.

The primary factor in any settlement must, however, to the wishes and the welfare of the people themselves, and, in view of the moral responsibility which His Majesty's Government has assumed for the good government of the Sudan, a responsibility which recent changes in Egypt only bring into greater relief, I am confident that the necessity of approaching the question from this standpoint will not be lost sight of.

The progress of the Sudan under the shadow of His Majesty's Government during the last twenty-five years has been remarkable in every way, and in my opinion, no political changes should be allowed to jeopardise, at the most critical period of its development the continuance of the present era of security and peaceful development.

Hitherto, the benefits of a disinterested Administration have been assumed by the *de facto* predominance of British control, but the declaration of Egypt as an independent sovereign State and the consequent emancipation of its policy from British direction, introduces, a new element into the terms of the present condominium which necessitates a clearer and more emphatic definition of the policy of His Majesty's Government towards the Sudan.

Further, an unequivocal declaration of His Majesty's Government is not only necessary to secure the satisfactory government of the country, which at present rests solely on

the moral influence of a few British officials backed by native confidence in the intention of His Majesty's Government, but is in direct accord with the wishes of the people themselves, who view the possibility of increased Egyptian influence with the liveliest apprehension. No compromise, however innocuous in form, would fail to be interpreted by the people as a prelude to gradual withdrawal of British control from the Sudan in conformity with the progress of recent events in Egypt, and its effect would be to destroy the confidence of the people in His Majesty's Government, and, in consequence, seriously endanger not only the progress but the security of the country.

In my memorandum I have endeavoured to analyse the present situation and to show that in the interests of the country no alternative exists to the continuation of British predominance the maintenance of which necessitates certain changes in the present relations between the Sudan and Egyptian Governments.

I may summarise the chief points as follows :

1. Apart from legitimate interests the primary duty of a British Governement at present is to secure good administration for the Sudan.

2. This can only be secured by the maintenance of British predominance in the administration.

3. Any compromise or half measures will be not only unsuccessful but dangerous. No reasonable compromise will satisfy the present Egyptian demand, while on the other hand, the admission to Egyptians of an increased share in the control will merely afford them opportunities for intrigue against the British, of which they would take full advantage.

4. Further, as a result of recent developments in Egypt, British predominance will not be sufficiently secured by the mere maintenance of the status quo. While there

appears to be no reason to alter the form of the present terms of the 1899 agreement, the financial relations between the two Governments will require revision on the lines indicated, and most important of all, the complete control of the military garrison of the Sudan must be in the hands of the Sudan Government.

5. Whatever the outcome of the forthcoming negotiations, in order to retain the confidence of the people and to maintain British authority, it is essential that His Majesty's Government should give a clear pronouncement tha British control will not be withdrawn from the Sudan.

6. On the other hand, the most definite guarantees should be given to Egypt for the preservation of those material advantages to herself for the sake of which her British advisers led her to join in the reconquest and regeneration of the Sudan.

I trust that my proposals will be endorsed bv your Lordship's personal and extensive knowledge of the Sudan affairs, and obtain your Lordship's support and recommendation to His Majesty's Government.

I have & C.

LEE STACK, Major-General,

Governor-General of the Sudan.

(Secret.)

MEMORANDUM ON THE FUTURE STATUS OF THE SUDAN.

I. Statement of the Problem.

1. Egypt being now definitely established as an independent Power, and no longer under the guidance or protectorate of England what effect is this change to have on the arrangements hitherto existing for the Government of the Sudan ? This is the essential question.

2. There are broadly three alternatives —

(a) That (as claimed by the Egyptians) the removal of British control from Egypt should be followed by its removal from the Sudan and inclusion of the Sudan in Egypt.

(b) That the status quo should be maintained

(c) That not only should there be no weakening of British influence in the Sudan, but on the contrary, that, as a corollary to the removal of British advice and guidance from Egypt as the other partner in the condominium over the Sudan, the predominance of British control in the actual administration of the country should be defined more clearly and established more securely.

3. The object of the Sudan Government in presenting this memorandum is to urge most strongly that the third alternative should be adopted.

II. General Principles

1. It is submited, in the first place, that what ever historical scquence of events has led to the present position, the dominating consideration now in deciding as to the form of government for the Sudan must be the interests of the Sudanese themselves.

2. Subject always to this, the rights and obligations of the various parties, as based on past actions and arrangements, must be given due consideration. On this basis it must be recognised that the British Government in relation to this question did, in fact, accept a dual fiduciary rôle-to the Egyptian on the one hand and the Sudanese on the other-as explained in the following paragraphs :

(i) The British Government by deciding in 1895 on behalf of the Egyptian Government, whose policy it then controlled, that the Egyptian Government should take part in the campaign for the reconquest of the Sudan, accepted an obligation to do all in its power to secure for Egypt the objects for the sake of which that campaign was undertaken, and her just share in the benefits resulting from its successful issue.

But these objects were definite material advantages for Egypt (peace on her southern frontier and security for her water supplies), and in inviting the Egyptian Government to join in the reconquest of the Sudan, the British Government most certainly did not intend (to use Lord Cromer's words) "to confer upon the Egyptians 'abastard freedom' to repeat the misgovernment of the past." In order to guard against this, in fixing the form of government for the reconquered Sudan, it was (again in Lord Cromer's words) "essential that British influence should in practice be predminant".

(ii) At the same time, in taking into her own hands the control of the administration of the Sudan, Great Britain committed herself to a policy which, while justified by the right of conquest, involved none the less a duty and a trust to the Sudanese. The obligations of this trust have grown all the stronger now that after twenty-five years of peaceful, progressive and disinterested administration the people of the Sudan have adapted themselves to the conditions which this administration has created.

3. The only form of settlement therefore to which the British Government can Justifiably agree is one which satisfies two essential conditions :

1st. The establishment of the best possible form of government for the Sudanese.

2nd. The presedvation for Egypt of the benefits for the sake of which the British Government led her to join in the reconquest of the Sudan.

4 Considering the first of these conditions, it is submitted that there are two grounds only on which the British Government would be justified in transferring to others the whole, or part, of the responsibility for administration, either.

(a) To make room for a better administration, or

(b) To provide for a greater measure of self-government for the Sudan.

As regards (a), it cannot reasonably be argued that the government of the Sudan by Egypt would provide a better administration. The past records of Egyptian misrule in the Sudan are such that nothing could justify the British Government in exposing the country to the smallest risk of its repetitioh. If it is argued that it is unfair to judge the Egypt of to-day by the records of the past, the first answer must be that it will require time to obliterate the records of the past century from the memory of the Sudanese, and that in the meanwhile the Egypt of to-day must prove that she is fit to govern herself.

Further, it is legitimate to call attention to Egypt's present attitude to schemes for developing the Sudan, such as the Gezira irrigation scheme, as an indication of the extent to which she would consider the interests of the Sudanese. She has claimed in fact rights to restrict such development in an arbitrary manner, and quite beyond what is necessary for the protection of her own estamlished interests.

As regards (b), it would be generally admitted that the Sudan is not yet fit for "self-government" in the true sense. By far the greater part of its population is composed of backward races, and, while it is the policy of the present Administration to fit the people gradually for a share in their

own government, and wherever possible to make use of and support native institutions for local administration, the country as a whole is as yet totaly unfitted for representative government, and "it is absolutely necessary for the present to maintain a single authority over the Sudan" ("Milner Report"). The claim of the Egyptians that Egypt and the Sudan are one country, and that the removal of British control, and the inclusion of the Sudan in the Kingdom of Egypt, would be a move in the direction of "self government," is entirely misleading.

For the reasons given above the overwhelming majority of the Sudanese people would be unfit to take any share in a joint representative Government, so that the inclusion of the Sudan under Egypt must mean the domination of the Sudanese by the Egyptians, that is by a people that is not only ethnologically alien to them, but also by tradition and instinct strongly antagonistic.

So far as the Sudanese are able to give expression to a national feeling, they have given convincing evidence of their desire to remain under British administration (vide Appendix II).

5. The whole question cannot be properly understood apart from its historical background, the full exposition of which is hardly possible within the scope of this note. Appendix I gives a historical survey showing what Egyptian rule meant to the Sudan in the past, and the progress of the country under British administration since 1899.

For the purposes of the present text the following passage from the report (p. 33) of the Milner Commission of 1921 may be quoted as a fair summary of the situation :

"While the great majority of the people of Egypt are comparatively homogeneous, the Sudan is divided between Arabs and Negroids, and within each of these two great racial groups there are a number of races and tribes differing widely from one another and often mutually antagonistic. The Arabs of the Sudan speak dialects of the same language

as the people of Egypt and are united to them by the bond of religion. Islam, moreover, is spreading even among the non-Arab races of the Sudan. These influences mitigate in various degrees, but they have got overcome the antagonism of the two countries, which rankling memories of Egyptian misgovernment in the past have done much to intensify. The political bonds which have at intervals in the past united Egypt with the Sudan have always been fragile. Egyptian conquerors have at various times overrun parts and even the whole of the Sudan. But it has never been really subdued by, or in any sense amalgamated with, Egypt. The Egyptian conquest of the Sudan in the last century was especially disastrous to both countries, and ended in the complete overthrow of Egyptian authority in the early 'eighties by the Mahdist rebellion. For more than ten years no vestige of Egyptian authority was left in the Sudan exept in a small district surrounding Suakin. As a consequence of this breakdown, Great Britain was obliged to undertake several costly expeditions for the rescue of the Egyptian garrison and the defence of Egypt, which was in danger of being overrun by the Mahdist hordes.

"Since the conquest of the country by British and Egyptian forces under British leadership in 1896-98, the Government of the Sudan, which under the Convention of 1899 takes the form of an Anglo-Egyptian Protectorate, has been virtually in British hands. The Governor-General, though appointed by the Sultan (formerly the Khedive) of Egypt, is nominated by the British Government, and all the Governors of Provinces and prinsipal officials are British. Under this system of government the progress of the Sudan in all respects, material and moral, has been remarkable. When full allowance is made for the simplicity of the problem, viz. the introduction of the first principles of orderly and civilised government among a very primitive people, the great success actually achieved during the long Governor-Generalship of Sir R. Wingate is one of the brightest pages in the history of British rule over backward races. The present administration is popular in the Sudan, and, with few exceptions, peaceful and progressive conditions prevail throughout the country.

6. It is submitted that the only solution which is justifiable in the interest of the Sudanese is a continuance of the present Administration under British control, whose policy is, and should continue to be, gradually to fit the Sudanese for an ever-increasing measure of self-government built up on the development of local institutions.

7. It remains next to consider the second of the two essential conditions laid down in paragraph 3, namely, "The preservation for Egypt of the benefits for the sake of which the British Government led her to join in the reconquest of the Sudan."

It is submitted that the fulfilment of the first condition is in no way inconsistent with this, and that it is obligatory on the British Government to ensure that Egypt receives satisfaction under this heading in the fullest manner.

8. The benefits in question are the following :

(a) Security from disturbance and any danger from invasion on the southern frontier of Egypt.

(b) Free right of access to the cources of the two Niles in the Sudan so as to secure all hydrogral records necessary for the regulation of irrigation in Egypt.

(c) The "right to an ample and assured supply of water for the land at present under cultivation, and to a fair share of any increased supply which engineering skill may be able to provide." p. 34).

9. These benefits must be absolutely secured to Egypt, and defined in a detailed agreement which must be part of the general settlmenet. They are not inconsistent with such opportunities for development as the Sudan may fairly claim for herself. On the other hand, they are of such enormous material value to Egypt as to more than justify the cost to which Egypt was put for her share in the reconquest of the Sudan, and for helping to finance the Sudan in the early years before that country could be established on a self-supporting basis.

III. General Considerations affecting Form of Settlement.

1. If the board principles for a settlement laid down above are accepted, the extct steps for giving effect to such principles must next be considered.

2. These steps must be guided according to the local situation, and there are certain factors in this which the representatives for the Sudan Government must emphasise, and on which, as alone speaking with local knowlerge, they must claim to be heard.

3. As his already been pointed out, though great progress has been made in the last twenty years, the main masses of the people of the Sudan are still in a backward state. The period of Dervish misrule destroyed a large proportion of hereditary leaders and traditional institutions. These institutions must gradually be created again, and leaders trained to take responsibilities through the encouragement of local self-govrnment. This is, in fact, the policy of the present government, but it must always be remembered that the present era of security has not been established long enough to afford any stable protection of long custom and tradition. The people were still easily worked upon by any movement of the moment which may attract their symparthy which the potentialities for religious fanaticism lie at very little depth below the surface. These people are scattered over a vast area (about 1,000,000 square miles), over which administration is carried on by some 120 British officials. Backed by confidence in the British Government. If that confidence is once destroyed the whole foundation of the existing security would disappear.

4. The present moment is particularly critical. The trend of events during the past five years has been such as to produce on the native an impression of uncertainty as to British policy, and to put his confidence in the British Government to a servere test. Great Britain's support of an independent Kingdom of Hedjaz, the gradual withdrawal from Mesopotamia, the concessions to Egypt and the consequent discharge of British officials, have all raised questions in

the native mind. On the top of this, the Sudanese have for the past five years been subjected to a constant stream of Egyptian propaganda aimed solely at undermining British authority and embarrassing the Government by every argument calculated to promote unrest and dissatisfaction (vide Appendix II for a fuller account of this propaganda).

Against all this the Sudan Government has been able to make no counter-move other than to ask the natives to have confidence that in due course a suitable occasioo would arise for declaring the intentions of the British Government.

5. That the people have been satisfied with this, although they cannot understand British silence under constant abuse by the Egyptian press, is a remarkable tribute to the relations established with them by the local British officials Indeed, they have given many spontaneous signs of their desire for the maintenance of British control and of their apprehension of Egyptian interference (vide, for full evidence on this, Appendix III). In fact, it would appead that, so long as they are assured that the British intend to stand by them, they ask for nothing else. But if the course of events is such as to confirm their apprehensions that British control may be withdrawn, then they will feel that they must look after themselves rather than trust the British. In that case, anything might happen.

6. The patient confidence described above cannot last much longer, and it is absolutely essential that the present occasion (when all the natives are expecting final negotiations) should be taken to make it clear beyond all doubt that a policy has been decided on, which means both in form and in fact the complete predominance of British control in the Sudan and the complete exclusion of any increase in Egyptian influence.

As has already been pointed out, the Sudan for many years to come requires a strong central administration. This administration must be single, and not divided. Any concessions by the British to the Egyptians would be construed by the Sudanese as confirming their apprehensions of an ulti-

mate British withdrawal ; while, apart from this, it would be impossible to maintain their confidence and respect if the sequence of all the accusations and abuse of the last five years were seen to be not the reaffirmation of British predominance, but the admission of the Egyptians into a still greater share in the administration.

7. An uncompromising solution on the above lines is urged, not in any spirit of hostility to the Egyptians, with whose aspirations towards self-development and self-government in their own country the Sudan Government has every sympathy. It is urged solely as an essential condition for the maintenance of order and good government in the Sudan, and for the safety of the small body of British officials scattered over it. It is recognised that the Egyptians will not willingly accept such a settlement. But it is felt that in the present state of public opinion in Egypt any arrangment which provides for the retention of any form of British control will be equally unsatisfactory to them. This factory is in itself a strong argument against half-measures. It is urged that as the Egyptians will most probably be dissatisfied with and intrigue against any settlement which the British Government could possibly accept, it is not only useless, but dangerous to propose any compromise which would open to the Egyptians effective opportunities for such intrigue.

8 While the political situation is of paramount importance, the present economic situation must also be considered. The country has embarked on schemes which, in relation to its size and present resources, have involved extremely heavy capital liabilities. The prospects of the ultimate success of these schemes are very good. But they require careful nursing under quiet conditions for the next few years. Their success depends entirely on the human element, i.e., the native cultivators. Internal disturbances and loss of confidence, which might develop in the manner indicated in the preceding paragraphs, would be particularly unfortunate at the present time.

Further, the burden of these scemes has been shouldered by Great Britain, who has now many millions of capital in-

vested in the country. The proper utilisation of this money and the development of the Sudan for which it has been granted can only be guaranteed by British control.

9. For all the above reasons it is urged that the settlement must be such as to admit no doubt that in form and in fact administrative control will be single and undivided in British hands, and that, even if no settlement is reached, a clear declaration must be made that the British Government will accept no other policy.

IV. Acual Proposals

What alternations are necessary in the "status que."

1. It has been urged in this note that something more than the mere maintenance of the status quo is necessary. In order to explain the modifications which are required, it is necessary to examine the details of the status quo, both as laid down in the official documents and as embodied in actual practice.

2. So far as this is governed by official documents, it appears in the following :

(a) The Angli-Egyptian Convention of 1899 (copy attached).

(b) Financial Regulations (originally settled in 1899 and subsequently amended in 1901 and 1910) (copy attached).

The 1899 Convention.

3. As degards the 1899 Convention. This, after reciting the fact of the joint conquest and the agreement to give effect to the British Government's claim "by right of conquest to share in the present settlement and future working and development" of the system of administration for the Sudan, really gave the whole practical control of administration into

British hands (1) by article 3, which placed "supreme military and civil command" in the hands of the Govednor-General, who was to be appointed by Khedivial decree on the recommendation of the British Government and who was only to be removable with the latter's consent.

It appears, therefore, that, in order to retain effective control in British hands it is not actually necessary to demand any alteration in the 1899 Agreement. (Note. — It would, however, appear desirable to have the legal aspect of this question carefully considered. Further, there are some minod points on which amendments are desirable, e.g., adticle 7).

The Financial Regulations.

4. But if the convention might be allowed to stand, this

---

(1) That this was the intention is clear from the explanation given by Lord Cromer, who designed the arrangement (vide "Modern Egypt," vol. II, P. iii et seq. :

> "The facts were plain enough. Fifteen years previously Egyptian misgovernment had led to a successful rebellion in the Sudan. British rule had developed the military and financial resources of Egypt to such an extent as to justify the adoption of a policy of reconquestion. But England not Egypt had deconyuered the country ... from this point of view, therefore, the annexation of the reconquerred territoris by England would have been partly justifiable."

Lord Cromer goes on to state the various objections which he felt to such a course and the considerations which led him to adopt the compromise of forming anindependt political entity neither annexed by England nor assimilated by Egypt. Amongst these considerations he gives the first place to the dollowing :

> "It was essential that British influence should in practice be prevalent in the Sudan, in order that the Egyptians should not have conferred upon them 'a bastard freedom' to repeat the misgovernment of the past.

does not equally apply to the Financial Regulations. As explained by Lord Cromer : "The important question of financial control was treated outside the convention" (Annual Report for 1899). He further records how the first regulations were settled between himself, Lord Kitchener and Mr. Gorst at Omdurman in January 1899, and subsequently approved by the Egyptian Council of Ministers, and explains that they were designed to give the maximum of local freedom possible, but to preserve some measure of control from Cairo, because the Sudan was bound in its early years to require financial assistance from Cairo.

5. Financial assistance was, in fact, necessary until 1912. —

(a) To meet budget deficits (on normal recurrent expenditure).

(b) To provide credits for capital expenditure for railways, housing, telegraphs and general development.

(c) To provide for military defence.

Assistance under (a) and (b) is no longer necessary, but the military garrison is still entirely provided by the Egyptian army. Also, no interest is yet being paid in respect of advances made by Egypt in the past.

6. The question of the military garrison is separately dealt with below. As regards the debt, complicated and controversial questions arise which will be dealt with in another memorandum.

For the purpose of the present note, it may be said that, in respect of certain credits at least, the existence of a debt from the Sudan to Egypt must in fairness be admitted, and that it is most desirable that the amount of this debt, and the terms for interest payments and from its ultimate redemption, should now be the subject of a definite agreement. Such an agreement should be included in the terms of the present settlement.

7. It follows that Egypt must in any case be recognised as a substantial creditor of the Sudan, and, as such, be fairly

entitled to ful information as to her debtor's financial position, and also to some potential rights of financial control in the event of failure to fulfil the terms of the agreement referred to above.

On the other hand, the measures for control provided in the existing financial regulations are more stringent than the circumstances justify. They have not caused any difficulty till now, because the established practice has been that the powers of control by the Egyptian Government have been exercised through the British Financial Adviser. If, however, they were in future to be interpreted literally by an Egyptian Government which wished to be obstructive, they would give such opportunities for vexatious interference as to seriously hamper the conduct of the normal financial business of the Government. It is accordinly most important that the existing regulations should be modifid.

8. There is another very important reason for making a change now.

The British Government has, in the past few years assumed very heavy responsibilities on behalf of the sudan (as guarantors of Sudan Government loans for over L 13.000.000 and of the Kassala Railway Loan for L 1,250,000). If the present arrangements remain in force and are interpreted literally, the result would be that the Egyptian Government could control and hamper the Sudan's financial policy, while the British Government, which has at least an equally important stake, would as such, have no machinery of control to counterbalance that of Egypt.

9. It is therefore proposed :

(a) That such financial control as is agreed upon should be vested in a Joint Anglo-Egyptian Commission sitting in London.

(b) That a definite settlement should be arrived at covering:

(i) The amount of the Sudan debt to Egypt.

(ii) The amount of interest to be paid.

(iii) The date on which interest payments and amortisation of capital should begin.

(c) That so long as the Sudan Government fulfils its obligations in accordance with this settlement, the Joint Commission in London should merely have rights of access to the accounts and full information, but no right of interference at least in the conduct of the normal financial policy of the the Sudan.

10. Representation on a joint commission for the control of Sudan finances would, perhaps, do something to satisfy Egyptian amour-propre.

Form the Sudan point of view there would be no objection to it, as representation of this kind would make no impression on native opinon in the Sudan.

London is suggested instead of Cairo as the seat of the commission for the further reason that questions on Sudan finance would be the less likely to become subjects for debate in the Egyptian Parliament.

The Egyptian Army.

11. This is by far the most important and difficult question of all, as, with the exception of one British infantry battalion, a detachment of Garrison Artillery and a few details, the Egyptian Army provides the military garrison of the Sudan, where 65 per cent. of its rifle strength is actually stationed.

No part of the cost of maintaining this force is met by the Sudan and, indeed, through the traffic which it brings to the Sudan Railways, & c., it provides a source of revenue to the Sudan Government.

At present the Egyptian Government records in its annual accounts as a debit to the Sudan a figure supposed to represent the additional cost incurred by maintaining this portion of the Egyptian Army in the Sudan instead of in Egypt. This debt has never been acknowledge by the Sudan Government.

12. The Governor-General of the Sudan is also Sirdar (Commander-in-Chief) of the whole Egyptian Army. This was the practical arrangement adopted at the time to give effect to the provision of the 1899 convention, vesting the "supreme military and civil command in the Sudan in the Governor-General."

This arrangement, though convenient when it was made, did in fact, place the Governor-General, in his capacity as Sirdar under the authority of the Egyptian Minister of War. As long as Egyptian policy was virtually under British control this subordination was not felt, successive Ministers of War (the portfolio for rearly twenty years being combined with that of Minister of Public Works) being content to be guided by the Sirdar as their expert adviser, and to leave the direction of all military affairs in his hands.

13. After the declaration of the 28th February, 1922, the portfolio of Minister of War was separated from that of the Public Works, and between that date and February 1924, two Egyptian Army officers (one on pension, the other on the active list) successively held the former portfolio. Both these ministers took a much more active interest in military affairs. They however, invariably consulted the Sirdar in questions affecting future policy and changes in regard to the army, and never interfered in matters pertaining to the Sirdar as executive head of the Egyptian Army. The one change of importance made in this period was that the Sirdar's discretionary power to replace British officers as vacancies occurred was made subject to the approval of the Council of Ministers.

14. The advent of a Zaghlulist Government to power in February last has placed the Ministry of War in the hands of a Minister who has expressed the view that he is the virtual head of the army, and that every matter of even the most minor importance must be referred to him. This view has been officially endorsed by the Government, and as a result, a policy of procrastination and obstruction is being pursued, which is gradually weakening the authority of the Sirdar and undermining the discipline of the army.

Further, the Prime Minister has recently publicly stated that it should be the policy of the Egypian Government to substitute an Egyptian officer for the present Sirdar, as "it was not in keeping with the dignity of Egypt as an independent country that a foreigner living in the Sudan should hold that position." He further stated that he would like to see all officers Egyptian. Such an aspiration is, in itself, reasonable enough. What requires emphasis is that its having been made the subject of a public declaration at the present time must have the effect of destroying the authority of the presnet Sirdar, and of all other British officers with th Egyptian Army.

15. The state of affairs described in the preceding paragraph is already influencing the attitude the discipline of Egyptian officers, and through them this influence must spread to Sudanese officers and ultimately to the men. Moreover, the general spiria thereby created must gradually make the position of the British officers intolerable.

It may thus became impossibl to to obtain this services in the future, even if the Egyptian Government does not, in fact, cut off the supply by the simple expedient of refusing saction for new postings.

16. The danger of the presence of an Egyptian Army in the Sudan subject to such influences cannot be ignored. There is not only the immediate fear of intrigues by Egyptian officers, but the further risk of the army itself becoming a menace to public security through its inevitable demoralisation, or as the result of its use as a political instrument.

17. Whilst the conditions detailed above afford strong arguments against any delay in arriving at a settlement, they also make clear the necessity for the settlement, when made, ensurinng a decisive change in the present position by placing the military garrison of the Sudan under the sole control of the Governor-General.

18. The method for establishing and maintaining such control next requires consideration.

It was obviously the intention of the 1899 convention that the placing of "supreme military command" in the hands of the Governor-General should provide it. But, as has already been shown, the exprience of to-day is proving that if the control of finance, personnel, and promotions, in regard to the army in the Sudan is vested in the Egyptian Government, the mere military command of that army will not enable the Governor-General to maintain its efficiency, nor even to prevent its becoming a source of danger in the country. Merely to insist on the observance of the 1899 convention will not, therefore, meet the case. It is necessary to alter, not the terms of the convention, but the conditions to which those terms apply.

19. It has been suggested that the Egyptian Army should be separated into two distinct portions-an army for Egypt and a Sudan army, each under its own Sirdar, and that the Governor-General of the Sudan should be in command only of the latter.

This might overcome Egyptian objections to the present state of affairs ; but for the reasons already explained it cannot be accepted by the Sudan Government as a satisfactory solution, unless the Sudan army has an entirely distinct and complete organisation of its own and is under the single control of the Sudan Government and not of the War Office at Cairo (cf., the Indian Army). The difficulties involved in insisting on this are fully recognised by the Sudan Government but it is urged that half-measures will not meet the case, and that the time has come frankly to face the situation.

20. The outstanding difficulty is, of course, financial. If the Sudan army is so completely removed from the control of the Egyptian Government, will that Government continue to pay for it ?

It must be assumed that the Egyptians will make use of a refusal to find the necessary money as one of their main weapons for opposing such a proposal. The only possible answer would appear to be on the following lines :

(1) If the Sudan Government pays for its own army, then it can have an army suited to its needs, which will cost about half of the present Egyptian army in the Sudan.

(2) If Egypt wishes to benefit by the peaceful administration of the Sudan and security for the exercise of the water rights which it has been proposed to guarantee to her (vide Part II, paragraph 8 above), then it is not unreasonable that she should have to contribute part of the expenditure which is necessary for the preservation of such security.

21. The maintenance of the present Egyptian Army in the Sudan costs the Egyptian Government about L.E. 1,200,000 annually. It is estimated that an army sufficient for the internal requirements of the Sudan Government could be maintained for L.E. 600,000 annually.

The financial difficulties might be overcome if Egypt, instead of spending LE. 1,200,000 annually on maintaining from her own troops the military garrison of the Sudan, made an annual contribution to the Sudan Government of LE. 500,000 towards the cost of the defence of the Sudan — the charge for the Sudan army being born on the budget of the Sudan Government, which under the above proposal would contribute the balance (i.e., L.E. 100,000) of the total cost from its own resources.

The period of transition would be a matter of some difficulty but the prospect of an ultimate annual saving of LE. 700,000, combined with the unequivocal guarantee of her water supplies, ought provided only that a resonable atmosphere can be created, to prove not unattractive to the Egyptians.

It is not material for the purposes of this present note to dilate at length on the various factors and calculations upon which the terms of this proposal are based. It should, however, be realised that such a rearrangement would place a greatly increased strain on the finances of the Sudan Government. It will be appreciated that accurate forecast of the Sudan Government's revenue over the next five to ten years is

exceedingly difficult, as it depends so greatly on the practical outcome of the Gezira and Kassala schemes. It can, however, be stated that the proposal made is not on financial grounds outside the limits of practical possibility. This aspect of the matter must in due course receive full and careful consideration by His Majesty's Government, in which consideration I pressume that His Majesty's Treasury would be asked to join.

Racapitaulation of Actual Proposals.

22. *These may be summarised as follows*

(1) A clear and unequivocal statement by the Bditish Government that British control of the administration of the Sudan is to be maintained. This statement should be made whatever may be the outcome of the proposal for negotiations.

(2) An agreement between the Bditish and Egyptian Governments containing the following provisions — and. subject to any modifications involved by these, confirming the convention of 1899 :

(a) Financiay.

(i) The amount of the Sudan debt to Egypt and conditions for payments by way of interest and amortisation to be fixed.

(ii) The existing Financial Regulations to be cancelled and a joint Anglo-Egyptian Commission sitting in London to be appointed to supervise and control the Sudan finances. No control over current financial operations so long as the obligations settled under (i) are punctually performed.

(b) Integrity of Southern Frontier of Egypt to be Guadanteed.

(c) Water Rights.

Existing rights to be guaranteed to Egypt and a fair share (jointly with the Sudan) in surplus water. The rights of the Sudan to be settled on a "water consumption" basis and all area restrictions to be removed.

Egypt to have such rights of inspection in the Sudan as may be reasonably necessary to protect her interests.

Co-operation between the two Governments in collection of hydrographical data.

(d) Army :

Arrangements to be made for the reduction of the present force in the Sudan to a force organised mainly on a territorial basis in accordance with a plan prepared by the Sudan Government, under which the Egyptian units at present in the Sudan would be withdrawn to Egypt and the Sudanese battalions gradually disbanded. The reorganisation to be completed within four years, at the end of which the Egyptian Govrnment would be under no obligation to maintain troops in the Sudan, but would contribute L.E. 500,000 annually to the cost of the defence of the Sudan.

(There would, of course, be no objection to the Egyptian Government maintaining a small garrison of troops in the Sudan in the same way as is done now by His Majesty's Government.)

(e) Various minor provisions on such matters as customs (a modification of article 7 of the 1899 convention), currency and trade agreements.





مصـــادر البحث



مصـــادر البحث

أولا ـ الوثائـــق :

١ ـ وثائق سرية لم يسبق الاطلاع عليها ونشرت بعضها لأول مرة :

(أ) الوثائق التى نشرتها ضمن الملاحق ٠

(ب) وثائق ومطبوعات سرية اطلعت عليها ٠

٢ ـ وثائق غير منشورة ومباح الاطلاع عليها ٠

٣ ـ وثائق منشورة ٠

ثانيا ـ الدراسات التى قام بها شخصيات شاركت فى احداث فترة البحث :

ثالثا ـ الدراسات العامـــة :

رابعا ـ الدوريـــات :



أولا : الوثائق

١ ـ وثائق سرية لم يسبق الاطلاق عليها وأنشر بعضها لاول مرة

(أ) الوثائق التى نشرتها ضمن الملاحــق :

١ ـ وثائق توضــح طبيعــة وتطور العلاقــات الاقتصاديــة ـ والماليــة خصوصا ـ بين ومصر والسودان :

(أ) القرار الوزارى المصرى الصادر فى ١٨٩٩/١/١٦ الخـاص بتنظيم الادارة المالية فى السودان •

(نشر ضمن الملاحق)

(ب) التنظيمات المالية التى كان يجب على حكومة السودان مراعاتها (٦ مايو ١٩٠١) •

(نشر ضمن الملاحق)

(ج) التنظيمات المالية التى كان يجب على حكومة السودان مراعاتها (١٥ فبراير ١٩١٠) •

(نشر ضمن الملاحق)

(د) تسوية سنة ١٩١٢ المالية •

(نشر ضمن الملاحق)

٢ ـ الوثائق الخاصة بتعديل الحدود بين مصر والسودان •

الوثيقتان اللتان أثرتا على الحدود بين مصر والسودان بعد الاتفاق الثنائى سنة ١٨٩٩ وهما :

(أ) قرار ناظر الداخلية المصرى فى مارس سنة ١٨٩٩ بشأن منطقة خلفــا •

(نشر ضمن الملاحق)

(ب) قرار ناظر الداخلية المصرى فى ١٩٠٢/٧/٢٦ بشأن منطقة حلايب وما جاورها •

(نشر ضمن الملاحق)

٢ ـ وثائق خاصة بالسياسة الادارية التى نفذتها حكومة السودان :

(أ) مذكرة كتشنر السرية رقم ١ الى المديرين ·
(١٩ يناير ١٨٩٩)

Confidential Memorandum No. 1 to Mudirs. January 1899.

(نشر ضمن الملاحق)

(ب) مذكرة حكومة السودان عن السياسة الادارية العامة
(مارس ١٩٢٢)

Sudan Government : (General Arministion Policy (Strictly Confidential).

(نشر ضمن الملاحق)

(جـ) مذكرة بشأن سياسة حكومة السودان تجاه السكان الوطنيين :
(١٩٢٦)

Sudan Government

A note on Government Policy Towards the Native Population with particular Reference to the Tribes of Kasala and the Gash.

(نشر ضمن الملاحق)

٣ ـ المنشورات الادارية السرية جـدا :

تنظيمات بشأن الرقيق الهاربين ·

منشور سرى رقم ١ لحكومة السودان فى ٢٨/١/١٩٠٢ ·

Sudan Government ; Regulations as to Escaped Slaves & C.
"Confedential" Circular Memorandum No. 10.
January 28th. 1902.

وهو نموذج من الوثائق التى تحمـل تعليمات حـكومة اسـودان الى المديرين بشأن السياسة الادارية الواجب اتباعها فى البلاد ·

وكان السكرتير الادارى لحكومة السودان يصدر هذه المنشورات وهى تمثل الوجه الحقيقى للسياسة الادارية فى السودان وقـد صدر منهـا فى الفترة التى أدرسها ٢٦ منشورا سريا عثرت منها على ثلاثة فقط ·

(أحدها نشر ضمن الملاحق)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٤ ـ وثائق تكشف الغرض الحقيقى من انشاء مجلس الحاكم العام بالسودان سنة ١٩١٠ وتنظيم العمل به :

وهى مجموعة الوثائق والمراسلات التى انتهت بانشاء مجلس الحاكم العام وقد اخترت من هذه الوثائق مجموعة تغطى فترة البحث وأهمها ما يلى :

(أ) رسالة شخصية Private كتبها المستر فيبس R. R. Phipps السكرتير الادارى لحكومة السودان فى ١٨ سبتمبر ١٩٠٩ وأرسلها من بلايموث ببريطانيا الى لى ستاك رئيس المخابرات فى السودان آنذاك ٠
(نشر ضمن الملاحق).

(ب) مذكرة كتبها المستر بونهام كارتر Bonham Carter السكرتير القضائى لحكومة السودان فى١٨/٩/١٩٠٩وأرسلها من روجيت ببريطانيا ٠
(نشر ضمن الملاحق)

(جـ) مذكرة كتبها السير ألدون جورست قنصل بريطانيا العام فى سنة ١٩٠٩ بشأن التغييرات المقترحة فى نظام الادارة فى السودان ٠

(د) مذكرة الجنرال ونجت حاكم عام السودان لتفسير مواد قانون مجلس الحاكم العام وما يكمن وراء كل مادة وأسباب ورودها ٠

(هـ) مذكرة السير ألدون جورست قنصل بريطانيا العام فى مصر الى الجنرال ريجنالد ونجت حاكم عام السودان فى١٣/١/١٩١٠، بشأن تنظيم علاقة الرجلين فيما يتعلق بالحكم فى السودان ٠
(نشر ضمن الملاحق)

٥ ـ وثائق عامة ـ العلاقات المصرية السودانية سنة ١٩٢٤ وما يبيت لها :

(أ) مذكرة السير لى ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى بشأن مستقبل الأوضاع بالسودان ٠ (١٢ يونيه ١٩٢٤) ٠

وقد أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية عن طريق لورد اللنبى وذلك استعدادا لاجتماع الاثنين بالمستر رامزى ماكدونالد رئيس وزاره بريطانيا قبل بدء مفاوضات الأخير مع سعد زغلول باشا ٠ ومعروف أن ستاك قد قتل بعد ذلك بحوالى أربعة أشهر٠
(نشر ضمن الملاحق).

(ب) وثائق ومطبوعات سرية اطلعت عليها :

١ ـ Review of the Sudan Reports by Lord Cromer.

وتحوى النقد والتعليقات والملاحظات والتوجيهات والاستفسارات التى كان يكتبها لورد كرومر بعد اطلاعه على التقرير السنوى لحكومة السودان ويرسلها الى تلك الحكومة للعمل بها أو الرد عليها وكان كرومر يخص كل ادارة أو مصلحة بقسم خاص من تعليقه ٠

ويبدو أن أسلوب كرومر فى العمل قد انتهى باستقالته ١٩٠٦ لأنى لم أوفق فى العثور على تعليقات مماثلة لمن خلف كرومر فى منصبه بمصر (جورست أو كتشنر أو ونجت) ٠

٢ ـ Anglo Egyptian Sudan Handbook Series.

وهى مجموعة كتيبات سرية وضتها ادارة المخابرات بحكومة السودان عن مديرياته المختلفة وأحوالها الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والسكانية من واقع ما تجمع لدى الحكومة من تقارير رسمية واخباريات مختلفة ٠

وكانت حكومة السودان تزود بها كبار موظفيها البريطانيين للاسترشاد بها فى عملهم باعتبارها تضم المعلومات الرسمية عن السودان التى يهم الحكومة أن تزودهم بها وقد اطلعت منها على الاعداد التالية :

a) The Bahr El Ghazal Province, London, Dec. 1911.

b) The Equotoria Province. ,

٣ ـ Sudan Government Memoranda

وهذه كتيبات تكمل المجموعة السابقة وقد وضعت بعد ذلك بفترة بواسطة مديرى المديريات وكبار الموظفين من واقع تجاربهم وخبراتهم لتوزع على كبار الموظفين كذلك كاساس يرجع اليه كل فى عمله ٠

وقد اطلعت منها على الأعداد التالية :

1. Mongalla.

2. The Nuba.

٤ ـ Minutes of the Proceedings of the Governor General Council, (Private).

وتقع فى ١٩ مجلدا سريا تحوى جميع مناقشات مجلس الحاكم العام وقراراته والمذكرات التى عرضت عليه منذ قيامه سنة ١٩١٠ حتى نهاية الحكم الثنائى سنة ١٩٥٣ ·

وقد تمكنت من الحصول على مجموعة كاملة منها أودعتها مكتبة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ ·

٥ ــ Sudan Government

Note on the Payments made by Egypt to the Sudan since 1899 (Financial Memorandum No. 2. 1924).

July 1924.

وهى مذكرة طويلة تقع فى ٣٩ صفحة من القطع الكبير وضعهـا فى يوليو ١٩٢٤ المستر جورج تشستر G. Chester السكرتير المـالى لحكومة السودان · استعدادا لمواجهة الموقف الذى كانت تعد له بريطانيـا لفصل السودان عن مصر نهائيا وحسم موضوع ديون مصر على السودان التى لم تكن قد حسمت بعد منذ ١٨٩٩ فضلا عن قرب بدء المفاوضات المرتقبة بين سعد باشا وماكدونالد واحتمال أثارة موضوع السودان خلالها ·

ويزيد من أهمية هذه الوثيقة المجموعة الكبيرة من الوثائق السرية التى تضمنتها كملاحق واستغرقت منها ١٦ صفحة كاملة ولم يكن من الممكن حاليا الاطلاع على مثل هذه الوثائق لولا هذه المذكرة المالية ·

٦ ــ Report on Political Agitation in the Sudan.

وقد وضع هذا التقرير فى ١٩٢٥/٤/٢١ لجنة خاصة تكونت من كل من المستر J. M. Ewart رئيسا والمستر R. E. H. Baily مساعد مدير الخرطوم والمستر R. Daves من رجال المخابرات أعضاء ·

وقد كلفت هذه اللجنـة باستقصـاء أسباب ثورة ١٩٢٤ بالسودان فوضعت هذا التقرير وفيه جهد واضح من جانب أفراد اللجنة بغض النظر عما ورد به من آراء ·

وأهمية هذا التقرير تكمن فى ملاحقة الثلاثة عشر حول أهم جوانب ثورة ١٩٢٤ وقد وزعت حكومة السودان التقرير على مديرى المديريات ومن فى مستواهم من موظفيها وطلبت اليهم بكتابها المؤرخ فى ١١ يونيه ١٩٢٥ (سرى) والموفق بالتقرير معاملة التقرير بأقصى درجات السرية ·

٢ ـ وثائق غير منشورة (مباح الاطلاع عليها)

(أ) دار المحفوظات العمومية بلندن Public Record Office

وقد حصلت منها على أفلام لوثائق عن المجموعتين التاليتين :

١ ـ مجموعة F.O. 78 (Egypt)

وتمثل هذه المجموعة المراسلات الرسمية بين القنصل البريطانى العام فى القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن ٠

ويدخل منها ضمن الفترة التى أدرسها الأجزاء التالية :

Vols 4956, 4957, 5022, 5050.

٢ ـ مجموعة F. O. 141.

وتمثل هذه المجموعة المراسلات الرسمية بين وزارة الخارجية والسفير البريطانى فى تركيا ٠

وقد استخدمت منها فى بحثى الجزء ٣١٥ (Vol. 315)
ويتضمن المراسلات من سلسبورى الى السفير البريطانى فى تركيا سنة ١٨٩٦ ٠

(ب) دار الوثائق المركزية بالخرطوم :

وقد اطلعت فيها على الآتى :

١ ـ مجموعة Genco

وهو اختصار لعبارة Governer General Council.

وتضم التقارير التى رفعت الى الحاكم العام ومجلسه فى شتى المواضيع وكذلك المناقشات التى دارت فى اجتماعات مجلس الحاكم العام والقرارات التى اتخذت ٠

وقد استفدت من هذه المجموعة بالأقسام التالية :

(أ) القسم الأول Class 1 وهو خاص بالملفات العامة وتحوى شتى الموضوعات السياسية والادارية والاقتصادية ٠

(ب) القسم الثانى Class 2 ويضم محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام ٠

(ج) القسم الرابع Class 4 ويشمل المسائل التنظيمية لحكومة السودان وطرق تصريف الأمور به ، والتعيينات والاتفاقيات المعقودة مع مصر بشأن السودان ·

٢ ــ مجموعة Palace

وتحوى هذه المجموعة كل ما يتصل بعلاقات السودان الخارجية وما ينشر عنه خارج السودان والتقارير التى تكتب عن السودان ككل وأهم أقسامها ما يلى :

(أ) القسم الثالث Class 3 ويحوى كل شيء عن حدود السودان ·

(ب) القسم الرابع Class 4 ويحوى الأوراق الخاصة بالعلاقات بين مصر والسودان وخصوصا الجوانب المائية والمالية ، وكذلك أحداث سنة ١٩٢٤ ·

٣ ــ مجموعة *Civsec*

وهى اختصار لعبارة Civil Secretary وهذه أهم مجموعات الأرشيف اذ تحوى أوراق السكرتيرالادارى لحكومة السودان وتتضمن كل ما يتصل بشئون البلاد الداخلية من حيث الادارة والاقتصاد والتعليم والحدود وما شاكل ، وأهم أقسام هذه المجموعة ما يلى :

(أ) القسم الأول Class 1 وهو خاص بالادارة وتطورها فى السودان ·

(ب) القسم السادس والستين Class 66 وهو خاص بالقبائل ·

(ج) القسم الحادى والتسعين Class 91 وهو خاص بالحدود ·

(د) القسم السابع والتسعين Class 97 وهو خاص بمصر ·

وتحظر دار الوثائق بالخرطوم الاطلاع على أوراق هذه المجموعة ·

٤ ــ مجموعة Intel.

وهو اختصار للفظ Intelligence

ويمكن تقسيم الموجود منها نتيجة تطور تبعية جهاز المخابرات ذاته الى ما يلى :

(أ) القسم الخاص بالسودان فى تقارير مخابرات الشرق الأوسط السنوى . وهذه تنتهى سنة ١٩١٣ وبعدها تنفصل مخابرات السودان بتقاريرها .

(ب) التقارير الشهرية والسنوية التى تعدها الادارة نتيجة حصيلة ما يكتبه عملاؤها وأعوانها المنبثون فى البلاد من السودانيين وغير السودانيين . يضاف الى ذلك بعض الدراسات التى قام بها جهاز المخابرات لمواضيع وأحداث معينة وأهم ما فى هذه المجموعة بالنسبة لفترة البحث الأقسام التالية :

١ ـ القسم الأول Class 1 وهو خاص بعلاقات السودان الخارجية وحدوده .

٢ ـ القسم الثانى Calss 2 وتشمل تطور الادارة فى البلاد وسياسة الحكومة .

٥ ـ مجموعة Reports

وتضم التقارير التى طبعتها حكومة السودان أهمها ما يلى :

(أ) القسم الثانى Class 2 ويحوى التقارير السنوية عن ادارة السودان وماليته وأحواله العامة من سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٥١ .

(ب) القسم الرابع Class 4 ويحوى تعليقات على التقارير السنوية لحكومة السودان من سنة ١٩٠٣ حتى سنة ١٩٠٦ .

(جـ) القسم الخامس Class 5 ويحوى التقارير الفنية المنوعة عن الاقتصاد ومياه النيل والتعليم والتعاون والتربة ... الخ .

(جـ) وثائق عابدين :

وقد اطلعت فيها علي الدكريتات والأوامر الخاصة بالسودان طوال القرن التاسع عشر .

كما تابعت بعض التقارير التى وضعت عن السودان أثناء الحكم المصرى له .

٣ ـ وثائق منشورة

« أ » وثائق أفرنجيـــة :

1. Report of the Special Mission to Egypt, Sumitted to the Secretary of State, December 29, 1920.
British White Paper — CMD 1331).

وهو التقرير الذى وضعته لجنة ملنر بعد انتهاء مهمتها فى مصر والسودان ، ومحادثاتهـا مع سعد زغلول باشا ونشر على شـكل كتاب أبيض سنة ١٩٢١ ٠

2. Woolf, Leonard,
Empire and Commerce in Africa, A Study of Economic Imperialism, London, 1932.

وهو تقرير طويل يقع فى ٣٧٦ صفحة من القطـع المتوسط كتب أساسا للجنة ادارة أبحاث العمل البريطانية ٠

ثم طبع بعد ذلك ونشر سنة ١٩٣٢ وطرح للتداول ٠

وهو تقرير جيد استند فيه واضعه الى كثير من الوثائق الأصليـة وكانت النزعة الانسانية واضحة على كتابته ٠

وأهم أجزائه بالنسبة للرسالة هو الفصل الخامس من القسم الثانى الخاص بالصراع الدولى فى حوض النيل الأعلى وقد اتخذ المؤلف له عنوانا هو « الحبشة والنيل » ٠

3. Sudan Government, Notes on the Gezira Project. London 1926.

4. Sudan Government, Notes on the Administration Purposes in the Anglo Egyptian Sudan.

5. Sudan Government, Statistical Returns of External Trade, (1940 — 1944). Khartoum 1944.

6. Sudan Government, Report on the Finance, Administration and Conditions of the Sudan.

وكانت حكومـة السودان تضـع هذا التقرير كل عام من واقـع التقارير السنوية التى تعدها المصالح الحكومية والمديرون المختلفون فى السودان عن أحوال البلاد الادارية والاقتصادية والمالية ٠٠٠ الخ وما قامت

به حكومة السودان فى هذه المجالات ثم يقدم له الحاكم العام بمذكرة شاملة عن أحوال السودان ويرفعه بعد ذلك الى القنصل البريطانى بالقاهرة · وقد كان هذا التقرير وافيا حتى ١٩١٣ وبعد ذلك اتخذ طابعا دعائيا لحكومة السودان البريطانية وكانت تقوم جريدة المقطم بترجمته الى اللغة العربية كل عام ·

وقد قمت بتزويد مكتبة جامعة القاهرة بمجموعة كاملة منه من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٤٩ ·

7. Herwitz J. V. ; Diplomacy In the Near and Middle East A documentary Record 1535 — 1914. 2 vols. New York 1950.

وقد نشر المذكرة التفسيرية التى وضعها لورد كرومر للاتفاق الثنائى المعقود بين مصر وبريطانيا فى ١٩/١/١٨٩٩ ·

8. I. P. Gooch, & Harold Temperly ; British Documents on the Origin of the War 1898-1914.

9. Republic of Egypt.
(Presidency of the Council of Ministers) the Sudan under the New Agdeement.

ويضم مجموعة من الوثائق الخاصة بالسوداو وتطور علاقته بمصر من ١٨٤١ حتى ١٩٥٣ ·

10. Parliamentary Debates Hansard)
House of Lords (Fifth Series).

وهى محاضر مجلس العموم واللوردات البريطانية ·

(ب) وثائق عربيــــة :

١ ــ مجموعة الأوامر والدكريتات :

القسم الأول من مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ·

٢ ــ مجلس النواب :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ·

(بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى القاهرة ١٩٣٧) ·

(القاهرة ١٩٣٧)

ويضم فيما يتعلق بالبحث مجموعة كبيرة من الملاحق أهمها المحاضر الكاملة لجلسات المفاوضات المصرية البريطانية من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٦ وغير ذلك من الوثائق الكثيرة فى الفترة التى أدرسها ثم مناقشات مجلس النواب المصرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ورأى الأعضاء فى العلاقات المصرية السودانية وكان عدد كبير منهم قد عاشوا أحداث فترة البحث وشاركوا فيها ٠

٣ ـ اللواء الأبيض أمام القضاء سنة ١٩٢٥ ٠

(نشرها سليمان كشه فى العدد الرابع من مجلته « مرآة السودان مارس ١٩٥٧) الخرطوم ١٩٥٧)

ويحوى محاضر التحقيق مع أعضاء اللواء الأبيض بعد القبض عليهم واخماد الحركة سنة ١٩٢٤ وفيها معلومات مفيدة ٠

٤ ـ محمد أبو الفتوح ٠

مذكرة عن السودان المصرى ٠

وترجع اهميتها الى أن محمد أبو الفتوح كان مستشارا فنيا للوفد المصرى فى مفاوضات عدلى كيرزن ٠

وقد وضع محمد أبو الفتوح مذكرته فى ٥ أغسطس ١٩٢١ أثناء المفاوضات ٠

وتتضمن المذكرة عرضا سريعا لمسألة السودان من وجهة النظر المصرية منذ الفتح المصرى فى القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٢١ وقد جمع مادتها من الأوراق الرسمية ووثائق الحكومة المصرية كما ذكر فى آخر المذكرة والفقرة الأخيرة من المذكرة هى أهم ما جاء بها اذ تحوى بيانات وافية عن ديون مصر على السودان ٠

وبرغم عدم عرض المذكرة فى المفاوضات الا أنها تمثل رأى مصر الرسمى فى هذه الديون ولو أتيحت الفرصة لعرض موضوع الديون لكانت مذكرة أبو الفتوح من غير شك أحد عناصر هذا البحث من أساسه ٠

٥ ـ جمهورية مصر (رئاسة مجلس الوزراء) ٠

السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٣ ٠

القاهرة ١٩٥٣

٦ ــ الجمعية العمومية : محاضر الجلسات ٠

٧ ــ مجلس شورى القوانين :

مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ ــ ١٩١٠

مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩١٠ ــ ١٩١١

مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩١١ ــ ١٩١٢

٨ ــ مجلس النواب ٠

مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ١٥ مارس ١٩٢٤ ــ ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ ٠

مجموعة محاضر دور الانعقاد الثانى نوفمبر ١٩٢٤ ٠

٩ ــ مجلس الشيوخ ٠

مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ١٥ مارس ــ ١٠ يولية ١٩٢٤٠
مجموعة مضابط دور الانعقاد الثانى نوفمبر ١٩٢٤ ٠

ثانيا : الدراسات التى قام بها شخصيات شاركت فى أحداث فترة البحث

(أ) كتب للمسئولين من خدموا فى السودان :

1. Archer, Sir Geofry; A Historical Memories of an East African Administrator. London, 1953.

2. Atiya, Edward ; An Arab Tells his Story, A study of Loyalty.

3. Duncan, J.S R. ; The Sudan. A Record of Achievement. London, 1952.

4. Hamilton, J.A. ; The Anglo Egyptian Sudan From Within. London, 1935.

5. Handerson, K.D.D. ; The Story of Anglo Egyptian Sudan London, 1944.

6. Handerson, K.D.D. ; The Making of the Modern Sudan. The Life and Letters of Sir Douglas Newbold. London, 1952.

7. Holt, P.M. ; The Modern History of the Sudan. From the Fung Sultanate to the Present Day. London, 1961.

8. McMichael, Sir. H. ; History of the Arabs in the Sudan Some accounts of the People. (2 Vols). London, 1922.

9. McMichael, Sir. H. ; The Sudan. London 1954.

10. Nadel, The Nuba, London, 1948.

11. Pritchard Evans ; The Nuer& London, 1939.

12. Pritchard, Evans ; The Zandey. London, 1939.

13. Seligmann C. G. ; The Pegan Tribes of the Nilotic Sudan. London 1932.

14. Symes; Tour of Duty. London 1946.

15. Wingate, Sir Roland ; Wingate of the Sudan. London, 1955.

(برغم أن السير رونالد ونجت لم يعمل بالسودان ولكنى ضممته الى هذه القائمة لأنه كتب كتابه عن أبيه الجنرال رجنالد ونجت من واقع الأوراق التى ورثها عنه والتى وضعت حاليا فى جامعة درهام الانجليزية) .

ب ـ كتب للمسئولين من الانجليز الذين خدمو فى مصر

16. Colvin, Sir Auckland; The Making of Modern Eyypt. London, 1906.

17. Cromer, The Earl of ; Modern Egypt. London, 1911.

18. Lloyd, Lord G. ; Egypt since Cromed. London, 1933.

19. Milner, Sir Alfred ; England In Egypt. London, 1902.

20. Wavell, Viscount ; Allenby In Egypt. (Vot. 11, A study of Greatness). London 1943.



ثالثا : الدراسات العامة

كتب أفرنجيــة :

1. Arminjon, P. Situation Economique et Financiere de L'Egypte et le Sudan Egyptien. Paris, 1915.
2. Abbas, Mekki. The Sudan Question ; The Despute over the Anglo Egyptian Condominiurm 1881 — 1951. London, 1951.
3. BADDUR, A. F. Sudanese, Egyptian Relations. The Hague, 1960.
4. El Cheibany, Situation Administration & Economique du Sudan. 1926.
5. El-Erian, Dr. Abdalla A., Condominium and Related Situation in International Law. With special reference to the Dual Administration of the Sudan and the Legal Problems Arising out of it; Cairo, 1952.
6. Fabumi, L. A. The Sudan in Anglo Egyptian Relations 1800-1956. A Case Study in Power Politics. London, 1960.
7. Howell, Morton. Egypt's Past Present And Future. Ohio 1929.
8. HALLEY, Lord. An African Survey. A study of Problems Arising in Africa South the Sahara, Oxford, 1945.
9. Langer, William L. The Diplomacy of Imperializm. (1890-1902), 2 Vols. New York, 1951.
10. Law Sidney; Egypt In Transition, London 1938.
11. Lawrance : Principles of International Law. London, 1937.
12. Lepsius, R. Letters From Egypt and Ethiopia, London, 1853.

13. Mariette E. Pasha, Letters et Souvenirs Personelles. Paris. 1904.

14. Marlow John, Anglo Egyptian Relations 1800-1953. London, 1954.

15. F. Percy Martin, The Sudan In Evolution. (A study of the Economic Financial & Administrative conditions of the Anglo Egyptian Sudan). London, 1921.

16. Murry & Silva White, Savel Baker. London 1899.

17. Newman, E.W. Polison. Great Britain in Egypt. London, 1928.

18. Okeil Dr. Dkeil A. la Situation international du Sudan, (Theses pour la doctorat en droit presenté et soutenue liquement), Université de Paris — Faculté de droit, Paris, 1953.

19. O'rourke Vernon A. The Juristic Status of Egypt and The Sudan.

(The John Hopkins University Studies in Historical & Political Science). Baltimor 1935.

20. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt (1914 - 1936).
Information Department Paper No. 19. London, 1936.

21. Shebeika Dr. Mekki. British Policy in The Sudan (1882-1902). London, 1952.

22. Shukri, M. F., The Khedive Ismail & Slavery In the Sudan, 1867-1879. Cairo, 1938.

23. Silva White, Arther; The Expansion of Egypt. Under Anglo-Egyptian Condonimiun. London, 1899.

24. Stratchey, Lytton ; Eminent Victorians. London, 1938.

25. Toynbee Arnold ; Survey of International Affairs 1924. London, 1926.

26. Toynbee Arnold ; Survey Of International Affairs, 1925. London, 1927.

27. Zetland; The Marquess Of Lord Cromer. London, 1932.

كتب عربيـة :

١ ـ أحمد شفيق — مـذكراتى فى نصـف قـرن — القاهرة ١٩٣٦

٢ ـ أحمد شفيق — حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ والحولية الثانية ١٩٢٥ — القاهرة ١٩٣٨

٣ ـ بابكر بدرى (الشيخ) تاريخ حياتى (٣ أجزاء) — الخرطوم ١٩٦٠

٤ ـ باحث مطلع محزون — ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية — الاسكندرية ١٩٣١

٥ ـ داود بركات — السـودان المصرى ومطامـع السياسة البريطانية — القاهرة ١٩٢٤

٦ ـ الدرديرى محمد عثمان مذكراتى ١٩١٤ ـ١٩٥٨ — الخرطوم ١٩٥٨

٧ ـ راشد البراوى — المـركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس — القاهرة ١٩٥٢

٨ ـ زاهر رياض — السودان المعـاصر منذ الفتـح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ـ ١٩٥٣ — القاهرة ١٩٦٦

٩ ـ عباس محمود العقاد سعد زغلول (سيرة وتحية) — القاهرة ١٩٣٦

١٠ـ عبد الرحمن الرافعى الثورة المصرية

١١ـ عبد الرحمن الرافعى ثـورة ١٩١٩ ـ تاريـخ مصر القـومى من سنـة ١٩١٤ الى ١٩٢١ — القاهرة ١٩٤٦

١٢ـ عبد الرحمن الرافعى فى أعقـاب الثورة المصريـة (جزءان) — القاهرة ١٩٤٧

١٣ــ عمر طوسون — المسألة السودانية — القاهرة ١٩٣٦

١٤ــ محمد أحمد محجوب — الحكومة المحلية فى السودان — القاهرة ١٩٤٥

١٥ــ محمد توفيق مصطفى — تعليقات على دستور الحكم الذاتى — الخرطوم ١٩٥٥

١٦ــ محمد حسن عوض — قصة كفاح البطل على عبد اللطيف — القاهرة ١٩٥٥

١٧ــ محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية — القاهرة ١٩٥١

١٨ــ محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (الجزء الأول) — القاهرة ١٩٥٢

١٩ــ دكتور محمد صبرى — الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر — القاهرة ١٩٤٨

٢٠ــ محمد عبد الرحيم — الصراع المسلح على الوحدة فى السودان أو الحقيقة من حوادث سنة ١٩٢٤ — القاهرة ١٩٦٠

٢١ــ محمد عبد الله حسين — السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية (ثلاثة أجزاء) — القاهرة ١٩٤٧

٢٢ ــ محمد على الغتيب — الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس (الجزء الثانى ــ ثورة مصر) — القاهرة ١٩٦٢

٢٣ــ محمد فؤاد شكرى — الحكم المصرى فى السودان — القاهرة ١٩٤٧

٢٤ــ محمد فؤاد شكرى — مصر والسيادة على السودان — القاهرة ١٩٥٧

٢٥ــ محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان (تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ ــ ١٨٩٩) — القاهرة ١٩٥٧

٢٦ــ مكى شبيكه — السودان فى قرن (١٨١٩ ــ ١٩١٩) — القاهرة ١٩٤٧

٢٧ــ نعوم شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (٣ أجزاء فى مجلد) — القاهرة ١٩٠٣

رابعا : الدوريات

افرنجيـــة :

صحف مصريـة :

1. Le progrés.
2. Le Phare d'Alexandrie.
3. Le Courier d'Orient.

4. The Messenger.

وهى صحيفة تصدرها ارسالية آباء فيرونا Verona Fathers التبشيرية الكاثوليكية من مدينة بوشيرى فى مديرية بحر الغزال بالسودان. وكانت تنشر مقـالات متفرقـة عن بعض الجوانب التاريخيـة للسودان وخصوصا تاريـخ الارساليـة الكاثوليكية وجهودهـا بالسودان عمومـا والجنوب على وجه الخصوص •

عربيـــة :

صحف ومجلات سودانية :

١ ـ الغازيتة السودانيـة •

٢ ـ مجلة مرآة السودان •

صحف ومجلات مصرية :

٣ ـ مجلة الوقائع المصرية •

٤ ـ جريدة الأهـرام •

٥ ـ جريدة المقطـم •

٦ ـ جريدة المؤيـد •

٧ ـ جريدة اللـواء •

التصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الصواب
٤	٦	وشيجة
٤	١٦	فصم
٥	٢٢	فـؤاد
١٢	٣	الاضطراب
١٢	٨	التاليين
١٥	١٥	السيادة
١٥	١٥	الفاشمة
١٦	١٧	السودانيين
١٧	٢٩	صبعا
١٧	٣٠	ستا
١٩	٣١	١٨٨٥
٢٠	٣	واستمرت
٢٢	٣	الغاء
٢٢	٥	بوجه
٢٥	١٦	المبشرين
٢٩	٨	تجدر
٣٣	٨	فكانوا
٣٦	١	اعترف
٣٦	١٩	ضربة
٣٦	١٩	النخاسة
٣٩	٣	المستميل
٤٠	١٠	الدوائر
٤٩	٩	لبوتارد
٥١	٢٤	مارشان
٥٤	٢٦	هربرت
٥٩	٣١	Salisbury
٦١	١٨	مفيدا
٧٠	١٦	السودان
٧١	٨	عليهما
٧٤	٣	(٨)
٧٧	٢٨	المتعذر
٨٨	٢٣	من المقدمة
٨٩	٣	الثورة
١٠٢	٤	كثير
١١٢	١٩	يصرجوه
١١٣	١٨	اى
١١٤	٦	ومن
١١٥	١	بعضهما
١١٧	١٥	لا صاحب
١١٧	٢٠	شئونه
١١٨	٨	سواء بسواء
١١٨	٢١	بالحكم
١١٩	٢١	حتى
١٢٠	١٠	اللادو
١٢٢	٢	متعددة
١٢٣	٢٢	تاما
١٢٣	٢٥	الثنائى
١٢٤	١٥	لتحقيق
١٣٠	٨	كالجعليين
١٣١	١٥	طغام
١٣٢	٥	البروفسور
١٣٢	١٤	Nadel

رقم الصفحة	رقم السطر	الصواب
١٣٨	٢٢	ضرورة
١٤٠	٢٢	تعدادسكانها
١٤٢	٥	اللذان
١٤٤	٩	البشاريين
١٤٤	١٣	البشاريين
١٤٥	٣٢	جزءا
١٤٨	٥	جزءا
١٤٨	٢٣	بالشئون
١٥٢	٢٠	هذا
١٥٤	٩	يتلاءم
١٥٥	٦	يحكم
١٥٥	١٣	مقرونا
١٥٨	٥	سلطته
١٦٠	٤	يخاف
١٦١	١	باقى
١٦١	٣٢	الفازيتة
١٦٣	١٧	منشى
١٦٤	١٠	الربع
١٦٤	٤	واواهرمانظريا
١٦٤	٢٧	ضباطا
١٦٥	٢٦	يستكينوا
١٦٦	٢٢	خبرة
١٦٦	٢٧	المدنيين
١٦٦	٣٣	شب
١٦٧	٣٠	الفازيتة
١٧٠	٢٧	الصرفة
١٧٣	٢٢	مسئولا
١٧٤	٢	يؤد
١٧٤	١١	أن
١٧٦	٧	يجهل
١٧٦	٢٧	شخصية
١٨٣	٢٠	(٣)
١٨٤	٢٣	كرومر
١٩١	١١	عاملين
١٩٢	٤	تريد
١٩٢	١٠	توجبه
١٩٤	١٥	عبر
١٩٦	٢٠	جزءا
١٩٨	٦	للسودان
٢٠٠	١٠	المالية
٢٠٢	٢٥	فقط
٢٠٢	٢٨	الميزانية
٢٠٨	٢٤	الموارد
٢٠٩	١٢	المذكرة
٢١١	٣	مالية
٢١٣	١٣	الشركات
٢١٦	٢٤	اصطلاح حديث
٢٢٣	٣١	وطريقة
٢٢٥	٣١	عنه
٢٢٨	٦	طوعا
٢٣١	٤	السودان

رقم الصفحة	رقم السطر	الصواب
٢٣٣	١٣	يتفقان
٢٣٤	٩	مصرى
٢٣٤	١٠	تمثل
٢٣٤	٢٠	ونفقات
٢٤١	١	قرض
٢٤٦	٣	وبريطانيا
٢٥٢	٢	اعتمت
٢٥٧	٢٠	جزءا
٢٦٥	١١	يحتاجانه
٢٦٥	٢٦	سعد
٢٦٥	٢٨	سعدا
٢٦٦	٢٠	لم يمحو
٢٦٧	٨	دقيقا
٢٧٢	١	متمايزين
٢٧٤	١٦	جانبين
٢٧٦	٣	مندسة
٢٧٧	٩	مافتئتا
٢٨٥	١٧	اتفاقا
٢٨٦	٥	انجلترا
٢٩٢	٧	فى
٢٩٤	٧	احترام
٢٩٦	٤	الحاليين
٢٩٨	٤	قبيلته
٣٠١	١١	راجعا
٣٠٤	٢٧	بمفاهيمها
٣١٠	٣	سطرمكرر يحذف
٣١٨	٢٤	قرارات
٣٢٠	١٧	مستمر
٣٢٧	٢٢	اشهرها
٣٣٦	٨	عند طفا
٣٣٧	٥	(بحذف اللفظ)
٣٣٧	١٢	الأورط
٣٣٧	١٥	قلتهم
٣٣٧	٢٨	لأرهاب
٣٤٠	٣	يتعرضا
٣٤١	٢٠	فيها
٣٤٨	٦	للشك
٣٤٨	٢٠	بدبلا
٣٥١	٢٩	شخصية
٣٥٣	٤	قرار
٣٥٥	١٢	وكمفتاح
٣٥٦	٣٠	والتدبير
٣٥٧	١٦	الأخيرين
٣٦١	١١	الا
٣٦١	١١	اطمأن لها
٣٦٢	٢٩	الموظفون
٣٦٨	١٥	الذين
١٤٨	٧	ويوجهه
١٥٨	١٤	قانون

وثمة هنات مطبعية أخرى لم يتسع المجال لذكرها تركت لفطنة القارئ

الفهرس

الموضـــوع	الصـفحات

الموضـــوع	الصفحات

فهـــرس المــــلاحق

الملحق	الصفحات
الملحـــق رقم (٨) :	
مذكرة بشأن سياسة الحـكومة تجاه السـكان الوطنيين (سرى)	٤١٥ ـ ٤١٩
الملحـــق رقم (٩) :	
قرار بانشاء مجلس الحكومة المركزية (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨)	٤٢١ ـ ٤٢٢
الملحـــق رقم (١٠) :	
رسالة شخصية من السكرتير الادارى لحـكومة السودان الى مدير المخابرات بالسودان حـول العلاقات المالية بين مصر والسودان (١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩)	٤٢٣ ـ ٤٢٦
الملحـــق رقم (١١) :	
مذكرة السكرتير القضائى لحكومة السـودان بشأن انشاء مجلس ذى صـلاحيات تنفيـذية بالسودان (١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩)	٤٢٧ ـ ٤٣١
الملحـــق رقم (١٢) :	
قانون انشاء مجلس يساعد الحـاكم العـام (٧ يناير سنة ١٩١٠)	٤٣٢ ـ ٤٣٤
الملحـــق رم (١٣) :	
مذكرة لورد كرومر الى لورد كتشـنر بشأن ترتيبات العـلاقة بينهما فيما يتعلق بشـئون السودان (١٩ يناير سنة ١٨٩٩)	٤٣٥
الملحـــق رقم (١٤) :	
مذكرة القنصل العام البريطانى فى مصر بشـأن تحديد العلاقة بينه وبين حـاكم عام السـودان (١٣ ينـاير سنة ١٩١٠)	٤٣٦ ـ ٤٣٩
الملحـــق رقم (١٥) :	
القـرار الوزارى المصرى بشـأن ترتيبـات المساعدات المالية المصرية للسودان (١٦ يناير سـنة ١٨٩٩)	٤٤٠ ـ ٤٤١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



يضم هذا الكتاب دراسة وثائقية حول الاتفاق الثنائي الذى وقعته مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان ، وتطور أحوال السودان الإدارية والاقتصادية والسياسية فى ظل هذا الاتفاق على مدى ربع قرن ظلت وثائق أحداثة بعيدة عن متناول اليد حتى ظهرت هذة الدراسة .

وتوضح الدراسة ما بذلته مصر عن طيب خاطر و فى غير منّ - فى سبيل تنمية السودان ورفاهة ابنائه ، برغم الاحتلال البريطانى لكلا البلدين : وكيف تقبل أبناء السودان هذا البذل ، ثم التقائهم مع أشقائهم فى مصر على طريق وحدة وادى النيل فى نضال مشترك ضد الاحتلال البريطانى ، بلغ ذروته فى أحداث عام ١٩٢٤ الدموية فى مصر والسودان وانفراد بريطانيا بإدارة السودان بعد ذلك ،

كما توضح هذة الدراسة حقيقة المسائل التى طفا بعضها على سطح الأحداث الراهنة فى العلاقات المصرية السودانية كموضوع الحدود .

وتوجت هذة الدراسة بنشر مجموعة من الوثائق الأصلية لأول مرة على أمل أن يفيد منها المهتمون بتتبع العلاقات المصرية السودانية فى دراساتهم

والله ولى التوفيق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٨٢٥ قرشا